

إسماعيل فهمي

التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط



إسماعيل

مركزه مدبولي

اهداءات ٢٠٠٠
الأستاذ / عاطف جلال
الإسكندرية

**التفاوض
من أجل السلام
في الشرق الأوسط**

الإشراف الفني : راوية عبد العظيم
الغلاف تصميم الفنان / مصطفى حسين

الطبعة الاولى باللغة العربية
١٩٨٥

Negotiating For Peace in The Middle East

الناشر: مكتبة مدبولي — القاهرة

إسماعيل فهمي

التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط

تقديم

أعرب أصدقاء كثيرون من مصريين وعرب وأجانب بالحاح عن اهتمامهم بقراءة قصتي الخاصة المتعلقة بقرار السادات السفر الى القدس يوم ١٩ نوفمبر عام ١٩٧٧ . وكان رأيهم أن هذا حدث تاريخي كبير، وأنتى كئائب لرئيس الوزراء ووزير الخارجية مصر حتى ١٧ نوفمبر من نفس العام ملتزم بصورة مابكسر الصمت ، الذى فرضته على نفسى طواعية . وكان هؤلاء جميعا على إقتناع تام بأنه يتعين على أن أروى ماحدث بالفعل بين السادات وبنى ، قبل قراره النهائى بالسفر 'القدس . وهم يرون أيضا انه بينما حدث بالفعل ان حازت زيارة السادات الى القدس ترحيباً فى بلاد عديدة إلا أنه مازالت هناك تساؤلات رئيسية كثيرة ، وشكوك حقيقية حول حكمة المبادرة نفسها ، وماسعت الى تحقيقه .

كيف توصل السادات إلى قرار زيارة القدس ؟ وكيف تم الاحتفاظ بهذا سرا بصورة كاملة ؟ وكيف تأتى أن الرئيس المصرى لم ير أنه من الملزم أن يستشير حكومته ؛ بشأن مثل هذه الخطوة الكبيرة التى لم يسبق لها مثيل ؟ فهل كان متأكدا من الرفض الإجماعى من حكومته ، ومن مؤسسات البلد ؟ ولماذا اختار السادات الاستشير اى شخص فى مصر عدا وزير خارجيته ، حسب اعترف السادات نفسه بذلك ؟ وماهى الأسباب التى وراء قرار السادات بأن يخفى تماما عن صديقه الرئيس كارتر أمر الاتصالات الثنائية التى جرت بين مصر واسرائيل إبتداء من الإتصالات التى تمت فى الرباط فى سبتمبر ١٩٧٧ ثم بعد ذلك فيما يتعلق بقرار السادات النهائى بزيارة القدس ؟ حيث يبدو الأمر متناقضا ، وبصفه اكيدة إذ أننا نجد أنه بينما كان السادات يعتقد بالفعل أن ٩٩,٩ فى المائة من حل مشكلة الشرق الاوسط يقع فى ايدى الولايات المتحدة وحدها ؛ فإنه قرر أن يخفى

مثل هذه المبادرة الهامة عن الرئيس كارتر. فهل كان التزام السادات بالصمت حياءل هذا جزءا من اقتناعه الشخصى أم كان فقط خضوعاً أو استجابة لرغبة اسرائيل ؟

لقد أعرب كل الذين يتوقون الى سماع قصتى عن رغبتهم فى أن يعرفوا بدقة التطورات المختلفة التى سبقت رحلة السادات الى القدس . إن اقلية من اتصلوا بى كانوا مهتمين بمقارنة روايتى برواية السادات . كما طلب منى مرارا أيضا أن أقدم تقييمى الشخصى عن تأثير قرار السادات بالخروج عن الموقف العربى الراسخ على فرض تحقيق تسوية شاملة لأزمة الشرق الاوسط . وهناك سؤال آخر فرض نفسه ، و يدور حول تأثير خطوة السادات التى تأتى من جانب واحد على استقرار المنطقة على المدى القصير ، والمدى البعيد .

وانى أشعر بالتعاطف مع كل من يحرصون على معرفة قصتى ، وأنا الآن مقتنع بأن الوقت قد حان لأن أضيف نصيبى الى مانشر وما قيل . لقد قررت أن أخرج عن صمتى لأننى اشعر بقلق متزايد حياءل التصريحات الكثيرة التى يدلى بها ، والكتب والمقالات الكثيرة التى نشرت وتتناول هذا الموضوع . وقد إنطلق قرارى الأخير بالمضى قدما فى هذا ؛ بسبب روايات غير صحيحة قدمت فى كتب كتبها إسرائيليون مثل كتاب عيزرا وايزمان « معركة السلام » ، وكتاب موشى ديان « نجاح ساحق » ، ثم كتاب « عام الحمامة » الذى كتبه ثلاثة من الصحفيين الاسرائيليين ، وفوق كل شىء كتاب السادات نفسه : « البحث عن الذات » .

ولأسباب واضحة زعم كل شخص أن قصته هى القصة الحقيقية . إلا أنه من الثابت أن الاختلاف الجذرى فيما كتب أوقيل حتى الآن يوصلنا الى حقيقة واحدة وهى : أنه لا يمكن وبدون أدنى شك أن يكون أى منها هو القصة الاصلية الحقيقية . وهذا أمر طبيعى تماما إذ أن من كتبوا أو يكتبون عن رحلة السادات الى القدس تتباين شخصياتهم بدرجة كبيرة ، وتختلف كذلك المراكز التى كانوا يشغلونها . ويمكن تقسيمهم الى فئتين ، الاولى مكونة من افراد جيدي الاطلاع على مايجرى بحكم مناصبهم فى حكوماتهم . وتتألف الفئة الثانية من

الصحفيين الذين لم تكن لهم وسيلة إتصال مباشر بالمصادر الاساسية ، واعتمدت قصتهم على معلومات من الدرجة الثانية أوحى الثالثة وأضافوا إليها أجزاء ، ونتفا من تخيلتهم . وهكذا تكون الروايات المختلفة التى تقدمها هذه الفئة أقرب إلى القصص الروائية منها إلى التاريخ . أما فيما يتعلق بالسادات وبيجين فإنها لم تلقيا بالضوء على الأحداث ، وحتى الآن إلتزم بيجين بالصمت التام تقريباً ، ومن الناحية الأخرى قدم السادات تفسيرات عديدة مختلفة عن كيف ، ولماذا ، ومتى إتخذ قراره بزيارة القدس . ويمكن تفسير هذه المتناقضات فى شخصية السادات نفسها ، وفى تعقيد الأحداث والظروف التى واجهها فى مصر والعالم العربى .

وكان من المحتم أن تؤدى الروايات المتضاربة للأحداث التى وقعت حتى زيارة السادات إلى إثارة خلاف عموم ؛ فكل من موسى ديان وزير الخارجية الاسرائيلى وحسن التهامى مستشار السادات اللذين مثلا بيجين والسادات فى الإتصالات الثنائية المبكرة فى الرباط كانا متحمسين بصورة خاصة فى الدفاع عن روايتهم للأحداث . وعلى أى حال لم يكن بمقدور أى منها أن يعرف القصة الحقيقية ، وأكبر دليل على ذلك أن ديان إعترف فى كتابه الأخير بأنه فوجئ تماماً عندما عرف من خلال أجهزة الإعلام بتصريح السادات فى مجلس الشعب المصرى بأنه مستعد للذهاب إلى أى مكان فى العالم بما فى ذلك القدس .

وبغض النظر عن كل مانشرة أوقالته مصادر مختلفة ؛ فإن الحقيقة هى أن الممثلين الرئيسيين فى هذا السيناريو الضخم هما السادات وبيجين . وفى النهاية لايمكن أن يحكى القصة سوى هؤلاء الذين عرفوا الأحداث جيداً التى دارت حول الزعيمين . وعلى هذا الأساس أعتقد : أن روايتى لها أهمية خاصة حيث أنها تكشف لأول مرة عن تفكير السادات بخصوص هذه الرحلة إلى القدس . هذا التفكير الذى كشف عنه السادات نفسه فى سلسلة من الاجتماعات بينه وبينى ، كرسى فقط لمناقشة موسعة لقراره السفر إلى القدس وإلقاء خطاب أمام الكنيست الاسرائيلى . وما يظهر فى روايتى الشخصية يعتمد كلية على ما سمعته من السادات ، ومناقشتى معه وجهاً لوجه ، أو من خلال محادثات تليفونية من خلال

خط خاص كان يربط بين مكتبينا ومنزلينا . وهذه المناقشات أهمية خاصة لأن السادات لم يتكلم أبدا عن نواياه مع أى شخص عداى ، بل حتى لم يبلغ زملاءه في الحكومة المصرية عن مبادرة بيجين وعن قراراته هو . وفي الواقع إعترف السادات نفسه في كتابه « البحث عن الذات » بأنه لم يبلغ أحداً سوى ، وذكر أيضا أنني كنت ضد مبادرته منذ البداية .

وكان رفضى التام مبنيا على معايير محددة تماما ؛ فأنا رجل واقعى ، وتقييمى لأى تحرك سياسى جديد مبنى على تحليل للأرباح والخسائر ؛ فكيف يمكن أن تريح بلادى والأمة العربية من نتيجة هذا التحرك ؟ وماهى الآثار العكسية التى سوف تنجم عنها ؟ ولا بد أن أوضح هنا أن رفضى لمبادرة السادات كان يرجع منذ الوهلة الاولى إلى إقتناعى بأن هذه الزيادة فى حد ذاتها لا مراء ستؤثر تأثيرا عكسيا على أمور حيوية ثلاثة وهى : الأمن القومى المصرى ، وعلاقة مصر بالدول العربية الأخرى وتكاملها معها ، وزعامة مصر للعالم العربى . ولم يكن السادات قد أخذ فى اعتباره أيا من هذه القضايا ؛ فضلا عن ذلك : لم يستطع السادات أن يقنعنى بأن فوائد الرحلة الى القدس سوف تفوق نتائجها العكسية . ولم يستطع السادات كذلك أن يقدم لى أى دليل ملموس على أن الاسرائيليين سوف يستجيبون إلى التحرك المصرى بقدر مماثل من النية الطيبة . ولم يستطع خلال المناقشات الطويلة الساخنة الجادة أن يبرز أى تبرير قوى لرأيه بأن مثل هذا الاسلوب الجديد تماما سوف يؤدى إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة بما يتفق مع القرارات التى اتخذها من قبل الرؤساء والملوك العرب ، وتأكدت مرارا فى اجتماعات القمة .

وسوف تتناقض رواية الاحداث هنا مع أقوال صدرت عن السادات ، ولا ينبغى أن يدهش هذا القارئ ، لأننى متأكد أنه قد ثبت الآن بين دوائر المثقفين والسياسيين أن اقوال السادات المتغيرة تثير دائما شكوكا حقيقية حول صحة ما قاله . فكانت لدى السادات ودون أن يدرك خاصة مميزة وهى أنه يقول سواء عن قصد أو غير قصد أشياء متناقضة بشأن كل حدث من

الأحداث . وبغض النظر عن أنه بالنسبة إلى كل مشكلة عالمية هناك دائما أكثر من طرف ، فإن السادات تعود إن يخترع قصصا ، وأما أن يعطها حتى تصبح بعيدة كثيرا عن الحقيقة ؛ فإن ما كان يقوله كان يعتمد على المناسبة أو على المستمعين . و ينطبق هذا بصورة خاصة على ما يخص رحلته الى القدس ، وذلك بسبب خشيته من أن يقول لرؤساء الدول في العالم العربى ولمواطنيه في مصر حقيقة ما حدث بالفعل والتنازلات التى قدمها . والمشكلة هى أن السادات لم يدرك أن الحقائق حقائق ، ولا يمكن حفظها سرا إلى الأبد ؛ فالنظم السياسية لكل الدول المعنية والمسئولة تتطلب التسجيل الكامل والدقيق لكل الاحداث السياسية ، وأن يقدم هذا إلى المؤسسات السياسية ، ولا ريب في أن يكون السادات مدركا لهذا إلا أنه أظهر تجاهلا رهيبا لما ستركه الحقيقة عند كشفها من تأثيرات سيئة على الثقة فيما قال . لقد تحول السادات إلى سجين لأساليبه الخاصة ، ولشخصيته المزدوجة ، إلا أنه في النهاية كان يسعى مجرد إرضاء ذاته .

ولا يمكن فهم قرار السادات بالسفر الى القدس ، وقرارى بالاستقالة : تفضيلا لها على الذهاب معه ، والكارثة الحقيقية التى أتت بها هذا التحرك المفاجيء لمصر وللعالم العربى فهما صحيحا ، وتقييم هذا دون النظر إلى الأحداث الرئيسية التى وقعت في السنوات السابقة ؛ إذ لم تكن الرحلة الى القدس بداية محاولة تحقيق السلام في الشرق الاوسط ، بل على العكس من هذا لقد كانت تحركا غير رشيد في لعبة معقدة وطويلة للسلام ، وكانت هذه الجهود قائمة منذ فترة طويلة وتضمنت كثيرا من البذل والتضحية المضيئة ، وكانت إعادة تقييم سياسة مصر الخارجية وعلاقتها مع القوى العظمى وهو ما حدث بعد وفاة عبدالناصر ووصول السادات إلى السلطة جزءا من هذه العملية . وقد منحت حرب ١٩٧٣ هذه العملية دفعة أكبر لأنها أوضحت للعالم الخارجى أن صراع الشرق الاوسط لا يمكن تنحيته جانبا كمشكلة اقليمية تماما ، وأن اشتعال حرب جديدة قد يؤدي بسهولة إلى تصادم مباشرين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . وكانت سنوات من الدبلوماسية الحذرة منذ حرب ١٩٧٣ قد جعلتنا أقرب إلى التوصل إلى حل نهائى ، وبحلول نهاية

عام ١٩٧٧ بدأ أن هذه الجهود سوف تتوج - فيما هو محتمل - بالنجاح في مؤتمر جنيف المقرر انعقاده في ديسمبر.

ولا يمكن فهم وتقييم قرار السادات المأجىء بالسفر إلى القدس قبل فهم الخطوات السابقة على هذا بنفس الوضوح . ولهذا السبب سوف أبدأ مناقشتي للأحداث ليس من عام ١٩٧٧ بل قبل هذا بخمس سنوات ، ومع انعقاد ندوة نفسها في مايو ١٩٧٢ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بصحيفة الاهرام . وكانت هذه الندوة تمثل أول مناقشة علنية لسياسة مصر الخارجية ، وقد أثرت كثيرا على آراء السادات حيث قدمت حافزا كبيرا على التغيير . وبعد هذا سوف أدرس العناصر الرئيسية الأخرى التي تعتبر من وجهة نظري ضرورة لنهم وتقييم تحركات السادات : حرب ١٩٧٣ وتأثيرها على احتمالات السلام في الشرق الأوسط ، وجهود التفاوض بشأن فك الاشتباك على جبهة الحرب ، وتدعيم - حتى إطلاق النار ، ونمو علاقات مصر مع القوى العظمى ، والتحرك الضخم الذي قامت به الدول العربية من أجل تحقيق موقف موحد حيال إسرائيل ومشكلة سيناء ، والخطوات الملموسة تماما التي تمت من أجل انعقاد مؤتمر جنيف عقب انتخاب الرئيس كارتر . وسوف أتعرض أيضا إلى الدور الذي لعبه عدد من الأشخاص الرئيسيين : حيث وضع ثلاثة رؤساء أمريكيين ، نيكسون ، وفورد مركز رتر لمساتهم الشخصية على عملية السلام ، وقد كانت بصمات كيسنجر واضحة ، وأثارها مستمرة ، ولعدة سنوات ، وإنما بصورة لم تخدم قضية السلام العادل . وقد كان برچينيشف وجروميكو ومسؤولون سوفيت آخرون يظهرون ويختفون عن عملية السلام ، محاولين أن يجعلوا وجودهم ملموسا ، كما كانوا في نفس الوقت يقفون بعيدا يراقبون مايقوم به كيسنجر و يبلغون على مضض رفض لبياداتهم .

وفي النهاية كان السادات مشغولا بعدة مشاعر وأخيلة عميقة ومؤثرة في نفسه ، واحتست مكانا هاماً في تفكيره ، هذه المشاعر كانت مزيجا من القوة والضعف ، والتسلب والخوف ، والعزيمة والثبات ، والرغبة من حرب أخرى ، وفوق كل ذلك حنين بالعظمة .

وكان أمامي فرصة طيبة ومسئولية في نفس الوقت بأننى لم أكن مراقبا فحسب ، بل أقوم بدور أيضا حيث أضع سياسة مصر مع السادات ؛ فكونير خارجية لمصر كنت أشترك في الأحداث التي أناقشها في هذا الكتاب عن كتب تماما ، فلا أستطيع إعادة النظر إليها وتحليلها كمراقب محايد . وفي الواقع لن يجدى كثيرا أن أدعى الانفصال عن الأحداث : فهذا ليس صحيحا . وأنا ملتزم تماما بسياسات ونتائج معينة ولا أستطيع تقييم الأحداث إلا في ضوء ما كنت أرى أنه على مصر أن تفعله وتحققه . ونتيجة لذلك فإن هذا الكتاب لا يسرد الأحداث فحسب ، بل إنه يحكم عليها أيضا . ولكن الحقائق التي أقدمها هنا هي الحقائق التي أعرفها من خلال دورى المباشر في الأحداث . وسوف يجد القارئ الكثير من الآراء ووجهات النظر في الصفحات التالية إلا أنه لن يجد أى شيء يبعد عن الواقع .

المهم أن هذه المذكرات تتعرض لحقبة سياسية في تاريخ مصر الحديث ... حقبة فريدة في نوعها ... فريدة بالنسبة للأحداث السياسية والعسكرية التي وقعت خلالها ... ولأهمية هذه الحقبة وخطورتها أعتقد أنها تمثل مرحلة في شريط تسجيلي يتكون من حلقات متعددة ، وإنما في مخطط واحد طويل ...

وكما يبدو ويسجل التاريخ فإن العالم العربى لم يكن متماسكا ومتضامنا كما كان قبيل حرب أكتوبر المجيدة وخلاها وبعدها .. وكان أصدق تعبير لذلك الالتحام العربى هو القرارات التي اتخذت في هذه الفترة وبعدها وعلى أعنى مستوى ...

ثم ذهب السادات إلى « بيجين » .. فكان مفعول هذا الالتحام الجديد والغريب على « النظام العربى المصرى » بل على « الالتحام العربى المصرى » من حيث العمق مفعولاً عكسياً وجذرياً ...

وأخيراً كان لهذه الزيارة آثار مركبة على الكيان العربى كله ... وكان مفعولها كمفعول الزلزال على الطبيعة الخضراء ... لذلك لم يكن غريباً أن تبدأ إسرائيل — ولأول مرة بعد زيارة السادات للقدس وتحت راية السلام — فتعربد

إسرائيل في الضفة والقطاع ، وبالنسبة للقدس ، والجولان ، وضد العراق ... ثم تغزو لبنان غزواً كاملاً تحت شعار تأمين الجليل ...

هذا وغيره جزء من الشريط الشرق أوسطى الذى لم تكتمل فصوله أوحلقاته بعد .

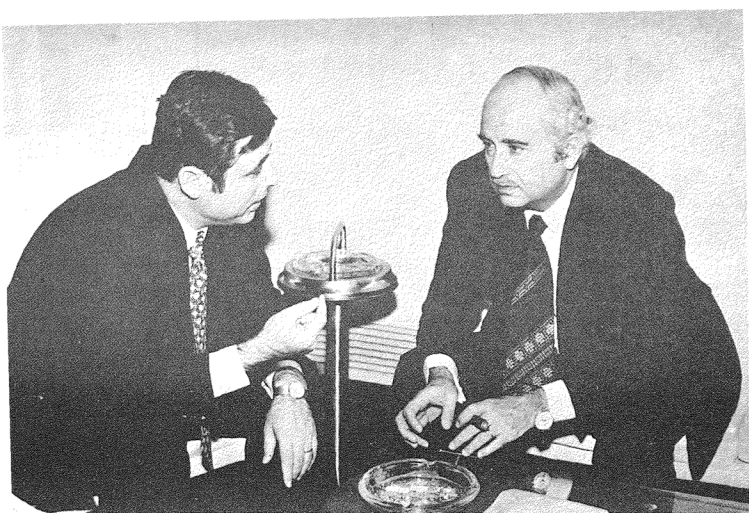
هذا وغيره تتناوله فصول هذه المذكرات التى يحتوى آخرها على «تشخيص وعلاج» لما وصلنا إليه أو يمكن أن نصل إليه فى المستقبل ... المهم أن نعى كل ماحدث ، ثم نهضم الآثار التى ترتبت نتيجة هذا الزلزال الذى وقع فى بنياننا العربى ... ثم ننطلق إلى آفاق عربية جديدة ... آفاق عربية صحيحة ... ولن يحدث هذا أوداك إلا إذا كنا فى العالم العربى قد آمننا — ولومتأخراً بعض الشيء — بأن علينا أن نختار بين مواجهة مصير يرسمه لنا أعداؤنا أو نتخذ القرارات العربية الصحيحة لنحمى شعوبنا من هذا المصير المدمر والغريب عنا ... فالقرار هو قرارنا ... والمسئولية تقع أولاً وأخيراً علينا .



الشيخ محمد بن مبارك وزير خارجية البحرين السيد عبد الحليم خدام وزير خارجية سوريا اسماعيل فهمي



ياسر عرفات واسماعيل فهمي

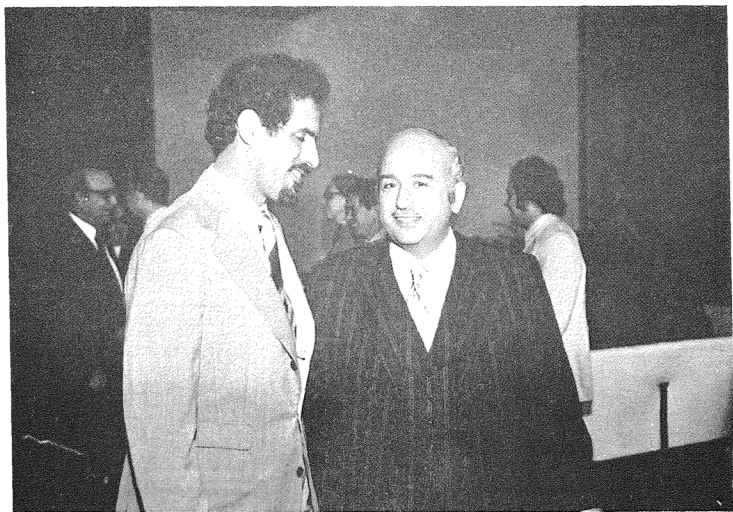


عبد الحلیم خدام واسماعیل فهمی

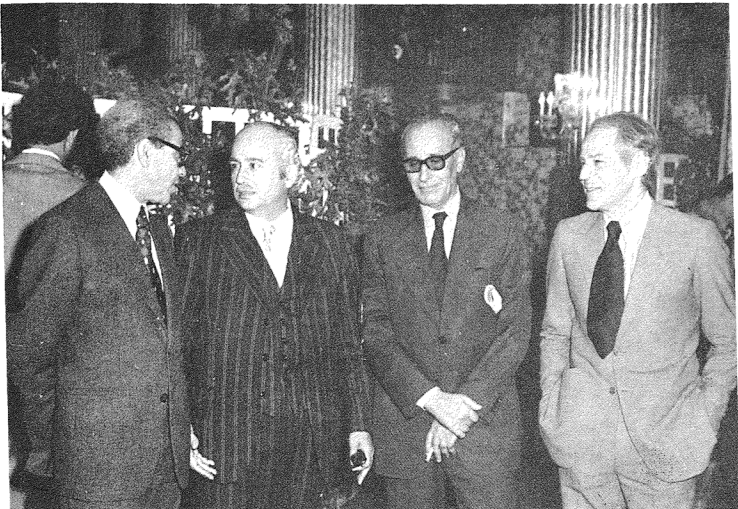




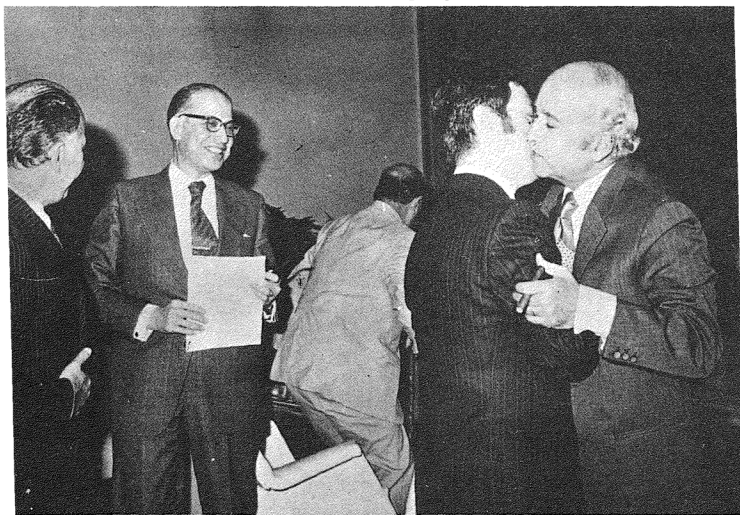
اسماعيل فهمى والوزير الشيخ زكى اليماني وزير الطاقة في المملكة السعودية



الشيخ أحمد السويدي وزير خارجية دولة الامارات سابقا واسماعيل فهمى



اسماعيل فهمى ووزير خارجية المغرب بوسنه



عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية السورية واسماعيل فهمى والسيد عصمت عبد المجيد



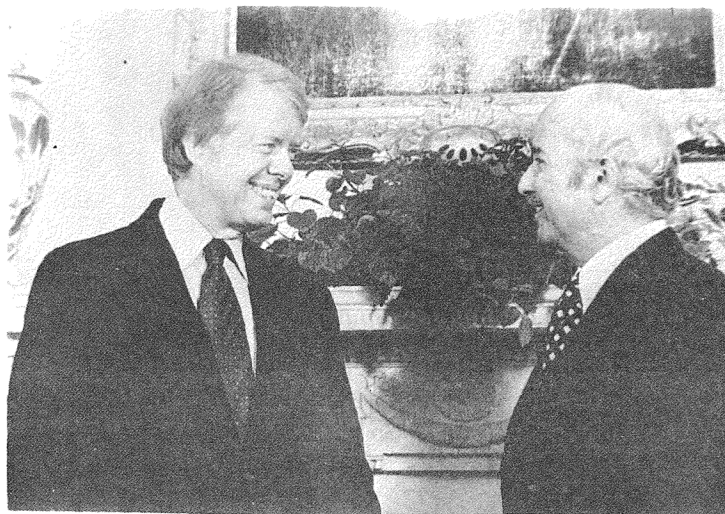
الجانب المصري: الرئيس السادات، نائب الرئيس حسنى مبارك، نائب رئيس الوزراء اسماعيل فهمى وأسامة الباز
 الجانب الأمريكى: سايروس فانس وزير خارجية أمريكا، فيليب حبيب مساعد وزير الخارجية، هرمان ابلتس السفير الأمريكى فى القاه



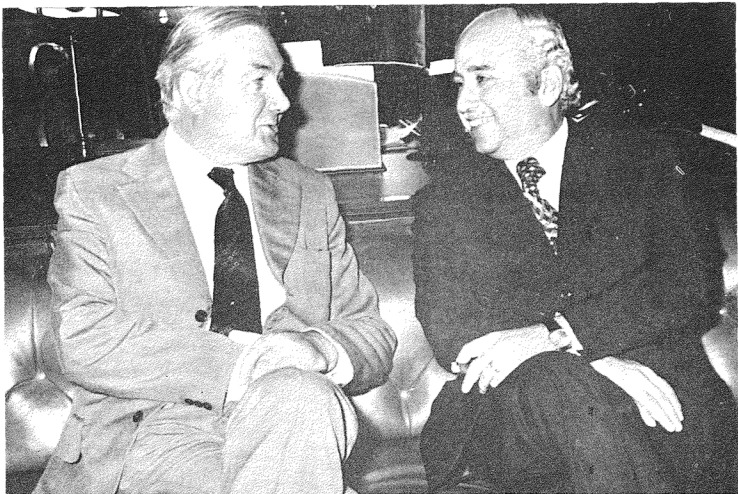
لوزير الحبيب الشطى أمين عام المؤتمر الإسلامى الوزير بوسته والسيد محمود رياض امين عام الجامعة العربية سابقاً واسماعيل فهمى



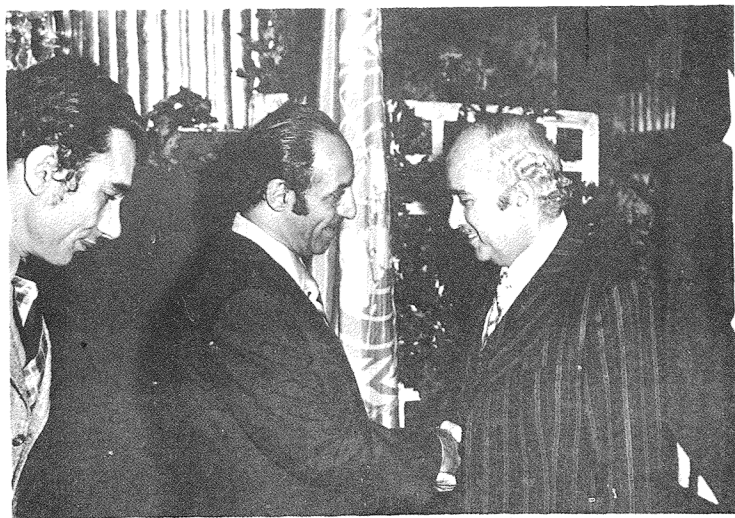
اسماعیل فہمی — نیکسون — کیسنجر



الرئيس كارتر واسماعيل فہمی



جيمس كلاهان وزير خارجية بريطانيا واسماعيل فهمي



الشيخ جابر أحمد الصباح ونائب رئيس وزراء الكويت واسماعيل فهمي



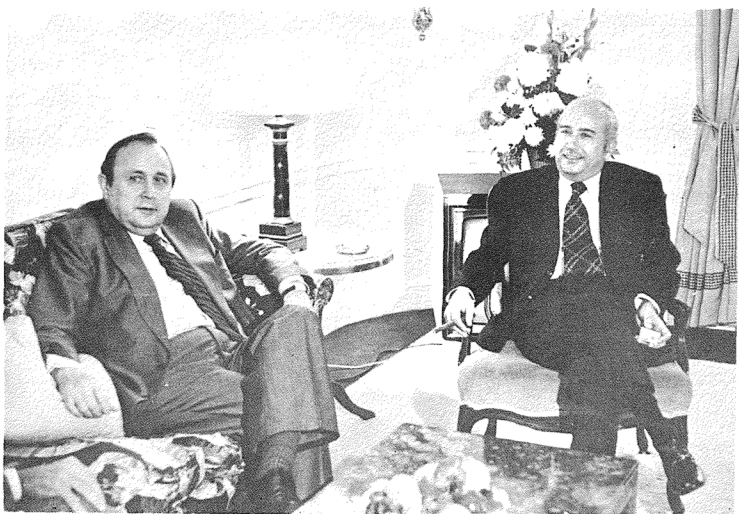
اسماعيل فهمى وكورت فالدهايم سكرتير عام الأمم المتحدة



الجنرال انزوموسلافيو قائد قوات الطوارئ واسماعيل فهمى



المستشار الألماني السابق هلموت شمبات واسماعيل فهمي



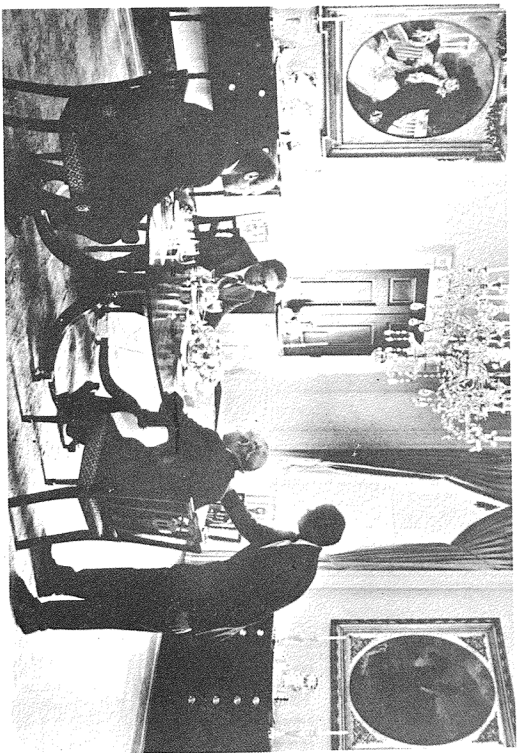
اسماعيل فهمي وجنشر وزير خارجية المانيا الاتحادية



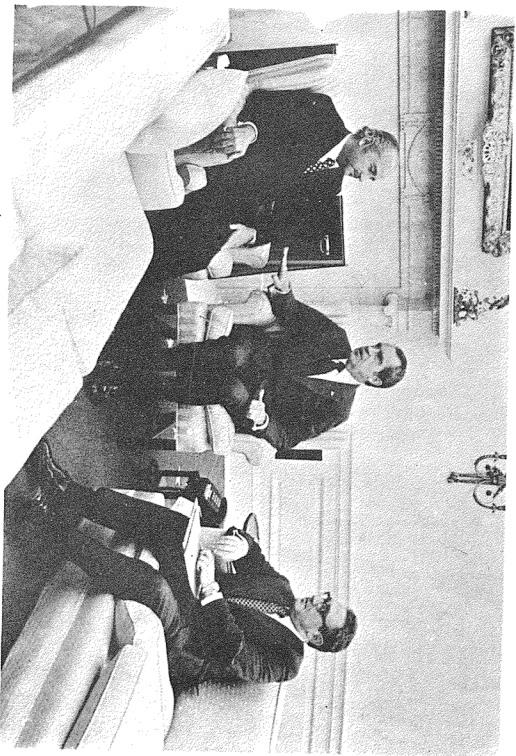
جروميكو واسماعيل فهمى



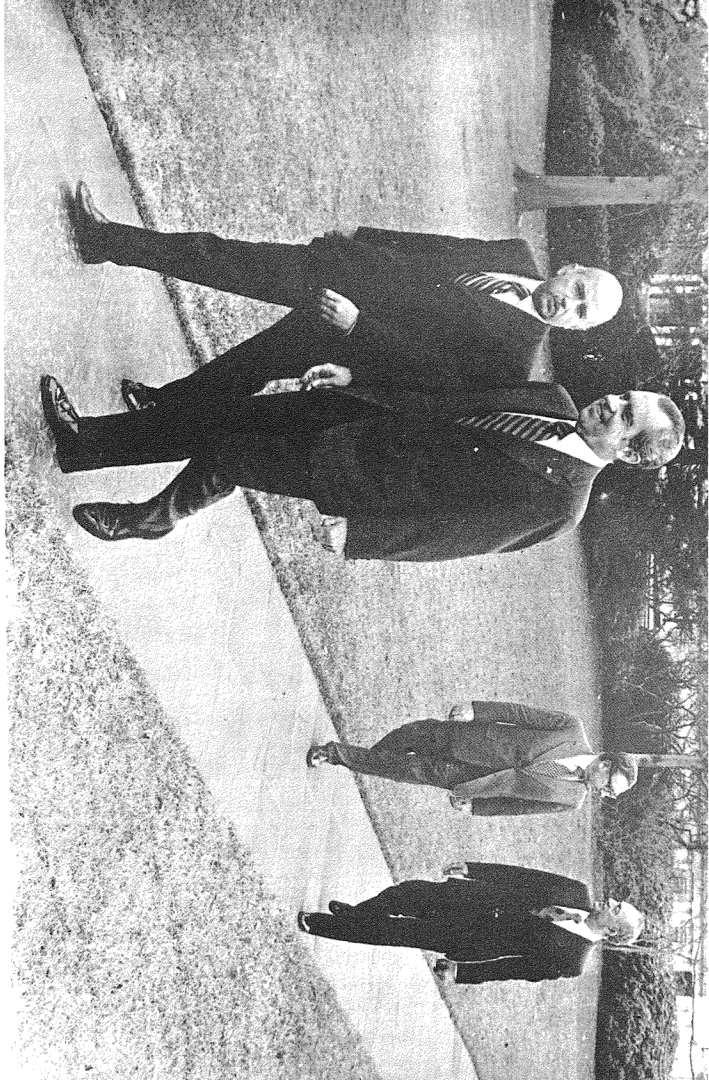
سيروس فانس وزير خارجية أمريكا واسماعيل فهمى

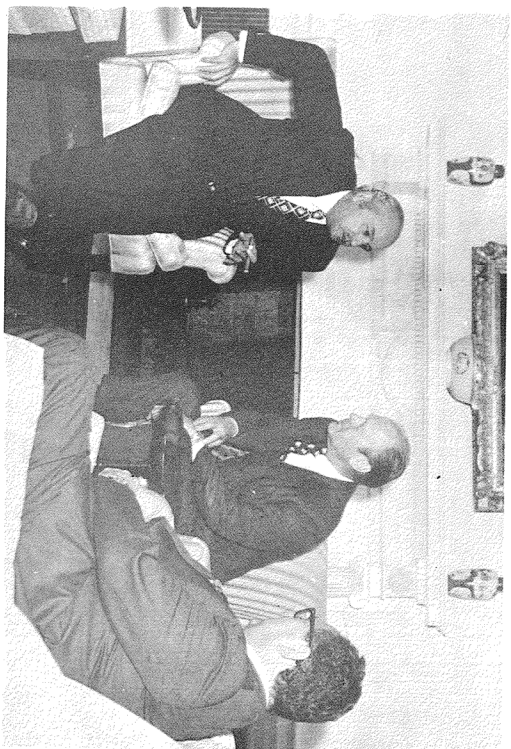


الرئيس الأمريكي جورج فورد وكسينجر واسماعيل فهمي على مأدبة افطار عمل



الرئيس الأمر بكى بكسون وكينستون وزير خارجيته واسماعيل فهمى





الرئيس الأمر بكى فورد وكينجستون وزير خارجيته وأسماعيل فهمى



الفصل الأول

السادات متى
وكيف تقابلنا

أتت بداية عام ١٩٧٢ لمصر بتوتر شديد ، وازمة داخلية في البلاد ؛ فبعد أن فشل الرئيس السادات في الوفاء بوعده بأن يكون عام ١٩٧١ هو عام الحسم واجه انخفاضاً يتزايد بسرعة في شعبيته في الداخل ، وقد كانت هذه الشعبية منخفضة بالفعل . وتحذته سلطة الطلبة وعمال المصانع الذين كانوا يواجهون وضعاً اقتصادياً سيئاً . ولم تكن مشكلات مصر الداخلية — ومعها وضع الحرب على الجبهة مع إسرائيل — تغذى الأمل . كان عناد إسرائيل يمنع التقدم نحو السلام ، وأُخرج الساداتُ أكثر من مرة لتردد الاتحاد السوفيتي في تزويد مصر بالسلاح الكافى لتحرير الأرض المحتلة . وكان من الضرورى إجراء تحويل كامل لسياسات مصر الداخلية والخارجية وأولوياتها ، وبطبيعة الحال كان من المتعين أن توضع في الاعتبار الظروف والمشاكل الدولية السائدة . ومن الجدير بالملاحظة أن الأولوية القصوى في الساحة الدولية في ذلك الحين كانت توجه إلى فيتنام واجتماع القمة الذى كان يعتزم عقده بين الرئيس نيكسون والرئيس بريجنيف بينما كان الشرق الاوسط يعتبر ذا أهمية ثانوية بالرغم مما يسببه من مضايقات .

ورتب مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الأهرام لعقد ندوة في مايو عام ١٩٧٢ لمناقشة اجتماع القمة المرتقب على ضوء قرار الولايات المتحدة المفاجئ بحصار ، ووضع ألغام حول ميناء هايفونج في فيتنام . ودُعِيَ للمشاركة في الندوة مثقفون مصريون من مؤسسات حكومية وغير حكومية وقد حضرت هذه الندوة بصفتي وكيلاً لوزارة الخارجية في ذلك الوقت .

وكان الرئيس نيكسون قد قرر محاصرة وزرع الغام حول ميناء « هافونج » قبل أيام قليلة من افتتاح اجتماع القمة الامريكى السوفيتى فى موسكو. وكان هذا القرار عملا استفزازيا للغاية ، وهو فى اعتقادى عمل خطير كان يقترب من شفا الحرب . كان عملا خطيرا وانما محسوبا يمثل تحديا فريدا من حيث النوع والتوقيت ، اذا اخذنا فى الاعتبار ميزان القوى فى ذلك الحين والمفاهيم الاستراتيجية الكامنه لدى القوتين العظميين . وكان رأى المشتركين فى الندوة أن اجتماع القمة سوف يلغى أو يؤجل بسبب قرار الولايات المتحدة . وكنت الوحيد الذى يرى رأيا مختلفا مفاده : أنه باعتبار الوضع الدولى العام ورغبة القوتين العظميين فى الوفاق فسوف يتم اجتماع القمة كما كان مقررا ، وقد حدث هذا بالفعل . وعلى العموم كانت الأحداث الداخلية وتأثرها بالسياسة الدولية يمليان علينا وجوب مناقشة عدد كبير من المشكلات الدولية والاقليمية فى هذه الندوة . وكان من المحتم أن يؤدى بنا هذا إلى تقييم موسع لأزمة الشرق الأوسط وإعادة تقييم العلاقات المصرية مع القوتين العظميين ، وخاصة مع الاتحاد السوفيتى حيث كانت العلاقات مع الولايات المتحدة غير موجودة تقريبا . وتأسيسا على هذه النقطة بالذات كان طبيعيا أن تتركز المناقشات كلية على سياستنا الخارجية . وكنت قد فكرت كثيرا فى هذه القضايا فانتهزت تلك الفرصة لأعلن عن أفكارى . فاوضحت أنه من المتعين أن يعاد تقييم الموقف الكلى فى الشرق الأوسط ، وأنه لا يمكن أن تظل مصر تتذبذب فى حالة « اللاسلم واللاحرب » التى تحفها المخاطر . وقد التقط آخرون هذا الاصطلاح فيما بعد وأصبح يستخدم مرارا فى وصف الوضع فى الشرق الاوسط . وكانت الضغوط الداخلية بالإضافة إلى الضغوط الخارجية تجعل التغيير أمرا محتما غير أنه كان يتعين التخطيط بدقة لأى تحرك جديد ، كما كان يلزم ايضا أن نضع فى إعتبارنا علاقتنا مع القوتين العظميين والموقف السياسى حيالهما . وركزت على أن الوقت قد حان لأن ننظر فى علاقتنا مع الاتحاد السوفيتى بصورة موسعة فنقوم بتقييم مزاي وعيوب هذه العلاقة ثم نواجه الزعامة السوفيتية بعد هذا صراحة بفكرتنا عن كيفية إعادة تشكيل وتوجيه علاقتنا معه .

وقلت إن القوتين العظميين تساهمان في استمرار وضع حالة « اللاسلم واللاحرب » ؛ لأن مهمة التوصل إلى تسوية شاملة في الشرق الاوسط لم تكن ذات أولوية كبيرة في جدول اعمالها ، وكان من المحتمل أن يصل الوفاق بهذه الاولوية إلى أدنى من هذا حيث إن القوتين العظميين سوف تكونان مشغولتين أكثر بضمنان تقاربها الجديد فوق كل شيء آخر . وسوف يصبح السوفيت خاصة أقل رغبة في تزويد مصر بالأسلحة التي تحتاجها للمواجهة مع اسرائيل . ولكن بدون هذا التصادم فلن يكون لدى القوتين العظميين حافز للعمل على إحلال سلام شامل في الشرق الاوسط واقترحت على المشتركين في الندوة بأن نركز على تحليل أسباب وضع « اللاسلم واللاحرب » ، وكيف يتأثر هذا الوضع بالمصالح المتضاربة للقوتين العظميين ، وأضفت قائلاً بأنه يجب على موسكو أن تفهم أننا لن نقبل هذا الوضع إلى مالا نهاية ، وقلت « إذا كان السوفيت لايعون بالفعل أن مصر - مدعومة بالعالم العربى - ترفض الطريق المسدود لحالة « اللاسلم واللاحرب » وأنها تتجه نحو مواجهة مع اسرائيل ؛ فإنهم يقعون في خطأ ضخم في حساباتهم ، وإننى مقتنع بأنهم في موسكو يعرفون ما أشير إليه » .

وعلى أية حال كادت حالة « اللاسلم واللاحرب » تصل بنا إلى عملية موت بطيء من خلال تبيد واستنزاف تدريجيين لموارد مصر . واقترحت أن ننهى هذه العملية بأن نقوم إذا دعت الضرورة بمبادرة عسكرية لإحياء الأزمة مرة أخرى واستطردت أقارن الفروق والفوائد واحتمالات العمليات العسكرية الشاملة أو المحدودة . غير أننى أضفت أنه يتعين قبل الشروع في مثل هذا العمل أن نحلل بدقة ثم نعبئ كل مواردنا وموارد العالم العربى بأسره . وتناولت بتفصيل خاص أهمية استخدام البترول كسلاح سياسى رئيسى حيث ننتفع بمورد مهمل ذى إمكانيات ضخمة .

ووجد المشاركون في الندوة أنفسهم وقد اسروا بهذا التحدى للسياسة التى كنا ننتهجها منذ سنوات ، وأعرب الجميع عن آرائهم بصراحة وتحديد واضح كوطنيين مصريين حقيقيين دون إعتبار لما قد يترتب عن هذا بالنسبة لمستقبلهم . كانت

هذه الندوة أول مناقشة صريحة مفتوحة للسياسة المصرية الخارجية والاختيارات المفتوحة أمامنا منذ عام ١٩٥٢ . ويجب أن يكون واضحاً أن هذه المناقشة لم يكن المقصود بها انتقاد الاتحاد السوفيتي بصفة خاصة ، بل لقد كانت محاولة لإعادة النظر في مصالح مصر الخاصة ، ولدعوة الاتحاد السوفيتي لإعادة النظر في موقفه وسياسته تجاه مصر حتى يمكن لعلاقتنا أن تخدم مصالح البلدين وبالتالي تصبح أقوى . غير أنه في أثناء المناقشة إتضح أيضاً لنا أنه لا ينبغي أن نستبعد إعادة إقامة علاقات مع الولايات المتحدة ، ولم تكن لدينا علاقات تذكر معها في ذلك الحين . ولم يكن بمقدور مصر وببساطة أن تتجاهل إحدى القوتين العظميين ؛ فتصبح معتمدة كلية على القوة الأخرى .

وقد نشر ماتوصلت إليه الندوة . وكان هذا أول تقييم جاد للوضع ينشر في مصر ليثير كثيراً من الاهتمام على الصعيد الدولي ، وخاصة في الشرق الأوسط حيث نتج عن هذا التقييم مناقشات وتعليقات واسعة النطاق وأحدث اهتماماً خاصاً كأول تحد صريح وأمين ينشر للسياسات التي استقرت . وكنا نتوقع أن يؤدي نشر مناقشات الندوة الى خلق الكثير من الاهتمام ، وكنا نتوقع المشاكل أيضاً لأن الرئيس السادات كان قد أعلن في أوائل مايو في خطاب ألقاه أمام مجلس الشعب : « سوف أتخذ إجراءات حازمة ضد الذين ينتقدون روسيا الحليف الرئيسي لمصر بدلاً من عدوها الولايات المتحدة » .

وبينما كنت أقرأ مدونة الندوة قبل نشرها طلبت من إبني الأكبر حامد أن يقرأها ويخبرني برأيه فيها ففعل ، وكان تعقيبه الوحيد « أبى : إن هذا سوف يجلب المتاعب » فطلبت منه أن ينحى هذه الناحية جانباً وسألته « كشاب مصرى تخرج في الجامعة وحصل على بعض التعليم الأجنبي وأتم خدمته العسكرية ، هل تعتقد أم لا تعتقد أنه ينبغي أن يكون للشعب المصرى الحق في أن تُطرح الحقيقة أمامه وأن يُمنَح الفرصة في أن يدرس الموقف ثم يختار - إذا كان ذلك ممكناً - الطريق الذى يعتقد أنه مناسب ؟ » ، وكانت إجابته الموجزة المحددة هي « إمضى قدماً » ووافقت على نشر نص الندوة .

وحاز نشر الندوة المنزى من الاهتمام لأنه كان هناك افتراض عام بأن اشتراكى فيها كان يمثل موقفا رسميا للحكومة . فلم يكن أحد يستطيع التصديق حقا بأن كلمات تختلف عن الموقف العلن للحكومة يمكن أن تقال علنا إلا بموافقة السادات . ومن ثم كان من المعتقد أن السادات أراد أن تكون هذه الندوة وسيلة تنشر من خلالها بصورة غير رسمية سياسة جديدة . وأصبح هذا الافتراض أكثر قابلية للتصديق عندما لاحظ الناس أننى لم أفقد منصبى عقب نشر ماقالته فى صحيفة الأهرام .

وكانت هذه وأشاعات أخرى : كاذبة تماما ، فلم أكن حتى ذلك الوقت قد قابلت السادات ، وعلاوة على هذا كنت قد دعت للاشتراك فى الندوة قبل ثلاث ساعات فحسب من موعد بدئها ، ولم يكن لدى الوقت الكافى لإعداد نفسى ، ناهيك عن ترتيب ماسأفوله مع أى شخص .

وقد افترض السوفيت ايضا أن الندوة تمت بإجاء من الحكومة وقدموا احتجاجا رسميا ، ونجم عن هذا أن قرر الدكتور مراد غالب وزير الخارجية تقديم مشروع قرار جمهورى للرئيس السادات ليوقعه مفاده إعفائى من مسئولياتى كوكيل للوزارة للشئون الخارجية على أن أظل فى الوزارة سفيرا . ويمكن فهم موقف الدكتور غالب بعد أن قضى سنوات كثيرة كسفير لمصر فى موسكو وكان يعتبر نفسه أحد اعمدة العلاقات المصرية السوفيتية . وعندما أحتج الاتحاد السوفيتى بشأن الندوة شعر الدكتور غالب بأنه مضطرب إلى إقصائى باعتبارى المسئول الأساسى عن هذا الخط الجديد ، وذلك على الرغم من أنه خلال حديث تليفونى معى أشاد بالتقييم ، وباقتراحاتى ، وأمطرها مديحا ؛ فقد قال لى إن « هذا أفضل تحليل قرأته منذ فترة طويلة » . وعلى أية حال فعندما قدم الدكتور غالب القرار للسادات لتوقيعه رفض الرئيس أن يوقعه . وكان السادات قد قرأ حينذاك ماقالته فى الندوة وأعجب فيها يبدو بالأفكار التى طرحتها ، وكانت النتيجة ليس فقط عدم إعفائى من مسئولياتى ، ولكن ايضا بدأ السادات فى تنفيذ بعض المقترحات التى طرحت فى الندوة . كان هذا على الأقل تقدير الدكتور محمود فوزى الذى كان نائبا للرئيس

في ذلك الوقت ، فقد قال لى بعد إنقضاء شهرين على نشر الحوار : « لقد بدأ السادات في تنفيذ السياسات التي عرضتها في الندوة » . ولم تكن أمامي وسيلة أعرف من خلالها ما إذا كان هذا واقعا بالفعل ، حيث لم أكن حتى ذلك الوقت ضمن الدائرة الداخلية للسادات . وعلى أية حال لم يكن ثمة سبب يدعوني لأشكك فيما قاله الدكتور محمود فوزى ؛ لثقله السياسى ، وخبرته الطويلة . وقد حدث بالفعل أن بدأت سياسة السادات الخارجية في التحول إلى الاتجاه الذى إقترحته .

وبدأت عملية إعادة تقييم جديدة لعلاقة مصر بالقوى العظمى ، وقد سهل هذا بلا شك أنه كانت للسادات مشاكل مع السوفيت منذ توليه السلطة . كان السوفيت في البداية يفضلون على صبرى على السادات ، وبعد خلاف السادات مع على صبرى بدأ أنهم قد قبلوا السادات ولكنه ظل يشك دائما في حقيقة قبولهم هذا . وكان موقفه حيال السوفيت دائما هو عدم الثقة فأسرع إلى توقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى في مايو عام ١٩٧١ . وقد دفعت المشكلات مع السوفيت السادات إلى إقامة بعض الجسور مع الولايات المتحدة . فكانت كل الاتصالات معها سرية وعديدة . وهكذا صادفت نتائج الندوة هوى لدى السادات . وبينما لم تدفعه إلى التحرك في اتجاهات جديدة تماما ؛ فإنها قدمت بالتأكيد صورة أكثر وضوحا ، كما طرحت الاسس الاستراتيجية العريضة لسياسة مصر الخارجية .

وكانت الخطوة التى قام بها السادات هى طرد الخبراء العسكريين السوفيت الذين كانوا يعملون في الجيش المصرى ، ولم تكن هذه خطوة اقترحها بالتحديد ، غير أنه يتعين على أن أعترف بأن قرار السادات كانت له نتائج إيجابية على المدى الطويل . وقد كان من المحتم أن يغضب هذا القرار الاتحاد السوفيتى . ولقى وفد أرسله السادات إلى موسكو بعد قراره هذا مباشرة ليوضح لهم أنه لا يقصد قطع كل الصلات إستقبالا باردا . إلا أن أحد أعضاء هذا الوفد وهو رئيس المخابرات العامة

الفريق أحمد اسماعيل استطاع أن يجرى محادثات مثمرة مع رئيس جهاز المخابرات السوفيتية « اندريوف » خليفة بريجنيف . وبعد هذا بشهور قليلة أصبح الفريق أحمد اسماعيل وزيرا للدفاع ، ورأس وفدا بصفته هذه إلى موسكو في مارس ١٩٧٣ ، ونجح في الاتفاق بشأن صفقة اسلحة كبيرة . وكان من الواضح أن السوفيت فهموا ماتقصده مصر من أنه لا يمكنهم الإستخفاف بها وأنه يتعين عليهم أن يقوموا بأعمال إيجابية للمحافظة على العلاقات الطيبة معها . وعلى الرغم من أن الثلث فقط من الاسلحة التي وعدوا بها سُلِّم بالفعل فإن هذا كان كافيا لمصر لتشن حربا ضد اسرائيل في اكتوبر عام ١٩٧٣ . ولم تسلم بقية الأسلحة إلا بعد هذا بسنتين كما سوف نرى فيما بعد . وكانت هناك فائدة أخرى لطرد السوفيت وهى أنه من الممكن لمصر أن تبني الثقة فيها كقوة عسكرية تستطيع تحدى اسرائيل باعتمادها على نفسها ، وظهر ذلك خلال حرب أكتوبر .

لأنه لوظل السوفيت يعملون مع الجيش المصرى حتى الحرب ؛ فإن ماحققناه من نصر سوف ينسب إليهم بكل تأكيد . وبالتوازي قام السادات ببعض الخطوات لتوسيع صلاته مع الولايات المتحدة . فقد سافر حافظ اسماعيل مستشاره للأمن القومى إلى الولايات المتحدة ليقابل كيسنجر ونيكسون في فبراير عام ١٩٧٣ ثم قابل كيسنجر مرة أخرى في باريس في مايو . كما ان ممثلا رسميا عن وكالة المخابرات المركزية الامريكية كان قد حضر إلى مصر برضاء وموافقة السادات في يوليو عام ١٩٧٢ .

وكان من الطبيعى أن يكون لهذه الندوة أثر كبير على مستقبل الشخسى لأنها جذبت إلى اهتمام السادات مما أدى في النهاية إلى تعيينى وزيرا للخارجية . وحتى ذلك الوقت لم أكن مشتركاً في نظام عبدالناصر أو السادات ، وكدبلوماسى محترف كنت قد عينت في الخارج طوال عهد عبدالناصر ولم أقابل شخسنا أبداً على الرغم من أنني كنت أستدعى إلى القاهرة في بعض الأحيان من أجل أن

يستشيرني أحد أعضاء مجلس الثورة ، وبالفعل حدث أن طلب مني أحدهم حين عين في منصب هام أن اعود الى القاهرة واصبح مساعده الشخصى للشئون الخارجية . وكان المنصب مغريا من حيث مستواه وامتيازاته الاخرى ، ولكننى قررت عدم قبوله لانه كان لدى تحفظات بشأن النظام الذى كان سائدا في عهد عبدالناصر ، ولم أرغب أن اكون مشتركا بصورة وثيقة فيه .

وقد رفضت منصبا آخر في سنوات حكم عبدالناصر . وسوف أسرد هذه الحادثة هنا لأنها تكشف عن الكثير من السياسات التى كان عبدالناصر ينتهجها في تلك الفترة . ففى أواخر عام ١٩٦٠ استدعيت إلى القاهرة للاستشارة ، ولكن عندما وصلت إليها أبلغت أن عبدالناصر وافق على طلب « لباتريس لومومبا » الذى كان حينذاك رئيسا لوزراء جمهورية الكونغو بأن ترسل له مصر مستشارا للسياسة الخارجية ، وقد اختارنى لهذا المنصب . ويجدر أن نذكر أن مصر كانت في هذه المرحلة قد قررت أن تلقى بثقلها وراء « لومومبا » في محاولاته للسيطرة على البلاد ، وكانت مصر قد اقامت بعثة دبلوماسية وعسكرية كبيرة في « برازافيل » ، واكثر من هذا كان عبدالناصر قد قدم جنودا مصريين لقوات الأمم المتحدة في الكونغو ؛ وقد دهشت وانزعجت في نفس الوقت لهذا التعيين . ولم يكن عبدالناصر يعرفنى بصفة شخصية . وكنت أرى انه من الغريب أن يختارنى لمثل هذا المنصب الحساس دون التشاور معى ودون أن يعرفنى . وعندما أثرت هذه النقطة قيل لى إن الرئيس « يعرف الجميع » ، غير أننى كنت منزعجا جدا لأساليب عبدالناصر لأنه أبلغ لومومبا بهذا التعيين دون ان يعرف رد فعلى ، وبالإضافة إلى هذا كان من الواضح أنه لم يرد على خاطر عبدالناصر أو من حوله أنه يجب أن يتأكدوا من أن المستشار الذى يرسلونه إلى لومومبا سوف يوافق على السياسة التى يفضلها عبدالناصر — وهى جعل لومومبا زعيما راديكاليا ، وكنت شخصيا أعتقد أن عبدالناصر يشجع لومومبا على التقدم على طريق يؤدى إلى كارثة . فاذا عملت كمستشار « للومومبا » فلن أستطيع سوى أن أقترح أن ينتهج « لومومبا » سياسة معتدلة ، وشرحت هذا لمسئول الحكومة الذى نقل إلى رسالة عبدالناصر وقد وجدت صعوبة بالغة في شرح المشكلة له ، فلم يكن يعتقد أنه من

الممكن لمستشاري عينه عبدالناصر أن يفكر في سياسات أخرى غير تلك التي يفضلها عبدالناصر. ونجحت في توصيل وجهة نظري التي نقلها محدثي الى الرئيس الذي قام بدوره بإلغاء تعييني . ولم اندم أبداً على قراري هذا ؛ فبعد فترة قصيرة سقطت الكونغوفي فوضى شاملة واطيح « بلومومبا » الذي اغتيل في وقت لاحق .

أما السادات فلم يكن احد أعضاء مجلس الثورة الذين تعاملت معهم في تلك الفترة ، وفي الواقع لم أره إلا مرة واحدة على مأدبة غداء رسمية أقامها السفير السوفيتي في القاهرة . وكانت هذه فيما هو مفترض مجرد حدث إجتماعي ، غير أن السادات لم يكن اجتماعيا بالمرّة حيث كان يجلس صامتا يتناول طعامه ويتجاهل جيرانه . وفي نهاية الغداء ألقى كل من السفير السوفيتي ووزير الخارجية المصري كلمات قليلة عن العلاقات بين بلديهما ، وفي ذلك الوقت فقط وحين افترض الجميع أن المناسبة الاجتماعية قد انتهت وقف السادات وألقى كلمة طويلة غير مرتبة عن العلاقات السوفيتية المصرية ، وأشاد بالمساعدات التي قدمها السوفيت إلى مصر ليصل في النهاية إلى نتيجة فحواها أن الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا هم الاصدقاء الوحيدون لمصر . وكان هذا غريبا من ناحية السادات خاصة أن المناسبة لم تكن تحتاج لأن يلقي خطبة . كما دهشت أيضا لان السادات كان العضو الوحيد من مجلس الثورة الذي يحضر هذا اللقاء ، واستفسرت عن هذا وقيل لي : إن عبدالناصر فوض للسادات في تلك الفترة أن يحافظ على الاتصالات الوثيقة بالسوفيت ، وأن يلتقي بهم في السفاره اسبوعيا لمناقشة أية قضايا قد تظهر في العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي . ولم تؤد هذه الاتصالات الوثيقة في عهد عبدالناصر فيما يبدو إلى تحسين علاقات السادات مع السوفيت فيما بعد .

وفي الواقع أن السادات لم يحب أن يثق أبدا في السوفيت ، وبأدله السوفيت نفس الموقف بشكل واضح .

وبعد وفاة عبدالناصر بقيت لعدة سنوات خارج الدائرة الداخلية للسادات ، وكنت سفيراً لدى النمسا حين توفي عبدالناصر ، وبقيت في هذا المنصب حتى ١٩٧١ . وكانت السنوات الثلاث التي قضيتها مع أسرتي في النمسا سنوات

مشمرة بهيجة . وكان لى اصدقاء كثيرون لاننى كدبلوماسى فى الامم المتحدة ساعدت على إنشاء وكالة الطاقة النووية الدولية فى فيينا ، وعينت فيما بعد محافظا فى مجلس إدارتها . وهكذا سمح لى منصبى كسفير لدى النمسا أن اجد صداقات كثيرة قديمة ، وأن أكون صداقات جديدة . وقد بدأت علاقتى بالمستشار « برونو كرايسكى » عندما كان رئيسا للحزب الاشتراكى النمساوى المعارض ، وأصبحت العلاقة أكثر قربا حين أصبح مستشارا . وقد ظل يحتفظ بإخلاصه وصراحته فى منصبه الجديد تماما مثلما كان عضوا فى المعارضة . وكانت صراحته وإخلاصه واهتمامه الحقيقى بالسلام والعدل هى العوامل الرئيسية التى وضعت النمسا على الخريطة السياسية لاوروبا على الرغم من حجمها الصغير . وفى النمسا أقت أيضا علاقة وثيقة مع كورت فالدهايم الذى كان فى ذلك الوقت وزيرا للخارجية ومع « رودولف كيرشليجر » الذى خلف فالدهايم عندما عين الأخير سكرتيرا عاما للامم المتحدة ، والدكتور « كيرشليجر » وهو الآن رئيس النمسا — رجل عظيم بالفعل ؛ يمثل النمسا تمثيلا صحيحا .

وقد إستدعيت من النمسا عام ١٩٧١ بناء على طلب محمود رياض الذى كان فى ذلك الوقت وزيرا للخارجية ثم صار بعد هذا أمينا عاما للجامعة العربية ، وكان يريد منى أن اشغل منصب وكيل وزارة الخارجية لمساعدته فى إعادة تنظيم الوزارة ، وكان من غير المتوقع أن يوافق السادات على هذا التعيين ؛ وهى مسألة حساسة نوعا لأنها كانت تعنى أننى سوف أرقى قبل زملاء أقدم ، وعلى أية حال قبل السادات توصية محمود رياض . واضطرت إلى مغادرة فيينا فى الحال عائدا إلى القاهرة . وهكذا كنت أعمل فى القاهرة فى وقت الندوة كدبلوماسى محترف وليس كمستشار مقرب من الرئيس . ولكن الندوة غيرت الموقف ؛ ففى البداية سببت لى المشاكل بالتأكيد ، ومن بينها محاولة وزير الخارجية الجديد إقصائى عن منصبى ، ولكن وفى نفس الوقت جذبت الندوة إنتباه السادات إلى أفكارى . وبدأ السادات فى إستشارتى بشأن بعض القرارات وكان يحدث هذا من خلال أطراف ثالثة ، وليس بصفة شخصية مباشرة . وعلى سبيل المثال : أراد السادات معرفة وجهة نظرى فيما يتعلق بالرجوع عن تأييد مصر لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

وكان قد قرر هذا من قبل ، ولكن لم يصرح به علنا . وكان يمكن لمثل هذا الرجوع أن يمثل تصلبا في الموقف المصري لأن القرار ٢٤٢ كان ينادى بالإعتراف بحق كل الدول في الشرق الاوسط في أن تعيش في سلام . وكما طلب مني : أعددت مذكرة للرئيس السادات أعرض فيها الموقف الكلى ، وأطرح الاختيارات المختلفة المتاحة لنا وعواقبها المحتملة ، وفي النهاية نصحته بأنه لا ينبغي الرجوع في تأييد مصر للقرار ٢٤٢ . وقد قبل السادات الذى لم اكن قد قابلته حتى ذلك الوقت توصيتى ، وظل يذكر هذه الحادثة في كثير من المرات ليثبت انه متفتح العقل . وديمقراطى حقيقى . وأعتقد أن أكثر ما أثر في السادات لم يكن منطقية موقفى ؛ ولكن حقيقة أن شخصا ما جرؤ واختلف معه ، ولقد كان الميل السائد في مصر للاسف يتجه دائما إلى إيجاد الحجج لتأييد وتمجيد الرئيس ، وقراراته .

وفي إبريل عام ١٩٧٣ قرر السادات إعادة العلاقات الدبلوماسية مع « بون » ، وكانت هذه العلاقات قد قطعت قبل هذا بسبع سنوات ، عندما أرسلت المانيا الغربية أسلحة إلى اسرائيل . وأختارني الرئيس لأكون سفيراً لمصر في بون . وكان هذا المنصب كما فهمت ذا أهمية مزدوجة ، لأن السادات كان ينوى أن يقوى علاقاته مع الولايات المتحدة من خلال المانيا الغربية . ولم اعرف أبداً شيئاً عما إذا كانت هذه النية لدى السادات بالفعل ؛ لأننى لم أشغل هذا المنصب .

في ذلك الوقت كان السادات بصدد إجراء تعديل وزارى إستعداداً للحرب مع اسرائيل ؛ الأمر الذى كان يتم الإعداد له بنشاط . وعندما طلبت مقابلة الرئيس لأودعه قبل سفرى إلى « بون » لم يستجب السادات في البداية لأنه كان مشغولاً جداً ؛ فقررت أن اغادر البلاد دون المقابلة الرسمية المعتادة . على أية حال : قرر السادات على حين فجأة إستقبالى ، وذهبت للقائه في « القناطر » حيث كان يقضى أغلب وقته ، وقضيت معه ساعتين ونصف ساعة بدلا من الدقائق القليلة المعتادة في مثل هذه الزيارات الرسمية .

وكان هذا أول لقاء لى بالسادات ، وقد تميز اللقاء بالصراحة التامة من الجانبين . وأدهشتنى الصراحة التى تحدث بها السادات معى ؛ حيث أخذ يشرح آراءه ، ويطلب معرفة وجهة نظرى حيال مجموعة مختلفة من الموضوعات . ولكننى أدهشته أيضا إذ كنت معه منذ البداية صريحا للغاية حيث قلت له : إننى أقدر كثيرا كل ما فعله من أجلى فى الماضى ، وبدون معرفة سابقة إذوافق على تعيينى وكيلا للخارجية ، ثم رفض توقيع مشروع القرار الرئاسى بإقصائى عن هذا المنصب ، ثم اختارنى فى النهاية سفيرا لدى المانيا الغربية ، ولكننى صارحته بألا ينتظر أن ينتج عن عرفانى بالجميل الموافقة على آرائه طوال الوقت وأوضح أنه إذا تعين أن تستمر علاقاتنا فإننى سوف أبلغه دائما وبصرامة بما اعتقد به تماما على أساس من اقتناعى وضميرى . ولم يكن هذا موقفا جديدا أتخذه ، ولكنه كان موقفاً عميق الجذور داخلى يعود إلى تربيتى ، وفترة شبابى . وأستمع إلى السادات فى دهشة وقال : «إسماعيل : إن هذا غريب جداً ؛ فالكثير من الناس لا يقولون لى ماقلته الآن» .

وبعد ذلك تركز أهم جزء من مناقشتنا على احتمال نشوب حرب جديدة مع اسرائيل ، وقال لى السادات إنه لايرى مخرجا من الطريق المسدود مع اسرائيل إلا ببدء حرب . وناقشنا مزايا وعيوب الفكرة ، ثم طرحنا تفاصيل نوع العمل العسكرى الذى يمكن أن يكون مواتيا بأفضل صورة بالنسبة لمصر . الاأننى تعجبت أنه فى بدء حديثه برر لى قراره بالحرب ذاكرا « إننى أريد أن أوقف الشعب المصرى » . ويتعين أن أعترف بأننى صُدمْتُ إلى حد ما بسبب هذه العبارة ؛ ليس لأننى كنت أعارض العمل العسكرى ، ولكن لأننى كنت اعتقد أن الهدف هو طرد الإسرائيليين من أرضنا وليس إيقاف الشعب المصرى ، وأكثر من هذا لم تكن لدى السادات أية إجابات مقنعة حين سألتُه عما إذا كانت مصر مستعدة عسكريا وسياسيا للحرب ، بل على العكس من هذا كان ينتقد الموقف الداخلى بشدة . وادهشنى بأنه ظل بصورة منتظمة يهاجم كل مسئول كبير فى حكومته حيث أنقص من مقدرتهم وأدائهم . وفى نهاية اللقاء تناول السادات

الغرض الذى أتيت من اجلة لمقابلته وهو تعيينى سفيرا لدى بون . ولكن بدلا من توجيه تعليمات لى طلب منى أن أوجل سفرى حتى يتم تشكيل الوزارة الجديدة . وتركت السادات ولدى إنطباعات مختلطة نوعا ما عنه كإنسان ؛ فكان يبدو رجلا طبيعيا مخلصا ذا شخصية مركبة بعض الشيء ، ولكن ليست مرهفة التكوين ، ويميل إلى قول أى شىء يربخاطره . ولكنه كان يبدو أيضا معزولا جدا ، دون أية علاقة خاصة بأى شخص . لقد كان فى الواقع لا يثق فىمن حوله بل لا يعطيهم حق قدرهم . وبدا أيضا أنه ليست لديه أية افكار واضحة عن السياسات طويلة المدى ، بل كان يميل إلى أن يحيا يوما بيوم أو لحظة إلى لحظة ، حيث يتعامل مع المشاكل كل على حدة بمجرد ظهور كل منها . وأخلص من هذا الى أننى تأثرت بصفاته الانسانية أكثر من تأثرى بعقريته ، وأصابنى بعض القلق لما قد يحدث لمصر إذا استمر السادات على هذا المنهج .

وبعد هذا اللقاء بفترة قصيرة أعلن عن تشكيل الحكومة الجديدة ، ولدهشتى اكتشفت أننى عينت وزيرا للسياسة ، وكدبلوماسى محترف شعرت بالاستياء ؛ فلم تكن السياسة مسألة اهتم بها بصفة خاصة أو اعرف الكثير عنها . وقررت رفض هذا التعيين ، وسعيت للقاء السادات مرة أخرى ، وسمح لى بمقابلته ، ولكن عندما وصلت الى هناك اكتشفت أننى لست وحدى . بل دعا السادات لانعقاد الوزارة الجديدة بأسرها فى نفس الوقت ، ووجدت نفسى فى موقف حرج للغاية لأنه سوف يكون من الصعب جدا رفض التعيين أمام الجميع . وتبادل السادات كلمات قليلة مع كل وزير يتحدثان عن واجباتهم الجديدة ، وعندما أتى دورى لم يقل شيئا عن السياسة ، وقال فقط إننى سوف أكون مستشاره فى القضية القومية ومبعوثه الخاص فى مهام خاصة ، واستبقانى السادات لفترة وجيزة عقب الاجتماع وقال لى : إن تعيينى وزيرا للسياسة كان مجرد غطاء ، وذريعة لإبقائى فى القاهرة ، وقال إنه لم يستطع أن يعيننى وزيرا للخارجية لأن وزير الخارجية فى ذلك الوقت كان فى نيويورك حينذاك ، وانه لا يعنى أحدا من منصبه ابدا بينما هو فى الخارج .

وهكذا بين ابريل و اكتوبر عام ١٩٧٣ كنت اقوم بدور مزدوج كوزير للسياسة ومستشار للرئيس السادات . و يتعين على أن اعترف بأننى احببت منصبى فى وزارة السياحة على الرغم من عدم رغبتى فى قبوله فى البداية . وفى الواقع فى تلك الشهور اكتشفت شيئا عن نفسى ، وأهم من هذا عن بلدى فلم أكن قد سافرت داخل مصر كثيرا قبل تولى هذا المنصب . والآن ولأول مرة زرت الاقصر واسوان وقد أعجبت كثيرا وتأثرت بآثار تاريخنا القديم ، وبالمثل قمت برحلة لأول مرة غرب الاسكندرية بالقرب من الحدود الليبية المصرية ، واكتشفت مصدرا للجمال لم اكن أعرف بوجوده هناك ؛ ولكننى شعرت بالحزن أيضا لإدراكى بأننى لست المصرى الوحيد الذى يجهل بلاده فغالبيه المصريين لا يعرفون بلادهم كما ينبغى ، فالكثيرون يسافرون إلى الخارج قبل أن يتعرفوا على مصر نفسها ، وبالنسبة لمعظم المصريين الذين يعيشون فى القاهرة تتحدد معرفتهم ببلادهم من خلال رحلات المدارس إلى الاهرام والقناطر ، وبالنسبة إلى من يعيشون فى غير القاهرة فإن معرفتهم محدودة اكثر من هذا . وقررت فى ذلك الوقت أن نبذل الجهود لتحسين السياحة الداخلية ، و يسعدنى أن أقول إن الموقف بدأ يتحسن ، وإن الشباب الآن يعرفون بلادهم بصورة أفضل مما كان عليه آباؤهم .

وبدأت أيضا فى وضع خطط لبرنامج مدته عشر سنوات يهدف إلى تنمية السياحة الاجنبية فى مصر ، وبالتالى توفر للبلاد عملات صعبة تحتاجها بصورة ملحة من مصدر سهّل إيجاده . فقد منح الله مصر طبيعة وموارد فريدة فى هذا المجال . وللأسف توقفت كل خططنا مع بداية حرب اكتوبر ، وعندما اصبح الموقف العالمى يسمح مرة اخرى بتنمية السياحة فى مصر كنت فى ذلك الوقت لأعمل فى هذا المجال .

وقبيل حرب اكتوبر عينت فى منصب القائم باعمال وزير الخارجية ، وعضو فى وزارة الحرب المحدودة العدد ؛ لأقوم بدور وزير الخارجية الذى كان يحضر جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيو يورك ، وبصفتى هذه أرسلنى الرئيس السادات لأتباحث مع نيكسون وكيسنجر فى أواخر اكتوبر فى اول اجتماعات

حاسمة بعد الحرب . وبينما كنت في طريقي إلى واشنطن أعفى السادات وزير الخارجية وعينني في منصبه . وكان من المتعين على أن أبقى في هذا المنصب ؛ لأحاول تشكيل السياسة الخارجية لمصر في الاتجاه الذي رأيت أنه ضروري كما شرحت في الندوة حتى اضطرت إلى الاستقالة بسبب قرار السادات بالسفر إلى القدس في نوفمبر عام ١٩٧٧ . وكانت السنوات الأربع منذ تعييني وحتى استقالتي سنوات حاسمة لمصر ، وللشرق الاوسط ، إذ كانت سنوات محملة بفرص كثيرة وتقدم عظيم .

وقد اخترت الندوة لبدءها تحليلي ؛ لأنها كانت حدثا ذا أهمية تاريخية في مصر . وقد تدعو هذه الملاحظة بعض القراء الأجانب إلى التشكك ، وهذا أمر يمكن فهمه ؛ ففي دول كثيرة تكون الندوات والمناقشات حول كل جوانب السياسات الخارجية والداخلية ، باشتراك من جانب مسؤولين حكوميين ، ومثقفين ، وخبراء من كل نوع ، من الامور الطبيعية التي تتكرر اكثر من مرة ، كما أن نشر الصحف لهذه الندوات أمر معتاد أيضا . وكنتييجة لهذا نادرا ما تكون لمثل هذه الندوات الكثير من الهزات العنيفة ، ولا ينطبق هذا على مصر وعلى معظم دول العالم الثالث حيث لا تناقش مرة أخرى اية سياسة يكون قد تم اتخاذ قرار بشأنها ، كما أنها بالتأكيد لا تتعرض لجدل علني في الصحف . فلاجدل أنه كانت هناك مشكلات كثيرة في علاقتنا بالاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت ، وكان المصريون من مختلف الفئات يعون هذا ، بدءا من الجنود الذين درهم خبراء سوفيت ، وحتى كبار المسؤولين في الحكومة ، الذين كانت مطالبهم بالحصول على مساعدات عسكرية كبيرة الحجم بدلا من التأييد البلاغي للقضية العربية تلقى من موسكو آذانا صماء . وعلى أية حال لم يحدث قبل هذا بالمرة مناقشة علنية وتنتشر في الصحف للتوصل إلى تحليل دقيق يتناول اساس كل المشكلات التي كانت تسيء إلى علاقتنا مع الاتحاد السوفيتي . وكان هذا هو مفاعلته الندوة حيث قدمت صورة واضحة ومركزة لحالة الاستياء ، ولإرادة تصحيح الوضع .

ولهذه الاسباب ، كانت الندوة بحق حدثا تاريخيا في مصر . وقد تحدث النتائج

التي توصل اليها المشتركون في الندوة السياسة التي كانت مصر تنتهجها بصورة عمياء منذ عهد عبد الناصر، وأثرت على مجرى السياسة الخارجية المصرية لعدة سنوات تالية . ويجدرنا أن نوجز هنا مرة أخرى النقاط الرئيسية التي تم الاتفاق عليها في الندوة فيما يلي : —

أ) يتعين على مصر أن تقوم بإعادة تقييم كاملة للوضع الدولي ، ولدور القوتين العظميين فيما يتصل بالشرق الاوسط ، وان نعترف بأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يوليان الأزمة هنا اهتماما لا يتمتع بأولوية كبيرة ، ويجب أن نعترف ايضا بأن الوفاق سوف يجعل مشكلة الشرق الاوسط تتراجع أكثر من هذا في قائمة اولويات القوتين العظميين . و يتعين على مصر ان ترسم سياستها بحيث تضطر مصر القوتين العظميين الى ان تصبحا أكثر إيجابية في حل الصراع في الشرق الاوسط .

ب) الدبلوماسية الدولية ليست كافية لدفع اسرائيل إلى سلام نهائي وعادل .

ج) بناء على هذا يتعين على مصر أن تبدأ بعمل عسكري لإقناع اسرائيل والرأي العام العالمي بأن الوقت قد حان لحل المشكلة المزمنة في الشرق الاوسط .

د) يجب ان يستخدم البترول كسلاح في الصراع القادم حيث إنه يشكل عنصرا رئيسيا في ايدي العرب .

هـ) يتعين إعادة تقييم العلاقات المصرية السوفيتية ، ومناقشتها مع السوفيت ، وبصراحة تامة حتى يمكن وضعها على طريق جديدة تقوم على الثقة ، والتفهم ، بهدف التغلب على المشكلات التي ظلت موجودة ومعلقة طوال ١٨ عاما .

و) يجب ايضا ان تكون لمصر صلات مع الولايات المتحدة التي من المفدر لها أن تستمر في لعب دور بالغ الاهمية في الشرق الاوسط .

الفصل الثانی

نصر اکتوبر

تركز جزء كبير من أول حديث لى مع السادات على مناقشة إمكانية نشوب حرب مع إسرائيل ، وأهداف مثل هذه الحرب ، والشكل الذى قد تتخذه العمليات العسكرية . وكان السادات — كما ذكرت فيما سبق — يرى ان الحرب قبل كل شئ وسيلة لإيقاظ الشعب المصرى ، وكانت لدى تحفظات على هذه الفكرة ، ولكننى قلت للرئيس : إننى لأعارض حرباً تهدف إلى تحرير الأراضى التى احتلتها إسرائيل فى عام ١٩٦٧ . أما بالنسبة لنوعية العمليات العسكرية التى يمكن لمصر التفكير فيها فى ذلك الوقت : فإن إنطباعى عن ذلك كان فحواه أن السادات ومن حوله لم تكن لديهم حينئذ صورة واضحة وقاطعة عن كيفية البدء ، أو عمق العمليات العسكرية أو الهدف الاساسى منها ؛ أى ما هو الحد الاقصى وما هو الحد الأدنى المرجو تنفيذه ؟ .

وبناء على طلب الرئيس أخذت أشرح ببعض الإسهاب نوعية العمل العسكرى الذى يمكن لمصر أن تفكر فى القيام به ؛ فقد كان امامنا ثلاثة اختيارات . الأول : والذى كنت افضلُه هو الحرب الشاملة التى تشن بالتنسيق مع كل دول المواجهة العربية بحيث توجه ضربة رادعة على كل الجبهات . ويجب استحالة هذا الهجوم العسكرى بخطوات سياسية من جانب الدول العربية مع فرض حظر على البترول ، إذ يعتبر عاملاً رئيسياً فى التخطيط الاستراتيجى . وقلت إنه لا ينبغي أن تبدأ مصر مثل هذا العمل ما لم تكن مستعدة للاستمرار فى العمليات العسكرية لمدة اربعة اسابيع متتالية على الأقل ؛ وسوف تعاني إسرائيل من خسائر ضخمة من مثل هذا القتال الذى يدوم طويلاً ، وليس فقط من الناحية العسكرية بل أيضاً من الناحية الاقتصادية ؛ فاقصاد إسرائيل لا يستطيع ببساطة أن يتحمل القتال الطويل ؛ فبسبب العدد الصغير لسكانها فإن التعبئة

العسكرية من اجل الحرب تجعل الانتاج يتناقص وبسرعة حتى يمكن أن يتوقف في النهاية ، وينبغي أن يستفيد العرب من هذا الوضع وان يكونوا مستعدين لإطالة فترة القتال . وأوضح ان مثل هذا الصدام العسكى الطويل يستتبع المخاطرة بوجود رد فعل دولي . وهكذا يتعين قياس كل من تحركاتنا العسكرية والسياسية بدقة تامة . ويجب أيضا أن يكون هناك تعاون وثيق مع الدول العربية الأخرى ، ولكن ينبغي أن تكون كل دولة مسئولة وحدها عن منطقتها وأخيرا فإن اختيار الحرب الشاملة هذا يتطلب مستوى عالياً جداً من الاستعداد من جانب قواتنا المسلحة من اكبر الضباط وحتى أصغر الجنود ، ويجب ان نكون مستعدين ليس فقط لتوجيه ضربة رادعة بل أيضا لأن نرد على الهجمة الاسرائيلية المضادة التي من المحتم أن تقع بعد أن يفيق الاسرائيليون من المفاجأة .

وكان الاختيار الثاني : المفتوح امام مصر هو القيام بعملية عسكرية محدودة لاتهدف إلى إستعادة أراضينا ، ولكن لمجرد تحريك الامور بحيث تثير الرأى العام العالمى بدرجة كافية كى يقوم بمجهود جديد للسلام فى الشرق الاوسط . وحتى هذا النمط من العمليات العسكرية المحدودة يتطلب أن تعبر القوات المصرية قناة السويس وتتقدم داخل سيناء ، ومن الأفضل أن يصل هذا إلى ممرات « متلا » و« الجدى » ، وتستطيع البقاء هناك حتى حين تواجه هجوماً اسرائيلياً مضاداً . ويتطلب هذا ايضا تعاوننا مع دول عربية اخرى ، ولا يمكن أن نجح دون اللجوء إلى مفاجأة اسرائيل . وفى الواقع كان الفرق الوحيد بين الاختيار بين الاولين هو أنه فى الاختيار الاول يتعين على مصر أن تطيل فترة القتال ، بينما فى الاختيار الثانى يجب أن تشجع وترحب بالتدخل السياسى الدولى لدفع الاطراف نحو وقف مبكر لاطلاق النار، ثم تسوية فى النهاية .

وكان الاختيار الثالث : هو هجوماً محدوداً جداً ضد هدف عسكى فى سيناء حيث نوجه ضربة قاسية إلى إحدى المنشآت العسكرية الاسرائيلية ، ثم ننسحب إلى الضفة الغربية للقناة . وسوف ترد إسرائيل بلاشك على هذا مما يدفع مصر إلى توجيه ضربة ثانية ؛ وهكذا توجد دائرة مفرغة من الهجمات والهجمات

المضادة . وأوضحت للسادات ان مثل هذه العمليات سوف تؤدي إلى بعث حركة ماعلى الساحة الدولية ، ولكن سيكون معظمها في صورة محاولات لوقف القتال ، وتجديد وقف اطلاق النار، وليست جهوداً لدفع الاطراف نحو السلام الحقيقي يتم التفاوض بشأنه . وأخذ السادات ينصت باهتمام ولكن دون أن يقول أى شيء حتى النهاية عندما عقب قائلاً إنه لن يفكر أبداً في الاختيار الثالث ؛ لأنه سوف يكون تكراراً للحرب الاستنزاف التي دارت بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٠ .

وعلى الرغم من ان السادات أحجم عن التعقيب على حججي إلا انه فيما يبدو ظل يفكر فيها ، مما جعله يصدر تعليماته الى وزير الحربية بأن يناقش هذه الافكار معي . وبالفعل طلبني وزير الحربية لتتقابل لتناقش احتمالات الحرب المختلفة المتاحة امام مصر . وكررت ما كنت قد ابلغت السادات به غير أنني حاولت تبسيط الامور حيث اعتقدت أنه قد تحير تماماً بشأن البدائل المختلفة ورد الفعل الاسرائيلي المحتمل على كل منها . وبدأ أيضاً متحيراً إزاء موقعي ؛ فقد قال لي فجأة : « يبدو انك لا تريد أن نحارب » . فأجبت قائلاً : « لا ، ان موقعي هو انه يجب ان تدخل مصر الحرب ، ولكن ليس قبل ان يعرف زعماءها مايريدون فعله تماماً ، ويحللوا ردود الفعل المحتملة لكل تحرك ؛ فإن نكسة عسكرية ثانية في هذا الوقت سيكون لها عواقب وخيمة للغاية . »

كان الافتقار الى التخطيط والتحليل الدقيقين لعواقب اختيارات مختلفة مشكلة منيت بها السياسة المصرية من قبل مما أدى الى هزيمة عام ١٩٦٧ ، وللأسف ظل هذا يمثل مشكلات عند الإعداد لحرب ١٩٧٣ . ففي عام ١٩٦٧ اندفعت مصر إلى الحرب دون أى تنسيق بين قيادتها العسكرية والمسؤولين عن العلاقات الخارجية ، الامر الذي نجمت عنه كوارث . وقد لمست هذه الحالة المؤسفة بصورة مباشرة ؛ لأنه قبل بضعة اسابيع من اندلاع الحرب عهدت إلى وعلى عجل مهمة تكوين « غرفة عمليات سياسية » في وزارة الخارجية ، وشعرت أن تكوين مثل هذا النظام خطوة ايجابية تماماً ؛ لأننا كنا في حاجة إلى قسم لديه المقدرة على تحليل الأحداث السياسية ، و يوصي بمناهج بديلة للعمل على اساس

من تقييم دقيق لنتائج كل تحرك . وعلى الرغم من هذا فقد ظلت قرارات السياسة الخارجية مركزة على عبدالناصر ودائرته المقربة . وكانت وزارة الخارجية في وضع حرج لكونها آخر من يتم إخباره بالامور ، وهكذا لم تستطع تقديم توصيات ، وكانت نتائج هذا الوضع ظاهرة في بداية حرب ١٩٦٧ . فقد اتخذ عبدالناصر قرار طلب سحب قوات الامم المتحدة من سيناء دون استشارة أى شخص في وزارة الخارجية . وفي الواقع لقد اصدر تعليماته ببساطة إلى وزير الخارجية لينقل الرسالة الى الجنرال « ريكي » كبير مراقبي الامم المتحدة . ورفض الجنرال « ريكي » الاستجابة للطلب المصرى ما لم يرسله اليه الأمين العام للأمم المتحدة ؛ فقرر عبدالناصر حينذاك أن يطلب بدلا من هذا انسحاب قوات الامم المتحدة من مواقع محددة فحسب .

وفي تلك المرحلة فقط تم إبلاغ وزارة الخارجية . وعلى أية حال فهي لم تستشر بل تلقت تعليمات بنقل الطلب إلى الأمم المتحدة . وعندئذ قدمت بصفتي مديرا للمكتب المسئول عن العمليات السياسية مذكرة إلى وزير الخارجية أعلق فيها على الموقف . وذكرت فيها أنه إذا طلبنا انسحاب قوات الامم المتحدة من مواقع معينة في سيناء فن المرجح أن يكون رد فعل الامم المتحدة على هذا هو الانسحاب التام من المنطقة ، وستكون النتيجة ان تترك قوات الامم المتحدة « شرم الشيخ » وتضطر الحكومة المصرية إلى وضع حامية هناك . ولن يكون أمام هذه الحامية إلا أن تعوق الملاحة في خليج العقبة ، ومن المحتم ان ترد إسرائيل على هذا التحرك بهجوم مفاجئ على مصر . وقد تم تجاهل مذكرتي بصورة كاملة . ولأسباب لايعرفها سوى عبدالناصر رفض كل التحليلات العقلانية ، وأخذ وحده سلسلة من القرارات غير العقلانية . وكان التأثير الإجمالي لهذه القرارات أن اتخذت الاحداث دفعة ذاتية ، وأصبح من المستحيل على عبدالناصر أن يبطئ من حركة الامور أو أن يتراجع . وكانت النتيجة أن اندلعت الحرب ، ووجهت اسرائيل ضربة رادعة الى مصر لتوقع بها هزيمة كاملة . وبدأ أفول نجم عبدالناصر كزعيم مصرى وعربى في ذلك الوقت ثم أصبح انتهاء مستقبله السياسى مسألة وقت .

وكننت مهتبا بالاً نكررا اخطاء ١٩٦٧ فى عام ١٩٧٣ . وعلى الرغم من هذا بدأ لى اثناء المناقشات الاولى حول الحرب أن السادات وزملاءه لم تعلموا الدروس الحيوية الخاصة بضرورة التحليل الدقيق لكل جوانب الوضع قبل اتخاذ قرارات . وفى الاجتماع الاول الذى أعلن فيه السادات لمجلس وزرائه عزمه على خوض الحرب افتتح السادات الجلسة بأنه يريد رأى الجميع حيال ما اسماه « المعركة أواللامعركة » . وأوضح أنه يفضل شخصيا خوض الحرب غير أنه لم يستطع شرح نوع الحرب التى يريد ها . ولم يستطع أى من الوزراء الحاضرين أن يعرف ما إذا كان السادات يتحدث عن حرب طويلة كبيرة ، أو تقدم محدود عبر القناة يليه وقف سريع لإطلاق النار ، أو هجوم بسيط على هدف بذاته . ولم يكن لدى معظم الوزراء بالإضافة إلى هذا أية معرفة حقيقية عن حالة الاستعداد لدى الجيش المصرى . وبينما كان لدى السادات ما يبرر عدم إفشاء تفاصيل خطط الحرب لكل مجلس الوزراء فإنه لم يقدم القدر الكافى من المعلومات إلى أى شخص حتى يمكنه أن يعبر عن رأى عقلانى .

وكان الموقف غريبا حيث أخذ الوزراء يتكلمون الواحد تلو الآخر تأييدا لقرار السادات على الرغم من أنهم لم يكونوا يعرفون ماهية هذا القرار ، وباطفة شديدة أعلن كل الحاضرين عن تأييدهم للرئيس حيث قالوا : « إحنا وراك ياريس ، ونؤيد المعركة » . وقد فزعت لهذا التصرف ، وعندما أتى دورى للحديث أوضحت تماما أننى لا أوافق على رأى زملائى باستعدادهم للتوقيع على شيك على بياض بشأن قضية بالغة الاهمية مثل الحرب . لقد كنت أنا أيضا أفضل قرار الحرب إلا أننى ما كنت أعطى موافقتى فى مجلس الوزراء حتى نعرف أى نوع من العمليات العسكرية تتحدث عنه . وأعربت أيضا عن أننى سوف أؤيد الرئيس إذا كان اختياره يفضل ضربة رادة ضد اسرائيل من أجل غرض محدد هو تحرير سيناء .

وقبيل إنتهاء جلسة مجلس الوزراء كان القرار إجماعيا بالحرب ضد اسرائيل ، وهنا أشعر بأنه من الانصاف أن أسجل للسادات عملا إيجابيا وهو عرض موضوع

خطير مثل هذا الموضوع على مجلس الوزراء مجتمعا ، وكنت آمل أن يتكرر مثل هذا الاسلوب .

هذا ولم تكن استعدادات الحرب ضد اسرائيل قد بدأت في ذلك الوقت فقط إلا أنها كانت أمرا قائما طوال الوقت منذ هزيمة ١٩٦٧ . وكانت أبعاد هذه الكارثة لا تعود لمجرد أن إسرائيل قامت بالضربة الاولى لتفاجيء مصر ، ولكن يرجع الامر فوق كل شيء إلى أن الجيش المصرى لم يكن مستعدا . وكان هناك سببان رئيسيان لهذا في رأيي ؛ **أولا** : كان عبد الناصر يخشى تماما وجود جيش قوى حيث كان يتوقع انه قد لا يستطيع السيطرة عليه . ونتيجة لهذا شجع وجود منافسات داخلية ، وانشأ عدة مراكز للقوى داخل القوات المسلحة ، وربما ساعد هذا عبد الناصر على البقاء في السلطة .

وكانت النتيجة بحلول عام ١٩٦٧ أن أصبح الجيش المصرى مؤسسة سياسية ، بدلا من أن يكون آله حرب محترفة . وكان السبب الثانى لضعف الجيش المصرى هو أنه منذ عام ١٩٥٦ عاشت مصر فى وهم أنها إنتصرت فى حرب ضد إسرائيل وبريطانيا وفرنسا ، وبالتالي تبدو الكفاءة العالية بهذه المؤسسة العسكرية ، وقد اقنعت أجهزة الدعاية — بنجاح — كل المصريين بهذا ومن بينهم اشخاص داخل الجيش نفسه ، وكان من الواجب أن يعرفوا أفضل من هذا . وفى الواقع لم تحرز مصر نصرا عسكريا فى عام ١٩٥٦ . بل كان نصر مصر فى وقت لاحق ، حين أظهرت للعالم أنها تستطيع الإبقاء على القناة مفتوحة وتعمل بصورة سلسة ، غير أن هذه المعركة كسبها مرشدو القناة والعاملون فيها وليس الجيش . وقد أبقي على اسطورة النصر العسكرى المصرى على أية حال وكانت النتيجة أن العسكرين اعتمدوا على اكايليل النصر المتخيلة بدلا من العمل الجاد لتحسين مستوى استعدادهم وتدريبهم ، وكانت النتيجة هزيمة عام ١٩٦٧ .

ولحسن الحظ تمت الاستفادة من بعض الدروس بعد عام ١٩٦٧ . وقد حاولت أجهزة الإعلام والدعاية إخفاء الحقيقة فى البداية غير أن حجم الهزيمة كان أضخم من أن يظل خفيا لفترة طويلة ، وأدرك عبد الناصر أنه مضطر إلى هجر

سياسته القديمة التي كانت ترمى إلى إضعاف الجيش وبث الإنقسام فيه ، وأنه يتعين عليه بدلا من هذا أن يبنى جيشا محترفا ؛ أى قوة قتال محترفة ذات كفاءة عالية . وكان على عبدالناصر أن يبدأ مما كان في الواقع صفرا في هذا المجال ، ويتعين عليه أيضا أن يعيد تنشيط اتصالاته بالسوفيت حتى يحصل على الأسلحة المتقدمة التي تحتاجها مصر حتى تقف أمام إسرائيل ، وللمساعدة في إعادة تدريب وبناء الجيش . وأستمر السادات في سياسة عبدالناصر لإعادة بناء الجيش حيث كان يعرف أنه لا يمكن أن يكون هناك حل سياسي لمشكلة الشرق الاوسط حتى يكون لمصر جيش قادر على مواجهة قوات إسرائيل المسلحة . وقد أفادت هذه السياسة ؛ لأن الجيش الذى شن الهجوم في السادس من اكتوبر أظهر بما لا يدع مجالا للشك المستوى العالى من الاحتراف لدى ضباط وجنود الجيش المصرى ، بالإضافة إلى المستوى المناسب من المعدات . وقد نجح هذا الجيش في عبور القناة بسرعة حيث حطم التحصينات التي ظل الاسرائيليون يبنونها طوال ست سنوات كما نجح في اختراق خط بارليف .

وكانت هناك ثلاثة جوانب عظيمة في أداء الجيش المصرى في حرب ١٩٧٣ . الاول هو مستوى الاستعداد الفنى لدى الجيش ، حيث إن الخطة الاستراتيجية قد وضعت بعناية ، وكانت مبدعة في بعض الاحيان ، كما نفذت بمهارة . وكان التنسيق بين الفروع المختلفة للقوات المسلحة جيدا جدا . ولا يمكن أن يتحدى أى من المحللين العسكريين أوجهال الدعاية السياسية العبقريّة التي يتمتع بها من وجدوا طريقة لعبور القناة بأعداد كبيرة على الرغم من قوة التحصينات الإسرائيلية على الضفة الشرقية . والعنصر الثانى ذوالاهمية الكبيرة هو تصميم الضباط والجنود في القوات المسلحة المصرية على إثبات أنفسهم ورد الاذلال الذى عانوا منه في الحروب السابقة . وكانت النتيجة : أنهم حاربوا بإخلاص يقرب من التعصب . وكان هذا سلاحاً سرياً جعل من الممكن تغيير صورة وسمعه مصر وقواتها المسلحة . والعامل الثالث المهم هو حقيقة : أنه لأول مرة في تاريخ مصر تم الإعداد لعملية ذات هذه الابعاد ، وتضم الكثير من الناس وفروعا كثيرة في الحكومة وفي القوات

المسلحة دون أن تتسرب أية معلومات . وكانت هذه السرية التامة ذات أهمية حيوية لنجاح الضربة الرادعة والعبور . وتمت المحافظة على هذه السرية بصورة تامة حتى بدأ الهجوم بالفعل .

وكان أداء القوات المسلحة عظيماً لدرجة أن الحكومة المصرية لم تضطر إلى الكذب على الشعب بشأن مجرى الاحداث الحقيقية . ولم تضطر إلى الخوف من الحقيقة بل لقد كنا فخورين بها . وفي الواقع في هذه المرة كانت الحكومة الاسرائيلية هي المضطرة إلى اللجوء إلى الكذب على جماهيرها ، و يقال إن جندياً إسرائيلياً قد قال عقب الحرب بروح فكاهية وإنما في حزن شديد وتأثر عميق : « لقد علمنا المصريين كيف يحاربون ، بينما علمواهم مذبغى الراديو لدينا كيف يكذبون » .

ولست اعتمد أن أدخل هنا في تحليل مفصل للعمليات العسكرية خاصة أن تحليلات كثيرة نشرت من قبل ، و بعضها جيد جداً ، ودقيق . وعلى أية حال : يتعين على أن أعقب على بعض الروايات المشوهة للناحية العسكرية للحرب ، وأشرح أيضاً المعانى السياسية المتضمنة والعواقب التى تلت فترة القتال المكثف . و يقدم الجنرال الاسرائيلى « حاييم هيرتزوج » رواية مشوهة بصفة خاصة ومرفوضة للأحداث فى كتابه « حرب الغفران » والرأى الرئيسى الذى يعبر عنه هو أن النجاح الذى احرزه المصريون فى البداية حتى قام الاسرائيليون بهجوم مضاد وعبروا القناة فى ١٥ أكتوبر يرجع ببساطة الى أن الجيش الاسرائيلى أخذ على حين غرة ، وأن الجبهة كان يحمها جنود احتياط نصف مدرين فقط . و بعبارة اخرى يرفض هيرتزوج الاعتراف بأن الهزيمة الاسرائيلية ترجع إلى حقيقة أن الجيش المصرى كان جيد التدريب ومزوداً جيداً بالمعدات ، و يعمل تحت قيادة جيدة فى ذلك الوقت ؛ و بالتالى أصبح قادراً على إيقاع خسائر خطيرة بالاسرائيليين . والأعذار التى يوردها هيرتزوج غير مقنعة بالمرّة ولا تتحمل الدراسة الدقيقة . و بينما كان هناك عنصر المفاجأة الذى سهل التقدم المصرى فى البداية ، فان المفاجأة لم تبق طوال هذه الفترة . والجيش الاسرائيلى مشهور عن حق بالسرعة التى يعبىء

بها نفسه ، وهو كان يستطيع بلاشك ان يجمع شتات نفسه و يضع جنوداً محترفين محل الجنود الاحتياط غير المدربين على الجبهة المصرية قبل ١٥ أكتوبر بفترة .

وحقيقة الأمر هي أن الجيش المصرى قام بأداء ممتاز ، وأن الاسرائيليين لم يستطيعوا مواجهته وحدهم . وبكلمات ديوى :

« أن أهم عنصر فى الهزيمة الاسرائيلية (فى الثامن من أكتوبر) هو المستوى القتالى لدى الجيش المصرى وادأؤه بما يتفق مع خطط معدة بعناية لمواجهة مايتوقع من هجوم اسرائيلى مضاد . ولقد تحقق الهدف الرئيسى الذى كان الفريق اسماعيل يرمى إلى انجازه فى فترة ماقبل الحرب عن طريق التكامل بين المشاة والصواريخ المضادة للدبابات والمدافع والصواريخ ونظام دفاع جوى ذى فعالية . وكان هذا الهدف هو تجميع التفوق الاسرائيلى فى الجو ، وفى معدات الحرب المدرعة المتحركة » .

وفى الواقع وكما يعترف متعصبون اسرائيليون اكثر أمانة من هيرتزوج ، خلق الهجوم المصرى وضعا صعبا جدا لاسرائيل مما دفع حتى موسى ديان إلى حافة اليأس . وقد اعترف « شلومو أرونسون » على سبيل المثال بأن اسرائيل شنت على الفور هجوماً مضاداً ، ولكنها فشلت فى إعادة الجيش المصرى على اعقابها على الرغم من أنها نجحت فى العمل على استقرار الجبهة . وكان هذا الوضع يمثل تهديدا كبيرا لإسرائيل ، إذ انه طرح احتمال نشوب حرب استنزاف على نطاق واسع ينتج عنها أن تجرد اسرائيل نفسها امام ظروف يصعب تماما مواجهتها ، وهى التعبئة الشاملة ، والخسائر الكبيرة بسبب تفوق العرب فى المقدرة النيرانية والطبيعية - المساعدة للعمليات الحربية . وفى الواقع يتخذ « ارونسون » وجهة نظره هذه بناء على تقرير نشر فى مجلة « تايم » ، وربما كان للخوف من نجاح سورى ساحق يؤدى إلى دفع ديان إلى التفكير فى استخدام قنبلة نووية من القنابل التى تملكها اسرائيل ولكن تبقيها فى مخازنها بدلا من وضعها على صواريخ . و يضيف

«ارونسون» وربما فكر الاسرائيليون فيها هو أخطر وهو البدء في تركيب الرؤوس النووية على صواريخها في ذلك الوقت . * وكل هذا يدل بالتأكيد على أن المشكلة التي واجهها الجيش الاسرائيلي لم تكن مجرد مشكلة سببها المفاجأة التي وقعت في البداية .

إن ماغير مجرى القتال وسمح لإسرائيل بأن تقوم بهجوم مضاد هو الكمية الضخمة من المعدات العسكرية التي كانت تحمل جوا من الولايات المتحدة إلى إسرائيل . وقد كانت الاسلحة المتقدمة التي قدمتها الولايات المتحدة في ذلك الوقت — وهى الاسلحة التي لم يكن لدى المصريين أى اسلحة مماثلة لها — هى التى مكنت اسرائيل من تغيير نتيجة الحرب . وقد حصلت كل من مصر وسوريا على بعض الاسلحة من الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت ، ولكن الكميات التى تم شحنها كانت صغيرة جدا بالمقارنة بما قامت الولايات المتحدة بغمر اسرائيل به . والأهم من ذلك أن الاتحاد السوفيتي لم يرسل اية معدات متقدمة توازن الاسلحة الجديدة التى كانت اسرائيل تزود بها ، ومن بين هذه الاسلحة صواريخ «تاو» المضادة للدبابات ، والقنابل الموجهة باشعة الليزر ، والصواريخ جو — أرض الموجهة ، ومعدات رادار متقدمة ، وبالإضافة إلى كل هذا زودت الولايات المتحدة إسرائيل بكميات ضخمة من معلومات المخابرات من بينها صور التقطتها الاقمار الصناعية لمواقع الجيش المصرى خاصة في منطقة الدفرسوار حيث قام الاسرائيليون بالعبور . وكانت هذه الأسلحة هى التى غيرت الموقف العسكرى بحيث مكنت الاسرائيليين من القضاء على التركيز الضخم للصواريخ المصرية حول قناة السويس وكانت هذه الصواريخ قد نجحت في تحييد القوات الجوية الاسرائيلية لفترة من الوقت حيث زودت الجيش المصرى بمظلة ذات فاعلية كبيرة جدا .

* سلوموارونسون «الخبارات النووية الاسرائيلية» . ورقة عمل رقم ٧ مركز الحد من الأسلحة والامن الدولى ، جامعة كاليفورنيا ، لوس انجليس ، نوفمبر ١٩٧٧ ص ١٣

وقبل أن نناقش الجزء الاخير من الحرب نحتاج الى الرجوع للنظر في الأحداث على الجبهة السورية . كان الهجوم الذى وقع في السادس من أكتوبر كما هو معروف جيذا عملية مصرية سورية مشتركة . وكان لهذا معنى سياسى ضخيم وعواقب عسكرية هامة جدا ؛ فمن الناحية السياسية كان استعداد الرئيس الاسد للعمل مع الرئيس السادات في الإعداد للحرب يدل على الوحدة الجوهرية للمصالح والأهداف بين مصر وسوريا . وهى الوحدة التى كانت موجودة على الرغم من المشاحنات المستمرة التى تضر بالعلاقة بين البلدين ، وإن كانت الوحدة الرسمية في عهد عبدالناصر لم تستمر ، إلا أن التشابه السياسى والتقارب النفسى بين البلدين ظلّا قويين . وهكذا لم تكن هناك اية عقبات تقف في طريق التعاون الوثيق بين السادات والاسد في الاعداد للحرب مع اسرائيل .

وقد كان التخطيط المشترك للحرب ناجحا تماما . كما تمت المحافظة على السرية التامة وكان هذا نجاحا ساحقا حقيقيا في العالم العربى . حيث استطاعت دولتان التعاون لفترة طويلة وبشأن قضية على هذا القدر من التعقيد دون أى خوف من أى تسرب لمعلومات يؤدى إلى تدمير إمكانية وقوع هجوم مفاجئ . وفى الواقع أن نجاح هذا التعاون يبعث على الأمل في مستقبل العلاقات بين مصر وسوريا . وأنامتأكد أنه بمجرد أن يتم التخلص من المشكلات الحالية فإن التعاون سوف يستأنف يوماما ، وسوف يكون الوزن السياسى المشترك لدمشق والقاهرة أمرا ملموسا مرة اخرى .

وكانت العمليات العسكرية قد بدأت في نفس الوقت على الجبهتين المصرية والسورية ، ولكن بينما حقق الجيش المصرى نصرا وراء الآخر لعدة أيام ؛ واجه الجيش السورى صعوبات منذ البداية ؛ لأن الاسرائيليين ركزوا جهودهم ضد سوريا . وكان سهلا على التنبؤ بهذا لأن اسرائيل ليس لها عمق إستراتيجى على الجبهة السورية . وكان يمكن لنجاح سورى كبير أن يؤدى إلى عواقب فورية ومدمرة ، من الناحية الاخرى كان النجاح الكبير الذى أحرزه الجيش المصرى على قناة السويس لايزال يتمركز على مسافة حوالى ٣٠٠ كيلومتر من الحدود الاسرائيلية .

كان التخطيط العسكري على الجبهة السورية في رأي المتواضع معيباً . فحيث كان يمكن التنبؤ بأن إسرائيل سوف تركز جهدها على الجبهة السورية ، كان ينبغي إرسال وحدات مصرية لتعزيز الجبهة السورية قبل الحرب . وربما يكون هناك اعتراض بأن تحريك مثل هذه القوات سوف يكشف لدى إسرائيل فينيهم إلى أن شيئاً ما يحدث ، وبالتالي يقضى على إمكانية القيام بهجوم مفاجئ . ولكنني لأعتقد أن هذا كان يمكن أن يحدث ؛ فقد كان لدى مصر وسوريا في ذلك الوقت قيادة عسكرية عليا موحدة ، وكانت حركة القوات بين الدولتين يمكن أن تبدو أمراً عادياً في مثل هذه الظروف إذا ما تكرر تبادل بعض الوحدات على الجبهتين السورية والمصرية .

وعلى العموم كان أداء الجيش السوري في أول الامر جيداً جداً مما أظّر أن مستوى التدريب والمعدات لديه قد تحسن كثيراً منذ الحروب السابقة . ولكن لم يتلق الجيش السوري مساعدة كافية لمواجهة الهجوم الاسرائيلي الضخم . حقيقة قد أرسلت كل من الاردن والعراق بعض المساعدة إلا أنها لم تكن كافية . ولم يكن بمقدور مصر أن تفعل الكثير لتخفف الضغط عن سوريا : فبعد عبور القناة في البداية لم تستطع القوات المسلحة المصرية أن تتقدم بسرعة تجاه الممرات دون ان تفقد حماية الصواريخ على ضفة القناة فيصبحوا معرضين لهجمات الطيران الاسرائيلي .

و يبدو أن الرئيس الاسد تنبأ بقتال صعب تخوضه سوريا ، وبالتالي أعد خططه السياسية بناء على هذا ؛ فحتى قبل أن يبدأ الهجوم طلب من الاتحاد السوفيتي أن يقتصر وقف اطلاق النار رسمياً حال ان تبدأ الحرب . وكانت المشكلة ان الاسد لم يبلغ السادات أبداً بأنه قدم هذا الطلب ، كما نفى أن هذا حدث حين أخبرنا السوفيت بهذا ، وحيث إن هذه المسألة تأثيرات كبيرة على الجهود التي بذلت لضمان وقف اطلاق النار ، وخلقت مشكلات بين برجينيف والسادات فسوف أناقش هذه المسألة ببعض التفاصيل في هذا الفصل .

فى الرابع من أكتوبر أبلغ السفير السوفيتى لدى القاهرة الفريق أحمد اسماعيل بأن دمشق أبلغت موسكو بأن هجوما سوف يشن على إسرائيل فى السادس من أكتوبر، كما طلب حافظ الاسد أيضا من السوفيت ان يقترحوا رسميا وقف اطلاق النار فى الثامن من اكتوبر. وبعد بضع ساعات فحسب من بداية القتال فى السادس من اكتوبر نقل السفير السوفيتى الى السادات رسالة من برجنيف قالت إن الاسد - الذى كان يخشى من ان يكون طول فترة الحرب ليس مما يخدم المصالح العربية - يفضل التدخل الفورى للقوتين العظميين : إذ ينبغى أن تقترح الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وقف اطلاق النار، وتساعد على البدء فورا فى محادثات تهدف إلى التوصل إلى تسوية شاملة . وكتب برجنيف قائلا : إن الاسد مقتنع بأن مثل هذا التدخل من جانب القوتين العظميين سوف يؤدى إلى نتائج ايجابية .

وفى الثامن من أكتوبر أبلغ السوفيت السادات مرة أخرى بأن الاسد يمارس ضغطا كبيرا عليهم ؛ ليحصل على وقف لاطلاق النار؛ لأن الموقف على الجبهة السورية قد أصبح صعبا جدا . وكان الاسد يريد من الاتحاد السوفيتى أن يقترح على مجلس الامن التابع للامم المتحدة أوجعيتها العامة قرارا ينادى بوقف فورى لإطلاق النار وأنسحاب اسرائيل من كل الاراضى التى احتلتها فى ١٩٦٧ . وأضاف السفير السوفيتى أيضا ان الاسد مستعد لأن يرسل إلى السادات رسالة تبلغه بهذه المطالب إذا طلب السادات هذا .

فأعرب السادات عن دهشته ، وأوضح أن الاسد لم يبلغه بالمرّة ، وأنه سوف يطلب الحصول على تأكيد مباشر بهذا من الرئيس السورى ، وقال أيضا : إن وقف اطلاق النار بحيث تبقى القوات فى نفس مواقعها فى ذلك الوقت لن يكون إلا للمصالح اسرائيل حيث تعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل بدء العمليات ، وسوف يصبح الوضع نائما مرة أخرى فى الشرق الاوسط لعدة سنوات تالية .

وعلى أية حال أبلغ السادات الأسد بكل المعلومات التى تلقاها من الاتحاد السوفيتى وطلب منه تأكيدها ، فنفى الاسد كل هذا . وفى التاسع من اكتوبر

استدعى السادات السفير السوفيتى وابلغه أن الاسد نفى أنه طلب فى اى وقت وقف إطلاق النار. واكثر من هذا أعلن الاسد أن الوضع العسكرى على الجبهة السورية مُرضى، وهكذا لن تقبل القاهرة وقف إطلاق النار فى ذلك الوقت وسوف تبلغ دمشق بهذا. وقد أغضب قرار السادات بعدم تصديقه ان السوريين طلبوا وقف إطلاق النار السوفيت إلى درجة كبيرة. وقد طرح كل من برجنيتف وجروميكو هذه المسألة فى حديثهما معى فى وقت لاحق حيث أعلننا أنها ذهلا لنفى الاسد أنه طلب وقف إطلاق النار، وقرار السادات بتصديقه دمشق وليس موسكو. وأوضح الاثنان انه لدى الاتحاد السوفيتى وثائق تثبت أن الاسد طلب وقف إطلاق النار ليس مرة واحدة ولكن ثلاث مرات .

وبينا كان تبادل هذه الرسائل يجرى على المستوى الدبلوماسى استمرت الحرب . واستمر الجيش المصرى فى إحراز تقدم بعد الآخر بينا إستقرت الجبهة السورية . وكانت اسرائيل هى التى تعانى من وضع صعب ، وعلى الرغم من ان شحنات الاسلحة الامريكية الاولى وصلتها يوم ١٠ أكتوبر فقد احتاجت إلى عدة أيام أخرى قبل أن تصبح الكميات التى تلقتها كثيرة بدرجة كافية لتغير مجرى الحرب . وفى ١٢ أكتوبر كان الوضع سيئا جدا بالنسبة لإسرائيل لدرجة أن رئيسة الوزراء جولدا مائير أبلغت الولايات المتحدة ان حكومتها مستعدة لقبول الاقتراح الامريكى البريطنانى بوقف إطلاق النار بينا تبقى القوات المتحاربة فى نفس مواقعها . وقد رفض السادات - الذى أصبح واثقا بصورة كبيرة بسبب انتصارات جيشه وتأكيدات الاسد بأن سوريا لا تعانى من مشاكل - ان يقبل وقف إطلاق النار هذا . وكان هذا خطأ ، فعلى الرغم من أنه فى الظروف العادية كان يمكن لحرب طويلة أن تكون لصالح مصر ، فإن قرار الولايات المتحدة بإرسال أسلحة لإسرائيل غير الموفق ، وجعل من المفضل أن تقبل مصر وقف إطلاق النار فى فترة مبكرة .

وقد أبلغنى السادات بصفة شخصية بأنه أبلغ الرفض المصرى لقبول وقف إطلاق النار الى السفير البريطنانى فى مصر الذى كان يلح عليه بقبول الاقتراح كما

فعلت اسرائيل . وقد انزعجت تماما لهذا القرار غير الحكيم ، ولم استطع ان أخفي غضبي ؛ فأوضحت للسادات أنه كان ينبغي أن يقبل وقف إطلاق النار . فقال السادات : « ولكن ماذا استطع ان أفعل ، إن اسرائيل عادة ماتقبل وقف إطلاق النار ثم لا تلتزم به ابدا ، ولكنها تستمر في خرقه » فأجبت قائلا : « حقيقة أنهم قد تصرفوا دائما بهذا الأسلوب في الماضي ، ومن المحتمل أن يفعلوا هذا الآن . ولكن من الافضل أن يحرقوا وقف إطلاق النار الآن وهم مازالوا على الضفة الشرقية للقناة من أن يفعلوا هذا فيما بعد لأنهم قد ينجحون في عبورها » . ولم يكن من السادات سوى ان التزم الصمت محاولا هضم ما ينطوى عليه ماقلته .

وللأسف كان ماتوقعته صحيحا ، فبعد هذا بأيام قلائل زادت شحنات الاسلحة الامر يكية إلى مستوى أصبح الاسرائيليون فيه قادرين على عبور القناة . وقد خلق هذا وضعاً يقرب من حالة الفرع لدى كل من الزعامتين السياسية والعسكرية في مصر ، وكان هناك خوف وقلق شديدين في القيادة العسكرية العليا ، على الرغم من ان الجيش ظل يقاتل بشجاعة في مواقعه . وهناك مثال على موقف القيادة العليا عقب العبور الاسرائيلي ، وهو أنني تلقيت مكالمة تليفونية في الساعة الثالثة صباحا في أحد الأيام من الفريق احمد اسماعيل وزير الحربية ، وكان يصرخ تقريرا بينا كان يصف آخر التحركات التي تقوم بها الدبابات الاسرائيلية على الضفة الغربية للقناة فقال : إن الدبابات الاسرائيلية تتبع تكتيكا غير معروف بالمرّة لديه ؛ فقد اشتكى من ان يضع دبابات كانت تظهر في البداية ، ثم يليها عدد أكبر ، ثم تختفي جميعا وكأن القتال بحري في غابة بدلا من الصحراء المفتوحة ، فصحته بأن يرسل المظليين المصريين فيفاجئوا الدبابات الاسرائيلية ، ويستخدموا الاسلحة المضادة للدبابات ، والتي ثبت أنها ذات فعالية عالية في وقت سابق من الحرب . فقال : « لا ، لانستطيع أن نفعل هذا ؛ فهناك الكثير جدا من الدبابات ، وهي تظهر ثم تختفي . وكان يبدو لي ان ما كان اسماعيل يريد مني ليس نصيحة بشأن كيفية مقاتلة الدبابات الاسرائيلية ، ولكن بذل جهد أكبر من أجل التفاوض بسرعة لوقف إطلاق النار . وقد دهش السادات تماما فيما يبدو لموقف القيادة العليا ، وقال معقبا على هذا في وقت لاحق هنري

كيسنجر: « جيشى : أولاً وجدت صعوبة فى اقناعه بالحرب ، والآن أجد صعوبة فى إقناعه بالسلام » .^٥

ومن الناحية السياسية : كان رد الفعل على الهجوم الاسرائيلى المضاد اسوأ حتى من هذا . كانت هناك حالة تشبه الفزع حتى بين السياسيين ، فثلا جادل البعض بأنه يتعين على الحكومة ان تنسحب إلى أسيوط التى تقع على بعد ٢٣٠ ميلا تقريرا إلى الجنوب من القاهرة وتبدأ فى الاستعداد لتعبئة مقاومة شعبية ضد الغزو الاسرائيلى ، وذلك للحرب من شارع إلى شارع ومن بيت إلى بيت فى مدنا الرئيسة إذا لزم الامر .

كان الرئيس السادات يدرك التأثير النفسى للهجوم الاسرائيلى المضاد ، ففى ٢١ أكتوبر إستدعى القيادة العسكرية العليا ، وطلب الإطلاع بدقة على الوضع العسكرى ، ثم إتصل ببرجنيف وابلغه بأن مصر مستعدة فى ذلك الوقت لقبول وقف إطلاق النار . وكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد وافقا — دون ان يعلم السادات — على قرار جديد لوقف إطلاق النار خلال رحلة كيسنجر القصيرة إلى موسكو . وعندما ابلى السادات برجنيف انه سوف يقبل وقف إطلاق النار ، لم يضع الزعيم السوفيتى وقتاً فأبلى الامر يكيين ، وكانت النتيجة أنه تمت الموافقة على قرار بوقف إطلاق النار ، وهو المعروف باسم القرار رقم ٣٣٨ فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فى ٢٢ أكتوبر .

وعندما قرر السادات أن يقبل وقف إطلاق النار أرسل إلى الاسد برقية على الفور تشرح موقفه :

« لقد حاربنا إسرائيل حتى اليوم الخامس عشر . وفى الايام الأربعة الأولى كانت إسرائيل وحدها . وهكذا استطعنا كشف مواقعها على الجبهتين ، وباعترافها خسر العدو ٨٠٠ دبابة و ٢٠٠ طائرة . ولكن اثناء الايام العشرة الأخيرة على الجبهة المصرية حاربت الولايات المتحدة فى نفس الوقت من

^٥ مقتبسة من كتاب هيرى كيسنجر «سوات مضطربة» — توسط : ليتل براون اند كومبانى ، ١٩٨٢ ، ص ٨٣٦ .

خلال الاسلحة التى ترسلها . وانا لاأستطيع صراحة أن أحارب الولايات المتحدة ، أوأقبل أمام التاريخ مسئولية تدمير قواتنا المسلحة للمرة الثانية . ولهذا أبلغت الاتحاد السوفيتى بأننى مستعد لقبول وقف إطلاق النار فى مواقع القوات الراهنة بالشروط التالية :

١ — يضمن الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة انسحاب اسرائيل كما اقترح الاتحاد السوفيتى .

٢ — يعقد مؤتمر السلام تحت رعاية الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية شاملة كما اقترح الاتحاد السوفيتى .

وإذ أبلغك بهذا ينزف قلبى ولكننى أشعر بأن منصبى يضطرنى إلى اتخاذ هذا القرار .

وانا مستعد لمواجهة أمتنا فى الوقت المناسب . أنا مستعد لتقديم تعليل واف لهذا القرار .

وكان رد الاسد على برقية السادات يدعو إلى الدهشة ، فقد إدعى أنه لم يكن يمارس ضغطا على الاتحاد السوفيتى من أجل وقف اطلاق النار حتى قبل بداية الحرب ، وقدم نفسه وكأنه المتشدد الذى يصبر على الاستمرار فى القتال :

« أرجوك أن تنظر مرة اخرى إلى الوضع العسكرى على الجبهة الشمالية وعلى ضفتى القناة . فنحن لانرى سببا للتشاؤم ، ويمكننا الاستمرار فى النضال ضد قوات العدو سواء عبرت القناة أو ما زالت تحارب شرق القناة . وأنا مقتنع بأن استمرار المعركة وتكثيفها سوف يمكن به أن نضمن تدمير وحدات العدو التى عبرت القناة . أخى السادات : من أجل الروح المعنوية لدى القوات المقاتلة يجب أن نؤكد أنه على الرغم من أن العدو قد استطاع مصادفة أن يخترق جبهتنا فإن هذا لايعنى انه سوف يستطيع تحقيق النصر . فقد نجح العدو فى اختراق الجبهة الشمالية قبل عدة ايام ، غير ان الوقفة التى قنا بها وما تلا ذلك من قتال

ضار منحننا سببا أكبر للتفاؤل . وتم اغلاق كل النقاط التي اخترق منها العدو خطوطنا . وأنا واثق من أننا سوف نستطيع ان نتعامل مع من تبقى منهم فى غضون الأيام القليلة القادمة . وأعتبر انه من الملمزم ان تحتفظ جيوشنا بروحها القتالية » .

وعلى الرغم من الصورة الشجاعة التى تظاهرها الاسد فإن كلاً من سوريا ومصر كانتا مستعدتين لقبول وقف إطلاق النار، وقد فعلا ذلك . وقد قبلت اسرائيل أيضا وقف إطلاق النار على الرغم من أنها ظلت تحترق وقف إطلاق النار لعدة ايام بموافقة صامتة من الولايات المتحدة ، فن الثابت انه قبل ان يغادر كيسنجر واشنطن فى طريقه الى موسكو يوم ٢٠ أكتوبر ألح إلى الاسرائيليين بأن من اسباب رحلته منحهم المزيد من الوقت لتعز يز مواقعهم . وعقب زيارته لموسكو توقف فى « تل أبيب » بناء على طلب من جولدا مائير مرة أخرى لينح الاسرائيليين وقتا ليتقدموا على الضفة الشرقية للقناة . وحتى بعد أن أقر مجلس الامن قرار ٣٣٨ ، لم يبذل كيسنجر أى جهد حقيقى ليجبر الاسرائيليين على الالتزام بوقف اطلاق النار . وفى الواقع لم يبدأ كيسنجر فى ممارسة ضغط على اسرائيل للالتزام بوقف اطلاق النار إلا بعد أن بدأ السوفيت فى التهديد بالتدخل لصالح مصر خاصة لتحرير الجيش المصرى الثالث * . وتوقف التقدم الاسرائيلى فى النهاية ، ولكن فى ذلك الوقت كان الاسرائيليون قد رسخوا مواقعهم تماما فى الضفة الغربية ، وكان الجيش الثالث محاصرا ، كما عزلت تقر يبا مدينة السويس . وليس هناك من شك فى أن مصر كان يمكن ان تكون فى موقف أقوى اذا كان السادات قد قبل وقف إطلاق النار فى نفس مواقع القوات فى ١٢ أكتوبر قبل أن يبدأ الهجوم الاسرائيلى المضاد .

وبعد أن صممت المدافع إتخذت عدة خطوات لدعم وقف اطلاق النار . واستأنف مراقبو الامم المتحدة الذين كانوا موجودين فى القاهرة بالفعل عملهم على

* انظر وليام كوانت « عقد من القرارات » (باركلي : جامعة كاليفورنيا : ١٩٧٧) ص ١٩٤ - ١٩٨ .

الرغم من محاولات إسرائيل منع حدوث هذا . وعندما طلبنا في أول الامر من كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة ان يتم استئناف عمل المراقبين وافق على الفور، وأرسل تعليماته بهذا المعنى ، وكان رئيس المراقبين « انز يوسيلاسفو » من ناحيته مستعدا للعمل على الفور غير أنه لم يحدث أى شئ لعدة أيام ، وكان السبب كما اتضح هو ان برقيات الأمم المتحدة الى القاهرة كانت ترسل بصورة روتينية إلى قيادة قوات الطوارئ في القدس ، فقام الاسرائيليون باعتراض طريق برقيات سكرتير عام الأمم المتحدة حتى يستطيعوا الاستمرار في اختراق وقف اطلاق النار دون وجود مراقبي الأمم المتحدة . وحلت المشكلة في النهاية باتصال تليفوني مباشرة به مع فالدهايم ، وكان كبير المراقبين في مكتبى وأصدر له فالدهايم التعليمات تليفونيا .

وبينا حدث تأخير غير مرحب به قبل ان يشغل مراقبو الأمم المتحدة مواقعهم ، واجهنا مشكلة أن وصل فجأة إلى القاهرة كبير من المراقبين السوفيت التواقين للعمل ، حيث كانت موسكو قد اقترحت ان يأتى الى القاهرة مراقبون سوفيت وأمر يكيون لمراقبة وقف اطلاق النار غير ان الامر يكيين اخذوا يؤجلون هذا بينا وصل المراقبون السوفيت بسرعة . وقد استقبلت هؤلاء المراقبين في مكتبى ، ولكننى أبلغت السفير السوفيتى بأنه لا يمكن أن يقوموا بأى عمل مالم يرسل الامر يكيون مراقبيهم ، وكانت النتيجة أنهم مكثوا في القاهرة بضعة أيام ثم غادوا إلى وطنهم .

وكان التفاهم الذى حدث بين السوفيت والامر يكيين عندما زار كيسنجر موسكو لا يشمل فقط وقف اطلاق النار، ولكنه اشتمل على استراتيجية عريضة حول كيفية العمل للتوصل إلى تحرك سياسى بعد توقف القتال . وقد وافق الامر يكيون والسوفيت بصفة خاصة على ضرورة اجراء مفاوضات بين الطرفين تحت إشراف مناسب ، فإذا عقد مؤتمر دولى من أجل السير في المفاوضات يعمل الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة كرئيسين للمؤتمر . وفي النهاية وافقت القوتان العظميان على ان يتم تبادل الاسرى بين الاطراف المعنية حال ان يبدأ العمل بوقف اطلاق النار .

وقبل أن نبدأ في مناقشة عملية التفاوض بشأن تحقيق حل سياسى نحتاج أن ننظر هنا في ثلاث مسائل ، فذكر لها أن تكون ذات تأثير ضخم على هذه المفاوضات ، وهى مدى أهمية الدور الذى لعبته الولايات المتحدة تأييدا لإسرائيل أثناء الحرب ، واللعبة التى كان كيسنجر يلعبها ، ثم مدى أهمية المساعدة السوفيتية لمصر ، وأخيرا هل مثلت حرب أكتوبر ٧٣ نصرا أم هزيمة لمصر ؟

لقد أجبنا جزئيا من قبل على السؤال الاول : كانت الاسلحة المتقدمة التى أرسلها الامر يكيون هى التى مكنت اسرائيل من القيام بهجومها المضاد . وسوف أضيف هنا أنه لا يمكن استبعاد إمكانية ان يكون افراد امر يكيون قد أرسلوا أيضا إلى اسرائيل . وقد استنتجت هذا بناء على أن كل المعدات الجديدة التى دخلت الحرب فجأة - صواريخ تاو ، والقنابل الموجهة بأشعة الليزر ، والصواريخ الموجهة جو - ارض - لا يمكن ان يكون الاسرائيليون هم الذين استخدموها ؛ لأنها لم تكن لديهم أبدا من قبل ، ومن ثمّ ما كان يمكنهم معرفة كيفية تشغيلها . فثل هذا التدريب يحتاج الى وقت طويل . ولم يكن لدى الاسرائيليين سوى بضعة أيام يحققون فيها النصر . و يقول ديبوى :

« تم تعبئة عدد من الطلبة الاسرائيليين الذين يحضرون دراسات في كليات أمريكية في وقت متأخر في السادس من اكتوبر . وذهبوا إلى مدرسة المشاة التابعة للجيش الامريكى في فورت بيننج بولاية جورجيا ليتلقوا منهاجا سريعا في استعمال وصيانة صواريخ تاو . ولكن حين تمكن هؤلاء الطلبة التواقون للمعرفة من حل تدريبيهم ومعرفتهم الجديدة والعودة الى اسرائيل لتعليم الجنود الاسرائيليين كيفية استخدام الاسلحة الجديدة كان يوم ٢٤ أكتوبر قد حل ، واستقر وقف إطلاق النار اخيرا على جبهة القتال . » •

وعلى اية حال استنتج ديبوى ايضا أن هناك دليلاً على أنه « لدى الاسرائيليين صواريخ » « تاو » ، وأطقم مدربة لهذه الاسلحة على استعداد للانتشار قبل ١٤ و ١٥ أكتوبر » ولايجرؤ ديبوى على التوصل إلى الاستنتاج الواضح ، وهو يترك سؤالاً مفتوحاً فحواه : من أين أتت هذه الاطقم ؟ . غير أن النتيجة الواضحة هى ان الامريكيين لم يقدموا الاسلحة فحسب بل ايضا الافراد الضروريين لتشغيلها .

وهناك جانب آخر للدور الأمريكى نحتاج إلى مناقشته هنا وهو الدور الذى لعبه كيسنجر شخصياً ، وهذه القضية أساسية إذ نرى آثار كيسنجر الى ما بعد فترة الحرب بسنوات المفاوضات التى تلت هذا ، فكان كيسنجر محولاً له حرية التصرف باسم الولايات المتحدة اثناء الحرب ؛ لأن نيكسون كان فى مرحلة حرجية بصفة خاصة من فضيحة ووترجيت ، ولم يكن لديه المزيد من الوقت للشئون الخارجية ، ونتيجة لهذا بدأ كيسنجر يظهر طبيعته ؛ فحيث كان يدعى أنه صانع للسلام ، ووسيط ، كان فى الواقع يعمل لصالح اسرائيل . طوال الوقت . ولايدعو هذا إلى الدهشة حيث إنه يهودى ، وكما قال لى بنفسه : كان ابواه من « اليهود المتعصبين المتطرفين » . وليس ثمة شك فى انه نجح فى تقديم عون ضخم لاسرائيل ليس فقط اثناء الحرب ولكن ايضا اثناء فترة المفاوضات التى تلت الحرب . وفى نفس الوقت لم يكن كيسنجر أميناً مع أى شخص ، وفى بعض الاحيان لم يكن أميناً حتى مع الاسرائيليين . فثلاً كان دائماً يضع اللوم على وزير الدفاع جيمس شلزنجر وعلى وزارة الدفاع حينما كان لايفى بطلب اسرائيلى بمزيد من الاسلحة ، وكان دائماً يزعم ان كل ماتحصل عليه اسرائيل يتم بسبب جهوده للتغلب على عدم رغبة وزارة الدفاع فى هذا . وفى الواقع كما قال لى جيمس هـ . نويز الذى كان فى ذلك الوقت نائباً لمساعد وزير الدفاع لشئون الامن الدولى : كان كيسنجر دائماً يلقى باللوم على البنتاجون — وزارة الدفاع — لتأخير شحن المعدات العسكرية الى اسرائيل ، بينما كان البنتاجون فى الواقع ينفذ حرفياً كل التعليمات التى كان كيسنجر يصدرها باسم الرئيس نيكسون . وعلى الرغم من ان نيكسون قد لجأ فى بعض الاحيان الى تكتيكات التأخير فإن كمية الاسلحة التى ارسلها كانت

ضحمة . وقال لى « نويز » ايضا : إن « الحقيقة هى أننا اضطررنا إلى نزع السلاح من بعض وحداتنا وسفننا العاملة حتى نفى بمطالب اسرائيل المستمرة للحصول على المزيد من الاسلحة وقطع الغيار » .

كانت المساعدة التى يقدمها الاتحاد السوفيتى الى مصر لا تقترب من هذا حتى من بعيد . وكانت هناك قصص كثيرة عن حشد اسلحة سوفيتية إلى مصر ، بل ان الامر يكتفين زعموا أن هذا الحشد هو الذى دفعهم إلى إرسال مساعدة إلى اسرائيل ، كما زعم الامر يكون أيضا أن الاتحاد السوفيتى رفع مستوى التأهب فى قواته المسلحة فى الايام الأخيرة من القتال إستعدادا للتدخل لصالح مصر وسوريا . ولا أعرف ما إذا كان هذا حقيقياً أو لا ؟ ! وبالتأكيد ما كان يمكن أن يرسل الاتحاد السوفيتى ،ية قوات إلى مصر وسوريا دون طلب محدد من زعماء البلدين . ويمكن تصور ان الرئيس السادات كان قلقا من تأثير العبور الاسرائيلى على جيشة فطلب مساعدة السوفيت ، أو على الأقل فكر فى إمكان فعل ذلك . وأنا أعرف أن الولايات المتحدة علمت عن طريق احدى الدول العربية ان السادات طلب مساعدة سوفيتية ، وقد حدث هذا بسبب حادثة غربية ومزعجة جدا قام بها سكرتير مقرب للسادات ، وقد قص على هذا الشخص نفسه هذه الحادثة ، حيث قدم ليسألنى عما إذا كان تصرفه مبررا أولا . و يبدو أن هذا الشاب سمع السادات يقول شيئا يمكن تفسيره بأنه طلب قوات سوفيتية . وحيث إنه شعر بالانزعاج لما سمع وعلى الرغم من نقص خبرته تماما ومعرفته بسياسة الدول العظمى ، تحمل بنفسه مسؤولية ابلاغ زميل له فى الدولة العربية ذاتها بأن السادات يسعى للحصول على تدخل سوفيتى ، وقد نقلت هذه الرسالة من خلال القنوات العادية التى كانت قائمة بين الدولتين ، ولما كانت هناك علاقة خاصة بين احد المسؤولين فى هذه الدولة العربية وبين وكالة المخابرات المركزية الامر يكتفى ، فليس هناك شك فى ان واشنطن علمت بهذه الخطوة ، وربما يكون هذا هو أصل فكرة ان السوفيت كانوا على وشك التدخل فى مصر . واستكمالاً للقصه أضيف ان هذا السكرتير اصابته فيما بعد نوبة من الشك والندم لما فعل ، وذهب وهو يحمل مسدسه لرؤية السادات . وقدم السلاح للسادات وقص عليه ما فعل

وبصورة مسرحية نوعا ما طلب منه أن يطلق عليه الرصاص إذا كان قد تصرف بصورة خاطئة . وفهم السادات الموقف وقد أستشاط غضبا ، ولكنه لم يطلق النار على المذنب ، وأكتفى بأن نصحه ألا يقوم بعمل بهذه الخطورة وحده مرة أخرى ، وبعد ان استمعت إلى هذه القصة من صاحبها تحررت عن هذه القصة من السادات نفسه فأكد لها لى حرفيا .

والمسألة الاخيرة التى يجب ان نناقشها هنا هى ما إذا كانت حرب ٧٣ نصرا أو هزيمة لمصر ؟ . والحقائق بسيطة تماما ، فقد بدأت الحرب بمجموعة من العمليات الناجحة قام بها الجيش المصرى الذى عبر القناة وعزز مواقعه على الضفة الشرقية ، ولكنها انتهت على اية حال وقد اصبح الجيش الاسرائيلى على الضفة الغربية ، والجيش المصرى الثالث محاصرا ، وقد عزلت مدينة السويس عن بقية مصر . ومن الناحية العسكرية يمكن القول بأن اسرائيل أثبتت مرة اخرى تفوقها وأن مصر قد هزمت من الناحية العسكرية ، إن مثل هذا الاستنتاج يعتبر تبسيطا أكثر مما ينبغي لعدة اسباب : فأولا : وكما قلت من قبل نجح الاسرائيليون فى هجومهم المضاد ليس بسبب تفوقهم هم ولكن بسبب المساعدة الامريكية ، وبينما لم يستطيعوا بطبيعة الحال ان يعترفوا بهذا علنا ؛ فإن زعماء اسرائيل كانوا يعون هذا ، وقد اهتموا بشدة لهذه النتيجة . وثانيا ، أظهرت الحرب بصورة واضحة أن الجيش المصرى اصبحت لديه المقدرة لأن يوقع باسرائيل خسائر كبيرة وفوق كل شىء ان يدخل معها فى حرب طويلة لا تستطيع تحملها لأن التعبه العسكرية تقلل من نشاطها الانتاجى حتى يصل الى مرحلة التوقف الحقيقى . وثالثا : بينما كان الهجوم الاسرائيلى المضاد ناجحا كما وصل الجيش الاسرائيلى الى الضفة الغربية للقناة بقيت حقيقة قائمة وهى أن الجيش المصرى ظل على الضفة الشرقية للقناة وبعبارة أخرى لم ينجح الاسرائيليون فى محو نتيجة الهجوم المصرى . وكان الموقف الواقعى عقب بداية العمل بوقف اطلاق النار مختلفا تماما عنه قبل السادس من أكتوبر . وبالتأكيد كان يمكن للوضع ان يكون أفضل لمصر يوم ١٢ أكتوبر اذا لم يتخذ السادات قراره غير المناسب برفض وقف اطلاق النار بشرط ان تبقى القوات فى مواقعها .

لم تكسب مصر الحرب بمعنى أنها نجحت في طرد الاسرائيليين من كل سيناء أو أنها تمكنت من تحرير الارض العربية المحتلة ، بل إن ما احرزته مصر يمثل مزيجا من النصر السياسى والعسكرى ؛ فقد أظهر الهجوم المصرى لاسرائيل وللولايات المتحدة أن مصر قد أصبحت فى وضع يسمح لها بأن توقع خسائر ضخمة باسرائيل فتجعلها تدفع ثمن احتلالها لسيناء غاليا . وقد كان هذا لأول مرة حافزا لاسرائيل للدخول فى المفاوضات وللولايات المتحدة لتدفع اسرائيل بمجديدة نحو هذه المفاوضات . كما أن مهمة التوصل إلى حل دائم للصراع فى الشرق الاوسط أصبحت ملحة أكثر بسبب الحرب . وبدأت وسط جو سياسى الاتصالات تختلف اختلافا جذريا فى صالح مصر والامة العربية ، وبذلك يمكن أن نقول : إن العبور فى حد ذاته يمثل النصر فى حرب اكتوبر .

الفصل الثالث

ماذا حدث في أول
اجتماع لي بنيكسون

كانت أول مهمة رئيسية أقوم بها لصالح السلام في الشرق الاوسط في أواخر اكتوبر عام ١٩٧٣ عندما كانت اصوات مدافع حرب اكتوبر قد صممت لتوها عقب وقف لإطلاق النار مشوب بالقلق . كنت حينذاك أعمل قائما بأعمال وزير الخارجية منذ أسابيع قليلة ، وطلب منى الرئيس السادات أن أسافر الى الولايات المتحدة مبعوثاً خاصاً له لدى الرئيس نيكسون .

وكان قرار السادات بإرسالى إلى واشنطن قد اتخذ خلال اجتماع غير عادى ، عقد فى قصر الطاهرة يوم ٢٨ اكتوبر عام ١٩٧٣ ، وحضر هذا الاجتماع حسين الشافعى نائب الرئيس وأحمد إسماعيل وزير الحربية وحافظ إسماعيل مستشار الأمن القومى وعبد الفتاح عبدالله وزير الدولة لشئون الرئاسة كما حضرته أنا وبعض المستشارين . كان الرئيس السادات فى انتظارنا فى حجرة معيشة ضخمة ، وصافح الجميع ، وطلب منا الجلوس . وكان حسين الشافعى نائب الرئيس متجها الى شغل المقعد المواجه للسادات حين قال الرئيس فجأة : « فهمى اجلس فى هذا المقعد » . ثم شرح رأيه بصدد وقف إطلاق النار وبضرورة إتخاذ إجراءات معينة لفصل القوات المسلحة المصرية والاسرائيلية . وكما هو معتاد فاجأ السادات الجميع إذ قال : إنه قرر إرسال مبعوث خاص إلى الرئيس نيكسون على الفور . وأضاف قائلاً ، موجها حديثه إلى مباشرة : « سيكون مبعوثى هو اسماعيل فهمى » . وطلب منى أن آخذ طائرة خاصة ، وأغادر القاهرة فى السادسة مساء بالتوقيت المحلى .

أخذ الجميع تقريرا يسجلون ملاحظاتهم بينما كان السادات يتكلم . وعندما أنهى حديثه قلت : إننى احتاج لبعض الوقت حتى اعد نفسى لهذه الرحلة

المفاجئة . فكنت أريد ان ادون افكاره بأوضح وادق مايمكن في صورة خطة عامة واطرك نسخة معه . وكان هذا سيمثل مرجعا رئيسيا يسهل تقاومنا أثناء وجودى فى واشتطن . ووافق الرئيس على ان الخطة العامة فكرة جيدة ولكنه على الرغم من هذا أصر على أن أسافر إلى واشتطن فى نفس اليوم ، وحاولت تأجيل موعد رحلى قائلا : إنه من المتعين على أن أرى اسرتى وأحزم أمتعتى فأجاب الرئيس قائلا إنه بوسعى أن أرى أسرتى حين أعود ، وبالنسبة للامتنعة فىمكننى أن اشترى ما أحتاج اليه من واشتطن .

لم يكن أمامى سوى ان اوافق ، فذهبت إلى مكتبى فى وزارة الخارجية ، وأملت مذكرة تجسد افكار الرئيس بصورة أكثر دقة ، وقد رتبته فى صورة خطة تعرض الخطوات العريضة لسلسلة من الخطوات التى من المتعين تنفيذها بالترتيب . ولم يستغرق هذا الكثير من الوقت فيما عدا الوقت الذى بذل فى اختيار المصطلح الانجليزى لوصف فكرته عن فصل الجيوش المتحاربة . وقد استغرق التوصل إلى المصطلح - الذى كان يتعين ان يدل على اتفاق يؤدى إلى فصل الجيشين - وقتا طويلا ، وأخترت كما إختار أعضاء مكتبى فى النهاية إستخدام كلمة « فك الاشتباك » كأفضل اصطلاح مناسب . وقد قبل الجميع هذا التعبير ليصبح فيما بعد مشهورا جدا .

وكانت الخطة العامة للمفاوضات كما اعدناها تطرح تصورا للخطوات التالية : أن تنسحب اسرائيل إلى خطوط ٢٢ اكتوبر ، يتم إطلاق سراح كل أسرى الحرب ، ثم تنسحب اسرائيل إلى خط داخل سيناء شرقى الممرات بينا تبقى القوات المصرية فى مكانها ، تنتشر قوات الامم المتحدة بين القوات المصرية والاسرائيلية ، وبعد انسحاب اسرائيل إلى خط فك الاشتباك تقوم مصر برفع الحصار عن مضائق باب المندب ، ومتى تم فك الاشتباك تبدأ مصر فى تطهير قناة السويس ، وخلال فترة يتفق عليها تقوم اسرائيل بالانسحاب إلى الحدود الدولية وعند هذه المرحلة تنهى حالة الحرب . وقد ضمنا إلى الخطة العامة أيضا رسما بالخطوط العريضة للخطوات التى ينبغى اتخاذها لتحقيق فك الاشتباك على الجبهة

السورية ، ولعقد مؤتمر سلام عالمي ، وفي النهاية لاستعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة .

وقد أرسلت نسخة من الحطة العامة التي وضعتها إلى الرئيس السادات الذي وافق على تفاصيلها . وفي هذه الاثناء كان يتم إعداد طائرة خاصة لسفري ، وكانت هذه الرحلة تجربة فريدة لان الطائرة البوينج ٧٠٧ التي حملتني الى باريس كانت قد أعدت على عجل وكانت خالية تماما فيما عدا اربعة مقاعد تم تركيبها من أجل هذه الرحلة . فقد كانت الطائرة تستخدم قبل هذا لنقل معدات حربية من أنحاء عديدة من العالم قبل واثاء العمليات العسكرية ، ولم يكن ثمة وقت لإعادتها إلى حالتها الطبيعية .

وعندما اقتربنا من مطار «أورلي» في باريس أتى قائد الطائرة ليخبرني بعدم قدرته على الهبوط في باريس لسوء الاحوال الجوية ، وأنه سوف يهبط بدلا من هذا في مطار «هيشرو» في لندن . ولان سفارتنا في لندن لم تكن تعرف برحلتنا ولانه كان من المتعين على ان أواصل السفر مباشرة الى واشنطن بعد توقف قصير في «أورلي» فإنني طلبت من قائد الطائرة ان يهبط على الرغم من كل المخاطر . وقد تدمر قائد الطائرة إلا أنه نفذ التعليمات حيث قام بهبوط رائع ، وهو الامر الذي يجيده كل الطيارين المصريين تماما .

وفي الصباح التالي غادرت باريس متجها الى واشنطن فوصلت في الساعة الرابعة مساء إلى مطار «دلاس» استقبلني جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية لشئون الشرق الاوسط والفريد آثرتون نائب مساعد وزير الخارجية وزملاؤهما ؛ ونقل سيسكو الى تحيات هنري كيسنجر وقال إنه سوف يقابلني في اليوم التالي . وأصررت على ان نلتقي في نفس اليوم ؛ فاتصل سيسكو بوزير الخارجية ورتب الموعد في الساعة السادسة مساء . وكنت اريد لقاء كيسنجر في نفس يوم وصولي حتى أفعل شيئا بسرعة حيال الوضع الخطير للجيش الثالث المصري . وكنت أريد ايضا عقد اجتماع تمهيدى مع كيسنجر حتى تتوافر لى انطباعات مباشرة عن أسلوب عمله ، وحتى أعرف أى المشكلات يعتبرها

مهمة أكثر من غيرها . وبالإضافة إلى هذا : يمكن لهذا اللقاء التمهيدى أن ينهى
الرسميات الدبلوماسية ، وبالتالي تقصر الاجتماعات التالية بصورة كلية على
القضايا الهامة المحفوفة بالمخاطر .

واستقبلنى كيسنجر فى وزارة الخارجية فى الساعة السادسة مساء يوم
١٩ أكتوبر واستمر الاجتماع ساعة وأربعين دقيقة ، وحضره كيسنجر وسيكو
فقط من الجانب الأمريكى وحضره من الجانب المصرى كل من الدكتور عبد الله
المرىان السفير المصرى فى باريس وأنا . وعند استقبالى فى وزارة الخارجية أعرب
كيسنجر بصورة روتينية عن الأمل فى أن تكون هذه الزيارة خطوة مثمرة نحو تحقيق
تعاون مستمر ودائم بين بلدينا . ثم وبصورة غير متوقعة أعرب عن أمله فى أن تقام
اتصالات مباشرة بين القاهرة وواشنطن بدلا من أن يمر هذا عبر موسكو . ثم ظل
يؤكد أهمية إقامة اتصالات مباشرة لانه فيما يبدو كان قد مل الدعاوى السوفيتية
المشكورة بأن السوفيت يتكلمون رسميا نيابة عن مصر ؛ فقد كان السوفيت هم
المتحدثين باسم مصر فى واشنطن منذ عام ١٩٧٠ عندما رأى عبدالناصر أنه ليست
هناك امكانية للتفاهم أوحى الاتصال بين القاهرة وواشنطن ، وبالتالي فإنه
حول للسوفيت حق التحدث باسم مصر على أساس أن الاتحاد السوفيتى
والولايات المتحدة كقوتين عظميين يستطيعان على الأقل فهم بعضهما البعض .

وعندما تولى السادات السلطة استمر السوفيت فى ادعاء انهم يتحدثون باسم
مصر ، على الرغم من ان الرئيس المصرى كان قد أرسل مستشاره للأمن القومى
حافظ اسماعيل لمقابلة كيسنجر فى واشنطن ثم فى وقت لاحق فى باريس . ولم تؤد
هذه الاتصالات الاولى إلى أى شىء . فوفقا لاعتراف كيسنجر نفسه فإنه لم يكن
بعد مستعدا لتحويل اهتمامه عن المشكلات الدولية الأخرى إلى الوضع فى الشرق
الأوسط الذى كان يعتقد انه سوف يظل نائما حتى فترة طويلة تالية . وفى رأى
كان كيسنجر قد توصل الى هذا الاستنتاج لانه لم يكن هناك اتصالات منتظمة
بين القاهرة وواشنطن ، ولم تكن الاتصالات التى تجرى سرا من خلال
السعودية — وتلك التى بدأت منذ عام ١٩٧٢ بموافقة السادات ومن خلال ممثل
لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى القاهرة — كافية . وكان كيسنجر كما

اعترف لى قد ضلته المعلومات الخاطئة التى تلقاها عن الاستعداد والامكانيات العسكرية لدى كل من اسرائيل وجيرانها من العرب ، وبالتالى فانه استنتج أنه ليست هناك فرصة لنشوب أى صراع مسلح فى المستقبل القريب . وقد هزت حرب اكتوبر كيسنجر وزملاءه فى حكومة نيكسون لتوقظهم من تصورهم الخاطيء ، وتدفعهم لإدراك أن الوضع فى الشرق الاوسط كان حرجا ، وأن يقرروا أنه من المتعين على الولايات المتحدة أن تتدخل فى محاولة لدفع الأطراف المعنية للتحرك نحو حل شامل بصورة نهائية . كان هذه فى الواقع نقطة تحول فى أزمة الشرق الاوسط ، فقد لعبت كل الحكومات الامر يكية منذ عام ١٩٧٣ حتى الآن و بصورة آلية دورا نشطا فى عملية السلام .

كانت محادثاتي مع كيسنجر ودية ، ومثمرة ، وشرحت له الافتناع السائد فى مصر وفى العالم العربى بأن اسرائيل ماكانت تستطيع أبداً أن تحقق نجاحات عسكرية فى المرحلة الثانية من حرب اكتوبر دون عملية النقل الامر يكية الضخمة التى حملت إلى اسرائيل أسلحة أمر يكية متقدمة . وأضفت بقولى : إن الحرب التى بدأت فى اكتوبر عام ١٩٧٣ اثبتت بلا أدنى شك أن العرب قادرون على شن حرب ناجحة على الرغم من كل المصاعب ، وأنهم أيضا مستعدون لتقديم التضحيات ، ووافق كيسنجر على هذا معترفا بأن اندلاع الحرب — وبصفة خاصة عبور الجيش المصرى السريع لقناة السويس — قد فاجأ الجميع .

وأستعطدت قائلا : إن حرب اكتوبر أثبتت أيضا أن الدول العربية يمكنها أن تقف متوحدّة حيث يواجهها خطر وشيك ملموس . ولم أكن فقط أشير إلى المشاركة الفعلية من جانب بعض الدول العربية ، ولكن بصفة خاصة أشير إلى إستخدام البترول كسلاح لأول مرة فى الصراع . وحتى استكمل الصورة ذكرت كيسنجر بتأييد وتعاون دول افر يقية واخرى غير منحازة ، والتى قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل بسبب تعنتها . ثم قلت : إننا قد وصلنا جميعا إلى مفترق الطرق حيث لم تعد أزمة الشرق الاوسط أزمة محلية بعد هذا بل اصبح لها عواقب على المستوى العالمى . وكانت هناك حالة غير عادية من التأهب والاستعداد

العسكري في كل من موسكو وواشنطن مع بزوغ تهديد باحتمال وقوع صدام بين القوتين العظميين في حالة مبالغة إحدى القوتين في تأييد الدولة الموالية لها في المنطقة . وكان كيسنجر يتفق كلية مع تحليلي . ثم أوضحت اننا مستعدون لفتح صفحة جديدة بين مصر وواشنطن إلا أننا كنا نحتاج إلى ضمانات للثقة في الولايات المتحدة حتى نقيم المزيد من التعاون .

وبدأت أطرح أمام كيسنجر الخطوط العريضة للقضايا التي كنت أولها الأولية القصوى وهي :

أ- يجب توصيل إمدادات ليست ذات طبيعة عسكرية بصورة دائمة إلى الجيش الثالث .

ب- يجب الالتزام كلية بوقف إطلاق النار، ويجب على الاسرائيليين ان ينسحبوا الى مواقعهم التي كانوا عليها في يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ، كما طلب قرار مجلس الامن رقم ٣٣٩ .

وقد لَفْتُ نظر كيسنجر أيضا إلى حقيقة أن الاسرائيليين كانوا غير متعاونين في المحادثات العسكرية في الكيلو ١٠١ ، وكانت هذه المحادثات التي جرت في خيمة في الكيلو ١٠١ على طريق القاهرة السويس قد جمعت بين ممثلين عن الجانبين المصري والاسرائيلي مع الجنرال انزويسلاسفوقائد قوة الامم المتحدة في الشرق الاوسط في محاولة لتحديد مواقع الجيش الاسرائيلي والجيش المصري في ٢٢ أكتوبر أوعلى الأقل الاتفاق على خط لوقف إطلاق النار . واجاب كيسنجر قائلا : إنه يعنى هذه المشكلات وانه عندما ابلغ ان اسرائيل حاولت منع الوفد المصري من الوصول الى الكيلو ١٠١ تدخل شخصا لدى جولدا مائير رئيسة الوزراء الاسرائيلية ، ثم وعد بأنه سوف يستمر بفعل أقصى ما يستطيع بصدد كل هذه المسائل .

واستطرد كيسنجر في هذه النقطة قائلا : إنه يريد أن يكون صريحا جدا في مسألة هامة وهي أن واشنطن لا تقدر الضغط العربي والانذارات الناجمة عن

استخدام البترول كسلاح ، وان الولايات المتحدة والقوى الغربية تواجه وسوف تواجه مشاكل خطيرة بسبب حظر البترول . وقال : إذا استمر هذا الحظر فان الخوف سوف ينتشر في غرب أوروبا ، ثم بعد هذا في الولايات المتحدة وخاصة اذا اضطرت الحكومات الى توزيع البنزين بالطاقات . وبرز كيسنجر ايضا حقيقة ان الاسرائيليين لن يقبلوا بسهولة الضغوط الامريكية بخصوص وقف اطلاق النار أو تحقيق تسوية نهائية . فلم تكن اسرائيل ترغب في التنازل عن الارض التي احتلتها وسوف تحتاج الولايات المتحدة كثيرا من نفوذها لارغام اسرائيل على تغيير موقفها ، وأضاف كيسنجر قائلا : إنه يفهم عدم رضاء مصر عن المساعدات العسكرية الامريكية لاسرائيل اثناء الحرب ولكنه أكد انه جعل هذه المساعدات في حدها الأدنى مقاوما بذلك الضغط التي مارسها مجموعة الضغط اليهودية في الولايات المتحدة . ونتيجة لهذا تعرض بصفة شخصية الى الهجوم من عضو مجلس الشيوخ هنري چاكسون ويهود امريكيين بارزين كثيرين . وحتى يثبت اخلاص حكومة الرئيس نيكسون أكد ان الولايات المتحدة رفضت إرسال اية مساعدة لاسرائيل خلال الايام السبعة الاولى للحرب ، وأن هذه الحكومة فضلت تبني قرار بوقف اطلاق النار يصدره مجلس الامن حين كان نصر مصر في فته ، وقد طلبت واشنطن من البريطانيين تقديم الفرار لمجلس الامن وضمنت الاصوات التسعة الضرورية لاقاره ، وقد وافق كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على الامتناع عن التصويت ، وقد تم اتخاذ هذا الاجراء لان السوفيت قالوا : إن السادات سوف يرفض القرار الذي تقدمه الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي ولكنه قد يؤيد القرار اذا أتى من عضو آخر في مجلس الامن . وقال كيسنجر : إن الفشل في التوصل الى وقف مبكر لاطلاق النار كان يرجع الى تعنت مصر . وكانت الولايات المتحدة قد نجحت في دفع اسرائيل الى قبول وقف اطلاق النار على خطوط ١٢ أكتوبر غير ان السادات رفض دون مبرر على حد قول كيسنجر . وقال كيسنجر ان البريطانيين ابلغوه ان مصر أصرت على ان يضم مشروع قرار وقف اطلاق النار فترة تطلب من اسرائيل الانسحاب إلى خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧ . وهو الطلب الذي ما كان يمكن لاسرائيل ان تقبله في ذلك الوقت .

وأجبت على اتهامات كيسنجر بأن أوضحت أن إسرائيل استطاعت القيام بعملية الدفرسوار وعبور القناة فقط بسبب قيام واشنطن بعملية ضخمة لنقل الأسلحة إلى إسرائيل بالإضافة إلى المعلومات التي كانت تنقلها إليها . وفي هذه النقطة اتفقتنا الانضيق الوقت في تبادل الاتهامات حول أمور سابقة ، تم استمرار كيسنجر يشرح الدور الذي يقوم به شخصيا كصانع للسلام وقال :

« مشكلة العرب أنهم يتوقعون مني أن أنجز ما أنجزته في مناطق أخرى بها أزمات غير أنهم ينسون السنوات الأربع الطويلة من المحادثات التي استغرقت قبل التسوية النهائية لمشكلة فيتنام . وبالنسبة الى الصين فقد احتجت إلى سنتين قبل أن أصل إلى أية نتائج ملموسة . وأسلوبى فى معالجة الامور هو أن تكون لدى فترة طويلة من الإعداد ، وأن التحرك بعد أن يعد الجوال العام للحل ولا أريد التحرك فى عجلة ، وأقترح مبادرة أمريكية جديدة فى الشرق الاوسط ؛ وأخشى ان يكون مصيرها مماثلا لمبادرة ١٩٧٠ ولكننى لا اريد أن يساء فهمى : فلست أقول : إن مشكلة الشرق الاوسط تحتاج إلى سنوات حتى يمكن حلها بل أعتقد أنه يمكن حلها خلال فترة من ثلاثة الى ستة شهور اذا تعاون الجميع » .

ولم استطع ان امتنع نفسى من الضحك عندما قال كيسنجر: إن الحل قد يحتاج من ثلاثة إلى ستة أشهر ، وذكرته بأن الاسرائيليين قد بدأوا بالفعل فى التراجع فيما وعدوا به أثناء محادثات الكيلو ١٠ : « لقد قالوا : إنهم غير مغولين لمناقشة مشكلة وقف اطلاق النار . ثم فى وقت لاحق اقترحوا أن تنسحب القوات المصرية عشرة كيلومترات غربى قناة السويس كما تنسحب القوات الاسرائيلية عشرة كيلومترات شرقى القناة : وكان هذا بالضبط هو ما اقترحه البريطانيون

والفرنسيون بالتواطؤ مع اسرائيل في عام ١٩٥٦ . ورفضت مصر تماما الاقتراح الاسرائيلي بانسحاب الجيشين الثاني والثالث المصريين من الضفة الشرقية للقناة » .

وقال كيسنجر مبتسما : « أنت تعرف كيف يعملون . و بصراحة إن الاسرائيليين يعتقدون أنكم في مصر تنوون إرسال معدات عسكرية للجيش الثالث تحت غطاء وقف اطلاق النار » . وقلت إننا لن نفعل ذلك ، وإن الجيش الثالث لم يكن في حاجة إلى الاسلحة ولكنهم يحتاجون الطعام والماء . وأوضحنا أيضا ان الجيش الثالث لن يستسلم ابدا مهما فعلت اسرائيل ، واسرع كيسنجر يقول ان استسلام الجيش الثالث ضد سياسة الولايات المتحدة . ولم تكن واشنطن تعتقد أن انسحاب الجيش المصري الى غرب القناة في صالح السلام . ثم سأل كيسنجر عما اذا كانت مصر مستعدة لضمان عدم إرسال امدادات عسكرية الى الجيش الثالث حتى بعد انسحاب القوات الاسرائيلية إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ، وكان ردى بالاجاب وأصررت على أن يبدأ إرسال مواد غير عسكرية فورا وإن يظل بصفة دائمة ، وأضفت قائلا : إن البديل الوحيد لذلك هو استخدام القوة لكسر الحصار حول الجيش الثالث ، وإن نتيجة مثل هذا الاجراء سوف تكون بالغة الخطورة . وطلبت من كيسنجر الاتصال بالاسرائيليين في الحال و بقوة كما وعد ، ووعد كيسنجر بأنه سوف يتحدث الى نيكسون في نفس الليلة ثم يبلغني في لقائنا في الصباح التالي بقرار الرئيس . وشكرت كيسنجر طالبا منه الاتصال باسرائيل مرة اخرى ليجعلهم يسمحون بمرور قافلة في اليوم التالي . وتم في النهاية تسوية المسألة بصورة دائمة ونهائية مع الرئيس نيكسون .

ثم ادهشني كيسنجر إذ فتح موضوع أسرى الحرب ، وأعلل أنه تم الاتفاق بين واشنطن وموسكو على ان تؤيد القوتان العظميان القيام بتبادل فوري للأسرى . وكان بريجنيف قد ضمن بنفسه للامريكيين أن يوافق المصريون على تبادل كل أسرى الحرب في أسرع وقت ممكن عقب إتمام وقف إطلاق النار . وكانت هذه هي المرة الاولى التي أسمع فيها عن مثل هذا الضمان ، وأبلغت كيسنجر بأننا لم

نقدم إلى موسكو أى ضمان من هذا القبيل ، وقال كيسنجر: إنه سوف يكون من الصعب التوصل الى أى تقدم نحو مفاوضات السلام إذا لم يتم تبادل الاسرى وأجبت ببساطة : إننا مستعدون لتبادل قائمة كاملة باسماء الاسرى مع اسرائيل من خلال الصليب الاحمر الدولى ، ولكن يتعين تأجيل التبادل الفعلى للاسرى حتى يتم التوصل عن طريق المفاوضات إلى تسوية أكثر شمولاً .

وبعد أن أوضحت هذه النقطة بصورة مؤقتة شرحت لكيسنجر الظروف التى أدت الى وصول خمسين ضابطا عسكريا سوفيتيا وعشرين مترجما إلى مصر ، وكان من المتوقع أن يقوم هؤلاء الضباط بدور مراقبين ، وكان السوفيت قد قالوا لنا : إن عددا مائثا سوف يصل من الولايات المتحدة . ونفى كيسنجر وجود اتفاق مع بريجنيف فى هذه النقطة بل ان السوفيت قد فرضوا على الولايات المتحدة أمرا واقعا حيث ابلغت واشنطن بعد ان وصل المراقبون السوفيت الى القاهرة . وقال كيسنجر: إن الامر يكتفى لايعتقدون ان وجود ممثلين امريكيين وسوفيت لصالح أى طرف . ولكن ، وبسبب إصرار السوفيت كان الامر يكتفى على إستعداد لإرسال ٣٢ مراقبا بحيث يرسل السوفيت عددا مائثا اذا طلب فالدهام هذا رسميا . وأضاف قائلا : « أطلب منك ان تتصل بالرئيس السادات حتى يقنع الروس بسحب ١٨ من الذين وصلوا إلى القاهرة بالفعل ليعودوا الى موسكو . وعلى اية حال أفضل الا يكون الروس فى مصر بالمرة » .

وفى نهاية حديثنا كرر كيسنجر قوله : إن الولايات المتحدة عاقدة العزم على فتح فصل جديد مع مصر ، وعلى اقامة صداقة مستمرة . وأبلغنى أيضا أن الرئيس نيكسون قرأ أن الموقف فى الشرق الاوسط لا ينبغي أن يعود أبدا إلى ما كان عليه قبل حرب ١٩٧٣ ، وبالتالي كان من الضرورى تحويل وقف اطلاق النار الذى تحفه المخاطر إلى سلام دائم . وأكد لى أن نيكسون قرأ ان يمارس الضغط الضرورى على اسرائيل .

ويتعين على أن اضعف هنا أن كيسنجر كان يشير باستمرار إلى قرارات الرئيس ولم يحاول أبدا ان يعطى انطباعا بأنه صانع سياسات . بل على العكس من

هذا فلقد استخدم اسم الرئيس أكثر مما هو ضروري . فكان يقول : « لقد قرر الرئيس نيكسون » و« يعتقد الرئيس نيكسون » والرئيس نيكسون عاقد العزم على » وكانت لدى هنري كيسنجر سلطات واسعة حيث كان وزيراً للخارجية ومستشاراً للأمن القومي ، ولم يكن أى وزير خارجي سابق يشغل المنصبين أبداً فيما عدا جون فوستر دلاس . غير أنه كان دائماً بالغ الحرص مع الرئيس نيكسون . وكما سيتضح فيما بعد : كان كيسنجر يتسم بالحذر حيال نيكسون حيث كان يخشى أن يتخذ الرئيس قرارات مستقلة ، أو يتغاضى عن توصيات كيسنجر الذى كان يشعر بحساسية تجاه مكانة نيكسون وصورته العامة ، فكان يشعر أن نيكسون ليس رئيساً عادياً بل إن لديه الكثير من التجارب فى الشؤون الخارجية ، وهو يتميز بالقوة حتى فى الجبهة الداخلية .

وكان واضحاً من البداية أن كيسنجر يحب الظهور . وفى نهاية المحادثات أصر على أن يصحبني إلى السيارة ولأنه لم يكن يصحب زائريه بهذه الصورة فإن تصرفه هذا سبب ثورة بين مساعديه والصحافة . وعندما أحاط به الصحفيون والمصورون ابتهج على الفور . وأثناء مراقبته لى حتى السيارة رأيت جانباً آخر من شخصية كيسنجر حيث أبلغني أنه يعتزم لقاء نائب وزير الخارجية السورى الذى كان فى الولايات المتحدة حينذاك أيضاً ، ونظرت إليه لأشعره بأننى أعرف اللعبة التى يلعبها . فكان من المعروف تماماً أن كيسنجر يحب أن يلمح إلى من يتحدث معه بأن العلاقة بينهما علاقة خاصة تماماً ، وأنها متفاوتة على طرف ثالث . وعلى أن اعترف بأن لعبة كيسنجر كانت تأتى بأثرها فى بعض الأحيان إلا أنه كان يقوم بها كثيراً جداً ، وفى النهاية أصبحت معروفة للجميع ، وأصبحت فى بعض الحالات تؤدى إلى سوء تفاهم كبير بل إنها كانت تدفع بالأمور إلى مستوى الأزمة . وعلى أية حال فقد خبيت ظن كيسنجر وقلت له : إنه على العكس من ذلك فإننى أرحب بلقائه مع السورىين لأن علاقتهما مع سوريا كانت طيبة فى أساسها .

وعندما عدت الى الفندق أبرقت الى الرئيس السادات لابلغه بلقائى الاول بكيسنجر وبانطباعاتى عنه . وعندما أعدت التفكير فى هذه التجربة الاولى قررت

أن أكون حذرا جدا مع كيسنجر، وأن احاول إذا أمكن أن أقابل الرئيس نيكسون مباشرة بعد كل محادثات اجرها مع كيسنجر، أعلى الاقل في مرات كثيرة. وكنت أريد التأكد من أن مايقوله كيسنجر لى يعكس بالضبط موقف نيكسون، وأن لدى الرئيس نيكسون معرفة كاملة بما ابلغه لكيسنجر، وعلى اية حال فإننى كنت راضيا عن اللقاء الاول، وشعرت بأن مبرراتى كانت صحيحة حين أصررت على لقاء وزير الخارجية فور وصولى إلى واشنطن. وقد أوجد الاتصال الاول اساسا لل تفاهم كما مهد الطريق بالتأكيد للتعاون فيما بعد.

وفي الصباح التالى عقدت اجتماعا استغرق اربع ساعات مع كيسنجر في وزارة الخارجية الأمريكية، وقد حاول جوزيف سيسكو حضور الاجتماع إلا أن كيسنجر قال مازحا: «لست روجرز، وجوزيف رجل روجرز» وضحك الجميع، ولأن الاجتماع كان مقصورا علينا فانه تعين على سيسكو الانحصر الاجتماع. وكان كيسنجر يعتقد أيضا أن خطة روجرز الشهيرة كانت في الواقع من وضع سيسكو. ويمكننى أن أصرح هنا بأن هذا يوضح أن الشائعات التى كانت تقول: إن سيسكو كان رجل كيسنجر الذى يقوم بمراقبة روجرز ليس لها اساس من الصحة.

وكان من الواضح ان كيسنجر كان قد استعرض بدقة كل المسائل التى ناقشناها مع الرئيس نيكسون، وكان يتكلم مدعوما بتأييد الرئيس. وقال لى كيسنجر: إن الرئيس نيكسون لم يوافق على السماح لجولدا مائير بالحضور إلى واشنطن إلا مرغمأ. وكان قد وافق فى النهاية حتى يستطيع مواجهتها وبصفة خاصة حتى يجعلها تشعر بالجو العام الجديد السائد فى واشنطن. ولم يوافق على استقبال السيدة العجوز إلا بعد يومين من وصولها وليست على الفور كما اعتاد. وعلاوة على ذلك أبلغنى كيسنجر أن الرئيس نيكسون طلب منه أن يبرق لجولدا مائير و يبلغها بالمطالب المصرية حتى يتسنى لها ان تستشير مجلس الوزراء الاسرائيلى قبل مغادرة البلاد، وهذه الصورة يمكن التوصل إلى اتفاق، وتنفيذه حتى قبل الزيارة التى يعتزم كيسنجر القيام بها إلى القاهرة.

ووجهت انتباه كيسنجر إلى حقيقة أن إسرائيل كانت دائما تخشى الاتصالات الوثيقة بين واشنطن والقاهرة . وهذا الصدد أشرت إلى « قضية لافون » الشهيرة عندما رتب هذا الوزير الاسرائيلي لإرسال عملاء إلى القاهرة في عام ١٩٥٤ لنسف منشآت امريكية في وسط المدينة وكان يأمل ان تتصور واشنطن ان المصريين يقومون باعمال تخريب ضد المصالح الامريكية ، وأن تتدهور العلاقات المصرية الامريكية . ولحسن الحظ استطاع البوليس المصرى القبض على اثنين من العملاء الاسرائيلين ، وكشف المؤامرة بأسرها ؛ ونتيجة لهذا اضطر بن جوريون إلى إقالة لافون على الرغم من أنه وافق شخصيا على هذه العملية . وقال لى كيسنجر انه وزملاءه غلى وعنى بتصميم إسرائيل على وضع « إسفين » بين مصر والولايات المتحدة إلا أن كيسنجر وزملاءه مصريون بالرغم من هذا على تعزيز العلاقات المضرة الامر يكية .

ومنذ ذلك الوقت فصاعدا في الحوار في اتجاه بناء . وقد طرحت كل النقاط المتضمنة في خطتنا ولكنني امتنعت عن إبلاغ كيسنجر بوجود مثل هذه الخطة . وخلال لقائنا قال لى كيسنجر : إن إسرائيل وافقت على السماح لقافلة ثانية مؤلفة من خمسين عربة كبيرة بالمرور إلى الجيش الثالث ، وأصررت على ان يتم ضمان تدفق الإمدادات بصورة مستمرة تحت رعاية مراقبى الامم المتحدة . وفي الواقع قلت : إن مشكلة تزويد الجيش الثالث بالمؤن سوف تحل بصورة آلية إذا انسحبت إسرائيل إلى خطوط ٢٢ أكتوبر حيث تجلو عن مواقعها على طريق القاهرة السويس وهكذا تفسح الطريق لمراقبى الامم المتحدة لفحص نوع الامدادات التى ترسل الى الجيش . ووافق كيسنجر على صحة هذا إلا أنه أوضح أن المشكلة الاساسية ستظل ، وهى أن إسرائيل لا تريد الانسحاب الى خطوط ٢٢ أكتوبر وكانت ترفض ذلك لسببين رئيسيين ؛ أولا : إن الانسحاب يعتبر اعترافاً صامتاً بأنها قد انتهكت قرار وقف اطلاق النار . وثانيا : كان الاسرائيليون يريدون الحصول على تنازلات كبيرة من مصر : وهى أن يقوموا بالانسحاب كلية من الضفة الغربية لقناة السويس إذا سحبت مصر جيشها الثانى والثالث كلية من الضفة الشرقية . وكان هذا يعنى الرجوع الى الوضع الذى كان قائما قبل عبور

القوات المصرية لقناة السويس وضربها لخط بارليف يوم ٦ أكتوبر. وكان الاسرائيليون يقولون رسميا : إنهم لا يستطيعون العودة الى خطوط ٢٢ أكتوبر لأنهم لا يعرفون موقع قواتهم بالضبط في ذلك اليوم . وفي الواقع كانت هناك صور عديدة التقطتها الاقمار الصناعية الامريكية والسوفيتية توضح المواقع التي كانت تشغلها قوات الجانبين .

وقد أبلغت كيسنجر أيضا أثناء هذا الاجتماع بأن مصر تريد ضمانا مكتوبا من الولايات المتحدة بأن الامر سيكون سوف يفعلون كل ما هو ممكن لمنع إسرائيل من القيام بعملية عسكرية غرب القناة . وبدون مثل هذا الضمان قد تضطر مصر إلى القيام بعمل عسكري لتدمير القوة الاسرائيلية . وكان رد كيسنجر هو مجرد انه سوف يبلغ الرئيس نيكسون بهذا الطلب .

ومرة أخرى طرح كيسنجر مشكلة تبادل الاسرى ، وكررت قولي بإننا مستعدون لتبادل قوائم بأساء أسرى الحرب فعلا كجزء من اتفاق شامل لتعزيز وقف اطلاق النار ، ولسوء الحظ بينا كنا نتحدث بلغني من القاهرة أن وفدنا العسكري في الكيلو ١٠١ بناء على تعليمات من السادات أبلغ الوفد الاسرائيلي بأننا على استعداد لتبادل الاسرى ، وتلقى كيسنجر نفس المعلومات من الاسرائيليين ، كما كانت الحكومة المصرية قد أبلغت ايضا السفير السوفيتي لدى القاهرة ، وقال لى كيسنجر : إن السفير السوفيتي لدى واشنطن « اناتولى دوبرينين » قد طلب بالفعل مقابلة الرئيس نيكسون ، وأنه تم الترتيب للقاء اثناء عطلة نهاية الاسبوع في « كامب ديفيد » .

ولقد فرغت هذا الكشف المبكر غير الضروري عن استعدادنا لتبادل الاسرى حيث كنت أعرف أن هذا سوف يجعل اسرائيل تطلب المزيد من التنازلات قبل أن توافق على مسائل أخرى . وكان تبادل الاسرى ورقة هامة في أيدينا لأن الحكومة الاسرائيلية كانت معرضة لضغط شديد من عائلات الاسرى لاستعادتهم ، ولكن السادات تنازل عن هذه الورقة ، وكان هذا القرار يشجع الامر يكيين على الاعتقاد بأن الروس يقومون بالفعل باتخاذ القرارات باسم مصر .

فكما ذكرت من قبل كانت موسكو قد ابلغت واشنطن في وقت سابق أن مصر كانت مستعدة لتبادل الاسرى ، وقد أثبتنا نحن أنهم على حق .

وكما توقعت عاد الاسرائيليون بعد اتفاقنا على تبادل الاسرى مباشرة بطلب جديدي فقال لى كيسنجر: إنهم يطلبون منا ضمان حرية المرور لهم في مضائق باب المندب في الطرف الجنوبي للبحر الاحمر، وبكلمات اخرى كانوا يريدون منا ومن الروس إنهاء حصار مزعوم في باب المندب . فقد كانت التنازلات تشذ شهية اسرائيل كما هو واضح . وقلت لكيسنجر: أن مصر ليست لديها سيطرة كاملة على باب المندب ، وكان رده أن لدينا سفنا حربية وغواصات هناك . وقلت إن هذا صحيح ، غير أن السوفيت واليمن الجنوبية هم الذين يسيطرون على هذا الممر المائى . ثم حثنى كيسنجر على ان اطلب من السوفيت واليمنيين وقف تدخلهم . وتحتاج مشكلة باب المندب الى بعض التوضيح ، وحين كنت اتكلم مع كيسنجر كان لدى انطباع بأننا أغلقنا المضائق ، وفي وقت من الأوقات كنت حتى أعتقد أننا أغرقنا سفينة هناك ثم اكتشفت انه لم يكن هناك حصار عندما رأيت « دوبرينين » عقب عودته من لقائه بالرئيس نيكسون في كامب ديفيد ، واببلغته بما قاله كيسنجر عن باب المندب فضحك وأجاب قائلا : إنه لم يكن هناك ابدا أى حصار في باب المندب .

وخلال الاجتماع الثانى طرح كيسنجر مرة اخرى قضية حظر البترول وحاول ان يبدو هادئا ولكنه كان من الواضح أن قرار العرب استخدام البترول كسلاح مثل لواشنطن صعوبات ضخمة داخليا ودوليا . وفي الواقع في عام ١٩٧٣ كان اعتماد الولايات المتحدة على بترول الشرق الاوسط مازال محدودا . غير ان خبراء الطاقة تنبأوا بزيادة حادة في الاستهلاك وكان هذا يعنى اعتمادا اكبر على بترول الشرق الاوسط وزيادة كبيرة في السعر . وعلى اية حال كان كيسنجر يريد ان يعطينى انطباعا بان الولايات المتحدة لا تعاني من حظر البترول ولكن الدول الاوروبية فقط هى التى تعاني . وقد قلل من شأن رد الفعل الاوروبى وذكر مرارا أن واشنطن تتعرض لضغط كبير لتعمل على رفع الحظر، ولكن كيسنجر كان

يلجأ فوق كل هذا الى حجة تميز القوى العظمى : فكمقوة عظمى لا يمكن أبدا أن تقبل الولايات المتحدة إنذارات أوحى ضغوطاً قوية من دول صغيرة .

وقد أدت حجج كيسنجر إلى إقناعي أكثر من أى وقت بأن الحظر كان خطوة مناسبة تماما وأنه يجب الاستمرار فى استخدام سلاح البترول . وكان التأثير النفسى والسياسى لاستخدام البترول كسلاح لأول مرة تأثيرا ضخما . وأبرقت للرئيس السادات بوجهة نظرى فى هذا الموضوع وقدمت توصيات محدودة تم اتباعها على الرغم من جهود كيسنجر التى لم تنقطع لإقناع زعماء دول الخليج برفع الحظر . وأعشقد أنه لا ينبغي استخدام سلاح النفط مرة أخرى إلا فى ظروف خاصة جدا . وقد كانت ظروف حرب ١٩٧٣ مناسبة تماما . ولسوء الحظ لم يبق الحظر الفترة التى كان يجب ان يبقى خلالها حيث رفع الحظر فى مارس عام ١٩٧٤ كما سوف نرى فيما بعد .

و يتضح الآن أن هذه اللقاءات المبكرة مع كيسنجر لحل المشكلات الفورية المتعلقة بوقف إطلاق النار أتت ثمارها وقد نجحنا فى شىء من هذا . غير أن هذه اللقاءات كانت مهمة أيضا فى فتح الطريق أمام تفاهم أفضل مع الأمريكين . وقد بدأنا - كيسنجر وأنا - نفهم أن يحترم كل منا الآخر . منذ البداية حاول كيسنجر كثيرا أن يكون ودودا ؛ فنذ لقائنا الثانى فقط أدهشنى قوله : « سيدى الوزير ، لقد تقابلنا مرتين فحسب ولكننى اشعر بالفعل وكأننا قد التقينا وتعارفنا منذ فترة طويلة ، وقد عرفت ابا ايبان منذ ست سنوات ومازلت اناديه بسيدى الوزير ، وأمامك فأشعر أن كل واحد منا يستطيع أن ينادى الآخر بالاسم الاول ؛ فهل اناديك باسماعيل ؟ » . ومنذ ذلك الوقت اصبحنا ننادى بعضنا البعض بهنرى واسماعيل دون رسميات و بيننا كنا نتفق بصدد نقاط كثيرة فإننا كنا ايضا نختلف بصورة جذرية فى نقاط اخرى عديدة تتضمن الفحوى والاسلوب ، وبالنسبة الى بعض المشكلات كانت خلافاتنا جوهرية بدرجة كبيرة حتى أنها كانت فى بعض الاحيان تهدد فرص تحقيق اى تقدم ، وعلى الرغم من هذا إستمر الحوار الذى بدأ فى هذين اللقائين .

وقد اظهرت هذه اللقاءات الاولى أيضا أنه من الحيوى لمصر أن تتحدث مباشرة باسمها دون أن تسمح للسوفيت بأن يقوموا بدور الوسيط . لقد كانت سياسة السماح للسوفيت بالتحدث باسمنا - والتي اتبعها عبد الناصر ثم أستمر السادات في ممارستها لمدة عامين - سياسة خاطئة دائما . لم تكن مشاكل عبد الناصر مع الولايات المتحدة ترجع الى حقيقة عدم قدرته على التحدث بلغة القوتين العظميين بحيث يتعين ان تنقل موسكوعنه ، بل كانت المشاكل ترجع إلى فرق أساسى بين المبادئ السياسية التى يؤمن بها عبد الناصر والمبادئ التى تؤمن بها الولايات المتحدة . وما كان يمكن لأى قدر من التدخل السوفيتى أن يغير الحقيقة . وكنت دائما اعارض بشدة السماح لاي قوة اجنبية ، صديقة أو غير صديقة ، قوى عظمى او غيرها ، ان تتحدث باسم مصر أو تتخذ لها قراراتها أو تفسر عنها . وكوزير للخارجية اوقفت هذه السياسة وإن واجهت مقاومة من جانب الاتحاد السوفيتى بل حتى من بعض الدوائر فى مصر ، وقد أصر السوفيت على التحدث باسمنا من خلفنا سواء من خلال السفير «دوبرينين» فى واشنطن او مباشرة مع كيسنجر فى موسكو واستطيع أن أفهم أن يريد الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة العمل معا لتسوية المشكلات العالمية فى المناطق المضطربة مثل الشرق الاوسط ، ولكننا - نحن المصريين - لانستطيع ان نسمح للقوى العظمى ان تحل مشاكلنا بما يتفق مع مصالحها ودون استشارتنا .

وقد قدم كيسنجر صورة مشوهة للموقف المصرى فى مناقشته لتلك اللقاءات المبكرة التى جرت بيننا وذلك فى كتابه «عام مضطرب» . حيث قال : «إننى أوضحت أن مصر كانت تريد جلا دائما لمشاكلها مع إسرائيل ، وأنها لن تسمح لأى شخص بأن يقف فى طريقها ، وخاصة الفلسطينيين . ولم اقل مثل هذا بالمره . بل ان الحقيقة هى اننا لم نناقش القضية الفلسطينية فى ذلك الوقت ؛ وذلك لسبب بسيط وهو اننا كنا نتناول فقط المشكلات العاجلة الناجمة عن وقف اطلاق النار وليس الحل الشامل لمشكلات الشرق الاوسط . ولا يمكن تفسير هذا بأى صورة على أنه علامة تدل على أن مصر كانت مستعدة لحياة الفلسطينيين . وكان من المقرر ان اقابل الرئيس نيكسون فى الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ٣١ اكتوبر اى

بعد اللقاء الثاني مع كيسنجر بفترة قصيرة . غير ان مشكلة جديدة ظهرت ، فقد ابلمغتني القاهرة ان الفريق الجسمى الذى يمثل مصر فى محادثات الكيلوا ١٠ قدم لرئيس الوفد الاسرائيلى الجنرال اهارون ياريف نسخة من الخطة التى اعدتها . وكان السادات قد امره بان يفعل هذا آملا فى يبدو ان يستطيع ياريف كعضوفى مجلس الوزراء الاسرائيلى اقناع جولدا مائير بقبول خطتنا . وكان هذا اجراء ساذجا غير رشيد . وقد اصبح الضرر مزدوجا حين قام المسؤولون فى القاهرة بتوزيع هذه الخطة على دبلوماسيين سوفيت و بريطانيين وفرنسيين . ووجدت نفسى فى وضع حرج ؛ لأن السادات تصرف دون تعقل فكشف كل اوراقنا للعدودون الحصول على أى شىء مقابل هذا ؛ فبعثت برسالة قوية للهجة إلى القاهرة طالبا فيها أن يقصر المسؤولون العسكريون فى الكيلوا ١٠ جهودهم بصورة كلية على مناقشة الناحية العسكرية ، والمسائل الفنية المتصلة بها ، وبيتعدوا عن التحدث فى الشئون السياسية .

وكان من المتعين أن أقدم نسخة من هذه الوثيقة الى الامر يكيين قبل لقائى مع نيكسون ؛ فرتبت لمقابلة كيسنجر فى البيت الابيض فى الساعة الثانية ظهرا . وحضر كيسنجر مع برنت سنوكروفت نائبه فى مجلس الامن القومى . واعطيت نسخة الى كيسنجر الذى قرأها وعقب قائلا : « هذا معقول » . و اضاف بقوله : إنه يمكن تبنى هذه الخطة حتى كاقترح امر يكى ولخشيى ان يفعل هذا بالفعل أسرع بابلأغه بأن الجسمى قدم نسخة منها إلى ياريف خطأ فى يبدو ، فصاح قائلا : « ستكون هذه كارثة » . وأضفت قائلا : إن كلاً من البريطانيين والفرنسيين قد حصلوا على نسخ ايضا ، فقال : « ستكون هذه كارثة ثانية » . ثم تحقق كيسنجر من وكالة المخابرات المركزية الامر يكية عن معلومات تلقوها ذلك الصباح تفيد بأن ورقة قدمها المصريون إلى الاسرائيليين . وعند وضع سماعه التليفون قال لى : إنها هى نفس الورقة . ولقد حيرنى تعقيب كيسنجر بأن معرفة الفرنسيين والبريطانيين بالحطة تمثل كارثة ، وعندما قلت له : إننى أعتقد أنه عن طريق إبلاغهم فإنهم قد يستطيعون لعب دور مؤثر فى الحل ؛ أجاب كيسنجر

بقوله : إن كلاً من الفرنسيين والبريطانيين لا يملكون القدرة السياسية او الاقتصادية لتكون لهم اية فائدة بل على العكس من هذا فانهم بتدخلهم قد تتعقد الامور، والدولة الوحيدة التى لها اى تأثير على اسرائيل هى الولايات المتحدة . ولا يستطيع الفرنسيون والبريطانيون فعل أى شىء ، ولكنهم سوف يدعون فيما بعد أن دورهما كان مهما . ولم يستطع كيسنجر ان يخفى مشاعره السيئة تجاه الفرنسيين بصفة خاصة . وعلى أية حال كان الحوار مع كيسنجر مفيداً ؛ إذ أظهر ان هناك احتمالاً اكيداً لتحقيق بعض النجاح فى اسكات المدافع ، وبث الاستقرار فى الوضع على الجبهة بين مصر واسرائيل .

ولأشك فى ان دور وصمود الرئيس نيكسون كان ذا اهمية كبيرة فى هذا الجهد وقد دعينا — كيسنجر وانا — إلى المكتب البيضاوى فى الساعة الثالثة ، وهناك قابلت الرئيس نيكسون لأول مرة ، ورحب بى ، ثم وقفنا معا أمام المدفأة كما هى العادة حتى يتمكن المصورون من تسجيل أول لقاء رسمى بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ بين رئيس الولايات المتحدة وممثل عن مصر . كان الرئيس نيكسون يستسم طوال الوقت وقال : إنه يريد أن يكون اول من يهنئنى على تعيينى كوزير للخارجية . (وكان قد تم تعيينى رسميا فى هذا المنصب صباح ذلك اليوم) وأجبت قائلاً : « إننى آسف إذ أخيب أملك فأنت الرجل الثانى حيث كان ، السادات نفسه الاول » .

ثم عقدنا اجتماعاً وحدنا ، الرئيس نيكسون وكيسنجر وانا ، استغرق ساعة . ويجب على ان اعترف باننى تأثرت بعمق بأول ما قاله الرئيس : « كرئيس للولايات المتحدة وكأمريكى وكريتشارد نيكسون فإننى أحترم هؤلاء الذين يحاربون جيداً ويضحون بانفسهم . فانتم حاربتم جيداً مثل الفيتناميين ونحن نحترم هذا . وارجو ألا تنسئ فهمى — إذ أن الفيتناميين شيوعيون — فانا اعنى فقط القتال والقتال الجيد — الروح نفسها . ويجب ان اعترف بصفتائى الثلاث انكم قمت بكل هذا بصورة جيدة . واستمر نيكسون يقول : إنه نتيجة لهذا تغيرت كل الصورة وقد اصبح موقف الولايات المتحدة وموقفه كرئيس لها مختلفين الآن ..

وأعرب ايضا عن رغبته في لقاء الرئيس السادات ليس في الحال ، ولكن في المستقبل القريب . ثم دخل نيكسون في الموضوع مباشرة ، وأبلغني بأن كيسنجر عرض عليه خطة فصل القوات وأنه يرى أنها خطة « بناءة » ويمكن للولايات المتحدة بسهولة ان تتبنى هذه الخطة كأساس للعمل في المستقبل .

واتضح على الفور الاختلاف بين الرئيس نيكسون وكيسنجر ، حيث وصف الرئيس نيكسون الخطة بأنها « بناءة » بينما وصفها كيسنجر بأنها « معقولة » فحسب . ولم يكن هذا مجرد اختيار عرضي للكلمات بل إنه كشف عن اختلاف بين الشخصيتين . فقد كان نيكسون مباشرا أكثر بينما كان كيسنجر دائما حذرا متهربا ؛ ولهذا السبب كنت حريصا دائما على تلخيص جوهر المناقشات التي تجري بيني وبين كيسنجر أمام نيكسون وفيما بعد اتبعت نفس الاسلوب مع فورد .

واتضح الاختلاف بين الاثنين مرة اخرى اثناء الاجتماع . وأشارت إلى طلبى من كيسنجر بأن تعطى الولايات المتحدة ضمانا إلى مصر بالأبداء القوات الاسرائيلية المتمركزة على الضفة الغربية من قناة السويس اى عملية عسكرية ، ونظر الرئيس نيكسون مندهشاً وتساءل « أى ضمان ؟ » واعتذر كيسنجر للرئيس قائلاً : إنه نسى إبلاغه وشرح المقصود بطلبى . وحال ان انتهى كيسنجر قال الرئيس نيكسون بصوت عال نوعا ما مشيراً باصبعه دون تردد الى كيسنجر : « قدم هذا الضمان » . وكان هذا الاسلوب مميزا لنيكسون ؛ فتنى اقتنع بوجهة نظر معينة فانه يتخذ القرار على الفور . كان نيكسون رجل قرارات ، وهكذا استطاع أن يحقق أكثر مما حققه الرئيسان اللذان خلفاه فورد وكارتر . وعلى أية حال انتهزت الفرصة لاشرح للرئيس نيكسون أن هذا الضمان الامر يكي له أهمية حيوية ؛ لأن هناك تركيزاً ضخماً لإعداد الدبابات والقوات حول القناة ، وإذا بدأت أية عملية عسكرية فإن سلسلة من الاشتباكات سوف تحول المنطقة إلى كرة من نار . وقد تجدد القوتان العظميان نفسيهما مشتركتين في هذا بصورة آلية ، ووافق معى الرئيس الامر يكي على هذا كلية .

ثم أخبرني نيكسون بعد هذا بأن جولدا مائير طلبت الحضور إلى واشنطن إلا أنه أجل موافقته على هذا حتى أصل أنا . وقال : إنه رفض طلبها بلقاؤه مباشرة وأنه سوف لن يقابلها إلا في اليوم التالي . ولرغبته في ترك انطباع جيد لدى وأيضاً لإرضاء ذاته أكد الرئيس نيكسون أن : « في تاريخ الولايات المتحدة لم يكن هناك أبداً رئيس جمهورية يمكنه أن يتخذ قرارات ضد إسرائيل أو استاء منها إسرائيل ، فيما عدا إيزنهاور ونيكسون . ولم يستطع أي رئيس أمريكي أن يقاوم الصور المختلفة للضغط والازعاج الإسرائيلي . ولا أريدك أن تسيء فهمي فأنا لست ضد الأقليات كما أنني لا أقلل من تأثير الكونغرس ، ولكن عندما تدعوني المصلحة القومية العليا للولايات المتحدة إلى اتخاذ القرارات الضرورية فإنني اتخذ هذه القرارات دون اعتبار لموقف إسرائيل . وعلى هذا الأساس فقد أصدرت تعليماتى إلى كيسنجر أن يستمر في مناقشاته معك ومع الإسرائيليين ، وأن يعد نفسه للسفر إلى القاهرة كما طلبت أنت » . ثم اقترح الرئيس نيكسون أن تنفذ الخطة المصرية على مراحل ، وأنه سوف يمارس ضغطاً على الإسرائيليين ليقبلوا المرحلة الأولى .

كما أعرب الرئيس نيكسون صراحة عن رغبته في أن يشهد إعادة إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة ومصر في المستقبل القريب . وعندما رددت بالمثل سألتني عن مكان نزولي ، وعندما قلت له : إنني أنزل في فندق قال : إنه يأمل أن أنزل في المرة القادمة التي أصل فيها إلى واشنطن في السفارة المصرية .

ومثل كيسنجر : فتح الرئيس نيكسون موضوع حظر البترول العربى وأعرب عن قلقه الشخصى وقلق شعبه بشأن عواقب هذه السياسة ، وتكلم بصورة مترففة وليس بغضب مثل كيسنجر عن المشكلة التي يواجهها بسبب الضغط المتزايد من جانب الدول الغربية وبعض المجموعات في الولايات المتحدة . وقلت لنيكسون : إننى أقدر الصعوبات التي يعانى منها إلا أن الخطر سوف يرفع بصورة تدريجية مع إحراز التقدم تجاه الحل السلمى للأزمة . وكان نيكسون قلقاً كثيراً بسبب هذه المشكلة لدرجة أنه عاد إلى ذكرها مرة أخرى خلال الاجتماع .

وقبل نهاية الاجتماع عبرت عن رغبتى فى التأكد من أن الاجتماع بين نيكسون وجولدا مائير فى اليوم التالى لن يسفر عن مفاجآت غير سارة ، وأبلغت نيكسون أنه بينما اشعر بالرضاء التام عما سمعته عنه إلا أننى مازلت قلقاً بعض الشيء . وأصر على أن أحدث بصراحة وهكذا قلت له : إن هناك شائعات تقول : إن لقاءه مع جولدا مائير سوف يسفر عن التزام بمساعدة عسكرية جديدة إلى اسرائيل . فأجاب نيكسون قائلاً : « كان هذا فى الماضى . ولكن رئيسة وزراء اسرائيل سوف تجد نيكسون جديداً هذه المرة ، ولن تصدر بيانات مثل هذه عن اسلحة جديدة لاسرائيل » . وشكرت الرئيس نيكسون على هذا التأكيد ولكنى حذرت من أنه اذا حصلت جولدا مائير على اسلحة جديدة فى هذه المرحلة فانه سوف يكون هناك رد فعل معاكس ضخيم بالتأكيد من الدول العربية . وأكد لى أنه لن تكون هناك اسلحة جديدة . ثم سألت عن شائعات اخرى تفيد بأن جولدا مائير كانت تعقد اجتماعات مع اعضاء الكونجرس وزعماء يهود ذوى نفوذ بحيث تبدأ محادثاتهما عندما تقابل الرئيس فيمكنها ان تقول : إن اسرائيل تتمتع بكثير من التأييد فى الولايات المتحدة . وابتسم الرئيس نيكسون وقال « انا على علم بهذا ، وفى الواقع لقد شجعت بعض الزعماء اليهود وأعضاء من الكونجرس على مقابلتها ، ولكننى اكرر مرة اخرى أنها سوف تجد جواً مختلفاً فى البيت الابيض » .

وحين تكلم الرئيس نيكسون عن موقف الولايات المتحدة تجاه مصر حرص على إبلاغى أنه وحكومته مقتنعون بأن مصر اكبر دولة عربية ، ولها دور تلعبه ، ويمكنها ان تمارس نفوذاً كبيراً على الدول المستقلة حديثاً . وقال : « وسوف تصاغ السياسة الامريكية فى المستقبل مع وضع كل هذا فى الاعتبار » . وقال إن لمصر امكانيات كبيرة على الرغم من أنها لا تملك كميات كبيرة من النفط مثل دول عربية اخرى ، إن بها قوة بشرية ضخمة ، وبها شعباً لديه مهارات عظيمة ، وهى تصدر أصحاب المهارات إلى الدول العربية . وقد شاهدت هذا بنفسى عندما زرت دولاً عربية كثيرة فحيثما ذهبت قابلت خبراء مصريين ، مدرسين وفنيين . وأنا على علم بالصعوبات التى تواجهها مصر فى الوقت الحاضر فى برنامج تنميتها

والمساعدات التي تحتاجها . واعتقد انه ينبغي فعل شيء ما و شيء إيجابي في هذا الصدد كما اشاد نيكسون أيضا بالرئيس السادات وقارن بينه وبين أشقائه العرب في مقارنة كانت لصالح السادات . وكان مسرورا لأن العلاقات بين الرئيس السادات والمملك فيصل تتحسن على الرغم من الضغط الذي يمارسه معمر القذافي . وعلاوة على ذلك اعرب الرئيس نيكسون عن رأيه بأن الرئيس عبدالناصر كانت تنقصه مرونة الرئيس السادات بمعنى أنه أبقى على علاقات مع الراديكاليين فقط في المنطقة .

وفي نهاية الاجتماع أصر الرئيس نيكسون على مصاحبتى حتى السيارة ، وفسر هذا قائلا : في الاحوال العادية أصبح وزراء الخارجية حتى الحديقة فقط حيث تمت خطبة ابنتى « باتريشيا » ولكن حتى أظهر للصحافة وللجميع اهتمامى والموقف الامريكى الجديد تجاه مصر فسوف اصحبك حتى سيارتك . وفي اليوم التالى التقى نيكسون بجولدا مائير وعندما غادرت البيت الابيض صحبها حتى سيارتها كما يفعل مع كل رؤساء الوزراء ، ووجه الصحفيون أسئلة كثيرة للرئيس نيكسون عن لقاءهما فلم يكن رده بغير : « كان لقائى برئيسة وزراء اسرائيل بثناء مثل لقائى مع فهمى أمس » . وكانت هذه ملاحظة لم يسبق لها مثيل ؛ فلم يحدث قبل هذا أبدا أن وضع رئيس امريكى مصر واسرائيل على نفس المستوى . ولم يغيب هذا عن الصحفيين . ففي اليوم التالى أبرزت هذه الانباء في التليفزيون والأذاعة ، وفي الصفحات الاولى للصحف .

ولقد تركت الرئيس نيكسون ولدى شعور حقيقى بالإعجاز ؛ فقد كان واضحا أن حرب أكتوبر قد غيرت موقف الولايات المتحدة تجاه مصر تغييرا جذريا . لقد تعلم الامر يكيون درسهم عن دول المواجهة في الشرق الاوسط ؛ إذ أدركت أنه لم يعد بعد هذا - من الممكن تجاهل هذه الدول . وكان يمكن لأزمة الشرق الاوسط أن تؤدى إلى صدام بين القوتين العظميين ونتيجة لهذا لم تعد مصالح الولايات المتحدة هى نفسها مصالح إسرائيل . وأصبحت واشنطن ترى أن لمصر دوراً حيوياً تلعبه في عملية السلام .

ولقد أدت هذه اللقاءات الأولى في واشنطن إلى خطوات حقيقية بالفعل . فصفة خاصة حصلت على ضمان أمريكي بالأتقوم إسرائيل بأى عملية عسكرية على الضفة الغربية لقناة السويس . وجعل هذا الضمان المكتوب احتمال اشتعال القتال من جديد بعيدا ، ويمكن مصر من تركيز جهودها على التوصل إلى تسوية سلمية بدلا من الإعداد لحرب جديدة . وبالتأكيد كان من المتعين أن نظل نتخذ احتياطات عسكرية تحسبا لعدم خضوع اسرائيل للطلب والضمان الامريكيين ، غير ان الخطر كان اقل بكثير . ومن الجدير بالذكر أن أقول إن السادات لم يعترف أبدا بوجود هذا الضمان الامريكى . وقد لجأ السادات إلى تعبيراته البلاغية المعتادة فقال بدلا من هذا : إنه كان يخطط لإصدار الأمر إلى جيشه بإبادة الجيب الاسرائيلى فى الضفة الغربية للقناة . وأثناء لقاءات السادات بكيسنجر فى القاهرة قال السادات : إنه أبلغ كيسنجر بخبطه هذه ، ولكن وزير الخارجية الامريكى حذره من أنه إذا قامت مصر بهجوم فقد تجدد نفسها « تحارب البنتاجون » وهكذا تخلى السادات عن خطته هذه . وفى الواقع لم تجر هذه المحادثة بالمرة كما لم يكن من الممكن ان تجرى بعد توقيع نيكسون للضمان . كما أن البنتاجون بنفسه نفى أنه إعتزم فى أى وقت القيام بأية عمليات فى مصر . ولم يذكر كيسنجر أيضا هذا الضمان فى أى وقت ربما خشية ظهور رد فعل معاكس من جانب إسرائيل ، ومجموعات الضغط اليهودية فى الولايات المتحدة إذا تم الإعلان عن هذه الخطوة .

وقد اتاحت لى هذه اللقاءات المبكرة الفرصة لفهم أسلوب عمل حكومة الرئيس نيكسون ؛ فباعتبار التأثير الكلى للسياسات الامريكية علينا جميعا كان هذا الفهم بالغ الاهمية . وكان نيكسون كما اكتشفت على الفور هو الرئيس إلى حد بعيد فيما يختص بالشئون الخارجية على الرغم من شهرة وتألّق كيسنجر . وخلال هذا اللقاء الاول مع نيكسون لم يتكلم كيسنجر بالمرة إلا حين كان نيكسون يسأله بصورة محددة ، بل كان يجلس هناك فحسب ينظف نظارته بعناية بمنديل كبير . وكان واضحا أيضا أن نيكسون كان على معرفة وفهم دقيقين بالشئون الدولية ، وهو أمر نادر بين الرؤساء الأمريكيين . وكان ينصت لمساعديه

ولكنه كان في النهاية هو الذى يتخذ القرارات رغم كل المخاطر . وكنت مقتنعة منذ البداية تماما بأن نيكسون هو الرئيس الأمريكى الوحيد الذى كان بإمكانه أن يتوصل إلى حل شامل لمشكلة الشرق الاوسط . لقد كان قويا حاسما ، وراغبا في أن مجموعة الضغط اليهودية لا بد لها من مواجهة ، غير أنه كان يحتاج إلى الوقت ، وحرمة فضيحة ووترجيت لسؤ الحظ من هذا الوقت .

وقد جعلتني أهمية الدور الشخصى لنيكسون في تشكيل سياسة الولايات المتحدة الخارجية ، بالإضافة إلى اهتمامى كسياسى بمصير سياسين آخرين في بلادهم ، أتابع باهتمام ونوع من القلق تكشف فضيحة ووترجيت . وقبل أن تتسرب أنباء هذه الفضيحة كنت قد تعودت على الحديث الصريح مع الرئيس نيكسون في كل القضايا تقريرا . وهكذا تخيرت الوقت المناسب وسألته عما يعترض من التصرف حيال أزمة ووترجيت الآخذة في التصاعد ؟ . وكالعتاد كان صريحا جدا وأبلغنى أنه سوف يناضل للنهاية تماما . ولم يكن هناك ما يدعوا إلى عدم تصديقه وفي زيارات لاحقة ، عندما كانت الحملة ضده قد وصلت إلى ذروتها ، وجدت أنه يستخدم سياساته الجريئة على المستوى الدولى لتحسين موقفه واستعادة صورته في الداخل . وبينما كان الضغط بسبب ووترجيت يتصاعد قرر نيكسون أن يتجاوز حدود الولايات المتحدة وأعرب عن رغبته في زيارة مصر .

واستجابة لرغبة نيكسون بقيت في واشنطن بضعة أيام أخرى ، ورأيت كيسنجر مرارا . وقد أوضحت هذه اللقاءات مدى وفعالية الضغوط الإسرائيلية . كانت هذه ضغوطا ضخمة ، وكان كيسنجر نفسه جزءا من آلية ممارسة الضغط ، لأنه كان بصورة شبه دائمة يتبنى الموقف الاسرائيلى . وفي المرات القليلة التى كان لا يفعل فيها هذا كان الاسرائيليون يعيدونه إلى خطه المعتام وهذه المناسبة مثلا رفضت جولدا مائير في البداية مقابلة كيسنجر الذى اعتبرته مسؤولاً بصورة مباشرة عن تأخير بدء نقل معدات عسكرية من الولايات المتحدة إلى اسرائيل خلال الحرب . وكان الإسرائيليون مقتنعين بأن هذا التأخير مكن الجيش المصرى من تعزيز مواقعه على الضفة الشرقية لقناة السويس عقب النجاح الذى أحرزه في

العبور في البداية . وفي الواقع قال لى كيسنجر: إن كلا من نيلسون روكفلر والرئيس نيكسون اضطرا إلى التدخل لدى جولدا مائير قبل ان توافق على لقاء كيسنجر . وعلى الرغم من هذه التدخلات . لم يستمر اللقاء الاول بين كيسنجر وجولدا مائير سوى بضع دقائق وإن استغرق اجتماع ثان عدة ساعات على العشاء في بليرهاوس إلا أنه تميز بالمرارة والحدة . وكان كيسنجر الذى رأيته في اليوم التالى داعيا بحدة بحدود التأثير الأمريكى على إسرائيل على الرغم من أنه أصر على أن الولايات المتحدة سوف تلتزم بضمانها لمصر .

وخلال إجتماع لاحق مع كيسنجر عرفت أن الضغوط الاسرائيلية قد بدأت تؤثر عليه وأنه أصبح قلقاً على مستقبله وتأسياً على هذا أصبح مستعداً لتبنى الموقف لاسرائيلى بصدد مسألة الانسحاب الى خطوط ١٢٢ أكتوبر . وقال كيسنجر: إن جولدا مائير زعمت أن الإصرار على مثل هذا الانسحاب يعنى أن الولايات المتحدة تلعب اللعبة السوفيتية . وكانت موسكو تريد إنسحاب اسرائيل حتى يرفع الحصار عن الجيش المصرى الثالث . وكان رد كيسنجر: أن الولايات المتحدة ايضا كانت تريد رفع الحصار؛ لأنه قد يؤدى إلى تدخل فعلى من جانب السوفيت ولن يكون هذا لصالح الولايات المتحدة أو إسرائيل . وإذا تدخل السوفيت لإعادة تمويين الجيش الثالث بالطعام على حد قول كيسنجر فإن الامر يكتين لن يستطيعوا فعل شىء حيال هذا .

وعلى أية حال بدأ كيسنجر يجادلنى بأنه بسبب عناد اسرائيل بصدد الانسحاب لخطوط ١٢٢ أكتوبر فإنه قد يكون من الأفضل تركيز جهود الولايات المتحدة على تحقيق حل أوسع وأكثر دواما ، وهو انسحاب اسرائيل إلى الضفة الشرقية ، وانسحاب المصريين إلى الضفة الغربية للقناة . وقال كيسنجر: إن جولدا مائير سوف توافق على هذا . وكان هذا فى الواقع هو ما يطلبه الاسرائيليون طوال الوقت حيث إنه كان يعنى إلغاء كل ماحققة المصريين من مكاسب ، وبعيد الحالة التى كانت قائمة قبل ٦ أكتوبر . وكان كيسنجر يعرف أن المصريين لا يمكنهم قبول هذا ولكنه كان خاضعاً لرغبات اسرائيل .

كان الإسرائيليون يثيرون المشاكل ويراوغون طوال الوقت . ثم وافقت جولدا مائير في النهاية على إعادة إمداد الجيش الثالث بمواد غير عسكرية بصورة مستمرة . غير أنها هي و ياريف الذى ترك محادثات الكيلو ١٠١ العسكرية ليصبحا إلى واشنطن ظللا يثيران الكثير من المشاكل حول تفاصيل تافهة مثل ما إذا كان مراقبو الامم المتحدة وحدهم هم الذين سيفتشون هذه المؤن أوسيقوم الإسرائيليون أيضا بهذا ؟ . ومن الجدير بالذكر هنا أن تدخل الإسرائيليين في إعادة تموين الجيش الثالث قد تعزز عن طريق الرئيس السادات إذوافق على تبادل الاسرى دون شرط . ولوانه جعل تبادل الاسرى مشروطا بانسحاب اسرائيل الى خطوط ١٢٢ أكتوبر لكان بإمكانه بصورة آلية أن يحرر الجيش الثالث ومدينة السويس من الحصار .

وحتى بعد موافقة اسرائيل على إعادة تموين الجيش الثالث فإنها لم تتوقف أبداً عن إشارة العقبات . وإنى أتذكر بوضوح أنه بعد عودتى إلى القاهرة زارنى الفريق أحمد إسماعيل وزير الحربية فى الساعة الثالثة صباحا فى مكتبى وقد أصابه قلق شديد لأن اسرائيل رفضت مرور كمية من البلوفرات إلى الجيش الثالث . وقد اندهشت وقلت للفريق اسماعيل : إنه لابد أن هناك خطأ لأن البلوفرات ليست من المواد العسكرية بالتأكيد . وسألت غاضبا عما عساه يجعل إسرائيل تفعل شيئا من هذا القبيل فقال : انهم يعتقدون أنه إذا حصل الجنود المصريون على البلوفرات فإنهم سوف يشعرون بالدفع وهذا بدوره سوف يجعلهم قادرين على القتال . وتصورت أن هذا لابد ان يكون مزحة من نوع ما ، ولكن المشير اسماعيل قال : إنه إذا لم يستطع الامر يكون فعل شئء لحل المشكلة فإنه لن يكون أمامه سوى البدء بعملية عسكرية لكسر الحصار . وقلت له : ألا يقلق وطمأنته بأن البلوفرات سوف تصل إلى رجاله . ثم أتصلت على الفور بكينسجر الذى إندهش أيضا ، وطلب من الدكتور كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة أن يصدر تعليماته إلى الجنرال سيلاسفو لحل هذه المشكلة السخيفة الصبائية .

وقد بقيت في واشنطن بعد رحيل جولدا مائير حتى استكمل اتفاقاتنا مع الولايات المتحدة ، وأعد لاول لقاءات لكيسنجر في القاهرة . وعلى الرغم انه لم يتم التوصل الى اتفاق كامل حول فك الاشتباك في تلك المرحلة : فإننا كنا قد وضعنا أسس هذا الاتفاق . كما كنا أيضا قد توصلنا إلى حل للمشكلة العاجلة الخاصة بتموين الجيش الثالث ، وهي المشكلة التي كانت إذا قد تركت بلا حل فقد كان يمكن أن تؤدي إلى تجدد القتال . ولكن الانجاز الاهم على المدى الطويل هو ذلك الضمان المكتوب الذي قدمه نيكسون بأن تمنع الولايات المتحدة أى عملية عسكرية تقوم بها إسرائيل في الضفة الغربية للقناة . وقد حصلت على هذا الضمان ببادرة مني ودون تعليمات مسبقة من السادات . وقد مثل هذا الضمان نقطة تحول في العلاقات المصرية الأمريكية واضطر الولايات المتحدة لأن تكون وتظل مشتركة بصورة مباشرة في عملية صنع السلام في الشرق الاوسط .

وفي كتاب « المحادثات السرية لهنرى كيسنجر » قال ماتي جولان : إن القرارات الحاسمة المبكرة تمت جميعها في واشنطن خلال هذه اللقاءات ، وانه لم يحدث جديد خلال رحلة كيسنجر إلى مصر وتل أبيب . وهذا صحيح بالتأكيد . فالنقاط الست التي اعلنت خلال رحلة كيسنجر الأولى للشرق الاوسط تم الاتفاق عليها جميعها في واشنطن . والنقاط الست الشهيرة هي :

(١) يتعين على مصر واسرائيل أن تلتزما بدقة بوقف اطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

(٢) تبدأ المحادثات فوراً بين البلدين بهدف تسوية مسألة العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ضمن خطة لاتفاق لفك الاشتباك وفصل القوات تحت إشراف الأمم المتحدة .

(٣) يتعين أن تحصل مدينة السويس على إمدادات يومية من الطعام ، والماء ، والأدوية ، ونقل كل الجرحى منها .

(٤) لا تفرض أية عوائق تمنع نقل إمدادات غير عسكرية إلى الضفة الشرقية للقناة .

٥) تحمل مراكز تفتيش تابعة للأمم المتحدة عمل المراكز الإسرائيلية على طريق القاهرة السويس . وفي نهاية الطريق من جانب السويس يمكن للضباط الإسرائيليين أن يشتركوا مع مسؤولي الأمم المتحدة في التحري عن طبيعة الإمدادات غير العسكرية .

٦) حال أن تتم إقامة نقاط التفتيش التابعة للأمم المتحدة على طريق القاهرة السويس يبدأ تبادل أسرى الحرب بما فيهم الجرحى .

وكانت هذه هي القضايا التي ناقشتها مع الرئيس نيكسون وكيسنجر فيما عدا نقطة تبادل الأسرى ؛ فقد وافق السادات على هذا دون استشارتي ، ورغم وجهة نظري المخالفة . ومن المهم أن أوضح أن هذه النقاط الست كانت نتيجة لمناقشات جادة بين الجانبين المصري والأمريكي ، وليست حلا اقترحه جولدا مائير كما يزعم أبا إيبان في كتابه « سيرة ذاتية » . وفي الواقع لم يكن بإمكان أبا إيبان أن يعرف ؛ لأنه لم يكن في واشنطن . ولكن ربما كان يريد خلق انطباع بأنه اقترح هذه النقاط الست كوزير خارجية جولدا مائير بينما لم يكن في واشنطن .

وبالتأكيد كانت النتائج الرئيسية التي أسفر عنها بقائتي في واشنطن قد تمت من خلال اتصالاتي بالأمريكيين ، ولم يكن من الممكن إنجازها بغير هذا ؛ فقد حرصت على التحدث مع ممثلي دول أخرى أيضا لهدفين : هما مناقشة المسائل الشنائية ، ولأبلاغهم بموقف مصر في المحادثات مع الأمريكيين . وكان اقتناعي الراسخ هو أن أزمة الشرق الأوسط تحتاج إلى حل دولي حقيقي وليس مجرد اشتراك القوتين العظميين . ولهذا السبب أجريت محادثات مع وزير خارجية كندا واستقبلت سفراء الاتحاد السوفيتي وفرنسا والكويت والسعودية بالإضافة إلى نائب وزير خارجية سوريا . وأطلعهم جميعا على الصورة بقدر الإمكان ؛ فنقلت إلى السفير الفرنسي رغبة مصر ، أوبالأحرى إصرارها على أن تقوم فرنسا بدور نشط في محادثات السلام الشاملة . وقلت له : إنني لن أقبل أبدا عقد مؤتمر جنيف إلا إذا كان تحت إشراف الأمم المتحدة وبما يتفق مع قراراته مجلس الأمن بأسره . وقد حاز هذا على تقدير السفير الفرنسي إلى حد بعيد وأبلغني أن باريس

ترى نفس الشيء ، وأن رئيس الوفد الفرنسى سوف يدلى ببيان عن السياسة الفرنسية يؤيد هذا الموقف فى الاجتماع القادم لمجلس الامن .

وقبل عودتى إلى القاهرة عقدت اجتماعا مع الدكتور كورت فالدهايم فى «نيو يورك» ، وتبادلت المعلومات معه حول مشكلة الشرق الاوسط ، وحاولت إطلاعه على حقيقة الامور فى يتصل بمحادثاتي فى واشنطن وبصفة خاصة فيما يتعلق بما نتوقعه من الأمم المتحدة فى هيئة مراقبين وقوات . وقد استمتعت بمحدثي مع الدكتور فالدهايم ، وكان صديقا قديما لى إذ كان الممثل الدائم للنمسا فى الامم المتحدة حين كنت عضوا فى الوفد المصرى فى الامم المتحدة ثم أصبح فيما بعد وزيرا لخارجية بلاده حين كنت سفيرا لمصر فى النمسا . وأعربت له عن الشكر بصفة خاصة لجهوده التى لم تكل أثناء فترة وقف إطلاق النار ، وحرصه على ان يكون الجنرال سيلاسفومتاحا وجوده دائما حين تظهر مشكلة . واعتذرت له عن أننى أنفطته عدة مرات فى منتصف الليل بسبب اختلاف التوقيت بست ساعات بين القاهرة ونيو يورك . وقبل مغادرة نيو يورك دعوت الأمين العام للحضور إلى مصر للقاء الرئيس السادات وقد جاء بالفعل ، وفى وقت لاحق .

وصل كيسنجر إلى القاهرة فى السادس من نوفمبر بعد توقفه فى المغرب وتونس . وقد أعرب عن خشيته من زيارة القاهرة فى وقت مبكر وليس لأسباب سياسية ، ولكن لقلقه الشديد على سلامته الشخصية . بل إنه أخبرنى ايضا بأن أسرته نصحته بعدم القيام بهذه الزيارة . وأكدت له أن مصر بلد متحضر ، وأنا سوف نتخذ كل اجراءات الأمن الضرورية . وأضفت قائلا - مرتكباً بذلك خطأ - بأن يمكنه أن يسير فى شوارع القاهرة دون أن يراعى أحد هذا أوحى يلاحظه . فقد استاء كيسنجر نوعا من فكرة ألا يلاحظه أحد ؛ فأسرعت أوضح له أننى كنت أريد فقط طمأنته .

ورببت للقاء بين السادات وكيسنجر وحدهما وليس فقط لأن غرور كيسنجر يدفعه إلى التعامل مباشرة مع رؤساء الدول ، ولكن أيضا حتى أعطى الاثنين فرصة للحديث بحرية . وعلى اية حال لم يستغرق هذا اللقاء فترة طويلة ، ولم يتضمن هذا الاجتماع سوى إعطاء كيسنجر للسادات ورقة تشمل النقاط الست .

ولم يكن هذا جديدا علينا كما لم يؤد هذا اللقاء الاول بين السادات وكينسجر، ولا اللقاء الثانى ، إلى تطورات جديدة .

وتم خلال زيارة كينسجر إعادة العلاقات الدبلوماسية بصورة رسمية بين مصر والولايات المتحدة . وقيم احتفال مختصر في حديقة السفارة الامريكية حيث أنزل العلم الاسبانى الذى كان يرفرف هناك منذ بدأت اسبانيا ترعى المصالح الامريكية فى مصر ، ورفّع مكانه العلم الامريكى وكان كينسجر مبتها على الرغم من أنه لم يكن الشخص الذى أصر على استئناف العلاقات الدبلوماسية ، ولكنه كان يعرف أن الرئيس نيكسون سوف يسعد لهذا ، وفوق كل شىء كان كينسجر يجد متعة بالغة وسط اهتمام الكاميرات والصحافة . وقبل نهاية الزيارة أعلن أن هيرمان ايلتس عين سفيرا للولايات المتحدة لدى القاهرة كما عين اشرف غربال سفيرا لمصر فى واشنطن .

وخلال زيارة كينسجر لمصر التقيت به عدة مرات ، وفتحت معه مرة أخرى موضوع المعاملات الامريكية السوفيتية بصدد مشكلة الشرق الاوسط . كانت القوتان العظيمان — كما كنت أعلم — مازالتا تجريان محادثات من وراء ظهر مصر خاصة فيما يتعلق بمسألة عقد مؤتمر سلام فى جنيف . وقد ابلغنى فلاديمير فينوجرادوف السفير السوفيتى لدى القاهرة قبل زيارة كينسجر بأن القوتين العظيمين اتفقتا على صيغة لعقد مؤتمر جنيف دون تدخل مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، ولكن فقط تحت اشراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى كرئاسة مشتركة . وعندما عرفت بهذا استدعت السفير السوفيتى فينوجرادوف وهيرمان ايلتس الذى كان حينذاك رئيسا لقسم المصالح الامريكية ثم سفيرا بعد ذلك إلى مكتبى معا وبدأت فى إملاء الموقف المصرى من مؤتمر جنيف مركزا فوق كل شىء على أننا لن نشترك مالم يصدر المؤتمر عن مجلس الامن . وكان السفير السوفيتى معتادا على أن يلعب دورا أكثر أهمية وتأثيرا فى مصر حتى من اللورد كرومر أثناء السنوات الأولى للحكم الاستعمارى البريطانى . وقد دهش السفير السوفيتى الى حد بعيد ومازلت اذكر وجهه واحتج قائلا : إن السوفيت

والامريكيين قد اتفقوا من قبل على موقف مشترك ، ورفض تسجيل المذكرة الخاصة التي كنت أملها عن الموقف المصري . ولكن ايلتس سجل ما كنت امليه دون اعتراض ، وأدرك فينوجرادوف في النهاية أنه قد فاته شيء ، وطلب منى أن أكرر ما قلت لأنه لم يكن يكتب ، وأجبت قائلا : إن بوسعك أن يحصل على نسخة من صديقه الامر يكي .

وحين رأيت كيسنجر في القاهرة سألته صراحة عما إذا كان يدبر لشيء من خلف ظهرى مع الروس ؟ . وعندما أنكر هذا واجهته ببعض التصريحات التي أدلى بها إلى السفير دو برنين حول ترتيبات مؤتمر جنيف للسلام . واعتذر كيسنجر قائلا : إنه كان يعتقد أن الروس ابلغونا بهذه النقاط . وأخبرت كيسنجر ايضا بالمكالمة التليفونية التي تلقيتها من السفير السوفيتى في القاهرة قبل رحيلى وقلت له : إننى استدعيت سفيرى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى الى مكتبى في نفس الوقت وأعربت عن اعتراضات قوية على اتفاقها على اليعقد مؤتمر جنيف تحت اشراف الامم المتحدة . وقلت : إننا سوف نقف بشدة ضد اى اتفاق يتم خلف ظهورنا ، وأصررت على أن حضور القوتان العظميان في رئاسة مشتركة الاجتماعات الاولى ، ثم يتغيبا بعد ذلك كما اعتزمنا ان يفعلا ، فان هذا يمكن أن يغير الاجتماعات من مؤتمر دولى إلى مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية .

وكان رد فعل كيسنجر سرىا حيث قال : إن الاتفاق على ان تحضر القوتان العظميان الاجتماعات الاولى فقط لم يكن سوى مناورة لإبعاد السوفيت عن الصورة ، ما كان يهم هو الاتصالات السرية والاتصالات المباشرة بين الولايات المتحدة وكل الاطراف المعنية في الصراع في الشرق الاوسط . وأضاف قائلا : « لا يمكن أن تلعب اية دولة الدور امرىكى أوتقوم بعملية التوصيل » . ولقد دهشت لأن الروس سقطوا في هذا الشرك امرىكى بحضور الاجتماعات الاولى فقط ثم تتغيب القوتان بعد ذلك . ففى الواقع كان السوفيت يصرون على هذا الاسلوب حتى اثناء الايام الاولى لمؤتمر جنيف في ديسمبر . وابلغنى السفير

فينوجرادوف - الذى يمثل الاتحاد السوفيتى فى المؤتمر - بأن السوفيت يعتمدون الغياب بعد الجلسة الاولى فأعربت له بشدة عن عدم موافقتى ، ونقلت رأى مباشرة الى وزير الخارجية اندريه جروميكو الذى وافق على رأى

وقبل أن يغادر القاهرة أرسل كيسنجر اثنين من مساعديه « جوزيف سيسكو » و« هارولد سوندرز » إلى اسرائيل ليعرضا على جولدا مائير النقاط الست فى الصورة النهائية ، ولينحها وقتا كافيا : لتقديم هذه النقاط لمجلس الوزراء الاسرائيلى قبل وصوله إلى تل أبيب . ثم سافر إلى السعودية كما طلب منه نيكسون ان يفعل ؛ ليبلغ الملك فيصل بالتطورات الجديدة وليناقش معه ايضا مشكلة حظر البترول . وفى البداية لم يكن الملك فيصل يريد لقاء كيسنجر ، ولكن تم فى النهاية الترتيب للقاء بينهما . وألقى الملك الذى كان على علم بأن كيسنجر يهودى محاضرة عليه عن الحركة الصهيونية حيث أكد على أن الصهيونية والشيوعية متطابقتان فى رأيه . وأبلغنى كيسنجر فى وقت لاحق بأن الملك فيصل ظل يستطرد فى شرح آرائه لمدة ساعتين تقريبا دون أن يعطيه أية فرصة لينطق بكلمة واحدة .

وعلاوة على هذا لم يصنع الملك بالمرّة لحجج كيسنجر حول ضرورة رفع حظر البترول ، مكررا أنه من الضروري أن ينسحب الإسرائيليون من كل الأراضي العربية بما فيها القدس قبل أن يوافق على مثل هذا الإجراء . وأبلغ كيسنجر الملك فيصل بأنه يشعر بمشاعر فائقة لأنه أول يهودى يسمح له بلقاء ملك الاماكن المقدسة ، الذى لم يسمح لأى يهودى بأن يحضر إلى بلاطه . وعلى الرغم من أن الاجتماع لم يثمر بأى صورة فإن كيسنجر تأثر كثيرا بحزم الملك ، وتصميمه بالنسبة لمستقبل القدس . كما تأثر كثيرا بالأسلوب الذى عبر به الملك عن نفسه ، وبالأستخدام الدقيق للكلمات فى كل مسألة كان الملك يتناولها . ووصف كيسنجر الملك فيصل بأنه رجل يحترم كلمته ، وقد أصاب فى هذا .

الفصل الرابع

كيسنجر يبدأ مغامراته
في الشرق الأوسط

حل الاتفاق ذو النقاط الست - والذي - بفترة رسمية أثناء زيارة كيسنجر للشرق الاوسط - أولى المشاكل المدونة في طريق ضمان مرور الإمدادات بصورة منتظمة إلى الجيش الثالث ومدينة السويس زال احتمال استئناف العمليات العسكرية على الفور، مما أعطى كل الاطراف فرصة لالتقاط الانفاس ووقتا للتفكير في الخطوة التالية . وكان هناك بصفة أساسية اسلوبان ، الأول : تفضله القوتان العظميان رسميا وهو عقد مؤتمر دولي في جنيف . المتفاوض بشأن حل شامل لمشكلة الشرق الاوسط . كان قد تم الاتفاق على هذه الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أثناء زيارة كيسنجر إلى موسكو في ٢١ أكتوبر . والحل الثاني : وهو الذي كان كيسنجر يفضل بالفعل وهو اتباع اسلوب الخطوة بخطوة الذي يهدف إلى تحقيق تقدم تدريجي ، يبدأ بفك الاشتباك العسكري بين مصر واسرائيل .

وقد وافق كيسنجر على فكرة مؤتمر جنيف بسبب ضغط ضخم فيما يبدو من جانب الزعماء السوفيت ، ولكنه لا بد انه قد أمل فيما بعد أن يجد عذرا للتراجع عن التزامه . وكان بإمكان عقد مؤتمر دولي من خلال القوتين العظميين ان يعطى الاتحاد السوفيتي فرصة لم يسبق لها مثيل لأن يلعب دورا مهما في مفاوضات الشرق الاوسط ، بل إنه كان يمكن أن يسبقه اعتراف امريكي بأن للاتحاد السوفيتي مصالح مشروعة في المنطقة . واكثر من هذا كان يمكن أن تجد موسكو تشجيعا للمطالبة بالقيام بدور مماثل في مناطق أخرى تعاني من الصراعات في العالم وبالتالي تقيد أيدي الولايات المتحدة .

وكانت مصر تفضل عقد مؤتمر جنيف مادام سيعقد تحت إشراف الأمم المتحدة ، و يضم وفدا فلسطينيا . وكان إصرارنا على عقد المؤتمر تحت إشراف الأمم المتحدة يعتمد على اقتناعنا بأن الازمة في الشرق الاوسط تحتاج إلى دور عالمي حقيقى ، وليس مجرد اشتراك القوتين العظميين . وعلى أية حال وافقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى البداية على صياغة لعقد المؤتمر . وحت هذه الصياغة ضمنا ألاَّ يعقد المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة . وخلال زيارتى لواشنطن فى اكتوبر أبلغنى السفير السوفيتى دوبرين بهذا ، وناقشته فى هذا إلا أنه لم يكن مستعدا للتحرك قيد أنملة عن فحوى ماتم الاتفاق عليه بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، فناقشت الامر مع كيسنجر الذى لم يرد فى البداية أن يتحدث عن المؤتمر بالمرّة . وفى الواقع أنه تعمد عدم ذكره ، ولكننى نجحت فى النهاية فى مناقشة المسألة معه لأجد أنه مستعد على الاقل للسعى للتوصل إلى حل وسط . وبعد كثير من المساومة بين جميع الأطراف تم الاتفاق فى النهاية على أن يقوم السكرتير العام للأمم المتحدة بعقد المؤتمر ؛ وبالتالي يصبح دور الأمم المتحدة رسميا .

وبالنسبة الى اشتراك الفلسطينيين كان موقفنا واضحا وهو انه يجب اشتراك وفد فلسطينى فى اعمال المؤتمر ؛ لأنه لا يمكن أن يكون هناك حل شامل لمشكلة الشرق الاوسط بدون الفلسطينيين . وعلى أية حال كانت مصر راغبة فى حضور الجلسة الافتتاحية للمؤتمر حتى فى غياب الوفد الفلسطينى ، ثم ناقش شكل الاشتراك الفلسطينى خلال المؤتمر نفسه .

وقد قبلت مصر مؤتمر جنيف ، ولكن دون حماس بالمرّة . وكان موقف مصر الاساسى دائما هو معارضة المؤتمرات الدولية خشية أن تضطر إلى مواجهة جبهة عربية موحدة . و بنفس الصورة تفضل اسرائيل استبعاد الاتحاد السوفيتى ؛ لتعتمد بدلا من هذا على الولايات المتحدة التى تؤيد الجانب الاسرائيلى دائما . وعلى أية حال : مارست الولايات المتحدة هذه المرة ضغطا كبيرا على اسرائيل لحضور المؤتمر ، وقد اضطرت اسرائيل الى الاستجابة لهذا حتى وان كان ذلك دون حماس .

وكان كل من الاردن وسوريا قد وافقا على حضور المؤتمر، ولكن بعد أن تقرر كل شيء قررت سوريا الانسحاب . وحاولت تبرير قرارها بنشر إشاعة كاذبة بأن مصر تعزم توقيع اتفاق فك اشتباك منفصل أوحى معاهدة سلام مع إسرائيل في المؤتمر . ولم يكن هذا سوى هלוسة من جانب الزعماء السوريين كما يتضح من حقيقة : أن المؤتمر عقد ، وانتهى ، دون أن توقع كل من مصر واسرائيل أية أوراق .

وقد افتتحت جلسات المؤتمر في النهاية يوم ٢١ ديسمبر . ولانه كان أول مؤتمر من نوعه حول الشرق الاوسط فانه جذب اهتماما عالميا . وظهرت عقبة في اللحظات الاخيرة حول ترتيبات الجلوس في المؤتمر . فاولا على الرغم من عدم وجود السوريين فإننى أصررت على أن توضع مقاعدهم حول المائدة حتى يتأكد ان غيائهم ليس سوى أمر مؤقت . ثم بدأ الاسرائيليون يطالبون بأن يجلسوا الى جوار المصريين . ورفضت وصممت بدلا من هذا على اتباع الاسلوب المتبع دائما في الامم المتحدة بأن تجلس الوفود وفق الترتيب الابجدي . وقد أزعج هذا الاسرائيليين لأننا لواتبعنا هذا الاسلوب : فإنهم سوف يجلسون بجوار المقاعد السورية الخالية وكان الحل الوسط الذى اقترحه في النهاية السكرتير العام للأمم المتحدة هو أن تكون مصر واسرائيل على يمين و يسار رئيس المؤتمر، ثم تكون الولايات المتحدة إلى جوار مصر، والاتحاد السوفيتى إلى جوار إسرائيل و يليه الاردن ، وبحيث يكون المكان شاغرا الخاص بالسوريين بين الوفد الاردنى والوفد الأمريكى . وكما كان الاتفاق لم يحضر الفلسطينيون في ذلك الوقت كوفد منفصل ، ولكن دخل بعضهم ضمن الوفد الاردنى .

وكان قد تم الاتفاق بصورة مسبقة على أن يلقى كل وفد كلمة افتتاحية معتدلة متوازنة وان يتحدث كل الوفود في اليوم الاول فيما عدا الاسرائيليين الذين طلبوا صراحة ان يتحدثوا في اليوم الثانى . وتم كل شيء حسب ماخطط له ، ولكن عندما كنا على وشك فض الاجتماع غير وزير الخارجية الاسرائيلى أبايبان رأيه ؛ حين أدرك أن وسائل الاعلام سوف تنقل الموقف العربى ، ولن تتمكن من

نقل الموقف الاسرائيلي ما لم يلق هو كلمته ، فطلب أن يسمح له بالكلام في نفس اليوم . ووافقنا على التغيير .

وكان الخطاب الذى ألقاه ايبان في ذلك اليوم غير متفق مع خطوط الاعتدال التى وافق عليها جميع الآخرين ، فشن ايبان هجوما مطولا على الدول العربية حيث صورها بأنها معتدية بينما لم يكن لدى اسرائيل في اى وقت سوى نوايا سلمية . وقد فسرت رسالة صغيرة أرسلها لى أحد الصحفيين في الحال سبب حماس ايبان ؛ فقد أبلغنى بالرسالة : أن خطاب ايبان ينقل على الهواء مباشرة الى التليفزيون الاسرائيلي . وكانت إسرائيل وسط حملة انتخابية ، وكان واضحا أن خطاب ايبان جزء من حملة انتخابية موجهة إلى جمهور على . وقررت أن أفسد تأثير هجومه فطلبت لقاء كلمة مرة اخرى حيث ارتجلت كلمة حوت ردا صارما على كل النقاط التى أثارها . وبينما كنت أتحدث كنت اراقب اعضاء الوفد الاسرائيلي واستطعت أن ارى انهم قد انزعجوا تماما ، وأن مساعدى ايبان كانوا يتهامون بانفعال . وكان من الواضح انهم يريدون من ايبان أن يرد ، ولكنه ظل صامتا في نهاية كلمتى . ولأول مرة لم يتبع الأسلوب الاسرائيلي المعتاد بأن يلقى دائما الكلمة الاخيرة .

وعندما استؤنفت أعمال المؤتمر في اليوم التالى : كان من المفترض ان نبدأ في مناقشة القضايا الهامة ، ولكننى رفضت باصرار فعل هذا حتى يحضر كل من الوفدين السوري والفلسطينى . وهكذا اضطررنا إلى التحول إلى المسائل الإجرائية ، وشكلنا العديد من اللجان الفرعية حيث يمكن مناقشة كل المسائل المتصلة بفك الاشتباك العسكرى وتوقيع اتفاقات بهذا الصدد وطلب من الاسرائيليين أن يرسلوا ممثلين عسكريين على الفور حتى يمكن وضع الخطوط النهائية في بعض النقاط التى تم الاتفاق بشأنها في محادثات الكيلو ١٠١ . ويبدو أن جولدا مائير لم تكن تريد إرسال ممثلين عسكريين على الفور ، ولكنها خضعت في النهاية لإصرار ايبان .

وبعد الجلسة الاولى لم يعقد مؤتمر جنيف مرة أخرى . و يرجع هذا الى عدة اسباب ، وفوق كل شيء إلى عدم الاتفاق على مسألة تمثيل الفلسطينيين ، وموقف السوريين الذى ظل سلبيا للغاية . ولكن مجرد عقد المؤتمر ، وجلس معظم الاطراف معا حول مائدة واحدة كان خطوة إلى الامام على الطريق السلام ، بيد أن التوصل إلى حل كان يحتاج إلى جهود مستمرة ، وفوق كل شيء إلى التزام أصيل بتحقيق نجاح .

وخلال فترة إقامتى في جنيف عقدت اجتماعات خاصة مع كل من جروميكو وكيسنجر . وكشفت هذه الاجتماعات الكثير عن مواقف القوتين العظميين ، وافتقارهما إلى التصميم على العمل من أجل التوصل إلى حل شامل في ذلك الوقت . وقد دهشت في الواقع لتماثل موقفى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من المؤتمر . ووجدت أن السوفيت مسرورون لقيامهم بدور الرئيس بالاشتراك مع الامريكيين ؛ لأن هذا منحهم شرعية لم تكن هناك من قبل لدورهم في الشرق الاوسط . ولكن مما اثار الحيرة وخيبة الامل لدى أننى وجدت جروميكو مستعدا لقبول السياسة التى اقترحتها الولايات المتحدة وتفضلها اسرائيل ، وهى انه بعد الجلسة الاولى يتغيب كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة عن كل المباحثات الهامة . وتم المناقشات في اللجان الفرعية المختلفة التى سوف يمثل فيها وفدان فقط عن اسرائيل وحدى الدول العربية . وكان هذا يعنى ان المفاوضات سوف تكون ثنائية ، وأن العرب سوف يتباحثون بصورة مباشرة مع الاسرائيليين دون وساطة القوتين العظميين . وكانت هذا بطبيعة الحال هو الأسلوب الذى فضله اسرائيل . و بينما لم اندهش لان الامريكيين كانوا راغبين في هذا فقد تحيرت لاستعداد السوفيت لقبول هذا الحل ايضا . وعلى اية حال : لقد عارضت هذا الاسلوب بحزم ، وأصررت على تمثيل رئيسى المؤتمر في اللجان الفرعية . وكان رد جروميكو : أن هذا ببساطة غير ضرورى بما أن القوتين العظميين سوف تكونان مستعدين للتدخل إذا ظهرت مشكلات . ومن الطريف ان هذا نفسه كان رأى كيسنجر وجروميكو عندما ناقشت القضية معها . وفي الواقع وجدت ان كيسنجر وجروميكو يتخذان نفس الموقف فيما يخص كل جوانب

المؤتمر. وأوضحت لـ كليها أنه لن يكون هناك ما يدعو لإعادة عقد المؤتمر إذا أصرا على أسلوب يتضمن مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وكل بلد عربي .

وبينا كان الموقف الرسمي الذي اتخذته كيسنجر لا يختلف عن موقف جروميكو فان كيسنجر كان أكثر تصالحا في آرائه الخاصة . غير أنني اكتشفت ان هذا الموقف التصالحى يخفى خطة مكيا فيلية لضرب « إسفين » بين مصر والاتحاد السوفيتى ؛ ولأحالة الاخير إلى دور صغير جدا في المفاوضات . وأثناء مأدبة عشاء في جناحى بالفندق وعد كيسنجر أن يجد حلا وسطا بشأن تمثيل القوتين العظميين في اللجان الفرعية ، ثم اقترح أن تتعاون مصر والولايات المتحدة بصورة وثيقة خلال المؤتمر دون وضع السوفيت في الصورة . وكان مايدور في ذهن كيسنجر واضحا تماما . فقد كان يريد استبعاد الاتحاد السوفيتى من كل المفاوضات الهامة وبذلك يجعل للولايات المتحدة الحكم في إيجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط .

وكان الاجتماع بأسره مع كيسنجر يكشف كثيرا عن مفهومه عن الدور الذى ينبغي أن تلعبه الولايات المتحدة في العالم . وأثناء المناقشات سألته لماذا بذلت شركات امريكية بدعم من الحكومة جهدا في اللحظة الاخيرة للفوز بعقد خط انابيب سوميد لتأخذه من الشركات الفرنسية التى بدا من المرجح انها سوف تفوز به ؟! (وكان من المقرر أن يحمل هذا الخط البترول من البحر الاحمر الى ميناء غربى الاسكندرية حتى يمكن للناقلات العملاقة التى لا تستطيع استخدام قناة السويس الشحن في البحر المتوسط ؛ وبالتالي تتجنب الرحلة الطويلة حول رأس الرجاء الصالح) وكانت اجابة كيسنجر هى : فرنسا ماوزنها ؟!! وذكرته بأن فرنسا هى إحدى حلفاء الولايات المتحدة ، إلا أن هذا لم يغير من الأمر فها يبدو ، حيث قال : « لانستطيع أن نسمح لأى دولة وحتى دولة اوروبية غربية بأن تنافسنا في المشاريع الكبيرة » . و اضاف قائلا : بأنه على أية حال لن تكون فرنسا في وضع يسمح لها باتخاذ أى قرار رئيسى لمدة عام على الأقل ؛ لأن الرئيس بومبيدو

كان مريضاً جداً بمرض قاتل ، ولم يكن من المتوقع ان يعيش أكثر من ستة اشهر
أوسنة .

وانتهى مؤتمر جنيف دون التوصل إلى أى شىء ملموس ؛ لأن الاطراف
المعنية لم تتفق حتى على الناحية الإجرائية . وعادت الجهود الرامية إلى اقرار
السلام في الشرق الاوسط إلى دبلوماسية الخطوة خطوة التى يفضلها كيسنجر ،
وخاصة الى محاولة ضمان فصل اشتباك القوات . وكانت الخطوة الاصلية هي
ضمان فك الاشتباك في نفس الوقت على الجبهتين المصرية والسورية ولكنه كان
لا بد من ترك هذه الخطوة . وكان السبب ان قضية تبادل اسرى الحرب بين
اسرائيل وموريا لم تكن قد حلت في تلك المرحلة المبكرة . فقد رفض الرئيس
السورى حافظ الاسد قبول الموقف الاسرائيلى الذى كان يرى ان اطلاق سراح
الاسرى شرط مسبق لكل المفاوضات الاخرى . ونجحت في النهاية في حل هذه
المشكلة اثناء رحلتى الثانية الى واشنطن والتى قت بها في فبراير عام ١٩٧٤ وعقب
اجتماع القمة العربى الرباعى الذى عقد في الجزائر . وفي ذلك الوقت كان فك
الاشتباك على الجبهة المصرية قد وقع بالفعل .

ومن ناحية أخرى كان تبادل اسرى
حدث في نوفمبر ١٩٧٣ مما فتح الطريق للمزيد من المفاوضات . ومن الجدير بالذكر
هنا أن عدد الاسرى المصريين كان يزيد عن الاسرائيليين والبالغ عددهم
٢٧٦ أسيراً خمس مرات . وكان سبب هذا ان الاسرائيليين اسروا ونقلوا الى سيناء
المحتلة عددا كبيرا من المدنيين من السويس بأمل تعزيز موقفهم في المفاوضات .
وفي الواقع كانت مسألة الاسرى مشكلة ذات ابعاد نفسية وسياسية ضخمة في
اسرائيل عنها في مصر . وكان في الماضى لانعلق أهمية ملحة على مسألة عودة
الاسرى . وعلى الرغم من انه عقب النجاح الذى تم إحرازه في حرب اكتوبر كنا
اكثر اهتماما بالقيام بتبادل الاسرى في فترة مبكرة فإن العدد الكبير من الاسرى
المصريين لم يحسن من قدرة اسرائيل على المساومة في المفاوضات بصورة كبيرة .

وقد بدأت المفاوضات التى أدت إلى فك اشتباك القوات على الجبهة المصرية الاسرائيلية بصورة جديده فى يناير ١٩٧٤ مع قيام كيسنجر بدور الوسيط . وكان قد تقرر ان نقابل السادات وانا — كيسنجر فى اسوان بعيدا عن الضغوط المستمرة والالتزامات الموجودة فى القاهرة . وقبل ثلاثة ايام من وصول كيسنجر فى يوم ١٠ يناير سافرنا السادات وانا الى اسوان لمراجعة الموقف ولاعداد خطتنا فى المفاوضات المرتقبة . والتقينا فى حديقة استراحة الرئاسة وهى بقعة جميلة تطل على سد اسوان القديم الذى بناه البريطانيون ، ولا تتمتع اسوان فحسب بالجمال بل إن لها معنى رمزيا حيث تربط مصر القديمة الفرعونية بمصر الحديثة . وكان اللقاء مع السادات فى هذا الموقع الفريد أمرا عظيم الاهام للجميع من الناحيتين العاطفية والسياسية . وكان الغرض من لقائنا على انفراد هو مناقشة ووضع سياسة استراتيجية تتبعها بدقة فى مفاوضات فك الاشتباك ، وأصر السادات على أن أ طرح أمامه تقديرى الشخصى للوضع وتصورى لما سوف يتكشف عنه . وقلت للرئيس السادات : إنه من الواضح أن مصر والعالم العربى فى مفترق الطرق ، وقد دخلا فى فترة دقيقة . وتحتاج هذه المرحلة الجديدة إلى تقييم مكثف لكل تحرك على أساس من آثاره القريبة والبعيدة المدى على مصر والشرق الاوسط بأسره . ويجب أن تضع أى استراتيجية مصرية فى اعتبارها النقاط التالية : —

١) الموقف الامريكى ، مع الانتباه بصفة خاصة إلى العلاقات الموجودة بين اسرائيل والولايات المتحدة .

٢) الموقف السوفيتى .

٣) المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وسياسيتها الحالية وبعيدة المدى فيما يختص بالنفوذ ، والسيطرة فى الشرق الاوسط .

٤) الوضع العسكرى ، والسياسى ، فى الجبهتين المصرية والعربية .

٥) حظر البترول .

٦) الرأى العام الداخلى والعالمى فى اعقاب حرب أكتوبر .

(٧) و أخيراً وليس آخراً : الاستراتيجيات الاسرائيلية بكل تعقيداتها وأسلوبها في التفاوض بصورة مشروعة اوغير مشروعة .

وكان الموقف الامريكى قد مرتبتغيرات كبيرة منذ حرب السادس من اكتوبر، فقد خلقت الحرب وضعا عسكريا ونفسيا جديدا ، كما أن حظر البترول اضاف ضغوطا جديدة على الامريكى . ولم يكن امام واشنطن أى اختيار سوى ان تتحرك بسرعة لنزع فتيل الأزمة ، ولكنها لم تكن تستطيع فعل هذا دون تحسين علاقاتها مع العالم العربى ، وبصفة خاصة مصر . وكان من المنتظر ان تجعل الانصالات عالية المستوى والمباشرة التى قامت بها الولايات المتحدة مع مصر ، ودول عربية اخرى منذ أكتوبر ، هذا العمل أسهل . و يتعين ان نكون حريصين على اية حال فإن الهدف النهائى للولايات المتحدة كان تغيير صورتها فى العالم العربى دون تقديم تنازلات أوالتزامات كبيرة ؛ و يرجع هذا الى العلاقة الخاصة الموجودة بالفعل والتى لايمكن قلبها بين الولايات المتحدة واسرائيل . وخلال المراحل المبكرة قلت للرئيس السادات : إن الامريكىين سوف يعطون الانطباع بأنهم محايدون ، وأنهم مترعون بالنوايا الطيبة وان هناك تغييراً أصيلاً فى موقفهم . ولكن فى الواقع لن يكن هناك سوى تغير طفيف ، وسوف تكون التحركات الامريكىة فى معظمها مجرد مظاهر خارجية .

ويجب أن نتوقع أن واشنطن سوف تستمر فى إعطاء أولوية قصوى لرفع حظر البترول وبالتالى تحرم العرب من أقوى سلاح أصبح لديهم ، وفى نفس الوقت سوف يعمل كيسنجر بكد لاضعاف الموقف السوفيتى فى مصر وسوريا ، وليس هذا لمجرد التنافس العام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ؛ ولكن لان كيسنجر يريد أن يكون الوسيط الوحيد لتحقيق تقدم فى الشرق الاوسط . ولهذا السبب سيحاول كيسنجر بلا شك أن يقوض الوحدة العربية من خلال مناوئاته ؛ فيخلق جوا من المنافسة ، والغيرة ، والشك ، وعدم الثقة بين زعماء الدول العربية .

ويجب ان نتوقع من الولايات المتحدة التركيز على مصر حتى تستطيع تحقيق كل هذه الاهداف بحيث تضعف الموقف السوفيتى فى بلادنا ، وتقيم علاقة خاصة معنا ، تفصل بيننا وبين بقية العالم العربى . وعلى أية حال ف سوف تتجنب الولايات المتحدة التعهد بالتزامات كبيرة بشأن قضايا هامة بحيث تقدم بدلا من هذا تنازلات ذات قيمة رمزية ونفسية فحسب . وعلى سبيل التحديد ففى يناير عام ١٩٧٤ لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لشغل الفراغ الناجم عن تدهور العلاقات المصرية السوفيتية وأن تدعم مصر سياسيا وعسكريا . فن وجهة النظر الامريكية كان يمكن لمثل هذا الالتزام أن يحدث تغيرا ضخما فى أزمة الشرق الاوسط ، ومحطم أعلى الاقل يضعف الوحدة النامية فى العالم العربى ، غير أن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة للقيام بهذا . وبناء على هذا حذرت الرئيس السادات مرارا من أننا لا يجب أن نقدم أية تنازلات كبيرة أونتحر ك بسرعة غير ضرورية . ويجب أن نتذكر ايضا أن الولايات المتحدة لم تكن تقدم فى الظروف العادية أية مقترحات للجانب العربى ، بما فيه مصر ، إلا إذا كانت تعرف مسبقا أن إسرائيل تقبل هذه المقترحات ، وقلت للرئيس السادات صراحة : إنه لا ينبغي أن يضلله معسول الكلام الامريكى ، ولكن ينبغى أن يعى دائما النفوذ والضغط الكبيرين لليهود على عملية صنع القرار فى واشنطن .

أما بالنسبة للعلاقات المصرية السوفيتية فليس من صالح مصر استفزاز الاتحاد السوفيتى وزعامته سواء على المستوى الثنائى أو على المستوى الدولى ، ولا ينبغى أن نبتعد عن موسكوفى حركة سريعة مفاجئة ، ويجب أن نظل خطوط الاتصال مع السوفيت سليمة . وهكذا نصحت الرئيس السادات بأن يتجنب الانتقاد الصريح والعنيف للزعامة السوفيتية ؛ فليس هو الرجل الوحيد فى العالم الذى تقع على عاتقه مسئولية التشهير بسمة السوفيت أوقتلهم . وأكثر من هذا كان من الواضح أنه ليس فى صالح مصر أن تنتهج سياسة تؤدى فى النهاية إلى اخراج الاتحاد السوفيتى تماما من عملية السلام ، وبالتالي تعطى الولايات المتحدة الاحتكار الذى كانت تسعى إليه .

واخذت أتتبع أمام السادات خطوط تطور علاقتنا مع الاتحاد السوفيتى منذ أول صفقة اسلحة عقدها عبدالناصر فى عام ١٩٥٤ ، وأكدت على أن حرب أكتوبر مثلت أول تحد لهذه العلاقة منذ عشرين سنة . وأدرك السوفيت أن مصالحهم فى مصر تتعرض للخطر ، وأن الولايات المتحدة قد تترث مكانهم البارز فى مصر . وسوف يستاء الاتحاد السوفيتى بلاأدنى شك ، وسيحاول تعزيز وجوده ونفوذه فى الدول العربية المحيطة محاولا مواجهة الضرر الناجم عن موقف الرئيس السادات المعادى الجديد . وكانت الدول الوحيدة التى يمكن للاتحاد السوفيتى أن يأمل فى زيادة نفوذه فيها هى سوريا والعراق واليمن الجنوبية والسودان ثم ليبيا فيما بعد . وسوف يحاول الاتحاد السوفيتى أيضا أن يزيد من نفوذه فى بعض الدول الافريقية وخاصة فى القرن الافريقى . وسوف يكون أى تغير كبير ومفاجئ فى سياستنا تجاه الاتحاد السوفيتى — دون تحقيق تقدم مسبق على طريق السلام الطويل ودون التزام أمريكى كبير بمساعدة مصر — خطأ كبيرا . وسوف تحتاج الزعامة السوفيتية إلى وقت طويل لهضم حدوث تغير كبير ، ولكنهم على المدى الطويل لن يتساعخوا فيما خسروه فى مصر . وحتى المدى القصير سوف يكون رد موسكو هو منع شحن المعدات العسكرية وقطع الغيار التى كنا نحتاجها بشدة لتعويض خساراتنا فى حرب أكتوبر .

وقلت للسادات : إن مايجب ان نفعله هو أن نلعب لعبة الأمم بأن نحافظ على علاقة متوازنة مع كلتا القوتين العظميين . وتستطيع مصر ان تقوم بهذه اللعبة ، وتستفيد منها بسبب موقعها الاستراتيجى والسياسى الهام . وكنت أشعر فى ذلك الوقت ومازلت اعتقد بأنه ينبغي أن تستمر مصر فى اقامة علاقة متوازنة مع كل من واشنطن وموسكو . وقد يكون من الصعب المحافظة على التوازن الكامل فى الممارسة العملية ، ويجب توقع ظهور ميل طفيف فى اتجاه احدى القوتين ، غير أن هذا أمراً يمكن قبوله كما لايمكن تجنبه . وكانت الفكرة الاساسية هى انه لاينبغى أن تنسف مصر كليف الجسور التى تربطها بأى من القوتين . والخضوع الكامل لأى من الولايات المتحدة أوالاتحاد السوفيتى ليس لصالح مصر والسلام العالمى .

وقلت : إن الوضع العسكرى الجديد فى الشرق الاوسط كان فى صالح مصر ايضا . فقد كانت الضربة الاولى التى وجهتها مصر وسوريا فى السادس من أكتوبر قد أعد لها جيدا وقد فاجأت كلاً من اسرائيل والولايات المتحدة ، مما ثبت بدون أى شك أن مصر وسوريا — وهما اثنتان من دول المواجهة — تستطيعان القيام بقتال جيد ، وتستطيعان هذا فى المراحل الاولى دون مساعدة . والمرحلة الاولى وليس النصر العسكرى النهائى هى التى تهم بالفعل فى حروب الشرق الاوسط لأن النتائج النهائية لا تعتمد على اسرائيل والدول العربية بل على التدخل الخارجى . فدانما ماتتدخل قوى خارجية عقب بضعة ايام بالاسلحة والدعم لاحد الطرفين المتصارعين . وفى حرب أكتوبر كانت المرحلة الاولى لصالح العرب تماما . ومثل هذا الوضع الذى لم يسبق له مثيل كان من المحتم ان يؤثر على الجهود الدبلوماسية التى سوف يخرج منها حل على المدى الطويل . وبالتأكيد استطاعت اسرائيل بعد ١٤ أكتوبر ان تشن هجوما مضادا غير ان هذا لم يحدث إلا بسبب كميات الاسلحة الضخمة التى نقلت جوا من الولايات المتحدة ، وبصفة خاصة لتدخل اسلحة جديدة متقدمة . وبهذا المعنى كانت الانتصارات الاسرائيلية فيما بعد تمثل عنصرا أجنبيا وليس اسرائيليا محضا . ويجب ان نستفيد مصر إلى أقصى حد من الأداء الممتاز الذى قامت به قواتها المسلحة خلال الايام الاولى للحرب . ولا ينبغي أن ننقل هذه الاستفادة بالمرّة بل يتعين أن نستفيد من التأثيرات السياسية والنفسية للعبور المصرى لقناة السويس وللتقدم السريع الناجح الذى احرزه الجيش السورى خلال اليومين الأولين للحرب . ولا يجب أن ننسى أن هذه الانتصارات قد أفتعت جولدا مائير بقبول الاقتراح البريطانى الذى تم بإيعاز أمريكى لوقف إطلاق النار فى نفس مكان القوات يوم ١٢ أكتوبر .

وكان التأثير النفسى للعنصر العربى فى البداية فى الحرب قد تضاعف بسبب تأثير حظر البترول الذى ألقى الولايات المتحدة الى مدى بعيد . ولكننى قلت للسادات : إنه لا ينبغي أن نؤسس على أى من العوامل التى ناقشتها ، فهناك اتصال بين هذه العوامل ويجب ان نأخذها جميعا معا ، وهذه الصورة تكون فى أيدينا

أوراق ممتازه في أية مفاوضات تجرى مع الأمريكيين ، أوفى مرحلة لاحقة مع الاسرائيليين .

وكان الرئيس السادات يوافق طوال الوقت على كل ما أقول ، وقد انتهزت فرصة موقفه الايجابي وطرحت اقتراحا صريحا بأن نكون حازمين تماما في تعاملنا مع كيسنجر حتى يتأكد من أننا لن نتنازل عن أى من أوارقنا ، فمن المحتمل ألا يأتى كيسنجر بعرض امريكى يمثل تنازلا حقيقيا بل سوف يأتى بمطالب اسرائيلية فحسب بدعوى أنها اقتراحات امريكية . وفى هذه الحالة يجب ان نستقبل كيسنجر بصورة ودية وبكل التهليل الذى يحبه ، ولكن نمتنع عن مناقشة اية مسائل سياسية كبيرة معه . بل بدلا من هذا يتعين على الرئيس السادات ان يكون صلبا و يطلب من كيسنجر ان يعود الى واشنطن ، ثم يعود بعد شهر و بعد ان يكون قد قضى المزيد من الوقت والجهد فى فهم ابعاد الموقف ، و يتعين ان يعود الى مصر فقط حين يكون مستعدا لتناول أزمة الشرق الاوسط ككل بصورة واقعية .

وحال ان يغادر كيسنجر اسوان خالى الوفاض يجب أن يذهب الرئيس السادات الى سوريا وكل الدول العربية الاخرى ، ثم يعود على حصان أبيض الى اسوان لينتظر كيسنجر . وأكدت للرئيس السادات أن وزير الخارجية الأمريكى سوف يعود فى هذه الحالة باقتراحات ذات قيمة حقيقية . وفى هذه الاثناء يكون الرئيس السادات قد قام بتعبئة رأى العام العربى ليقف وراءه . وبالتالي حين نستأنف المفاوضات مع الولايات المتحدة خلال شهر تقريبا سنقوم بهذا من موقف القوة .

وقد سعد الرئيس السادات بهذا ، وكان مقتنعا به إلى درجة كبيرة حتى انه أصر على أن اقدم له مذكرة تحريرية تعرض الخطوط العريضة لوجهة نظرى . وقلت : إن هذا غير ضرورى ، ولكنه أصر قائلا : « لا يا إسماعيل . ان هذا يوم تاريخى ونحن نحتاج الى استراتيجية كاملة ومكتوبة » .

ولم يكن بمقدورى سوى الاستجابة لطلبه . ولهذا عدت الى الفندق وبدأت أملى ما قلته له بالضبط على محمد رياض الذى كان فى ذلك الوقت وكيلا لوزارة الخارجية . وبعد أن أتممت الإملاء نزلت إلى حديقة الفندق ؛ لأستريح بعض

الوقت . وكنت اتمتع بالطقس الصحو والمناظر الجميلة في اسوان بينما اتبادل اطراف الحديث مع الصحفيين عندما أتى سيد مرعى أمين الاتحاد الاشتراكي العربى ثم رئيس مجلس الشعب فيما بعد مسرعا نحوى فكان قد رأى السادات لتوه ، وقد أقلقه أن الرئيس كان يعد لاتخاذ الموقف الصلب الذى اقترحته . وكان الرئيس السادات قد اعجب أيضا بعرضى للموقف ، كما قال سيد مرعى لى ، حتى انه كان يعتزم تنفيذه حرفيا . ولم أكن متأكدا مثل سيد مرعى من أن السادات سوف ينتج هذه السياسة حيث كنت أعرف أنه شخصية لا يمكن التنبؤ بما سوف تفعله ، وأنه كان دائما يتأثر بآخر شخص يقابله . كما كان السادات ايضا مصابا بجنون العظمة الأمر الذى يجعله يتخذ قرارات كبيرة من وحى اللحظة دون أن يدرك العواقب بعيدة المدى لتحركاته المتسعة . وقلت لمرعى : « اذا كان السادات قد تأثر بهذا العمق فرما يلتزم بخمسين فى المئة مما اتفقنا عليه . وفى هذه الحالة فانه لن يستسلم إلى كيسنجر» . وكنت للأسف متفائلا أكثر مما ينبغى بكثير .

وكما توقعتم لم يأت كيسنجر الى اسوان بخطة امر يكية حقيقية ولكن بمقترحات حملها من إسرائيل ، وحاول توصيلها إلى السادات كأنها اقتراحاته هو . ويتعين على أن اضيف قائلا : إن هذا ظل ساريا طوال رحلات كيسنجر الدبلوماسية المكوكية فكان إما أن ينقل الينا مقترحات اسرائيلية فى الاصل أو كان على الاكثر ينقل الينا مقترحات امر يكية سبق أن قبلتها اسرائيل ، وكان دائما يقدمها على أنها مقترحاته هو . وكانت المقترحات الاسرائيلية التى قدمها كيسنجر يوم ١٠ يناير يمكن تلخيصها على النحو التالى : — لاينبغى أن يكون هناك مجرد اتفاق عسكري مقصور على فصل القوات ولكن يكون اتفاقا تعاقبيا ذامعا سياسيا متضمنة . ويجب ان تسحب مصر كل قواتها المسلحة من الجانب الشرقى لقناة السويس — وكان هذا بطبيعة الحال يعنى إذلالا لمصر ، ويستعيد الوضع الذى كان قائما قبل السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ . وبالإضافة الى هذا يجب تحويل المنطقة التى تفصل بين الجيشين الى طبيعة غير عسكرية . وحتى يشبط عزم

الجانب المصرى عن القيام بأى مغامرات عسكرية جديدة يجب ان يوافق السادات على إعادة فتح قناة السويس ، ويبدأ فى إعادة تسكين المناطق التى تعرضت لقصف شديد فى غرب القناة وأن يضمن حرية مرور اسرائيل خلال مضيق باب المندب .

فاذا كان السادات قد التزم باتفاقه معى وتصرف كما كان الاقتراح لكان قد احتفظ بكل اوراقه ومنع اسرائيل من تحقيق كل أهدافها ، ولاضطر كينسجى إلى العودة بعد شهر بحل وسط حقيقى ، وليس باقتراح يميل نحو اسرائيل . وفى لقاءات اسوان الاولى كان موقف السادات السياسى قويا ؛ فكان معه تأييد العالم العربى وداخليا كانت مصر كلها معبأة وراءه وكان الرأى العام العالمى لأول مرة قد اعجب بالأداء العسكرى المصرى فى عبور قناة السويس على الرغم من كل المصاعب . وكانت اوروبا الغربية والولايات المتحدة قد بدأتا تشعران بالأثر الناجم عن حظر البترول وكانت صورة اسرائيل قد اهتزت بسبب هذه الهزيمة العسكرية الاولى . وكانت كل هذه العناصر السابقة لصالح السادات ومصر . وبالإضافة إلى هذا كان يمكن لتأخير المفاوضات أن يفرض على اسرائيل الكثير من الضغوط ؛ فحتى تستطيع إسرائيل أن تبقى على قواتها غرب القناة فإن المتفق عليه أن تبقى على التعبئة العسكرية بها ، وماينجم عن هذا من عواقب اقتصادية سلبية يفوق التخيل . وكان هذا وضعاً يمثل عكس الفلسفة العسكرية الاسرائيلية بأن تقوم بالمبادرة وتحقق انتصارات كبيرة سريعة ثم تنهى العمليات العسكرية خلال بضعة ايام . وكان ايضا بمقدور مصر ان تحاصر القوات الاسرائيلية غرب القناة بتحصينات قوية جدا وقوة ضخمة من المدفعية ، والدبابات ، والعربات المدرعة دون أن تطلق طلقة واحدة . ولم يكن هناك خوف من أى نوع من ان تبدأ اسرائيل القتال مرة اخرى لان استئناف العمليات العسكرية سوف يكون من وجهة نظرهم هزيمة لانفسهم .

غير ان السادات كان تواقا لأن يوقع اية أوراق مع الامر يكيين ؛ ففقد أهم أوراقه . لم يؤثر هذا على مصر فحسب ولكن على القضية العربية بأسرها ، وأضعف

من مقدرة سوريا على المساومة في مرحلة لاحقة حول مشاكل أكثر تعقيدا وأهمية .
ومما يغلق على الفهم ان السادات كان يستجيب لكل نقطة بعد ان وافق على
تقييمي للوضع . غير انه فعل هذا وخضع لضغط كيسنجر الذي كان يعرف أن أى
تأخير لن يكون لصالح اسرائيل ، وكان كيسنجر ايضا يريد تحقيق تسوية سرية
ليمنع الاتحاد السوفيتي من لعب دور في عملية السلام في الشرق الاوسط واكثر من
هذا فانه كان يمارس ضغطا شديدا على السادات ليتخلص من الوجود السوفيتي في
مصر .

وقد نشرت من قبل تقارير مفصلة عن دبلوماسية الرحلات المكوكية التي قام
بها كيسنجر بين اللقاء الاول في اسوان وبداية أول اتفاق لفك الاشتباك في
١٦ يناير . كما نشرت ايضا نصوص الاتفاق نفسه . وبدلا من ان استطرد في شرح
تفاصيل هذه النقاط سوف اناقش هنا بعض الاحداث ذات الاهمية الكبيرة
والتي وقعت اثناء المفاوضات . وكشفت هذه الاحداث فوق كل شيء عن كل
الوسائل المخادعة التي استخدمها كيسنجر والاسرائيليون لخداع السادات لكي
يضمن اتفاق فك الاشتباك بنودا وعبارات ذات معنى سياسى له تأثير مباشر على
التسوية النهائية بين العرب والاسرائيليين . وقد تعقدت المشكلة بسبب الحالة
النفسية للسادات في ذلك الوقت ؛ فقد كان السادات قد تأثر بصورة سيئة جدا
لنجاح الهجوم المضاد الذى قام به الاسرائيليون في الجزء الاخير من الحرب
وتراجعت ثقة الاولى امام خوف كبير من الهزيمة . ونتيجة لهذا فقد دخل
المفاوضات وهو مستعد لتقديم تنازلات . و بعد أن اتضح لى أن السادات لم يكن
يلتزم بالاستراتيجية التي اتفقنا عليها تحملت شخصا مسؤولة التأكد من أنه لن
يوقع أى شيء له مثل هذه المعاني السياسية وخاصة ما يمثل خروجا عن الموقف
العربى الاساسى فيما يخص السلام مع اسرائيل . غير ان هذا لم يكن سهلا ، كما
سأوضح ، على الرغم من اعتقادى بأننى نجحت في النهاية . ويمكننى أن اضيف
هنا : أن الجوانب العسكرية للاتفاق كانت ترجع كلية الى الرئيس السادات
والفريق الجسمسى الذى كان حينذاك رئيساً للاركان . ولم يكن الفريق محمد

احمد اسماعيل وزير الحربية موجودا في اسوان ؛ لان السادات لم يكن يريد حضوره . وقد أخبرنى السادات بنفسه أنه يفضل وضع المسؤولية على عاتق الجسمى ؛ لأنه يتعامل بأسلوب المهنى أكثر ، و يسهل العمل معه ، وفي الواقع كان السادات يعتزم تعيين الجسمى وزيرا للحربية في المستقبل القريب .

كان الاسرائيليون يتميزون بالمكيا فيلية الحقبة في جهودهم لاتتزع اتفاقات ذات معان سياسية واسعة من السادات . وقد وقعت حادثة هامة خلال الرحلة الثانية لكيسنجر الى اسوان . فقد قدم لنا كيسنجر صيغة اسرائيلية تبدو بريئة وكانت في الواقع اتفاقا لإنهاء حالة الحرب . وكانت هذه الصيغة تبدو منطقية تماما للوهلة الاولى كما كانت قد صيغت بعناية و باختيار دقيق للكلمات . وكما هو معتاد نظير السادات اليها ومنحها موافقته الكاملة ثم مررها إلى ؛ غير أنني ادركت أن هذه الصياغة الممتازة تقترب من تناول القضية السياسية الكبيرة لإنهاء حالة الحرب . ففي اقتراح لم يزد عن خمسة أسطر نجح الاسرائيليون في استخدام تعبيرات مختلفة تدل على إنهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل خمس مرات على الأقل دون التصريح بذلك . وجذبت إنتباه السادات إلى هذا فنظر إلى كيسنجر بأسى ، وتراجع في قراره السابق بقبول هذه الصياغة وقال شاكيا : « هنرى : كنت أعتقد أنك صديقى ، إن فهمى على حق في أن هذه تنهى حالة الحرب خمس مرات » . وشعر كيسنجر بالحرج تماما إذ ضبط يقدم صياغة تناقض مصالح مصر الأساسية . وأدرك ايضا أن الطريقة المخادعة التى استخدمها في تقديم هذه الصياغة تكفى لتجعلنا نفهم بحق اساليبه وتكتيكاته وهكذا أسرع كيسنجر إلى محاولة عدم نسبة هذه الصياغة إلى نفسه حيث قال : إنها كانت صياغة أعطهاها له الاسرائيليون . وبالتأكيد لم يقل كيسنجر هذا لنا في البداية ، وأضاف كيسنجر قائلا : إن هذه الصياغة تمت بيد موردخاى جازيت المدير العام لمكتب رئيس الوزراء ، وأجبت قائلا : « لا .. بكل تأكيد انها صياغة روزن » (كان ماثي روزن المستشار القانوني في وزارة الخارجية) وكرر كيسنجر قوله بإنها صياغة جازيت ، ولكننى أضرت على أنه مخطئ ؛ لأن أحدا في إسرائيل لا يستخدم

مثل هذه الصياغات الجذابة المخادعة سوى روزن . وفي الزيارة الثانية لكيسنجر في اسوان أكد كيسنجر أن الصياغة قام بها روزن بالفعل .

ولم تكن هذه حادثة صغيرة بل إن لها معاني كثيرة تنكشف عنها ، فهي أولا قد أوضحت كيف ان السادات كان يعطى موافقته بصورة آلية دون تحليل أوتحتى قراءة دقيقة لما يعرض عليه ، وثانيا : فهي قد اثبتت أن كيسنجر لم يكن وسيطا امينا . وثالثا : أوضحت بما لا يدع مجالا للشك ان الاسرائيليين كانوا مراوغين بالطبيعة ، وأنهم يحبون دائما الاستفادة من أى مناسبة حتى يحققوا مكاسب سياسية . وأخيرا فإنها أظهرت كيف أنهم كانوا يقللون من شأن فهمنا لأساليبهم ، وقد قص رابين القصة السابقة في سيرته الذاتية ، غير ان الكثير يتضح حين نعرف أن رابين لم يخبر قارئيه بفحوى الاقتراح الاسرائيلى ، إنما أشار إلى الحادثة فحسب ، وامتنع عمدا عن شرح ما كان الاسرائيليون يهدفون إلى تحقيقه . فلم يكن يريد أن يعترف بالخداع الاسرائيلى في محاولتهم لدفع مصر إلى إنهاء حالة الحرب دون أن تدرك .

ولم تكن هذه هى الحادثة الوحيدة التى تظهر أن كيسنجر يتبنى وجهة النظر الاسرائيلية ، و يقوم بدور المدافع عنها ، وكان دائما يحاول اخفاء تحيزه بلعن الاسرائيليين ووصفهم بالفاظ السباب ، كما كان دائما يبدى ملاحظات مضحكة تدم الزعماء الاسرائيليين معتقدا أنه يقنعا بمثل هذه الحيلة البسيطة بأنه يقف إلى جانبنا ، ولسوء الحظ كانت خدع كيسنجر تأتى ببعض التأثير على السادات الذى كان يميل الى إتخاذ قرارات من وحى اللحظة دون التفكير فى كل ماتعنيه ضمنا أو دون استشارة الأعضاء الآخرين فى الوفد المصرى . وقد كان التأثير المركب لتحاييل كيسنجر واندفاع السادات خطيرا جدا بالنسبة لمصر . وهناك حادثة ذات مغزى فى هذا الصدد ؛ فخلال المراحل النهائية من مفاوضات أول اتفاق لفك الاشتباك عقد كيسنجر اجتماعا منفصلا مع السادات ، وعقب الاجتماع كنا — كيسنجر وأنا — نستقل سيارة عندما ربت كيسنجر على صدره بفخر وشعور بالانتصار وقال : « إسماعيل ، إنه هنا ولا يستطيع أحد الغاء هذا الآن » قاصداً أن الاتفاق قد تم بينه وبين السادات ولا رجعة فيه وإنه فى جيبيه . وكان رد فعلى

فوريا وقلت: « هناك رجل واحد فقط يستطيع تحطيم هذا تماما ». فذهل كيسنجر وسألني: « من هو؟ » فقلت له: « انه انا ، إذ أستطيع أن أحطم كل هذا بسطر واحد معلنا استقالتي ». وقد انزعج كيسنجر تماما حتى انه قفز من مقعده في السيارة تقريرا وقال متوسلا: « من فضلك يا إسمايل ، من فضلك لا تفعل ». ثم اسر لى بأن السادات يعلق أهمية كبيرة على هذا الاتفاق ، وأنه يريد أن نعتقد مؤتمرا صحفيا احتفاليا بكل ضجيج الصور ثم نعود اليه . فرتبت بدلا من هذا لاجتماع رسمى كامل للوفدين المصرى والامريكى فى فندق كاتاركت الجديد فى اسوان . وفى الجانب الامريكى حضر كل من كيسنجر وبنكر والتس وسوندرز وأترتون وكوانت والمستشار القانونى لوزارة الخارجية . بينما اشترك معى من الجانب المصرى الفريق الجسمى ومحمد رياض واحمد عثمان وعمر سرى وآخرون . وسمح للصحفيين والمصورين بالحضور لبضع دقائق لتسجيل ماسمى باجتماع احتفالى ، ولكننا جلسنا بعد هذا لاجراء محادثات حادة وسرية لمدة ساعتين . وابلغ كيسنجر الحاضرين ببندو الاتفاق الذى توصل اليه مع السادات حول مسائل عسكرية . وكان السادات قد وافق فجأة على قصر الوجود العسكرى المصرى على الجانب الشرقى للقناة على ٧٠٠٠ رجل و٣٠ دبابة . وبهذا أدهش السادات الجميع بما فيهم كيسنجر والاسرائيليين . وفى الواقع كان كيسنجر يقول طوال الوقت أن السادات لن يرضى فيما هو مرجح بأقل من ٢٥٠ دبابة .

وقد انزعج الفريق الجسمى الذى لم يؤخذ رأيه ، وشعر أن شرفه وشرف الجيش المصرى قد تعرضا لإذلال شديد . فأغرورت عيناه بالدموع ، ونهض على الفور من مقعده ، وتراجع إلى ركن قصى فى القاعة وبدأ يبكى . وشاهد الجميع الفريق الجسمى وبدأوا يتمللون ، وتأثرت مشاعر الوفد المصرى الذى كان يشعر بنفس شعور الجسمى . وكان يمكن أن يرى المرء بسهولة على وجه الوفد الامريكى أنهم ايضا شعروا بالظلم الذى وقع على مصر . غير أن كيسنجر كان لا يفكر إلا فى نفسه ، وقد شحب لونه ، وظل يدمم قائلا : « ما الخطأ الذى قلته ؟ » . وعندما عاد الفريق الجسمى إلى المائدة صامتا كسيرا بدأ كيسنجر يغرقه بمدح مسرف . وظل كيسنجر يقول : إن العسكرىين الاسرائيليين يقدرتون تماما كفاءات

الفريق الجسمى ، وكان كيسنجر يأمل بذلك أن يصحح الضرر الذى أوقعه ، وقال : إن إسرائيل اعترفت حتى بانها تخشاه أكثر مما تخشى كل القادة العسكريين العرب الآخرين . وكان الفريق الجسمى وهو رجل ذو تواضع جم ينصت فى صمت . لم تكن بضع كلمات من المديح الشخصى هى التى تمحو المشكلة الحقيقية ؛ فقد تنازل السادات وحده عن كل ما كسبه الجيش المصرى بجهد وتضحيات ضخمة ، ودون أن يستشير أى شخص خضع لطلب إسرائيل بتخفيض الوجود العسكرى المصرى فى شرق القناة إلى حجم غير ذى قيمة . وكان بإمكان إسرائيل حينئذ أن تزعم أنها أعادت الوضع إلى ما كان عليه تقريبا قبل العمليات العسكرية التى بدأت فى السادس من أكتوبر ١٩٧٣ .

وخلال نفس الاجتماع حاول كيسنجر أيضا الحصول على تنازلات سياسية مهمة ميثاً ، ولكنه فشل . وكانت هذه المسألة مرة أخرى هى إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل ومصر . ولم يكن الاسرائيليون فى ذلك الوقت يطلبون صراحة إنهاء حالة الحرب ، وبالتأكيد لم يجعلوا منها شرطاً مسبقاً لفك الاشتباك العسكرى ، بل بدلا من هذا كانوا يأملون ان توقع اوراقا تنهى بصورة ضمنية حالة الحرب دون أن نعى مانفعله . وبهذه المناسبة قدم لى كيسنجر بضعة مقترحات مطبوعة على ورق أصفر ، قرأها ، ثم رفضها جميعا ؛ لأن كلاً منها كان يتناول مسألة تتصل بصورة أوباخرى بانهاء حالة الحرب مع اسرائيل . وكانت هذه المقترحات تطلب من مصر التوقف عن التصويت ضد اسرائيل فى الامم المتحدة ، والمنظمات الدولية ، وإنهاء الحملة ضد اسرائيل فى وسائل الاعلام المصرية ، وإغلاق محطة الإذاعة الفلسطينية فى القاهرة والموافقة على معاملة الخطوط الجوية الاسرائيلية مثل كل الخطوط الجوية الاجنبية فى مصر ، وإن تتوقف مصر عن مقاطعتها الاقتصادية لإسرائيل ، والشركات الاجنبية التى تتعامل مع اسرائيل . وعندما رأى كيسنجر أننى رفضت كل هذه المقترحات لم يدافع عنها بقوة بل حاول نفى أية مسئولية أمريكية ، وقال : إنها مقترحات اسرائيلية ، وأنه طلب منه فقط نقلها لينا . ولم يبلغ كيسنجر الوفد المصرى بما إذا كان السادات قد رأى ووافق على هذه المقترحات أولا .

وفهمت على أية حال سبب رغبة كيسنجر الملحة لعقد اجتماع احتفالي بدلا من عقد جلسة عمل حيث يمكنه بهذه الصورة أن يزعم أن هذه المقترحات أيضا قبلتها مصر .

واستمرت محاولات كيسنجر لجعل مصر تعلن إنهاء حالة الحرب حتى النهاية . وكنت أفحص للمرة الاخيرة المقترحات الامريكية التي كان من المفترض أن يقبلها كل من السادات وجولدا مائير و يوقعاها ؛ فقد كنت أخشى من ان يكون قد تم إدخال تعديل ما ، وكان شكى في محله حيث وجدت حين كنت أقرأ الوثيقة التي طبعت بعناية ثلاث كلمات أضيفت بالحبر وهي «إنهاء حالة الحرب» وقت بشطها فصرخ كيسنجر الذي كان يراقبني عن كثب : « ماذا تفعل ؟ » فأجبت قائلا : « أحذف ثلاث كلمات » . ورفع كيسنجر صوته قائلا : « ولكن هذا خط الرئيس السادات » . فقلت له : « أعلم أن هذا خط الرئيس السادات . وتستطيع أن تعود اليه وتخبره بأننى حذفت ما أضافه إلى النص المطبوع » . وكان اعضاء الوفدين يرقبونا بقلق ، وشعر كيسنجر بالحرج فلزم الصمت . وانتهت من فحص الوثيقة ، وبعد انتهاء الاجتماع عدنا إلى الرئيس السادات . وكنت أتوقع أن يشكو كيسنجر من حذفى لكلمات السادات أوأن يلاحظ السادات ذلك على الأقل ولدهشتى لم يحدث أى من الأمرين . وكان كيسنجر فيما يبدو يعرف أنه من السهل التأثير على السادات لانه لم يكن يتوقف أبداً ليفكر فيما تنطوى عليه اعماله غير أن كيسنجر كان يفهم أيضا أنه لاجدوى من الإصرار مادمت أنا و اعضاء الوفد المصرى قد تنهنا إلى الامر .

و اثناء هذه المفاوضات كان كيسنجر يقوم بكل الحديث ، وكان مع مرسوميه حازما جدا ولم يخولهم حق الإدلاء بكلمة واحدة . وقد سبب هذا بعض المشاكل للوفد الامريكى كما ستوضح ذلك الحادثة التالية : منذ الرحلة الاولى لأسوان تجاهل كيسنجر بصورة شبه تامه السفير الامريكى لدى القاهرة هيرمان ايلتس . وقد عرفت في الواقع في وقت لاحق أن السفير تلقى تعليمات بالاشتراك في الاجتماعات ، بل انه لم يتلق أى معلومات كاملة ، والسفير ايلتس الذى كنت قد

عرفته حينذاك جيدا جدا رجل نزيه ، وما كان يقبل مثل هذا السلوك من أى شخص ولا حتى من هنرى كيسنجر، وحين راقبت السفير ايلتس عن كثب لاحظت أنه كان مستاء جدا وعندما سألته عن السبب اعترف بأنه كان من موقف كيسنجر. وحاولت اقناع ايلتس بان يتجنب المكالفة مع كيسنجر بل إننى حاولت أيضا أن اصلح بينها . واثناء لحظة استرخاء خلال رحلة الى الاقصر لزيارة وادى الملوك فتحت الموضوع مع كيسنجر وناشدته أن يعتمد أكثر على حكم ايلتس ، وأن يمنحه الاحترام الذى يستحقه كسفير للولايات المتحدة . وأصررت على ان يطلب كيسنجر من ايلتس ان ينضم الينا فى قرته الخاصة فى طائفة الرئاسة لمناقشة المشكلة . ووافق كيسنجر واستدعى ايلتس . بدأ كيسنجر حديثه مع ايلتس معتبرا عما اذا كان هناك أى سوء فهم ، وأعرب السفير الأمريكى عن رايه صراحة مطالبا بوجود حد أدنى من الاحترام المتبادل فى معاملاتها .

وقد سررت كثيرا لتصلحها غير ان مشكلات ظلت تظهر بينها من وقت لآخر؛ فخلال المناقشات الفاشلة حول اتفاق فك الاشتباك الثانى فى اسوان حدثت مكاشفة كبيرة بين كيسنجر وايلتس . وعرفت عن هذا من جوزيف سيسكو الذى اسرع الى متهدج الانفاس معلنا ان هيرمان ايلتس قدم استقالته . وقال سيسكو، إنه اثناء اجتماع حول العلاقة المصرية الامريكية ودور الولايات المتحدة فى المفاوضات بين مصر واسرائيل أعرب ايلتس عن رأيه بصورة قوية . وعقب كيسنجر على هذا قائلا : « إن السفير الأمريكى فى مصر أصبح من الاهليين » . فغضب ايلتس بشدة ، وقدم استقالته على الفور مستخدما لهجة فظة ؛ فقد كانت كلمات كيسنجر تمثل اتهاما خطيرا يلمح ضمنا بأن السفير الأمريكى كان متأثرا جدا بالبلد التى قدم اليه اوراق اعتماده لدرجة أنه لم يعد يولى أولوية قصوى لمصلحة بلاده هو . وعندما عرفت بهذا طلبت من جوزيف سيسكو أن يرسل هرمان ايلتس لمقابلتى وكان ايلتس مازال غاضبا جدا اذ كان يشعر بأن كلمات كيسنجر ليست مهينة فقط ولكنها أيضا غير مبررة . وقال ايلتس : إن الحقيقة هى ان كيسنجر كان يتجنى كثيرا على مصر لصالح اسرائيل وأن هذا

ليس لصالح الولايات المتحدة بالفعل . وحاولت جادا أن أهدئه ، ورتبت للقاء بين كيسنجر وايتلس اعتذر خلاله كيسنجر وسحب اتهامه .

وقد ادت المفاوضات الخاصة بفك الاشتباك الاول إلى مشاكل في العلاقات بين مصر وسوريا . فقد كان الرئيس حافظ الاسد يريد فكا للاشتباك في نفس الوقت على الجبهة السورية الاسرائيلية ، ولكنه رفض تبادل الاسرى ، وهى الخطوة التى كانت الحكومة الاسرائيلية تعتبرها شرطاً مسبقاً لاي مفاوضات . وعندما بدأ كيسنجر أول رحلاته المكوكية بين القدس واسوان بدأ الاسد وزملاؤه حملتين علنية وسرية لسحب الثقة من كل من السادات ومصر . وزعمت وسائل الاعلام السورية ان السادات يستعد لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل وإنهاء حالة الحرب معها وبالتالي خيانة القضية العربية . وبعث الرئيس الاسد برسائل تحوى نفس الاتهامات لعدد من رؤساء الدول العربية وطلب منهم التدخل ومنع السادات من توقيع اتفاق . وبدأ موكب حقيقى من وزراء الخارجية العرب فى التوافد على اسوان . وقد أوضحنا الموقف المصرى وشرحنا لهم أن مشكلة سوريا تنبع من رفضها تبادل اسرى الحرب . ولم يقصر الرئيس حافظ الاسد نشاطاته على إرسال هذه الرسائل ففى إحدى المرات أرسل مسئولاً سورياً كبيراً — كان رئيساً للوزراء فيما كان يسمى بالحكومة الاتحادية بين مصر وسوريا وليبيا — ليقنع السادات بالايوقع اتفاقاً مع كيسنجر .

وعندما أصبح من الواضح أن المفاوضات سوف تنتهى بتوقيع اتفاق لفك الاشتباك : غير الاسد من أسلوبه وأبرق إلى السادات مخولاً اياه بصفته القائد الاعلى للجبهتين المصرية والسورية ان يتفاوض بشأن فك مماثل للاشتباك باسم سوريا ، غير أن الاسد لم يخول للسادات التفاوض بشأن تبادل الاسرى بين سوريا واسرائيل أو على الاقل تبادل اسماء الاسرى . وبالتالي كان أى جهد يقوم به السادات لا يمكن أن يسفر عن أى شىء . واتصل الرئيس الاسد بالرئيس السادات تليفونيا فى اليوم الذى كان من المقرر ان يوقع فيه الاتفاق راجياً اياه بشدة أن يؤجل توقيع اتفاق فك الاشتباك الأول على الجبهة المصرية لبضعة أيام :

وحين اخبرنى السادات بهذه المحادثة قال لى : إنه اجاب بأن وقت التأجيل قد فات وأن كيسنجر سوف يصل من القدس فى نفس اليوم لا تمام الاتفاق بصورة نهائية .

ولتدهور العلاقات بين مصر وسوريا أسباب عديدة يرجع معظم اللوم فيها إلى سوريا ، غير ان بعض المسؤولية يلقى أيضا على عاتق السادات . كان الاسد خاضعا لضغط فى الداخل لتحقيق بعض التقدم بشأن فك الاشتباك فى مرتفعات الجولان ، وأيضاً للمحافظة على موقفه المتشدد فى نفس الوقت . واستقر رأيه — إذ كان واقعا تحت هذه الضغوط المتناقضة — على اتهام السادات بأنه تخلى عن القضية العربية محاولا أن يظهر أنه ما كان يمكن تحقيق فك الاشتباك دون بيع القضية لاسرائيل . ولانسى أن الاتحاد السوفيتى شجع الاسد أيضا على اتخاذ موقف ضد السادات . ومن ناحية السادات فإنه لم يفعل شيئا لتحسين العلاقات مع سوريا . فعندما توقفت سوريا عن القتال بالفعل فى وقت مبكر من الحرب إنغمس السادات فى لعبة الاتهامات ، والاتهامات المضادة ، ولم يحاول أبدا أن يستعيد خط الاتصال المباشر مع الاسد والذي كان موجودا فى وقت مبكر من الحرب .

وكان من الواضح على أية حال أن السوريين لم يكونوا مخلصين بشأن فك الاشتباك فى هذه المرحلة ولكنهم انزعجوا ببساطة حين أدركوا أن السادات يسرق الاضواء منهم ؛ فلو كانوا مخلصين لتساهلوا فى أمر تبادل الاسرى ، وأكثر من هذا كان بإمكان الأسد أن يستقل طائرة و يأتى إلى اسوان فلو كان قد فعل هذا لأمكنه فيما هو مؤكد أن يحقق فكا للاشتباك على الجبهة السورية فى نفس الوقت ، وكان على الاقل بإمكانه أن يجمد أى تقدم من جانب مصر ، وسوف أشرح كيف وافق الأسد بعد بضعة أشهر على فك الاشتباك بين القوات السورية والاسرائيلية فى مرتفعات الجولان . وحينذاك تبعت سوريا نفس طريقة مصر ؛ غير ان الكارثة هى انه فى ذلك الوقت كان الرئيس نيكسون وزملاؤه قد اصرروا على أن يتم رفع رسمى للحظر على البترول كثمن لممارسة ضغط على اسرائيل .

وبطبيعة الحال لم تكن الدول العربية الاخرى مشتركة بصورة مباشرة في المفاوضات التي كانت تجري في ذلك الوقت . وعلى اية حال : وجد كيسنجر في أثناء رحلاته الدبلوماسية المكوكة وقتا لزيارة بعض هذه الدول وبصفة خاصة الاردن والسعودية . وكان كيسنجر يحاول كما هو واضح تحسين العلاقات الامريكية الثنائية مع هاتين الدولتين ، ولكن على نطاق أقل وضوحا كان يريد إقامة علاقة شخصية مع الملك فيصل ، وأن يحيد الملك حسين لفترة على الأقل بحيث يكون خارج الصورة . غير أنه من خلف الكواليس كان كيسنجر يسعى أيضا إلى زرع الغيرة والكراهية بين كل الزعماء العرب وخاصة بين كل منهم والسادات . وحتى يستطيع فعل هذا اعتاد كيسنجر ان يلقى القصص عن نوايا السادات حيال زملائه العرب كما كان يشير إليه على أنه زعيم العالم العربي . وقد أصر كيسنجر على هذه النقطة بصفة خاصة في محادثاته مع الملك فيصل غير أنه لم يكسب من هذا سوى كراهية واحتقار فيصل . وفي الواقع أرسل الملك فيصل رسالة شديدة اللهجة إلى الرئيس نيكسون يشكو فيها من موقف وزير خارجيته . وكانت شكوى فيصل ترجع بصفة خاصة الى الانطباع الذي تركه لديه كيسنجر بأن الولايات المتحدة تحول اهتمامها عن السعودية الصديق التقليدي لأمريكا في المنطقة إلى مصر والسادات . وقد أكد نيكسون هذا الى بصفة شخصية عندما قابلته في واشنطن بعد فك الاشتباك الاول . وقد قص على هذه الحادثة وأضاف بقوله : إنه صدم بسبب أساليب كيسنجر التي لم يسمح له باتباعها أبدا . ثم قال : « لقد شعرت بالحرج ، وقد أصدرت تعليماتي إلى أعضاء مكتبي بإرسال نسخة من رسالة الملك فيصل إلى فتاى اليهودى » (يقصد كيسنجر)

لم يقصر كيسنجر نشاطه الهدام على العالم العربي ومصر بل إنه كان يريد أيضا أن يزيد من التوتر الذى كان موجودا بالفعل بين الاتحاد السوفيتى والسادات محاولا ان يقنع موسكو بأن مصر انتقلت بالفعل من الحظيرة السوفيتية إلى الحظيرة الامريكية . وفي إحدى المرات قال لى : إنه من الافضل لصالح بلدنا ان تبطل موسكو تجهل المراحل المختلفة للمفاوضات الخاصة بفك الاشتباك المصرى

الاسرائيلى . فكان يقول : إن مايجب أن نقوم به هو الأنبلغ السوفيت بأى شىء عما يجرى فى أسوان . وسوف يعرف السوفيت فى النهاية عبر وسائل الاعلام . وقد أصغيت لكيسنجر بعناية ، ولكن معرفتى الدقيقة به كانت كافية لأدرك أنه كان يخطط لشىء آخر فى ذهنه : فسوف توقف مصر الاتصال بالسوفيت ، ولكن كيسنجر سوف يستمر فى إبلاغهم ، وهذا يضرب كيسنجر عصفورين بحجر واحد ، إذ تغضب موسكو بشدة لتصرف مصر ، وتستنتج أنها قد انتقلت كلية الى المعسكر الامريكى ، ومن هنا يبدو كيسنجر لموسكو كالقناة الوحيدة التى تحصل موسكو من خلالها على معلومات هامة وخطيرة . لما كنت أدرك تماما نوايا كيسنجر فقد ظلمت من وقت لآخر أطلع السوفيت على الأمور الخاصة بتقدم المفاوضات . وعرفت أننى كنت أقوم بما ينبغى عمله حين وصلت إلى موسكو فى يناير عام ١٩٧٤ بعد إبرام اتفاق فك الاشتباك الاول ، فبينما شكرنى جروميكو على جهودى لاطلاع السوفيت على تقدم المفاوضات أضاف أيضا بقوله : إن كيسنجر أيضا كان يتصل بالسوفيت يوميا تقريرا . وشرحت لجروميكو ما كان كيسنجر يحاول فعله وأضفت بقولى : إنه رجل خطر يحب الصيد فى الماء العكر ، وقلت : إننى حاولت أن اطلع اصدقاءنا فى موسكو على حقيقة الامور دون اشرافهم فى التفاصيل غير المهمة ، وقبل جروميكو تفسيرى ، وقال : إنه على علم تام بشخصية كيسنجر . وأحب أن أضيف هنا أن كيسنجر اعترف فى مذكراته بأنه ظل يبلغ السوفيت بأنباء المفاوضات . ولاحتجاج لقول : إنه لم يعترف بمحاولته منعى من ابلاغ السوفيت بهذا .

ومجدربنا ان نؤكد مرة اخرى ان اتفاق فك الاشتباك بين مصر واسرائيل كان اتفاقا عسكريا محضا ، وعلى هذا الأساس فإنه لم يختلف بأية صورة عن اتفاق الهدنة الذى وقعه نفس الطرفين فى عام ١٩٤٨ . وقد اتضحت الطبيعة العسكرية البحتة للاتفاق ، إذ ان اللذين وقعاها هما رئيسا اركان المصرى والاسرائيلى فى احتفال فى الكيلو ١٠١ ، وشهده الجنرال انزويو سيلاسفو . وقد رتب الاتفاق لانسحاب كل القوات الاسرائيلية إلى خط يبعد عدة أميال شرقى القناة ، وسمح لقوات مصرية بأن تبقى شرقى القناة ، ولكن فقط فى خط ضيق يكون فيه عدد

الرجال والدبابات وقطع المدفعية محدودا جدا . و يتم نشر قوات تابعة للامم المتحدة بين الخطوط المصرية الاسرائيلية .

وقد نجحنا تماما في إبعاد أية مضامين سياسية عن بنود اتفاق فك الاشتباك ، غير أنه من الناحية العسكرية قدم الرئيس السادات تنازلات كبيرة وغير ضرورية . وكان هذا هو مادفع الفريق الجمسي الى البكاء كما نذكر . ولم اشترك في الجانب العسكرى للمفاوضات ؛ لأن هذا جانب يتقنه السادات والعسكريون المصريون ، غير أن ضخامة التنازلات اضطررتنى إلى التدخل فى إحدى المرات بمجهود لتغيير مواقع تمرکز الصواريخ المصرية بحيث تكون أقرب إلى القناة ، ولكن جهودى باءت بالفشل ؛ لأن السادات أمرنى صراحة بالأأصر على هذه النقطة .

ويجب فى الظروف الطبيعية ان تعكس ضخامة التنازلات العسكرية فى مثل اتفاقات فك الاشتباك هذا الوضع الحقيقى للجيشين المتحاربين . وكان يمكن ان تكون تنازلاتنا مبررة اذا كانت قواتنا فى وضع لايسمح لها بأى صورة بمواجهة اسرائيل . ولم يكن هذا هو الوضع . ففى التحليل النهائى لم تكن هذه التنازلات تعكس مقدرتنا العسكرية بل خوف السادات من اى قتال جديد . كان السادات ببساطة غير مستعد بأى صورة مهما كانت لان يعيد التصادم العسكرى مع اسرائيل . وكانت تصريحاته المتكررة التى تفيد بعكس هذا ليست سوى تمثيل . ونتيجة لهذا قبل السادات ما كان فى الواقع يعتبر عودة الى الوضع السابق للحرب .

وقد زعم هنرى كيسنجر انه سحب توقيع اول اتفاق لفك الاشتباك على الجبهة المصرية الاسرائيلية تبادل للرسائل بين السادات وجولدا مائير . ويفهم من هذا ان السادات طلب من مائير فى رسالته أن تأخذ مايقوله عن السلام مأخذ الجد ، وأن تستهزئ فرصة قيام كيسنجر بمهمته لاجراء حوار للسلام . و يقول

• « ستوت مصطرة » ص ٨٣٦ و ٨٤٤ .

كيسنجر: إن ماثير ردت على هذا بحجارة معربة عن اقتناعها بأنه يتعين على البلدين ان يكرسا جهديهما لتحقيق سلام دائم . بل ان كيسنجر يقدم ايضا فقرات مقتبسة بصورة مباشرة من رسالتى السادات وماثير ولكن فى رأى الشخصى أن هاتين الرسالتين ليس لهما وجود بالمرة ، وأنا لم أرهما بالتأكيد كما لم أسمع أى شىء عنها سواء من السادات شخصا أو ممن حوله . و باعتبار مدى قربى من السادات فى تلك الفترة لا أستطيع تصديق أنه يمكن حدوث هذه المراسلات دون أن أسمع عنها .

وبالفعل لقد حدث تبادل للرسائل من الناحية الاخرى بين السادات ونيكسون من ناحية ، وبين نيكسون وجولدا ماثير من ناحية الاخرى ، توضح بالمزيد من التفاصيل اشكال فك الاشتباك العسكرى ، وتحمى أيضا تأكيدات بشأن خطوات أخرى يمكن ان تتم لتعزيز السلام . وفى إحدى هذه الرسائل وافق السادات وقد دفعه الخوف من تجديد القتال مع إسرائيل على مطلبين اسرائيليين اضافيين غير مدرجين فى الاتفاق الاصلى : وهما إعادة فتح قناة السويس ، وتعمير المدن ، والمناطق التى دمرت غرب القناة . وكانت هذه الإجراءات بمثابة ضمانات إضافية لإسرائيل حيث إنه إذا استثمرت مصر اموالا وجهدا كثيرا فى إعادة فتح القناة ، وإعادة بناء مدنها فانها سوف تتردد قبل أن تستأنف عمليات عسكرية وما يستدعيه هذا من تلفيات جديدة ، كما أن مكانتها الدولية سوف تتأثر بصورة سيئة إذا اغلقت القناة مرة أخرى . وكان من الافضل أيضا لإسرائيل أن تعود كل من السويس والاسماعيلية إلى الحياة المدنية الطبيعية بدلا من ان تظلا معسكرين مسلحين ؛ لكى يكون من الاسهل لأسرائيل أن تشعر بيوادر الحرب فى فترة مبكرة .

ولم تبدأ إعادة فتح قناة السويس حتى ٥ يونيو ١٩٧٥ ، ولكننى سوف أناقش هذا الامر هنا حيث إنه سوف يعطينا المزيد من المعلومات عن خشية السادات من تجديد العمليات العسكرية مع إسرائيل مما أدى إلى أن يقبل بنود اتفاق فك

الاشتباك . و يوضح هذا ايضا ان السادات كان مهتما بصورته الشخصية وعظمته بأكثر من اهتمامه بمصالح مصر . وهناك مسألتان متصلتان بإعادة فتح قناة السويس ولهما أهمية خاصة في هذا الصدد : اختيار يوم الافتتاح ، وقرار اشتراك سفينة حربية أمريكية في القافلة الاولى التى تقوم بالاحتفال بإعادة فتح القناة .

وعلى أية حال حتى نستكمل هذه الاحداث التاريخية ، وحتى نمكن القارىء أو المحلل من التوصل الى النتائج الصحيحة فيما يتصل بالافراد ، وشخصياتهم والذين كان لهم دور كبير في صناعة القرار ، فإنه من صميم هذا الموضوع أن نكشف لأول مرة هذه القصة الهامة جدا والتي تكشف عن الكثير .

ابلغنى السادات أنه يريد إعادة فتح القناة رسميا في الخامس من يونيو عام ١٩٧٥ ، وأنه يريد احتفالا ضخما ، وأن يقود بنفسه قافلة كبيرة من السفن في القناة . واعترضت على اختيار هذا اليوم ، وحثت السادات على أن يؤجل إعادة فتح القناة حتى يتم توقيع اتفاق فك الاشتباك الثانى على الجبهة المصرية الاسرائيلية ، وكانت محاولات استكمال فك الاشتباك الثانى قد فشلت في مارس ١٩٧٥ . وكنت أعتقد أن إعادة فتح القناة يمكن أن يكون ورقة إضافية في أيدينا تؤثر كضغط على كل من الامر يكيين والاسرائيليين عندما تستأنف المفاوضات في سبتمبر . وبدا السادات وكأنه قبل الاقتراح ، غير أنه عاد في وقت لاحق إلى رايه السابق مصرأ على أن إعادة فتح القناة يجب ان يكون في الخامس من يونيو ١٩٧٥ . وكان لهذا الموعد قيمة رمزية ؛ ففى الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ وفى عهد عبدالناصر عانى الجيش المصرى من هزيمة مدمرة بسبب ضربة اسرائيلية . وكان هذا قد أدى إلى إغلاق القناة ، وباختيار فتح القناة في الذكرى السنوية للهزيمة أراد السادات أن يوضح أنه البطل الذى أعاد لمصر كرامتها بعد الإذلال الذى عانت منه في عهد عبدالناصر ، فقد خسر عبدالناصر حربا ، واضطر الى اغلاق القناة ، بينما كسب السادات حربا ، وأصبح يستطيع القيام بخطوة تفيد العالم أجمع بإعادته فتح القناة . ومن المفارقة أن فكرة اختيار هذا التاريخ الرمزي لم تكن فكرة السادات بل فكرة محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الاهرام في عهد

عبد الناصر. وقد أبلغنى هيكل نفسه وبفخر أنه اقترح هذا التاريخ، وقد دهشت، وفزعنت حين سمعت ان اقتراحاً بالقيام بإجراء بحسن من صورة السادات على حساب إضعاف وضع مصر في مفاوضات فك الاشتباك الثانى جاء من ناصرى مخلص. وشرحت لهيكل لماذا اعترضت على هذا التاريخ، واكتشفت أنه لم ينظر إلى هذه النقطة، غير أن الضرر كان قد وقع حينذاك. وكنت قد قت بجهد آخر لاقناع السادات بتأجيل اعادة الفتح في وجود ممدوح سالم رئيس الوزراء الذى كان يتفق كلية معى، إلا أنه لم يمكن حمل السادات على تغيير رأيه فقد أمرنا بتنفيذ قراره.

وقبل أسبوعين تقرىبا من الاحتفال حدث أمر جديد، فقد طلبنى السادات بعد ظهر احد الايام على التليفون وهو يصيح بهستيريه فسالته: « ماذا حدث ياسيادة الرئيس؟ ». فصاح قائلا: بأننى يجب ان اتصل بالامريكيين، وأطلب منهم إرسال سفيتين حربيتين امريكيتين للاشتراك في الاحتفال، ضمن القافلة التى سوف تلى المدمرة المصرية التى تقل السادات. وقلت للسادات بكل صراحة: إن هذه فكرة سيئة، فوجود السفن الامريكية لم يكن فحسب غير ضرورى بالمرّة بل كان أيضا من الممكن أن يفسر تفسيراً سيئاً مسيئاً من عدة جوانب، غير أن السادات ظل يصرخ معرباً عن مخاوفه: « لا. مستحيل. بدون السفن الامريكية لا أستطيع العبور. فسوف يطلق الاسرائيليون النيران على ». فضحكت وقلت له: إن هذا ليس مستحيلاً فحسب ولكن لا يمكن تصويره أيضاً. كان السادات غاضباً جداً وظل يكرر « لا. لا. انهم سوف يطلقون النيران على. انت لاتعرف الاسرائيليين يا إسماعيل ». ولأننى ادركت أن السادات قد أصابه خوف هستيرى من الاسرائيليين؛ حاولت تقليل الضرر إلى أقل درجة؛ فقلت: « حسناً. ولكن لماذا سفيتان أمريكيتان؟ إن واحدة تكفى، وهى سوف تؤدى نفس الغرض ». ووافق السادات، فاتصلت بالسفير الامريكى؛ لأثقل له رغبة السادات. ولم يستطع هيرمان ابلتس أن يخفى رد فعله، وبدأ يضحك إلا أنه نقل رغبة السادات إلى واشنطن بطبيعة الحال. ووافقت الحكومة الامريكية

واشتركت سفينة الاميرال « ليتل روك » (وهى طراد تابع للاسطول السادس الامريكى) فى القافلة التى عبرت قناة السويس فى الخامس من يونيو عام ١٩٧٥ .

وكانت هذه هى القصة الحقيقية وراء ظهور السفينة « ليتل روك » ولم تكن دليلا على الاعتراف بمساعدة البحرية الامريكية فى تطهير قناة السويس كما قال بعض الكتاب . ولم يكن ممكنا على أية حال الكشف عن التفسير الحقيقى فى ذلك الوقت . ولم يخف اشتراك السفينة ليتل روك عن الملاحظة الدقيقة للصحفيين الأجانب الذين كانوا يغطون أنباء الاحتفال . و بينا كانت القافلة تمر بالقناة وجدت نفسى فجأة محاطا بمجموعة كبيرة من الصحفيين الاجانب الذين أمطرونى بأسئلة عن سبب وجود السفينة ليتل روك فى القافلة المكونة فقط من سفن تجارية . وكنت مضطرا إلى الاقتصار على بعض الاجابات المتهربة ، مما جعل الجميع غير مقتنعين . وبدأ خيال الصحفيين يعمل من هذه النقطة .

واننى لأجد متعة كبيرة فى أن أقص لأول مرة وعلنا حادثة السفينة ليتل روك ؛ فقد كان خوف السادات - الذى لم يستطع السيطرة عليه - من الاسرائيليين ورغبته فى العظمة الشخصية ، يكشفان عنه كزعم يبعث على الضحك وإلى حد ما الشفقة . وقد يضحك الانسان منه - فكل من هيرمان ابلس وأنا فعلنا ذلك بهذه المناسبة - غير أنه لا يمكن أن ينسى الانسان أن هذا الرجل المضحك أوقع الكثير من الضرر بمصر . وقد قال زائر أمريكى لم يتحدث هويته - وربما يكون كيسنجر - لرابين : « إن الخوف من الحرب كامن فى عظامه » . وقد عانت مصر من جراء هذا .

الفصل الخامس

نهاية ضخ البترول ،
واتفاق فك الارتباط
السوري - الاسرائيلي -

عقب توقيع اتفاق فك الاشتباك الأول بين مصر واسرائيل يوم ١٨ يناير عام ١٩٧٤ بدأت دمشق حملة للإساءة الى مصر .. وقد تمت هذه الحملة التى لامبرر لها والتى لم تكن متوقعة من خلال وسائل الاعلام والقنوات الدبلوماسية .. وكانت موجّهة فوق كل شىء ضد العالم العربى .. وقد اشترك الرئيس الاسد فى هذه الحملة بصفة شخصية ، غير أن الدور الاكبر فيها لعبه وزير خارجيته عبد الحليم خدام .. فاتهم الاسد وخدام مصر بأنها خانت القضية العربية بصفة عامة ، وخانت شريكها الوحيدة فى حرب أكتوبر ضد إسرائيل بصفة خاصة . وكنا فى مصر نتتبع عن كثب حملة التشهير السورية ، ونستقبل مبعوثين من العالم العربى ينقلون لنا وجهة النظر السورية . ولم أكن قلقا جدا على أية حال ؛ لأننى كنت متأكدا تماما أن هذه الحملة لن تبقى طويلا ، وأنه فى النهاية سوف يدرك الجميع بما فيهم سوريا أن الوقائع لا تؤيد هذه الاتهامات .. واكتفيت بأن استنكر من وقت لآخر هذه الحملة المسمومة ، وكنا فى نفس الوقت نرسل مبعوثين إلى رؤساء الدول العربية لنشرح لهم ما كان يحدث فى أسوان بالضبط لنثبت ضعف الموقف السورى .. وعندما أدركت الزعامة السورية فى النهاية أنها تقوم بعمل لاطائل من روائه ، ليس فى الخارج فحسب بل فى الداخل أيضا ؛ حيث كان رأى العام مقتنعا فها يبدو بشرعية التحرك المصرى : بدأت القاهرة فى تلقى إشارات من سوريا مباشرة وبصورة غير مباشرة من دول عربية أخرى بأن الوقت قد حان لأن تحاول مصر جادة تحقيق اتفاق فك اشتباك مماثل على الجبهة السورية ، وكنا مستعدين غير أنه كانت هناك عقبتان كبيرتان فى طريق مثل هذا الاتفاق ، وهما : اصرار واشنطن على أن ترفع الدول العربية تماما الحظر الذى كان مفروضا على البترول قبل أن تتدخل الولايات المتحدة مرة أخرى وثانيا : مشكلة أسرى الحرب .

وكان من المتعين أن يتم إزالة هاتين العقبين قبل أن تتمكن مصر من القيام بخطوات للتأثير على واشنطن للتحرك مرة أخرى ولتمارس ضغطا على إسرائيل للتفاوض بشأن فك اشتباك على الجبهة السورية .

وأدرك الأسد نفسه هذا في النهاية . وأبدى بصورة غير علنية علامات تدل على أنه لن يعارض رفع الحظر البترولي . وأدت مبادرة الأسد إلى عقد مؤتمر قمة عربي صغير في الجزائر في ١٣ فبراير عام ٧٤ ، وحضر هذا المؤتمر الرئيس الجزائري بومدين والملك فيصل عاهل السعودية والرئيس السوري الأسد والرئيس السادات . وكانت الاجتماعات الرسمية تغلب عليها المحاملات الرسمية التقليدية بينما جرت المناقشات الحقيقية والتي تم التوصل خلالها إلى اتفاق في إجتماعات جانبية مغلقة .. وكتاب بعض هذه الاجتماعات غير الرسمية ذات طبيعة ودية مثل هذا الاجتماع الذي عقد بين السادات والاسد ، ولم تجر في هذا الاجتماع أية مناقشات حامية كما أن الاسد كان متجاوبا كثير الابتسام ، وكانت اجتماعات أخرى يشوبها التوتر وفي إحدى المرات إستفز الملك فيصل الاسد صراحة حيث سأله بصوت عال تماما عما إذا كان السوريون قد قبلوا وقف إطلاق النار على مرتفعات الجولان في عام ١٩٦٧ في وقت سابق لأوانه حيث تركوا القنيطرة تسقط في أيدي الاسرائيليين دون اطلاق طلقة واحدة .. وقال أيضا : إن القائد السوري في القنيطرة تلقى ما يوازي ٣٠٠ مليون دولار أمر يكي من اسرائيل مقابل مساعدته هذه .. وكان القائد هو الأسد نفسه ولم يستطع الاسد لحسن الحظ أن يسمع الملك فيصل بوضوح ؛ لأن الرئيس السادات قام بدوره بالتحدث بصوت أعلى من صوت فيصل محاولا أن يقنعه بأن الوقت غير مناسب لمناقشة هذه الاشاعة المحرجة جدا ، وكف الملك فيصل عن حديثه ، ومنذ ذلك الوقت سارت الامور بسلاسة نوعا .

فبعد العديد من الاجتماعات غير الرسمية استدعى رؤساء الدول الاربعة وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عمر السقاف ، كما استدعوثي . وفي بداية الاجتماع نظر السادات إلى الأسد وأشار إلى قائلا : « أخى الاسد : إن فهمي هو

الرجل الوحيد الذى يستطيع ان يحصل لك على اتفاق فك اشتباك أول على الجبهة السورية» ثم وجه السادات حديثه إلى قائلا : « سافر إلى واشنطن وأحضر كيسنجر إلى دمشق ؛ ليبدأ جولات مكوكية للتفاوض بشأن فك الاشتباك على الجبهة السورية » وأجبت قائلا : إنه ليس من الضروري أن اذهب الى واشنطن بنفسى بل من الممكن ببساطة أن أطلب من كيسنجر السفر إلى دمشق ، وذلك من خلال القنوات الدبلوماسية ، فقال السادات « إننى أفهم لماذا لا يريد فهمى السفر؛ فأنا لدية ارتباطات مسبقة مع بومبيدو وتيتو» .. وأضاف بقوله « لا تقلق يا إسماعيل فسوف اتصل بها ، وأطلب منها تأجيل مواعيدك » ، واستطرد السادات يقول : « لقد اتفقتا على أن يسافر كل من السقاف وفهمى من الجزائر إلى واشنطن لمقابلة الرئيس نيكسون وليطلبا منه أن يصدر تعليماته إلى كيسنجر بالعودة الى المنطقة ؛ لتحقيق فك الاشتباك على الجبهة السورية .. وأكثر من هذا فانكما محولان لأن تبليغا الرئيس نيكسون بأن رؤساء الدول وافقوا على أن يتم رسميا رفع الحظر على البترول خلال أسبوعين ، كما أن الرئيس الاسد وافق على تقديم قائمة بأسماء أسرى الحرب الاسرائيليين الموجودين في سوريا إلى واشنطن . وقال الرئيس الاسد مبتسما : « فهمى ، سوف أرسل اليك القائمة الأصلية لتسلم إلى نيكسون بالإضافة إلى نسخة « أخرى لك أنت » . ويجب أن أضيف في هذا الصدد : أنه في وقت سابق وخلال الحملة التي شنتها دمشق ضد مصر كان الرئيس الاسد قد أصابه اليأس في رغبته الشديدة لحل المشكلة لدرجة أنه أبلغ الرئيس بومدين بأنه سوف يعطى قائمة أسماء الاسرى الى السوفيت ليبلغوا واشنطن بمحتواها ، ففزع الرئيس الجزائرى لهذه الفكرة وأصر على تسليم القائمة إلى واشنطن مباشرة من خلال وسيط عربى ..

وكان هذا هو ما حدث بالفعل في الجزائر فعلى العكس من تقارير أخرى تم التوصل الى القرار الرسمى برفع الحظر نهائيا عن البترول في مدينة الجزائر خلال مؤتمر القمة هذا .. ويمكن تلخيص أسباب التوصل الى هذا القرار على النحو التالى : كان الامر يكون قد مارسوا ضغطا ضخما على الملك فيصل غير أنه لم يكن بمقدور الملك السعودى الاستجابة للطلب الأمريكى بدون مبرر يحفظ ماء الوجه ..

وكان الحل المقترح هو الربط بين رفع الحظر عن البترول ، وبين تبادل الاسرى بين اسرائيل وسوريا بالإضافة إلى فك الاشتباك على الجبهة السورية ، وكان هذا هو الهدف من لقاء الجزائر .

وعلى الفور غادرنا - السقاف وأنا - الجزائر على واشنطن .. وحيث كان من المتعين أن نقضى الليل في باريس في طريقنا الى واشنطن ؛ انتهزت الفرصة لابلغ واشنطن أننا سنصل في اليوم التالي .. فدعوت القائم بالاعمال الامريكى الى الفندق حيث كنت انزل ، وطلبت منه أن يبلغ واشنطن بأن السقاف وأنا في طريقنا الى هناك واننا نريد التحدث مع الرئيس نيكسون باسم رؤساء الدول العربية الاربعة الذين عقدوا إجتماعا في الجزائر .. وقلت : إنه ينبغي أن يقابلنا كيسنجر في مطار دالاس في واشنطن .

ولم أكن اعترزم الالتقاء بمسؤولين فرنسيين في باريس لأننى كنت ببساطة في طريقى لأداء مهمة مختلفة .. وعلى أية حال سمع ميشيل چوبير وزير الخارجية الفرنسى بوجودى بباريس وفسر عدم اتصالى به بأنه اهانة له وفرنسا . ولا يمكن تفسير موقف چوبير الذى كاد أن يؤدي إلى أزمة دبلوماسية كبيرة بين مصر وفرنسا إلا بفهم شخصيته .. فقد كان وزير الخارجية الفرنسى رجلا قديرا تماما وطموحا ، ولكنه كان يتصور الإساءة في أقل الاشياء كما أنه كان من الصعب الإسترسال معه ، فكان دائما ساو باردا متعلما حتى عندما لا ينصاع . أن يباو هكذا . وقد كلف چوبير مدير مكتبه بالاتصال بالسفير المصرى في باريس ليسأله لماذا لم أحاول الاتصال بوزير الخارجية الفرنسى ، وليحذر من أنه سوف تكون هناك عواقب وخيمة على العلاقات المصرية الفرنسية ما لم أطلب ترتيب لقاء هناك .. وفى استطعت غضبا : فأصدرت تعليماتى إلى السفير المصرى بأن يتصل برئيس مكتب چوبير ، ويبلغه بأننى لست في زيارة رسمية لباريس .. وعلى أية حال كان مما يتفق أكثر مع التقاليد الفرنسية من اللياقة ان يتصل وزير الخارجية بى ، و يقترح هذا اللقاء . وبما أن الفرنسيين لم يحافظوا على تفاليدهم فإننى لأرى ما يدعو الى المبادرة بطلب اللقاء . وأية آثار سلبية على

العلاقات المصرية الفرنسية سوف تكون مسئولية الجانب الفرنسي . وقت أيضا لسفيرنا : إنه اذا طلب چوير مقابلتى فسوف أقبل . ونفذ السفير المصرى تعليماتى ، وبعد ذلك بخمس دقائق عاود رئيس مكتب چوير الاتصال مقدما دعوة چوير . وذهبت الى وزارة الخارجية الفرنسية لأجد أن چوير - رغم أدبه الجم - كان أيضا رسميا جدا وغير متجاوب ، وكان فى الواقع غير راغب فى مناقشة أى شىء ذى بال معنى . وحاولت فتح باب المناقشة فى موضوعات مختلفة غير أن الاجابات الوحيدة التى كان يرد بها لاتتعدى « نعم » و « لا » . وبعد حوالى نصف ساعة تغربا من هذا أدركت أننى أضيع وقتى فاستأذنت فى الرحيل ، ولأننى كنت مستاء من چوير : لم استطع مقاومة الرغبة فى إغاضته فقلت له أثناء شروعى فى الرحيل : إننى ذاهب الى واشنطن لأقابل أسوأ أعدائه هنرى كيسنجر ، وسألته ساخرا : اذا كان يريدنى أن اعمل إليه أية رسالة .. وكما توقعت انفجر چوير قائلا : إنه ليس لديه أى شىء بالمره ليقوله لكيسنجر .. وتكشف هذه الحادثة كثيرا عن المزاج الخاص لچوير ، وليس من الغريب ان طرد بعد هذا بفترة قصيرة من وزارة الخارجية الفرنسية .. وقد فشلت محاولاته بعد هذا ليصبح شخصية سياسية كبيرة بأسلوب ديڤول .

وفى طريقنا الى واشنطن يوم ١٦ فبراير، كان من المتعين علينا - نسقاف وأنا ومساعدونا - أن نستقل طائرة أخرى إلى نيويورك .. وبينما كنا نقترّب من مطار دالاس إهتزت الطائرة بفعل انفجار ضخم نشر الفزع بين الركاب مما دفع مسئولى الامن الأمريكىين المكلفين بحمايتنا الى القفز فوقنا لحمايتنا مما قد يكون هجوما من الإرهابيين ، واتضح فى النهاية أن هذا الحادث كان بسبب ماس كهربائى أدى الى انفجار غلاية فى مطبخ الطائرة وكسر نافذة لتقلل الضغط فى المقصورة . وهبطت الطائرة بعد بضع دقائق حيث أحاط بها رجال الأمن الذين احتجزوا الركاب لمدة ساعات بينما كانوا يحرون تحقيقا .. وخسن الحظ تم أبعادنا السقاف وأنا فى الحال لنجد هنرى كيسنجر وابنه ومساعديه فى انتظارنا ..

وفي الأحوال العادية لا ينتظر هنري كيسنجر وزراء الخارجية أو يودعهم . ولكن لأننى كنت أعرف أن كيسنجر يطلب استقبالا ضخما لنفسه فقد حذرتة قبل رحلته الاولى إلى مصر من أننى أو من بشدة مبدأ المعاملة بالمثل .. وهكذا اتبعت البروتوكول الدبلوماسى بحرفيته ، فإن انتظرنى وزير خارجية في المطار فأننى سوف أعامله بالمثل ، وعلى العكس من هذا اذا لم يستقبلنى وزير الخارجية شخصيا فأننى سأرسل رئيس قسم البروتوكول لاستقباله .. وهكذا فهم كيسنجر هذا الأسلوب إلا أنه كان منزعا تماما وقال : إنه لا يستطيع ببساطة أن يعاملنى بصورة مختلفة عن وزراء الخارجية الآخرين .. وقال : إنه لم يذهب أبدا إلى المطار لاستقبال حتى وزراء خارجية دول حلف شمال الاطلسى . ولم أجه بغير : « لك أن تقرر ما تشاء » ولأنه كان يخشى ألا أوفر له فخامة الاستقبال حين يأتى إلى القاهرة ، ظل كيسنجر يستقبلنى و يودعنى فى المطار فى واشنطن منذ ذلك الوقت فصاعدا ، وقد لاحظ كل المراقبين هذا .

وعلى أية حال : عندما وصلنا إلى مطار دلاس قلنا بضعة كلمات للصحافة ثم توجهنا الى الفندق .. وفيما بعد قام هنرى بزيارتى فى جناحى فى الفندق ليعرف سبب زيارتنا المفاجئة قبل لقائنا مع نيكسون ، وتعمدت ألا أبلغه بأى شئ قبل اللقاء الرسمى مع الرئيس نيكسون .

وكان كيسنجر يحاول ايضا أن يثير متاعب بين مصر والسعودية .. واعتذر كيسنجر لتأخره وتعهد تفسير هذا بأنه قابل السقاف ليضع دقائق ، وأنه كان ينوي الاتجاه مباشرة من جناح السقاف الى الجناح الذى أقيم به فى نفس الدور .. وهو لم يبلغ السقاف بأنه فى طريقه الى مقابلتى إلا أن السقاف كان متشككا ، وكان يريد التأكد تماما من أن هنرى لم يأتى لمقابلتى .

كان السقاف على حد قول كيسنجر يشعر بأن ما يسمى بالعلاقة التقليدية بين الولايات المتحدة والسعودية تتطلب ان يقابله كيسنجر وألا يقابلنى أنا .. وهكذا شعر كيسنجر بمرح شديد عندما أصر السقاف على مصاحبتة ليس فقط حتى المصعد ، ولكن أيضا الى السيارة .. واضطرو وزير الخارجية الأمريكى الى أن

يستقل السيارة ويدور دورة حول المبنى في انتظار عودة السقاف الى جناحه ثم يعود بعد هذا الى الفندق مرة أخرى لمقابلتي .. وابتسمت إلا أنني لم أعلق على هذا مما خيب ظن كيسنجر؛ فقد كان يريد أن يزعج التوتر بين السقاف وبينى .. كانت هذه خدعة يستخدمها دائماً ولم أكن أريد أن أشارك في لعبته .

وقد لفت كيسنجر في مذكراته قصة مختلفة عن هذه الحادثة ، وقد نسي فيما يبدو ما قاله لى . فففيها ادعى أنه أتى لرؤيتي أولاً ، وأننى الشخص الذى رافقه حتى السيارة ؛ لأتأكد من أنه لن يذهب لرؤية السقاف .. وهذا محض افتراء ، ويختلف عن القصة التى رواها كيسنجر فى البداية .. ولكننى أحب أن أوضح هنا أن القضية الحقيقية فى هذا ليست ما إذا كان السقاف أو أنا نهم بهذه الامور الصغيرة ، ولكن المهم أن كيسنجر اختار أن يفسر مجاملة السقاف بتوديعه حتى السيارة بأنها تظهر الغيرة بين العرب .. ولم يفوت كيسنجر هذه الفرصة لى ينجري ، و بسبب مشاكل .

وفى اليوم التالى رأيت كيسنجر فى وزارة الخارجية وأبلغته خلال هذا اللقاء أن الرئيس الاسد وافق على أن يرسل الى واشنطن القائمة الاصلية بأسماء أسرى الحرب الاسرائيليين .. وقد سر كيسنجر كثيراً لهذا ، واتفقا على أنه عندما يصل ممثل سوريا الى واشنطن ومعه القائمة فان كيسنجر سوف يستقبله ، و يقبل القائمة .

ووصل الممثل السورى بعد ظهر ذلك اليوم ، واستقبله كيسنجر فى وزارة الخارجية فى اليوم التالى .. وما آثار دهشتى أن الممثل السورى أسرع لمقابلتي بعد الاجتماع مع كيسنجر مباشرة ليبلغنى بأن كيسنجر رفض قبول قائمة الأسرى .

وقد شعرت حينذاك بغضب شديد ؛ لأن كلاً من الاسرائيليين والامر يكيين ظلوا يصرون لمدة شهور على أن تحل مشكلة أسرى الحرب قبل مفاوضات فك الاشتباك على الجبهة السورية .. وعقب مغادرة المبعوث السورى اتصلت بهنرى

لأعرب له ليس فقط عن دهشتي ولكن أيضا عن غضبي لتصرفه .. وتضاعفت دهشتي حين فسر هنري هذا بقوله : إنه رفض قبول القائمة لأنه لا يستطيع أن يضمن عدم اطلاع الاسرائيليين عليها فقلت له : « إن هذا مستحيل .. لقد اقنعنا حافظ الاسد بأن يرسل القائمة الاصلية الى واشنطن ، والآن لا نستطيع واشنطن تسلمها » وشعر كيسنجر بخرج شديد خاصة حين أضفت قائلا : إنه مما يصعب تصديقه ياهنري ألا يستطيع وزير الخارجية الأمر لكي أن يحتفظ بسرية أوراق سرية وأصررت على أن يستقبل المبعوث السوري في اليوم التالي فوافق على مضمض هـ .

وقد دهشت كما قلت لتصرف كيسنجر ولكنه قد يكون صادقا في قوله إن « في وزارة الخارجية ليس هناك ضمان لأن يتم الاحتفاظ بسرا ما لأربع وعشرين ساعة » أو بالأحرى كان كيسنجر متأكدا من أن السوف يتسرب إلى إسرائيل ؛ لأن هناك يهوداً كثيرون ومتعاطفون معهم في وزارة الخارجية وفي البيت الابيض .. وإذا تسربت قائمة الأسرى فإن كيسنجر يفقد ورقة مهمة في مفاوضاته المتوقعة مع الاسرائيليين . وفي المساء طلبت من المبعوث السوري ان يقابلني ، وقلت له لماذا رفض كيسنجر تلقي القائمة ، وأن كيسنجر وافق بعد حديثه معي على استقبال المبعوث السوري وتسلم القائمة .

وتجددت دهشتي مرة أخرى اذ أبلغني المبعوث السوري بالقصة الطريفة التالية : .. بعد أن قابلني عاد إلى فندقه ، وبسبب شعوره بالعصبية بسبب وجود صهيانية كثيرة بين ج.ا. حوله : أرسل القائمة الاصلية ونسخها الى دمشق ، لأشعر بخيبة أمل عظيمة .. وقلت له : إنه إذا كان لا يشعر بالأمان يمكنه أن يأتي الى الغرفة المجاورة لجناحي ، وأنه على أية حال قد ارتكب خطأ كبيرا باعادته القائمة إلى دمشق .. وكان المبعوث السوري يرتعد وقال لي : « سيدى الوزير حتى أنت رفضت تسلم نسختك » ولم أعقب على هذا ، ولكنني أصررت على أن يطلب من

رأى أخرى تبعد رواية كيسنجر لهذه الحادثة عن الحقيقة . انظر « سنوات مضطربة » ص ٩٥٠ - ٩٥١ .

دمشق ان ترسل اليه القائمة مرة أخرى حتى يمكن احراز تقدم . وكنت بالفعل قد رفضت تسلم النسخة التي أرسلها لى الرئيس الاسد ، فحين رفض كيسنجر تسلم الأصل لم استطع انأ أن اتسلم نسختي لخشيتي من أن يفهم السوريون أنني متواطئ مع كيسنجر فكان يمكن أن يقال : إن وزير الخارجية الأمريكى رفض تسلم الأصل ، ولكننى سلمته نسختي سرا ، ويستطيع كيسنجر فى هذه الحالة ان يعرضها على الاسرائيليين ، بينما يدعى عدم تورطه فى هذا .. ولكننى لم اشرح وجهة نظرى الى المبعوث السورى .

وعلى أية حال : وصلت كل من القائمة الأصلية والنسخة مرة ثانية من دمشق ، وسلم المبعوث السورى القائمة إلى كيسنجر .. وحتى أكمل القصة يتعين أن أضيف : أن الرئيس الاسد أبلغنى بنفسه بعد هذا ان هذا المبعوث السورى لم يعد القائمتين الى دمشق بل إنه حرقها فى بانيو حمامه .. وابتسمت وقلت للاسد : الآن اعتبر هذه القصة منتية ، إلا أنها تمثل حادثة شائقة جدا فى أزمة الشرق الاوسط .

واستقبلنا الرئيس نيكسون - السقاف وأنا - فى البيت الابيض فى ١٩ فبراير . وكان هنرى كيسنجر حاضرا أيضا . ونقلنا الى الرئيس نيكسون الرسالة الرسمية التى حملنا إياها رؤساء الدول الأربع فى الجزائر : أولا : قرروا رفع حظر البترول خلال أسبوعين . ثانيا : وهم يتوقعون من الرئيس نيكسون فى مقابل هذا أن يطلب من وزير خارجيته إجراء إتصالات مع كل من سوريا واسرائيل بهدف التوصل الى اتفاق بشأن فك الاشتباك بين قوات الطرفين فى مرتفعات الجولان . ثالثا : وافق الرئيس الاسد - حتى يساعد الامر يكيين فيما يبذلونه من جهد - على أن يقدم اليهم قائمة أسرى الحرب الاسرائيليين كدليل على نواياه الطيبة والمخلصة .. وقد سُرَّ الرئيس نيكسون كثيرا لهذا ، وأصدر تعليماته الى كيسنجر بأن يتصل بكل الاطراف ، وأن يبدأ العمل من أجل تحقيق هذه الغاية وكما هو معتاد أراد كيسنجر الظهور .. فبينما أعرب عن شعوره بالرضاء : قال مرة أخرى : إن الولايات المتحدة كقوة عظمى لا يمكنها أن تعمل تحت تهديد أوضاع ما اسماء « بالابتزاز » فيجب الا يكون رفع الحظر مشروطا ببدا المفاوضات . وقد

شعرت بغضب شديد وقلت لنيكسون « لاأعتقد انه من المستحسن ان تفسر هذا القرار الذى اتخذته الرؤساء العرب الاربعة بأنه تهديد أوإبتزاز.. بل على العكس من هذا فأنا أعتقد أن القرار يرفع خطر البترول يظهر مرونتهم وهم كانوا كرماء جدا عندما قدموا هذا العرض » وذكرته بأن حظر البترول يمكن أن يسفر عن عواقب وخيمة بالنسبة للولايات المتحدة ، وختمت هذا بقولى : إننى أمل أن يكون هناك تقدير للخطوة التى اتخذها رؤساء الدول العرب ، وأسرع الرئيس نيكسون بالإعراب عن موافقته ، وكان من الواضح أنه يشعر بالامتنان والتقدير للخطوة التى اتخذها رؤساء الدول العربية .

وبعد الاجتماع صحبنا نيكسون حتى حديقة البيت الابيض حيث أصر على أن نقول بضع كلمات للصحافة .. وتحدث نيكسون أولا إلى الصحفيين ليشر إلى أن اجتماعه معنا كان بقاء "جدا" ، وأنه أصدر تعليماته إلى وزير الخارجية بأن يسافر الى الشرق الاوسط ليساعد سوريا واسرائيل على التفاوض بشأن فك الاشتباك بين قواتها .. وبناء على طلب نيكسون أبلغت الصحافة بأنباء مهمتنا وبتقديرنا للدور الأمريكى ، ولكنى لم أشر الى قرار رفع حظر البترول وبعد هذا صحبنى الرئيس نيكسون الى سيارتى ، العمل الذى قدرته لأنه يدل على تقديره للدور المصرى فى الشرق الاوسط ، وعلامة ذات دلالة عن تطور العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة .

وبينا استأنف كيسنجر جهوده فى الشرق الاوسط كان من المقرر أن يجتمع وزراء البترول للدول العربية فى طرابلس فى ليبيا ؛ لتحديد الإجراءات اللازمة لرفع الحظر البترولى . غير أنه فجأة وفى يوم ١٠ مارس تراجع الرئيس الليبى معمر القذافى فى قراره السابق باستضافة اجتماع وزراء البترول العرب على الرغم من أنهم كانوا قد وصلوا بالفعل إلى طرابلس . وبعد هذا القرار الليبى غير المتوقع صدرت تعليمات الى أحمد عزالدين هلال وزير البترول المصرى بأن يبلغ زملاؤه بأن مصر يسرها أن تستضيف الاجتماع .

وهكذا طار وزراء البترول العرب إلى القاهرة إلا أن القذافي كان يخبىء مفاجأة أخرى حيث أرسل برقية تقول : إنه بعد أن أعاد النظر في الموقف فإنه يسعده ان يعقد اجتماع وزراء البترول العرب في طرابلس يوم ١٢ مارس .. ووافق وزراء البترول على العودة الى طرابلس . ولكن مجموعة من الاتصالات الجانبية بين وزراء خارجية الدول المشتركة كشفت عن أن القذافي يعد لنا مفاجأة أخرى فقد وافق على استضافة الاجتماع ، إلا أنه لن يسمح باتخاذ قرار برفع الحظر عن البترول على أرض ليبيا .. وبالإضافة إلى هذا هدد وزير البترول الليبي بأن بلاده تتدد بأى دولة تشترك في الاجتماع تبدى استعدادها بالسماح بتدفق البترول مرة أخرى الى الولايات المتحدة . وهولندا .. وفي هذه المرحلة قال وزير النفط الكويتى عبدالرحمن عتيقى : إن لديه معلومات موثوقاً بها تفيد بأن ليبيا قامت بالفعل بانتهاك قرار الحظر حيث وقعت اتفاقاً مع الولايات المتحدة لتزودها بنحو ٦٠,٠٠٠ برميل يومياً من النفط الليبي من خلال البرازيل . وكان من الواضح ان المؤتمر لن يتوصل الى أى قرار بناء ، بل إنه سوف يصبح مجرد ساحة لتبادل الاتهامات البلاغية الزائفة ، واتصل بى وزير النفط المصرى ؛ ليلبغنى بشكوكه . وتم في ذلك الوقت الاتفاق على تأجيل جلسات المؤتمر ، وأن يعقد مرة أخرى في مدينه عمايدة حيث كان هناك أمل في أن يكون الجو المحيط أكثر ملاءمة لصياغة توصيات بناءة .. ثم عقد الاجتماع في النهاية في فيينا يوم ١٨ مارس وتم الاتفاق على النقاط التالية :

(١) يتم رفع حظر البترول ضد الولايات المتحدة دون شروط ، وأن يعاد النظر

في هذا القرار عندما ينعقد اجتماع اوبيك في أول يوليو في القاهرة .

(٢) ان تعامل كل من ايطاليا والمانيا الاتحادية كدولتين صديقتين ،

وبالتالى يتم الوفاء باحتياجاتهما .

(٣) أن يستمر الحظر ضد هولندا .

وعقب هذا الاجتماع البناء في فينا رافقتنا - الفريق الجسمى وأنا - الرئيس السادات يوم ١٨ مارس في زيارة رسميه للرئيس تيتو .. وقضينا يومين في برينى

في زيارة ناجحة تماما وطدت بالمزيد من العلاقات الثنائية بين مصر و يوغوسلافيا وخاصة في المجال العسكري .. وبعد هذا بأسبوع ذهب كينسجر إلى موسكو للإعداد لاجتماع القمة الثالث بين الرئيس بريجنيف والرئيس نيكسون .. ولكنه أجرى محادثات أيضا مع كل من بريجنيف وجروميكو عن الشرق الاوسط ووافق على وجوب أن ينسق الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة جهودهما حتى ينجزا فك الاشتباك الاول على الجبهة السورية .

وكانت هناك أيضا الاتصالات بين القاهرة وموسكو بهدف فرض ضغط مشترك على الولايات المتحدة ؛ لتعمل على التوصل إلى اتفاق لفك الاشتباك على الجبهة السورية .

وفي هذه الاثناء كانت فضيحة ووترجيت الشهيرة قد وصلت إلى ذروتها . وبدا بصورة متزايدة أن نيكسون لن يستطيع مواجهة العاصفة .. وكان من الطبيعي أن تشعر دول أخرى بالقلق .. أما بالنسبة لنا في العالم العربي فقد كان السؤال الرئيسي هو عن معرفة عواقب ووترجيت ليس فقط على استعداد الرئيس نيكسون وحكومته للإشتراك في تحركات جديدة كتسويه مشكلة الشرق الاوسط بل أيضا على مقدرة نيكسون وحكومته على فعل هذا .. وخلال الجلسة غير العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي كانت مخصصة لمشكلة الطاقة : كان كل وزراء الخارجية بالفعل يجرون اتصالات مباشرة بحكومة نيكسون حتى يقيموا العواقب المحتملة لووترجيت .

وفي يوم ١١ ابريل ، بعد يومين من وصولي الى نيويورك ذهبت الى واشنطن لمقابلة كينسجر .. وبعد اسبوع عدت لمقابله الرئيس نيكسون .

وخلال هذا الاجتماع اوضح لي نيكسون انه سوف يحارب الى النهاية . وبينما اعترف بخطورة الموقف : أعلن أنه لن يستسلم للضغوط التي تحته على الاستقالة .

ولم أريمن قبّل الرئيس نيكسون مصمما بهذه الصورة على محاربة عواقب ووترجيت والتغلب عليها بينما يقوم في نفس الوقت بتنفيذ سياساته . وقد أكد لي بصفة خاصة باستمرار التزامه بتحسين فرص التوصل إلى حل سلمى في الشرق الاوسط .. وسألت بهذه المناسبة عما اذا كان الرئيس نيكسون سوف يستمر في خطته للقيام

بز يارة رسمية لمصر دون اعتبار لما يحدث داخلها في الولايات المتحدة . وأكد الرئيس نيكسون أنه سوف يأتي الى مصر كما جرى الاتفاق ، وأضاف قائلا : إنه يتوقع ايضا أنه بحلول وقت زيارته سيكون كيسنجر قد نجح في التوصل إلى اتفاق فك اشتباك على الجبهة السورية .

وأبلغني أيضا بأن واشنطن قد توصلت الى اتفاق مع موسكو مفاده أنه عندما يبدأ كيسنجر مرة أخرى دبلوماسيته المكوكية سوف يكون جروميكوف في زيارة أيضا قريبا من المنطقة ، وسوف يقابل كيسنجر في جنيف وقبرص .. وقال نيكسون بالتحديد : إن زيارته هو الى مصر سوف تكون بالقرب من نهاية مايو ، وحال أن يحقق كيسنجر نتائج ايجابية بشأن فك الاشتباك بين سوريا واسرائيل .. وقد أعرب نيكسون في الواقع عن أمله في أن يستطيع زيارة سوريا أيضا عقب حضوره الى مصر ..

وعقب وصولي مباشرة الى مصر يوم ٢٠ أبريل بعث الرئيس السادات أحمد اسماعيل وزير الخارجية الى سوريا ليلعب الاسد بشأن اتصالاتي في واشنطن متضمنة رغبة نيكسون في زيارة سوريا أيضا .

وبحلول آواخر ابريل كانت المفاوضات الخاصة بفك الاشتباك الإسرائيلي السوري تجري في جدية .. وبينما سرق كيسنجر الأنوار الساطعة : كانت مصر تشترك في هذه العملية بهدؤ أكثر ولكن بعمق حقيقى .. وتم تحقيق الكثير من التقدم الا أنه كانت هناك نكسات كثيرة .. ومن الخطوات المساعدة : أن جرى إجتماع بين جروميكو وكيسنجر في جنيف والذي أدى في ٢٩ إبريل إلى إصدار بيان مشترك التزمت فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بالعمل المشترك للسعى إلى التوصل إلى حل لأزمة الشرق الاوسط ، وقالوا : إنها يفضلان أن يعقد مؤتمر جنيف مبكرا ، وفي اليوم التالي وصل كيسنجر إلى مصر مع عروسه نانسي ، وقابل السادات في المعمورة بالقرب من الاسكندرية ، وكان يريد ان يبلغ الرئيس السادات بإحدى تطورات جنيف ، وأن يظهر بز يارته للقاهرة قبل اى بلد آخر الأهمية السياسية لمصر في تقدير واشنطن .

وفي أول مايو وصل كيسنجر الى دمشق و بدأ رحلاته المكوكية بين العاصمة السورية واسرائيل بأمل التوصل إلى اتفاق فك اشتباك أول على الجبهة السورية . وقد بذل كيسنجر الكثير من الجهد في هذا الا أنه احتاج إلى نحو شهر ليحرز تقدما ، لأن كلاً من الاسرائيليين والسوريين كانوا متشددين .

وخلال هذا الشهر زار كيسنجر السعودية والاردن وذلك لهدفين وهما : إعطاء سوريا واسرائيل المزيد من الوقت لإصلاح ما بينهما ، ولإدخال ملكي السعودية والاردن في صورة الأحداث طالبا منها أن يبذلا مساعيها الحميدة مع دمشق .

وكانت النكسات عديدة .. أولا : حدث تأجيل في بدأ المفاوضات بسبب الاستقالة غير المتوقعة لجلودا مائير يوم ١١ ابريل ، ثم تشكيل وزارة جديدة برئاسة اسحق رابين وظهرت مشكلة أكثر خطورة عندما استولى ثلاثة فدائيين فلسطينيين على مدرسة في مدينة معلوت الاسرائيلية مطالبين بإطلاق سراح ٢٣ سجيناً فلسطينياً تعتقلهم اسرائيل .. وعندما اقتحم جنود الجيش الاسرائيلي المدرسة قتل ١٦ مراهقاً بينما جرح ٧٠ وقد قتل الفدائيون أيضا .. وفي عملية إنتقامية بدأ الاسرائيليون سلسلة من الغارات على جنوب لبنان استمرت اسبوعا .. حيث قامت طائرات وقوارب صواريخ بضرب معسكرات الفلسطينيين مما أسفر عن مقتل ٦١ شخصا .. وقد جعل هذا مهمة كيسنجر صعبة بالفعل ؛ حيث واجه صعوبات لا يمكن التغلب عليها تقريبا ، الأمر الذي دفعه في بعض الاحيان الى الاقتراب من التخلي عن مهمته والعودة إلى واشنطن .

وقد كاد كيسنجر أن ييأس تملها في نهاية الأمر ..

وفي وقت متأخر من إحدى الليالي تلقت رسالة من خلال السفير هيرمان ابلتس أُسْرَئِي فيها كيسنجر بأنه مَلَّ من عدم إحرازه لأي نجاح ، وأنه سوف يعود إلى واشنطن . وعندما تسلمت هذه الرسالة تذكرت أن كيسنجر كان قد أبلغني بتجربته في التفاوض بين الاسرائيليين والسوريين وقال : إن الطرفين متشابهان في تعنتها ، وتراجعهما عن مواقفهما ، وفي الجدال بشأن كل فاصلة لدرجة أنه عندما كان في تل أبيب فإنه كان يشعر بأنه مازال في دمشق ، والعكس صحيح .. وفي

مناسبات أخرى عندما كان يستشيط غضبا كان يستخدم كل أنواع صفات المهجاء في حديثه عن الاسرائيليين والسوريين ، ولايعنى هذا أن كيسنجر لم يكن يحترم بعض الزعماء في الجانبين بقدر كبير .. فقد امتدح ديان كثيرا ، وقال لى مرارا : إن الاسد رجل دولة بحق ، وأنه يتميز بترابط الأفكار ووضوح الحجج ، وكانت المشكلة ان أيا من الطرفين لا يريد أن يكون مرنا .

وعندما تلقيت الرسالة التى هدد فيها كيسنجر بالتخلى عن مهمته أجبته على الفور بالأيفعل هذا وأن يعود الى واشنطن فى غضون اربع وعشرين ساعة ، وأن يحاول التحدث مع الرئيس الاسد بطريقة أكثر تصالحا .. وقد اوضحت لكيسنجر الخطوط العريضة لمثل هذا الاسلوب ، وقلت لكيسنجر : إننى سوف أرسل رئيس الاركان الفريق الجسمى ليقابل الرئيس الاسد ومساعديه فى محاولة لهدئة الأمور ، ولإقناعهم بتوقيع اتفاق فك الاشتباك .

وعندما أبلغت الرئيس السادات برسالة كيسنجر وبنيتى ان أرسل الفريق الجسمى وافق على هذا . وكان الفريق اسماعيل وزير الحربية يشك كثيرا فى إمكانية النجاح ، ولم يكن يرحب بفكرة إرسال الفريق الجسمى ، وعلى أية حال سافر الجسمى الى سوريا .

وفى دمشق قابل الجسمى الرئيس الاسد ، وبعد تبادل وجهات النظر بصورة تمهيدية استدعى الرئيس الاسد زملاءه العسكريين وبعض المستشارين ، وشرح لهم الفريق الجسمى باستخدام الخرائط التفاصيل المعقدة لاتفاق فك الاشتباك .. وقال : إنه سوف يؤدى وظيفة مهمة كخطوة أولى لدعم وقف اطلاق النار غير المستقر على الجبهة السورية .. وحيث إن السوريين يعرفون الفريق الجسمى وتاريخه العسكرى الممتاز ونزاهته التى لايشوبها شىء فقد وثقوا فيه وتقبلوا الحجج التى أوردتها . وعندما لاحظ الرئيس الاسد تغير الاتجاه بين زملائه سأهم فجأة عما إذا كانوا الآن يفهمون المقترحات وعما اذا كانوا مستعدين لقبولها .. وعندما أوما الضباط السوريون بالموافقة أنهى الرئيس الاسد الاجتماع وخول للفريق الجسمى حق القول : بأن سوريا مستعدة لقبول اتفاق فك الاشتباك ، وعاد الجسمى ليعلن

لى عن نجاحه ، فأبلغت الرئيس السادات وأرسلت رسالة إلى كيسنجر أبلغته فيها أنه يستطيع أن يعود آمناً إلى دمشق الآن حيث تم أخيراً تمهيد الطريق لإبرام اتفاق فك الاشتباك على الجبهة السورية . وكان كيسنجر يشعر بتقدير كبير للجهود التى بذلناها ، وسافر الى سوريا ... وتم بالفعل الاتفاق على فك الاشتباك يوم ٣١ مايو حيث قبلت كل من إسرائيل وسوريا فصل قواتها ، وإيجاد منطقة عازلة تحرسها قوات تابعة للأمم المتحدة ، وأن يتم بالتدريج تخفيض القوات .

وفى يوم ٦ يونيو أعادت إسرائيل ٣٨٢ أسيراً سوريا ، وأعادت سوريا ٥٦ أسيراً إسرائيلياً .. ومتى تم هذا أصبح الطريق ممهداً للتصديق النهائى للاتفاق فى جنيف غير أن مصاعب جديدة ظهرت : فلدهشتى تلقيت معلومات من كيسنجر تفيد بأن الرئيس الاسد وزملاء وافقوا على فك الاشتباك ، ولكنهم أصرّوا على أن توقع مصر الاتفاق نيابة عن سوريا .. وكان الرئيس الاسد لا يريد لأسباب سياسة - فيما يبدو - أن يضع توقيع ، ويجعل سوريا ملتزمة بصورة كاملة . بل كان يريد بدلاً من هذا أن توقع مصر بدعوى أن مصر وسوريا كانتا قد شكلتا قيادة عسكرية موحدة تحت قيادة مصر وقال السورىون : مادامت هذه القيادة العسكرية الموحدة موجودة فإنه من الطبيعى ان يوقع الممثل العسكرى المصرى فى جنيف بالنيابة عن سوريا .. وكنت أعرف السورىين بقدر يسمح لى بفهم مناورتهم ، وكنت فى الواقع أتوقع هذه المناورة فقد كانوا يريدون فيما بعد أن يزعموا أن مصر هى التى تفاوضت ثم وقعت فيما بعد الاتفاق مع إسرائيل ، وان سوريا ليست ملتزمة بهذا الاتفاق .. ولهذا رفضت الطلب السورى .. بل لقد أصدرت تعليمات إلى الوفد المصرى فى اللجنة العسكرية الفرعية فى جنيف بالأىوقع أعضاء الوفد على الاتفاق باسم سوريا بل حتى أمرتهم بأن يتغيبوا عن المفاوضات النهائية والاحتفال بالتوقيع .. وفى النهاية ألقى السورىون والاسرائيليون وجها لوجه فى جنيف فى اجتماع رأسه الجنرال سيلاسفو كمثل

• وقد قلل كيسنجر فى مذكراته بقدر كبير من أهمية الدور الذى لعبه الجسمى فى إنجاح المفاوضات .. ولاأحتاج لذكر عدم اعترافه بأنه طلب من مصر المساعدة ؛ لأنه دخل فى طريق مسدود . انظر « سنوات مضطربة » صفحات ١٠٧٥ - ١٠٧٦ .

عن الامم المتحدة ، وحضره ممثل عن الولايات المتحدة وآخر عن الاتحاد السوفيتي ، وكانا يشاركان في رئاسة الاجتماع ولم تستغرق اللزمات الاخيرة وقتا طويلا ، وتم في النهاية توقيع اتفاق فك الاشتباك بين سوريا واسرائيل .

وكما كان متوقعا بدأت أجهزة الإعلام السورية حملة ضخمة تمجد قدسية السياسه السورية وزعامة الرئيس الاسد للعالم العربي .. وكان السوريون يفاخرون بالفرق الكبير بين اتفاقيتي فك الاشتباك السوري والمصري ، وظلوا يكررون هذا وغيره من الشعارات كثيرا لدرجة أنهم اقتنعوا أنفسهم بأن هناك فروقا جوهريه فثلا زعمت دمشق أن أحد الفروق الأساسية هو أن مصر قبلت بقاء قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة في المنطقة العازلة بين الجيشين المصري والاسرائيلي ، بينما سوريا لم تقبل وجود مراقبين تابعين للأمم المتحدة .. وكان السوريون بالفعل قد رفضوا في بداية الامر أثناء المفاوضات وجود قوة الطوارئ .. وقد هددت هذه المشكلة بوقف المفاوضات لأن اسرائيل أصرت على تمرکز قوة الطوارئ في المنطقة العازلة .. وعندما أبرق لى كيسنجر قائلا : إنه دخل في طريق مسدود بصدد هذه المشكلة ، نصحته بأن يقترح على السوريين ان يحرس مراقبو الامم المتحدة في المنطقة العازلة بدلا من قوة الطوارئ ولكن بعدد أكبر كثيرا .. وقد رحب السوريون بهذا الاسلوب الذي ينقذهم من الحرج ، وقبل الاسرائيليون الاقتراح أيضا . وقد اخترت هذا المثال لأوضح كيف يشوه السوريون الحقائق لأغراض الدعاية وكيف يضيعون وقت وجهد الجميع للمحافظة على واجهة التشدد .. وعلى الرغم من الدعاية السورية فان الروابط السياسية بين مصر وسوريا عادت إلى طبيعتها بعد توقيع اتفاق فك الاشتباك السوري الاسرائيلي ..

ومرة أخرى كان الزعيمان يقابلان بعضهما بالأحضان ، أو عندما يلتقي وزراؤهما أيضا .

وفي الأشهر التالية لحرب أكتوبر وفي الوقت الذي كانت تجري فيه مفاوضات فك الاشتباك كانت الخطوة الاولى في هذا الصدد تجري لفك الاشتباك بين اسرائيل والاردن .

وفي هذه الحالة كانت تسمية « فك الاشتباك » خاطئة : حيث إنه لم يكن هناك قتال بين اسرائيل والاردن خلال حرب اكتوبر.. وفي الواقع كان رفض الاردن توريط نفسه قد عرض سوريا لضغط ضخم من جانب اسرائيل .. وهكذا لم تكن قضية فك الاشتباك على الجبهة الاردنية قضية عسكرية بل قضية سياسية بالفعل .. فما كان معرضا للخطر ليس هو تعزيز وقف اطلاق النار وجهد تقليل احتمال تجدد القتال ولكن الحل السياسي النهائي لازمة الشرق الاوسط .. وكانت نية الأردن والولايات المتحدة هي دفن القضايا السياسية وراء ذريعة فك الاشتباك .. وكانت نية معظم الدول العربية ومصر بالدرجة الاولى هي التأكد من أن هذا لن يحدث .

فأى تسوية بين اسرائيل والاردن كانت تؤثر مباشرة على قضية حقوق الفلسطينيين ، وعلى دور منظمة التحرير الفلسطينية .. وكان موقف الملك حسين في هذه النقطة واضحا جدا وهو أنه ليس هناك كيان فلسطيني منفصل ولكن هناك فقط مملكة هاشمية موحدة .. وهو كان لهذا يتحدث باسم الفلسطينيين . وقد وصل الأمر إلى حد أن أصدر الملك تشرعاً ينفذ حلمه يعلن فيه عن وجود المملكة الهاشمية المتحدة ، و يفرض القانون الاردني والمواطنة الأردنية على الفلسطينيين في الضفة الغربية .

وأصبح حق الملك في التحدث باسم الفلسطينيين محلاً للجدل بعد حرب أكتوبر. كما وصلت مكانة الملك نفسها إلى أدنى مستوى لها ، لأنه لم يشترك في القتال بينما كانت مصر وسوريا تحاربان .. وعلى العكس من هذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد بدأت تكسب اعترافا سياسيا وقبولا واسع النطاق .. وبدأت المواجهة تظهر في ديسمبر ١٩٧٣ عندما وافق الملك حسين على الاشتراك في مؤتمر جنيف على الرغم من عدم حضور ممثلين عن الفلسطينيين في هذا المؤتمر .. ولم يرض أحد عن إشراكه بعض الافراد الفلسطينيين في الوفد الاردني ، سوى الملك نفسه وهنري كيسنجر وكان وزير الخارجية الامر يكي قد عقد العزم في هذه

المرحلة على تصفية المشكلة الفلسطينية من خلال وضعها داخل الإطار الأردني (أردنتها) .

وقد عمل الملك حسين وزيد الرفاعي رئيس الوزراء بجهد كبير بعد أول اجتماع مختصر لمؤتمر جنيف على دفع كينسجر الى التفاوض من أجل « فك الاشتباك » اردني اسرايلى .. كان كينسجر مستعدا لهذا تماما .. وكان واضحا لى أنه من الواجب على العرب منع هذه المحاولة التى ترمى إلى إخفاء قضية سياسية كبيرة وراء غطاء فك الاشتباك ، وبذلك يتم تنحية القضية الفلسطينية جانبا .. ويجب أن نضع قواعد واضحة ترشد معاملتنا مع الاردن .. وأولها أنه لا يجب أن نعترف بشرعية أية خطوة يتخذها الملك بمبادرة شخصية منه أو بتدخل أمريكى .. والثانية هى أنه يجب أن نحافظ على علاقات وثيقة جدا مع الملك حسين حتى نفهم خطته وكان الهدف النهائى هو تنفيذ استراتيجية شاملة من أربع مراحل :

المرحلة الاولى : هى إنهاء الزعم الاردنى بأنهم يتحدثون باسم الفلسطينيين ، والمرحلة الثانية : هى الحصول على اعتراف رسمى بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية ودورها السياسى .. والثالثة ، هى : إعداد إطار للاعتراف بحقوق الفلسطينيين فى تكوين دولة ، والرابعة هى : المساعدة على التفاوض وإضفاء صبغة رسمية على العلاقة بين الدولة الأردنيه والدولة الفلسطينية إذا رغبوا هذا .

وكجزء من عملية تنفيذ المرحلة الاولى حرصت على تجنب كل الاتصالات الرسمية مع الوفد الاردنى فى جنيف ورئيس الوفد زيد الرفاعى ؛ لأن هذا الوفد كان يزعم أنه يمثل الفلسطينيين كما يمثل الاردن ، ولكنى تركت قنوات الاتصال مفتوحة .. وعندما اتصل بى عضو آخر من الوفد الاردنى وهو صديقى عبد المنعم الفارى وحشنى على مقابلة الرفاعى ؛ رفضت عقد اجتماع رسمى ، ولكننى أضفت قائلا : إذا كان الرفاعى لديه أى شىء يناقشه فيمكنه أن يأتى ليرانى بصورة غير رسمية .

وفيا بعد عندما كنت في نيو يورك في ابريل لحضور الاجتماع غير العادي للجمعية العامة للأمم المتحدة كنت أقوم برحلات مكوكية إلى واشنطن حرصا على عدم التواجد في العاصمة أثناء فترة زيارة الملك حسين هناك .

وقد فهم كل من الملك والرفاعي هذا فيما يبدو .. فقد اتصل بي رئيس الوزراء الأردني ليخبرني عن دهشته ودهشة الملك لأنني غادرت واشنطن عامدا قبل وصولهما وبررت غيابي بقولي : إنه كان لدى موعد مسبق مع كورت فالدهايم ، وكان هذا عذرا لم يصدقه أحد .

وكانت أهم خطوة اتخذتها على اية حال من أجل تنفيذ الخطوة الاولى هي تحذير كيسنجر من أنني سوف اعترض على أى اتفاق فك اشتباك بين اسرائيل والاردن .. كما أوضحت له أيضا أن أى تحرك على الجبهة الاردنية يتم دون اتفاق مع الممثلين الشرعيين للفلسطينيين سوف يكون له آثار سيئة على العلاقات الامريكية المصرية .. وقد أبلغت فيما بعد أنه عندما تعرض كيسنجر في إحدى المرات لضغط من قبل الاردنيين للتوصل الى اتفاق فك اشتباك على جبهتهم أجاب بأنه لا يستطيع ان يفعل ذلك بسبب « أعتراض فهمي » ومنذ ذلك الوقت أصبح الاردنيون وخاصة زيد الرفاعي ، يشكون كثيرا في . ويجب أن أوضح هنا أنني كنت أقدر ومازلت أقدر كثيرا ملك الاردن وأخاه الامير حسن وجيشه .. الا أن لدى شكوكا خطيرة حيال شخصيات وسياسيين أردنيين آخر بن .. غير أنه فوق كل شيء فإنني اختلف تماما مع الاردنيين حول القضية الفلسطينية .. إذ يجب أن يمارس الفلسطينيون حقهم في تقرير المصير داخل وخارج الأراضي المحتلة ، وبالتالي يقررون مستقبلهم بأنفسهم ، فيستطيعون أن يختاروا بأنفسهم نوع العلاقة — اذا وجدت — بين الدولة الفلسطينية والأردن .

وكانت المرحلة الثانية من هذه الخطة تستدعي بناء مكانة سياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث تحصل على الاعتراف كممثلة للشعب الفلسطيني ، ومرة أخرى قت بدور اساسي ومجهود كبير لتحقيق هذا الهدف .. وقد توج كل

هذا في اجتماع القمة العربي في الرباط يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧٤ . وكان قد سبق هذا الاجتماع اجتماع آخر لمجلس وزراء الخارجية العرب لم يدخر الرفاعي كرئيس للوفد الاردني خلاله وسعا لمنع الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية .

وقد لجأ إلى المناشدة والتهديدات والمهجوم المضاد للوصول الى هدفه و يتعين أن اعترف بأنه كان ذاتاثير كبير في محاولته للضغط على الآخرين حيث ركز على دور مصر ، وزعم أن المصريين وبصفه خاصة فهمى هم الذين يدفعون الفلسطينيين ومنظمة التحرير إلى التشدد .. ولم يصدر عنى رد فعل في أول الامر هذا على الرغم من أننى كنت أعلم تماما الاتهامات الاردنية والاتهامات التى توجهها بعض الدول العربية التى اعتادت أن تقول شيئا ما فى العلن وتقول غيره سرا . ولم اشترك أبدا في هذا الازدواج ، كانت مصر دائما كزعيمه للعالم العربي تتخذ دائما موقفا واحدا ، وكان هذا هو السبب فى أننى لم أرد على الاتهامات الاردنية .. فقد كان الموقف المصرى واضحا .. فتجاهلت هذه الاتهامات عن عمد تاركا الرفاعي يتمتع باعتقاده الخاطيء بأنه نجح فى توجيه الاجتماع من أجل أهدافه هو .

وفى احدى المرات اقترح رسميا على وزراء الخارجية العرب أن يتركوا اتخاذ القرارات تماما إلى مؤتمر القمة العربى .. وساد الاجتماع صمت تام ، وبعد نداءات متكررة كان رئيس الاجتماع على وشك تأجيل الاجتماع حتى يتمكن المشتركون من حضور مأدبة عشاء رسمية أقامها رئيس الوزراء المغربى فى تلك الليلة . وفى تلك اللحظة بالذات قررت أن أواجه كل المناورات الاردنية ، وأدافع عن دور مصر ، وأكشف الدعاية الكاذبة لكثيرين من ممثلى العرب ، وأن أوضح للجميع أن مصر تقود نضال العالم العربى وانه متى اتخذت مصر قرارا فإنه لا يكون أمام الآخرين سوى أن يحذوا حذوها وطلبت الكلمة وعندما نظرت إلى وجوه زملائى ، وخاصة زيد الرفاعى شعرت أنهم يتوقعون أن القى بيانا هاما .. ولم أخيب ظنهم حيث قلت : « إن مصر تؤيد تماما وتشترك فى رعاية طلب منظمة التحرير الفلسطينية بأن يتم الاعتراف بها كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى .

وبالتالى ليس من حق أى دولة أن تتحدث باسم الفلسطينيين أو تمثل الشعب الفلسطينى ، فصفق ممثلو الفلسطينيين الذين كانوا حاضرين بحماس ، أمانى الجانب الاردنى فقد كان هناك صمت كامل ، وبدا الرفاعى شاحبا وكأنه قد تجمد .. ولم يعرف أى من الحاضرين كيف يرد على هذا . كما أن دعوة رئيس الاجتماع للاعضاء بالتعقيب لم تلق سوى الصمت التام .

وطلب كل اعضاء الوفود وقتا لاعادة صياغة مواقفهم ، وتم تأجيل الاجتماع ، ونشرت وسائل الإعلام على نطاق واسع دعوة مصر إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطينى .

وقرر ممثلو منظمة التحرير الفلسطينيه مقاطعة مأدبة العشاء المغربية وعقدوا بدلا من هذا مؤتمراً صحفيا كبيرا أشاد بالموقف المصرى ، وشرح مايتضمنه هذا الموقف من معان .. وفى نفس الوقت انتقدوا بشدة الدول العربية الاخرى .. وبعد المؤتمر الصحفى قسم ممثلو المنظمة أنفسهم إلى عدة مجموعات لتتصل بكل وزراء الخارجية العرب بعد مأدبة العشاء ليضغطوا عليهم لقبول الاقتراح المصرى .

وحال أن استأنف الاجتماع أعماله فى اليوم التالى تنافس وزراء الخارجية مع بعضهم لإظهار تأييد بلادهم للاقتراح المصرى . وأقر هذا الاقتراح بالاجتماع تقريرا وكان الصوت المعارض الوحيد هو صوت الاردن حيث أراد رئيس وزراء الاردن أن يسجل تحفظ بلاده بصدد هذا التطور السياسى الكبير الجديد .. وأضاف قائلا : إن ملك الاردن سوف يلقى خطابا هاما حول هذه المشكلة ومشاكل أخرى فى افتتاح مؤتمر القمة العربى .. وعلى الرغم من الجهود التى بذلها زيد الرفاعى فإنه هزم تماما .

وعندما عقه مؤتمر القمة العربية طلب الملك حسين على الفور إلقاء كلمة فتكلم لمدة ساعتين متحدثا عن الدور الذى لعبه هو وعائلته منذ تولى جده الحكم فى الاردن فأعرب عن رجاء قوى بأن يوضع هذا الدور فى الاعتبار .

وعندما أنهى كلمته ساد صمت طويل ، ثم بدأ الرئيس الجزائري بومدين كلمته ليعلن بصراحته المعتادة أن : « الجزائر لا تعترف بأن يتحدث أى شخص باسم الفلسطينيين سوى منظمة التحرير الفلسطينية » وكان المتحدث الثالث الملك فيصل عاهل السعودية الذى قال بضع كلمات تمثل تأييدا كاملا لما أعلنه بومدين .. وهكذا أصبح من الواضح الجلى أن هناك اجماعا .. ثم ألقى ياسر عرفات خطابا مؤثرا جدا .. وعلى ضوء كل هذا لم يكن أمام الملك حسين اختيار سوى التدخل مرة أخرى ليعلن أن الاردن سوف تقبل القرار الإجماعى الذى اتخذته القمة العربية وأكد لأشقائه أن نظامه سوف يكون متعاوناً بصورة كاملة من أجل تنفيذ هذا القرار وأضاف قائلاً : بأنه سوف يتخذ الاجراءات التشريعية اللازمة لإلغاء القوانين التى تفرض على السكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية الجنسية الاردنية . وكان الملك حسين مخلصاً بالفعل وقد التزم بكلمته .. وعندما انتهت جلسة الاجتماع احتضن الملك حسين وياسر عرفات بعضهما .. وكان هذا نصراً حقيقياً لم يسبقه مثيل بالنسبة إلى الفلسطينيين .. كما أنه أنهى الاختيار الاردنى بالمرّة .

وليس هناك دليل أفضل من هذا على موقف مصر من القضية الفلسطينية ، وعلى مدى توطد علاقتها مع منظمة التحرير الفلسطينية وعلى الدور الذى لعبته فى كسب الاعتراف بالمنظمة فى الرباط . ولم تكن هذه حادثة منفصلة .. وطوال اجتماعات وزراء الخارجية العرب فى الفترة التى ناقشها ظل التعاون بين الوفد المصرى ومنظمة التحرير وثيقاً للغاية .. وكانت مصر تساعد المنظمة فى كثير من الاحيان ولكنها لم تتدخل أبداً فى شئونها الداخلية . واذكر بشغف خاص اتصالاتى بشخصيتين من منظمة التحرير وهما « فاروق قديمى » وزير خارجية المنظمة و« سعيد كمال » ممثلها فى القاهرة . و« قديمى » سياسى متشدد ، ولكنه أمين ومباشر ، وهو يكرس وفته ونفسه للقضية الفلسطينية بصورة كاملة وسعيد كمال وقف نفسه للقضية بنفس الصورة كما أنه أمين ومتعاون دائماً . وفى ضوء الدور الذى لعبته مصر لصالح منظمة التحرير فى تلك الفترة : فإن مزاعم كمينسجر « بأن مصر قررت منذ أن قابلته فى أول مرة فى واشنطن ان تحل

مشاكلها الخاصة وألا « تترك الفلسطينيين يقفون في طريقها » تصبح مدعاة للضحك * ولا يمكن إلا أن ترفض كجزء من محاولات كيسنجر المستمرة لبث الفارقة بين دول العالم العربى ، وقد فعل هذا عندما كان يقوم بدور الوسيط فى أزمة الشرق الاوسط ، وهو يستمر فى فعل ذلك فى مذكراته .

وقد أوجد الوضع الجديد لمنظمة التحرير : أولا : الاعتراف به فى الرباط ، ثم تأكيده دوليا فى عده مناسبات فى السنة التالية — عنصرا جديدا ذا أهمية حيوية فى الجهود المبذولة لحل مشكلة الشرق الاوسط ، ومتى تم الاعتراف بصورة واضحة بأن الفلسطينيين كيان مستقل بذاته وليس جزءا من الاردن ، أصبح ممالا يمكن تصوره ان يحل صراع الشرق الاوسط من خلال مفاوضات ثنائية بين اسرائيل وكل دولة عربية على حده ؛ لأن مثل هذا الاسلوب سوف يستبعد الطرف الاساسى فى هذا الصراع . وقد لعبت دبلوماسية الخطوة خطوة التى اتبعها كيسنجر دورا مفيدا وإن كان محدودا فى تعزيز وقف اطلاق النار وتحقيق فك الاشتباك غير انه لم يكن ممكنا ابدأ أن تحل الصراع بأسره مهما طاللت هذه العملية . ولا يمكن تحقيق تسوية نهائية لإلأمن خلال مفاوضات شاملة بين جميع الأطراف ومن بينهم منظمة التحرير الفلسطينية .. ويتعين أن نفكر فيما يتجاوز فك الاشتباك ، وأن يعاد عقد مؤتمر جنيف حيث يمكن أن تجرى مثل هذه المفاوضات الشاملة . وقد أصبح هذا هو الهدف الرئيسى لمصر .. وبينما احتاج الأمر إلى فترة طويلة قبل أن يمكن بذل جهد حقيقى فى هذا الاتجاه ، وقد تفاوضنا مع إسرائيل بشأن فك اشتباك ثان فى هذه الأثناء ؛ فأنا وضعنا هذا الهدف نصب اعيننا طوال الوقت .

الفصل السادس

آفاق جديدة لسياسة
مصر الخارجية

في العام الذي انقضى منذ حرب اكتوبر حدث تغير مهم ، كما أحرزت مصر تقدما كبيرا فقد نجحنا على الأقل من الناحية العملية في جعل وقف اطلاق النار مستقرا على كلتا الجبهتين المصرية والسورية .. وبالتأكيد لم يكن هذا سوى مجرد وقف لاطلاق النار وبقينا بعده دولة في حالة حرب . وكان من المتعين تناول مسألة السلام . وكان من المؤكد أنها سوف تكون مسألة صعبة لأننا قررنا ألا نقبل معاهدة منفصلة مع اسرائيل ، ولكن نقبل العمل من أجل تسوية شاملة في المنطقة بأسرها .. وعلى أية حال كنا أيضا قد نجحنا في شق طريق جديد للسياسة الخارجية المصرية .

كان السادات قد عينني وزيرا للخارجية لانه أعجب باقتراحاتي وصراحتي . وبعد هذا أعطاني السادات حرية تصرف كاملة بالفعل في تقرير اتجاه مائتقوم به . لقد فهم السادات ووافق على الأسس الرئيسية التي أقيمت عليها هذه السياسة ، ولم يجادل أبدا في أى من أفكارى السياسية .. وعلى أية حال لم يكن السادات ذا رأى ثابت يستطيع المحافظة على اتجاهه طوال الوقت ، بل كان من السهل على الآخرين ان يجعلوه يغير رأيه ، وقد رفضت في بعض الاحيان اتباع تعليماته .. وكان عادة ما يقبل وجهة نظرى .. ونادرا ما كان السادات يتصرف بوحى مبادرة شخصية منه حيث كان يتخذ قرارات اعتبرها غير متبصرة غير أنني استطعت ان أعيد السياسة الخارجية المصرية الى الطريق الذى حددته لها .. كنت قادرا على فعل هذا حتى قرر السادات السفر إلى القدس . وفي تلك المرحلة لم أجد أى أمل في إنقاذ سياستنا الخارجية ، ولم يكن أمامى أى اختيار سوى أن انقذ كرامتى أنا ، وأستقيل .

كانت المبادئ التى ترشد سياسى الخارجية بسيطة واضحة .. وعلى الرغم من أننى تناولت جزءا منها ببعض المعالجة فى سبب خاصة فى مناقشة ندوة الاهرام فى عام ١٩٧٢ ؛ فإننى سوف أشرح هذه المبادئ هنا بصورة أشمل .. المبدأ الاول : من هذه المبادئ ، وهو يؤثر عليها جميعا ، هو أنه يجب أن تحافظ مصر على استقلالها التام ، فتتجنب الاعتماد الزائد على أية دولة بذاتها .. فقد كانت مصر لمدة عشرين عاما فى الحظيرة السوفيتية .. وأصبحتنا معتمدين كلية على السوفيت فى مسألة الأسلحة ، وكنا قد سمحنا لهم بتدريب قواتنا ، وتنمية صناعتنا ... بل كنا قد سمحنا لهم لبعض الوقت بأن يتكلموا مع واشنطن باسمنا .. وكان هذا خطأ ، وليس ذلك لأن هذا الاعتماد كان على الاتحاد السوفيتى بصفة خاصة ، ولكن لأن الاتحاد السوفيتى دوله أجنبية وقوة عظمى ومصالح الاتحاد السوفيتى بطبيعتها لا تتفق أبدا مع مصالحنا بصورة كاملة ، ولا يجب أن نضحى بمصالحنا من أجل مصالحه ، ومن الناحية العملية : كان الحفاظ على استقلالنا يعنى تنمية علاقات قوية مع الولايات المتحدة ، ولكن نتجنب فى نفس الوقت الانتقال التام من قوة عظمى الى أخرى مهما كلف هذا .. فلم يكن هناك معنى لأن نخرج من الحظيرة السوفيتية لندخل الحظيرة الامريكية .. فالولايات المتحدة هى الأخرى دولة أجنبية وقوة عظمى ذات مصالح من المصالح ان تختلف عن مصالحنا .. وبالإضافة إلى هذا فإن للولايات المتحدة علاقات وثيقة مع اسرائيل ، كما أن النفوذ الاسرائيلى واليهودى المؤثر على السياسة الخارجية الامريكية قوى بالفعل .

وبناء على هذا المبدأ يتحتم على مصر الأتوقع أية معاهدات مع أية قوة عظمى . وكانت معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى قد وقعت قبل تعيينى وزيرا للخارجية .. ولم يكن لى يد فى هذا القرار .. ولكننى أعتقد أن مصر يجب أن تبقى غير منحازة ، وبالتالى لا تدخل فى اتفاقات تعاقدية مع أى قوة عظمى سواء كانت الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى .

إن مثل هذه العلاقات الرسمية القانونية لا تودى الا إلى زيادة اعتماد الدولة الأصغر على القوة العظمى .. و يصبح هذا الاعتماد ذا صبغة شرعية وشبه دائم .

إن العلاقة التعاقدية بين طرفين غير متكافئين تعطى الطرف الاقوى بصورة آلية وضعا خاصا ، و يدفع الثمن الطرف الاصغر في صورة الانتقاص من مقدرة الدولة الاصغر في اتخاذ القرار.. و بالاضافة الى هذا تعطى مثل هذه المعاهدات غير المتوازنة الدولة العظمى الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الاصغر دون منح هذه الدولة نفوذا لدى الدولة العظمى .. وتظل الدولة العظمى في الواقع حرة في احترام أو انتهاك التزاماتها حسبما تشاء ... ولاوضح هذه النقطة أقول : إن المادة الثامنة مثلا في معاهدة الصداقة والتعاون تلزم الاتحاد السوفيتى بتقوية مقدرة مصر الدفاعية ولم يحترم الاتحاد السوفيتى هذه المادة أبدا .. فلم يعطنا المعدات العسكرية التى كنا نطلبها ونحتاج إليها ، ولكنه كان يعطينا مايريد اعطائه لنا بعد تردد شديد .. ولم يكن بمقدور مصر أن تفعل شيئا لترغم الاتحاد السوفيتى على إغناء بالتزاماته .

والمبدأ الثانى : الذى يرشد سياستى الخارجية هو أنه لايجب أن تنتهج مصر هذه السياسة الجديدة تجاه القوتين العظميتين بمعزل عن الآخرين .. بل من خلال ما يوفره لها العالم العربى من أمان .. حيث يجب أن تكون كل أعمالنا متفقة مع المبادئ الاساسية التى وافقت عليها الدول العربية ؛ لتضمن مصر تأييد هذه الدول وتقوم في الواقع بتوجيه الدول العربية في اتجاه جديد .. وكان ينبغى أن تتخذ مصر كما اعتقد المكانة الكاملة للزعامة في العالم العربى . ولاينبع هذا الاعتقاد من شعور وطنى ضيق من ناحيتى بل إن ظروف الواقع في الشرق الاوسط هى التى تملية . واذا نظرنا الى هذا الامر من أى وجهه نظر موضوعية فنسجد أن مصر هى أقوى دولة في الشرق الاوسط .. ولديها الاساس السكانى والقوة العاملة المتعلمة والجيش . وحقيقة لقد كان لدى دول الخليج المنتجة للبترول — وخاصة السعودية — في السبعينات الثروة التى تفتقدها مصر ، غير أن هذا لم يكن كافيا في غياب كل شئ آخر ، وعلاوة على هذا كانت مصر هى الدولة التى تتحمل عبء مسئولية المحافظة على وحدة العالم العربى امام اسرائيل .. وكان السبب بسيطا .. كنا نحن الذين نستطيع ببساطة تأمة أن نخطم هذه الوحدة عن طريق إبرام سلام منفصل مع إسرائيل ، لأن مشكلة سيناء لم تكن تعتبر شيئا بالمقارنة بمشكلة

مرتفعات الجولان والضفة الغربية والقدس ولم تكن هذه مجرد وجهة نظر مصرية أنانية .. بل كان الاسرائيليون أيضا مقتنعين بأن مصر هي أهم دولة في الشرق الاوسط ، وهي مفتاح الوحدة العربية . وقد أوضحوا هذا من خلال جهودهم التي لم تنقطع لعزلنا عن بقية العالم العربى .

فاذا كنا قد احتفظنا فقط بالوحدة والترابط في العالم العربى ، لأمكننا تحقيق موقف محايد وغير منحاز بالفعل امام القوتين العظميين أو أى دولة أجنبية أخرى .. ولن يكون من السهل لمصر وحدها ان تفعل هذا في الوقت الذى تتعرض فيه الدول المجاورة لها للتدخل الاجنبى .. كان من المتعين علينا أن نكون حزام أمان حول مصر شرقا حتى الخليج وجنوبا داخل السودان وفي الغرب داخل ليبيا ، وربما أبعد من هذا .. ولهذا السبب كنا نحتاج الى تعاون عسكري وثيق مع جيراننا ، وكان علينا ان نلعب الدور القيادى هنا أيضا ، مرة أخرى أقول لم يكن هذا حلما بالسيطرة المصرية على جيرانها وبقية العالم العربى .. بل لقد كان هذا استنتاجا منطقيا مؤسسا على حقيقة أن مصر وحدها لديها وسوف يكون لديها لعدة عقود آتية موارد القوة العاملة المتعلمة التى تحتاج اليها لتبنى جيشا قويا .. وقد تستطيع دول البترول الغنية أن تشتري الاسلحة بسهولة أسهل بكثير مما نستطيع ، ولكنها سوف تحتاج الى فترة طويلة لتدريب الافراد الذين سيستعملون السلاح .

وليس هناك شك بالمرءى في أن العالم العربى يحتاج الى القوة العسكرية ليس فقط لمقاومة التوسع الاسرائيلى ولكن أيضا حتى يرسخ استقلاله امام القوتين العظميتين وعلى المدى الطويل سوف يكون هذا من مصلحة القوتين العظميتين نفسيهما ؛ لأن وجود شرق أوسط موحد سياسياً ، وقوى عسكريا ، سوف يجعله منطقة استقرار بدلا من صدام القوتين العظميتين مما يهدد السلام العالمى .

والمبدأ الثالث : في سياسى الخارجية .. وهو مرتبط بالتأكيد بالمبدأين السابقين يقتضى أن تزيد مصر من اهتمامها بعلاقاتها مع كل الدول الرئيسية في العالم .. وهذا يعنى مرة أخرى أن نقلل اعتمادنا الكامل على احدى القوتين العظميتين ، وذلك حتى نجد مصادر اضافية للمعدات

العسكرية ، وربما أيضا نضيف الى المشاركة في حل الصراع القائم في الشرق الاوسط أصواتا جديدة لا تتحدث دائما بما يتفق مع اسرائيل .

وقد لخصت هذه المبادئ الرئيسية التي ترشد سياستنا الخارجية في خطاب ألقينته امام مجلس الشعب يوم ١١ يناير عام ١٩٧٧ .. وكانت القضيتان الحيوان اللتان تناولتهما قضيتي الوحدة العربية ، وعلاقات مصر بالقوى العظمى ، وسوف نوضح مقتطفات من الخطاب بما لا يدع مجالا للشك ما كانت عليه سياسة مصر الخارجية قبل قرار السادات المفاجيء بالسفر الى القدس .

وبالنسبة إلى الوحدة العربية أكدت أنها التطور الطبيعي لتاريخنا والوحدة العربية أكثر من هذا هي وحدة الشعوب وليست وحدة نظم المؤسسات الحاكمة . وبكلمات أخرى : « لا يمكن فرضها من أعلى » ، ولكنني أوضحت أيضا أن مثل هذه الوحدة لا يمكن تخفيفها بين يوم وليلة :

« إن عملية الوحدة حركة طويلة ديناميكية تحتاج إلى تجارب متكررة بهدف إعطاء كل شعب ما يكفي من الوقت والتجربة قبل الوصول إلى الهدف المنشود .. وحتى تصبح الوحدة ناجحة يجب وضع الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في عين الاعتبار بالإضافة إلى الاتجاهات الفلسفية الموجودة بكلمتا الدولتين : وهذه ضرورة واجبة وإلا فإن أي تحرك نحو الوحدة سوف يكون بلا جدوى إذ يبدأ من فراغ » .

وبالنسبة إلى علاقات مصر بالإتحاد السوفيتي فقد ذكرت في مجلس الشعب بأنها تمثل جزءا خاصا من سياستنا الخارجية حيث إن للقوى العظمى وزنا خاصا في حياتنا اليومية .

بالإضافة إلى أن القوى العظمى تسيطر على امكانيات غير عادية، تؤثر على تطور الأحداث، ويجب ألا تتأثر علاقاتنا بموسكو وواشنطن بالتجارب السابقة ولكن يجب النظر إلى المستقبل .. ويجب أن نوسع دائرة تعاوننا في كل المجالات بينما نضع في اعتبارنا في نفس الوقت أنه سوف تكون هناك دائما نقاط للخلاف ونقاط للاتفاق.

وكانت علاقات مصر بالولايات المتحدة أصبحت قوية :

«من الملاحظ أن علاقاتنا الثنائية تزداد يوميا بصورة إيجابية داخل الحدود الضرورية، بحيث لا يؤثر نمو هذه العلاقات بصورة سيئة على قدرتنا على التصرف بحرية بأفضل طريقة ممكنة . وقد قدمت الولايات المتحدة بالفعل مساعدات مالية كبيرة لدعم الاقتصاد المصري .. وقد وصلت المساعدة الأمريكية لمصر مليار دولار عام ١٩٧٦ . وهي تزيد عن مقدار المعونة التي تقدمها الولايات المتحدة لأي دولة أخرى ماعدا إسرائيل » .

وعلى الرغم من هذه العلاقة مع الولايات المتحدة لم تفقد مصر حرية العمل .. وهى لم توافق كلية بالتأكيد على سياسات واشنطن .. وبصفة خاصة لم تتفق مصر مع السياسة الأمريكية التى تؤيد إسرائيل بصفة كاملة .. فقد كان العناد الاسرائيلى يجعل هذا التأييد غير مبرر، ولا يمكن فى النهاية أن يقلل من مركز الولايات المتحدة فى العالم العربى .
ولم تكن علاقاتنا مع الاتحاد السوفيتى بنفس القوة فى ذلك الوقت وعلى الرغم من هذا :

«نحن مستعدون لتجاوز العقبات الماضية والحاضرة التى منعت حدوث تطور صحى للعلاقات المصرية السوفيتية .

ونحن لانستطيع أن ننسى الانجازات الايجابية التي نجت
عن العلاقات المصرية السوفيتية خلال العشرين سنة
الماضية .

ونحن مستعدون لنسيان الجوانب السلبية» .

وفي هذا الصدد ذكرت أعضاء مجلس الشعب بأن الرئيس السادات كان قد
أعلن قبل ذلك بفترة قصيرة عن استعداده للجلوس مع بريجنيف لتسوية كل
الخلافات ولحل كل المشكلات المتعلقة بالعلاقات المصرية السوفيتية .

وكننت أعلم جيداً أن تنفيذ سياسة خارجية مؤسسة على هذه المبادئ
الواضحة لن يكون سهلاً .. فالسياسة التي تحافظ على علاقات متوازنة مع القوتين
العظميين لن ترضى أياً منها .. كما أن الدور الرئيسي الذي تقوم به مصر في العالم
العربي يمكن أن يثير ببساطة مخاوف من السيطرة لدى جيراننا .. وحيث إننا
لانستطيع تجنب ظهور معارضة كاملة لسياستنا الخارجية الجديدة ، فقد قررت منذ
البداية أنه بمقدورنا على الأقل أن نقلل المعارضة بتكوين قدر كبير من الثقة في
الداخل والخارج بحيث لا يبقى شك في ذهن أى شخص بأهدافنا .. ففى الداخل
جعلت سياستى أن أقيم حواراً مستمراً مع مجلس الشعب والصحافة .. وكننت
فخوراً جداً بالفعل لأن كلاً من هاتين المؤسستين بدأت في الثقة بى ، حيث
سلمت المؤسسات بأن السياسات التي ننفذها كانت في الواقع هى نفسها
السياسات التي وصفتها وشرحتها لها .. فثلاً ذكرنى مجلس الشعب بالاسم في
تقييمه السنوى لسياسة الحكومة معرباً عن تقديره وتأييده الكامل ، واعجابه
بالسياسات التي كنا ننتهجها أنا وزملائي ، وأصبحت هذه عادة وإن لم يسبق لها
مثيل حيث إن مجلس الشعب لا يذكر عادة وزراء بالتحديد في تعليقاته الرسمية
على سياسات الحكومة .. ولم يكن من الصعب تحقيق هذا الاحساس بالثقة ..
فعندما كننت أتحدث إلى مجلس الشعب أو إلى احدى لجانه كننت ببساطة أتحدث
بصراحة و بصورة مباشرة دون اللجوء إلى الوعود الزائفة ، والبلاغة اللفظية ، وكننت
في كل عام في شهر يناير أدلى ببيان أمام مجلس الشعب يغطى السياسة الخارجية

لمصر بتفاصيل كثيرة .. وفي كل مرة تظهر الحاجة إلى هذا كنت أذهب إلى المجلس، إما لإطلاعه على أمر ما، وإما لأجيب على استفسارات. وأشعر بالفخر إذ أقول: إن سمعة وزارة الخارجية المصرية كانت رفيعة جداً في تلك الفترة، وأن أى شخص فى الداخل أو الخارج كان يستفسر من وزارة الخارجية إذا أراد إيضاحاً حول موقف مصر ولا يستفسر من رئاسة الجمهورية أو هيئات أخرى.

والثقة هى أهم ما يعتمد عليه السياسى، ويجب على السياسيين الكبار ألا يدلوا بتصرّحات تتناقض تماماً مع موقفهم الحقيقى، أو يعطوا وعوداً لا يمكن أن يفوا بها.

فليس هناك شىء أكثر قيمة للسياسى من مكانته الراسخة كشخص موثوق فيما يقوله، فالدبلوماسيون والسياسيون الذين يتعامل معهم بالإضافة إلى الصحافة يعرفون سرّياً من يمكنهم الثقة فيه ومن لا يمكن الاعتماد على ما يقوله. إن السياسى الذى يتمتع بقدر كبير من الثقة يتمتع أيضاً بمكانة فريدة تجعله يحصل على معلومات حقيقية من زملائه فى جميع أنحاء العالم؛ لأنهم لا يخشون أن يكشف عن هذه المعلومات أو عن مصدرها.

وهناك مثل حى تماماً عن فعالية هذه الثقة فى حادثة ضمت برونو كرايسكى مستشار النمسا الذى عرفته واحترمته منذ فترة طويلة .. فقبل بضعة أيام من حرب أكتوبر طلب منى الرئيس السادات أن أسافر لأقابل كرايسكى فى فيينا. وكان المستشار النمساوى مشغولاً بعمق فى ذلك الوقت بحادثة معسكر شوناو الشهيرة، وهو معسكر للمهاجرين اليهود القادمين من الاتحاد السوفيتى إلى النمسا، وكانت إسرائيل قد بدأت فى القيام بدور كبير بأكثراً مما ينبغى هناك، حيث كانت تحاول أن تدير المعسكر، وتمارس ضغطاً كبيراً على المهاجرين ليهاجروا إلى إسرائيل بدلاً من هجرتهم إلى أى دولة أخرى يختارونها بأنفسهم.

وفى الواقع كانت محاولات إسرائيل تولى شئون المعسكر بصورة كاملة تمثل تهديداً للسيادة النمساوية على جزء من أراضى النمسا .. فقرر كرايسكى إغلاق

المعسكر ليعترض على الفور لاتهام من اسرائيل — ومن جولدا مائير شخصياً والمنظمات الصهيونية في كل مكان — بأنه خضع أمام تهديدات فلسطينية .. وكان هدف زيارتي هو أن أعرب لكرايسكى عن تأييدنا في محاولة لمواجهة الضغوط الموالية لإسرائيل عليه .

وكان كرايسكى — وهو يهودى — يشعر بإساءة عميقة وغضب بسبب الحملة المباشرة ضده والتي شنتها اسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة . وحاولت أن أطمئنه فقلت له عرضاً ألا يقلق كثيراً لأن معسكر شوناو سوف يحتل عناوين الأنبياء ليوم أويومين ثم ينسى سريعاً حين تسرق أحداث أخرى الأضواء .. وقلت : إن الموقف في الشرق الأوسط متوتر جداً وسرعان ما سيتركز الاهتمام العالمى هناك .

وقد جرى هذا الحديث يوم الخامس من أكتوبر أى في اليوم السابق لعبور قناة السويس وقد وجدت صعوبات في عودتي لمصر بعد هذه الزيارة ، فلم أستطع استكمال السفر جواً من روما بسبب إضراب في مطارها ، وفي اليوم التالى ألغيت كل الرحلات المتوجهة إلى القاهرة مما اضطرني إلى الطيران إلى ليبيا ، ثم أستقل سيارة إلى القاهرة في رحلة شاقة استغرقت ست عشرة ساعة .. وعلى أية حال أخذ كرايسكى كلماتي بجدية .. فبعد رجلي مباشرة قام بجولة يلقى خلالها كلمات تأييداً لمرشحيه في الانتخابات القادمة ، وفي خطبه تلك أبرز احتمالات الخطر الوشيك لوقوع انفجار في الوضع في الشرق الأوسط .. وعندما حاول زملاؤه التقليل من هذه الاحتمالات حيث رفضوا ما قلت على إعتبار أنه مجرد مبالغاة معتادة قال المستشار كرايسكى : « لا .. إن فهمي رجل جاد جداً ، وهو لا يقول شيء كهذا دون أن يكون هناك شيء ما يدور في ذهنه » وفي السادس من أكتوبر عندما انتشرت أنباء الضربة التي وجهها الجيش المصرى أوضح كرايسكى لزملائه أنه كان على حق حين أخذ كلماتي على محمل جد .

وبعد هذا بضع سنوات وفي أحد الاجتماعات الدولية الاشتراكية — وفي وجود جولدا مائير — قص كرايسكى نفس القصة .. فاستشاطت مائير غضباً

واهتمامه بأنه خائن . حيث قالت : إنه كيهودى كان يجب عليه أن يبلغ الزعماء الاسرائيليين بما قلته ليتمكن من اتخاذ إجراءات احتياطية على الفور.

وتظل هذه الحادثة فى رأى مثالا هاما على أهمية الثقة ، فبالنسبة إلى كرايسكى كانت الثقة فى شخصى تعنى أنه يستطيع أن يأخذ كلماتى على محمل الجد ، وبالتالي فقد كان لديه تحذير مسبق بأن شيئا ضخما سوف يحدث فى الشرق الأوسط . وبالنسبة إلى كانت الثقة فيه تعنى أنه بإمكانى أن ألمح له بأن أحداثا جساما على وشك أن تقع ، ولدى ثقة كاملة بأنه لن يستخدم هذه المعلومات لىضر بمصر .

ومن المستحيل أن أستطيع تقديم وصف مفصل لكل الخطوات التى قمت بها بموافقة صريحة من السادات أو بغيرها لتنفيذ سياسة مصر الجديدة خلال السنوات الأربع التى شغلت خلالها منصب وزير الخارجية .. وكنا قد عدنا إلى عملنا الطبيعى .. ويكفى أن أقول مثلا إنه خلال النصف الثانى من عام ١٩٧٥ تبادل الرئيس السادات نفسه ١٦٨ رسالة من رئاسة الجمهورية مع نظرائه فى جميع أنحاء العالم . وبالإضافة إلى هذا فقد زار فرنسا وإيران والنمسا وأوغندا والولايات المتحدة وبريطانيا بالإضافة إلى كل الدول العربية تقريبا .. وفى نفس الفترة استضافت مصر أربعة عشر رئيس دولة ومالا يقل عن ٣٤ وزير خارجية .. وعلاوة على هذا استقبلت مصر ٦٤ شخصية هامة فى مهام رسمية ١٢ وفدا على مستوى أقل .. كما وصلت إلى القاهرة وفود برلمانية عديدة للاتصال بأعضاء فى مجلس الشعب .. وخلال عام ١٩٧٦ أرسل الرئيس السادات ١١٦ رسالة من الرئاسة وتلقى ١٠٤ ، وقام ١٧ من رؤساء الدول والحكومات بزيارات رسمية لمصر .. وظل عدد كبير من وزراء الخارجية يتوافدون على القاهرة ، كما كان وزراء الخارجية العرب يأتون إلى القاهرة ويغادرونها وكأنهم فى بلادهم .. ومن بين هذا العدد الضخم من الاتصالات والمبادلات سوف أختار عددا قليلا فحسب من أهمها ، وما يخص سياسة مصر فى العالم العربى وجهودنا لضمان علاقات أوثق مع بعض الدول الأوروبية والآسيوية والافريقية ، ثم أناقش بتفاصيل أكثر فى فصول منفصلة

علاقتنا مع القوتين الأعظم منذ بدأ الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في السيطرة على الوضع في الشرق الأوسط .

وفيما يختص بسياستنا في العالم العربي : يتحدث مافلته مصر عن نفسه في تلك الفترة . لم يكن هناك أي خلاف بيننا وبين أي زعيم عربي ولكننا كنا نفتح أبوابنا على مصاريحها لم جميعا .. وهذا وصلنا إلى مرحلة يمكننا فيها أن نناقش بصراحة أية مشكلات مع أشقائنا على كل المستويات .. وقد زرنا - الرئيس السادات وأنا - كل الدول العربية عدة مرات ، وكنا دائما نجري محادثات بناءة جدا .. لم تكن هناك مشكلة لانستطيع مناقشتها بصراحة وحلها مع زملائنا .. وحينما نذهب كنا نجد قلوبا مفتوحة واعترافا كاملا .. بمساهمه مصر الكبيرة في القضية العربية .

وقد نبع هذا الاعتراف فوق كل شيء من حرب اكتوبر .. وفي هذا الصدد يجب أن نذكر هنا أنه بينما قامت مصر بمساهمة كبيرة بصورة لاشك فيها فإن عددا من الدول العربية بذل قصارى جهده لدعم مصر .. وقد قدمت الدول المنتجة للبترومل مساهمة كبيرة بأن قررت بصورة إجماعية أن تفرض حظراً على البترومل .. ولا يمكن لمصر سوى أن تذكر الدور الذي قام به كل من الملك فيصل عاهل السعودية والشيخ زايد حاكم الامارات العربية المتحدة بالعرفان .. وقد سافر الرئيس الجزائري بومدين شخصياً إلى موسكو وعرض على الاتحاد السوفيتي ٢٠٠ مليون دولار أمريكي نقداً في محاولة لاقتناعه بأن يرسل إلى مصر وسوريا المساعدة العسكرية التي تحتاجان إليها .. ويظل كرمه في الذاكرة لأنه اضطر إلى اقتراض هذه الأموال ، كما ساعدت دول أخرى بإرسال قوات إلى الجبهة .

كان لجهودنا في الشرق الأوسط كما قلت من قبل هدفان رئيسيان : بناء شبكة من التحالفات وبالتالي تكوين حزام أمان حول مصر ، والمحافظة على الوحدة العربية حتى نضمن استقلالنا الحقيقي ، ونكون في وضع يسمح لنا بالتفاوض بشأن تسوية دائمة وشاملة للصراع في الشرق الأوسط .. ويجب أن

أوضح أن الوحدة العربية لا تعنى مجرد الوحدة بين الدول الموجودة بالفعل ولكن أيضا مع الفلسطينيين لمساعدتهم على ممارسة حقوقهم في تقرير المصير وتكوين دولة . وقد كانت مهمة بناء حزام أمان حول مصر مهمة بعيدة المدى ، ولم نكن نأمل في تحقيقها في غضون بضعة شهور أو حتى سنوات .. غير أننا قننا ببعض الخطوات بالنسبة إلى السودان وسوريا وليبيا وكانت النتائج مشجعة .

وكان هذا صحيحاً بصفة خاصة بالنسبة لعلاقتنا بالسودان الدولة التي ترتبط بها بصورة وثيقة بسبب اعتمادنا المشترك اقتصاديا على نهر النيل وبسبب روابط تاريخية قائمة منذ زمن بعيد وإن كان هناك خوف السودانيين من السيطرة المصرية .. وعلى أية حال أدرك الرئيس نميري في تلك الفترة أن استقرار نظامه يعتمد على مصر .

وفي فبراير عام ١٩٧٤ كنا قد استطعنا أن نتخذ خطوة أولى نحو علاقات أوثق بتوقيع تعاون اقتصادي وثقافي ، غير أننا لم ندفع الرئيس نميري أكثر من هذا إذ شعرنا أنه لم يكن مستعداً لذلك .. وعلى أية حال بدأت في العام التالي مجموعة حوادث تقنع نميري بأنه يحتاج إلى مساعدة مصر .. أولاً: شعر نميري أنه معرض لتهديد مجموعات فلسطينية في أزمة أثارها مقتل دبلوماسيين أمريكيين ، فكان السفير الأمريكي كليو نويل وجورج مور قد قتل في الخرطوم في مارس ١٩٧٣ ، وكان هناك اشتباه في أن رجلين اعتقلا كانا على علاقة بمنظمة فلسطينية .

وتحت تأثير ضغط أمريكي اضطر نميري إلى محاكمة المتهمين .

وكانت المحاكمة في يونيو عام ١٩٧٤ .. وعند نهاية المحاكمة اتصل بي نميري في أحد الأيام تليفونيا قائلاً: إن قرار المحكمة سوف يصدر في اليوم التالي وأن المتهمين سوف يعلن أنها مذنبان وأنه يخشى من المزيد من الهجمات الارهابية أن أعلن هذا القرار .. ولما كنا نعرف كيف كان الوضع السياسي في السودان محاطا بالمخاطر قلت لنميري: إننا سوف نرسل طائرة عسكرية لتأخذ المتهمين من السودان ليفض يديه منها مادام الحكم الذي سوف يصدر ضدّهما ليس الاعدام .. فوافق وأخذنا الرجلين إلى القاهرة .. وفي الشهور التالية وقعت محاولات انقلاب أخرى

فى السودان وتم الكشف عن المزيد من المؤامرات . وبحلول يوليو عام ١٩٧٥ كان نميرى قد بدأ يفكر فى احتمال توقيع معاهدة دفاع مشترك مع مصر من أجل تعزيز هذا الوضع .. وأبلغ السادات بأنه مستعد لتوقيع معاهدة من هذا النوع على الفور، وذلك عندما توقفنا فى الخرطوم فى طريقنا إلى حضور مؤتمر قمة لمنظمة الوحدة الأفريقية فى كمبالا .. وفى الصباح التالى على أية حال كان نميرى قد غير رأيه ولم يذكر هذه المسألة .. ومن ناحيتنا لم نحاول الضغط عليه .

وكان العامل الحاسم الذى أدى فى النهاية إلى توقيع معاهدة الدفاع المشترك بين مصر والسودان هو محاولة خطيرة جداً للانقلاب فى يوليو عام ١٩٧٦ .. فقد كان نميرى قد نجح من الاغتيال حين عاد من رحلة فى الخارج قبل موعده غير أن قتالا عنيفاً اندلع ولم يتم إخماده سوى بمساعدة قوات مصرية سارعتا بنقلها جوا إلى السودان .

وحال أن هدأ الوضع الداخلى طار نميرى إلى الاسكندرية .. وكنت أعرف أن الوقت قد حان لتوقيع اتفاق دفاع مشترك ، ولكننى كنت أعرف أيضا أن نميرى الذى كان يخشى دائما من السيطرة المصرية سوف يفضل دخول طرف ثالث فى هذا الاتفاق . ولهذا السبب كنت أحمل فى حقيبة أوراقى مسودتين للمعاهدة ، واحدة تشمل ثلاثة أطراف هى مصر والسعودية والسودان ، وأخرى لمعاهدة ثنائية بين مصر والسودان .. وكنت أعرف جيدا جداً أن السعوديين لن يوقعوا مثل هذا الاتفاق الثلاثى .

وحيث أن السعوديين يطمحون هم أنفسهم أن يلعبوا دوراً رئيسياً فى العالم العربى بفضل ثرواتهم فإنهم كانوا ينظرون إلى مصر كمنافس خطير، وهى وفق كلمات محلل سياسى « كبيرة جداً - وقوية جداً ومقدمة جداً » وحتى لو وافق السعوديون على التوقيع فإن الولايات المتحدة ما كانت تسمح لهم بفعل هذا أبداً خشية أن يؤدى مثل هذا التحالف الوثيق بين القوة المصرية والثروة السعودية إلى تقليل كبير فى الدور الأمريكى فى الشرق الأوسط .. وهكذا لم أكن أعتقد أبداً أن

هذا الاتفاق الثلاثي سوف يوقع غير إننى كنت أريد أن أوضح لعمري أنه من المستحيل وجود طرف ثالث يقبل التوقيع على اتفاق ثنائي .

وفي يوم ١٦ يوليو سافرنا إلى الرياض وقدمنا الاتفاق الثلاثي إلى السعوديين وعلى الفور عقدوا اجتماعا للعائلة المالكة حول هذه القضية ، وكما هو متوقع عادوا إلينا بالإجابة بأنهم لن يوقعوا . وعلاوة على هذا مارسوا ضغطا كبيرا على عمري بالأيدخل في إتفاقي مع مصر .. وكان هذا هو ما نحتاجه اذ غضب عمري من محاولة السعوديين بأن يقولوا له ماذا يفعل وطلب عقد اجتماع عاجل معنا . وتركناه يشكو السلوك السعودى وعندما انتهى حديثه أخرجت مسودة للدفاع المشترك من حقيبتي .. وقد سره هذا الاتفاق فوقعه فوراً .. ونحن في الرياض وكان تاريخ الوثيقة نفسها على أية حال هو ١٥ يوليو ١٩٧٦ في الاسكندرية . وأصبحت هذه المعاهدة التى تظل لمدة خمسة وعشرين عاما هى أساس تعاون وثيق جداً بين مصر والسودان وظلت دون تغيير حتى يومنا هذا .. وهكذا تم ضمان الجانب الجنوبي .

ولم تكن الجهود المبذولة لضمان الجناحين الشرقي والغربي بنفس النجاح أو دائمة بنفس الصورة ، ولكننا أحرزنا تقدماً ذا قيمة ، وكما سوف نرى فيما بعد بحلول أواخر عام ١٩٧٧ نجحنا على الأقل في إعادة العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا أما بالنسبة إلى سوريا فقد كانت علاقتنا تواجه لحظات كثيرة من التحسن والسوء ، ولكن قبل نهاية عام ١٩٧٦ أصبحت علاقتنا طبيعية مرة أخرى .

كانت المشكلات التى نواجهها مع السوريين تنبع بصورة أساسية من خوفهم من أن توقع مصر إتفاق سلام منفصل مع إسرائيل حيث تحصل على سيناء وتترك سوريا دون أن تستعيد الجولان .

وهكذا كان السوريون يفسرون أى مبادرة مصرية كعلامة على أن مصر تعقد سلاماً مع إسرائيل . وكانوا عادة ما يبالغون في رد فعلهم . وقد ناقشنا من قبل الحملة التى شنتها سوريا ضد مصر بسبب توقيع فك الإشتباك الأول مع إسرائيل .. وقد بدأوا حملة أخرى للتشهير بمائلة للحملة الأولى عندما وقعنا إتفاق فك إشتباك ثانياً في سبتمبر عام ١٩٧٥ .. ومرة أخرى تركنا لهم بعض الوقت

لينفسوا عن غضبهم حيث كنا نعرف أنهم في النهاية سوف يرون أنه لم يكن هناك مبرر لخوفهم ، وفي الواقع بحلول ذلك الوقت كان مؤتمر عري يضم ست دول قد عقد في الرياض في أكتوبر عام ١٩٧٦ .. وكانت سوريا مستعدة للتصالح مع مصر .. وأكد مؤتمر أوسع عقد في القاهرة بعد بضعة أيام فحسب من ٢٥ إلى ٢٦ أكتوبر هذا التصالح . والحادثة التالية تكشف الكثير في هذا الصدد .. خلال الاجتماع الذي عقد لمناقشة الأزمة في لبنان قررت أن أطرح مسألة تجديد تعيين محمود رياض — وهو مصري — أميناً عاماً للجامعة العربية .. ولم تكن فترة محمود رياض في الجامعة سوف تنتهي قبل ستة أشهر أخرى ولكنني كنت أشعر بالقلق بسبب شائعات تقول : إن دولاً عربية قد قررت بإيعاز من سوريا والأردن أن تختار شخصية غير مصرية لشغل منصب الأمين العام القادم للجامعة .. وأردت أن أضع نهاية لهذه الحملة ، وأن أوضح في نفس الوقت أن مصر مازالت مركزاً للعالم العربي ، وأن زعامة الجامعة العربية من حق مصر .. ودون أن أبلغ أنا من السادات أو محمود رياض ذهبت مباشرة إلى حافظ الأسد وطلبت منه أن يضع مسألة إعادة انتخاب محمود رياض في جداول أعمال مؤتمر القمة وكذلك أبلغت الملك حسين بطلبي .. ووافق الأسد والتزم بكلمته .. فقد قدم رسمياً الاقتراح بإعادة انتخاب محمود رياض وأيد حسين الاقتراح .. ولما وجد الأعضاء الآخرون في المؤتمر أن كلاً من الأسد وحسين وافقا على إعادة انتخاب محمود رياض — وقد كان من المفترض أنها يقفان ضد هذا — فإن الأعضاء الآخرين وافقوا أيضاً على الاقتراح .. وهكذا أعيد انتخاب رياض بالإجماع ..

ومرة أخرى أظهرت مصر مالها من مكانة .. واتضح أيضاً أننا قد تصالحنا مع الأسد .

ولإظهار المزيد من النوايا الطيبة وافق الأسد يوم ٢٧ أكتوبر أيضاً على تعيين الفريق الجمسى كرئيس للقيادة العسكرية المصرية السورية المشتركة ، وكانت هذه القيادة كما يذكر القارئ قد تكونت قبل حرب أكتوبر غير أنها ظلت غير

عاملة منذ نهاية الحرب ، وكان وجودها قد أصبح غير ملموس أكثر مع وفاة القائد الأول الفريق إسماعيل ، بعد أن كان الاسد يرفض الاعتراف بتعيين السادات للجسمى ليحل محل إسماعيل .

وبعد بضعة أسابيع تقدمت العلاقات السورية المصرية خطوة أخرى حيث وصل الأسد إلى القاهرة في زيارة رسمية ، وفي يوم ٢١ ديسمبر وقع الأسد والسادات إتفاقا بتشكيل قيادة سياسية مشتركة بين البلدين ، بالإضافة إلى ست لجان لتنسيق شئون الدفاع والسياسة الخارجية والتويل والمعلومات والتعليم والتشريع . وفي فبراير عام ١٩٧٧ إنضم السودان إلى هذه القيادة السياسية .. وبالتأكيد لم يكن معنى هذا أننا نجحنا في تشكيل حزام الأمان حول مصر ، غير أنه من المؤكد أن الأمور كانت تجري في الإتجاه السليم .

وبالإضافة إلى إبرام الإتفاقات التي ناقشتها فيما سبق ، إتخذت أيضا بعض الخطوات الرئيسية لتنفيذ خطتي لخلق حزام أمان قوى حول مصر .. فقد طلبت بصورة محددة من الفريق الجسمى الذى كان في ذلك الوقت نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للدفاع أن يعد خططا مفصلة لكيفية تنفيذ مثل هذا المفهوم من الناحية العسكرية . وكانت هذه الخطط تعتمد على تشكيل وحدات عسكرية مصرية خاصة مستعدة للتدخل للمحافظة على الأمن في نطاق هذا الحزام حول مصر .. وكان الفريق الجسمى وهو من العسكريين ذوى الكفاءة والخبرة المهنية العالية ذا مؤهلات بارزة لإعداد مثل هذه الخطط ، وقت أيضا بجس نبض الولايات المتحدة فيما يتصل بمفهومي عن حزام الأمان هذا ، حيث ناقشت هذا مع كيسنجر ، ثم فيما بعد مع خلفه سيروس فانس . ولم يكن أيها ضد الفكرة مما أدهشني بعض الشيء ، غير أنه كان واضحا أيضا أنها غير مستعدين لدراسة هذا الأمر بجدية .. ومن المفارقة أن مفهوما مائثلا إلى حد بعيد تبنته فيما بعد الولايات المتحدة وهو فكرة تشكيل سلسلة من « التسهيلات » ، وتكوين قوات أمريكية متحركة تحافظ على الأمن في الشرق الأوسط .. غير أن هذا المفهوم إستقبل بصورة سيئة في العالم العربى لأن الأمن بالنسبة إلى العرب لايمكن أن يعنى سوى الحماية من العدوان

الإسرائيليلى ، كما أن الوجود الأمر يكى يعتبر تعديا على سيادتنا .. وسوف يكون من الأفضل بكثير لو عملنا على تنمية أحزمة الأمان الخاصة بنا ، وقواتنا المتحركة الخاصة لحماية سيادتنا .

وكان العنصر الآخر الهام فى سياستنا فى العالم العربى فى ذلك الوقت هو الجهد المبذول لتقوية مركز منظمة التحرير الفلسطينية ؛ ليساعدها على الحصول على الإعتراف بها دوليا .. وكانت الخطوة الأولى التى ناقشتها من قبل هى الإعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطينى فى إجتماع القمة فى الرباط ، وقد لعبت مصر الدور البارز فى الترتيب لهذا الإعتراف .. ومنذ ذلك الوقت أحرزت المنظمة تقدما كبيرا فى الحصول على إعتراف دولى بها .

وقد سمع الصوت الفلسطينى لأول مرة من على منبر الأمم المتحدة عندما ألقى ياسر عرفات خطابه الشهير يوم ١٣ نوفمبر ١٩٧٤ . وبعد بضعة أيام من هذا أقرت الجمعية العامة القرار رقم ٣٢٣٦ الذى يعترف بحق الشعب الفلسطينى كطرف رئيسى فى عملية السلام فى الشرق الأوسط ، ودعت الأمين العام للأمم المتحدة للقيام بالإتصالات اللازمة مع منظمة التحرير الفلسطينية .. وفى نفس اليوم أقرت الجمعية العامة القرار رقم ٣٢٣٧ الذى منح المنظمة مكانة المراقب فى الأمم المتحدة .. وقد عملت مصر من أجل كسب التأييد لهذه القرارات كما منحت المنظمة تأييدها الكامل .

وفى ديسمبر عام ١٩٧٥ عندما شن الإسرائيليون غارات على معسكرات الفلسطينيين فى جنوب لبنان لعبت مصر دورا أساسيا لضمان إشتراك منظمة التحرير فى مناقشات مجلس الأمن حول المشكلة .. وبناء على إقتراحنا أقر مجلس الأمن القرار ٣٨٣ الذى دعا منظمة التحرير للإشتراك فى المناقشات حول الإعتهاء الاسرائيلى .. ومن الجدير بالذكر هنا أنه عندما أقر المجلس هذا القرار إنسحب المندوب الإسرائيلى لمدة يومين ، ليعود على الفور حين علم أن المنظمة قد مدت تأثيرها على الإجتماعات فى غيابه .

كما كانت مصر أيضا مسئولة عن تحويل مكانة المنظمة في الجامعة العربية من المراقب إلى العضوية الكاملة في عام ١٩٧٦ .. وقد وجهت رسالة شخصية بهذا إلى الجامعة العربية ، وقد قبل الإقتراح كل وزراء الخارجية الآخرون ، وفي تلك الفترة أحرزت المنظمة أيضا تقدما كبيرا في الحصول على إعتراف عدد كبير من الدول .. وكنت مسئولا عن بعض من هذه الخطوات .

وقبل ذلك ، وبالتحديد في مارس عام ١٩٧٤ كنت قد حصلت من جروميكو على تصريح بأنه ينبغي أن يمثل الفلسطينيون في مؤتمر جنيف .. وفي أكتوبر عام ١٩٧٤ أفتنت السوفيت بالإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للفلسطينيين .

ورببت لإجتماع بين ياسر عرفات ووزير الخارجية الفرنسي جان فيكتور سوفانيارج في بيروت يوم ٢١ أكتوبر عام ١٩٧٤ ، وإجتماع آخرين عرفات وجير هارت شرود رئيس لجنة العلاقات الخارجية لبرلمان جمهورية المانيا الاتحادية في ديسمبر عام ١٩٧٤ . ثم التقى وزير الدولة الألماني للشئون الخارجية والمتحدث الرسمي باسم منظمة التحرير في بيروت في سبتمبر عام ١٩٧٥ في العاصمة اللبنانية .. وعندما قام الرئيس المكسيكي لويس ايشيفر بزيارة رسمية إلى مصر في أغسطس عام ١٩٧٥ أفتنته بقاء ياسر عرفات شخصيا .

وكخطوة نهائية عندما تكلم الرئيس السادات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٩ أكتوبر عام ١٩٧٥ طلبت منه أن يقدم بصورة رسمية قرارا بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية لحضور مؤتمر السلام في جنيف ، بحيث تكون على قدم المساواة مع كل الأطراف الأخرى .. وتم إقرار هذا تحت إسم القرار رقم ٣٣٧٥ في العاشر من نوفمبر عام ١٩٧٥ .. ويتقضى هذا القرار أن تدعى منظمة التحرير الفلسطينية كممثلة عن الشعب الفلسطيني للإشتراك في كل الجهود والمبادرات أو المؤتمرات التي تدور حول الشرق الأوسط كما دعا القرار أمين. عام الأمم المتحدة إلى إصدار تعليماته إلى رئيس مؤتمر جنيف ؛ لإتخاذ الخطوات المناسبة لدعوة ممثلى المنظمة لحضور جلسة لمؤتمر السلام في جنيف .

وكان من المستحيل بطبيعة الحال جعل الولايات المتحدة تعترف بمنظمة التحرير في ذلك الوقت أو توافق على إشترك المنظمة في مؤتمر جنيف ، إلأننا حاولنا بالفعل أن نهدئ الرأي العام الأمريكى فى هذا الصدد بعض الشيء . وكان من إحدى المحاولات الرئيسية التى بذلت ؛ الخطاب الذى ألقاه الرئيس السادات فى واشنطن أمام جلسة مشتركة لمجلس الشيوخ والنواب الأمريكيين فى الخامس من نوفمبر عام ١٩٧٥ . وقد أعددت هذا الخطاب بنفسى وأعدت كتابة مسودته ستاً وعشرين مرة لأوضح الحجج التى تعتبر لصالح منظمة التحرير ، وتلقى إعجاباً لدى الأمريكيين ، حيث ذكرتهم بكفاحهم من أجل تقرير مصيرهم فى الماضى .. وما قاله الرؤساء الأمر يكون دفاعاً عن حقوق الإنسان .. وقبل أن يلقى السادات الخطاب عرضت نصه على ايلتس وسيكو ، وطلبت منها تعقيبها عليه كأمر يكيين ، ورأيها عن كيفية تلقى الكونجرس لمثل هذا الخطاب وما إذا كانت لديها إقتراحات إضافية .. وأسعدنى أنها أعجبا بالخطاب ، وقد كان الرئيس السادات أول زعيم عربى يتحدث أمام جلسة مشتركة لمجلس النواب والشيوخ الأمريكيين ، وكان من المناسب أن تكون نقطة التركيز الرئيسية فى هذا الخطاب هى قضية فلسطين .

إن ماناقشته فيما سبق يمثل فقط جزءاً من الخطوات التى إتخذتها مصر فى العالم العربى ، ولصالح الفلسطينيين فى تلك الفترة .. وسوف يكون من المناسب على أية حال أن أوضح للقارئ إلى أى مدى تغير العالم العربى ، وتقدم نحو الوحدة فى تلك الفترة وفوق كل شىء إلى أى مدى تحسنت مكانة منظمة التحرير الفلسطينية .. فىحلول عام ١٩٧٧ كانت المنظمة قد أصبحت عضوا كاملاً مشتركاً فى الصراع فى الشرق الأوسط ، ولم يعد من الممكن التحدث عن سلام شامل فى المنطقة دون موافقة المنظمة وخلق دولة فلسطينية .

و يكذب التقدم الذى أحرزته المنظمة والإعتراف الذى حظيت به : الزعم الإسرائيلى بأنها منظمة إرهابية وليست منظمة سياسية ، وأنها لا تحوذ تأييد الفلسطينيين .

وفي الواقع أن المنظمة حركة تحرير بكل معنى من المعاني ، وهي مسئولة عن مستقبل شعب وأرضه وحقوقه .

وقد أثبت الفلسطينيون بدرجة كبيرة أنهم يرون المنظمة بهذا المعنى ، وذلك خلال إنتخابات عمد الضفة الغربية وقطاع غزة ، الأمر الذي حدث تحت ظل الاحتلال الإسرائيلي ونتيجة لهذا ظل الإسرائيليون منذ ذلك الوقت يحاولون إبعاد هؤلاء العمدة .. كما أن معظم الدول الأجنبية والمنظمات الدولية أيضاً أظهرت أنها تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية حركة تحرير مشروعة ، ومنحتها اعترافاً رسمياً .. وليس هناك سوى إسرائيل التي تصر ببساطة على أن المنظمة مجموعة إرهابية .

ومن خلال تجربتي الشخصية : تيقنتُ أن كل ممثلي منظمة التحرير الذين قابلتهم وعملت معهم ذوو تفكير سياسي ، وهم مثقفون يعملون من أجل تحقيق سلام أصيل وعادل لوضع نهاية لحنة شعبهم .. وقد تولى ياسر عرفات (أبوعمار) مسئولية رئاسة منظمة فتح بكفاءة وفعالية ودون انقطاع منذ عام ١٩٦٨ ، أبوعمار رجل ذو طبيعة إنسانية عميقة ، وهو سياسي حقيقي بكل معنى من المعاني .. وهذا هو سبب بقائه رغم النضال الطويل الصعب ضد كل التيارات والتيارات السرية في الحركة ، وعلى الرغم من كل المخاطر المادية والسياسية .. وليس أبوعمار هو الرجل العظيم الوحيد في المنظمة فن بين الذين أثروا فتي كثيراً صلاح خلف « أبوأياد » وفاروق قدومي « أبو لطف » وعمود عباس « أبو مازن » وخالد الحسن « أبو سعيد » وعلى حسن سلامه « أبو حسن » وسعيد كمال وجمال السوفاني وأحمد صدقي الدجاني .

ومن الإنجازات الكبيرة الأخرى في السياسة الخارجية المصرية في منتصف السبعينات إقامة علاقات وثيقة أكثر مع الدول الأوروبية الغربية الكبيرة .. وكان ما أرمى إليه هو إقناع أوروبا الغربية بأن تقوم بدور نشط في عملية السلام في الشرق الأوسط . وكنت أعتقد أنه يجب أن تطرح الدول الأوروبية إقتراحاتها الخاصة بدلا من مجرد التراجع ومنح الولايات المتحدة حرية التصرف في الشرق الأوسط .. وفي الواقع : إن هذا الدور الأوروبي سيكون مفيدا جدا حتى للولايات المتحدة التي

يعوقها النفوذ اليهودي والتزامات موسعه تجاه إسرائيل عن التصرف في مشكلة الشرق الاوسط ... وهكذا وجهت كل إتصالاتنا مع الزعماء الأوربيين إلى إقناعهم بأن يشتركوا في حل المشكلة بمزيد من الجهد .. وبينما لم تنته عدم رغبة هذه الدول في لعب دور نشط بين يوم وليلة فإننا أحرزنا بعض التقدم كما سوف توضح الأمثلة القليلة التي سوف أوردتها هنا .

لقد حققنا نجاحا حقيقيا في علاقاتنا بفرنسا ، وبدأ هذا ببقاء مباشر مع الرئيس فاليري جيسكارديستان في اغسطس عام ١٩٧٤ . ولقد أعجبت به كثيرا فلم يكن صريحا مباشرا فحسب بل لقد كانت لديه أيضا معرفة دقيقة بكل تفاصيل العلاقات المصرية الفرنسية .

وقد كان فريدا في هذه الناحية : فلم أتعامل أبدا مع رئيس أمر يكي أو أي رئيس آخر على هذا القدر من المعرفة بشأن المسألة التي نتناولها .. ولم يكن من اللقاءات التالية مع الرئيس الفرنسي إلا أن أعادت تأكيد هذه الانطباعات الأولى .. كان الهدف من اللقاء الأول مع جيسكار هو إقناعه برفع الحظر على الأسلحة الفرنسية إلى مصر وكان هذا ضمن حظر شامل فرضه الجنرال شارل ديغول على تصدير أسلحة فرنسية إلى كل أطراف الصراع في الشرق الأوسط .. ووافق جيسكار على رفع الحظر ضد مصر وجذب هذا القرار الكثير من الإهتمام وعناوين الأنباء : . كما أنه فتح الطريق أمام صفقة هامة لبيع الطائرات الميراج ، ومعدات عسكرية أخرى لمصر .

وحتى نبني على هذه البداية الواعدة بالخير رتبنا لزيارة رسمية تستغرق ثلاثة أيام يقوم بها السادات لباريس إعتبارا من يوم ٢٧ يناير عام ١٩٧٥ ، وخلال هذه الزيارة طلب مني السادات بصورة غير متوقعة أن أحاول إقناع الرئيس جيسكار ليصدر إعلانا يقول : إن فرنسا مستعدة لأن تقدم لمصر معدات عسكرية تحل محل ما فقدته في حرب أكتوبر ، وقد دهشت بعض الشيء ؛ لأن السادات لم يرد أن يطرح هذه المسألة بصورة شخصية أمام جيسكار ، ولكنني وعدت أن أبذل قصارى جهدي .. ثم أبلغت وزير الخارجية الفرنسي سوفانيارج - وهو دبلوماسي ممتاز يتمتع بقدر كبير من الثقة - بهذا الطلب منه نقله إلى جيسكار .

وأبلغنا جيسكار برده خلال إجتماع عقد لمناقشة نص البيان المصرى الفرنسى الذى كان مقررا أن يصدر فى نهاية الزيارة .. وبينما كان الرئيس الفرنسى يعقب **هنا مسودة البيان المقترحة** قال : إنه مستعد لأن يضمنها عبارة تفيد بأن فرنسا مستعدة لأن تقدم أسلحة لمصر تحل جزئيا محل الأسلحة التى فقدتها مصر خلال حرب أكتوبر بالإضافة إلى أى صياغة أخرى نقترحها .. ولم أكن أتوقع هذا ، ولم تكن معى صياغة معدة .. وعلى أية حال كانت مسودة البيان التى أعدها الفرنسيون شاملة بالفعل .. وأشارت إلى الإتجاه الجديد الذى إتخذه العلاقات الفرنسية المصرية منذ زيارتى لباريس فى أغسطس عام ١٩٧٤ .. كما أعرب البيان بوضوح عن شروط تحقيق سلام عادل فى الشرق الأوسط .. وكانت هذه تتضمن جلاء إسرائيل عن كل الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، والإعتراف بحقوق الفلسطينيين فى تكوين دولة لهم ، وحق كل الدول فى المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة .. وكانت إضافة العبارة الخاصة باستعداد فرنسا لإعادة تسليح مصر قد جعلت البيان يحتوى كل شىء سعينا للحصول عليه ، وقد رضى السادات تماما عن هذا فقد كانت الزيارة ناجحة تماما .. وتلاها المزيّد من مبيعات الأسلحة لمصر ، وإشتراك فرنسا فى تنمية صناعة أسلحة عربية مركزها مصر ، وتمويلها بصفة أساسية دول الخليج ، وزيادة التعاون الإقتصادي بين مصر وفرنسا .

وسوف أناقش هنا حادثة واحدة توضح أهمية علاقاتنا الجديدة مع فرنسا ، واستعداد هذه الدولة ، لأن تلعب دورا فى الشرق الأوسط ، وقد حدث هذا فى أوائل ١٩٧٦ حيث كانت الأزمة فى لبنان قد أصبحت تهدد بالتفجر بما لا يمكن معه السيطرة عليها بالمرّة . وقد ذهبت إلى باريس وقابلت جيسكار وطلبت منه أن تتدخل فرنسا بالفعل فى لبنان وكان السبب لهذا الطلب هو أن التدخل الفرنسى كان يمكن أن يكون مقبولا لكل الأطراف المعنية من تدخل أى قوة أجنبية أخرى بسبب العلاقة طويلة الأمد بين فرنسا ولبنان .. ومرة أخرى أبدى جيسكار فهمه الكامل للموقف ، إلا أنه لم يكن راغبا فى أن تلزم فرنسا بالتدخل الفعلى فى لبنان .. ولما كنت أفهم مدى تعقيد المشكلة قررت ألا ألح عليه ، ولكن قررت أن

أعود إلى مصر على الفور خاصة وقد أبلغني جيسكار أن لديه إرتباطات أخرى خارج باريس .. وهكذا أبرقت بقرارى إلى الرئيس السادات حيث أبلغه بأننى سوف أعود إلى القاهرة بدلا من أن أقضى بضعة أيام فى باريس كما حثنى جيسكار، وفى الصباح التالى ذهبت إلى المطار وكنت على وشك أن أستقل الطائرة حين تلقيت رسالة من قصر الاليزيه تقول : إن جيسكار ألغى رحلته وأنه يريد أن أعود إلى باريس لمقابلته .. فعدت لأعقد إجتماعا منفردا مع الرئيس جيسكار .. وكان من الواضح أنه أمعن التفكير فى هذه القضية ، ودون أن يضيع وقتا كثيرا قال : إن فرنسا مستعدة للتدخل فى لبنان ، ثم أوضح لى بالتفصيل مدى هذا التدخل العسكرى بما فيه من عمليات بحرية إلا أنه أضاف قائلا : إن هذه الخطة سوف تنفذ فى حالة إيجاد الجو السياسى المناسب فحسب .. ولقد سررت جدا عندما عدت إلى القاهرة وليس فقط لأن التدخل الفرنسى يمكنه أن يكون ذا أثر إيجابى على الأزمة فى لبنان نفسه ولكن أيضا لأنه كان من المهم جدا لنا أن ننهى إحتكار القوتين العظميين للأمور فى الشرق الأوسط .. وفى النهاية لم يتم التدخل الفرنسى ؛ لأن الرئيس جيسكار قرر - حيث واجه المعارضة من سوريا والولايات المتحدة ألا يثير عداء هاتين الدولتين .

ومع ذلك ظلت فرنسا أكثر دول حلف الأطلسنطى إشتراكا من الناحية السياسية فى شئون الشرق الأوسط .. من أجل إيجاد تسوية عادلة لمشكلته . وكانت جمهورية ألمانيا الاتحادية هى الدولة الثانية التى أقننا معها علاقات جيدة جدا فى تلك الفترة ، وهى دولة كنت دائما أشعر بالإرتباط بها بصفة خاصة أ وحتى بشوق خاص لها منذ عينت سفيراً لمصر لديها .. ولم أشغل هذا المنصب أبدا لأننى عينت فجأة وزيرا للسياسة ثم وزيرا للخارجية .. إلا أننى ظللت أشعر أنه يتعين أن تمنح مهمة إعادة العلاقات مع ألمانيا الغربية الأولوية القصوى ، وفى الواقع لقد قمنا بأكثر من مجرد إعادة العلاقات الدبلوماسية .. فقد أقننا لجنة عليا مشتركة يرأسها وزيرا خارجية الدولتين وتضم وزراء آخرين .. وكانت هذه اللجنة العليا تجتمع مرة فى السنة لاعادة تقييم العلاقات بين القاهرة وبون ، وتشرف على إزالة العقبات بين الوزراء المختصين .. ولم تحل اجتماعات اللجنة

العليا عمل الاجتماعات الاخرى ذات المستوى الاقل والتي كانت تجري بصفة مستمرة لمناقشة قضايا محددة . بل إنها قامت بدور التنسيق الشامل بحيث تقوى العلاقات بين بون والقاهرة ، وفتح مجالات جديدة للمزيد من التعاون في كل المجالات .. وكانت هذه التجربة تلقى تقديرا كبيرا في كل من القاهرة و بون .. كما حققت نجاحا كبيرا .. وكان هذا هو السبب في أننى أصررت فيا بعد على أن يطبق نفس الأسلوب بين مصر والدول الأخرى مثل فرنسا وبريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة وغيرها .

ومنذ اللحظة الاولى التى هبطت فيها في بون وجدت استعدادا أصيلا لدى كل مسئول المانى لم يد المساعدة الى مصر .. كما كان واضحا لى تماما ان بون تقدر دور مصر في الشرق الاوسط وفيا وراءه ، وتعتبر أنه من مصالح المانيا الغربية أن تنمى علاقات طيبة مع مصر ، وفي ذلك الوقت كانت المانيا الغربية قد خرجت من فترة طويلة من الركود ، شغلت كلية خلالها بصراعها مع المانيا الشرقية والاتحاد السوفيتى ... والآن : وقد تمت على الأقل تسوية هذه المشاكل الصعبة لفترة مؤقتة فإن المانيا الغربية كانت تنوى الى فتح أبوابها أمام تعاون أوسع ومتنوع مع أكبر عدد ممكن من البلاد .

ولحسن حظ المانيا الغربية في تلك الفترة أنها كانت تحت زعامة رجال ذوى كفاءة عالية للغاية .

وقد قابلت كثيرين من كبار المسؤولين وأعجبت كثيرا بهم .. ومنذ البداية تعاملت مع الرئيس «فالتر شيل» الذى كان رجلا لطيفا جدا وعلى معرفة دقيقة بالشئون الدولية ، كما أعجبت كثيرا بالمستشار هيلموت شميت ؛ فهو رجل متوازن جدا كما أنه جيد الاطلاع على المشاكل الاقتصادية ، وهو دائما دقيق جدا ، ومباشر ، وعملى للغاية .. ولا يمكن لأى شخص يتعامل معه أن يندم على معرفته بشخصية على هذا القدر من المقدرة والمعرفة . أما بالنسبة لوزير الخارجية «هانز ديتير يتش جينشر» فقد أصبحنا صديقين من المرة الاولى التى التقينا فيها .. ولم نكن أبدا نتعامل بالرسميات ، وهو رجل أمين يعرب عما في عقله ،

ويمكن الثقة فيه بصورة كاملة ، وكانت صداقته دائمة وأصيلة ، وقد تمتعت أيضا بالصلات التي أجريتها مع فرانتس جوزيف شتراوس وهو رجل مثقف على علم غزير بمجريات الوضع الاقتصادى والمالى المعلنه والخفيه فى أوروبا .. وفى هذا الصدد مازلت أتذكر تماما تلك المرة التى ظل يحاضرني فيها لمدة ثلاث ساعات تقرّيبا فى كابينتى على شاطئ الاسكندرية حول مشكلة الطاقة فى أوروبا والعالم .. وهو كما رأيت فى ذلك اليوم دائرة معارف متنقلة .

كما نمت أيضا علاقات مصر بالمملكة المتحدة بصورة طيبة حيث أمكننا التعاون فى مجالات كثيرة وخاصة فى المجال العسكرى .. وقد زرت لندن مرات عديدة حيث قابلت رئيس الوزراء « هارولد ولسن » وصديقى العزيز « جيمس كالاهاان » الذى كان وزيرا للخارجية فى ذلك الوقت .. وقد وجدت فى كالاهاان كل الصفات التى تميز الصديق المخلص الذى يمكن الاعتماد عليه .. ومازلت أذكر مناقشات كثيرة ساخنة وودية جرت معه فى عام ١٩٧٥ عندما أردت أن أقنعه بأن المملكة المتحدة كعضودائم فى مجلس الامن التابع للأمم المتحدة يجب أن تكون احدى الدول الضامنة لتحقيق حل سلمى لمشكلة الشرق الاوسط .. وقد خيب كالاهاان ظنى اذ حاول إقناعى بأن حكومته ببساطة غير مستعدة فى ذلك الوقت أن تلتزم بالكثير ، وعندما واجهته بالإصرار : شرح لى كالاهاان الأمر بصراحة حين فعل هذا كسب احترامى إلى حد بعيد .. كانت بريطانيا مازالت مهتزة بسبب الأزمة فى قبرص حيث لم تتمكن من التدخل والمحافظة على السلام على الرغم من حقيقة أنها كانت ملتزمة بفعل هذا .. كما كانت فى وضع فريد بسبب وجود قاعدته عسكرية لها هناك ، ونتيجة لهذا لم تكن الحكومة البريطانية ترغب فى الدخول فى أية التزامات جديدة مالم تتأكد من مقدرتها على الوفاء بها .

وكنيت أرى منطقيا وجهة نظر كالاهاان — وهكذا كنت أستطيع قبول رفض بريطانيا ان تكون ضامنة للسلام فى الشرق الاوسط .. غير ان مما أسعدنى كثيرا : أن الحكومة البريطانية تراجعت فى هذا القرار .. ففى نفس المساء الذى تلا

محدثتنا اقام كالاهان مأدبة عشاء لتكرمي وانتهاز الفرصة ليعلن أن حكومته أعادت النظر في قرارها وأنها سوف ترد على طلبى بالايجاب .. وظلت العلاقة بين مصر وبريطانيا في النوع عقب ذلك .. وحرصت على مقابلة كل الشخصيات الهامة ومن بينها زعماء المعارضة .. وقت بصفة خاصة بزيرة السيدة مارجريت تاتشر في مكتبها في مجلس العموم ، وتركت لدى انطبعا بأنها شخصية تثير الاعجاب الشديد .. وقدمت إليها كزعيمة للمعارضة دعوة لزيرة مصر وقبلتها .

ولم تكن السياسة الخارجية المصرية الجديدة موجهة فقط إلى اوربا ، ولكن إلى كل أجزاء العالم .. فثلا بدأت في تكوين قنوات جديدة للتعاون مع جمهورية الصين الشعبية .. وقد تمت علاقاتنا معها بسرعة جدا ، وأسعدنى أن أجد زعماء الصين مستعدين لمساعدتنا بصورة جديّة وبسرعة عن طريق إرسال قطع غيار نحتاجها للمعدات العسكرية السوفيتية .. ومنذ ذلك الوقت تمت زيارات كثيرة على مستوى عالٍ ، كما زاد التعاون في المجال العسكرى ، وأصبح أكثر تنوعا ، وتم أيضا توسيع التعاون الاقتصادى ليشمل مجالات جديدة عديدة .

وقد عززنا علاقاتنا باليابان مما كان له تأثير مفيد جدا لمصر بسبب المركز الاقتصادى القوى لليابان ؛ وبسبب المستوى العالى التكنولوجى لديها .. وقد قدمت اليابان معونة كبيرة لمصر ، ولعبت دورا مهما جدا في توسيع قناة السويس .

والدولة الآسيوية الأخرى التى يجدر أن نذكرها هنا هى كوريا الشمالية التى تربطنا بها علاقات جيدة جدا على الرغم من الجهود التى بذلتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لإضعاف هذه العلاقات . وقد بدأت كوريا الشمالية في مساعدتنا في المجال العسكرى بأشكال عديدة قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ولم تتوقف عن هذه المساعدة أبدا دون أن تضع اعتباراً لموقف السوفيت .. وفى الواقع عندما كان الاتحاد السوفيتى غير راغب فى الاستجابة إلى طلبنا المستمر من أجل المعدات العسكرية كانت كوريا الشمالية مستعدة دائما لتقديم ما فى وسعها بسخاء .. وهذا أمر لن ينساه المصريون .. وكان الرئيس « كيم ايل سونج » قد اقام فيما يبدو علاقة خاصة مع السادات عندما زار السادات كوريا الشمالية مبعوثا

من عبد الناصر .. وعندما أصبح السادات رئيسا : أرسل الرئيس « كم ايل سونج » في إحدى المرات رسالة الى السادات أعرب فيها عن استعداده للتخول مفاوضات جادة مع حكومة كور يا الجنوبية لتسوية الصراع الدائم بين البلدين . وطلب رئيس كور يا الشمالية صراحة أن تقوم مصر كدولة محايدة تنتمى إلى حركة عدم الانحياز بدور الوسيط بين كور يا الشمالية وكور يا الجنوبية وإن تخبر الولايات المتحدة بأن كور يا الشمالية تريد المفاوضات .. وعلى الفور استدعت السفير الأمريكى لأنقل إليه رسالة « كم ايل سونج » ، وعلى أية حال ، وكما توقعت لم تصدر من واشنطن أية إجابة — لاسلبية ولا إيجابية — فقد كان كيسنجر يريد ترك الموقف كما هو حيث كان يخشى من ان تؤدي المفاوضات الجادة من خلال وسيط محايد إلى توحيد كور يا لصالح الشمال ، ولن يكون هذا مما يخدم مصالح الولايات المتحدة .

أما بالنسبة إلى إفريقيا : فإنه كانت لمصر منذ فترة طويلة علاقات جيدة جدا مع دول هذه القارة .. وقد بذلت مصر قصارى جهدها لمساعدة الدول الإفريقية في كفاحها الطويل ضد السيطرة الاستعمارية .. وكانت لكل حركات التحرير الإفريقية تقريرا مكاتب في القاهرة ، أو كانت على الأقل تقيم اتصالات معها .. وقد قت بممارسة سياسة التعاون مع الدول الإفريقية بنشاط حتى أزيد من توطيد العلاقات معها .. كما حاولت أيضا تقوية العلاقات العربية الإفريقية بصفة عامة .. وفي ٧ مارس عام ١٩٧٧ عقد أول مؤتمر عربي إفريقي في القاهرة .. وكان مؤتمرا ناجحا جدا لأنه أزال الحواجز بين الدول العربية والإفريقية .. وقد ساعد بصفة خاصة على التغلب على كراهية دول أفريقية كثيرة — اهتزت اقتصاديا بسبب زيادة سعر البترول — للدول العربية المنتجة للبترول .. وأعلن وزير النفط السعودى أن بلاده تعهدت بتقديم مايزيد عن مليار دولار أمريكى كمعونة لإفريقيا ، وحذت الدول العربية المنتجة للبترول هذا الحذو مما لقى ترحيبا كبيرا لدى كل ممثلى الدول الإفريقية ، وحتى منذ عقد المؤتمر ظل هناك تعاون إيجابى بين العالم العربى وإفريقيا .

وكانت سياستنا نحو العالم العربى وافريقيا بالإضافة إلى الدول الرئيسية فى أوروبا وآسيا ناجحة بصفة عامة كما توضح الاحداث القليلة التى ناقشتها .. وكانت وحدة العالم العربى قد عززت وحسنت مكانة منظمة التحرير الفلسطينية إلى درجة أصبح من المستحيل معها تصور تحقيق سلام شامل ودائم فى الشرق الاوسط دون مشاركة فلسطينية ... وقد أصبحت الدول العربية أكثر استعدادا للقيام بدور فى الشرق الاوسط ، وأدى هذا الى ايجاد عامل يوازن القوتين العظميين .. وأصبحت لدينا روابط قوية مع كثير من الدول الكبيرة ، وكان كل هذا يمثل اتجاهات تبشر بالخير إلا أنها لم تطل ، ولو استمرت لفترة طويلة لأمكن لها أن تعزز من استقلال العالم العربى ، وتخرجه من الوضع السيئ لكونه مسرحا للمواجهة بين القوتين العظميين .

ونحن لم نصل بعد إلى هذه الدرجة ، ولكن سواء رضينا أو لم نرض ظلت القوتان العظميان تحتفظان بوجود سائد فى المنطقة وبمفتاح عملية السلام والتوازن العسكرى بين اسرائيل والدول العربية .. وهكذا ظل أهم جزء فى سياسة مصر الخارجية هو العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .. وسوف أتعرض لهذا بأسهاب أكثر فى الفصول التالية ..

الفصل السابع

خلف أسوار الكرملين

بعد توقيع فك الاشتباك الاول بين مصر واسرائيل قررت ان الوقت قد حان لاعادة تنشيط الاتصالات بالاتحاد السوفيتى ؛ حتى نوضح للسوفيت أننا لم ننقل الى المعسكر الأمر يكى ، وليس فى نيتنا الاعتماد فقط على المساعى الحميدة الامر يكىة فى بحثنا عن السلام ، واننا مازلنا نعتبر أن علاقات مصر بالاتحاد السوفيتى ذات اهمية بالغة .

كنت قد ذكرت من قبل انه خلال مفاوضات فك الاشتباك الأول كنت أطلع الاتحاد السوفيتى على كل التطورات الرئيسية ؛ لأقضى بهذا على محاولة كيسنجر منعنا من الاتصال بالسوفيت ، ثم بعد توقيع الاتفاق مباشرة سافرت الى موسكو .

وكانت هذه أول رحلة أقوم بها إلى الاتحاد السوفيتى كما أننى قتت بها بناء على مبادرة منا ، بينما جرت الاتصالات التالية لها بناء على طلبات مكتوبة من الزعماء السوفيت .. وقد كانت هذه المهمة صعبة من البداية ، فكانت أول مرة اتعامل فيها مباشرة مع بريجينف وزملائه ، وكانت المسائل المتعين علينا مناقشتها على درجة عالية من الحساسية ؛ لأننا كنا قد تحدينا علاقاتنا الطويلة مع السوفيت بإعادة العلاقات مع واشنطن ، وكان السوفيت فى الواقع يميلون الى النظر الى خطواتنا كتحويل جذرى مرتقب من موسكو الى واشنطن .. وأكثر من هذا كان هناك توتر فى علاقاتنا نابعاً من حرب اكتوبر نفسها .. اذ كانت مصر تشعر ان المساعدة السوفيتية لم تكن كافية خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار الجسر الجوى الأمريكى الذى نقل الأسلحة الى اسرائيل .

وكان هناك أيضا سوء تفاهم خطير بين السادات وبريجينف في الايام الاولى للحرب ، عندما رفض السادات تصديق مقاله بريجينف بان سور يا طلبت الترتيب لوقف اطلاق النار في وقت مبكر من الحوب وبالتحديد في اليوم السادس من اكتوبر .. وكانت مهمتى قد اصبحت اكثر صعوبة في النهاية ؛ لأن السوفيت اعتبرونى مسئولا بصورة شخصية عن التغير الذى حدث في السياسة الخارجية المصرية .

وكانت المشكلة الاولى هى تعلم أسلوب للتعامل مع السوفيت فهم دائما يتخذون واجهة متشددة مؤثرة يصعب النفاذ منها ، إذ يحاول القادة السوفيت أن يظهرها أمام المفاوض الأجنبى وكأنهم جدار بشرى يجلس خلف أسوار الكرمين .. غير أن هذا في النهاية مجرد واجهة ؛ لأنهم بشر مثل الآخرين تماما ، وهم كرماء الضيافة للغاية ولما لم طرقتهم البيروقراطية الخاصة .. وعلى أية حال فإن اقتناعاتهم ومواقفهم في المفاوضات ليست مصطنعة ، بل مؤسسة على مبادئ يؤمنون بها وبعمق . لذلك قررت بعد فترة وجيزة : أن أفضل وسيلة للتعامل مع هذا الجدار البشرى هى ان اكون متشددا بنفس الدرجة ، وفوق كل شئ كنت صريحا جدا حتى على حساب اعتبارات البروتوكول والمعاملات الدبلوماسية .. وذلك لاقتناعى بانه عندما يتحقق قدر من الثقة فإن السوفيت يصبحون راغبين في الاصغاء واحترام الآراء المختلفة عن آرائهم .. ولدى السوفيت قدر كبير من المعلومات إلا أن خبرتهم في التعامل مع النظم الاجنبية ، والثقافات ، والتقاليد الاجنبية محدودة ، ناهيك عن أهمية الدين في بعض الدول .

ويحتاج الأمر إلى بعض الوقت للتعلم كيف تتعامل مع السوفيت وفهم أساليبهم فشلا في البداية عادة بل دائما لا تكون إجابة المفاوض السوفيتى ابدأ «ب» «دا» (اى نعم) .. بل الإجابة دائما تكون «نيت» «اى لا» .. ولكن وغالبا ماتعنى نيت الاولى «نعم» ولكن في مرات أخرى تعنى «لا» ويتصلب والمشكلة هى ان تتعلم التمييز بينها وحال أن تعلمت هذا كنت أشعر بمتعة عظيمة في التفاوض معهم .. وكان هذا صعبا دائما ، الا اننى كنت استطع مناوئتهم متى

عرفت اساليبهم .. والهم فقط ان يراهم المرء كما هم ، وليس كما يحب هو؛
والدب السوفيتى لا يثير الخوف كما يريدونه ان يبدو ، إذ أن له نقاط ضعف كثيرة
لا بد لاي شخص يتعامل معه ان يكتشفها .

وأول هذه النقاط تنبع من ذكرى الحرب العالمية الثانية التى لم تضعف في
مخيلتهم ، فلقد أشارت الغالبية العظمى من الروس الذين تكلمت معهم الى انه
خلال تلك السنوات البشعة فقد الاتحاد السوفيتى خسة وعشرين مليوناً من ابنائه
في شبابهم .. والنتيجة هى: أن الزعماء السوفيت غير مستعدين لاتخاذ قرارات
متطرفة يمكن ان تؤدى الى الحرب ، وبالتالي خسارة ضخمة جديدة في الارواح ..
فهم مثلاً لا يمكن بأى حال أن يتخذوا خطوات تؤدى الى صدام نووى مع
الولايات المتحدة وعليه فالأولوية القصوى لدى صانعى السياسة السوفيتية هى
تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة ، والتوصل الى الاتفاق معها بشأن
المشكلات الدولية الرئيسية ، وتأسيساً على ذلك لا يجب لنا في الشرق الأوسط أن
نتوقع من الاتحاد السوفيتى ان يعطى اولوية كبرى لمشكلاتنا ، وان يشهر سيفه في
وجه الولايات المتحدة لصالحنا .

ونقطة الضعف الثانية هى : أن موارد الاتحاد السوفيتى محدودة ، خاصة
بالمقارنة بالولايات المتحدة ، ولا يمكن ان نتوقع منه ان يقدم مساعدة اقتصادية غير
محدودة لاي بلد ، وهناك نقطة ضعف ثالثة لا يمكن تجاهلها وهى : أن طبيعة
وفلسفة النظام السوفيتى في غاية التعقيد ، فعملية اتخاذ القرار بطيئة ، وعليه
لا يمكن ان نتوقع أن تتغير السياسة السوفيتية سريعاً لتتلاقى بما تكشف عنه
التطورات العالمية سريعة الايقاع .

أعود مرة أخرى الى أول رحلة الى الاتحاد السوفيتى حيث عقدت في البداية
اجتماعاً مطولاً مع وزير الخارجية اندريه جروميكوف في نفس اليوم الذى وصلت
فيه .. وكان الاجتماع غارقاً في الرسمية .. وكان جروميكوف قد قمص طبيعته
«أبا المولية» فكان يختار كلماته بعناية بالغة وركز على ثلاث نقاط رئيسية :

أولاً: يريد الاتحاد السوفيتي سلاما شاملا في الشرق الأوسط ، يتم التفاوض بشأنه في مؤتمر جنيف .. فلن تقبل موسكو أى حل لا توافق عليه كل الدول العربية .

و يعنى هذا ضمنا أن الاتحاد السوفيتي كان يخشى أن تتحرك مصر بمفردها ، لذلك لن يقبل توقيع سلام منفرد بين مصر واسرائيل .
ثانياً: تراقب موسكو عن كثب الاتجاهات الجديدة في سياسة مصر الخارجية وخاصة التقارب مع واشنطن .

ثالثاً: مازال الاتحاد السوفيتي يعتبر معاهدة الصداقة والتعاون هي قلب العلاقات السوفيتية المصرية .

وكان واضحاً من هذه النقاط التي عرضها جروميكو أنه يشعر بقلق شديد بسبب تدهور العلاقات المصرية السوفيتية .

وفي الساعة العاشرة صباحاً من يوم ٢٣ يناير عام ١٩٧٤ استقبلني « ليوند بريجينيف في مكتبه » وقد أدهشني أن لدى بريجينيف أسلوباً دافئاً حقاً في تحية ضيوفه مما يدل على عدة أشياء في نفس الوقت .. فعلى الرغم من التوتر في علاقاتنا لم يكن « بريجينيف » متمسكاً بالرسميات بأى صورة ، وترك لدى انطباعاً بأنه جنتلمان حقيقي .. ولم يخف هذا على أية حال الامتيازات التي يتمتع بها بين زملائه ، وحقيقة واضحة وهي أنه السيد الوحيد « في الكرملين » .

وبالإضافة الى بريجينيف و بوجورنى وجروميكو وأعضاء آخرين في اللجنة المركزية حضر الاجتماع بعض المساعدين ، وجلس بريجينيف في الوسط ، بوجورنى على يمينه وجروميكو على يساره .. وكما كان متوقعا افتتح بريجينيف الاجتماع بالترحيب بى وبالوفد المصرى .. ثم فجأة ودون أية مقدمات انفجر بريجينيف كالبركان يلقي بالحمم والرماد .

وقد دهشت لهذا الغضب غير أننى كنت آمل أن يهدأ هذا الغضب سرعاً ولكن بريجينيف استمر محثدا لمدة ثلاث ساعات تقريباً بنفس القوة والكلمات

الحادة، وهو يطرق المائدة باستمرار.. ولمدة ثلاث ساعات تقرّبا لم يكن احد يتكلم في تلك الحجرة الكبيرة سوى «بريجينف» والمترجم الذى وجد بعض المشقة في نقل الروح الكاملة لغضب بريجينف وهجمته العنيفة، وعقب اصغائى للمترجم طوال ثلاث ساعات متوالية أصبحت غاضبا نوعا ما، وبدأت أفكر بالفعل في الأسلوب الذى ألجأ اليه لألفت نظر بريجينف الى مدى استيائى، وفي الحقيقة لا يستطيع أن يتصور أحد الى أى مدى استفزتنى خطبة بريجينف إلا أننى اضطررت الى الاصغاء، وأن ابدو هادئا بقدرما استطع.. ويتعين على ان اعترف ان بريجينف على حق في غضبه بالنسبة لبعض النقاط التى أثارها.. غير أنه كان في خطابه أيضاً الكثير من البلاغة اللفظية والشعارات كما أنه ظل في غضبه ينتقل من مشكلة الى أخرى.. وكان لدى ايضا انطباع واضح بأنه لم يتم إطلاعهم بصورة جيدة على بعض الحقائق، وربما يكون ذلك عن عمد نتيجة تقصير بعض مساعديه.

وبكل صراحة كنت أفكر في مقاطعة بريجينف ولكننى قررت بدلا من هذا ان اختار وسيلة مرهفة أكثر لأوضح له من خلالها أنه تمادى كثيرا.. فأخرجت سيجارا كبيرا، وأشعلته، وجذبت مقعدى الى الخلف دون أن أخفى استيائى.. وطلبت من المترجم ان يفسر من بريجينف عما اذا كان بمقدورى ان ادخن.. وكان رد بريجينف أننى استطع تدخين السيجار بالتأكيد، وكان ينبغي أن أفعل هذا من البداية.. فأجبت قائلا «إننى لاحظت أنه منفعل وأنه انتهى من تدخين علبتين من السجائر، وفضلا عن ذلك فلم أكن متأكدا مما اذا كان السيجار سوف يضايقه» وقد فهم بريجينف فيما يبدو الرسالة، والتي تعنى أنني استمعت بما فيه الكفاية إلى هجومه. ولذلك توقف بريجينف فجأة قائلا: «انتهيت».

وإثناء هجمة بريجينف التى استفزت ثلاث ساعات ظل يحاضرنا عن المبادئ السامية التى تترشد بها سياسة الاتحاد السوفيتى تجاه الدول العربية.. وقال بصورة محددة: إن المساعدة التى يقدمها الاتحاد السوفيتى تنبع من رغبة صادقة في مساعدة الدول الصغيرة؛ لتحرير نفسها من الاستعمار والاستعمار

الجديد، وقال : إن الهدف السوفيتي هو مساعدة الدول العربية على تحرير اراضيها من ايدي المعتدين الاسرائيلين ، وركز على أن المساعدات السوفيتية تقدم لتحسين الظروف الاقتصادية ، ومستوى معيشة الشعوب العربية ، ولخدمة الجماهير وليس الى الزعماء بذاتهم ، واصر بريجنيف على أن الاتحاد السوفيتي لا يقدم العون إلا إلى النظم التقدمية ؛ لمساعدتها على التحرير من الإمبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد .

وأوضح بصورة جلية أن الاتحاد السوفيتي ليس من الثراء بحيث يقدم كميات كبيرة من المساعدة المالية دون أن ينجز شيئاً ، ثم قال وهويطرق على المائدة : إن الاتحاد السوفيتي قدم خلال الثماني عشرة سنة السابقة ما تصل قيمته إلى ٢١ مليار دولار من المساعدات الى الدول العربية وحدها .

ثم تحول بريجنيف الى مصر وبدأ في استعراض شامل لما كانت عليه العلاقات المصرية السوفيتية ، وكيف كان ينبغي ان تكون .. فقد قدم الزعماء والشعب السوفيتي مساعدات سخية إلى مصر ؛ لأن مصر كانت تنتهج سياسات تقدمية في عصر عبد الناصر ، ووصف بإسهاب المساعدة العسكرية السوفيتية لمصر منذ أوائل الخمسينات وحتى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، وقال بفخر :

إن كل الانجازات التي أحرزها الجيش المصري في تلك الحرب ترجع إلى حقيقة هامة وهي أن السوفيت بنوا ، ودرّبوا ، وزودوا الجيش المصري بكميات كثيرة من الاسلحة المتقدمة .

وأعلن بريجنيف ايضاً انه بعد الايام العشرة الاولى من القتال في حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت كارثة ضخمة تهدد الجيش المصري ، ولم يذكر تفاصيل هذه النقطة ، ولكنه قال — وهويختار كلماته : « وقد اتخذنا قرارات خطيرة جعلت الجميع يعرفون نوايانا .. وكانت هذه القرارات ذات طبيعة خاصة غير مادية ، وكانت لها عواقب كبيرة .. كما أوضحنا موقفنا تماماً للولايات المتحدة من خلال القنوات السليمة و بعد الحرب قدم الاتحاد السوفيتي لمصر مساعدة إضافية بتعيين لجنة مختارة بعناية ؛ لتحديد بدقة ما حدث قبل وأثناء وبعد وقف اطلاق النار ؛

لتعرف الدروس التي يمكن أن تستنتج من العمليات العسكرية ، ومن أداء كل الأطراف التي اشتركت في حرب ١٩٧٣ .

وانتقل بريجنيف بعد ذلك إلى التحدث بمرارة غير عادية عن قصة وقف إطلاق النار الذي طلبه الرئيس الأسد في بداية الحرب .. فأخذ بريجنيف يضرب المائدة و يصبح : .. هل تستطيعون تقديم أى تبرير عندما أرسلت للسادات رسالة تقول : إن الرئيس الأسد طلب منا وقف إطلاق النار ثلاث مرات واستثمر الرئيس السادات مثل هذا الموقف » .. صرح بريجنيف بأنه حتى الرئيس تيتو قد عرف بهذا الطلب ؛ لأن السوفيت اتصلوا به للحصول على مساعدته في اقناع السادات بأن السور بين طلبوا وقف إطلاق النار .

ثم انتقل بريجنيف إلى العلاقات المصرية السوفيتية عقب وفاة عبد الناصر وأوضح بصفة خاصة أن هناك تغييراً ، وتساءل بريجنيف عما إذا كانت مصر تتبع طريقاً اشتراكياً ، وتحارب الاستعمار والامبريالية كما كان يفعل عبد الناصر . وأضاف بريجنيف بقوله : لسنا على خلاف معكم إذا كنتم تريدون علاقات طيبة معهم إلا إنني ضد الصهيونية ، والصهيانية حولنا في كل مكان ، فهم يحاربوننا من خلف ظهورنا ، وسوف نقاومهم حتى يتم تحرير الأراضي العربية تماما ، واستعادة حقوق الفلسطينيين .

وفي النهاية حول بريجنيف اهتمامه إلى كينسجر ، وإلى فك الاشتباك الأول بين مصر وإسرائيل .. وأعلن أن كينسجر أراد أن ييث الانقسام في العالم العربي وأنه لا ينطق أبداً بالصدق .. ثم قال بريجنيف : إنه لم يستطع فهم فك الاشتباك الأول ، والاسلوب الذي تم اتباعه لتحقيق هذا .

ومرة أخرى طرح بريجنيف مسألة الثقة بين السادات والسوفيت ، ولاحظت أنه يكرر نفس النقاط ، ولكن من وجهة نظر مختلفة .. حيث أخذ يذكرنا بكل ما فعله الاتحاد السوفيتي لمساعدة مصر .. وأشار بصفة خاصة إلى القاعدة الصناعية التي ساعد السوفيت مصر على بنائها ، وقال : إنه ليس لها مثل في دول العالم الثالث الأخرى .. وبعد هذه التذكرة بالكرم السوفيتي تحدث بريجنيف عن أهمية

إجراء مشاورات مستمرة بين موسكو والقاهرة حتى يفهم بعضنا البعض جيدا
وكرر التأكيد بضرورة إبلاغ موسكو مباشرة بنوايانا بدلا من ان يحدث هذه من
خلال وسائل الاعلام .

وعندما أتى دورى فى الحديث قررت أن أعقب بصورة دقيقة على كل النقاط
التي أثارها الرجل الأول فى الاتحاد السوفيتى ، فبدأت بعرض شامل للعلاقات
المصرية السوفيتية فى عهدهى عبد الناصر والسادات .. ولكننى دعوت بريجنف
أيضاً إلى أن يدع الماضى للماضى ، وقلت : إن سوء الفهم الذى وقع قبل وبعد
إبرام معاهدة الصداقة والتعاون يرجع الى غياب الثقة بين موسكو والقاهرة ، وإن
الجانبيين مسئولان عن الافتقار إلى الثقة ؛ لأننا لم نعط المشكلات القائمة اهتماما
كافيا فى مبادلاتنا الدبلوماسية ، بل فضلنا بدلا من هذا أن نتجاهلها ، وقلت :
إننى سوف اتحدث الآن بكل صراحة عن هذه المشكلات آملا الا يستاء
« بريجنف » وزملاؤه بل أتمنى ان يفهموا صراحتى ، فالصداقة لا يمكن أن تزدهر
مالم نناقش المشكلات القائمة بصراحة ، وكما هى فى الواقع ، وليس كما نريد أن
نتخيلها .

وفى هذه المرحلة قاطعنى بريجنف قائلا « إننى أرحب بهذا الأسلوب .. نريد
أن نؤسس علاقاتنا على هذا الأساس .. وهذه هى الطريقة التى ينبغى أن تكون
بين الأصدقاء » . وحيث أننى وجدت تشجيعا فى تعقيب بريجنف ؛ فقد
أوضحت أن الزعامة السوفيتية لم تدرك المعنى الحقيقى لعلاقة موسكوم مع مصر ..
وكان يجب أن تفهم الزعامة السوفيتية منذ البداية تماما أن مصر ليست مجرد قوة
صغيرة أخرى فقط بل إن عوامل استراتيجية وسياسية وثقافية وتاريخية جعلت مصر
بلدا ذا دور خاص ليس له مثيل فى الشرق الاوسط وافريقيا ، وتأسيساً على هذا :
عندما اتجه عبدالناصر إلى الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٥٤ وأبرم إتفاق الاسلحة
التشيكوسلوفاكية الشهير فإنه بهذا منح الاتحاد السوفيتى تأشيرة دخول ليس لمصر
وحدها ولكن للشرق الاوسط بأسره ، ولدول اخرى فى العالم الثالث فى أفريقيا
وفى آسيا .. وأوضحت أنه إذا ظلت الزعامة السوفيتية تراكم سوء فهم فوق الاخر،
ولم تدرك المغزى الحقيقى لعلاقتها مع مصر فإنها سوف تحصل على تأشيرة خروج

من السادات - وهو نفس الرجل الذى قبل توقيع « معاهدة صداقة وتعاون بين القاهرة وموسكو » ، وبذلك قن السادات العلاقة المصرية السوفيتية فى شكل اتفاق تعاقدى .. فكانت هذه المعاهدة أول معاهدة بين موسكو ودولة من دول العالم الثالث .

وشرحت بالتفصيل أوقات الازدهار والاضمحلال فى العلاقات المصرية السوفيتية فى عهد عبد الناصر ، ثم فى عهد السادات ، وأضافت أن أى تقييم موضوعى لهذه العلاقة التى امتدت على مدار فترة تزيد عن عشرين عاما سوف يودى الى استنتاج بسيط مفاده أن الزعامة السوفيتية اتخذت موقفا محافظا حذرا جدا تجاه مصر ، بينما كان يجب أن تتبع سياسة هى العكس من هذا .. فبدلا من الاستفادة من الفرص غير العادية التى اتاحت فى نحو عقدين لم يكن للوجود الامر يكى خلالها أى وجود بالفعل فى مصر ، لجأ السوفيت الى المماحكة فى كل نقطة ، حيث خلقت توترات ، بينما كان بإمكان علاقة سوفيتية مصرية سلسلة أن تصبح نموذجاً يشجع دولا أخرى على بناء جسور مع موسكو .. وحتى أوضح ما كنت أعنيه أجريت مقارنة بين المساعدة العسكرية والسياسية والاقتصادية التى تقدمها الولايات المتحدة بصورة دائمة وشبه آلية إلى اسرائيل وبين المساعدة السوفيتية لمصر .. فقد حصلت اسرائيل من الولايات المتحدة على مساعدة عسكرية كافية حتى تتفوق ليس فقط على مصر بل أيضا على كل الدول العربية مجتمعة .. وقد حصلت اسرائيل أيضا على مساعدة اقتصادية فى صورة منح وقروض بالإضافة إلى أحدث تكنولوجيا صناعية .. وقد مكنت هذه المساعدة العسكرية والاقتصادية وبالإضافة إلى الضمانات السياسية التى تمنحها الولايات المتحدة اسرائيل من الوصول إلى مرحلة أصبحت فيها تستطيع تحدى كل العالم العربى والاستمرار فى سياستها العدوانية والمتعنتة على حساب جاراتها ومن بينهم مصر ، والوضع الآن : هو أنه بعد عشرين عاما من التعاون السوفيتى مازالت مصر غير قادرة على مواجهة العدوان الاسرائيلى ناهيك عن تحرير الأراضى العربية المحتلة على الرغم من امكانياتها الأكبر، وقدرتها البشرية .

وكان هذا هو الموقف الذى وصلنا إليه على الرغم من أن السوفيت كانوا موجودين فى كل مكان فى مصر، فى الجيش، وفى الصناعة، كما أن الاتحاد السوفيتى كان يتمتع بتسهيلات استثنائية لم تحصل عليها أية قوة خارجية، وكان المستشارون السوفيت يعملون مع الجيش المصرى حتى على مستوى الكتيبة .. كما كان هناك أكثر من ٢٠,٠٠٠ خبير عسكري وفنى، وكان للاتحاد السوفيتى إمكانيات غير محدودة لاستعمال تسهيلات بحرية وجوية، وإذا أضفنا إلى هذا أن الاتحاد السوفيتى شارك على نطاق واسع مع مصر فى بناء القاعدة الصناعية الجديدة فإنه لا يمكن أن نفهم بسهولة لماذا لم تكن العلاقات المصرية السوفيتية أكثر سلاسة.

وتعمدت أن أتناول كل نقطة طرحها بريجنيف لأحللها، وقلت له: إننى حقيقة مندهش إذ سمعت منهم أنه مسئول بصفة شخصية عن منع تدفق شحنات السلاح السوفيتى على مصر .. كما تحيرت أيضا، واندذهشت لأنه اتخذ قراراً يقف بصورة واضحة ضد مصالح مصر وهى دولة صديقة، ثم سألت بريجنيف ساخراً: «من كانت تخاف الزعامة السوفيتية» فهل يمكن أن تكون الولايات المتحدة؟ وهى الدولة الوحيدة التى كان يمكن أن تكتشف شحنات الأسلحة لمصر .. وأضفت أن الرفيق بريجنيف وزملاءه يعلمون أن الأسلحة الأمر يكية لإسرائيل استمرت وبكيات ضخمة وذات نوعية عالية خلال فترة وقف إطلاق النار وبعدها، وكررت ماقلته سابقاً: وهو أن الحظر السوفيتى لم يكن مفروضاً على الأسلحة الجديدة فحسب بل إنه شمل أيضاً قطع الغيار اللازمة للمعدات السوفيتية التى كانت لدى مصر من قبل . وهنا تساءلت: كيف يستطيع الرئيس السادات والشعب المصرى بصفة خاصة الحكم على الزعامة السوفيتية عندما يعرفون هذا القرار غير الودى، والذى يبعث على الأسى، و يسبب صدمة للمصريين !

لم يكن بريجنيف يتوقع مثل هذا الانتقاد الصريح، وقاطعنى لكى يتمكن من تبرير قراره حيث قال: ماذا كان يمكن أن يقول العالم إذا استمر الاتحاد السوفيتى فى تزويد مصر بالأسلحة بعد وقف إطلاق النار؟ فأجبت بقوه «تعنى ما الذى كانت

سوف تعمله الولايات المتحدة حال اكتشافها أنكم مستمرون في تزويد مصر بالسلاح، غير أن الولايات المتحدة لم تتوقف أبداً عن تزويد إسرائيل بالسلاح، كما تعرف جيداً أيها الرفيق بريجنيف».. وقد أخرجته أيضاً إذ أضفت قائلاً:

«إن الحقيقة واضحة، وهى أنه كان هناك اتفاق بينكم وبين واشنطن على ألا ترسل أسلحة إلى الأطراف المعنية، غير أن الولايات المتحدة لم تتمسك بالاتفاق، بينما نفذتموه أنتم، وبذلك وضعتم مصر في موقف لا يمكن تحمله».

واستكمالاً للحوار أوضحت لبريجنيف وزملائه أننا لا نستطيع أن نقبل مثل هذا القرار من القوى العظمى التى ظلت باستمرار تزعم أنها أفضل أصدقائنا المستعدة لتقديم كل صور المساعدة لمصر لصعد المتعدى.. وفى هذا الصدد قرأت على بريجنيف وزملائه نص المادة الثامنة من معاهدة الصداقة والتعاون، والتى بمقتضاها تلتزم موسكو بمساعدة مصر على بناء قواتها الدفاعية لصعد كل أنواع العدوان وكان قرار بريجنيف بوقف شحنات الأسلحة لمصر انتهاكاً واضحاً للالتزام السوفيتى.. وبناء على هذه النقطة قلت: إننى لا أستطيع إلا أن أنصح بريجنيف وزملائه بأن يعيدوا النظر في قرارهم غير المقبول.

ثم عقيبت على قول بريجنيف بأن الاتحاد السوفيتى قدم ما قيمته ٢١ مليار دولار، كمساعدة للدول العربية.. وجادلت في دقة الرقم، كما أوضحت أن العراق والجزائر دفعاً ثمن كل ما حصلوا عليه، وأما المساعدة المقدمة إلى كل من مصر وسوريا فلا تقترب حتى من هذا الرقم.. وعلى أى حال: فإن هذه المساعدة يجرى سدادها وسوف يتم السداد كلية في المستقبل.. وأضفت قائلاً: إن الموقف السوفيتى حيال ديوننا المستحقة له لا يمكن تفسيره إلا بأنه استفزازى «وهنا لفت نظر بريجنيف إلى رسالة تلقاها السادات أثناء الحرب وحتى قبل أن يبدأ العمل بوقف إطلاق النار، وطالبت الرسالة مصر بسداد فوائد الديون السوفيتية.. وسألت بريجنيف عما إذا كان يعتقد أنه من المعقول أن تستطيع مصر سداد أى

شيء لآى شخص فى مثل هذه اللحظات الحرجة .. فقد كان السوفيت يعرفون جيداً جداً أن مصر لم تكن فى وضع مالى يسمح لها بسداد أية ديون .. وهنا بدا الحرج واضحاً على بريجنيف .

وانتهزت هذه الفرصة لأوضح أيضاً أن التوتر الموجود فى تلك اللحظة بين موسكو والقاهرة ليس بالأمر الجديد، فقد كان هناك دائماً توتر بين الرئيس عبدالناصر والاتحاد السوفيتى حول شحنات الأسلحة، وحل مشكلة الشرق الأوسط .. وقد دفع هذا عبدالناصر فى النهاية إلى قبول ماسمى بخطة روجرز بينما كان جالسا فى الكرملين مع بريجنيف .. ثم بدأت فى مناقشة مشاكل الرئيس السادات مع السوفيت حيث أشرت إلى رحلاته الأربع إلى موسكو .. وفى هذه اللحظة قاطعنى الرئيس «بودجورنى» وبدأ فى توجيه انتقاد عنيف إلى مصر والرئيس السادات ولدهشتى وسرورى أوقف «بريجنيف» هذا بحركة بسيطة من يده .. وفى مناسبة أخرى أسكت بريجنيف جروميكو أيضاً بحركة مماثلة .. وقد أثبتت لى ولزملائى تدخلات «بريجنيف» أنه ليس هناك زعامة جماعية فى الاتحاد السوفيتى ولكن هناك زعيم واحد فقط هو الرفيق بريجنيف .

ثم تطرقت إلى ماسمى بقنوات الاتصالات والاستشارات بين بريجنيف والسادات قائلاً: إن أى تقييم موضوعى للرسائل التى تم تبادلها سوف تؤدى إلى نفس النتيجة وهى أن هذه الرسائل لاتدل على أية صداقة أو ثقة، ولا حتى على مجرد تقدير لإمكانية الثقة فى الطرف الآخر .. وقد لاحظت أن ردود موسكو كانت دائماً متحيرة وأن بريجنيف كان دائماً يتجنب القضايا الرئيسية، وكان يذكرنا مراراً بأن الثقة يجب أن تسود بين البلدين إلا أنه لم يكن يقدم أبداً أية إجابات محددة .. وكمثال على هذا ذكرت الرسالة الطويلة التى بعث بها السادات إلى بريجنيف فى اكتوبر عام ١٩٧٣ عقب وقف إطلاق النار .. فقط طلب السادات قائمة طويلة من الأسلحة والذخائر لتحل محل ما فقدته مصر أثناء الحرب، وكان رد بريجنيف على الرسالة غامضاً متجاهلاً فى الواقع طلب السادات .. بل اكتفى بريجنيف بأن يكرر مرة أخرى فيشير إلى الحاجة إلى الثقة

المبادلة، وأبلغ السادات وهذا هو الأهم بأن كيسنجر أعرب للزعامة السوفيتية عن اعتزامه التفاوض بشأن اتفاق فك اشتباك بين مصر واسرائيل في يناير ١٩٧٤، وهنا عقببت على هذا بقولي: إن ما كان بريجنيف يعنيه بالفعل هو «أنه لن يزود مصر بالميزيد من الأسلحة، وأنه حاول تبرير قراره بالتلميح إلى أن فك الاشتباك سوف ينهى الحاجة إلى الأسلحة» وهنا قلت لبريجنيف صراحة «إننا لم نعرف بنوايا كيسنجر هذه حتى تلقينا رسالة بريجنيف، حين تلقينا هذه المعلومات اتصلنا بالأمريكيين لنعمل معهم على تحقيق فك الاشتباك .. وأضفت: إن الفضل في هذا التحرك على الجبهة المصرية الاسرائيلية يرجع إلى اتفاق مسبق بين واشنطن وموسكو، ثم تساءلت عن المشكلة وسبب غضب موسكو.. هنا بدأت أشرح بدقة ما حدث في فك الاشتباك الأول .. وقلت: إن فك الاشتباك كان على نهج صيغة تقليدية متعارف عليها دوليا وتستخدم دائما تقريرا .. لاتفاقات وقف إطلاق النار بين القوات المتحاربة دون أن يتصل بهذا أى معنى سياسى .. فلم يكن هذا الاتفاق معاهدة ولا إتفاقاً سياسياً، ولكن مجرد صياغة عسكرية تهدف إلى فصل قوات الجانبين .

وذكرت بريجنيف وزملاءه بأنهم لابد أن يقدروا تماما أن نشوب حرب جديدة سوف يكون له عواقب وخيمة تؤثر على العالم بأسره .. وهذا هو سبب قيام الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة معا بتبنى قرار لوقف إطلاق النار، ثم عقب انتهاك اسرائيل له تبنت الدولتان القرار رقم ٣٣٨ الذى أكد وقف إطلاق النار، واقتراح عقد مؤتمر السلام في جنيف .

وهنا كان لزاما على أن أسجل هذه الواقعة، وفي عبارات واضحة . قلت لبريجنيف :

« وأنتم ياسيادة الرئيس بريجنيف إتخذتم قرار وقف إطلاق النار بعد أن تبني كل من الأمر يكيين والروس قرار وقف إطلاق النار .. ولم تكونوا تريدون مئاً أن نستأنف القتال على

الرغم من أن الاسرائيليين كانوا يعززون و يدعمون مواقعهم على الضفة الغربية لقناة السويس .. وحين واجهت مصر التقدم الإسرائيلي لم يكن أمامها سوى اختيارين وهما: إما أن تحارب مرة أخرى وإما أن تعمل من أجل فصل القوات وقد قضيتم أنتم على الاحتمال الأول أى الحرب برفض إرسال الأسلحة إلى مصر .. وهكذا أجبرتمونا على العمل من أجل فك الاشتباك « فالمسئولية إذن تقع عليكم » .

وقلت أيضاً: إنه يجب على الاتحاد السوفيتى أن يكون واقعياً فيما يختص بالبدائل المتاحة له .. وقد كانت هناك ثلاثة فحسب؛ فبإمكانه أن يساعد الدول العربية والفلسطينيين فى القتال من أجل استرجاع أراضيهم، وإذا اختار هذا البديل فعليه أن يسد الهوة العسكرية بين إسرائيل والدول العربية، وإذا رفض هذا الاقتراح فإن لديه اختيارين آخرين .. حيث يمكنه التعاون مع الولايات المتحدة لإيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط، أو هو يستطيع التعاون معنا أيضاً لعقد «مؤتمر دولى تتفاوض فيه كل الأطراف للتوصل إلى حل عادل للصراع»، وعليه: لم تكن هناك بدائل أخرى، ويجب أن يختار الاتحاد السوفيتى البديل الذى يفضله، وسوف تلتزم مصر به . و بسبب عدم إتخاذ الزعامة السوفيتية لقرار واضح . أصبحت مصر غير قادرة على انتهاج سياسة مترابطة الحلقات؛ لذلك وبسبب هذه الظروف الاستثنائية بدأ فك الاشتباك كأفضل حل: فهو لم يستبعد أى اختيار فى المستقبل، ولكنه قلل من احتمالات اندلاع القتال على حين غرة .. وأكثر من هذا أيقظ فك الاشتباك الرأى العام العالمى لأهمية ضرورة التوصل إلى حل .. ثم أضفت بأننى لا أستطيع أن أرى كيف يكون فك الاشتباك مناقضاً لمصالح الاتحاد السوفيتى .

وقد تتبع بريجنيف ماقلت بانتباه شديد، ثم قال فى النهاية: « الآن أفهم وضعكم جيداً » ثم لجأ إلى أسلوب مسرحى لينقذ ماء الوجه، حيث نظر إلى زملائه

بعتاب ثم أعلن أن «أحدا لم يشرح لى من قبل ماقلته توا أيها الرفيق فهمى ثم بدأت أرسم خطوطا محددة على قطعة من الورق أشرح فيها لبريجنيف خطوط فك الاشتباك الأول .. فذهب بريجنيف فجأة إلى مكتبه، وأحضر خريطة روسية لمنطقة قناة السويس وقال: «من فضلك ارسم خطوط فك الاشتباك الأول على خريطة روسيا الخاصة. وعندما فعلت هذا. قال مكرراً: «الآن أفهم، وأوافق على ماحققتم» وبطبيعة الحال سررت لقوله هذا، وانتهرت فرصة تغير موقفه المفاجيء لأطلب منه: «أرجو أن تعرب عن رأيك برسالة صغيرة إلى الرئيس السادات وأود أن أخذ هذه الرسالة معى. فوافق بريجنيف على هذا الطلب. وعند عودتى سلمت الرسالة إلى السادات أثناء احتفال الزفاف لكبرى بناته «لبنى»، وفى وقت لاحق حصر السوفيت والأمر يكيون التوقيع النهائي لاتفاقية فك الاشتباك الذى تم فى اللجنة الفرعية المصرية الاسرائيلية فى جنيف.

وعلى العموم بدأ جو الاجتماع فى «مكتب بريجنيف» فى التحسن، فجأة بدأنا فى تبادل ودى للآراء، وهنا طلب بريجنيف معرفة رأيى فى العديد من الزعماء العرب والموقف السائد فى دول عربية معينة، وبدأ بسؤال أذهل الجميع: مارايك أيها الرفيق فهمى فى القذافى؟، ثم أجاب بريجنيف فى الحال دون أن يمنحنى فرصة للبرد حيث قال «إن هذا الشاب مجنون. إنه دائماً يهاجم الاتحاد السوفيتى بعنف ودون أية مبررات من أى نوع، وحتى الآن رفضت مقابلته على الرغم من أن عبد الناصر كان قد أبلغنى أنه فتى طيب .. ثم استمر يقول: إن القذافى متعصب غير متزن، ولدهشتى أيضاً عاد بريجنيف وسأل أيضاً، مارأيك فى «جلود» نحن نعتقد أنه أكثر اتزاناً.

ومن ليبيا إنتقل بريجنيف إلى العراق: إذ كان الاتحاد السوفيتى يريد بإخلاص إقامة علاقات طيبة مع العراق، ولكن كانت هناك مشكلات خطيرة .. فقد كانت الحكومة العراقية قد أغلقت المركز الثقافى السوفيتى فى بغداد، واتخذت إجراءات قمعية ضد أعضاء الحزب الشيوعى، ثم أخذ بريجنيف يحلل الوضع غير المستقر فى سوريا والسودان ثم تحدث بعد ذلك عن الجزائر.

وفي النهاية تحول الحديث إلى مصر فأعرب عن أمله في أن تصبح المشاورات بين بلدينا متكررة « كما كانت في الأيام الخوالي » ، ثم أعرب عن قلقه بشأن التقارب الجديد بين مصر والولايات المتحدة ، وعقب على رحلتي المتكررة إلى واشنطن ورحلات كمينجر الكوكبية في الشرق الأوسط .. وكان رد فعلي بسيطاً ومباشراً فقد ذكرت بريجنيف بأن جروميكوم يزور سوريا أبدأ على الرغم من العلاقات الوثيقة التي دامت بين البلدين منذ ١٨ عاما تقريبا .. وقلت : إن الرئيس بومدين كان قد شكأ لى من أن مسئولا سوفيتيا كبيرا واحداً لم يزور الجزائر أبداً .. وأضفت : إنه لا ينبغي أن يجلس السوفيت وراء جدران الكرملين ينتظرون أن يأتى الجميع إلى موسكو .. وكان رد بريجنيف « إنت على حق وقد أصدرت تعليماتى إلى جروميكو بأن يذهب إلى دمشق والجزائر » .

وفي النهاية أعتقد أن أول لقاء لى مع السوفيت كان ناجحا تماما على الرغم من « الانفجار البركانى » فى حديث بريجنيف فى البداية .. وقد قبل السوفيت رسميا اتفاق فك الاشتباك الأول ، وهكذا أمكن لمصر أن تستمر فى سياستها التى تهدف إلى المحافظة على علاقات قوية مع كلتا القوتين العظميين .

الفصل الثامن

بريجينيف يمرض فجأة

تخطت مصر بنجاح أول عقبة في لعبة الأمم ، ولكن ظل هناك المزيد من العقبات لأن المشكلات الأساسية في العلاقة بين مصر والاتحاد السوفيتي لم تكن قد حلت ، بل كانت قد نحتت جانبا فحسب في ذلك الوقت ..

وكانت إحدى هذه المشكلات هي قرار موسكو ألا ترسل الى مصر ثلثي الاسلحة المتبقية لها بمقتضى اتفاق تم التفاوض بشأنه في عام ١٩٧٣ .. وكانت المشكلة الثانية هي سداد الدين المصرى ، وأما المشكلة الثالثة فهي مشاعر السادات الشخصية نحو السوفيت .

وقد أدى الاجتماع مع بريجنيف في يناير عام ١٩٧٤ إلى مناقشة حامية حول موضوع رفض السوفيت الوفاء بما التزموا به في إتفاق الاسحه الذى وقعوه .. ولكن على الرغم من اتهاماتنا فان السوفيت لم يلينو .. وفي الأشهر التالية ، تم تبادل اتهامات متكررة بين موسكو والقاهرة وظللنا نطرح نفس الموضوع ولكن دون جدوى .. ومما جعل الامور أكثر سوءاً .. أن السوفيت ظلوا في نفس الوقت يضغطون علينا لسداد ديوننا .. وبحلول اواخر عام ١٩٧٤ كانت موسكو تصر على أن تسدد مصر ٥٠٠ مليون دولار سنويا وهو المبلغ الذى لم تكن مصر تستطيع ببساطة أن تجمعها باعتبار الظروف الإقتصادية التى كانت سائدة .

وعرضنا ان نهدد ١٠ مليون دولار سنويا في ذلك الوقت على ان نر يد في نفس الوقت من صادراتنا من السلع الى الاتحاد السوفيتي لנסاعد على الوفاء بديوننا المدنية إلا أن موقفنا كان يبعد كثيرا عن موقف الاتحاد السوفيتي بحيث إنه لم يكن من المستطاع التوصل إلى حل وسط .

أما بالنسبة إلى المشاعر الشخصية للرئيس السادات نحو السوفيت ؛ فإن كراهيته ظلت كبيرة كما كانت دائما ، وعمق المشكلة كان يمكن في وعيه بأنه قبل وفاة عبدالناصر لم يكن الاتحاد السوفيتي ينظر اليه ابدا كخليفة مقبول لعبدالناصر . واتصالا بهذه النقطة قص عليّ السادات حكاية مثيرة تكشف الكثير .. ففي عام ١٩٧٠ عندما كانت صحة عبدالناصر تتدهور بسرعة ، سافر ناصر إلى الاتحاد السوفيتي لاجراء فحص طبي شامل وخلال مأدبة غداء أقيمت لتكريم الوفد المصري (وكان السادات عضوا فيه) سأل كوسيجين بطريقة غير دبلوماسية عبدالناصر السؤال التالي : « من هو الشخص الذى يخلفك فى مصر ؟ .. وقد انزعج عبدالناصر بشدة لطريقة السؤال التى لا تتسم باللباقة والتى فى نفس الوقت تشير إلى أن السوفيت لا يعتقدون أنه سوف يعيش طويلا ، فتردد جمال عبدالناصر ثم أجاب « نائب الرئيس محمد أنور السادات » غير أن كوسيجين لم يقتنع بهذه الإجابة وتساءل عنى يأتى بعد السادات ، وهنا قال لى السادات ، كان عبدالناصر يعرف مايرمى إليه كوسيجن ، لذلك أجاب « على صبرى » .. فشعر كوسيجين حينذاك بالرضا وتناسى المسألة ، ولكن السادات الذى كان حاضرا فهم مغزى السؤال ولم ينسه أبدا .

كانت المشكلة من وجهة نظر مصر هى أن السادات لم يستطع أبداً أن ينحى جانبا كراهيته للسوفيت ، وأن يقوم بعمل يضع مصلحة مصر فى الدرجة الأولى ، أى أن يقيم علاقات طيبة مع الاتحاد السوفيتي حتى يوازن الروابط الجديدة التى بدأت تنمو بين مصر والولايات المتحدة .. وحتى عندما تبين السادات أن الولايات المتحدة ليست مستعدة لأن تزود مصر بالعون العسكرى المطلوب : لم يكن ذلك كافيا ليوضح للسادات أننا فى حاجة شديدة للعون السوفيتي .. وفوق كل هذا فإنه كان ينتهز كل فرصة لينفث عن حقه على الاتحاد السوفيتي علنا وفى أحاديثه الخاصة .. وكانت تصريحاته المتكررة المعادية للاتحاد السوفيتي تختار بعناية ، وتعرض بصورة بارزة فى الصحف المصرية مما عقّد من مهمتى لاقناع

الزعماء السوفيت بأن مصر لا تنتقل إلى المعسكر الأمريكي، ولكنها فقط تقيم علاقات مع القوتين العظميين كليهما، وأن هذا التحول في حد ذاته ليس أمراً سهلاً.

هذا وقد تمت كل الاتصالات التي جرت بين الاتحاد السوفيتي ومصر في عام ١٩٧٤، وسط جو مشحون بالمشكلات المعلقة.. وعقب رحلتى إلى موسكو في يناير انقضت فترة اسبوعين ثم زار جروميكو القاهرة في مارس ١٩٧٤.. وكانت زيارته هذه هى الأولى لمصر بعد غياب دام خمس سنوات، ومن الطريف أنه عندما وصول جروميكو سألته عن سبب تغيير خطته بالتوقف في سور يا قبل الوصول إلى القاهرة بدلاً من العكس كما كان مقرراً، فهز كتفيه ببساطة وقال «لأعرف، لقد تلقيت برقية من دمشق تحثنى على التوقف. هناك أولاً لمناقشة مشكلات عاجلة تحتاج إلى اهتمام خاص.. إلا أننى دهشت حين لم أجد شيئاً عاجلاً للمناقشة.. ولدى شعور بأن السوريين أرادوا فقط أن يثبتوا أننى زرتهم أولاً».

المهم تم الاجتماع الأول خلال هذه الزيارة بين جروميكو وبنى في وزارة الخارجية حيث تبادلنا الآراء حول تقدم الموقف في الشرق الأوسط وعن المفاوضات النشطة التى كانت تجرى من أجل تحقيق فك الاشتباك السورى الإسرائيلى.. كما ناقشنا أيضاً احتمال استئناف «مؤتمر جنيف» بهدف تحقيق تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط.

وفي اليوم الرابع من مارس إستقبل السادات اندريه جروميكو «الذى نقل أفضل التحيات» وتأكيدات الصداقة من الزعماء السوفيت وخاصة «بريجينف» ثم بدأ وزير الخارجية السوفيتى في عرض عام لتطورات العلاقات المصرية السوفيتية، مؤكداً أن مايقوله يمثل آراء اللجنة المركزية.. وكانت المذكرة مباشرة واضحة بدون غموض، هذا وكانت الرسالة وبكل بساطة تمكس رغبة الزعماء السوفيت في معرفة موقف «العلاقات المصرية السوفيتية».

وكان الجو العام مشوبا بالتوتر، إذ كان الرئيس السادات غاضبا لأن الإتحاد السوفيتي كان مازال غير متجاوب إزاء طلباته السابقة بالأسلحة وقطع الغيار .. ومن ناحيتهم كان السوفيت قلقين بشأن نمو العلاقات المصرية الأمر يكية .. وفي إحدى الملاحظات وفجأة قاطع السادات جروميكومعترضاً على مأسماه «تدخلا في الشؤون الداخلية المصرية وأعلن أن مصر دولة مستقلة، وأنه لن يقبل أى تدخل في شئونها» وبدأ جروميكومندهشا إذ أنه في الحقيقة لم يكن قد قال بالفعل أى شىء يمثل تدخلا في شؤون مصر الداخلية وأوضح «جروميكو» أنه يقرأ من ورقة مكتوبة عن السياسة السوفيتية، وأنه ليس بها ما يمكن أن يعتبر تدخلا بأى صورة، وأضاف قائلاً: «إنه ربما كان هناك خطأ في الترجمة وأنه اذا كان الأمر كذلك فيجب تصحيحه على الفور» .. وهنا وحتى تجنب أى تعقيدات لامررها همست للرئيس السادات باللغة العربية أن جروميكو لم يقل أى شىء خطأ، وعندئذ قال السادات «في هذه الحالة يمكننا أن نستأنف المحادثات» .

وتظهر هذه الحادثة بوضوح موقف السادات تجاه السوفيت .. فكان السادات يشعر بعدم الأمان وبحساسية مبالغ فيها في كل مرة يتعامل معهم، لذلك نجده تخيل أن جروميكو قال ما يمكن تفسيره بأنه تدخل في شؤون مصر الداخلية، أما مع الأمر يكيين فكان السادات هادئاً ومرناً، وكثيراً ما يعتمد إستعمال عبارات الألفة والود . مثال ذلك «صديقى العزيز هنرى .. والإستعداد التام لقبول أى إقتراح أمر يكى دون تردد .. وعلى العكس تماماً مع السوفيت كان أسلوبه هو الشك الشديد، والإستعداد لتفسير كل عبارة كهجوم ضد مصر بل إن المقصود هو إهانته شخصياً .

واستمر جروميكو في نقل محتوى الرسالة التي ركزت على رغبة الزعماء السوفيت في تنمية وتعزيز العلاقات الودية مع مصر . وأعاد السوفيت تأكيد تأييدهم لكل الخطوات التي اتخذت لإزالة العدوان الإسرائيلي . وأكدوا أيضاً ضرورة التفاوض بشأن إتفاق سلام شامل من خلال مؤتمر سلام في جنيف ..

كما أشاروا أيضا إلى الرغبة السوفيتية في المشاركة في تطهير قناة السويس . وهنا رحب السادات بهذا الطلب وأبلغ جروميكوبأن « فهمى أبلغ السفير السوفيتى فى القاهرة من قبل بموافقتنا » .

وعلى أية حال لم يكن السوفيت إيجابيين بصدد القضايا الحيوية : فلم يذكر جروميكو مثلا أى شىء عن شحنات أسلحة جديدة أو قطع غيار لمصر ، كما لم يشر إلى أية مطالب أخرى محددة فى مجالات أخرى .. ولجأ السادات إلى التعقيب على صمت موسكو حيال طلبه الحصول على أسلحة وذخائر جديدة إذ حاول أيضا أن يشرح « لجروميكو » بصورة واضحة سياسة مصر الخارجية وخاصة التطورات الجديدة فى العلاقات المصرية الأمر يكية ثم أعرب عن إعجابه ببرجنيف ، وطلب من جروميكو أن ينقل مشاعره الحارة إلى كل الزعماء السوفيت مؤكدا على أنه سوف يكون من المرغوب فيه إلى حد بعيد أن يعقد مؤتمراً بين برجنيف وبينه فى القاهرة .. وفى النهاية سرَّ جروميكوبا أسفـر عنه اللقاء مع الرئيس السادات ، وفى طريق خروجنا من قاعة المؤتمرات أدلى للصحافة بتصريحات إيجابية تماما كما أبرز موضوع إشترك الأسطول السوفيتى فى تطهير قناة السويس .

واستأنفت مع جروميكو مناقشاتنا فى نفس اليوم فى وزارة الخارجية .. وتم الإتفاق بيننا على أشياء أخرى ، على أن تستمر الإتصالات بيننا .. وتركز جزء كبير من المناقشات على صياغة البيان النهائى الذى سوف يصدر فى نهاية الزيارة ، وتم الإتفاق على بيان ودى يدعو فيه الطرفان إلى عقد مؤتمر سلام جنيف على الفور .. ولعلنى هنا أفسر لماذا استعملنا بصفة خاصة تعبير «على الفور» إذ كان ذلك بعد مناقشات طويلة ، وإنما لها مغزى كبير .. والموضوع ببساطة أن السوفيت كانوا فى البداية يصرون على أن يضمن البيان المصرى نفس التعبيرات التى وردت فى البيان السورى السوفيتى الذى صدر قبل هذا بضعة أيام .. وكان يعنى هذا أن ينص البيان على أن الطرفين وافقا على أن مؤتمر سلام جنيف يجب أن يعقد فى موعد أقصاه بداية إبريل عام ١٩٧٤ .

واعترضت بشدة على هذا الموعد إذ كان واضحاً أننا نحتاج إلى وقت أطول للاعداد ، إلا أن اعتراضاتي على تحديد تاريخ معين بالذات أثارت شكوكا خطيرة لدى الوفد السوفيتي وهي تلخص فيما إذا كانت مصر قد غيرت من موقفها حيال مؤتمر جنيف ، وتريد مصر بدلا من هذا أن تجري مفاوضات ثنائية مع إسرائيل من خلال وساطة الولايات المتحدة . ولما كان الروس شعباً متشككاً جداً شرحت لجروميكو بوضوح أن اعتراضاتي تستند إلى أن الموعد قريب بصورة غير واقعية ، وشرحت أيضا أن سبب عدم إنعقاد مؤتمر جنيف حتى ذلك الوقت هو أنه ببساطة ليس هناك إتفاق أساسى حول المشكلة المهمة ، وهي عدم الوصول إلى صيغة مقبولة لإشتراك الفلسطينيين ، وبالتحديد منظمة التحرير الفلسطينية ، وأضفت قائلا : إن الإنحداد السوفيتى كأحد رئيسى المؤتمر يستطيع أن يجرى اتصالات مباشرة مع الولايات المتحدة للتغلب على هذه الصعوبة .. ولن يكون الطريق إلى جنيف مفتوحا إلا بعد أن تسوى مسألة تمثيل الفلسطينيين .

وقلت : إنه متى تم حل مشكلة تمثيل الفلسطينيين فسوف تكون مصر مستعدة على الفور للذهاب إلى جنيف .

واقترحت أيضا أنه بدلا من ذكر موعد محدد يجب أن يدعو البيان إلى إنعقاد مؤتمر جنيف فورا على أساس أنه متى أبلغنى السوفيت بإتمام حل مشكلة تمثيل الفلسطينيين فإن الإجتماع يعقد على الفور ، وأضفت إن موقف مصر واضح من مؤتمر جنيف إذ أنها بالفعل حضرت المرحلة الأولى من المؤتمر تمهيدا لحضور سوريا والفلسطينيين في وقت لاحق .

وكان السوفيت يفهمون ما أعنيه ، غير أنهم ظلوا يعارضون زاعمين أنهم لن يستطيعوا تفسير الاختلاف بين البيانين الصادرين من دمشق والقاهرة .. وأوضحت أنني غير مسئول عن الأخطاء التى ارتكبتها السوفيت في دمشق ، خاصة أنهم لم يستشيرونى عندما وافقوا على هذا الموعد على الرغم من أنهم كانوا يفهمون مسبقا أنهم سوف يتوقفون بعد هذا في القاهرة .. وفي مواجهة اعتراضاتي القوية وعلى ضوء التفسير الذى قدمته قبل جروميكو إقتراحى .

وغادر جروميكو القاهرة في الخامس من مارس ، وترك كيسنجر دمشق في نفس اليوم عائدا إلى واشنطن بعد إتمام فك الإشتباك الأول بين سوريا وإسرائيل .. وكان لهذه المصادفة مغزى رمزى كبير . فهى توضح أن القوتين العظميين كانتا مستمرتين في القيام بدور في الشرق الأوسط ، وأنه من المتعين أن يكونا جزءا من أى حل في هذه المنطقة ولسوء الحظ لم تحرز زيارة جروميكو إلى القاهرة أكثر من الإبقاء على خطوط الإتصال بين القاهرة وموسكو .. فلم يتم حل أى من المشكلات التى عانت منها العلاقات المصرية السوفيتية في هذه الزيارة : فلم يتم إستئناف شحنات الأسلحة .. ولم يتم التوصل إلى إتفاق بشأن سداد ديوننا للإتحاد السوفيتى ، كما ظل موقف السادات من موسكو معاديا كما كان دائما .

وبالرغم من ذلك ظلت هناك إتصالات مستمرة بين القاهرة وموسكو .. وعلى أية حال حضر القائم بالأعمال السوفيتى في القاهرة في يوم ٢٣ إبريل لرؤيتى ، وقد حمل رسالة من بريجنيف واللجنة المركزية « تطلب مشاورات جديدة ، وموافقة الرئيس السادات على سفرى إلى موسكو» .. وبعد ثلاثة أيام بعث السادات لبريجنيف برد إيجابى .. ثم مضى شهر كامل تقريبا ، وفجأة أى في ١٩ مايو أجاب السوفيت مكررين الاعراب عن رغبتهم الصادقة لإجراء إتصالات أخرى ، ولكنهم أبلغوا بأن لديهم إلتزامات أخرى وخاصة فيما يتعلق بزيارة الرئيس نيكسون إلى موسكو يونيو عام ١٩٧٤ .. ورد السادات يوم السادس من يونيو معربا عن أمله في أن تجرى هذه المشاورات في أقرب وقت ممكن ، وفيما يبدو كان السوفيت تواقين لإجراء المشاورات ، ولم يؤخر هذا سوى زيارة نيكسون .. وأثناء مأدبة عشاء رسمية أقامها في القاهرة القائم بالأعمال السوفيتى لتكريم السفير المصرى الجديد لدى الإتحاد السوفيتى حافظ إسماعيل سألتنى الممثل السوفيتى عن الموعد الذى إعتزم فيه زيارة موسكو .

وفي نهاية يونيو أعلنت أننى سوف أسافر إلى موسكو في يوليو عام ١٩٧٤ وفي هذه الأثناء رافقت الرئيس السادات في زيارة رسمية إلى بلغاريا بدأت يوم ٣٠ يونيو ١٩٧٤ ... وعند عودتنا إلى القاهرة وافقت على الموعد الذى اقترحه موسكو

وهو ١٥ يوليو أى بعد نحو اسبوعين من نهاية زيارة نيكسون للإتحاد السوفيتى .. وقت بكل الترتيبات اللازمة للأعداد للرحلة .. وكنت أريد أن تكون الزيارة نقطة تحول ، كما كنت أرغب فى تناول كل جوانب العلاقات الثنائية بين مصر والإتحاد السوفيتى .. ولهذا السبب اخترت وفدا على المستوى الوزارى يمثل كل مجالات التعاون بين البلدين .

وعلى أى حال تلقيت فى ١٠ يوليو بينا كنت على الشاطئ فى الأسكندرية مكالمة تليفونية غير متوقعة من السفير السوفيتى « فلاديمير بولياكوف » الذى وصل إلى الأسكندرية حاملا رسالة هامة من موسكو ، واستقبلته فى نفس اليوم حيث أبلغنى أن الزعماء السوفيت يريدون أن يعرفوا ما إذا كنت سوف أصل إلى موسكو على طائرة خاصة أو من خلال إحدى رحلات الطيران العادية ، وأنهم يريدون معرفة أسماء أعضاء الوفد المصرى ، وأن يبلغوا مسبقاً بأى متطلبات خاصة قد تكون لدى .. فكان من الواضح من جميع هذه الأسئلة أن السوفيت كانوا يريدون أن تتم الزيارة ، وأن تكون ناجحة .

ولكن دهشت تماما عندما عاد السفير بولياكوف بعد ساعتين إلى كابيتنى على الشاطئ برسالة جديدة بالشفرة ، ولم يجد الوقت حتى لترجمتها وقام بترجمتها فى وجودى وصدمنى أن أعرف أن الزعماء السوفيت يعربون عن أسفهم لأنهم لن يستطيعوا إستقبال الوفد المصرى ، إلا أن الرسالة لم تقدم أى تفسير لهذا التصرف العجيب المفاجئ .

فما الذى يمكن أن يكون قد حدث خلال الساعتين أو الثلاث التى انقضت ليدفع الزعامة السوفيتية إلى تغيير رأيها كلية ؟ فهل حدث أن فعلنا نحن فى مصر شيئا خاطئا دون أن نعى ؟ ، أو هل تلقى السوفيت فجأة معلومات ما عن أحداث هامة فى الشرق الأوسط أو فى جزء آخر من العالم دفعهم إلى تغيير رأيهم بشأن الزيارة ؟ ! .. كانت رسالتهم جافة جدا ، وهم لم يعتذروا أو يقترحوا تأجيل موعد الزيارة .. وقد اقتربت هذه الرسالة من أن تكون إستفزازية كما كانت مذلة إذا

نظرنا إليها من أى منظور . وكان الوضع محرجا جدا للسفير السوفيتى خاصة وأنه هو نفسه لم يبلغ بدوافع هذا التغير المفاجيء .. ونقلت هذه الرسالة غير المعقولة إلى الرئيس السادات ، ولفترة من الوقت لم تجر أية إتصالات بيننا وبين موسكو .

وأدى الإلغاء المفاجيء للزيارة إلى ظهور تكهنات عديدة فى مصر حول سبب هذا . وكان أحد الافتراضات يذهب إلى أن قرار الإلغاء قد يرجع إلى مرض بريجنيف بصورة مفاجئة ودعم هذا الرأى زيارتى كل من الرئيس الباكستانى بوتو ونائب رئيس وزراء أندونيسيا ووزير خارجيتها « آدم مالك » ألفتينا أيضا .. كما أن بريجنيف لم يستقبل وزير الخارجية الفرنسى « جان بوفاناراج » الذى زار موسكو فى أغسطس .. وكان هناك تكهن آخرى أن الزيارات الملقاة ترجع إلى نزاعات خطيرة داخل المكتب السياسى نفسه .. ولكن التفسيرين لم يقنعا المسؤولين المصريين حيث رأوا أن زيارة نيكسون تمت كما كان مقررا . واستنتجوا أن زيارتى ألفتيت لأن السوفيت غضبوا بسبب الزيارات العديدة التى قام بها مسئولون أمريكيون من بينهم الرئيس نيكسون للقاهرة .. وفى النهاية لم يستطع أحد أن يتأكد بصورة كاملة من معرفة الأسباب الحقيقية وراء الإلغاء المفاجيء لزيارتي ، لأن السوفيت لم يقدموا أبدا أية تفسيرات .

وخلال يوليو وأغسطس وسبتمبر كنت مشغولا بمشكلات أخرى .. فقد كانت لدى إرتباطات رسمية فى باريس وواشنطن بهدف تعزيز العلاقات المصرية الفرنسية والمصرية الأمريكية من خلال اللجان المشتركة التى كانت قد تكونت حديثا ، وكان قد عهد إلى هذه اللجان مهمة مناقشة ووضع برامج تهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية ، وفى واشنطن حيث ذهبت بعد فترة قصيرة من إستقالة نيكسون أجريت محادثات موسعة مع الرئيس الجديد « جيرالد فورد » ، وأيضاً مع كيسنجر ، ومع وزير الخزانة وليام سايون ، ومسؤولين كبار آخرين فى حكومة الولايات المتحدة . وكانت المحادثات مهمة للغاية كما استقبلنى الرئيس فورد مرتين ، وجذبت هذه الإنصالات الموسعة إهتمام الدوائر الدبلوماسية ووسائل الإعلام .

ومن بين الذين تتبعوا محادثاتي في واشنطن عن كذب تماما انا تولى دبرينين ،
السفير السوفيتي لدى واشنطن .. وبعد لقاء على الافطار بيني وبين الرئيس
فورد ، طلب «دوبرينين» لقاء عاجلا بى .. وتقابلنا في جناحي في فندق
«ماديسون» لمدة أكثر من ساعتين تناولنا فيها العلاقات الثنائية بين بلدينا ومشكة
الشرق الأوسط . وانتهرت الفرصة لأعرب عن شكوى ملحه عن الموقف السوفيتي
تجاه مصر حيث ذكرت عدة حوادث بذاتها .. وطلبت منه أن يفسر لى أسلوب
تصرف بلاده ، ولكنه لم يستطع فعل هذا كما كان يشعر بخرج شديد .. وعلى
العموم كان الإجتماع مفيدا جدا لأنه مكنا من تناول مجموعة كبيرة من
الموضوعات ، وتبادل الآراء بصراحة .

ومن بين الموضوعات التى ناقشناها : الإلغاء المفاجيء لزيارتي المعتزمة ..
وهنا لم يستطع تقديم أى تفسير ، غير أنه قال : إنه يجب إستئناف المشاورات بين
بلدينا في المستقبل القريب .. وفي نهاية لقائنا سألته الصحافه وهو في طريقه إلى
المصعد عن الوقت الذى سوف تستأنف فيه المحادثات المصرية السوفيتية ، وكانت
إجابته : « يستطع الوز ير فهمى السفر إلى موسكو في أى وقت » وعندما طلب
منى أن أعقب على تصريح «دوبرينين» قلت : إننى غير متأكد عما إذا كان أى
شئ سوف ينتج عن هذا ، وما إذا كان لدى «دوبرينين» السلطة لتقديم
دعوات قبل أن يستشير حكومته .. ومن واشنطن سافرت إلى نيويورك لأحضر
إجتماعا للجمعية العامة للأمم المتحدة .. ثم غددت إلى القاهرة ، وحال أن
وصلت إلى القاهرة تلقيت رسالة عاجلة من «بريجنيف» وزملائه تشير إلى لقائى
مع «دوبرينين» . واقترح الزعماء السوفيت أن تتم زيارتي التى كان مقرا أن
أقوم بها منذ فترة طويلة في أكتوبر عام ١٩٧٤ .. وهنا اتضح لى ثقل وأهمية
«دوبرينين» لعلاقته ووضعه بالنسبة للجنة المركزية في موسكو .

وبالفعل وصلت إلى موسكو يوم ١٤ أكتوبر ، وبصحبتي وفد هام ضم وزيرى
التخطيط والتجارة الخارجية ، ورئيس الأركان الفريق الجمسى ، ونائب وزير
الطيران الفريق السيسى ، ووكيل وزارة الخارجية محمد رياض ، وخبراء

آخرين .. واستقبلنا السوفيت بحمارة شديدة و... ، وأبلغت أن بريجنيف سوف يستقبلنى فى اليوم التالى .. وكان هذا غير معتاد ؛ حيث إن لقاء بريجنيف كم يكن يحدث عادة إلا فى نهاية الزيارة .

وفى ١٥ اكتوبر قابلت بريجنيف فى الكرملين ، وفى طريقنا إلى قاعة المؤتمرات ذكرنى السفير المصرى حافظ إسماعيل بأن بريجنيف يحتفل بسنته العاشرة كسكرتير عام للحزب الشيوعى واقترح أن أنتهز الفرصة لأهنته ، واستقبلنى بريجنيف كالعادة بالأحضان ، وبدأ يشكو مازحا من الرحلات العديدة التى أتوم بها إلى واشنطن والزيارات العديدة التى يقوم بها كسينجر إلى الشرق الأوسط .. وحين بدأ الاجتماع الرسمى ألقى بريجنيف كلمة الترحيب التى عادة ما يتحدث جو الاجتماع .. وكانت كلمة ترحيب ودية .. وعندما أتى دورى هنأت بريجنيف بسنته العاشرة كسكرتير عام للحزب .. ودهش بريجنيف ، وسر فى نفس الوقت .. وشكرنى بحمارة إذ يبدو أن تهنئتى لمست الجانب الحساس والإنسانى فى شخصيته .. وحسب خبرتى ، وتجربتى فى التعامل مع بريجنيف ، عرفت صفاته كإنسان وهذه المعرفة يمكن الإعتماد عليها فى تناوله للقرارات ، وكان هذا الاجتماع فرصة فريدة لتأكيد هذه الناحية الهامة فى شخصية زعيم خطير كبريجنيف .

وبعد أن شكرنى أضاف بريجنيف بضع كلمات عن خبرته ، والعبء الثقيل لمنصبه ، وانهزت هذه الفرصة الفريدة حتى أضيق عليه الحناق بقولى :
« منذ لحظة هنأتك ولكننى الآن أسحب تهنئتى » وترجم المترجم هذا ليندهش بريجنيف من جديد من تصرفى هذا إلا أنه أراد أن يعرف السبب فقال :
كيف يتأتى أن تهنئى منذ لحظة ثم تسحب تهنئتك فى اللحظة التالية ، فشرحت له السبب قائلا : إننى هنأته بمناسبة السنة العاشرة له كسكرتير عام للحزب الشيوعى ، ولكننى فى نفس الوقت لم أستطع أن أفهم كيف لم يفكر حتى الآن رجل دولة مثل بريجنيف فى زيارة القاهرة طوال عشر سنوات سواء فى عهد

السادات أوعبد الناصر ، وأضفت متعمدا : بأن نيكسون حضر إلى القاهرة بعد بضعة شهور فقط من استئناف العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وواشنطن وأما « بريجنيف » فلم ير من المناسب أن يحضر إلى بلدنا حتى هذه اللحظة .

وبينا كان المترجم يقوم بالترجمة لاحظت علامات ذات دلالة كبيرة على وجه بريجنيف تعكس الموافقة على ماسمعه لتوه .. ولكن لكي أقول الحق لم أتوقع أبداً كيف سيكون رد فعله ؟ ! فقد ترك بريجنيف مقعده وذهب إلى مكتبه ؛ ليفتح أحد الأدراج ، ويحضر مذكرة مواعيده ، ثم جلس في مقعده .. ودون الرجوع إلى اللجنة المركزية فتح المذكرة وقال : متى تريدني في القاهرة ؟ في يناير أو فبراير ؟ ، كان هذا هو بريجنيف الحقيقي « بريجنيف » حال أن يعمل ، بريجنيف الممتلىء حيوية وسلطة ، بريجنيف وقد دانت له بلده بالسيطرة الكاملة .

وبدا يصفيق تلقائى من الجانبين هذا القرار التاريخى ، ورحبت بهذه الخطوة التى لم يسبق لها مثيل ، وقلت :

« سوف يناسب موعد يناير جدول أعمال الرئيس السادات . ووافق بريجنيف على الموعد ، وبدأ فى صياغة بيان يتصل بهذا القرار ، ونص هذا البيان الذى صدر عقب الاجتماع مباشرة على أنه :

فى الخامس عشر من أكتوبر ١٩٧٤ استقبل الرفيق ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى وزير الخارجية المصرى ، وتمت الموافقة على أن اجتماعا بين الزعامة السوفيتية والزعامة المصرية سوف يمثل أهم خطوة فى تطور العلاقات بين البلدين .. وخلال المحادثات كان هناك إتفاق تام على المشكلات البارزة مما سوف يمثل أساسا للاتفاقات التى سوف تتم فى المستقبل خلال ذلك الاجتماع وتم الإتفاق أيضا على أن يتم أجتتماع بين ليونيد بريجنيف

السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي والرئيس أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية في القاهرة في يناير عام ١٩٧٥ .

وشعرت بأننى أحرزت نصرا كبيرا .. وكنت مقتنعا بأن لقاء مباشرا بين بريجنيف والسادات في القاهرة يمكنه أن يحل المشكلات الخطيرة القائمة .. وكانت نظرتى هى أن بريجنيف والسادات لن يودا أن ينتهى إجتماع للقمة بينهما بالفشل .. وبناء على هذا توقعت أن يضع اللقاء بين السادات و بريجنيف العلاقة المصرية السوفيتية على طريق جديد. تماما .. وكان بريجنيف أيضا متفائلا وسعيدا .. كما أعلن في نهاية الإجتماع :

« إننى أشعر دائما بالراحة عندما أتفاوض مع الرفيق فهمى »

وأثناء الأيام المتبقية من زيارتى عقدت عدة إجتماعات مع جروميكو وزملائه ، ودارت المحادثات في جو من التآلف لأن قرار بريجنيف بالذهاب إلى القاهرة أضاف روحا جديدة على العلاقات المصرية السوفيتية .. وخلال المحادثات ظل جروميكو يكرر أن موسكو تعتبر القاهرة صديقها الرئيسى في الشرق الأوسط .. وعلى الرغم من هذا فإنه ظل يذكر موضوع ديوننا إلى الإتحاد السوفيتى باستمرار ، وحاولت أن أشرح له ما يعرفه من قبل ، وهو أن تأثير الحروب المتكررة على وضعنا الإقتصادى بصورة مجملة يجعل من شبه المستحيل طرح هذه المسألة مرة أخرى .. وأصر بريجنيف على أن نسدد ديوننا على أقساط سنوية قدرها ٥٠٠ مليون دولار .

ونقلت إلى السوفيت رسالة السادات التى تفيد بأننا لانستطيع سداد أكثر من عشرة ملايين دولار سنويا في ذلك الوقت ، فغضب جروميكو ، وأصر على أننا ينبغي أن ندفع ٥٠٠ مليون دولار سنويا لأكرر له أنه ليس بمقدورنا أن ندفع هذا القدر ولكننا مستعدون لان نزيد صادراتنا بعض الشيء إلى موسكو كوسيلة لزيادة كمية مانسده .. كما ذكرته أيضا بأننا لم نقل أبدا أننا لانعترف بديوننا ، وأضفت قائلا : إن أسلوب موسكو الذى لا يقبل الحل الوسط في ذلك الوقت يصعب

عقبة خطيرة في طريق زيادة تنمية العلاقات الودية بين بلدينا ، ثم طلبت من جروميكوفى النهاية أن يتوقف عن إستخدام هذا الخلاف حول سداد الديون كذريعة لعدم تقديم أسلحة وقطع غيار جديدة يحتاجها الجيش المصرى .

ولسوء الحظ لم يخفف السوفيت من تشدهم حيال مسألة الديون ، لافى هذه المحادثات .. ولا فيا بعد .. وعندما زار وفد مصرى على المستوى موسكوبنا على طلب جروميكوفشيل فى تحقيق أية نتائج فيما يتصل بالعلاقات التجارية والصناعية .. وقد عاد الوفد إلى القاهرة دون أن يحرز شيئاً لأن الوزير السوفيتى التقدير رفض مناقشة أية مشاكل حتى تحل مسألة الديون .

وهناك مشكلة أخرى واجهتها فى محادثتى مع جروميكوف ، وهى أنه رفض وضع نتائج المحادثات فى بيان .. وعندما ألححت عليه كى يفسر لى سبب هذا الرفض ، أبلغنى بأنه عندما يصدر بيان يتصل بمحادثات بريجنيف مع زائر أجنبى فالقاعدة أنه لا يمكن إصدار بيان آخر يتصل بمحادثات على مستوى أقل .. ومن الناحية الرسمية تنتهى زيارة الوفد الأجنبى مع صدور بيان على مستوى بريجنيف .

ولم يسرنى هذا التفسير أو يقنعنى ، غير أنه تعين احترام قواعد اللعبة الروسية .. وعلى أية حال : استطعت أن أقنع جروميكوف بعد جهد كبير بأنه ينبغي على الأقل إصدار بيان بشأن ذلك الجزء من المحادثات المتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وبعد إستشارة بريجنيف وافق جروميكوف على إصدار بيان مقتضب ينص على « أن حكومة الإتحاد السوفيتى تعترف بحقوق الفلسطينيين فى تقرير المصير ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً لشعب فلسطين » .

وكانت هذه هى المرة الأولى التى يعترف فيها الإتحاد السوفيتى بالمنظمة بهذا المفهوم ، وقد سررت كثيراً لهذا .. وأشاد زعماء المنظمة والفلسطينيون بهذا القرار فقد كان الإعتراف الكامل من جانب الزعامة السوفيتية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحد لكل الفلسطينيين نقطة تحول فى العلاقات السوفيتية الفلسطينية . ومنذ ذلك الوقت فصاعداً أصبح ياسر عرفات وزملاؤه يستقبلون فى موسكو من جانب جروميكوف ومسؤولين آخرين أعضاء فى الحكومة السوفيتية وليس من جانب « هيئة التضامن الإفريقى الآسيوى » كما كان متبعاً

من قبل .. وكان هذا نجاحا كبيرا فيما يتصل بالمنظمة .. وتم تنفيذه حين زار
جروميكو القاهرة في وقت لاحق ، وقابل ياسر عرفات لأول مرة في حفل إستقبال
أقيم لتكريمي في السفارة السوفيتية .

وتصدر الاعلان عن زيارة بريجنيف إلى القاهرة في يناير ١٩٧٥ عناوين
الصفحات الأولى في كل صحف العالم ، وبدأ كل من السوفيت والمصريين في
الأعداد للقاء القمة ، وكان هدفى الرئيسى هو ضمان إمدادات كافية من
الاسلحة للجيش المصرى بصورة مستمرة وفى نفس الوقت تطویر العلاقات
المصرية السوفيتية بقدر ما أستطيع .. وعندما كنت أخطط للقاء القمة هذا كنت
أعتمد على قرارات بريجنيف لأن تجربتني أوحى لى بأن سلطته لا يمكن أن
تتحداها اللجنة المركزية بصورة مباشرة . وأكثر من هذا أستطيع بريجنيف بمقدرته
الضخمة على إجراء المناقشات أن يتغلب على كل العقبات .. واقترحت على
السادات أن يتحدث مع بريجنيف بصراحة حيث يوضح له أن السوفيت
لا يستطيعون أن يستغنوا عن مصر .

أما بالنسبة إلى اللعبة السياسية على المستوى الدولي فإنه من المتعين على مصر
كدولة غير منحازة أن تتعامل مع كل من الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ..
ودرجة الإقتراب من إحدى الدوليتين ليست ذات أهمية كبيرة .. فإيهم هو
مقدرتنا على إثارة التنافس والغيرة .

ولم يعارض الرئيس السادات فكرة اللقاء بريجنيف بل لفد ربح بالإجتماع
المرتقب في عدة مناسبات علنية مؤكدا على إحترامه الخاص وتعاطفه مع
بريجنيف .

وتم إعداد كل شيء ، وتشكيل وفود ولجان من الدولتين .. وأبرزت كل
الصحف الكبيرة هذا الاجتماع في عناوينها الرئيسية .. ولكن الرئيس السادات
تلقى رسالة مفاجئة من اللجنة المركزية و بريجنيف تردد العبارة المعتادة وهى أن
الوقت قد حان لإجراء مشاورات جديد على أعلى المستويات .. واقترحت اللجنة
وبريجنيف أن يسافر وزير الخارجية إسماعيل فهمي ووزير الدفاع الجمسى إلى
موسكو أواخر ديسمبر ١٩٧٤ .

والحقيقة أنني دهشت لأنه لم يكن هناك أى مبرر لهذه الرحلة بعد شهرين فحسب من الرحلة الأولى وفي وقت قريب جدا من زيارة بريجنيف المرتقبة .. وأعربت عن دهشتي للقائم بالأعمال السوفيتي إلا أنه لم يستطع تقديم أى تفسيرات .

وعلى أية حال رأيت أنه من الأفضل أن أقبل الدعوة .. وعند وصولي إلى مطار موسكو كان من الطبيعي أن أسأل جروميكو عن سبب إستدعائي إلى موسكو .. ولدهشتي لم أحصل على أية تفسيرات .. كان هذا هو الأسلوب السوفيتي .. نقوم بطرح الأسئلة ولا نجد إجابة لها .

وتقابل الوفدان المصرى والسوفيتي في ذلك المساء ، وافتتح جروميكو الاجتماع بقراءة بيان مكتوب ذو طبيعة سياسية يؤكد على دوام الصداقة المصرية السوفيتية طويلاً وعلى المساعدة التي قدمها الاتحاد السوفيتي إلى مصر .. وفي النهاية قال جروميكو بكلمات اختارها بعناية « ان الاتحاد السوفيتي يحترم دائماً اتفاقاته التعاقدية ، وساد المكان جو مهيب غير معتاد .. وكان من بين الحاضرين المار يшал « أندريه جرشكو » وزير الدفاع بالإضافة إلى عدد كبير من الضباط الذين بدت عليهم جدية تامة .

وحال أن انتهى جروميكو أعطى الكلمة إلى المار يшал جرشكو الذى قام بدوره بقراءة بيان طويل مكتوب .. وأعلن أنه « تنفيذاً لقرار اتخذته اللجنة المركزية السوفيتية قررت الحكومة السوفيتية إرسال الطائرات والأسلحة التالية .. ثم قرأ قائمة طويلة من المعدات تضمنت طائرة ميج ٢٣ لم تكن قد حصلنا عليها أبداً من قبل .. وأضاف بقوله : إن هذا القرار يتخذ بما يتفق مع إلزام تعهد به الاتحاد السوفيتي ، وينبع من معاهدة الصداقة والتعاون المصرية السوفيتية .. ومثل جروميكو أنهى جرشكو خطابه بقوله « وهذا يكون الاتحاد السوفيتي قد أوفى بكل التزاماته التعاقدية مع مصر .

وبينا كان « جرشكو » يتحدث كان الأعضاء العسكريون في الوفد المصرى يسجلون ملاحظاتهم وعندما قرأ قائمة المعدات التى سوف تسلّم ، عرفت أنا

والجسمى— أن هذا هو الجزء الذى لم يسلم فى إتفاق امسحة الذى تم الاتفاق عليه فى عام ١٩٧٣ .. وقد شعرنا بسرور عظيم ليس فقط لأن هذه الشحنات تضمنت طائرات ميج ٢٣ ومعدات متقدمة أخرى وقطع الغيار التى كنا نحتاجها بصورة ملحة، ولكن أيضا لأن قرار الإفراج عن هذا السلاح كان قراراً سياسياً هاماً، يدل على نية الاتحاد السوفيتى واتجاهه إلى تقوية روابطه مع مصر، واستئناف عملية تزويد جيشها، والمهم أن هذا كله كان يعنى أن السوفيت قد قرروا الإفراج عن شحنات الأسلحة قبل زيارة بريجنيف إلى القاهرة وليس فى وقت الزيارة، لأنه سوف يتم التوصل إلى اتفاق جديد فى ذلك الوقت .

وشعرت بالتشجيع لهذا التطور فى الأحداث ، غير أننى لم أرغب أن أعطى للسوفيت انطبعا باننا راضون تماما .. ولهذا قلت لـ وميكو: إن الوقت قد حان لأن تقيم السلطات السوفيتية جسرا عسكريا بين الاتحاد السوفيتى ومصر .. ولم أر أبدا جروميكو منزعجا بهذه الصورة إلا عندما ذكرت له الجسر العسكرى .. قد أخذ يجادل بشدة فى إن مثل هذا التحرك لا يمكن تصوره لانه سوف يكون ذو تأثيرات سلبية تماما على المستوى الدولى .

ولأننى كنت أعرف انه يخشى من رد الفعل الامر يكى فقد اسرعت افسر له باننى لم أكن اشير إلى عملية نقل جوى مكثفة للمعدات العسكرية التى سوف تكتشف بلا شك بواسطة اجهزة الاستطلاع الالكترونية الامر يكية .. إن ما كنت اعنيه هو ببساطة أن تستجيب موسكو بصورة ايجابية ومستمرة فى المستقبل لطلباتنا دون مراوغة ، و باقل قدر من التأخير البيروقراطى ، و باحترام أكثر لمواعيد التسليم ، و طلبت بالتحديد من الاتحاد السوفيتى ان يستجيب بصورة ايجابية لطلب قدمه الرئيس السادات بعد حرب أكتوبر لتعويض خسائر المعدات التى لحقت بنا فى الحرب وقتلنا — الفريق الجسمى وأنا — إنه ينبغي إدخال بعض التعديلات على قائمة المعدات التى سوف تسلم على ضوء احتياجاتنا التى تغيرت بعد الحرب .. وهنا على أية حال أصبح من الواضح ان البيروقراطية السوفيتية لن تتغير وأن الوفد السوفيتى لم يكن مخولا سلطة إضافة رصاصة واحدة إلى القائمة دون قرار على مستوى عال يتضمن بريجنيف نفسه .

وعندما إنتهت جلسة الاجتماع كنت لأأزال متحيراً من سبب استدعائنا لموسكو بهذه الصورة الملحة .. فن الواضح أن الإعلان عن تسليم المعدات العسكرية كان يمكن إرساله الينا عن طريق القائم بالاعمال السوفيتى بالقاهرة أو ضمن الصفقة المصرية السوفيتية التى كنا نتوقع الاتفاق عليها خلال زيارة بريجنيف فى الشهر التالى .. كان لابد أن يكون هناك سبب سياسى لهذا الاستدعاء العاجل ، ولكن عندما استفسرت من جروميكو لم اتلق اجابة مرة اخرى ، سوى انه كرر مرة اخرى : بأنه سوف يلقانى فى الصباح التالى فى الساعة الحادية عشرة والربع ، ولم تجد جهودى الاخرى للحصول على أى شئ يفسر هذا من سفارتنا .

وفى الصباح التالى وصل جروميكو فى مواعده بالضبط ، وصحبنى إلى سيارة ، وبدأ الركب سير ثم مر بالكركلين دون أن يتوقف .. وعندما سألت جروميكو عن وجهتنا أجاب ببساطة : انه يأخذنى خارج موسكو ، وبعد خمس وعشرين دقيقة توقفت السيارة أمام مبنى أصفر كبير ضاحية « كولونا » . وعقبت بقولى قائلاً : إنه يشبه المستشفى ؛ فأجبنى جروميكو فى النهاية قائلاً : « نعم انه مستشفى ، وسوف تقابل بريجنيف هنا » .

وقد جعلونا - جروميكو وجرشكو والجمسى وانا نرتدى معاطف المستشفى البيضاء قبل أن ندخل حجرة كبيرة حيث كان بريجنيف يرقد فى الفراش ، ولم يكن هناك أى شخص آخر .

كان بريجنيف ودوداً بصفة فائقة واحتضننى قائلاً : انظر إننى بصحة جيدة ، وأشعر أننى قوى .. قل لأخى وصديقى السادات إننى سوف آتى إلى القاهرة عندما يتركنى هؤلاء الناس أذهب .. وكان هذا أول دليل على أنه لن يأتى الى القاهرة فى يناير وكان بريجنيف مصمماً على اقناعنا بأنه ليس مر يضاً جداً .. فظل يمزح .. فى إحدى المرات سأل جرشكو .. إلى أى مدى هذا المكان آمن ؟ « فوقف جرشكو الذى لم يكن إلا رجلاً عسكرياً يتقمص صورة متصلبة وكأنه على وشك أن يصدر أمراً هاماً ليحجب قائلاً « إن هذه المنطقة آمنة جداً لدرجة أنه لا يمكن لأى صاروخ فى العالم أن يصيبها قبل أن يدمر هو نفسه أولاً ، وهنا بدأ بريجنيف فخوراً بهذه الاجابة .

وعلى الرغم من محاولة بريجنيف التقليل من شأن مرضه، كان من الواضح أن هناك علة خطيرة يعانى منها، وأنه كان يخضع لأوامر مشددة من أطبائه بأن يبقى طريح الفراش، والاملا استقبلنا في المستشفى في وقت كان مرضه يعتبر فيه سراً لايفشى .. وعلى أية حال أسر لنا بريجنيف في النهاية بأن سبب استدعائنا إلى موسكو انه كان يريد أن نرى بأنفسنا أنه في المستشفى، حتى لانتصور أن زيارته قد تأجلت لاسباب سياسيه، وكانت المشكلة كما قال: هي كيفية إصدار إعلان عن تأجيل رحلته إلى مصر وسوريا والعراق دون إثارة تكهنات بعيدة المدى .. وقلت ببساطة: إن أسهل طريقة هي إعلان الحقيقة وهي أن الرحلة تأجلت بسبب اعتلال صحة بريجنيف .. وأجاب بريجنيف قائلاً: «إن هذه هي أبسط طريقة بالفعل إلا أنه لا يمكن القيام بها في النظام السوفيتي». فقلت: إن الجميع يعرفون أن الزعماء بشر يمكن أن يصابهم المرض .. ومن المعتاد في كل الدول أن يعلن عن تأجيل أحداث ما بسبب اعتلال صحة الزعماء. إلا أن بريجنيف أصر على أن النظام السوفيتي لا يسمح بمثل هذا الأسلوب.

وكان واضحاً لى أنه ليس الشعب السوفيتي وحده هو الذى يجهل مرض بريجنيف ولكن أيضاً أغلبية أعضاء اللجنة المركزية .. وكنت متأكداً من أنني أول أجنبي أو الأجنبي الوحيد الذى أطلع حينذاك على أن بريجنيف في المستشفى. وبناء على هذا لم أصر على أن يتضمن بيان تأجيل الزيارة ذكر مرضه وقلت ببساطة: إننى متأكد من أنه بإمكاننا الاتفاق على صياغة مادون أية مشاكل .. وقد وافق بريجنيف على هذا، وأضاف قائلاً: لقد طلبت منك الحضور حتى أؤكد لك حسن نوايانا، وسوف يسعدنى أن تبقى حتى تتوصل مع جروميكو إلى مسودة البيان الخاص بتأجيل الزيارة، والذى يمكن إرساله إلى دمشق وبغداد للحصول على موافقتها».

ووافقت وأعربت عن شكرى لبريجنيف للجهد الذى بذله لتجنب أى سوء فهم في علاقاتنا، ولما كنت أعرف أنه يتعين عليه أن يستريح، لم أناقش معه أية مواضيع أخرى، وشرعت في الرحيل معرباً عن رجاء مخلص في أن يستعيد صحته سريعاً ليزور القاهرة في المستقبل القريب، وطلب منى بريجنيف مرة أخرى أن

أنقل أطيّب تحياته إلى الرئيس السادات وأن أبلغه بأنه سوف يأتي بالتأكيد إلى مصر ليزور «أخاه وصديقه السادات حالا» وأضاف بريجنيف: إن جروميكو أبلغه عن مناقشتي السابقة معه ومع جرشكو وعقب على هذا قائلا «إنني أدرك أن الرجلين يجعلان مهمتك صعبة وأنصحك بأن تظل تجلدهما بالسوط حتى تحصل على ماتريد»

وفي طريق عودتي كانت كلمات بريجنيف تردد في أذني فهي لم تكن فحسب مجرد دعوة صريحة لكي أصر على ما أريد أن أحصل عليه، بل هي أيضا شرح لما يمكن أن يفعله المفاوض الأجنبي للوصول إلى أهدافه مع السوفيت قال بريجنيف استخدم السوط ومعنى هذا أن أفضل وأضمن وسيلة للحصول على شيء من السوفيت هي أن يكون المفاوض الأجنبي متشدداً بالفعل وأن يصر على وجهة نظره بمثابة، وعليه في مفاوضاتي مع الروس لم أنس أبداً نصيحة بريجنيف.

وعندما وصلت إلى دار الضيافة بدأت مع جروميكو في وضع مسودة البيان الذي سيصدر عن تأجيل الزيارة، و يرسل إلى دمشق و بغداد للحصول على موافقتها .. ودون أية صعوبة توصلنا إلى اتفاق على صياغة بسيطة لم تتضمن أية إشارة إلى وجود بريجنيف بالمستشفى ثم أرسلت هذه الصياغة إلى كل من سوريا والعراق .. وبينما كنا ننتظر الرد عقد الفريق الجسمي وزملاؤه اجتماعات مع نظرائهم السوفيت من العسكريين، وحاول الجسمي إدخال بعض التعديلات على قائمة الأسلحة التي قرأها علينا الجنرال جرشكو خلال اجتماعنا الأول ولكن لم ينجح إلا في تعديل جدول شحن بعض عناصر القائمة .. وبالنسبة لي فقد عقد عدة اجتماعات مع جروميكو، وغطت اجتماعاتنا العديد من القضايا الثنائية والدولية.

وبالنسبة للقضايا الثنائية أعربت عن شكوانا من المصاعب التي نلقاها في عملية التبادل الصناعي والتجاري مع الاتحاد السوفيتي .. ووعد جروميكو بأنه سوف يتحدث مع زملائه في كل من هذه المجالات وأنه سوف يعالج هذا الوضع . وبعد وصول موافقة كل من دمشق و بغداد إلى موسكو. أصدر البيان التالي:

« تم الاتفاق بناء على الترتيب بين زعماء الاتحاد

السوفيتي وزعماء جمهورية مصر العربية والجمهورية السورية

والجمهورية العراقية على تأجيل زيارة ليونيد بريجنيف
السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد
السوفيتي إلى هذه الدول حتى موعد لاحق . وكان من المقرر
أن تتم هذه الزيارة في يناير ١٩٧٥ وسوف يتحدد موعد
الزيارة الجديدة بما يتناسب مع كل الدول المعنية في موعد
لاحق .

وكان من المحتم أن يثير هذا البيان تكهنات مختلفة كلها بلاأساس من
الصحة، وكان هذا نتيجة لإصرار السوفيت على إخفاء مرض بريجنيف .. ويجب
أنؤكد هنا مرة أخرى: أنه ليس هناك أدنى شك في أنه لو لم يكن بريجنيف قد
مرض فجأة لكانت العلاقات المصرية السوفيتية قد اتخذت طريقا مختلفا تماما ..
فبلاشك كانت الزيارة سوف تؤدي إلى زيادة المساعدات العسكرية السوفيتية
لمصر، مما يساعد على تضيق الفجوة بين اسرائيل والدول العربية في هذا الصدد،
وبالتالي يؤدي إلى وضع صلب أمام العدوان الاسرائيلي، خصوصا أن الجزء
الباقى من صفقة أسلحة عام ١٩٧٣ والذي بدأ في الوصول إلى مصر بعد رحلتى إلى
موسكو على الفور لم يكن كافيا .. كما أن الزيارة التى كان سيقوم بها بريجنيف
كانت سوف تعنى ضمنا «اعترفا كاملا بالسادات» نفسه .. مما يضطره إلى
التخلص من كراهيته للاتحاد السوفيتي .. حقا كان يمكن لزيارة بريجنيف أن تغير
الجغرافية السياسية للشرق الأوسط، وكانت الولايات المتحدة تعي هذا تماما
حيث كان رد فعلها على إعلان الزيارة هو الاستياء، ثم الفرحة عند إعلان
التأجيل .. وبالفعل كان لمرض بريجنيف عواقب تاريخية، وكما هو معروف
احتاج بريجنيف إلى وقت طويل حتى يتمثل للشفاء، وحينذاك كان موسم
الطقس الحار قد بدأ في مصر وبريجنيف لايسافر في الطقس الحار لأسباب
صحية .. وتوازى مع كل هذه التطورات أن كيسنجر كان قد نجح في مساعيه
بشأن فك الاشتباك الثانى على الجبهة المصرية الاسرائيلية .. ومنذ ذلك الوقت
لم تعد هناك وسيلة لاقتناع السادات بأنه مازال يحتاج إلى الاتحاد السوفيتي .. ومن
هنا بدأ التاريخ في هذه المنطقة الحساسة يتغير تغيرا جذريا .

الفصل التاسع

فورد وكيسنجر :
« نهاية مرحلة »

زادت أهمية الاتصالات والمبادلات مع الاتحاد السوفيتي خلال عام ١٩٧٤ بالنسبة لمصر لأن العلاقات مع الولايات المتحدة ظلت حرجه نسبيا طوال هذا العام. إذ لاشك أنه حدث تحسن كبير في العلاقات المصرية الأمر يكية منذ حرب اكتوبر.. حيث أعيدت العلاقات الدبلوماسية من جديد، واستمر كيسنجر في اجراء مشاورات معنا، مما كان يبعث على سرور السادات الذى وجد نفسه حينذاك يحظى باحترام كيسنجر وهو الرجل الذى وصفه في وقت من الأوقات «بالمهرج» وقد زار نيكسون القاهرة في منتصف عام ١٩٧٤، وتم توقيع اتفاقات تعاون موسع بين مصر والولايات المتحدة في ذلك الوقت. إلاأننى ظلمت أشعر ببعض الارتياح، نظرا لأن الولايات المتحدة مازالت تلتزم أولاً وفوق كل شىء بإسرائيل.. ولم تكن مستعدة لتزويد مصر بأية أسلحة وبما زاد الأمور تعقيداً أن نيكسون اضطر إلى الاستقالة بحلول أغسطس من نفس العام، وتعين علينا أن نكتشف ما إذا كانت حكومة الرئيس فورد الجديدة سوف تنتهج نفس السياسة تجاه مصر أولاً.

كانت زياره نيكسون إلى القاهرة في مايو ١٩٧٤ جزءاً من عملية إبعاد مصر عن الجانب السوفيتي، والعمل على استعادتها لاستقلالها التام حتى يمكن لنا أن نتعامل مع القوتين العظميين معا.. وبالنسبة إلى نيكسون كانت الزيارة رسالة موجهة إلى الدول العربية تشير إلى أن الولايات المتحدة غيرت سياستها في الشرق الأوسط وكانت في نفس الوقت محاولة لجذب الانتباه الأمر يكي في الداخل بعيداً عن فضيحة ووترجيت ليظهر نيكسون نفسه كرجل دولة ذو مكانة عالمية.

وكانت هذه أول زيارة يقوم بها رئيس أمريكا لمصر.. وإن كان نيكسون قد أتى إلى مصر من قبل كنائب رئيس. وقد أبلغني نيكسون بصفة شخصية أنه لم ينس أبداً الرحلة الأولى وخاصة زيارته للسد العالي في أسوان والذي بناه السوفيت.. وكان نيكسون واعياً لهذه التجربة تماماً حين قال «كنت أتف على السد العالي ناظراً إلى هذا الصرح الروسي الضخم، وتذكرت الخطأ القاتل الذي وقع فيه الرئيس ايزنهاور ووزير خارجيته دالاس برفضها مساعدة عبد الناصر في تمويل المشروع مما أدى به إلى تأميم قناة السويس.. وبسبب هذا الخطأ الأمر يكي الكبير تغير مجرى التاريخ وأتى الروس إلى مصر.. وكانت هذه نقطة تحول مزقت كل آمال التصالح بين ناصر وواشنطن» وكان من الطبيعي للرئيس نيكسون— وهو الذي أخذ المبادرة— أن يزهب بأن زيارته لمصر تعني عودته الأمر يكيين إليها.. وهذا كان يريد أن يؤكد أنه أحدث التحول المصري من الاتحاد السوفيتي إلى الولايات المتحدة، ولهذا أصر على أن يأتي بنفسه إلى مصر.

وفي طريقه إلى مصر توقف نيكسون في سالزبورج حيث بدأ يعاني من متاعب حقيقية في صحته من جراء اضطراب في الدورة الدموية للساقين والتهاب عروقهما. وعلى الرغم من نصيحة طبيبه الخاص أصر بعناد على أن يستمر في رحلته إلى مصر. وكان أمامه جدول أعمال ممتلئ تماماً في مصر، ولكنه رفض إجراء أية تعديلات به واستقل الرئيس نيكسون سيارة مكشوفة من المطار إلى داخل القاهرة، وكان يقف في السيارة ليتلقى الاستقبال الحماسي الضخم الذي أحاطته به الحشود على جانبي الطريق.. وكان من فترة إلى أخرى يأمر بإيقاف السيارة، ليختلط بالناس بينما كان رجال الأمن يعدون وراءه، أو حوله في جنون، وهو يصافح الناس، ويتسم و يثرثر معهم. وعقد نيكسون الكثير من الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية مع الرئيس السادات وكبار المسؤولين المصريين.. كما حضر مأدبات عشاء وغداء رسمية، وبحيويته المعتادة لم يرد أن يفقد الرحلة الشهيرة في القطر الملوكي القديم من قصر القبة إلى الاسكندرية. وكانت بهجة الزيارة فيما يبدو ذات أثر طيب عليه، فقد غادر مصر وقد شفى تماماً تقريباً.. ثم سافر إلى

اسرائيل حيث كان له جدول أعمال حافل بنفس الصورة هناك على ما اعتقد ..
و يكشف كل هذا عن شخصية هذا الرجل ، وعن تصميمه على تحقيق مكاسب
سياسية .

وكان الرئيس نيكسون صريحاً ودقيقاً خلال المحادثات التي جرت في القاهرة
والاسكندرية . ولم يكن في حاجة إلى التظاهر حتى يؤثر في الناس .. فكانت
سلطته واضحة تماماً لدى الجميع ، وكان من الجلى أنه يدير الأمور وحده باسم
الولايات المتحدة .. وكان كيسنجر موجوداً ، وأيضاً الكسندر هيج ، وغيرهما ،
ولكنهم لم يكونوا سوى حاشية أو خلفية للرئيس . وكان نيكسون صريحاً ومباشراً في
كل المحادثات وكمثال على ذلك يظل أحدى الاجتماعات التي عقدت في قصر
عابدين في القاهرة بارزاً في ذاكرتى . عقد هذا الاجتماع في مكتب الرئيس
السادات الذى كان مكتباً للملك فاروق فيما سبق .. وحضر الرئيس نيكسون
وكيسنجر عن الجانب الأمريكى بينما مثل السادات وأنا الجانب المصرى ، وفي
نهاية مناقشة نقاط متنوعة تتعلق بمستقبل العلاقات المصرية الأمريكية ، قررت أن
هذه فرصة فريدة لأن أسمع من رئيس الولايات المتحدة نفسه رأيه في موقف
الولايات المتحدة في الحل النهائي لأزمة الشرق الأوسط ، فقلت للرئيس السادات
عما أنويه باللغة العربية فوافق .. ثم طرحت سؤالاً على نيكسون ، وبدون تردد
للحظة واحدة أجاب قائلاً : « إن التوصل إلى انسحاب اسرائيل كلية من سيناء
ليس مشكلة ، كما أن الانسحاب من مرتفعات الجولان ممكن أيضاً .. ولكن بعد
جهد ، أما بالنسبة إلى القدس والضفة الغربية فإن هذا سوف يكون المشكلة
الحقيقية ، غير أننا سوف نجد حلاً لها » إن هذه الإجابة التي لا غموض فيها تعكس
بدقة شخصية نيكسون وتصميمه ، فلو كان نيكسون بقى في منصبه لاستخدم
بلاشك كل سلطته ونفوذه كرئيس للولايات المتحدة للحصول على انسحاب
اسرائيل من الأراضي المحتلة متحدياً مجموعات الضغط اليهودية ومجموعات الضغط
الأخرى .. ويجب أن أضيف أننى لم أسمع أبداً مثل هذه التصريحات المحددة من
خلفوه .. فلم يكن لدى فور أو كارتر اللذين ناقشت معهما نفس القضايا في أكثر
من مناسبة الشجاعة السياسية لاتخاذ موقف محدد .

وتوج زيارة نيكسون اصدار إعلان مشترك عرض الخطوات التي سوف تتخذ لتقوية العلاقات المصرية الأمريكية .. وحملت هذه الوثيقة الطويلة نوعاً عنوان «مبادئ العلاقة والتعاون بين مصر والولايات المتحدة» .. وكان هذا الإعلان مكوناً من مقدمة وخمسة أجزاء، و يعالج الجزء الأول فيها مشكلة السلام في الشرق الأوسط، ويركز على التزام الطرفين «بسلام عادل ودائم» في الشرق الأوسط بما يتفق مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ومع وضعه في الاعتبار «المصالح المشروعة لكل الشعوب في الشرق الأوسط بما فيها مصالح الشعب الفلسطيني، وحق كل دول المنطقة في الوجود»، وأن تتم مفاوضات السلام خلال إطار مؤتمر جنيف، وأن تشترك مصر والولايات المتحدة في عملية من المشاورات على كل المستويات لتسهيل عملية السلام.

وكانت بقية الوثيقة تتناول بصورة أكثر تحديداً العلاقات الأمريكية المصرية، وكانت ذات تفاصيل مسهبة بالفعل، ودعت الوثيقة إلى تشكيل لجنة تعاون مشتركة تحت رئاسة وزيرى الخارجية تتفاوض بشأن تقديم مساعدة أمريكية «لدعم الهيكل المالى لمصر». ودعت الوثيقة إلى تعاون بين البلدين في مجال الذرة لتمكين مصر من الوفاء باحتياجاتها المتزايدة من الطاقة عن طريق استخدام الطاقة النووية .. ووافق الطرفان كذلك على تشكيل عدد من مجموعات العمل لتقديم توصيات للجنة التعاون المشتركة حول مجموعة متنوعة من المشكلات تتراوح بين تطهير قناة السويس إلى فتح مصر أمام مشاريع الاستثمار الأمريكية الخاصة، وإعادة بناء دار الأوبرا في القاهرة، وسفر كنوز توت غنخ آمون إلى الولايات المتحدة لتعرض في أنحاء مدنها، وكانت الفقرة الأخيرة في هذه الوثيقة هي الإعلان عن تقديم الرئيس نيكسون دعوة للرئيس السادات لزيارة الولايات المتحدة في عام ١٩٧٤ وقبول الرئيس السادات لتلك الدعوة.

واضح أن المغزى مما سبق شرحه هو تبيان جوهر أسلوب تصور زعماء مصر والولايات المتحدة للعلاقة الجديدة بين البلدين . وقد كان إعلان المبادئ طموحاً وشاملاً بتغطيته عدداً كبيراً من القضايا، ومجالات التعاون المتوقعة .. وتم تشكيل

مؤسسات ذات مستوى عال للمساعدة في تنفيذ البرنامج الجديد، ولم يكن للتعاون الوثيق الذى يدخل في تصور هذا الاتفاق مثيل في تاريخ مصر.. فلم يسبق أبداً ان كانت لمصر علاقات وثيقة بهذه الدرجة مع أى دولة ولا حتى مع الاتحاد السوفيتى الذى ظل وجوده سائداً في مصر لمدة عشرين عاماً.. فحقيقة كانت قد أنشئت عدة لجان مصرية سوفيتية غير أنه لم يتم الإعلان رسمياً أو إضفاء الصفة الشرعية على أى منها.

والناحية الهامة الأخرى في إعلان المبادئ هى إشارته إلى البرامج طويلة المدى التى تحتاج إلى علاقة مستمرة مستقرة طويلة حتى يمكن تنفيذها، وليس مجرد صفقات يمكن تنفيذها سريعاً، ثم تنسى بنفس السرعة.. وتم على الفور البدء في تنفيذ كل هذه البرامج، وعلى مراحل، فيما عدا مشروع إعادة بناء دار الأوبرا.

وبينما كان الإعلان شاملاً فيما يتصل بالعلاقات الاقتصادية والثقافية فقد التزم الصمت التام فيما يتصل بنقطة ذات أهمية جوهرية لمصر، وهى المعونة العسكرية.

وفي الواقع لم يتم مناقشة التعاون العسكرى بين الولايات المتحدة ومصر بصورة رسمية حتى موعد لاحق وحتى في ذلك الوقت فقد نوقش هذا بدون نجاح.. وكان هذا موقفاً لم تستطع مصر التسامح فيه.. فقد كنا مازلنا في حالة حرب مع اسرائيل وكانت الولايات المتحدة على الرغم من كل صداقتها معنا مازالت مرتبطة بإسرائيل بأكثر مما يمكن أن يكون مع مصر.. وظلت الأسلحة الأمريكية تتدفق على إسرائيل.. وكانت النتيجة أن استمرت الفجوة بين المقدرة العسكرية لدى إسرائيل والمقدرة العسكرية لدى مصر في الاتساع.. وكانت النتائج التى تستنتج من هذا الوضع واضحة تماماً.. فن ناحية: يجب أن نستمر في طرق أبواب ترسانة الأسلحة الأمريكية لنوضح للولايات المتحدة أن دولة في وضع مصر لا يمكن أن ترضى بمجرد المعونة الاقتصادية فحسب.. وعليه كان يتحتم علينا أن نفعل كل ما يمكن عمله للمحافظة على علاقاتنا مع الاتحاد السوفيتى وتقويتها، فهى الدولة التى ظلت لعشرين عاماً تزودنا بالسلاح، وبأسعار أفضل بكثير مما تقدمه الولايات المتحدة في أى وقت.

وجاء النصف الثاني من عام ١٩٧٤ بتعديلات جديدة فيما يتعلق بالعلاقات بين مصر والولايات المتحدة. فبالرغم من أن جولة نيكسون في الشرق الأوسط رفعت من روحه المعنوية إلا أنها لم تفعل شيئاً في القضاء على ووترجيت، وعليه: ففي أغسطس من نفس العام أجبر نيكسون على الاستقالة.. وقد كانت لهذه التطورات ردود فعل سلبية بالنسبة لنا. إذ أن نيكسون وهو أمر جدير بالذكر كان صريحاً، وحاسماً، وليس بخائف من الوقوف في وجه إسرائيل والضغط اليهودي في الولايات المتحدة. يضاف إلى هذا أنه كان علياً تماماً بجميع جوانب الوضع في الشرق الأوسط.. وبالرغم من شهرة كينجر فلم يكن لدى أي شك في أن نيكسون - وليس كينجر - هو الذي يتخذ القرارات الحاسمة والمصيرية.

كان الرئيس فورد شخصاً مختلفاً تماماً.. لأن اختياره كرئيس كان مجرد مصادفة تاريخية.. فهو لم يختار أن يلعب الدور الحاسم الذي يلعبه الرئيس الأمريكي في الشؤون العالمية، وهو لم يكن معداً لهذا.. وكانت معرفته ضئيلة على الرغم من أنها تحسنت بعض الشيء مع مرور الوقت.. كما أنه كانت تنقصه شجاعة اتخاذ القرارات.. ويعني هذا أن كينجر أصبح يتصرف بحرية في هذه الفترة حيث يضع السياسات ويتخذ القرارات الهامة.

وكان هذا واضحاً في كل الاجتماعات التي عقدتها مع كينجر وفورد.. وببساطة لم يكن الرئيس يتكلم كثيراً لأنه لم يكن يعرف كثيراً.. وفي كل مرة كنت أراه أجده أفضل اطلاعاً عن ذي قبل وإن لم يكن بالقدر الكافي بعد.. وكان كينجر يقوم بكل الحديث أثناء الاجتماعات. وإذا قال الرئيس فورد أي شيء كان يردد دائماً «مارأيك ياهنري؟» وعندئذ يبدأ هنري في إلقاء محاضرة علينا، ويدس بإسم الرئيس في أي شيء يقوله، مثلاً: «أظن أن الرئيس فورد يعتقد..» «أنا متأكد أن الرئيس فورد يقصد..» «أنا متأكد أن الرئيس فورد يفضض هذا..» أو: «لا أستطيع أن أتكلم بأسم الرئيس إلا أنني أعتنقه. أن الرئيس يود أن يقول..» كان هذا كل ما يفعله كينجر عادة في وجود الرئيس فورد الذي كان ببساطة يومياً برأسه فحسب.

لقد كنت قلقاً جداً بعد استقالة نيكسون، لأننى لم أكن أعرف ماسوف يأتى به المستقبل بعد هذا التغيير بالنسبة للعلاقات المصرية الأمريكية.. وفى سبتمبر عام ١٩٧٤ عندما كنت فى نيويورك لحضور اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة قابلت كيسنجر، وأعربت له عن قلقى العميق.. فكيف يمكن أن أطمئن إلى أن العلاقات المصرية الأمريكية سوف تخدم مصالح بلدى، نظراً لطبيعة النظام الأمرىكى التى تتسم بالتغيرات المستمرة فى الحكومة والفضائح التى تتعرض لها المستويات العليا فى بعض الأحيان، ومجموعات الضغط، والتيارات المضادة، والمصالح، والطموحات الشخصية لدى مسئولى الحكومة الأمريكية « فنحن لانستطيع أن نقيم علاقات قوية مع الولايات المتحدة، لأن مجموعة الشخصيات فى واشنطن تتغير دائماً وهذه السرعة.. وتأسيساً على ذلك لامفر من أن أتلقى تأكيداً بأن القرارات التى يتم التوصل إليها سوف تكون ملزمة بالنسبة للرؤساء والحكومات فى المستقبل.

كان كيسنجر منزعجاً جداً، فأصبح شاحباً تماماً، ووصف كلمتى بأنها انتقاد خطير وجاد، وأضاف قائلاً: إنه يجب أن يستمع إليها الرئيس فورد شخصياً.. وأسرع إلى التليفون الذى كان على بيانو ضخم وطلب فورد على خط مباشر مصرراً على أن يستقبلنى فى الصباح التالى على الافطار.. وبينما كان يتحدث فى التليفون ظللت أعترض قائلاً له: ماذا تفعل؟ إننى لست معتاداً على الاستيقاظ مبكراً والتحدث فى السياسة قبل الساعة العاشرة. ولكن الرئيس فورد وافق على أن يرانى على مائدة الافطار وتعين عليّ أن أنحى جانبا تحفظاتى على هذا اللقاء المبكر، ويجب أن أعترف بأن حب الاستطلاع دفعنى لأرى كيف يبدو الافطار الرئاسى.

وفى اليوم التالى كان الإفطار فى حجرة طعام الرئيس فورد، وكان يضم الرئيس فورد وكيسنجر وأنا وحدنا. وكان افطاراً رئاسياً بحق، حيث أعد وقدم بصورة جيدة جداً، وأعدت بدقة ماقلته لكيسنجر فكنيت أتحدث بصراحة لأننى كنت أشعر بأننا إذا لم نحصل على تأكيدات واضحة بالاستمرار فإننا سوف نكون

قائمين بمخاطرة كبيرة.. وأكد لى الرئيس فوردي أن سياسة الولايات المتحدة لن تتغير.

وبالفعل لم يحدث انقلاب في السياسة الأمر يكية نحو مصر في عهد الرئيس فوردي.. و يعنى هذا أننا لم نعان من إنتكاسات كبيرة إلا أننا لم نحرز تقدما كبيرا في نفس الوقت.. من الواضح أن الولايات المتحدة كانت تريد إقامة علاقات أوثق مع مصر وإخراجها من فلك الاتحاد السوفيتي إلا أنها لم تكن مستعدة لتقديم تنازلات جوهرية لتحقيق هذا الهدف.. وهى لم تكن مستعدة بالمرّة لأن تقدم لنا أسلحة.. وأنا مقتنع بأن الأمور كان يمكن أن تكون مختلفة لو أن نيكسون بقى في السلطة.. حقيقة: أن اتفاق التعاون الذى وقع خلال زيارته للقاهرة لم يكن له أى بعد عسكرى ولكننى أعتقد أن نيكسون كان واقعيا بدرجة كافية، لأنه كان يعلم أنه لا يستطيع الحصول على علاقات طيبة معنا إذا رفض تقديم معونة عسكرية لنا، وظل في نفس الوقت يسلح أعدائنا.. ولكن كسينجر كان مختلفا.

أولا: لقد كان كسينجر مواليا لاسرائيل أكثر مما ينبغي.

ثانيا: كان كسينجر واثقا من قدرته على تحريك الناس حسب رغبته أكثر مما ينبغي أيضا. فبدلاً من أن يعالج المشكلة المراهقة وهى اقناع الكونغرس بأن هناك أسباباً وجيهة لاعطاء مصر بعض المعدات العسكرية، فإنه فضل أن يحاول خداعنا بالوعد الكاذبة والحديث الغامض.

والواقع أننا عرفنا من قبل عينة من اسلوب كسينجر في تناول مسألة المعونة العسكرية قبل زيارته لنيكسون.. ففي نهاية ابريل ١٩٧٤ حضر كسينجر في زيارة قصيره إلى مصر قبل أن يقوم برحلاته المكوكية بين تل أبيب ودمشق والتي أدت إلى فك الاشتباك على الجبهة السورية، فن الناحية الرسمية كان قد أتى لمناقشة المفاوضات المرتقبة إلا أنه كان قلقا أيضا بسبب الاتصالات التى تجرى بيننا وبين الاتحاد السوفيتي والتي كانت آخذة في الزيادة في الشهور السابقة.. كان

كيسنجر يعرف أننا نحتاج بصورة ملحة إلى المعونة العسكرية، وكان يخشى من أن نصلح ذات الين مع موسكو من أجل الحصول على الأسلحة. وقد قابلنا كيسنجر وأعضاء الوفد الأمريكى فى العموره الاستراحة الصيفيه للسادات، بالقرب من الاسكندرية، وخلال المحادثات طرح فجأة وزير الخارجية الأمريكى موضوع الأسلحة، إذ قال كيسنجر: «سيدى الرئيس» أعتقد أن الوقت قد حان لأن نبدأ استراتيجيه جديده للتعاون فى المجال العسكرى.. وأعتقد أن الوقت قد حان أيضا لأن تزود واشنطن مصر بكل احتياجاتها العسكريه، غير أنه سوف تكون هناك صعوبات كثيره فى الداخل، ورد فعل سلبى للغاية من جانب الاسرائيليين.. ولذلك ياسيدى الرئيس نقترح أن يتم التعاون العسكرى بين بلدنا على ثلاث مراحل حتى يكون لدى الجميع وقت لأن يألفوا هذه الفكرة.. «المرحلة الأولى تكون تجاريه تماما حيث تدفع مصر ثمن أى معدات عسكريه ثقيله تحصل عليها.. والمرحلة الثانيه تكون على أساس التعامل بنسبه ٥٠ فى المائة حيث تدفع مصر ثمن ٥٠ فى المائة مما تحصل عليه، بينما تعتبر الخمسين فى المائة المتبقية فى شكل منحة داخل معونه، وعندما نصل إلى المرحلة الثالثه ياسيدى الرئيس سوف يكون الكونجرس والاسرائيليون قد تعودوا على هذه العلاقه الجديده وبالتالي يمكن أن نقدم كل المعدات العسكريه فى صورة منحة».

لم أكن أتوقع أبداً مثل هذا من كيسنجر، وبطبيعته الحال لم أصدق كلمه واحده منه. وأخذت أراقب التغيرات التى ارتسمت على أوجه زملائه الأمريكيين، وقد بدت عليهم الصدمه وعدم التصديق، إذ يبدو أنه لم يكن هناك قرار سياسى فى واشنطن فى ذلك الوقت يشبه ولو من بعيد ما كان يقترحه كيسنجر.. وقال لى أحد كبار المسؤولين الأمريكيين فى وقت لاحق مشيراً إلى هذا الموضوع أن كيسنجر قد أصابه (العتبه) وأنه ليس هناك أى أساس لما قاله. غير أن السادات كان كالمعتاد متفائلين، وبحسن نية أجاب قائلاً: «أنا مستعد ياهنرى، أذا مستعد»، وكان من الواضح لى أن كيسنجر كان يريد ببساطه أن يخدروا فى مصر ليقوم بتخريب محاولاتنا لتقويه علاقاتنا مع موسكو.. وهو لم يعترف بهذا أبداً صراحه بطبيعته الحال، ولكنه اعترف بالفعل بأن هذه كانت

مناورة .. فبعد بضعة أشهر، سألته: بحق السماء لماذا قلت هذا الكلام للسادات ؟ فحاول أن يبرر موقفه بقوله : إنه كان يريد طمأنتنا ، لأنه يشعر أن مصر قلقة جداً بشأن وضع العلاقات بينها وبين واشنطن خاصة بعد فضيحة ووترجيت . وبالرغم من هذا كان واضحاً أن مثل هذا الكذب السافر لم يؤد إلى زيادة ثقتنا في الولايات المتحدة .

وعلى الرغم من المشكلات الجوهرية التي واجهت العلاقات المصرية الأمريكية فإنه كان علينا أن نعترف بأنه ليس هناك الكثير من الأمل في إحراز تقدم نحو السلام في الشرق الأوسط في ذلك الوقت بدون الاعتماد على كيسنجر . وأسلوب خطوه الذى إتبعه .

وكان السبب بسيطاً للغاية ، وهو أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التى تستطيع ممارسة بعض النفوذ في الشرق الأوسط .. فقد كان الاتحاد السوفيتى قد عزل نفسه من خلال سياسته غير المتبصرة التى رفضت اعطاء مصر الأسلحة التى تريدها ، وكانت الدول الأوروبية تقوم بدور المتفرج ، أما الدول العربية فعلى الرغم من أنها أخذت في التقدم روياً تجاه تحقيق وحدة الصف إلا أنها لم تصبح كتلة واحدة بعد .. وعلى أية حال كانت الدول العربية تحتاج إلى وسيط ليتعامل مع إسرائيل .. وفي تلك الظروف كانت الولايات المتحدة وحدها هي القادرة على لعب هذا الدور .. بيد أنه مادام كيسنجر يدير دفة السياسة الخارجية الأمريكية فلن يكون متاحاً غير سياسة مفاوضات الخطوة خطوة في الشرق الأوسط .

وبالتأكيد كانت مصر في تلك الفترة تفضل سلاماً شاملاً في المنطقة بأسرها يتضمن تسوية المشكلة الفلسطينية .. ولكن مادام الوضع لم يسمح بالتفاوض لاحتراز مثل هذه التسوية الشاملة فقد كنا مستعدين للتفاوض من أجل فك اشتباك ثان إذا ظل هذا اتفاقاً عسكرياً لا يتضمن تنازلات سياسية نقدمها إلى إسرائيل .. وكان فك الاشتباك على نفس نمط الاتفاق الذى تم التفاوض بشأنه في عام ١٩٧٤ على الجبهتين المصرية والسورية أمراً مقبولاً لدينا ، وكان مفيداً في المحافظة على قوة دفع المفاوضات .

وفي الواقع كنا نأمل أن يليه اتفاق فك اشتباك ثانٍ مماثل بين سوريا وإسرائيل .

وكنا نعارض بشدة قبول أي بنود يمكن أن تعني ضمنا بأي صورة أن مصر تبرم اتفاق سلام منفرداً مع إسرائيل .. وقد أوضحنا للجميع أن السلام لا يمكن التفاوض بشأنه إلا مع الدول العربية مجتمعة ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وليس إطلاقاً مع مصر وحدها .

اتفاق فض الاشتباك الثاني :

وبعد العديد من الاتصالات الأولية : قرر كيسنجر أنه سوف يكون من الممكن إبرام اتفاق فك اشتباك ثانٍ .. وفي مارس عام ١٩٧٥ بدأ في رحلات مكوكية للمرة الثانية بين مصر وإسرائيل .. ولم يكن الوضع على أية حال مواتياً لتحقيق نجاح سريع .. وعموماً أبدى الاسرائيليون عنادهم المعتاد . وأصرّوا على أن تنهى مصر حالة الحرب كضمن حتى لعملية انسحاب صغيرة .. وأكثر من هذا كانت التوترات في الشرق الأوسط خلال عام ١٩٧٥ أكثر منها في أي وقت لأن الوضع السياسي في لبنان كان قد تفجر وكان لهذا عواقب بالغة الأهمية تؤثر فوق كل شيء على وضع سوريا .. مما غير أيضاً من موقف حافظ الأسد ، فقد كانت هذه فرصة لسوريا كي تلعب دوراً هاماً .. بل ربما أيضاً لأن تحيى مطالبها القديمة في لبنان .. وأصبح الأسد وقد تخلص بسبب الوضع الجديد من بعض الضغوط الداخلية أقل تقبلاً لفكرة اتفاق الاشتباك الثاني .. ومن المفارقات الغربية بالفعل أن يكون تفجير الوضع في لبنان والذي أدى إلى نتائج عكس ما كان يسعى كيسنجر إلى تحقيقه في ذلك الوقت قد عجلت به ودعمته عملية خططت لها ونفذتها المخابرات المركزية الأمر يكية بالتعاون مع فرع اسرائيلي خاص من هذه المخابرات ، وقد تمت هذه العملية دون علم كيسنجر .

كان الاجتماع الأول مع كيسنجر حول فك الاشتباك الثاني باستراحة السادات في القناطر الخيرية ، وكان سلبياً بعض الشيء ، واكتفينا بتبادلنا

وجهات النظر، وعندما انتهى الاجتماع طلب منى السادات أمام كيسنجر أن أعد صياغة مكتوبة لفك الاشتباك الثانى على الجبهة المصرية الاسرائيلية .. وكان ردى هو أن هذه الصياغة يجب أن يعدها الأمر يكون بصفتهم وسطاء وأن كيسنجر هو الشخص الذى يجب أن يقيم هذا العمل الهام . ولدهشتى قال لى السادات : إنه يريدنى أن أفعل هذا ، لأنه ليس لدى كيسنجر فكرة عن : من أين يبدأ ، وفى أى اتجاه يذهب .. وكيسنجر نفسه هو الذى أبلغ السادات بأنه يجب أن أكون أنا المسئول عن هذا العمل .. ولست أعرف ما إذا كان كيسنجر قد أبلغ السادات حقا أنه ليست لديه أية فكرة عن : من أين يبدأ ، ولكن إذا كان قد فعل هذا فلن يكون سوى أسلوب تكتيكى استخدمه كيسنجر ليعرف الموقف المصرى منذ البداية .. وعلى أى حال قلت للسادات : «سوف أفعل هذا ولكن ليس اليوم ، لأننى سوف أقيم مأدبة عشاء تكرما لكيسنجر فى بيتى ، لأعطيه فرصة لمقابلة نائب الرئيس ، وأعضاء الحكومة . وبعض رؤساء تحرير الصحف» .. ومع ذلك أصر السادات على أن أعد الصياغة التى كان يريد بها على الفور .

وأضاف السادات قائلا : «إنه سوف يأتى لتناول العشاء فى بيتى معى ومع هنرى كيسنجر وحدنا ، وأنه ينبغي أن ألغى الدعوات الأخرى» .. فقلت مرغما «لامانع لدى أن تأتى لتناول العشاء ولكن إذا كان على أن ألغى كل الدعوات المسبقة فيجب أن أقول : إن هذا بأمر محدد منك سيدى الرئيس .. فوافق الرئيس على هذا تماما ، وبناء على هذا أصدرت تعليماتى إلى رئيس البروتوكول فى وزارة الخارجية لالغاء الدعوات على أن يذكر بالتحديد أن هذا أمر من الرئيس السادات .. وفى وقت لاحق من ذلك اليوم أمليت على رئيس مكتبى السفير عمر سرى صياغتين لفك الاشتباك الثانى إحداهما أكثر شمولاً من الأخرى .. حيث كانت الأولى تدعو إلى فك الاشتباك على طول الخط من العريش إلى حقول البترول فى رأس محمد ، بينما الثانية صياغة أقل شمولاً ، وتؤدى إلى الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية إلى ما وراء ممرات متلا والجدى فى منتصف سيناء إلى

الشرق وإلى ماوراء حقول البترول في أبورديس ورأس سدر إلى الجنوب . أما بالنسبة للعناصر الأخرى لفك الاشتباك فقد أضفت بعض النقاط حددتها عن عمد على أساس من نقاط مماثلة وردت في اتفاق الهدنة في عام ١٩٤٩ بين مصر واسرائيل .

وقبل أن نبدأ العشاء في تلك الليلة وصل رئيس مكتبى وأعطى نسخاً من الصياغتين لكيسنجر ولى .. فانزعج السادات وصاح قائلاً : « أين نسختى » « أنا أيضاً أريد أن أقرأها » وشعر كيسنجر بالرضا عن المقترحات ، وعقب عليها بصورة مرحبة ، وأوضح على أية حال أن الاسرائيليين سوف يرفضون الانسحاب إلى خط العريش — رأس محمد — أو أنهم سوف يفرضون على مصر في المقابل تنازلات سياسية كبيرة قد تصل إلى مستوى واقعى يماثل معاهدة سلام .

وكان كيسنجر يعرف بالتأكيد أننا سوف نرفض مثل هذه التنازلات . وكما توقعت فضل كيسنجر الخط الأقل طموحاً .. وقال : إنه سوف يركز على محاولة اقناع الاسرائيليين بقبوله .

وبعدما غادر كيسنجر القاهرة إلى القدس سافرننا — السادات وأنا إلى أسوان لانتظاره . وكانت هذه فكرة السادات ، لأنه كان يشعر أن لأسوان التى تم فيها الاتفاق على فك الاشتباك الأول جواً أو تأثيراً سحرياً من نوع ما ، وأنه سوف يستطيع التوصل إلى فك اشتباك ثان هناك في الحال .. ولكننا وجدنا على أية حال أن التقارير التى كنا نحصل عليها من كيسنجر في كل مرة يعود فيها من اسرائيل تدل على أن حكومة رايبن غير مستعدة للتوصل إلى اتفاق لعدد من الأسباب :

أولاً : لم تكن حكومة رايبن تسيطر بصورة كاملة على الوضع الداخلى في اسرائيل ، وكانت تحتاج إلى بعض الوقت حتى تستطيع أن تتخذ قرارات خطيرة .

ثانياً : كان الاسرائيليون يراقبون بقلق التطورات الجديدة التى تحدث بين موسكو والقاهرة وخاصة عقب اعلان الرئيس برجينيف عن عزمه على زيارة القاهرة ودمشق وبغداد لأول مرة .. ولم يؤد تأجيل الزيارة إلى تهديد غافوهم .

ثالثاً: كانت الحكومة الاسرائيلية تعتقد في يديو أن الدول العربية منقسمة فيما بينها بحيث لا تخشى اسرائيل من تجدد القتال .. وهذا تستطيع اسرائيل أن تستمر في العناد، وأن تملئ شروطها التي كانت تعرف مسبقاً أن مصر لن تقبلها.

رابعاً: وكما ظهر فيما بعد، كانت حكومة راين تتخذ موقف العناد عن عمد آملة أن تتعهد الولايات المتحدة— حين يصيبها اليأس من تحقيق تقدم بالتزامات كبيرة لأسرائيل مقابل تعاونها.

وحتى يعرفل الاسرائيليون المفاوضات، أعلنوا أنهم لن ينسحبوا كلية من الممرات ولكن فقط حتى منتصفها .. كما أصررو أيضاً على أن يتضمن أي اتفاق— يتم— فقرة عن إنهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل .. وواجه كيسنجر مشكلات حقيقية في هذه المرة لأنه كان يعرف أننا لن نقبل شيء أقل من الانسحاب الكامل حتى شرق الممرات، وأننا لن نقبل أبداً طلب اسرائيل بإنهاء حالة الحرب .. ومع مرور الوقت أصبحنا— السادات وأنا— مقتنعين بأن كيسنجر لن يحرز نجاحاً هذه المرة. وهكذا طلبنا منه أن يحضر معه من إسرائيل خريطة توضح بدقة الخط الذي يريد الاسرائيليون الانسحاب إليه، ففعل كيسنجر هذا .. ولكن عندما أطلعنا على الخريطة وطلبنا منه أن يوضح لنا أين سيكون الخط الاسرائيلي، أخذ كيسنجر يتهرب و يعطى إجابات غامضة قائلاً: إن الإسرائيليين لا يستطيعون تحديد: من أين يبدأ شرق الممرات .. وكانت هذه حيلة نموذجية للتفكير الاسرائيلي لأنه كان من الواضح تماماً أين تبدأ الممرات وأين تنتهي .. ومن الواضح أيضاً أن اسرائيل كانت تريد ببساطة الاحتفاظ بالسيطرة على الممرات لتمارس ضغطاً على مصر، ولما كنا ندرك أن كيسنجر لا يسيطر على الموقف بالفعل وأن ضغطه على اسرائيل كان تقر يبا غير موجود بالمرة .. قال له الرئيس السادات: « هنرى في المرة القادمة التي تذهب فيها إلى اسرائيل عليك أن تجعلهم يوافقون على اقتراحنا، أو أن تضع حداً لهذه الرحلات المكوكية وتعود مباشرة من هناك إلى واشنطن ..

وشعر كينسجر بالانزعاج ، وحاول اقناع السادات بأن يسمح له بالعودة الى أسوان مرة أخرى قبل العودة الى واشنطن .. ورفضنا لأننا كنا نريد وضع مسؤولية فشل المحادثات على اسرائيل ، وهكذا أردنا أن تنتهى رحلات كينسجر المكوكية في القدس .. ولن أسهب في الحديث عما حدث بين كينسجر والحكومة الاسرائيلية ، أو عن الجو الذى استقبل خلاله ؛ لأن كتباً كثيرة تعرضت لهذا بأسهاب . و يكفى فقط أن أقول : أن كينسجر لم ينجح في حمل الإسرائيليين على تغيير موقفهم ، فعاد الى واشنطن خالى الوفاض .. وبمجرد أن علمنا بأن كينسجر غادر إسرائيل الى واشنطن ؛ ذهبنا الى فندق كتاراكت القديم في أسوان ، وعقدت مؤتمراً صحفياً للصحافة العالمية حيث شرحت لماذا فشلت جهود كينسجر وأنحيت باللوم كلية على اسرائيل .. وكان كينسجر أيضاً يعتقد أن مسؤولية الفشل تقع على اسرائيل . وبالفعل اقنع الرئيس فورد بأن يرسل إلى رابين رسالة شديدة اللهجة .. ثم بدأ بعد هذا فترة لاعادة تقييم الموقف .

وبالنسبة لنا فقد قمنا أيضاً بإعادة دراسة الوضع وقررنا اتخاذ خطوات لممارسة المزيد من الضغط على اسرائيل .. وكخطوة أولى : عندما انتهت فترة عمل قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في سيناء ، اعلنا اننا لن نحدد فترة عملها للأشهر الستة المعتادة ، ولكن لثلاثة أشهر فحسب ، كما أجرينا أيضاً مناورات عسكرية على الضفة الغربية للقناة .. وفى النهاية قررنا أن نعلن عن موقفنا وهكذا اعلنا أن مصر لن تقبل أى شىء أقل من الانسحاب الاسرائيلى الكامل من المعرات وإعادة آبار البترول الى مصر .. واننا لن نقدم أية تنازلات سياسية بالمرة .

وفى بداية صيف عام ١٩٧٥ تم استئناف جهود التفاوض بشأن فك الاشتباك الثانى . وفى هذا الصدد أحب أن أشير الى اجتماع تم بين فورد والسادات في سالزبورج في اليومين الاول والثانى من يونيو ١٩٧٥ ، كان هذا اللقاء الاول بين الرئيسين ، وكان مهماً في حل المشكلة الدقيقة المتعلقة بتزويد مراكز الإنذار المبكر في سيناء بالرجال .. وبحلول هذا الوقت كان الاسرائيليون قد قرروا أن يكونوا أكثر تعاوناً ، فقد كان قد تم ارسال فريق امر يكي عسكرى للقيام بدراسة مساحية للممرات لتحديد بدايتها ونهايتها ... وأصبح الاسرائيليين مستعدين لان

ينسحبوا الى السفوح الشرقية .. وعلى أية حال فأنهم أصرروا على أن يبقوا على سيطرتهم على مركز الانذار المبكر الذى بنوه بمساعدة الولايات المتحدة ولاأحتاج لأن أقول هنا : إننا لم نقبل هذا ، وعزمنا على مناقشة هذه المسألة مع فورد وكينجر فى سألزبورج .

وفى طر يقنا الى الاجتماع كنا- السادات ونائب الرئيس حينذاك حسنى مبارك وأنا- نستقل نفس السيارة ونناقش مشكلة مركز الانذار المبكر- حيث تم الاتفاق على أن يقوم السادات بإبلاغ فورد وكينجر بأن مصر سوف تسمح ببقاء مركز الرصد على شرط أن يعمل به مدنيون أمر يكيون ، وبالإضافة- إلى هذا تبني لنا الولايات المتحدة مركزاً آخر تزوده ايضاً بمدنيين امر يكيين ، وفى استجابة لتلقائية نادرة من جانب فورد كان رد فعله هو «أعتقد أن هذا إقتراح يمكن الترويج له ، ويمكننى أن اقنعهم به فى داخل الولايات المتحدة ، فأرايك يا هنرى ؟؟» ولم يكن كينجر مستعداً للالتزام بهذا ، ومثلاً يفعل دائماً فى مثل هذه الحالات نظراً- إلى سيكو طالباً منه المساعدة ، ولكن سيسكو ايضاً لم يكن مستعداً . وساد صمت عرج ، ثم أجاب كينجر فى حذر- ان هذا امر مهم ياسيدى الرئيس ولكن يجب أن أناقشه مع الاسرائيليين ، « وفى النهاية تم قبول الفكرة » .

والجدير بالذكر هنا ان إعادة فتح قناة السويس تمت تقريباً فى ذلك الوقت أى فى الخامس من يونيه بناء على اصرار السادات وعلى الرغم من نصيحتى بأن ينتظر ليضع مزيدا من الضغط على الاسرائيليين حتى يتم احراز المزيد من النجاح فى المفاوضات .

وعلى أية حال كان الاسرائيليون قد تخلو عن بعض عنادهم فى ذلك الوقت بحيث جاء شهر سبتمبر ولدى كينجر أمل كاف لتحقيق تسوية ، وبالتالى يمكنه ان يستمر فى رحلاته المكوكية .. ولكن الاسرائيليين لم يكونوا على استعداد لتوقيع اتفاق دون الحصول على تنازلات كبيرة من الولايات المتحدة .. وواجه كينجر سيلاً من الطلبات بتقديم مساعدة اقتصادية ومعدات عسكرية ، وأهم من هذا الالتزام السياسى بان تتبنى امر يكا وجهة النظر الاسرائيلية فى كل

جوانب مشكلة الشرق الاوسط ، وخضع كينجر للطلبات الاسرائيلية ووقع سلسلة من الاتفاقات السرية مع اسرائيل .. وفى هذه الاتفاقات تعهدت الولايات المتحدة بزيادة المساعدة الاقتصادية لإسرائيل ، وضمنت تزويدها بالبترول وبكمية كبيرة اخرى من الأسلحة المتقدمة ، وأخطر من هذا وقعت الولايات المتحدة مذكرة تلزم فيها بأن تنسق إستراتيجيتها فى مؤتمر جنيف مع الاستراتيجية الإسرائيلية وأن تدعم مبدأ أن تكون كل المفاوضات هناك ثنائية بين إسرائيل وكل بلد عربى على حدة ، وليست متعددة الجوانب بين إسرائيل من ناحية وكل البلاد العربية من ناحية أخرى .. وأكثر من هذا قدمت الولايات المتحدة الضمانات بأنها لن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو تتفاوض معها دون موافقة مسبقة من اسرائيل ، وحتى تعترف المنظمة بصورة رسمية بحق إسرائيل فى الوجود ، وتقبل قرارى مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

ولم يبلغنا كينجر بأن الولايات المتحدة تنوى أن توقع مثل هذا الاتفاقيات الموقعة مع اسرائيل ؛ لحين حضوره إلى مصر لوضع الاجراءات النهائية فى فك الاشتباك الثانى .. وقبل عشر دقائق من الاجتماع الرسمى أطلعنى كينجر وسيسكو على الاتفاق الأمريكى الاسرائيلى فشعرت بالاستياء ، وفكرت فى إعادة النظر فى اتمام فك الاشتباك الثانى .. فقد كانت المساعدة العسكرية الجديدة لاسرائيل واسعة النطاق لدرجة ستزيد من اتساع الهوة بين المقدرة العسكرية المصرية والاسرائيلية .. بينا الالتزام الأمريكى بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية او القيام بأى مبادرة اخرى دون موافقة اسرائيلية سوف يجعل السياسة الأمريكية فى الشرق الاوسط مجرد امتداد للسياسة الاسرائيلية بل وبأكثر مما كانت من قبل .. وكان هذا ثمناً كبيراً غير ضرورى يتعين أن تدفعه مصر مقابل الانسحاب الاسرائيلى إلى شرق الممرات .

وانزعجت أكثر من هذا أثناء الاجتماع الرسمى عندما أخرج كينجر فى اللحظة الأخيرة إحدى خدعه المعتادة من جعبته التى لا تنفذ حيث طلب فجأة أن يوقع السادات بنفسه على احدى الوثائق .. ورحب السادات بكلماته بالفكرة ، ولم يبذل ثمانية واحدة فى التفكير فيما ينطوى عليه هذا .. واضطرت الى معارضته علناً

حيث قلت : « لا » الرئيس السادات لن يوقع الاتفاق » ، فدهش السادات وقال : لماذا باسماعيل ؟ .. لقد وقعت من قبل فك الاشتباك الأول » ، فذكرته بأنه لم يوقع اتفاقاً مع اسرائيل ولكن اقترحاً امر يكيأ ، فغير السادات رأيه وقال « نعم يا هنرى ، ان فهمى على حق . إننى لم أوقع أية مقترحات مع إسرائيل ولكن فقط مقترحات امر يكية . واضطر كيسنجر الى الاعتراف بأن هذا صحيح ، إلا انه حاول ان يكون ماهراً فيوقعنا فى توقيع مع اسرائيل بكل ماسوف ينجم عن هذا من عواقب سياسية .. قال كيسنجر « حسناً ياسيدى الرئيس سوف أوقع أنا باسم الولايات المتحدة و يوقع آلون باسم اسرائيل و يوقع اسماعيل باسم مصر » ، ولم أكن أريد مقاطعة كيسنجر ، ولكن حال ان انتهى قلت :

« إننى لن أوقع أية ورقة تتصل بفك الاشتباك الثانى » . ثم انسحبت فجأة من الاجتماع وخرجت الى الحديقة .. فأوقف السادات الاجتماع ، وأتى مسرعاً خلفى ليسألنى : « لماذا أنت غاضب هكذا » ؟ فقلت له : إنه منذ البداية تماماً أوضحت انه لا ينبغي أن نعطي فك الاشتباك هذا أى معنى سياسى غير ضرورى ، وأنه لا ينبغي أن أوقع انا أووزير الدفاع أية اوراق .. وبدلاً من هذا : يجب أن يوقع على الاتفاق رؤساء الأركان من الجانبين ليبرز هذا الجانب العسكرى للاتفاق بالإضافة الى السفراء المعينين فى جنيف ، حيث يقدم الاتفاق للمزيد من المناقشة ؛ وإقراره على أيدى لجنة فرعية مصرية إسرائيلية منبثقة عن مؤتمر جينيف .

وانتهزت هذه الفرصة أيضاً لأنقل للسادات المعلومات التى وصلت الى قبل الاجتماع مباشرة وهى أن اسرائيل قد انتزعت من الولايات المتحدة مقابل انسحابها المتواضع التزامات سياسية ضخمة بالإضافة الى كمية كبيرة جداً من المساعدة العسكرية .. ولم يظهر أى من هذه الالتزامات فى اتفاق فك الاشتباك . غير ان الحقيقة هى ان هذا الالتزام الامريكى العسكرى والسياسى سوف يحسن بشكل مؤثر من وضع اسرائيل فى المستقبل ، ويجعلها أكثر عناداً .. وسوف يجعل هذا الحل الشامل المستقبل للصراع فى الشرق الاوسط مستحيلاً تقريباً ما لم يستجيب العرب ببساطة لما تمليه عليهم اسرائيل . فهم الرئيس السادات موقفى ،

ولكنه قال : « ولكن الورقة التي سوف أوقعها لا تتناول سوى مركز الانذار الامريكي » فقلت : « إن هذا حقيقي ، ولكن يتعين علينا ان نكسب المزيد من الوقت بهدف ممارسة مزيد من الضغط على اسرائيل والولايات المتحدة ، وأحتي نحصل على بعض المساعدة العسكرية من الامر يكيين لموازنة ما نحصل عليه اسرائيل من واشنطن » فهم السادات وجهة نظري إلا أنه كان يخشى اذا اتبع نصيحتي ان يؤجل فك الاشتباك الثاني إلى ما لا نهاية .. وبما انني لم اكن أريد التوقيع فإنه سوف يأتي بشخص آخر يفعل هذا .. وصفق بيده ليأتى الضابط المختص مهرولاً ليأمره السادات بان يرسل لنا ممدوح سالم رئيس الوزراء .. أتى ممدوح ليبلغه السادات أمام كيسنجر وأمامي « ان فهمي لا يريد ان يوقع أية أوراق فوقه انت بدلاً منه » وبعد التوقيع غمرت السادات الفرحة في تلك الليلة .. وفي مأدبة زاهرة أقامها للاحتفال بالاتفاق : كان في حالة من السعادة الغامرة تمتدحاً ايأى طوال الوقت على الرغم من أنني رفضت التوقيع .

من المهم هنا أن أوضح بعض النقاط عن فك الاشتباك الثاني ، لأن كثيراً من الكتاب وخاصة الاسرائيليين صوره على انه نصر سياسى كبير لاسرائيل ، أحتي معاهدة سلام تحت اسم اخر .. وهذا ببساطة ليس صحيحاً .. لقد قدمت امولات المتحدة تنازلات سياسية كبيرة لاسرائيل ولكن مصر لم تقدم أية تنازلات .. وانه لتشويه كامل للحقائق ان يقال أن لغة بعض مواد الاتفاق تعنى ضمناً إنهاء حالة الحرب ، وسوف يتضح هذا لاي شخص يتجشم عناء قراءة هذا الاتفاق بعناية .. فالمادة الاولى على سبيل المثال تنص على « ان يحل الخلاف بينها (اى بين الطرفين) وفى الشرق الاوسط ليس باستخدام القوة ولكن بالوسائل السلمية .. وتعلن المادة الثانية : « يتعهد الطرفان بالا يلجأ إلى التهديد أو استخدام القوة أو الحصار العسكرى ضد بعضهما البعض ، ونص المادة الثالثة : « يستمر الطرفان في المحافظة بدقة على وقف اطلاق النار برا وبحرا وجوا ، والامتناع عن كل الاعمال العسكرية وشبه العسكرية ضد بعضها البعض » ، وتقول المادة الخامسة : « قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة ذات أهمية جوهرية وتظل تعمل ، ويتم مد فترة عملها سنوياً » . وفى النهاية تنص المادة الثامنة صراحة على أن

« ينظر الطرفان الى هذا الاتفاق كخطوة هامة نحو سلام عادل ودائم .. وهوليس اتفاق سلام نهائي » ، بالتأكيد كل هذه المواد توضح تماماً ان الصراع بين مصر واسرائيل لم ينته ، وأنه لم يتم توقيع معاهدة السلام .

ووجد معلقون آخرون أكثر استعداداً لتشويه الحقائق بالكامل حججاً أكثر دهاء توضح ان فك الاشتباك الثاني كان نجاحاً سياسياً كبيراً لاسرائيل .. فقد قالوا : إن هذه الوثيقة حوت اشارة صريحة إلى نية استخدام القوة ، وأن هذا لايد ان يتضمن بكل تأكيد إنهاء حالة الحرب .. واجابتي على هؤلاء هي : أنه يتعين عليهم مقارنة لمجة اتفاق فك الاشتباك الثاني بلهجة اتفاق الهدنة المقام بين مصر واسرائيل الذى وقع يوم ٢٤ فبراير عام ١٩٤٩ فى رودس فى اليونان ، فسوف يجدون تعبيرات متطابقة هناك .. وعلى الرغم من هذا : وقعت ثلاث حروب كبيرة بين مصر واسرائيل منذ ذلك الوقت فى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ .. و يلاحظ ان اتفاق الهدنة هذا كان يلزم الطرفين مرارا بنيد استخدام القوة .. فالمادة الاولى مثلا : تنص على أن « يتم الالتزام بدقة من الآن فصاعداً بتوصية مجلس الامن بعدم اللجوء الى القوة العسكرية فى تسوية المسألة الفلسطينية من جانب الطرفين » ، ونفس المادة كررت القول بأنه : « لا يتم القيام بعمل عدوانى للقوات المسلحة برا أو بحرا أوجوا من جانب أى من الطرفين ، ولا الاعداد ، أو التهديد بهذا » ، وتصل هذه المادة فى النهاية إلى أن تحقيق الهدنة خطوة لا يمكن الاستغناء عنها نحو تصفية الصراع المسلح ، واستعادة السلام فى فلسطين . وعلى الرغم من انه يمكن اقتباس فقرات كثيرة مشابهة من اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ ؛ فأن هذا يكفى تماماً لتوضيح أن اتفاق فك الاشتباك فى عام ١٩٧٥ لم تستخدم فيه مفاهيم أولفة جديدة لم تظهر من قبل فى اتفاقية هدنة عام ١٩٤٩ ... ولم يكن هذا محض مصادفة كما يجب ان اوضح ، فعندما كنت املى الاقتراح المصرى بفك الاشتباك حتى خط شرق الممرات قتت بالرجوع الى اتفاقية الهدنة ، واستخدام نفس الصياغة ، وأصبحت هذه الوثيقة هى اساس الاتفاق النهائى .

هنرى كيسنجر :

كانت عملية التفاوض بشأن اتفاق فك الاشتباك الثانى بين مصر واسرائيل

هى آخر مرة يظهر فيها هنرى كيسنجر بصورة على مسرح الاحداث فى الشرق الاوسط .. ولم تكن هناك مبادرات جديدة فى الأشهر التالية حيث كانت حملة الانتخابات الامريكية قد بدأت بجديّة ، ومع هزيمة فورد خرج كيسنجر من المسرح . وأحب ان أسجل هنا انطباعاتى الاخيرة عن هذا الرجل الذى لعب دورا مهما بهذه الصورة فى الشرق الاوسط بعد حرب ١٩٧٣ . لقد تكلمت من قبل عن بعض جوانب شخصيته التى اتضحت تماما من خلال اتصالاتنا : ميله الى تحريك الناس حسب أهوائه ، محاولاته الدائمة الاستفادة من ثقة السادات واندفاعه ؛ حتى ينتزع تنازلات كبيرة منه .. كما يتضح ايضا عدم امانة كيسنجر فى تقديم اوراق اسرائيلية على أنها اقتراحات أمريكية ، ثم يتصل منها حالما نرفضها .. وهناك جانب آخر فى كيسنجر : وهو غروره الضخم وتعطشه لأن يحتل مركز الأضواء ، وهجته الظاهرة والمضحكة نوعا حين تتركز عليه الكاميرات وإصراره على ان يستقبل باحتفال عظيم . وكانت نقاط الضعف هذه تثير الضيق فى بعض الاحيان إلا أنها لم تكن ذات عواقب سياسية .

وبالتأكيد كان هناك جانب شخصى وانسانى فى كيسنجر أحببته وتمتعته به .. فقد كانت المناسبات الاجتماعية التى حضرناها بصحبة زوجته تمتاز بمتمتع دائما ، كما لا يمكن انكار ذكاء كيسنجر الفذ ، ومقدرته على الوصول الى اهدافه .

ولكن المشكلة بالنسبة لى هى أن أفكاره التى قدمها لنا عما يجب عمله فى الشرق الاوسط كانت غير مقبولة .. ويمكن تلخيص هذه الافكار بسهولة .. فلم تكن لدى كيسنجر سياسة خاصة ولا نظرية حول كيفية التقدم نحو التسوية .. وعلى الرغم من كل ماسمعه منه كمفاوض «ميكافيللى» فى الشرق الاوسط فإنه لم يكن اكثر من مبعوث لإسرائيل . فهو لم يحضر لنا أبدا اقتراحا أمريكيا اصيلا ، ولم يقترح أبدا حلا وسطا للخروج من مأزق ، واذا ما طرحنا مقترحات جديدة فإنه لم يكن ابدا يعرب ان رأيه بل كان يقول ببساطة : «إننى سأراجع الأمر مع إسرائيل » .

وفي الواقع : ربما كان من الأسهل أن نتعامل مباشرة مع الاسرائيليين اذا
مانظرنا إلى كل ما قدمه كيسنجر لمعملية المفاوضات .

أثناء فترة ولاية الرئيس نيكسون كان انخياز كيسنجر غير ظاهر نوعا ما .
فند كان نيكسون قويا حاسما ، ولم تكن لديه نية السماح لإسرائيل بوضع سياسة
الولايات المتحدة . ولسوء حظنا كان كيسنجر ماهرا خلال فترة تكشف فضيحة
وترجييت حيث أبعد نفسه عن حاشية نيكسون — التي وصفها « ب » هذه
المجموعة من المنحرفين » في إحدى المرات في حضوري — وبقى كيسنجر بعد
استقالة نيكسون ليصبح وزيراً للخارجية في عهد فورد .

وفي تلك المرحلة لم يكن هناك من يسيطر عليه : فقام بتمثيل دور إسرائيل
بصورة سافرة أكثر مما كان من قبل .. وليس هناك دليل أفضل على ذلك من
استعداده لان يعرض السياسة الامريكية في الشرق الاوسط ان حق الفيتو من
الجانب الاسرائيلي .. وأن يلزم دافع الضرائب الامريكي بأن يصب كميات
كبيرة من الأموال كمعونة عسكرية واقتصادية إلى إسرائيل .. وذلك في مقابل :
مجرد أن تنسحب من شريط رفيع من أراضي مصرية في فك الاشتباك الثاني ..
وأنا متأكد من ان هذا ما كان يمكن أن يحدث اطلاقا لو ظل نيكسون في منصبه .

و يتعين أن نناقش مسألة أخيرة هنا حول دور كيسنجر .. وكيف كان من
الممكن أن يلعب مثل هذا الدور الهام ؟ إن صفاته الشخصية وطموحة وتصلبه
وقوته في تحقيق اهدافه غير كافية لتبرير قيامه بهذا الدور . كما انه لم يحقق نجاحا
كما قلت من قبل من خلال استراتيجية شاملة مترابطة بشأن تحقيق تسوية عادلة
في الشرق الاوسط ؛ لأنه لم تكن لديه مثل هذه الاستراتيجية . إن ما ساعد
كيسنجر على تحقيق هذا الدور البارز في الشرق الاوسط هو فوق كل شيء وجود
السادات رئيسا لمصر ، ويضاف إلى ذلك الفراغ الكامل تقريرا الذي وجد بعد
حرب أكتوبر .. فبالرغم من ان عناصر الترابط على الجبهة العربية كانت موجودة
إلا أن الدول العربية صارت في حالة من الشلل الناتج عن وقوعها بين الشعور
بالفرحة الظاهرة لنجاحها في الباياء والشعور بأن هذا النجاح كان يمكن ان

يتحول الى كارثة كبيرة أخرى . يضاف إلى هذا أنها استخدمت سلاح البترول بنجاح كبير ، وكانت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية قد تأثرتا بشدة .. ولكن بعد فرض حظر البترول لم نعرف الدول المنتجة للبترول ماذا تفعل إزاء الحظر ، وكيف تستخدمه من أجل المصلحة العليا للقضية العربية .. ومن ناحية أخرى : كانت إسرائيل قد تأثرت بشدة بالحرب وبسبب العدد الضخم من رجال إسرائيل الذين ماتوا أو أسروا .. وكانت قيادتها السياسية منقسمة بعمق بين اتهامات واتهامات مضادة حول من يلقي عليه اللوم .. وكان الاتحاد السوفيتي قد شله شعور بعدم التأكد حيث وقع في مأزق الحيرة بين التزامه نحو مصر وخوفه من استفزاز الولايات المتحدة فأختار أن ينسحب من عملية السلام أما أوروبا فكانت بالنسبة لمشكلة الشرق الأوسط نائمة ، وتعاني من غياب الزعامة الحقيقية في كل دولها الرئيسية .. وكانت الولايات المتحدة نفسها واقعة في مشكلة فضيحة ووترجيت .. كانت كل هذه المجموعة غير المعتادة من الظروف هي التي سمحت لكيسنجر بأن يبدو كالرجل الوحيد الذي يستطيع إيجاد حل ، وتحقيق معجزة يعتمد عليها مستقبل الشرق الأوسط .

كانت هذه المجموعة غير المعتادة من الظروف هي التي سمحت له في النهاية بأن يلعب الدور الإسرائيلي و يضير القضية العربية ..

الفصل العاشر

تأشيرة خروج
للاتحاد السوفيتي

لم يكن هناك بد من أن يقابل التوقيع على فك الاشتباك الثانى بشك بالغ فى العديد من الأوساط .. ومهما كانت العناية الدقيقة فى صياغة الوثيقة فإنها لم تمنع الأطراف الأخرى من تفسيرها وفق ما تراه مناسباً .. وكما توقعنا استقبلت سوريا الاتفاق بحملة جديدة مريرة ضد مصر متهمه إياها مرة أخرى بخيانة التضامن العربى، وبالتحرك نحو سلام منفصل مع إسرائيل .

وكما شهدنا من قبل : فإن هذه الحملة هدأت فى النهاية تماماً كما كان الحال فى الحملة الأولى، وبحلول أواخر عام ١٩٧٦ كانت العلاقات بين مصر وسوريا قد أصبحت وثيقة وقائمة على التعاون مرة أخرى .. وبالمثل كان رد منظمة التحرير الفلسطينية معادياً فى البداية للاتفاق، غير أن فتور العلاقات مع مصر لم يبق طويلاً .. وكان أحد أسباب ذلك أن كل تصرفاتنا بعد توقيع الاتفاق أظهرت بجلاء أن سياستنا لم تتغير بالمرة، وأنها لم تكن تسعى إلى سلام منفصل، وفوق كل ذلك : أننا مفتنعون أكثر من أى وقت مضى بأن حل مشكلة الشرق الأوسط يتوقف على الاعتراف بخوف الفلسطينيين .

وكان رد فعل السوفيت على توقيع فك الاشتباك الثانى ذا أهمية فى المدى البعيد أكثر بكثير، ففى هذه المرة تعذر اقناعهم بقبول الخطوة التى اتخذناها، بل ورفضوا حضور التصديق على الاتفاق فى اللجنة الفرعية العسكرية المصرية الإسرائيلية فى جنيف . كما كان يفترض أن يفعلوا بوصفهم الرئيس المشارك للمؤتمر .. وكان من السهل تفسير موقف السوفيت المتشدد . فقد كانوا يعلمون أن دورهم فى الشرق الأوسط أصبح هامشياً على نحو متزايد، وأن الولايات المتحدة فى ذلك الوقت كانت الحكم الواضح للموقف .. واتضح ذلك جلياً لأن الولايات المتحدة هى التى تفاوضت حول ثلاثة اتفاقات متتالية لفك الاشتباك بين

اسرائيل والدول العربية.. ولما لم يكن للسوفيت أى دور أو نفوذ فى مساعدة المفاوضات أو منعها، لم يكن هناك أمام الاتحاد السوفيتى غير اتخاذ موقف المتشدد .

وبعد توقيع إتفاق فك الاشتباك الثانى تأكد أنور السادات أكثر من أى وقت مضى من أنه ليس فى حاجة إلى الاتحاد السوفيتى، وأن الحل الكامل الفاصل لنزاع الشرق الأوسط لا يمكن أن يأتى إلا عن طريق الولايات المتحدة، ولذا لم يفعل شيئاً من أجل التصالح مع الاتحاد السوفيتى بل صعد حملة الهجوم الكلامى التى يشنها ضده، ورد عليه السوفيت بالمثل وتدهورت العلاقات بينها على نحو مطرد .

ومن المهم أن نشير مرة أخرى إلى أن موقف السادات هذا لم يكن هناك ما يبرره.. وما كان ينبغي أن نعتمد اعتماداً كلياً على الولايات المتحدة، وبخاصة فى ضوء التنازلات السياسية والاقتصادية والعسكرية الهائلة التى كان كيسنجر قد قدمها لتوه إلى اسرائيل ..

وفضلاً عن ذلك كله : فإن علاقتنا مع الولايات المتحدة كان مازال ينقصها البعد العسكرى.. وقد قبلت طلباتنا المتواضعة للحصول على عتاد عسكرى بالتجاهل التام. وفى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٥ عندما قام السادات بأول زيارة رسمية له إلى الولايات المتحدة قررنا التركيز على هذه النقطة، وتقدمنا بطلب لشراء كمية صغيرة من العتاد العسكرى اقتصرت على نحو ٢٠ طائرة نقل من طرازسى-١٣٠، وبعض طائرات الاستطلاع التى تعمل دون طيار وبعض سيارات النقل. وقد تعمدنا ألا نحتوى طلبنا على عناصر ذات أهمية كبيرة أو أى أسلحة هجومية، كما تعمدنا أيضاً الحصول على الطائرات من الحكومة الأمريكية وليس من المصادر التجارية، لأننا أردنا اقرار سابقة.. وقد وافق كيسنجر على هذا الإجراء. ومع ذلك: فتحت ضغط مجموعة الضغط الاسرائيلى بالكونغرس تراجع كيسنجر، وغير رأيه.

وفى البداية خفض كيسنجر عدد طائراتسى-١٣٠ من ٢٠ إلى ست، ثم

حشنا على الحصول على الطائرات من مصادر تجارية، وليس من خلال صفقة رسمية مع الحكومة الأمر يكية .

وأرسل لى كيسنجر رسالة عن طريق السفير ايلتس يشرح فيها الهجوم الشخصى الذى تعرض له بالنسبة لصفقة طائرات سى-١٣٠، وأنه يخشى على مستقبله من رد الفعل . وناشدنى مساعدة الادارة الأمر يكية فى تغادى نشوب معركة مع الكونغرس حول هذه الطائرات الست من طراز سى-١٣٠، ولذلك فهو يطلب منى الموافقة على الحصول عليها عن طريق الوسائل التجارية، ولأننى كنت أدرك مشاعر إيلتس الشخصية فقد قررت ألا أناقش المسألة برمتها معه، وطلبت منه أن يبلغ واشنطن، وبصفة خاصة كيسنجر رسميا : أننى رفضت الاقتراح، وأننى أصر على : إما أن تستكمل الصفقة من خلال القنوات الرسمية وموافقة الكونغرس وإيجاد سابقة فى هذا الصدد وإما فلاداعى لإتمام الصفقة بالمره .

وقد اتخذت هذا الموقف دون استشارة السادات، ولكنه وافق عليها فيما بعد دون تردد . وعندما تلقى كيسنجر تقرير السفير إيلتس قرر أن يخاطر بالمضى قدما بالصفقة وفق شروطى .

ووافق عليها الكونغرس فى أوائل عام ١٩٧٦ بعد مجادلات كثيرة، ولكن على الأقل وضعت سابقة .. وكانت هناك بالتأكيد عقبات موضوعية أمام إقامة تعاون عسكري بين مصر والولايات المتحدة : أهمها النفوذ الاسرائيلى فى الكونغرس .. ولكن هذا لم يكن السبب الوحيد .. وكان انطباعى : أن كيسنجر نفسه لم يكن يؤيد قط السير فى ذلك الطريق لأسباب شخصية على الرغم من الصورة المشرقة التى رسمها لنا «بالمعمورة» عن مستقبل مراحل المعونة العسكرية الأمر يكية لمصر .

إلغاء معاهدة الصداقة :

ورغم كل هذه الصعاب التى اعترضت العلاقات الأمر يكية المصرية قرر السادات استبعاد الاتحاد السوفيتى، ووضع كل امكانياته خلف الأمر يكان ..

وفي آذار- مارس عام ١٩٧٦ إستدعاني إلى استراحتي في القناطر، وكان اجتماعا خاصا، وبأسلوبه المتنقل من موضوع إلى موضوع وبدون رابط أخبرني كيف أنه لم يستطع النوم في الليلة السابقة، وقال لي: إنه متوتر للغاية،، وإن كان لا يعرف السبب .. وفي الساعات الأولى بعد منتصف الليل خطرت له فكرة أنه حان الوقت لإلغاء معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي، وبعد ذلك نام مسترخياً، وبعث .. وقد أضاف أنه لم يبلغ أحدا بعد بقراره هذا، وأنه يجب أن يبقى في طي الكتمان .. ولكن: لماذا اتخذ السادات قراره في هذا الوقت فهذا موضوع آخر وسيأتي الوقت والظروف التي تسمح بأزاحه الستار عن هذا السبب !.

لا شك أنه كانت هناك مشاكل معلقة بينه وبين السوفيت .. لعل القشة التي قصمت ظهر البعير الرسالة التي استلمناها من رئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي . والتي أفادتنا فيها بأنه لا يمكنها الاستجابة لطلب مصر من أسلحة وقطع الغيار، والسبب هو أن الاتحاد السوفيتي أبدى إعتراضه على الصفقة بصفته مورد هذا العتاد للهند .

أريد أن أبرز هنا أن السادات لم يسبق له قبل هذا التاريخ مناقشة احتمال إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون .. ففي مذكرات كيسنجر نجد: أنه يدعى شيئا مغائرا ولكن لا شك أن هذا الادعاء يدعو للشك العميق . وحسب ما ذكره كيسنجر في مذكراته: أن السادات تحدث عن نيته في إلغاء المعاهدة على الأقل مرتين .. المرة الأولى كانت أثناء مقابلة بين كيسنجر والسادات بالقناطر في ديسمبر ١٩٧٣ .. والمرة الثانية كانت أثناء حديث بينهما في أسوان بعد شهر من المرة الأولى .. ويدون كيسنجر في مذكراته أنه خلال المرة الثانية أعرب السادات عن نيته في إلغاء المعاهدة بنهاية عام ١٩٧٥ ، ولكني أجد لدى شكا كبيرا حول صاف رواية كيسنجر .. وأعتقد أن كيسنجر اخترع هاتين الروايتين من أجل اقناع القارئ بأنه تمكن من دق «إسفين» بين السادات والسوفيت منذ البدايه الأولى .. وفي الحقيقة لم يقرر السادات إلغاء المعاهدة قبل مارس ١٩٧٦ .

عندما أبلغني السادات بقراره ، ابلغته أن إلغاء المعاهدة يعد خطوة خطيرة جدا

ذات آثار متعددة ، وأنه بغض النظر عن تعنت السوفيت خلال الاعوام الثلاثة الماضية ، يجب علينا أن نؤجل تنفيذ قراره في ذلك الوقت .. وبدلاً من ذلك اقترحت على الرئيس السادات أن يرسل رسالة قوية إلى بريجنيف ، يندد فيها بتدهور العلاقات بين موسكو والقاهرة ، ويحتج على رفض السوفيت السماح للهند بأن تمدنا بقطع الغيار . ويجب أن ننهي الرسالة بتحذير جاد للقيادة السوفيتية بأنه إذا لم يغيروا من تصرفهم مع مصر فعليهم أن يتحملوا النتائج المترتبة عن هذا السلوك غير المسؤول . وأضافت أنه يجب أن يذكر الرئيس السادات في رسالته أنه بصفتة رئيساً لمصر لا يمكنه السكوت تجاه هذا الوضع السوفيتي ، والذي لا يمكن وصفه بأنه ودي ، وأن أهم مافيه أن يؤدي إلى إضعاف القوات المسلحة المصرية .

كما تقدمت كذلك باقتراح بديل آخر للرئيس السادات فحواه أنه يمكن ان يرسل إنذاراً صريحاً للقادة السوفيت بأنه إما أن يعيدوا النظر في موقفهم تجاه مصر ويتخذوا خطوات محددة لتحسين العلاقات المصرية السوفيتية ، وإما أن يقوم السادات بتجميد معاهدة الصداقة ، ويقتصر العلاقات على أدنى المستويات الرسمية .

وكنيت أظن أن الاقتراح الثانى يخدم أغراضنا بشكل افضل ، إذ يعطى السوفيت إشارة قوية ، ولكن يمنحهم في نفس الوقت فرصة أخيرة لاعادة تقييم موقفهم . وقد ذكرت السادات في هذا الصدد بأنه عندما قامت الصين بقطع علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى قامت بتجميد معاهدة الصداقة ولم تلغها .

استمع السادات لى باهتمام ، ولكن وجدته مازال مفضلاً إلغاء المعاهدة . وقد حاولت إقناعه بأن الاقتراحين اللذين عرضتهما عليه يخدمان على وجه الدقة نفس الهدف ، وهو إبلاغ السوفيت بكل الوضع أن مصر قد نفذ صبرها ، وفي نفس الوقت يترك الاقتراحان الباب موارباً كي يتمكن السوفيت من تعديل موقفهم . ولكن السادات لم يكن مقتنعاً ، وإن كان لم يصبر على موقفه .

ومع ذلك وبعد بضعة أيام : أعاد طرح قرار إلغاء المعاهدة ، وأبلغنى بأن الوقت قد حان لتنفيذ ذلك . وطلب منى أن أتخذ الخطوات الضرورية السياسية والقانونية مضيفاً أنه لم يناقش بعد الموضوع مع أى مسئول مصرى آخر .

وقبل الاستجابة إلى قرار السادات أعددت مذكرة مكتوبة له أشرح فيها 'الحجج المؤيدة والحجج المعارضة لالغاء المعاهدة، وأسباب اختلافي مع القرار.. وشرحت مرة أخرى الخطوات التي يتعين اتخاذها بدلاً من ذلك.. وقد كتبت هذه المذكرة لكي أسجل موقفي بوضوح.

وكتب السادات بنفسه بعض التعقيبات على الورقة، وقال: إنه اتخذ القرار بمفرده مخالفاً لتوصياتي، وقد قمت عندئذ بالخطوات اللازمة لتنفيذ القرار، فاستدعيت السفير السوفيتي وأعطيته الرسالة إلى القادة السوفيت. وعلى الفور غادرت لأبلغ مجلس الوزراء. وفي النهاية ذهبت إلى مجلس الشعب الذي وافق على القرار في اليوم ذاته.

وقد يتساءل المرء لماذا لم أقدم استقالتي في هذا الوقت حيث إنني اختلفت مع السادات على مسألة رئيسية كهذه؟.. وفي الحقيقة أننى أوشكت على تقديم الاستقالة لأن كل خبرتي مع السوفيت كانت توضح بأن من الخطأ اعتبار فتور موقفهم تجاهنا أمراً نهائياً، فقد أوضح لنا السوفيت مراراً أنهم كثيراً ما يعكسون قراراتهم.

وهم على سبيل المثال رفضوا أن يرسلوا لنا أسلحة في الأيام الأولى من نظام حكم السادات، ولكن بعد أن طرد السادات الخبراء السوفيت وافق بريجنيف وزملاؤه على صفقة أسلحة كبيرة مع مصر. وبعد حرب تشرين الأول-اكتوبر-١٩٧٣ ووقف إطلاق النار أوقفوا شحن جزء كبير من الأسلحة، ولكنهم عادوا بعد ذلك واستأنفوا إرسال الأسلحة في ديسمبر ١٩٧٤، وفي هذه المرة أيضاً كنت مقتنعاً بأن السوفيت سيغيرون في النهاية موقفهم حيال مصر إذا ما عالجنا الأمر على وجهه الصحيح.. وكان هذا يعني اتخاذ خط متشدد معهم— فقد أخبرني برجنيف نفسه بأنه يجب عليك أن تضرب البيروقراطية السوفيتية إذا أردت الحصول على شيء منها— وفي نفس الوقت أيضاً التركيز على أننا نريد علاقات أفضل.. وبالتأكيد لم يكن ينبغي علينا أن نتخذ موقفاً من شأنه إذلالهم على الصعيد الدولي.. وعلى الرغم من هذه الاعتبارات فقد قررت عدم

الاستقالة، لأننى لم أكن أنظر لمعاهدة الصداقة والتعاون على أنها أمر ضرورى .
وفى الحقيقة، وكلما جادلت فأنا لم تكن حتى تتناسب مع خط سياستى القائم على
أن مصر يجب أن تكون غير منحازة، وألا تدخل من ناحية المبدأ فى اتفاقات تعاقدية
مع القوى العظمى .

إن إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفيتى ومصر لقى الكثير من
الاهتمام من جانب الحكومات الأجنبية وأجهزة الاعلام الدولية . . وعرضت
تفسيرات مختلفة وتفسيرات مضادة . . وذهب بعض الكتاب الأمريكين إلى
القول: بأن هذه الخطوة تم الإعداد لها مسبقا بين واشنطن والقاهرة من خلال
ما أطلق عليه (القناة الخلفية) . وجادلوا بأن السادات كان فى الواقع ينفى
بالشرطين الذين فرضتهما الولايات المتحدة كضمن لإقامة علاقات طيبة مع واشنطن
ألا وهما:

(١) طرد الخبراء السوفيت من مصر — وهو الشرط الذى استجاب له السادات
فى تموز (يوليو) ١٩٧٢ .

(٢) إنهاء معاهدة الصداقة والتعاون المصرية — السوفيتية — ولدعم هذا رأى
اختلقوا القصة التى قالت: إنه عندما كان الأمير السعودى سلطان فى
ضريق عودته من واشنطن نقل رسالة إلى الرئيس السادات مفادها أنه حان
الوقت للتخلص من السوفيت . ولا أعرف أى دليل يدعم هذه القصة .

وعلى الرغم من أنه من العدل القول بأن السوفيت كانت لهم تفسيرات مشابهة
لقرار السادات المفاجئ، إلا أنه مؤخرا وبعد استقالتى زارنى بالاسكندرية أحد
المحللين الاستراتيجيين الكبار من السوفييت الذى أخبرنى بأنهم كانوا متأكدين
من أن فكرة إلغاء المعاهدة اقترحها على السادات أحد الرسميين السعوديين وهو ذو
مركز رفيع . وكان يزوره قبيل التصريح الذى أعلنه السادات فى هذا الصدد .
ولم يكن الأمير سلطان من يشك السوفيت فى قيامه بهذه المهمة، وإنما سعودى آخر
من حاشية الملك فيصل، وكانوا يظنونونه عميلا منتظماً للمخابرات الأمريكية .

وفي الحقيقة: إن إلغاء المعاهدة كان يوافق تماماً مشاعر الرئيس السادات المعادية للاتحاد السوفيتي وتصرفاته في الماضي.. وليس هناك ما يدعو إلى البحث عن سبب خارجي لهذا القرار.. لقد كان هذا القرار ذروة اتجاه بدأ بطرد الخبراء العسكريين السوفيت في عام ١٩٧٢، وتطور إلى حملة هجوم كلامية من جانب السادات بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ووصل الآن إلى نهايته المنطقية.. لقد حاولت شخصياً أن أخفف من عداوة السادات للاتحاد السوفيتي، وأن أقتعه بانتهاج سياسة متوازنة تجاه القوتين العظميين، غير أنني كنت أعرف أن مشاعره الشخصية قد تسود في النهاية.. وعلى الرغم من أنني اعترضت على قراره بإلغاء المعاهدة إلا أنه لا يمكنني القول بأنه كان مفاجأة لي.

وقد أعقب إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون وكنتيجة محتومة تبادل الاتهامات والاتهامات المضادة في أجهزة إعلام الدولتين، ووصلت العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي أدنى مستوى لها واقتصرت على تبادل روتيني للمعلومات التي تتعلق بتنفيذ اتفاقات قديمة بشأن الصناعة والتجارة وكانت لا تزال سارية.. ومن الأهمية أن نؤكد هنا أن السوفيت رغم غضبهم لم يكن بوسعهم أن يفعلوا شيئاً عندما قررت مصر إلغاء المعاهدة من جانب واحد.. وهناك درسان يمكن تعلمهما من هذه التجربة. أولهما: أن دبلوماسية «السوبرماركت» التي ميزت السبعينيات لا تعني شيئاً.. فالمعاهدات يمكن شراؤها جاهزة الاستخدام من أحد أرفف سوبرماركت، وبسهولة يمكن نيلها دونما عواقب، ومن ثم فإنها لا تعني شيئاً، والدرس الثاني هو: أنه بالنسبة إلى بلد مثل مصر فإن من الأسر والأمن في جوانب عديدة التعامل مع قوة عظمى عن التعامل مع دولة صغيرة أو متوسطة الحجم. فالقوة العظمى لن تحشم نفسها عناء أن تهب للحرب بسبب إلغاء معاهدة، ولن تفعل سوى استبعاد الخسارة باعتبارها استثماراً معدوماً.

والأمثلة على ذلك كثيرة، فعندما طلب القذافي من برطانيا والأمر بكان الجلاء عن قواعدهم في ليبيا: فإنهم غادروا دون مقاومة على الرغم من التعاقبات الملزمة التي تخول لهم استخدام تلك القواعد.. وفي أندونيسيا طرد الرئيس سوهارتو السوفيت دون أن يلقى أى مقاومة من جانبهم.. وفي إيران سمحت الولايات

المتحدة لنفسها بأن تطرد وتذل بججز الرهائن بعد فترة طويلة جداً من التورط العميق في كل جوانب الحياة في ذلك البلد.. وفي الصومال طرد الرئيس سياد بري الاتحاد السوفيتي فجأة ومرة أخرى دون أية عواقب.. ويمكن أن يستشهد المرء بأمثلة كثيرة أخرى على الحالة التي يمكن فيها لدولة صغيرة أن تحرر نفسها من قوة عظمى بإلغاء معاهدات ملزمة، ووضع نهاية لعلاقات قائمة منذ أمد طويل.

ولعل القارىء يتذكر أنني أوضحت قبل ذلك: أنني ضد عقد معاهدات بين القوى العظمى والدول الصغرى، لأنها تضع الدولة الصغيرة تحت رحمة القوى العظمى وهذا حقيقى. فالقوة الصغيرة ليس لديها أى وسائل ضغط، والقوة العظمى يمكنها فرض شروطها فتحترم بنود المعاهدة أو تنتهكها وفق مآثره مناسبة.. غير أنه صحيح أيضاً في هذه الظروف أن الدولة الصغيرة يمكنها أن تفعل هذا دون قصاص لأن استخدام الدول الكبرى القوة للمحافظة على العلاقة يستتبع مخاطرة أكبر من أن تتحملها القوة العظمى. كما أن التدخل المسلح قد يشعر المرء بالعودة إلى عهود الاستعمار، كما قد يؤدي إلى مواجهات مع الدول الأخرى.

وليس هناك الكثير الذى يمكن أن تفعله القوى العظمى لفرض الخضوع على حليف صغير قرر إلغاء المعاهدة باستثناء استخدام القوة المسلحة.

والسبب بسيط للغاية.. ففى الدول الصغيرة والتي يطلق عليها العالم الثالث نجد أن أغلب ما يحدث فيها يعتمد اعتماداً كاملاً على الشخصية التي تتولى السلطة في وقت معين.. كما أن العلاقات التي تقيمها القوى العظمى بهذه الدول لا ترتبط بالدولة وإنما برجل أو مجموعة صغيرة من الرجال.. وإذا ذهب الرجل ذهبت العلاقة.. وفي الحقيقة: قد تنهار العلاقة حتى بمجرد أن يغير الرجل رأيه كما فعل السادات.

وهناك في الواقع طريقة واحدة فحسب يمكن للقوة العظمى من خلالها الحد من اعتمادها على أهواء أو قدرة العلاقات الشخصية الفردية على البقاء في السلطة، وهي أن تصبح مورد الأسلحة إلى الدولة. ولاشك أن أى حاكم من حكام العالم الثالث سوف يفكر طويلاً وملياً قبل أن يعرض للخطر مصدره الرئيسى للأسلحة حتى ولو لم تكن بلده في حالة حرب.. والسبب في ذلك هو أن

جميع حكام العالم الثالث يعتمدون على جيوشهم للبقاء في السلطة حتى ولو لم يكن نظام حكمهم من الناحية الظاهرية عسكرياً. ومع ذلك فغالبا ماتنسى القوى العظمى هذه الحقيقة.

وعلى سبيل المثال: نسى السوفييت هذه الحقيقة البسيطة من الحقائق السياسية في بلدان العالم الثالث عندما تعاملوا مع عبدالناصر والسادات على السواء.. وكلا الزعيمين اجتذبتهم إلى الاتحاد السوفيتي الحاجة إلى السلاح.. وكلاهما بدأ يتحول عن الاتحاد السوفيتي عندما توقف تدفق الأسلحة أو قل بدرجة كبيرة.. والفرق بينهما هو أن السادات وجد الولايات المتحدة على استعداد لتقديم العون له أكثر بكثير مما كان الحال مع عبدالناصر، ليس فقط فيما يتعلق بالأسلحة ولكن أيضا فيما يتعلق بالمفاوضات حول أزمة الشرق الأوسط.

إن إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون أجبرت السوفييت على إعادة تقييم الوضع في الشرق الأوسط ونفوذهم هناك. وبحلول أواخر عام ١٩٧٦ كانوا قد خلصوا بوضوح إلى أنه ينبغي عليهم البدء في إصلاح جسورهم مع مصر.. وفي اعتقادي: أن هذا القرار كان يقوم على عنصرين، أولهما: أنه كان ينبغي عليهم إدراك أنهم بانتهاج خط متشدد مع مصر—حليفهم لفترة طويلة—فإنهم يخاطرون بفقدان ما لديهم من نفوذ على بعض الدول الأخرى في الشرق الأوسط وافرقيًا، لأن هذه الدول ستصبح أيضا متشككة في إمكانية الاعتماد على موسكو.

وثانيهما: أنه كان ينبغي على السوفيت إدراك أنه بقبولهم قطعة واقعية وقانونية مع مصر فإنهم سيطلقون العنان للولايات المتحدة لافي مصر فحسب وإنما أيضا في حل كل مشكلة الشرق الأوسط.. وسيخسر الاتحاد السوفيتي رغم وضعه كقوة عظمى أى فرصة للتعبير عن رأيه في منطقتة ذات أهمية حيوية من العالم.

مقابلات مع جروميكوف في صوفيا:

وكانت نتيجة هذا التقييم أنه في خريف عام ١٩٧٦ طلب السفير السوفيتي في القاهرة الإجتماع بى، وسلمنى رسالة من القادة السوفيت إلى الرئيس

السادات . وكانت رسالة جافة للغاية تطلب عقد اجتماع بين جروميكو وفهمى فى صوفيا عاصمة بلغاريا .. وبالرغم من أن الرسالة كانت مقتضبة إلا أنها مع ذلك تمثل مبادرة هامة وغير عادية من جانب موسكو.

وكان أمراً ذا مغزى هام أن الرسالة لم يرد بها أية إشارة إلى إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون، وربما أراد السوفيت بهذا الإغفال نقل الإنطباع بأنهم لا يعترفون بأن القرار المصرى صحيح قانوناً .. وعلى أية حال فقد أبلغت على الفور السفير السوفيتى برد مصر الإيجابى على المبادرة .. وبعد ذلك أبلغت الرئيس السادات بمضمون الرسالة السوفيتية، ووافق على أن الاجتماع يجب أن يتم كما طلبت موسكو.

وبدأت الاجتماعات فى صوفيا يوم الرابع من تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٧٦ فى جو مشحون للغاية، ووسط اهتمام وتكهنات دولية كثيرة .. وكان يبدو أن معظم المراقبين مقتنعون بأن هذا الاجتماع سيكون عملية واحدة لن تعقبها اجتماعات أخرى .

مهما يكن من أمر فقد كان اقتناعى الشخصى : أنه سيتبعه اجتماعات أخرى حيث إنه لا بد أن يكون اتخاذ هذه المبادرة الهامة قد تم بعد تقييم جاد وشامل للعلاقات الروسية المصرية . ولم يكن السوفييت ليعرضوا أنفسهم بسهولة إلى خطر التعرض لإذلال علنى ثان إذا ما فشل الاجتماع فى تحقيق المصالحة . وكان اختيار صوفيا أيضاً بادرة مهادنة حيث إنها ليست طرفاً ثالثاً محايداً من الناحية السياسية إلا أنها كانت خارج حدود كلتا الدولتين .

وكان هناك ما يدعو إلى التفاؤل بالنسبة إلى ما سوف يسفر عنه اجتماع صوفيا فى النهاية، ولكن لم يكن لدى أى أمل بأنه سيؤدى إلى حلول نهائية لأية مسألة . بل كنت أتوقع مجادلات تمهيدية مطولة وربما حادة يعقبها تقدم بطيء من حيث الجوهر .

وهذا ما حدث تماماً .. فقد كان أول اجتماع رسمى مكرساً كلية للبيانات، والبيانات المضادة من كلا الجانبين اللذين كانا على نفس القدر من الحرص على

تسجيل موقفها وتبريره وإظهار أن اللوم كله يقع على عاتق الطرف الآخر.. وعلى سبيل المثال : فقد ألقى جروميكو علينا محاضرة عن أحداث الماضي مدافعا عن تصرفات السوفيت وشاكيا من « الخط الثابت والمتعمد » الذى اتخذه الرئيس السادات فى « تشويه موقف الاتحاد السوفيتى » ، وبأسلوبه المحترف الرائع تلا علينا المبادئ التى يؤمن بها الاتحاد السوفيتى والتى مارسها .

وأصغيت لخطبة جروميكو المعدة برحابة صدر ودون قلق لاداعى له ؛ إذ كنت أعلم أنه من عادة السوفيت أن يوجهوا بيانات شديدة اللهجة للتسجيل الرسمى . وحسب ماتوقعت فإن خلف الموقف الرسمى المتشدد كانت الرسالة التى نقلها جروميكو مشجعة إلى حد ما .. فقد ذكر أربع نقاط ذات مغزى خاص : أولاها : أن القيادة السوفيتية كانت تريد إصلاح العلاقات المصرية - السوفيتية ، والثانية : أنها تدرك الدور الرئيسى لمصر وقيادتها فى الشرق الاوسط ، والثالثة : أن السوفيت قد راجعوا فيما يبدو واضحا تجربتهم السابقة ، وأنهم على استعداد للاستفادة منها بتغيير سلوكهم تجاه مصر . والرابعة : أن السوفيت كانوا يريدون أن يزيلوا تماما آثار إلغاء المعاهد ؛ ولهذا الهدف يريدون إعطاء أية إتفاقات جديدة وضع وثيقة ملزمة تصدق عليها المؤسسات السياسية المختصة فى كلتا الدولتين .

وعلى حين راقبت لى النقاط الثلاث الأولى ، فأننى لم أكن مستعدا لقبول النقطة الأخيرة .

وفى ردى أوجزت أيضا تقلب العلاقات المصرية السوفيتية ، والأسباب التى أدت إلى القطعية الأخيرة رافضا كل الاتهامات التى وجهها جروميكو إلينا ومنحيا باللائمة على السوفيت . وذكرت جروميكو يأننى خلال الثلاثة الأعوام الماضية حذرت القادة السوفيت مرارا من أن إلحاحهم فى المساومة ولفهم ودورانهم حول الموضوع عند مناقشة قضايا رئيسية سوف يعرض العلاقات بين موسكو والقاهرة للخطر .. وقلت لجروميكو : إننى فى رحلتى الأولى إلى موسكو فى كانون الثانى (يناير) ٧٤ حذرت الرئيسى بريجنيف من أنه إذا استمر السوفيت فى أساليبهم القديمة فإن السادات سيمنحهم « تأشيرة خروج » وسوف ينحسرون كل

شئء كسبوه نتيجة « تأشيرة الدخول » التى أصدرها الرئيس عبدالناصر فى أوائل الخمسينات .

وقد حدث هذا الآن ، وليس أمامهم إلا أن يلوموا أنفسهم لأنهم لم يوفوا بالتزاماتهم كما نص عليها فى معاهدة الصداقة والتعاون .. وعلى وجه الخصوص لم يوفوا بالتزامات العسكرية الواردة بالمادة الثامنة التى تنص على أن « الجانب السوفيتى مسئول عن دعم قدرات الدفاع المصرية لتمكين مصر من الوقوف فى وجه كل أشكال العدوان » .

وأنتيت حديثى بقولى : إنه كان واضحا لنا فى مصر ان الاتحاد السوفيتى تعمد عدم الوفاء بالتزاماته ، ولذلك فقد أصبحت تساورنا شكوك عميقة فيما إذا كان الاتحاد السوفيتى حقيقة دولة صديقة أولا .. وبالتالى : فإن الاقتراح السوفيتى بأن جميع المشكلات يمكن حلها بإحياء المعاهدة القديمة أو إبرام معاهدة جديدة هو اقتراح غير مقبول من جانبنا .

وليس هناك عصا سحرية لتوقيع وثيقة جديدة قبل أن يتفهم كل منا الآخر ، و يصبح على اقتناع بأن كلينا سيغير سلوكه .. فجرد وجود معاهدة الصداقة والتعاون السابقة لم يحل مشكلاتنا كما أن توقيع وثيقة جديدة لن يحل هذه المشكلات .

وكان يبدو السيد جروميكو وكأنه يشعر بشئء من الحرج أثناء حديثى ، ولم يرد فى الحال ، واتفقنا بدلا من ذلك على عقد اجتماع ثان .. وقد جهز نفسه بحجج قانونية يثبت أن الاتحاد السوفيتى يحترم نصوص المعاهدة حرفيا ، وكانت حجة جروميكو فى غاية البساطة .. وهى أن الاتحاد السوفيتى أوفى بكل تعهداته بمقتضى « التزاماته التعاقدية » ، والتى قصد بها هنا أن الاتحاد السوفيتى قد سلم مصر كل المعدات التى ذكرت على وجه التحديد فى أى عقد تم توقيعه بين القاهرة وموسكو .

وعلى حين كان صحيحا أن موسكو سلمت كل الأسلحة التى ذكرت على وجه التحديد فى أى عقد فإن هذا لم يكن يعنى أنها أوفت بكل التزاماتها .. فقد كان على موسكو التزامات واسعة تجاه مصر بموجب معاهدة الصداقة والتعاون ،

أهمها الالتزام بدعم قد راتنا الدفاعية .. ومن المؤلف في العلاقات الدولية أن هذه الالتزامات العريضة تترجم فيما بعد إلى اتفاقات محددة ، يتم التفاوض عليها من الطرفين ، و يكون لها قيمة « الالتزامات التعاقدية » .

وكان الاتحاد السوفيتي قد تفاوض معنا على مثل هذا الإتفاق الذى يتعلق بتزويد مصر بعتاد عسكري فى عام ١٩٧٣ ، وأوفى بكل شروطه فى عام ١٩٧٥ ، موفيا بذلك « بالتزاماته التعاقدية » الناشئة عن هذا الإتفاق .. ومهما يكن من أمر فإنه منذ ذلك الوقت رفض التفاوض على أية صفقة أسلحة أخرى ومن ثم لم يف بالتزاماته العريضة بدعم دفاعاتنا بموجب معاهدة الصداقة والتعاون . وأوضحت لجروميكو أننا لن نقنع بسفسطه ..

فالمعاهدة وضعت على كاهل الاتحاد السوفيتي إلتراما ببناء قدرات مصر الدفاعية ، حتى تتمكن من صد « كافة أشكال العدوان » . وكان هذا يعنى أنه على الاتحاد السوفيتي تدعيم قواتنا المسلحة حتى تصبح إن لم تكن متفوقة على قوات اسرائيل المسلحة فعلى الأقل تقف على قدم المساواة معها .. ولم يفعل السوفيت شيئا من هذا . وحتى عندما كان يتم توقيع عقد فإنه لم يكن يتضمن قط الأنواع التى تريدها مصر لكى تصد على نحو فعال العدوان الاسرائيلى ، وإنما كان العقد يتضمن بوضوح مجموعة مختارة من أسلحة إماعتيقة وإما أقل جودة مما تملك اسرائيل .. وبعد أن يتم توقيع هذه العقود لم تكن السلطات السوفيتية تحترم مواعيد التسليم . وكانت النتيجة أن القادة العسكريين المصريين لم يكن باستطاعتهم التخطيط للمستقبل على نحو كاف وأن القادة السياسيين وضعوا فى موقف حرج للغاية ، حيث إن القرارات السياسية لابد أن تقوم على أساس القدرات العسكرية لمصر .. وكانت صفقة أسلحة عام ١٩٧٣ مثالا غموضيا لكل هذه المشكلات .

وقد أوضحت كل هذه النقاط لجروميكو بصراحة ، وفى النهاية أضفت ساخرا : إنه على حين أن الاتحاد السوفيتي لم يكن يفى بالبنود التى وردت فى المعاهدة فإنه كان فيما يبدو يفى بإخلاص بالبنود الأخرى التى لم يرد ذكرها فيها .. وإننى لم أستطع العثور على أية كلمات فى الوثيقة تضع على كاهل الاتحاد السوفيتي

إلتزام تزويدنا بمعدات من الدرجة الثانية ، ثم جعل هذه المعدات عديمة القيمة بمنع قطع غيارها .

وهذا ما فعلوه بطائراتنا ، وأجهزه رادارنا ، وصواريخنا التي لا يعمل معظمها الآن بسبب نقص قطع الغيار ، وسوف يكون السوفيت مسئولين مسؤوليه كاملة إذا استغلت إسرائيل هذا الوضع للقيام بضربة وقائية جديدة .

وأردفت قائلاً وفضلاً عن ذلك كله ، أين البند في المعاهدة التي يعطى للاتحاد السوفيتي « الحق في مصادرة الممتلكات المصرية » ؟ .

ولم يتمكن جروميكو من فهم السؤال الأخير ، فطلب منى اعادته ، وبعد أن إستمع للمترجم للمرة الثانية بدأ يقرع المائدة في غضب صائحا بأنه لا يمكنه أن يجلس هادئاً ، و يستمع إلى مثل هذه الإتهامات ..

وقلت له : إن هذا ليس إتهاماً ، وإنما هى الحقيقة .. فطبقاً لعقد الصيانة الذى وقعه الجانبان أرسلت مصر إلى الاتحاد السوفيتي عددا كبيرا من محركات الطائرات لإصلاحها .. ودفع مصر ثمن هذه الطائرات ومحركاتها وتكاليف الإصلاح كاملة ، ومع ذلك رفضت الحكومة السوفيتية إعادة المحركات إلى مصر لأكثر من عام .

و بالتأكيد : فإن هذا يعد بمثابة مصادرة للممتلكات .. وكانت النتيجة : أنه تم تعطيل ٩٢ طائرة مصرية بالإضافة إلى تلك التي أصيبت بالشلل بسبب نقص قطع الغيار .

ولفت نظر جروميكو إلى أنه لو وقع مثل هذا الحادث بين مصر وأية حكومة أو شركة غربية لكننا قاضيناهم في بلادهم ، واسترددنا المحركات فضلاً عن التعويض ، ولكن في حالة الاتحاد السوفيتي وبسبب خصائص نظامهم ووجود معاهدة الصداقة والتعاون ، لم يكن أمام مصر أن تفعل شيئاً إلا أن تستمر في تذكير الحكومة السوفيتية بالتزاماتها ، دون جدوى .

وكان واضحاً : أن جروميكو ضاق الخناق عليه ، ولم يجد عذراً يقدمه للسلوك السوفيتي . وألححت في تلقى رد ، فقال بكلمات غامضة : لابد أن هناك بعض سوء التفاهم أو عقبة من جانب البيروقراطية السوفيتية .. وفي النهاية ودون

استشارة موسكو قال : إن الحادث ليس مشكلة خطيرة . وإن بإمكانى أن أعتبرها محسوبة فالحركات الإثنان والتسعون سيتم تسليمها لنا إثر عودته إلى موسكو .. وقد أوفى جروميكو بوعده ، وأعيدت في النهاية إلينا المحركات التي ظلت في أيدي السوفيت طيلة أكثر من عام .

وبعد حل مشكلة محركات الطائرات طلب السيد جروميكو إستراحه قصيرة يعقبها اجتماع خاص .. وفي الاجتماع المغلق وكما توقعت تغيرت لمحة جروميكو تغيرا شديدا وأصبحت تتم بقدر أكبر من المهادنة .

غير أنه وبعناد أعلن فتح مسألة عقد معاهدة رسمية جديدة بين موسكو والقاهرة أو إحياء المعاهدة القديمة .! وأوضحت لجروميكو أن مصر لن تعقد معاهدة جديدة أو تحيي المعاهدة القديمة ؛ لأن هذا لا يجدى في حل أى مشكلة ، وسيكون الأمر بمثابة إعتراف بأن الإلغاء كان خطأ .. ولم أشأ أن أوافق على شيء أكثر من إصدار بيان مشترك يقر المصالحة التى ربما تتم بين مصر والاتحاد السوفيتي .. وبعد ذلك فاجأت جروميكو بطلبى منه التعاون معى لإحياء اجتماع القمة بين الرئيس السادات والرفيق بريجنيف والذي لم يتم بسبب مرض بريجنيف المفاجيء في نهاية عام ١٩٧٤ .. وقلت لجروميكو : إنه ينبغي أن نبذل كل ما فى وسعنا لإحياء إجتماع القمة لأن من المؤكد أنه سيفتح الطريق أمام إتفاق على كافة المسائل المعلقة الأخرى ، وبالتالي أمام استعادة العلاقات الطيبة بين مصر والاتحاد السوفيتي .

غير أننى أوضحت أيضا أنه ينبغي على القيادة السوفيتية أن تراجع بعناية الدروس 'المستفادة من الماضى القريب وتغير على هذا الأساس سياستها متفاديه الأخطاء السابقة .. وأكدت مرة أخرى أن الاتحاد السوفيتي ملتزم قانونا بأن يزود مصر على أساس دائم بالأسلحة المتطورة وقطع الغيار .

وكم كانت دهشتى وارتياحى عندما أعلن جروميكو أن القيادة السوفيتية ستزود مصر بأية أسلحة طلبتها دون أى قيد على الكمية أو النوعية .. ويجب أن اعترف بأننى لم أصدق ما سمعت وطلبت من جروميكو أن يعيد ما ذكره فكرر قوله مضيفا للتأكيد : « كل شيء دون إستثناء » .

وكانت هناك بأدارة مشجعة أخرى هي أن الجانب السوفيتي لم يذكر كلمة واحدة عن المشكلة البالغة التعقيد والخاصة بديون مصر سواء في الإجتماع الخاص أو الإجتماعات الموسعة للوفدين .. وفي الحقيقة : فإن هذه كانت المرة الأولى في أية مفاوضات التي لاتذكر فيها مشكلة الديون .. وكانت كل هذه المؤشرات مبشرة للغاية ، واختتمت محادثاتي مع جروميكو بتعهد أن يتم إصدار بيان مشترك في نهاية إجتماع القمة بين بريجنيف والسادات ، والذي تقرر بصفه مبدئية عقده في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ .

وسوف يكون البيان أو الإعلان شاملا ، و يقدم خطوطا عريضة للعلاقات في المستقبل بين البلدين .. ولم يستحسن جروميكو فكرة أن يعقب اجتماع القمة إصدار بيان فحسب بدلا من توقيع معاهدة ، غير أنه لم يرفضها أيضا .. وكان واضحا أنه لم يكن لديه تفويض باتخاذ قرار ، وإحساسا مني بأنه في حاجة إلى بعض الوقت للتشاور مع بريجنيف اقترحت تأجيل الاجتماع .

وخلال إجتماعنا الخاص الثاني بذل جروميكو مرة أخرى كل ما في وسعه لاقناعي بأنه ينبغي توقيع معاهدة جديدة والتصديق عليها ، غير أنني ظلمت أرفض هذا الاقتراح .

ونوه جروميكو إلى أن أية وثيقة توقعها الدولتان سواء كانت في شكل معاهدة أو إعلان يجب عرضها على الهيئه التشريعية السوفيتية للتصديق عليها ولم أقل سوى أن للسوفيت الحق في إتباع أنظمتهم ، ولكن في حالة علاقتهم بمصر فإن الإعلانات السياسية أو البيانات ليست رهنا بتصديق البرلمان .. وإنما لانفعل سوى ابلاغ البرلمان بمحتويات الوثيقة ، وألح جروميكو بإصرار على أنه يجب التصديق على أية وثيقة تصدر في اجتماع القمة من قبل البرلمانين ، غير أنني تمسكت بموقفي ، وفي النهاية قبل وجهه النظر .

مشتريات الأسلحة :

وبدأ هذا الاجتماع الذي عقد في صوفيا وكأنه نقطة تحول في علاقتنا مع السوفيت .. لقد انتقدناهم بقسوة ومرة أخرى أصبحوا في وضع أكثر مهادنة ، وعلى

إستعداد لتزويدنا بالأسلحة .. غير أن مشكلة دفع ثمن الأسلحة التى يقدمها الإتحاد السوفيتى أثارت بعض الجدل فى مصر ، بل وأثارت فى البداية مشاعر العدواة التى يكنها الرئيس السادات .. ولم تحر مناقشة هذه المسألة بينى وبين جروميكو .. وكأن كلانا يعلم أن مصر ستدفع الآن نقدا ثمن كل المعدات العسكرية حيث لم تعد هناك علاقة خاصة بين الدولتين . ولم يكن هذا الموقف يمثل مشكلة لأن المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى كانت على إستعداد لتحويل مشتر ياتنا .

وفى الواقع فإن السعودية كانت قد دفعت منذ فترة قصيرة ثمن الطائرات الأمر يكية الست من طرازسى - ١٣٠ التى اشتريناها من الولايات المتحدة بعد كثير من الجدل .

وعندما بات واضحا فى الإتحاد السوفيتى على استعداد لبيع أسلحة لمصر ، ولكنه لن يقدمها بشروط خاصة ، ارتفعت أصوات كثيرة تجادل بأنه إذا كان الحال كذلك فيجب أن نتجه إلى مكان آخر للقيام بمشتر ياتنا .

وهذا إقتراح الكثير فكرة تنوع مصادر أسلحتنا على حين جادل آخرون بأن المعدات السوفيتية لا تستحق الشراء لأنها أقل جودة مما يمكن الحصول عليه من الغرب .

وفى رأى : أن هذه الإنتقادات لم تكن قائمة على أسس متينة ، وتجاهلت بعض الحقائق الأساسية للموقف ، التى أولاها : أن الجيش المصرى تم تدريبه وتجهيزه بواسطة الإتحاد السوفيتى طيلة عشرين عاما . ومن المؤكد أنه كان من السهل علينا أكثر بناء الجيش بسرعة لو أننا إستمرينا فى توفير المعدات التى تدرب عليها رجالنا بدلاً من أن نضطر إلى إستخدام أسلحة مختلفة .. وثانيها أن الأسلحة السوفيتية لم تكن أقل جودة .. وفى كل أسواق السلاح هناك الأسلحة الجيدة والردئة والمعدات المتطورة وغير المتطورة .

والمشكلة ببساطة هى إختيار المعدات السوفيتية التى تناسب أكثر مع إحتياجاتنا وعلى أية حال فإن خبرتنا فى حرب تشرين الأول (اكتوبر) أظهرت

بوضوح أن المعدات السوفيتية لم تكن أقل جودة من المعدات الأميركية بكثير ..
والثالثة : أن الإتحاد السوفيتى قادر على توفير كميات كبيرة من الأسلحة بسرعة
على حين أنه فى الدول الغربية يجد الطاقة الإنتاجية محدودة ، وفترات الإنتظار
طويلة .. فضلا عن ذلك : فإن مبيعات الأسلحة فى الولايات المتحدة تتوقف على
إجراءات سياسية معقدة . إذ يجب أن يوافق عليها الرئيس والكونجرس المعرض
لتأثير جماعات الضغط اليهودية والصهيونية والرابعة : أنه ليس من المصلحة القومية
لمصر أن تعتمد على الولايات المتحدة فى الحصول على الأسلحة .. فالولايات
المتحدة هى مورد الأسلحة لإسرائيل ولا يمكن أن يتملكنا وهم أنها ستعتمد مصر فى
أى وقت بنفس القدر الذى تمد به تلك الدولة والحق أن الولايات المتحدة ستسعى
دائما إلى المحافظة على تفوق إسرائيل العسكرى .. وفيما يتعلق بنظرية أنه ينبغي
حصول مصر على أسلحتها من مجموعة كبيرة من المصادر والقضاء على إتمادها
على دولة واحدة ، فبالرغم من تأييدى لهذا المبدأ إلا أنه لا يسعنى سوى التحذير من
أن هذا سيسبب مشكلات هائلة تتعلق بالتدريب ، والإمداد ، والتكوين ، ويمكن
أن يضعف قواتنا المسلحة بدلا من تقويتها .

اجتماعات فى موسكو:

وبعد هذا الاجتماع الأول بنى وبين جروميكوفى صوفيا استمر السوفيت
التحرك ببطئهم الثقيل المعتاد .. وربما يكون هذا على ارجح تقدير راجعا إلى تأثير
مشكلاتهم الداخلية فى هذه الفترة مع تدهور صحة بريجنيف ، والكشف عن
الصراع الذى عزل بود جورنى ، وتغيرات أخرى فى القيادة السوفيتية .. ولم يكن
مقررا عقد إجتماع ثان بنى وبين جروميكوفيل أوائل حزيران (يونيو) ١٩٧٧ فى
جنيف . وفى آخر لحظة أبلغنى جروميكوف أنه لا يستطيع مغادرة موسكو ، وطلب
منى أن أقابله هناك . وأجبتة بأننى على إستعداد للذهاب إلى موسكو بشرط أن
يأتى جروميكوف إلى القاهرة فى شهر آب (أغسطس) التالى ووافق على هذا الحل .
وفى الثامن من حزيران (يونيو) ١٩٧٧ وصلت إلى موسكو .

وعقدت إجتماعا أوليا مع جروميكو، خصص كله تقريرا لمناقشة مسودة البيان الذى سيصدر عندما يزور بريجنيف القاهرة من أجل إجتماع القمة مع السادات .

ولم يرق لى مشروع البيان بالمرة : فقد كان ثقيلا (طنانا) حافلا بعبارات عامة عن نزع السلاح والاستعمار والإستعمار الجديد والإمبريالية .. وبالنسبة للجزء الذى يتناول على وجه التحديد العلاقات المصرية السوفيتية : فإنه لم يتضمن أى بند يوضح مسؤولية السوفيت عن دعم قدرات مصر الدفاعية .

وأعتقد أن هذا التجاهل كان يرجع إلى إصرارى على أن تصدر هذه الوثيقة كإعلان وليس كمعاهدة .. وعليه فلم أشر إلى أن السوفيت سيخلفون وعدهم بتسليح الجيش المصرى .. والأهم من ذلك هو أن السوفيت ضمنوا البيان عبارة عن ضرورة « تنسيق الخط السياسى للبلدين » ولم أكن لأقبل مثل هذه العبارة ؛ لأنه قد يتم تفسيرها على أنها تعنى أن التعاون مع الاتحاد السوفيتى مشروط بالخط السياسى الذى تختاره مصر فى سياساتها الخارجية أو حتى الداخلية .. وبالتالى فإن الإتحاد السوفيتى سيشعر فيما بعد أنه حر فى نقض أى إتفاق تعاون عسكرى على أساس أن إختيارتنا السياسىة لاتتطابق للمبادئ السوفيتية — وعلى أية حال فقد قررت ألا أخوض فى مناقشة مفصلة لمشروع البيان مع جروميكو، واكتفيت بالقول بإننى سوف أدرسه ثم أرسل إليه اقتراحا مصرىيا مقابلا .

وبعد ذلك إجتمعت ببريجنيف ، وكان إجتماعا وديا على نحو غير عادى آخذين فى الإعتبار الظروف المحيطة .. ولم يكن يساورنى شك فى أن الإتحاد السوفيتى قرر أن مصر دولة فى غاية الأهمية فى الشرق الأوسط بحيث لا يمكنه أن تكون علاقاته بها سيئة .

وكان بريجنيف ودودا للغاية . وعندما ذكرته بأننا فى مسيس الحاجة إلى قطع الغيار لأن معظم طائراتنا لاتعمل لوح بذراعه عاليا فى الهواء و وعد بأن « كل طائراتكم ستحلق ثانية » ، وكانت هناك بادرة إيجابية أخرى هى أنه لم يثر قط مسألة الديون المصرية تماما كما فعل جروميكو .

غادرت موسكو بعد هذين الاجتماعين وشعور بالتناؤل يغمرنى بالنسبة إلى المستقبل فقد قرر الاتحاد السوفيتى أن مصر مهمة له ، ومن المؤكد أن الأمر يكنى توصلا إلى نفس النتيجة منذ حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ ، وكان هذا أفضل موقف بالنسبة إلى مصر ، إذ أنه خلق ظروفًا تتح لنا الإحتفاظ بعلاقات طيبة مع كلتا القوتين العظيمين دون أن نصبح تابعين لأى منها .. فقد وافق السوفيت على أن يبيعوا لنا أسلحة ، ومادام لدينا العملة الصعبة لدفع ثمن مشتر ياتنا فإن الإحتمال ضئيل فى أن يرجعوا عن قرارهم .. وكانت المملكة العربية السعودية ودول أخرى فى الخليج على استعداد لمنحنا الأموال اللازمة .

لكن الأحداث — لسوء الطالع — لم تسر وفق هذه التوقعات المتفائلة ، فلم تتم زيارة جروميكو للقاهرة فى آب (أغسطس) ، ولا اجتماع قمة بريجنيف — السادات — فى أيلول (سبتمبر) لأن الاتحاد السوفيتى دخل مرة أخرى فى حوار مع الولايات المتحدة حول قضية الوفاق العامة ، وعلى وجه أكثر تحديدا فيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط .

والمعروف أنه عندما يتفاوض الاتحاد السوفيتى مع الولايات المتحدة فإنه يتخلى فجأة عن كل إتصالاته الأخرى ، والأهم من ذلك أنه يمتنع عن إتخاذ أية خطوات قد تسبب رد فعل سلبى فى واشنطن .. وفى هذه الحالة بالذات نرى أنه بمجرد بدء الحوار مع الولايات المتحدة قرر الاتحاد السوفيتى أن ينتظر قبل أن يبدأ بيع أسلحة إلى مصر وقبل أن يذهب بريجنيف إلى القاهرة . غير أنه لم تتح لهم قط فرصة ثانية لالتقاط خيوط سياستهم تجاه مصر .. واعتبر السادات صمت السوفيت رفضاً جديداً ، وتحول مرة أخرى كلية إلى الولايات المتحدة .. ومرة ثانية أصبح دور الاتحاد السوفيتى ثانويا للغاية فى الشرق الأوسط .

القيادة السوفيتية ومصر:

ومن المناسب هنا أن نعود بذاكرتنا إلى فترة العلاقات المصرية السوفيتية التى ناقشناها فى هذا الكتاب فى محاولة لفهم سبب سير السوفيت فى هذا التخطيط وانهماجهم فى النهاية سياسة تحبط أهدافها بنفسها .. وتفسير ذلك فى اعتقادى يكنى

في عاملين رئيسيين هما: الانقسامات في بين القادة السوفيت ، وافتقارهم التام لفهم النظام المصري او نظام أية دولة أخرى من دول العالم الثالث .. و يبدو جليا أن القيادة السوفيتية في هذه الفترة كانت منقسمة انقساما حادا حول السياسة التي ينبغي انتهاجها حيال مصر .. فجموعة يرأسها دون شك بريجنيف كانت تفهم أهمية مصر في العالم العربي وحقيقة أن مصر كانت في هذه الفترة بحاجة إلى حليف أكثر من أى وقت مضى ، وأنها ستتحول إلى الولايات المتحدة إذا تراجع الاتحاد السوفيتي .. والمجموعة الأخرى كانت على الأرجح مقتنعة بأهمية مصر ، ولكنها لا تثق في السادات ، وتشعر بالقلق إزاء مواقفه المعادية للسوفيت ، وأزعجها كثيرا التأكيد من جديد على إستقلال مصر . فقد ذهب إلى الحرب دون استشارة السوفيت ومنذ ذلك الوقت حققت تقاربا ملموسا مع الولايات المتحدة .. و يبدو أن هذه المجموعة الأخيرة كانت مقتنعة بأنه إذا مارس الاتحاد السوفيتي ضغوطا كافية بمنع الإمدادات العسكرية عن مصر فإنها ستعود في النهاية إلى قبضة الاتحاد السوفيتي .

وكانت سياسة المجموعة المتشددة تقوم على أساس سوء فهم كامل لمصر .. فقد كانت تعتقد أنه بمنع الاسلحة فإنها ستخلق ضغوطا داخلية هائلة على السادات وأن شعبه وفوق كل ذلك جيشه قد يثور .. ولكن الحال ليس كذلك في مصر فحالما يتولى السلطة زعيم ما فإن الشعب يستمر في مساندته دون جدال أو مناقشة كثيرة ، فهو يعتبر أنه من البديهي أن يكون زعيمه وطنيا من الطراز الأول ، و يعرف أفضل المعرفة ما هو الصالح للبلاد .. والنتيجة أن الزعيم في مصر كما هو في دول كثيرة يمكنه اتخاذ قرارات هامة دون أن يحفل بالرأى العام .. وأن الأمر يتطلب أكثر كثيرا من مجرد الضغوط الخارجية لأثارة الشعب ضد زعيمه .. وفي الواقع أنه في معظم الدول النامية تكون المشاكل الداخلية هي التي تثير الشعب ضد الحاكم وليست قضايا السياسة الخارجية . وعلى العكس من ذلك في الدول التي كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية فإن رد فعل الشعب يكون قويا على الضغوط الخارجية ، و يقف خلف حكوماته دون تفكير .. وهذا هو السبب في أن اللعبة السوفيتية لم تفشل فحسب وإنما أتت بآثار عكسية .. وأدت هجمات السوفيت على

السادات التى كانت تذكرها أجهزة الإعلام المحلية إلى احتشاد الرأى العام خلفه ، وبدأ يظهر كرمز لإستقلال مصر ضد الإتحاد السوفيتى الذى تتملكه رغبة عارمة فى التدخل فى الشئون المصرية .. وكان عدم فهم الإتحاد السوفيتى للنظام المصرى هو الذى أدى فى النهاية إلى تدهور العلاقات المصرية السوفيتية وإلى فشل سياسته فى مصر ..

الفصل الحادي عشر

الرئيس كارتير يعمل
على تحقيق حل شامل

مع تولي لإدارة الرئيس الجديد كارتر مقاليد السلطة في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، بدأت الأمور تتحرك مرة أخرى في الشرق الأوسط .. وانتهت فترة الركود الطويلة التي اعقبت التوقيع على إتفاقية فك الإشتباك الثاني بين مصر وإسرائيل .

وجاءت الإدارة بشخصيات جديدة ونظرة جديدة ، كما جاءت بعزم حقيقي على إحراز بعض التقدم في جهود إحلال السلام .. وربما ساهم في هذا التصميم حب الرئيس كارتر الذي لا يرقى إليه الشك للسلام ، ولكنه لم يكن السبب الرئيسي فقد كان جيمي كارتر شخصية مجهولة نسبيا سواء في الولايات المتحدة أو الخارج ، ولذلك كان في حاجة إلى أن يفعل شيئا لبناء صورته .. وكانت المشكلات الداخلية الرئيسية هي البطالة والتضخم وأزمة الطاقة — متعسرة إلى درجة يتعذر معها أن تستخدم هذا الغرض ، ولم يكن هناك أمل في إحراز نجاح سريع في أى منها ... وكان يبدو أن القضايا الدولية تقدم أكبر الأمل في بناء صورة الرئيس كارتر .

وقد كانت هذه الصلة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية — في رأينا — موطن قوة ، وفي نفس الوقت موطن ضعف في إدارة الرئيس كارتر ، فمن ناحية أوحث إلينا بأن الرئيس الجديد سيجعل قضية الشرق الأوسط شغله الشاغل .. ومن ناحية أخرى : أشارت إلى أن تحركاته في الشرق الأوسط سوف تكون سرية التأثير بالضغط الداخلية ، الأمر الذي يعنى أنه سيراعى جماعات الضغط اليهودية .

وقد راقبنا عن كثب تحركات الرئيس كارتر الأولى في مجال السياسة الخارجية ووجدنا أن المؤشرات مختلطة للغاية .. فالأهمية التي أعطيت لموضوع حقوق الإنسان لم تكن مؤكدة .. صحيح أن هذا مبدأ سام لاخلاف عليه .. ولكنه أيضا شعار طنان

أجوف ، لم تكن هناك حكومة مستعدة لتطبيقه على الوجه الأكمل في الداخل وحتى في الولايات المتحدة .. وفي الحقيقة فأن استخدام كارتير لشعار حقوق الإنسان كان لممارسة الضغط على الإتحاد السوفيتي ، وحتى في هذه المنطقة كان تطبيقه يتعلق أساسا بمسألة المنشقين اليهود .. وإذا كان كارتير ملاكاً من السوء كما يصوره مساعدوه - لكان قد نزل في فلسطين ، حيث حرم شعب بأكمله من حقوقه الإنسانية .

ولم يمض وقت طويل قبل أن نخلص بالتالى إلى أنه لا يمكننا توقع ظهور حل لمشكلة الشرق الأوسط من إلزام كارتير بقضية حقوق الإنسان .

وكانت هناك قضية أخرى تستحوذ على إهتمام كارتير ، هى العلاقات السوفيتية الأمر يكية ، والوفاق .. وكان واضحاً أنه لا يريد المواجهة ، ويرد بجذر على الإستراتيجية الفعالة الجديدة للإتحاد السوفيتي في أفريقيا وأفغانستان وكمبوديا وعلى العكس فإنه انتهج إستراتيجية مضادة نشطة بتعزيز العلاقات مع بكين ولكنه واصل في الوقت نفسه مفاوضات سولت - ٢ .. وكانت كل هذه التحركات على الساحة الدولية إيجابية إلى حد ما من وجهة نظرنا .. لأننا كنا مقتنعين بأن الوفاق يمكن أن يساعد القوتين العظميين على المساهمة في إيجاد حل دولي لمشكلة الشرق الأوسط .

كما كانت معالجة الرئيس كارتير لقضية قناة «بنا» مشجعة إلى حد ما من وجهة نظرنا . وكان بمحض الصدفة : أن القضية كانت قد وصلت إلى مرحلتها النهائية في هذه الفترة ، ولكن الفضل يرجع إلى كارتير في أنها بلغت نهايتها . وإذا استطاع أن يحصل على موافقة الكونغرس على الاتفاقية النهائية رغم معارضته الشديدة ... وكانت معاهدة قناة بنا إختباراً لقدرة كارتير على مواجهة المعارضة الداخلية ، والتغلب عليها وقد نجح في هذا الإختبار .

وكان فريق الإدارة الجديدة الذى جاء به كارتير مدعاة لاطمئناننا إلى حد ما ، ولم تكن لدينا أية تحفظات على وز ير خارجيته سايروس فانس . فقد كان رجلاً على درجة عالية من الإستقامة ، وذو خبرة دبلوماسية واسعة ، وجديراً بالثقة على نحو لا يضاهاى . ولأنه كان عامياً فبحكم المهنة كان ينظر إلى الأمور على أنها صواب أو

خطا ، وليست ظللاً مختلفة الدرجات فيما بينها . وفي النهاية كان رجلا صريحا ، يجد المرء في التعامل معه يسرا ومتعة .. وكان الفريق الجديد في مجلس الأمن القومي مزودا بخبراء في شئون الشرق الأوسط .. وكان رئيس المجلس زيجنيور بمجنسكى أحد الواضعين الرئيسيين لتقرير معهد بروكينجز الشهير عن الشرق الأوسط الذي تنبأ بجل للمشكلة .. على أساس العودة إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ ، وخلق كيان فلسطيني .

وبطبيعة الأمر كان هذا مشجعا بالنسبة لنا في البداية .. ولكن لسوء الحظ سرعان ما اكتشفنا أنه من الصعب التعامل مع بريزنسكى ، وأنه ميل إلى محاضرة الدبلوماسيين المحنكين كما لو كانوا طلبة لم يتخرجوا بعد أكثر من مناقشة القضايا معهم .. والأخطر من هذا : أنه ارتد عن موقفه بالنسبة لحق الفلسطينيين في إقامة دولة لهم عندما تولى السلطة ، غير أنه عاد ليتبنى الموقف المؤيد لحقهم مرة أخرى عندما عاد إلى الوسط الأكاديمي .

الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة :

لقد بدأ فريق كارتر العمل في ملف الشرق الأوسط الضخم بمجرد توليه السلطة . ولم يضيع الرئيس كارتر وفانس وبريزنسكى وقتا لوضع إستراتيجية جديدة تختلف اختلافا جذريا عن إستراتيجية كيسنجر .. فتخلوا عن أسلوب الخطوة خطوة الذي سارت عليه الحكومة الجمهورية ، وبدأوا البحث عن طريقة للتفاوض على سلام شامل .

وكان واضحا منذ البداية أن الرئيس كارتر نفسه قد قرر اتخاذ دور نشط في محاولة حل مشكلة الشرق الأوسط مرة واحدة ، وإلى الأبد .. وإذا لم نخذلني ذاكرتي فإن كارتر كان أول رئيس أمر يكى على استعداد للإدلاء بتصريحات عامة كثيرة عن قضية الشرق الأوسط ، وبخاصة المشكلة الفلسطينية ، وفي أدق أجزائها والمهم هنا أنه بالنسبة لنا في الشرق الأوسط فقد كان واضحا أن الرئيس الأمر يكى الجديد ملتزم بالتزاما جادا وشخصيا بعمل شيء ما .

وقد بدأ الرئيس السادات وأنا معه في إقامة إتصالاتنا مع الرئيس كارتر وفانس وبريجنيسكى ، غير أن كارتر تصرف بسرعة أكبر .

ففى ٢٢ كانون الثانى (يناير) ١٩٧٧ تلقيت عن طريق السفير ايلتس رسالة شفوية قصيرة من فانس فحوها أن الرئيس كارتر يعلق أكبر قدر من الأهمية على إحراز تقدم ذو مغزى فى ذلك العام نحو إحلال سلام دائم وعادل فى الشرق الأوسط .. ولذا فقد طلب من فانس زيارة بعض العواصم المهمة فى الشرق الأوسط حتى يتسنى للولايات المتحدة الاستفادة من وجهات نظر قادة المنطقة عندما تبلور رأيها حول أفضل السبل لتحقيق التقدم نحو السلام .. وكان فانس ير يد على وجه الخصوص زيارة مصر حتى تتاح له فرصة مقابلة الرئيس السادات ومقابلتى قبل التوجه إلى أية دولة عربية أخرى .

وكان ينتوى زيارة اسرائيل ، والتوجه إلى مصر يومى ١٧ و١٨ شباط (فبراير) ثم يمضى إلى سوريا والمملكة العربية السعودية .

وقد أسعدتنا تلك الرسالة لأنها لم تكشف عن أن الرئيس كارتر يريد التحرك بسرعة فحسب وإنما يعترف فيها أيضا بالدور الرئيسى لمصر فى التفاوض حول أى حل للمشكلة .. وكرر كارتر شخصيا النقطة ذاتها فى رسالة إلى السادات حملها فانس فى شباط (فبراير) . فقال « إننى أعول كثيرا على مشورتكم فى الوقت الذى نبدأ فيه استكشاف سبل إحراز تقدم ذو مغزى هذا العام نحو إحلال سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط .. وهذا هو السبب فى أننى أرى أنه من الأهمية أن تكون أول رئيس دولة فى العالم العربى يجتمع به وزير الخارجية فانس » .

ولم تكن زيارة فانس فى شباط فبراير إلا الخطوة الأولى فى سلسلة من الاتصالات تمت سواء بصورة شخصية أو من خلال الرسائل بين واشنطن وكل أطراف الصراع فى الشرق الأوسط ، والتى أصبحت تعرف باسم المحادثات عن قرب .. وبعد أن قررت إدارة الرئيس كارتر السعى من أجل تسوية شاملة فى الشرق الأوسط ، ركزت جهودها على استئناف مؤتمر جنيف . وكان الهدف من المحادثات عن قرب وضع صيغة لعقد مؤتمر جنيف تكون مقبولة من الجميع ، والتوفيق بقدر الإمكان بين مواقف مختلف الأطراف قبل افتتاح مؤتمر جنيف ... وأصرح فى هذا الصدد بأن المحادثات عن قرب ساعدت فى إنشاء وعلاقة خاصة بين واشنطن والقاهرة .. ودأب كارتر

وفانس على احاطتنا علما بكل إتصالاتها مع الأطراف الأخرى في صراع الشرق الأوسط وجرت بيننا مبادلات بعيدة المدى بشأن القضايا المباشرة فحسب ، وإنما أيضا بشأن المشكلات المتعلقة بمنطقة القرن الإفريقي وشبه الجزيرة العربية . ومع هذا فإننى أود أن أؤكد أن مصر لم تسع قط في هذه الفترة الى الإستفادة من هذه العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة في تعزيز مصالحها بما يضر بالدول العربية الأخرى .

وكانت العقبة الأساسية أمام عقد مؤتمر جنيف هي تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية . وكان من الواضح أن إسرائيل تعارضه ، غير أن الدول العربية لم تكن لتوافق كذلك على مؤتمر لا يمثل فيه الفلسطينيون .. وكان السبب بسيطا بما فيه الكفاية فلا يمكن أن يوجد سلام دائم في الشرق الأوسط دون إعادة حقوق الفلسطينيين ، والدول العربية إعترفت بالإجماع في الرباط بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى .. ومن ثم كان ينبغى أن تحضر المنظمة في جنيف ، وتشارك مشاركة كاملة في جلساته .

ومن المناسب في هذا الصدد أن نذكر بإيجاز موقف الأطراف الرئيسية كما برز أثناء الإتصالات المستمرة في عام ١٩٧٧ . فقد استطاعت الدول العربية اتخاذ موقف موحد فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية التي يتعين مراعاتها في التعامل مع إسرائيل ، على الرغم من بقاء الاختلاف حول الإجراءات والتفاصيل .. وكان هذا الموقف الموحد هو الانجاز الرئيسى الذى أسفرت عنه إجتماعات الجامعة العربية واجتماعات قمة رؤساء الدول العربية . وكان المبدأ الأساسى الذى إلتزمت به كل الدول العربية من خلال توقيعاتها الرسمية وأمام أعين شعوبها ، وهو أنه ينبغى ألا تتخذ أى دولة قرارات من جانب واحد يكون من شأنها انقسام العرب وتقويض أسس تضامنهم .. وكان مفهوما أن أى خرق لهذا المبدأ العام السامى ستكون له آثار عكسية خطيرة على القضية العربية .. وكانت هذه القضية قد اكتسبت قوة والتزام لم يسبق لها مثيل نتيجة حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ ، التي لعبت دورا رئيسيا في توطيد العلاقات العربية تحت قيادة مصر في صورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العرب .

وفضلاً عن هذا المبدأ الغالب كانت الدول العربية أيضاً ملتزمة بالنقاط التالية :
(١) - إنسحاب القوات الإسرائيلية بالكامل من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ .

(٢) الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في أن يمارس بحرية حقه في تقرير المصير ، مما يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة .
(٣) منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .
ولعل للقارىء يتذكر أن النقطة الأخيرة تمت الموافقة عليها بالإجماع من قبل رؤساء الدول العربية المجتمعين في الرباط عام ١٩٧٤ ، بعد أن ناقشوا كل العناصر المتضمنة ، واستمعوا إلى خطبتين مؤثرتين ألقاهما الملك حسين عاهل الأردن .. ومنذ ذلك الوقت اكتسبت منظمة التحرير الفلسطينية وضعاً أكبر بكثير كقوة سياسية داخل الجامعة العربية ، وفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وفي المؤتمرات الدولية وفوق ذلك كله لدى دول العالم الثالث وحتى داخل مجلس الجامعة العربية تغير مركز منظمة التحرير الفلسطينية بفضل مبادرة رسمية مصرية كنت مسؤولاً عنها فأصبحت المنظمة عضواً كاملاً العضوية في الجامعة العربية على قدم المساواة مع الدول العربية .. وعلى الرغم من أن هذه كانت خطوة رسمية ذات مغزى سياسى هام فقد تمت الموافقة عليها بالإجماع خلال بضع دقائق من جانب كل الدول العربية .

وكان واضحاً أيضاً داخل الدوائر الرسمية العربية أن الحكومات العربية ستكون مستعدة داخل اطار تسوية شاملة لتوقيع إتفاقيات سلام مع إسرائيل منبهة حالة الحرب .

ولا يعنى هذا بالضرورة أن الدول العربية — بما فيها مصر — ستكون على إستعداد لتطبيع العلاقات مع إسرائيل قبل إنقضاء فترة إنتقالية طويلة يجب أن يوضع خلالها السلوك الإسرائيلي تحت مراقبة وفحص دقيقين .. وحتى السادات نفسه كان صريحاً للغاية في هذه النقطة .. وفي الواقع فانه كان الرئيس العربى الوحيد الذى صرح علانية ومن تلقاء نفسه بموقفه من هذه النقطة الهامة .. ففى أوائل عام ١٩٧٧ وردا على سؤال وجه إليه في مؤتمر صحفى عن مدى القيام بتطبيع العلاقات بين مصر

واسرائيل ، قال السادات على الفور « ليس في جيلى » ، و بعد ذلك بخمسة شهور
سؤل السادات السؤال نفسه وكانت الاجابة أكثر تفأؤلا في هذه المرة إذ قال : إن
« التطبيع قد يحدث خلال خمسة أعوام من توقيع إتفاق سلام مع إسرائيل » .

ومما ذكرنا آنفا يمكن للمرء أن يوجز الشروط العربية للسلام كما يلي :

(١) أن الدول العربية لن تعقد إلا إتفاق سلام شاملاً مع إسرائيل رافضة سلاماً
منفرداً .

(٢) القيام بذلك يعنى أنها ستعترف بوجود إسرائيل كدولة من دول الشرق
الأوسط .

(٣) ينبغي ألا تعالج المشكلة الفلسطينية على أنها مشكلة إنسانية وإنما مشكلة
سياسية في الأساس .. وللشعب الفلسطينى الحق في إقامة دولة له وليس في
الحصول على إحسان .

(٤) يجب إرجاء تطبيع العلاقات مع إسرائيل حتى تثبت إسرائيل أنها جديرة
بالثقة .

وتشكل النقاط السابقة كلها أسس السلام مع إسرائيل من وجهة النظر
العربية .

ورغم هذه الوحدة الأساسية في المبادئ الرئيسية فقد كانت هناك بعض
الإنقسامات في المعسكر العربى ، دفعت إليها في المقام الأول مخاوف من أن كل دولة
لن تفكر في النهاية إلا في حاية مصالحها متناسية الحاجة إلى التضامن وتاركه
الآخرين يذودون عن أنفسهم ، والدولة التى كان يسهل عليها إنتهاج هذا المسلك هى
مصر . إذ كان من الممكن الوصول إلى تسوية بين إسرائيل ومصر دون مشكلات
كثيرة إذا ما أرادت مصر ولم يكن أمام إسرائيل من خيار — كما كان يعلم أى رئيس
أمر يركى — إلا أن تعيد سيناء .

وقد يتذكر القارىء أن الرئيس نيكسون أبلغنا من قبل أن سيناء ليست
مشكلة .. ومن الناحية الأخرى : فإن إسرائيل لم تكن مستعدة لإعادة مرتفعات
الجولان إلى سوريا ، أو الضفة الغربية والقدس إلى فلسطين ، ولم يكن من الممكن
تحقيق تقدم في هذا الصدد إلا إذا اتخذت مصر موقفاً ثابتاً فلا تقبل السلام مع إسرائيل

إلا إذا تمت تلبية مطالب السورين والفلسطينيين .. وكان مفهوما أن الأسد ومنظمة التحرير الفلسطينية تساورها شكوك بالغة تجاه السادات خشية أن يصنع سلاما منفردا .. ولهذا السبب أصر الأسد على أن يمثل الدول العربية وفد موحد في جنيف يتحدث باسم الجميع وبصوت واحد . ووافقت مصر تماما على هذا الطلب لأنه لم يكن لديها نية أن تخذل الدول العربية الأخرى .. وبالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية كان هناك خطر حقيقى في هذه المرحلة ، وهو أن تتخذ موقفا متصلبا أكثر مما ينبغى محبطة بذلك إمكانية إحراز نجاح في جنيف .

وظللنا على اتصال وثيق بسور يا والمنظمة لطمأنتها بشأن نوايانا ، ولإقناعها في الوقت نفسه بأن يظلا مرنين .. وكانت المشكلة دقيقة ولكن أمكن معالجتها على خير وجه حتى النهاية .

ولم تكن العقبة الحقيقية أمام مؤتمر جنيف هى الانقسامات والشكوك في المعسكر العربى ، وإنما كانت موقف إسرائيل .. فإسرائيل لم تكن تريد مفاوضات متعددة الجنسيات ، ولا تريد عقد مؤتمر جنيف . وفى الحقيقة لم يصدر قط أى بيان علنى من جانب القادة الإسرائيليين يؤيد المؤتمر ، حتى بعد أن أبلغوا الولايات المتحدة سرا بأنهم سيحضرونه .. ومن وجهة النظر الإسرائيلية : فإن مثل هذا الموقف له وجاهته ، فهم لا يستطيعون فرض إرادتهم على جبهة عربية موحدة ، ولكن إذا استطاعوا التفاوض مع كل دولة عربية على حدة وفوق كل ذلك عزل مصر عن الدول الأخرى فإنهم قد يحصلون على ما يريدون ، وهكذا كانت إسرائيل تريد إجراء مفاوضات مع كل دولة عربية مستبعدة الفلسطينيين استبعادا كاملا .. وعلى حين أصر الإسرائيليون على مفاوضات منفصلة فإنهم لخصوا موقفهم فيما يلى :

(١) إن إسرائيل لن تنسحب إلى الحدود التى كانت قائمة قبل عام ١٩٦٧ .
(٢) إن إسرائيل لن تقبل إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، وترفض رفضا فاطعا أية مناقشة لما أسمته « سيادة أجنبية » على « يهودا والسامرة » الضفة الغربية وغزة .

(٣) إن موقف إسرائيل بشأن وضع القدس هو أن المدينة ستظل موحدة والعاصمة الأبدية لإسرائيل .

(٤) إن تطبيع العلاقات يجب أن يتم بمجرد توقيع معاهدات سلام مع وجود حدود مفتوحة ، وكل شيء يستتبعه هذا المفهوم .

وكان موقف الولايات المتحدة أكثر المواقف غموضا . وكارتر بحق ير يد التوصل إلى تسوية في الشرف الأوسط سواء بدافع الحب الخالص للسلام أو لأسباب سياسية ، حيث إنه كان في حاجة إلى احراز نجاح في الخارج لتعزز مركزه في الداخل . وكان كارتر يدرك أيضا أنه لن يكون هناك سلام شامل في الشرق الأوسط حتى تحل المشكلة الفلسطينية .. وكان هذا يعني أنه ينبغي على الولايات المتحدة على أقل تقدير أن تجرى إتصالات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وتعترف بها في نهاية الأمر . على أن خطوة كهذه كانت صعبة ، فالضغط التي تمارسها إسرائيل وجاعات الضغط اليهودية ضد إجراء إتصالات بين المنظمة والولايات المتحدة كانت هائلة وفضلا عن ذلك : فإن واشنطن كانت مرتبطة بالضمانات الرسمية ، التي كان كينسجر قد منحها إسرائيل كجزء من الإتفاق على فك الاشتباك الثاني على الجبهة المصرية ، فقد تعهدت الولايات المتحدة بالتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أو تعترف بها حتى تعترف بحق إسرائيل في الوجود ، وتقبل قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ ، كما أن الولايات المتحدة أعطت إسرائيل ضمانا بأنها ستشاور معها في أى خطوة جديدة في الأمم المتحدة أو مؤتمر جنيف وهكذا فإن قدرا كبيرا من مستقبل مفاوضات السلام كان يتوقف على السياسة الأمر يكية بشأن مسألة منظمة التحرير الفلسطينية .. وكان واضحا لنا أن كارتر ليس لديه أية سياسة حقيقية خاصة به في هذا الصدد ، وإنما سيتبع السياسة الإسرائيلية ما لم تحل بينه وبين ذلك ضغوط الدول العربية .

وكانت الإجتماعات والمراسلات والرسائل والردود عليها فيما بين الأطراف خلال صيف وخريف عام ١٩٧٧ لا تخصى ولا تعد ، وغاية في التعقيد وبدلا من أن أقدم هنا تقريرا مرتباً ترتيباً زمنياً يؤدي إلى تشوش ذهن القارئ فإننى سأحلل القضايا الرئيسية التي نوقشت والتقدم الذى أحرز فيما يتعلق بكل قضية . وقد كانت جهود إدارة كارتر موجهة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية .

- (١) إيجاد صيغة لعقد مؤتمر جنيف مقبولة من كل الأطراف .. ويتضمن هذا حل مشكلة التمثيل الفلسطيني .
- (٢) التوصل إلى إتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على الإطار الأساسي للتسوية في الشرق الأوسط .
- (٣) تمهيد الطريق أمام توقيع معاهدات سلام بين إسرائيل وكل دولة عربية في حالة حرب معها ، عن طريق مطالبة كل طرف بأن يقدم مسودة معاهدة كتابة إلى الولايات المتحدة ، ثم يقوم الأمريكيان بوضع مقترحات وسط .
- وقد ذكر بعض الكتاب : أن الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر جنيف كان مصيرها الفشل لأنه لم يكن هناك أى إتفاق على صيغة لذلك .. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة ، والعكس هو الصحيح ، فقد كان هناك إتفاق على أن المؤتمر سيعقد في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧ وفق الصيغة التالية :

- (١) سيمثل الأطراف العربية وفد عربي موحد في الجلسات الافتتاحية في جنيف وسيكون داخل الوفد فلسطينيون قد يمثلهم أعضاء غير مشهورين في منظمة التحرير الفلسطينية .
- (٢) سيتم تشكيل جماعات عمل منفصلة أُلجان فرعية ، للتفاوض بشأن معاهدات السلام كما يلي :
- أ- مصر- إسرائيل .
 - ب- سوريا- إسرائيل .
 - ج- الأردن- إسرائيل .
 - د- لبنان- إسرائيل .
- هـ- الضفة الغربية ، وغزة ، والمشكلة الفلسطينية ، ومشكلة اللاجئين : سيتم مناقشتها فيما بين إسرائيل والأردن ومصر والفلسطينيين ، وربما آخرين ، كما يتقرر في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر جنيف .
- (٣) أن تبلغ مجموعات العمل أواللجان الفرعية المؤتمر الموسع عن نتائج أعمالها .

وتمثل هذه الصيغة التي تم التوصل إليها بعد جهود كبيرة حلا وسطا أمام أصرار العرب وولاسيا سوريا على أن يمثل الجانب العربي وفد موحد، وإصرار إسرائيل على أنها لن تقبل إلا إجراء مفاوضات ثنائية مع كل دولة على حدة .. ولكن المسألة التي لم تكن قد حسمت بعد في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ هى كيفية تمثيل الفلسطينيين سواء في الوفد العربى الموحد أو في اللجان الفرعية المكلفة بالتفاوض حول مستقبل الضفة الغربية

إجتماعات مع الأمر يكيين :

وكانت هذه القضية الرئيسية موضع المناقشة في إجتماعين على مستوى عال بين مصر والولايات المتحدة عقدا في واشنطن يوم ٢١ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧ . وسوف أناقش هذين الإجتماعين بإسهاب ؛ لإيهما كانا على قدر كبير من الأهمية ، فعلى حين كشف النقاب عن وجود مشكلات خطيرة لم تحل ؛ فإنها أوضعا أيضا أن هناك احتمالات طيبة للنجاح إذا ما إستمرت الدول العربية ملتصقة بعضها البعض وتتبع الإستراتيجية الصحيحة بثبات .

وعلى هذا الأساس سيكون من اليسر على القارىء أن يقيم قرار السادات غير

العادى بالذهاب إلى القدس .

وكان الإجتماع الأول حديثا قصيرا على انفراد بينى وبين الرئيس كارتر ، أعقبه إجتماع كامل للوفد المصرى والفریق الأمر يكى فى الشرق الأوسط فى المكتب البيضاوى . ورحب الرئيس كارتر بى ترحيبا حارا ، وشرح لى لماذا كان يريد الإجتماع بى على إنفراد .. وأسرى بأنه من الضرورى بالنسبة له أن يوضح بعض النقاط التى قد تعقد فى رأيه حل أزمة الشرق الأوسط ، وقد تخلق صعوبات بالغة على الطريق الطويل للتفاهم والتعاون المتبادلين بين مصر والولايات المتحدة .. وكان يريد إيضاح موقفه بقدر الإمكان بشأن مسألتين أثارهما معى مراراً الرئيس .. وكانت المسألة الأولى هى تأكيد السادات من أنه بإمكان كارتر الضغط على إسرائيل . وعقب الرئيس كارتر على هذه النقطة بقوله : « إن الرئيس السادات طلب منى مرارا ممارسة ضغوط كبيرة على إسرائيل ، ولكنى أر يد أن تعرف أننى لا أستطيع أن أفعل ذلك ، لأنه سيكون إنتحارا سياسيا شخصيا بالنسبة لى .

وتتعلق المسألة الثانية بالعلاقات السوفيتية-الأمريكية: فقال الرئيس كارتر: «وبالمثل فإن الرئيس السادات كثيراً ما يحثني على أن أكون متشدداً مع الاتحاد السوفيتي. وبشأن هذه النقطة أيضاً أريد أن تفهم أنني منذ أصبحت رئيساً للولايات المتحدة لم تأل القيادة السوفيتية جهداً في انتقاد موقف إدارتي من الوفاق. وذكر بريجنيف نفسه خلال الستة أشهر الأخيرة أنني مسئول شخصياً عما أسماه تغيراً هائلاً في سياسة الولايات المتحدة في هذا الصدد.. وأريد أن تفهم ياسيدي نائب رئيس الوزراء أنني لا أستطيع استغزاز الاتحاد السوفيتي أو الضغط عليه.. وعلى أن أفعل شيئاً لأثبت للقيادة السوفيتية أنها مخطئة في تأكيدها بأنني مسئول عما تسميه تغيراً في سياسة الولايات المتحدة.. وبسببساطة فإنني لا أستطيع ممارسة ضغوط على موسكو لأن هذا سيكون انتحاراً سياسياً آخر بالنسبة لي».

وبعد أن أوضح الرئيس كارتر موقفه بقدر الإمكان بشأن هاتين المسألتين الرئيسيتين، ناقش معنى آخر التطورات المتعلقة بأزمة الشرق الأوسط ولا سيما المشكلة الفلسطينية.

وتبادلنا الآراء حول سبل، وطرق تعزيز التعاون الثنائي بين الولايات المتحدة ومصر.

وعلى حين تأثرت للغاية بصدق الرئيس كارتر عندما صور لي حدود قدراته فيما يتعلق بإسرائيل والاتحاد السوفيتي، إلا أنني أحسست بخيبة الأمل، خاصة أنني لم أكن مقتنعاً بقوله: إنه كرئيس للولايات المتحدة-لا يملك أى وسيلة للضغط على إسرائيل، ولم يضايقني رفضه التشدد مع السوفيت بهذا القدر، لأنني كنت مقتنعاً بضرورة إشراك الاتحاد السوفيتي في عملية السلام، وعدم استبعاده حتى لا يتحول إلى مخرب خطير.

وفي الحقيقة: إن مخاوف كارتر من الاتحاد السوفيتي كان لها نتائج إيجابية من وجهة نظرنا، إذ دفعت الرئيس الأمر يكي إلى التفاوض مع السوفييت على بيان مشترك يحدد إطاراً مشتركاً للقوتين العظميين فيما يتعلق بالمفاوضات في جنيف كما

سنرى بالتفصيل فيما بعد .. وكم راعنى أن أجد الرئيس كارتر على هذه الدرجة من الخوف والتردد، وإعطائه الأولوية الأولى لمستقبله الشخصى على قضايا الحرب والسلام الهامة فى منطقة حساسة واستراتيجية مثل الشرق الأوسط .. فأن يكون الرئيس الأمر يكى ضعيفا فهذا أمر نسيء بما فيه الكفاية، ولكن أن يكون مذعورا فهذا أمر مرعب .

وفى هذا الصدد يجب أن أضيف أننى نقلت فيما بعد إلى السادات ما أبلغنى به الرئيس كارتر متوقعا أنه سيفهم على الفور مغزى هذه التصريحات وآثارها، وأعنى بذلك أنه لا يمكننا الاعتماد على الولايات المتحدة وحدها .. وكان ينبغى على الرئيس السادات أن يعيد النظر فى تقييمه لدور الولايات المتحدة فى عملية السلام، وبخاصة اعتقاده الثابت الذى ردد مرارا بأن ٩٩,٩ فى المائة من التسوية النهائية يكمن فى أيدى الولايات المتحدة .. وبعد أن اعترف الرئيس كارتر شخصيا بمركزه وقدرات تحركه المحدودة ما كان ينبغى أبدا أن يستمر الرئيس السادات فى الاعتماد كلية على الولايات المتحدة باعتبارها شريكة رئيسية .

ولم يؤد الاجتماع الذى أعقب اللقاء الخاص إلى شىء سوى أنه زادنى فزعا . وكان يرافق الرئيس كارتر نائبه وولتر مونديل وسيروس فانس وزيجنيو بريجنسكى وبوبرت ليتشودود وديفيد آرون والفرد أترتون وهيرمان أيلتس ووليام كوندات وجيرمى شاختار .

وعلى الجانب الآخر من المائدة جلس معى السفير أشرف غربال والسفير أسامة الباز والوزير المفوض محمد شاكر والدكتور محمد البرادعى . وافتتح الرئيس كارتر الاجتماع بتعقيب هام مفاده أن محادثاته السابقة معى كانت شاملة وطنية وصريحة وودية ثم اقترح أن نبدأ بمناقشة مسألة منظمة التحرير الفلسطينية مؤكدا على اقتناعه بأنه يجب على مصر أن تستمر فى تشجيع الفلسطينيين على قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كأساس لأى حل .

وأضاف قوله : أنه قد بحث بالفعل بهذا الطلب إلى الرئيس السادات، وأنه كرر ذلك لى مرة أخرى فى اجتماعنا الخاص .

وقد سلم كارتر بأن لمنظمة التحرير الفلسطينية كل الحق في التعبير عن تحفظاتها بشأن تلك الفقرة من القرار ٢٤٢ التي تعتبر الفلسطينيين لاجئين، غير أنه أضاف قائلاً: إنه يعتقد اعتقاداً راسخاً بأن المنظمة ستقبل على الأرجح هذه الصيغة إذا بذلت مصر جهداً كبيراً في إقناعها ومارست سور ياجهداً مماثلاً وإن كان أقل.. وأضاف كارتر بقوله: وإذا قبلت منظمة التحرير الفلسطينية القرار ٢٤٢ كأساس للتسوية فإنه سيعين حينئذ ممثلاً شخصياً، لإجراء اتصالات رسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيسها ياسر عرفات.

وهذه الخطوة— أى قبول منظمة التحرير الفلسطينية القرار ٢٤٢— ليست ضرورية فحسب، وإنما هي خطوة رئيسية، وأود أن أوضح بجلاء: أنه ما لم تتم هذه الخطوة فلن أكون في موقف يمكننى معه إجراء محادثات مباشرة مع المنظمة؛ لأننا لانستطيع انتهاك الاتفاق المعقود بين الحكومتين الإسرائيلية والأمريكية أثناء اتفاق فك الاشتباك الثانى بين مصر وإسرائيل.

وأعتقد اعتقاداً أكيداً أن إسرائيل لا تريد إجراء أية اتصالات على الإطلاق بين واشنطن ومنظمة التحرير الفلسطينية في ظل أية ظروف. ومع ذلك فإذا قبلت المنظمة القرار رقم ٢٤٢ فسوف نتولى أمر معارضة إسرائيل وأمل أن نتوصل إلى اتفاق حول هذه النقطة.. وفى ضوء حقيقة أن ياسر عرفات أجرى بالفعل اتصالات غير مباشرة معنا من خلال وساطة الحكومات السعودية والسورية والمصرية فإننى أمل أن تتجسد صيغة مقبولة لإجراء اتصالات مباشرة.

وأيضاً فيما يتعلق بمشكلة منظمة التحرير الفلسطينية أكد لى الرئيس كارتر أن الولايات المتحدة ستشارك بنشاط فيها.

وقال «أرجو أن تثق ثقة كاملة فينا»، وأعتقد أننى أبذل كل ما فى وسعى، ولن يثيننى عن ذلك شئ، وإنما سأستمر فى استخدام كل قدراتنا وامكانياتنا من أجل التوصل إلى اتفاق عام.

وكانت النقطة الثالثة التى أثارها الرئيس كارتر هى الخلاف بين مصر والولايات المتحدة فيما يتعلق بحجم التقدم الأساسى الذى يتعين إحرازه قبل

الذهاب إلى مؤتمر السلام في جنيف .. وعلى حين أن مصر تعتقد أنه ينبغي الاتفاق على جزء كبير قبل أن يبدأ المؤتمر رسميا فإن الولايات المتحدة لا تعتقد أن هذا يمكن تحقيقه بسبب الموقف المتشدد الذي يتخذه الإسرائيليون بشأن عدد كبير من الجوانب الرئيسية للمفاوضات .

وكم رآع الوفد المصري وأفرغه أن الرئيس كارتر اعترف بعد ذلك بكلمات واضحة لاليس فيها مرة أخرى بعجزه عن التعامل مع الاسرائيليين فقال :

« من الأهمية بمكان ألا تنسوا أن نفوذى على إسرائيل يرتبط نسبيا بمدى ما أحظى به من تأييد من الرأى العام الأمر يكى والكونجرس والدوائر اليهودية فى هذا البلد .

وأود أن أكون واضحا كل الوضوح ولذا أقول : إنه فى غياب مثل هذا التأييد من الأطراف الثلاثة فإن قدرتى على التأثير على اسرائيل تكون محدودة » .

وصدم الوفد المصرى لدى سماعه الرئيس كارتر رغم أننا كنا ندرك منذ زمن طويل ضعف كارتر .. وكان لاختيار رئيس الولايات المتحدة الاعتراف بذلك فى اجتماع رسمى أثر سلبى على الجانب المصرى .. فإذا لم يكن كارتر مستعدا لمواجهة مع الاسرائيليين فى حالة اتخاذهم موقفا متصليا بشأن مشكلة رئيسية أو أكثر خلال المفاوضات فإن مصر لا تستطيع عندئذ الاعتماد على الولايات المتحدة .

وعليه : فإن اعتراف كارتر بعجزه عن مواجهة إسرائيل أقتضى أكثر من أى وقت مضى بأنه يجب على مصر ألا تتفاوض بمفردها مع إسرائيل والولايات المتحدة ، أو تعتمد اعتمادا كليا على الأمر يكان .. بل على العكس كان ينبغي على مصر أن تحاول توسيع نطاق عملية السلام بأكبر قدر ممكن بادخال عوامل اضافية ، وضغوط جديدة على الولايات المتحدة . ولتحقيق ذلك يجب علينا أن نضمن تعبئة الحكومات العربية ، والرأى العام العربى خلف مصر ، إلى الحد الذى يمكن معه أن تدرك واشنطن وتل أبيب أن العالم العربى كله يساندنا ، وكان يجب أن تتخذ مصر خطوات لاجتذاب رجل الشارع فى العالم العربى ، فى نفس الوقت الذى ينبغي فيه على الرئيس السادات الاقترب من قادة العالم

العربي لرأب الصدع ، وتعز يز وحدة الصف .. لقد كنا في حاجة إلى وحدة القيادة والرأى العام هذه قبل أن يتسنى لنا مواجهة إسرائيل على الطريق الطويل إلى إجراء مفاوضات من أجل تسوية سلمية شاملة .

وفضلا عن ذلك كان ينبغي جعل الولايات المتحدة تدرك تمام الإدراك قدرة مصر على تعبئة التأييد العربى ، ويجب أن تفهم واشنطن أن مصر لا يمكن أبدا عزلها عن العالم العربى ، وأن مصر يمكنها حشد التأييد العربى متى شاءت .

وفى المقام الثانى : فإن اعتراف كارتر الصريح بعجز الولايات المتحدة جعل من الضرورى أن تبذل مصر كل جهودها لتشجيع الاتحاد السوفيتى ، والقوى الغربية الأخرى ، على القيام بدور هام فى الحل الشامل لأزمة الشرق الأوسط .

وخلصت بعد طول تفكير إلى أن اتخاذ مصر منهاجاً منفرداً أمر غير منطقي بالمرة .. وإذا تفاوضت مصر بمفردها فإنها قد تستعيد أراضيها ولكنها ستستعيدوها على أية حال .. مهما يكن من أمر فإنها بتفاوضها على تسوية منفردة سوف تقوض فرص التوصل إلى سلام شامل وفوق كل ذلك إلى حل للمشكلة الفلسطينية .. وستكون قد خنا القضية العربية ، وتوصلنا إلى لاشئ .

وعلى الرغم من اعتراف كارتر بعجزه وافتقاده للشجاعة فإننى وجدت ماسعاً على الطمأنينة والأمل فى موقفه ، فقد كانت النتيجة التى توصل إليها هى نفس النتيجة التى خلصت إليها ، وأعنى أن أفضل فرص السلام تكمن فى عقد مؤتمر جنيف فى موعد مبكر مع الاشتراك الكامل للاتحاد السوفيتى .

وهنا يجب أن أؤكد أن كارتر كان مهتماً بصورة شخصية بالمؤتمر ، وكان يكرس الكثير من الوقت والجهد لضمان نجاح المؤتمر .

ولم تكن هناك أدنى إشارة إلى أن كارتر يشجع على إجراء إتصالات ومفاوضات مباشرة بين القاهرة وتل أبيب . وفى الواقع فإن إدراكه لضعفه وماسيلحق به من أضرار سياسية من إجراء أى مواجهة مع إسرائيل جعل ذلك الاحتمال مستبعداً .. وهو أن إجراء مفاوضات مباشرة بين مصر وإسرائيل سيضطر كارتر إلى أن يصبح محور النشاط ، وهو بالضبط الوضع الذى أوضح أنه لا يريد أن

يصحح فيه . وقد إدعى البعض أن الأمر يكتين يقومون بمجهود نشط من أجل قيام اتصالات مباشرة بين بيجين والسادات مهدت الطريق أمام رحلة السادات للقدس .. هذا محض افتراء فكارت لم يكن فحسب بعيداً عن هذه الاتصالات بل إنه لم يكن يعرف إنها جارية .. وفي الوقت الذي كان فيه اجتماع المكتب البيضاوى منعقداً كان مبعوث الرئيس السادات يلتقى بوزير الخارجية الاسرائيلي موسى ديان في الرباط ، كما سنرى فيما بعد ولكن كارت لم يكن يعرف شيئاً عنه .

ونوقشت قضايا هامة أخرى كثيرة في المكتب البيضاوى في ذلك اليوم كانت إحداها مسألة التمثيل العربى في مؤتمر جنيف .. وكان الموقف الذى أعرب عنه كارت هو:

« في رأى أن وفداً عربياً موحداً هو أفضل صيغة للتغلب على الخلافات العربية ويجب أن يتضمن ذلك الوفد ممثلين للفلسطينيين أو منظمة التحرير الفلسطينية بشرط ألا يكونوا شخصيات قيادية مشهورة في تلك المنظمة »

وأضاف كارت: أنه بعد الجلسة الموسعة التى سيمثل فيها العرب بوفد واحد ينبغي أن ينقسم المؤتمر إلى عدة لجان فرعية للتفاوض .. وكانت مهمة هذه المجموعات هى التفاوض بشأن معاهدات السلام بين الدول العربية فرادى وبين إسرائيل .

وكانت هناك بعض مشكلات تتعلق بإجراءات التفاوض على السلام بين إسرائيل والحكومات العربية .

وكانت هذه المسألة المعقدة هى كيفية التفاوض على حل بشأن الضفة الغربية وغزة .. وكانت وجهة نظر الرئيس كارت هى أن الأردن واسرائيل يمكنها التفاوض حول هاتين المنطقتين بشرط أن يشمل الوفد الأردنى ممثلين فلسطينيين .. أما بالنسبة لمصر وسوريا : فإن الرئيس كارت كان يرى أن بإمكانها الموافقة أو الإمتناع عن الموافقة على أى اتفاق يتم التوصل إليه بين إسرائيل والأردن .

وجادل الرئيس كارتر بأن مشكلة اللاجئين يجب أن تكون على مفاوضات منفصلة تقوم بها مجموعة متعددة الجنسية تشترك فيها إسرائيل ومصر والأردن وسوريا ولبنان والكويت والعراق وربما دول أخرى .. ويجب أن تعالج هذه المجموعة مسألة تمويل اللاجئين كبند منفصل ومستقل بالكامل عن المفاوضات المتعلقة بالتسوية السلمية .

وَم يعط كارتر أهمية كبيرة للمكان الذى يجب أن تجتمع فيه المجموعة المتعددة الجنسية سواء في جنيف أو القاهرة أو أى مكان آخر . وفيما يتعلق بدور الاتحاد السوفيتى جادل الرئيس كارتر بأن الاتحاد السوفيتى هو رئيس مشارك لمؤتمر جنيف ، وهذا يعنى تلقائيا أنه يجب أن نضعه في الصورة فيما يتعلق بالتفاهم الذى نكون قد توصلنا إليه معكم (العرب) ومع إسرائيل ويجب أن نحصل على موافقة السوفيت على كل هذه الاتفاقات أو بعضها على الأقل .

وأكد كارتر مرة أخرى على أهمية مشاركة السوفيت الكاملة وأضاف موضحاً : « لا يعقل أننى أستطيع تلبية العدد الكبير من رغبات مختلف الأطراف ، وبالمثل لا يصح افتراض أن الولايات المتحدة بمفردها تتحمل مسؤولية النجاح أو الفشل » .

وأوجز الرئيس كارتر فكرته بقوله « إن أفضل سبيل ينبغي إتباعه في رأيي هو عقد مؤتمر جنيف والحيولة دون إرجائه بسرعة كما حدث في نهاية عام ١٩٧٣ بل على العكس يجب أن يواصل مؤتمر جنيف أعماله .. إلى أن ينجز وخلال فترة معقولة المهمة التى عهدت إليه .. وسوف نبذل كل ما في وسعنا لضمان أن يتوصل المؤتمر إلى اتفاق فيما يتعلق بكل المشكلات الرئيسية دون استثناء ، وأمل في أن نحظى بموافقتكم » .

وكان كارتر يرى أن سوريا وإسرائيل سيكونان أكثر الأطراف التى ترفض الالتزام بالإجراءات الآتية الذكر ، ولذلك السبب كان يعتزم أن يجتمع في الأسبوع التالى مع عبد الحليم خدام وزير الخارجية السوري ومع ممثلين إسرائيليين .

واختتم الرئيس كارتر حديثه ببدء من أجل الحصول على تأييد مصر فقال :
« على حين أننى أدرك أن اقتراحى لا يتفق مع ماتفضلونه فإننى آمل فى
الحصول على موافقتكم ومساعدة الرئيس السادات .. وبصراحة فإننى لأرى
بديلا آخر وأعتقد أنه بالإمكان أن تتوج اقتراحاتى بالنجاح » .

وبعد أن أصغيت باهتمام لمناقشة الرئيس كارتر للأمر تكون لدى انطباع
واضح بأنه حسن الاطلاع على المسائل المختلفة ، ولكنه لم يكن واثقا من أن فى
إمكانه أن يسيطر على الوضع سيطرة كاملة ولا يمكنه بالتالى دفع الأحداث إلى أن
تتكشف وفق خطته .. وهذا هو السبب فى أننى منذ البداية ركزت على أن أنقل
إلى كارتر أن مصر على استعداد للتعاون مع الولايات المتحدة إلى أبعد حد ممكن ،
ولكن فى المقابل أن تكون واشنطن على استعداد للقيام بدور هام وفعال .

وكان على الأمر يكتين أن يقدموا فى الوقت المناسب مقترحاتهم لصد الفجوة
بين الأطراف ، وأوضح أنه ما لم يكن رئيس الولايات المتحدة مستعد للاضطلاع
بهذه المسئولية فإن بعض الأطراف ستنتج إما فى عرقلة عقد مؤتمر جنيف أو فى
الحيلولة دون تحقيقه نتائج ملموسة . وأن مؤتمر السلام سوف يتعرض فى شكلية
إجرائية ، ولن ينسنى له التوصل إلى إتفاق جوهري ، وما من شك فى أن مصر
كانت على استعداد للذهاب إلى جنيف . وفى الحقيقة : فإننا ذهبنا هناك فى
عام ١٩٧٣ رغم معارضة كل من سوريا واسرائيل للمؤتمر ؛ فقد قاطعه الأسد
مقاطعة كاملة ، ولم ترسل اسرائيل وفدا إلا بعد ضغوط هائلة من واشنطن . مهما
يكن من أمر فقد كان رأينا أنه ينبغى بذل الاستعدادات الكافية قبل الاجتماع
الرسمى .

وكنا نعتقد أنه لكى ينجح مؤتمر جنيف فإن من الضرورى الاتفاق مسبقا
بشأن المشكلات الجوهرية الهامة .. فجرد انعقاد المؤتمر ليس غاية فى حد ذاته
ولانريد أن انعقد المؤتمر ويفشل .. بسبب التقصير فى التحضير له .. وكنت آمل
فى أن الرئيس كارتر وزملاءه سيتفقون معى على أن فشل المؤتمر ستكون له
عواقب وخيمة .

واستطردت قائلاً : إن إحدى العقبات الرئيسية هي مسألة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، وأنه ينبغي الإعداد لهذا الموضوع بما فيه الكفاية .. وكنت أتفق تمام الاتفاق مع اقتراح الرئيس كارتير بأن تقبل المنظمة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ قبل انعقاد المؤتمر مع التحفظات حول تعبير « لاجئين » مما يمكن بالتالي الولايات المتحدة من إقامة اتصالات رسمية معها .. ولكن هذا لم يكن كافياً ، فكان ينبغي أن يطلب من إسرائيل أن تعترف بالمنظمة في نفس الوقت ، وقلت :

« بل صراحة بياسادة الرئيس : انني لأفهم على أى أساس يكون لنا حق الاختيار بين أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية ، بين أولئك المشهورين والمعروفين ، وأولئك غير المشهورين .. فكل أعضاء المنظمة نشطون وملتزمون بسياساتها وقراراتها .. وأملئ أن أسمح لأنفسنا بأن نقع في شرك الافتراض بأن هناك اختلافات ذات شأن فيما بين أعضاء المنظمة .. سيادة الرئيس .. إنك تريد منا أن نمارس ضغوطاً على المنظمة لكي تقبل القرار رقم ٢٤٢ ، ونحن بدورنا نعتقد أنه من العدل والإنصاف أن نطلب منك بذل ضغوط على إسرائيل لكي تعترف بالمنظمة » .

واضفت قائلاً : « إن مصر لن تذهب أبداً إلى جنيف دون منظمة التحرير الفلسطينية . سيدى الرئيس « إن هناك حالة وحيدة يمكن في ظلها أن تذهب مصر إلى جنيف دون اشتراك المنظمة ، وأعني بذلك إذا وجه رئيساً المؤتمر الدعوة إلى المنظمة للحضور . واختارت الأخيرة رفض الدعوة رسمياً » .

غير أنني حاولت طمأنة الرئيس كارتير ، وقلت : أود أن أؤكد أننا في مصر مازلنا نضغط على منظمة التحرير الفلسطينية لكي تقبل القرار رقم ٢٤٢ ، وأبلغنا زعمائهم أنه ينبغي عليهم ألا يضيعوا المزيد من الوقت أو الجهد في الألفاظ ودلالاتها ، والأهم من ذلك هو أن يجدوا صيغة لقبول قرار رقم ٢٤٢ مع بعض تحفظات معينة ، ثم يجلسوا رسمياً مع ممثلى الولايات المتحدة .. وحالما تحصل المنظمة على اعتراف الولايات المتحدة بها يكون نصف المشكلة قد حل .

ثم أبلغت الرئيس كارتر أنني نقلت بالفعل موقفنا بشأن هذه النقطة الحساسة إلى بريجنيف وجروميكو، ووجدت أن موقفها مطابق لموقفنا .. غير أن بعض الدول العربية تحرص على منع المنظمة من قبول القرار رقم ٢٤٢. وفي ضوء هذه المحاولات ينبغي أن يجرى الرئيس كارتر على الفور اتصالات بمنظمة التحرير الفلسطينية بشكل غير رسمي، معززا بذلك من مركز الأعضاء المعتدلين في المنظمة بإيضاح أن الاعتراف الأمر يكى سيعقب قبول القرار ٢٤٢ .. وفي هذا الصدد أعدت إلى ذهن الرئيس كارتر أن هذا في الواقع كان على وشك أن يحدث في عهد رئاسة نيكسون وفورد، ولكن لسوء الطالع لم يتحقق.

وكان إجراء اتصالات مباشرة غير رسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية أمراً حيوياً في هذه المرحلة. فلو نجحت كان ينبغي أن تليها اتصالات رسمية على أساس صيغة يتم الاتفاق عليها بين ممثلى المنظمة والولايات المتحدة .. وفي الواقع أننى كنت بالفعل قد نقلت إلى سيروس فانس صيغة ناقشتها من قبل بصفه شخصية مع سيروس فانس نفسه، غير أنه كان على الولايات المتحدة أن تدرك أن المنظمة لا يمكنها قبول القرار رقم ٢٤٢ ما لم تقم الولايات المتحدة بخطوة في اتجاه المنظمة .. وكانت مناقشاتي مع ياسر عرفات قد أوضحت أن العقبة الرئيسية أمام قبول المنظمة للقرار هي فقرة تشير إلى «حق كل دولة في العيش في سلام»، وكان عرفات على حق في أنه يخشى إذا قبلت المنظمة تلك الفقرة أن يكون ذلك اعترافاً في الواقع من جانب واحد بدولة إسرائيل، وبحقها في العيش في سلام، ولاتتلقى المنظمة في المقابل أى ضمان أو اعتراف بحق الفلسطينيين في العيش داخل كيان قومي مستقل .. وكان من الضروري أن يمنح الفلسطينيون ضماناً بأن الولايات المتحدة تعترف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة لهم، ليس هذا فحسب بل إن الفلسطينيين أوضحوا لى أن الذهاب إلى جنيف وبدون الاعتراف المتبادل هو أمر يشكل بالنسبة لهم خطراً بالغاً .. ويجب أن يتفهم الرئيس كارتر مأساة الفلسطينيين، ومجد صيغة لإقامة اتصالات غير مباشرة وسرية مع الفلسطينيين، وسيكون البديل الوحيد لمثل هذه الاتصالات بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية هو عرض قرار جديد على مجلس الأمن .. ويجب أن

تشير ديباجة هذه الوثيقة الجديدة إلى قرارى ٢٤٢، ٣٣٨ باعتبارها أساس التسوية السلمية في الشرق الأوسط .

ومع ذلك : فإن الجزء التنفيذي من القرار الجديد يجب أن يعترف بالمشكلة الفلسطينية باعتبارها مشكلة سياسية لاشك لا جين .. وقد أوضحت أن مصر على استعداد لأن تدفع بمثل هذا القرار إلى مجلس الأمن ، وأضفت أنني آمل في أن الولايات المتحدة لن تحاول عرقلة الاجماع في تبني مثل هذا التحرك من جانب مجلس الأمن ، وكل ماطلبت من الرئيس كارتير هو موافقته الضمنية حتى يتسنى للمجلس اتخاذ القرار .

وأضفت قائلا : « لا أعتقد أن اقتراحي يتعارض مع موقف الولايات المتحدة حيث إن الرئيس كارتير نفسه أوضح في مناسبات عديدة أن المشكلة الفلسطينية مشكلة سياسية لاشك لا إنسانية فحسب » .

وهنا قاطعتني الرئيس كارتير فجأة قائلا : « أفهم من مقترحاتك سيدى نائب رئيس الوزراء أنك تتحدث عن عرض مشروع قرار جديد ، وليس تعديلا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . وأجبت بالموافقة مضيفا : إن مشروع القرار الجديد سيذهب إلى أبعد من مجرد تأكيد قرارى ٢٤٢، ٣٣٨ . وضائق هذا كارتير .. ثم ذكر « أريد أن أكون واضحا للغاية بأنه إذا كان اقتراحك هو بتعديل القرار ٢٤٢ فإن الولايات المتحدة سوف تعترض عليه . ومن ناحية أخرى فإننى على استعداد للنظر في الصيغة التى اتفقت عليها أنت وسيروس فانس » .

وخوفا من الأثر السلبي لتصريحه على الوفد المصرى ، سارع الرئيس كارتير ليضيف قائلا :

« وأود أن أكون واضحا لأعلن أنني كرئيس للولايات المتحدة قد تجاوزت بالفعل مواقف أسلافى .. ودعنى أوجز ماأنا على استعداد لقبوله :

(١) يجب على اسرائيل أن تنسحب إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ باستثناء تعديلات طفيفة .

(٢) يجب أن يكون للفلسطينيين وطن قومي .. ومن الواضح أن هذين العنصرين إيجابيان بالنسبة للعرب لكنها سلبية بالنسبة للإسرائيليين .

(٣) إننى أتعهد عن سلام حقيقى وليس مجرد إنهاء حالة الحرب .

(٤) إننى على استعداد للاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية .. وقد أظهرتهم أتم والسعوديون استعدادكم للمساعدة فى ذلك .

وعند هذه النقطة أضفت بقولى «وأعتقد أن السوريين سيساعدون أيضا إذا تأكدوا أنهم سيستعيدون سيطرتهم الكاملة على مرتفعات الجولان، وعلى القرى كارتز قائلًا: «ولكن لا يمكننى ضمان أن السوريين سيستعيدون مرتفعات الجولان» .. كاشفا مرة أخرى عن عدم رغبته فى الضغط على إسرائيل .

وبعد هذا التبادل الواضح والمثير لوجهات النظر عاد الرئيس كارتز للحديث عن مؤتمر جنيف محاولا إيجاز الفرق بين الموقفين الأمريكى والمصرى فقال:

«من الواضح جليا أن الخلاف بيننا يتركز على المدى الذى يجب أن تذهب إليه الاستعدادات لمؤتمر جنيف، ونحن نعتقد أن المؤتمر يجب أن يعقد، وأن يبدأ العمل هناك، غير أن الجانب المصرى يتبنى وجهة النظر القائلة بضرورة استكمال أغلب الموضوعات قبل أن تفتح أبواب المؤتمر بجنيف .

وأعتقد اعتقادا راسخا أنه ليس من الصعب التوفيق بين الموقفين وأنه يمكننا التوصل إلى حل وسط » .

«واقترح أن نحدد موعدا للمؤتمر وفى الوقت نفسه نرسل نحن — الأمر يكفين فريقاً للقيام بجولة مكوكية بين القاهرة وتل أبيب وعواصم عربية أخرى فى محاولة للتوصل من خلال هذه الاتصالات المباشرة إلى أكبر قدر ممكن من الاتفاق .. وسيذهب الجميع إلى جنيف على هذا الأساس . وأؤكد لك ياسيدى فهمى أننا سنكون شركاء نشطين فى عملية المفاوضات بصرف النظر عن الوقت الذى تستغرقه، والميزة فى هذا الاجراء الجديد هو أنه حالما يكون كل الأطراف فى جنيف فإن رأيا عاما عالميا سينشأ، وسوف تدفع قوة الدفع الجميع نحو النجاح النهائى .. وعلى سبيل المثال: فإن الأوربيين مازالوا غير راغبين فى إعلان وجهات

نظرهم خشية أن يضر موقفهم المعلن بالتوازن الدقيق الضروري لعملية المفاوضات. وهذا بالضبط موقف الرأي العام الأمر يكي .. ومع هذا فإذا ذهبنا جميعاً إلى جنيف فإن الطرف الذى يثبت أنه متصلب أو غير متعاون سوف يدان على الصعيد الدولى من جانب الرأي العام، وحتى ولو كان اسرائيل التى تربطنا بها أوثق العلاقات» .

وعاد كارتر إلى مسألة التمثيل الفلسطينى، وأثناء اللقاء التالى أدلى بتصريحات ذات آثار بعيدة المدى. واستهل حديثه بلهجة متفائلة مجادلاً بأن المشكلة يمكن حلها إذا بدأت الولايات المتحدة حواراً مع منظمة التحرير الفلسطينية على الفور.

وقال من أهمية مسألة: من يجب أن يمثل المنظمة سواء كان عرفات نفسه أو شخصيات أخرى غير معروفة، فالاسرائيليون وحدهم يعتبرون هذا الاختلاف مهماً.

وذهب أبعد من ذلك فى جدله: بأنه يحسن الفصل بين مشكلة اللاجئين ومشكلة الضفة الغربية والوطن القومى .. وأن مشكلة اللاجئين ستكون موضوع مناقشات دولية وليس بالضرورة فى جنيف .. أما مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ومسألة إقامة وطن قومى فى فلسطين: فسوف تجرى مناقشتها فى المؤتمر من جانب اسرائيل والأردن مع ممثلين فلسطينيين ينضمون إلى الوفد الأردنى .. وأضاف كارتر: إن الأسد وافق على أن مشكلة اللاجئين يجب معالجتها على أساس دولى .. ورددت بأن هذا لايعنى أن الأسد وافق على أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية جزءاً من الوفد الأردنى حتى ولو وافق الفلسطينيون على السماح للأردن بالتحدث باسمهم .. وكان رد كارتر مدعهاً فقال:

«يا سيد فهمى أود أن أعرف الموقف المصرى، ويجب ألا تقلقوا على الموقفين السوري والفلسطينى .. دعنى أعالج هذا بنفسى» .

وكان هذا كلاماً ذا مضامين بعيدة المدى باعثة على الدهشة .. وقد يعنى هذا أن كارتر قد أجرى بالفعل اتصالات هامة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأن هذه الاتصالات كانت مثمرة، أو على الأقل مبشرة، وفى المقام الثانى كان

يعنى: أن الرئيس كارتر وزملاءه من القادة الأمر يكيين يعلمون شيئاً عن موقف الفلسطينيين لم تكن في مصر نعرفه .
وأخيراً: فإنه كان يعنى أن كارتر وزملاءه كانوا يخفون معلومات هامة عن مصر .

وفيما يتعلق بسور يا كان تصرّح كارتر أنه على اتصال دائم مع الرئيس الأسد، وأن هذه الاتصالات أظهرت أن سور يا على استعداد لتقديم تنازلات بشأن مسألة التمثيل الفلسطيني . وإذا كان لدى كارتر دواع معقولة تجعله يقول «دع السوريين والفلسطينيين لنا» فقد كنت سعيداً من ناحية، لأن تزايد مرونة هذين الطرفين المتصلين سيعزز إمكانية نجاح مؤتمر جنيف .. ولكن من ناحية أخرى كنت قلقاً، لأن ذلك معناه «أن مصر لم تكن على معرفة كاملة بالموقف الأخير للفلسطينيين والسوريين والأطراف الأخرى في النزاع» .

ولوصح هذا: فإن مصر لم تعد القائدة في عملية السلام .. ولهذا الأسباب انزعجت عندما سمعت الرئيس كارتر وهو يدلى لى بتصريحه غير العادى، ولكن أيضاً كانت تساورنى شكوك عميقة فى أن تصريحه المتفائل يقوم على أساس صلب .. وفى الحقيقة: كنت واثقاً تقريباً من أن هذا مجرد تظاهر بالشجاعة .. مهما يكن من أمر فلم أكن لأترك تصريحاً كهذا دون التحقق منه؛ لأنه لو ثبتت صحته لكان على مصر أن تعيد تقييم الموقف .

وكشفت تحرياتي بعد الاجتماع عن أن زملاء الرئيس كارتر كانوا فى مثل دهشتى لتصريحه العارض .. دع السوريين والفلسطينيين لنا .. «وأكد لى إيلتس السفير السابق لدى القاهرة أنه ليس هناك شىء على الإطلاق فى ملفاتهم يبرر هذا التصريح .

ولم أقتنع رغم ذلك فتحققنت من الأمر مع كل من ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية وعبد الحليم خدام وزير الخارجية السورى الذى كان موجوداً فى نيويورك آنذاك .

ونفوا جميعا نفيا قاطعا أنه طرأ أى تغيير على موقفهم كما نعرفه فى القاهرة ..
وأكدوا لى أنهم كانوا يبلغوننى دائما بموقفهم كاملا ، ولن يفتأوا يفعلون ذلك فى
المستقبل .. وحتى الرئيس كارتر اعترف فى النهاية بأن تصريحه لم يكن له أى
أساس ، وطلب مساعدة السادات فى إقناع سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية
بأن يكونا أكثر مرونة .. وسوف أناقش هذه الواقعة فيما بعد !! لأنه من المفارقات
والغرائب أنها ستلعب دورا فى تعزيز عزم الرئيس السادات على الذهاب إلى
القدس ..

ونعود مرة أخرى إلى اجتماع المكتب البيضاوى ، حيث كانت مختلف
الافتراضات حول تصريحات الرئيس كارتر تتصارع فى عقلى ، وكان على أيضا
أن أجيب على سؤال مباشر من الرئيس كارتر عن موقف مصر إزاء التمثيل
الفلسطينى ، والعلاقة فى المستقبل بين وطن قومى فلسطينى والأردن .. وقلت له :
إن مصر لا تستبعد أن علاقة خاصة بصورة ما قد تنشأ فى النهاية بين الأردن والضفة
الغربية ، بل وقد تقبل أن يتم الإتفاق على إعلان بهذا المعنى قبيل مؤتمر جنيف ..
ولكن النقطة الرئيسية التى كان يتعين وضعها نصب الأعين هى أن الدول
العربية قد اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد
للفلسطينيين ، حتى الملك حسين عاهل الأردن أيد قرارا بهذا المعنى اتخذ مؤتمر
القمة العربى فى الرباط .. وأضفت قولى : إننى واثق أن الرئيس كارتر وزملاءه
سيستفقدون معنى على أن المنظمة كسبت قدرا كبيرا من الهيبة والتأييد منذ ذلك
الوقت ، وأن عرفات لا يمكنه الموافقة الآن على صيغة غامضة لمؤتمر جنيف تترك
الباب مفتوحاً للشك فيما إذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية فى الواقع تتحدث
باسم الفلسطينيين أولا .. وأضفت أن هناك مخاطرة حقيقية إذا لم تحل مشكلة
التمثيل الفلسطينى بسرعة ، لأنه سوف تتم الدعوة إلى عقد مؤتمره عربى جديد ..
وسيجعل هذا الجميع أكثر عنادا ، ويعقد الموقف أكثر مما هو معقد بالفعل .
وقد أصغى كارتر وزملاؤه لى باهتمام ، وأحسست أنهم فهموا نقاطى
وقدروها .

وكان الاستثناء الوحيد هو بريجنسكى، وفي رأيه: أنه ليس إلا رجل دولة هاوياً و بروفيسوراً في أعماقه يرغب في تأمين مركزه إلى درجة تجعله يشعر بالحاجة إلى لفت الأنظار طوال الوقت .. وكانت النزعة الأكاديمية تؤثر في كل شيء يقوله .. وكان يميل عند تحليل موقف من المواقف إلى الانغماس في الافتراضات، والافتراضات المضادة، والنظريات، ونادراً ما يحاول الوصول إلى نتيجة واقعية وعملية، آخذاً في حسابه الحقائق القاسية للحياة السياسية. وكان يتحدث ليؤثر في طلبته لاليقدم اقتراحات ملموسة. وكان من الواضح تماماً أيضاً أن بريزنسكى يشعر بصفه أمام تركة كيسنجر، وكان يحس بإحباط شديد وتصميم في نفس الوقت على إثبات أنه ند لسلفه، ولكن كان يبدو أنه نجح فقط في زيادة الأمور تشويشاً، وأعتقد أن التردد وعدم الوضوح اللذين اتسمت بهما السياسة الخارجية الأمر يركية في عهد ادارة الرئيس كارتر كانا يرجعان إلى ما يقدمه بريزنسكى من مشورة، وما كان يستطيع ممارسته من نفوذ على الرئيس .. وفي هذا الاجتماع بصفة خاصة كان بريزنسكى في أسوأ حالاته .. فقد بدأ بعصبية يحاضرنا جميعاً عن الموقف الحقيقي للفلسطينيين مقللاً من شأن مأساتهم .. مما جعله يبدو كأنه يظن أننا لانعرف شيئاً عن الموقف .. وخيم صمت رهيب على القاعة، و بدا أن الجميع ضاقوا ذرعاً بمحاضرته التي لا طائل من ورائها .. غير أن بريزنسكى بعد أن تغلب على ما اعتراه من عصبية في البداية كان يبدو سعيداً ينعم بما اعتبره بالتأكيد اصغاء الطلبة المفتونين في المكتب البيضاوى .

ومن جانبي فقد صدمت تقريباً لاسبب غطرت بريجنسكى بمحاضرتنا جميعاً فحسب وانما أيضاً بسبب العداوة والمرارة التي أظهرها تجاه الفلسطينيين ومشكلاتهم، وقد قدم مشكلة الفلسطينيين على أنها مجرد مشكلة إنسانية؛ وبالتالي فإنها ذات أهمية هامشية بالنسبة إلى جوهر المشكلات السياسيـة وكان من الواضح أيضاً أنه يعتقد أن أحداً غيره لا يفهم المشكلة، وأنه يجب علينا أن نقبل تلقائياً وجهة نظره.

وقررت أن أتوخى الصبر، وأن أمتنع عن الدخول في مناظرة عقيمة مع بريزنسكى احتراماً للرئيس كارتر وزملائه، ولم أقل سوى: «إننى استمعت

باهتمام كاف لما قاله السيد بر يزنسكى وليس يوسعى إلا أن أقول له : من الواضح أنه بالجلوس هنا في واشنطن على بعد ٦,٠٠٠ ميل من منطقتنا يمكنه أن ينعم بأن يقول ماسمعناه لتونا منه .. غير أنني واثق أنه إذا وضع نفسه في مكاننا في الشرق الأوسط فإنه سيكشف عن الاستغراق في الأحلام ، ويرجع إلى حقائق الواقع .. وفهم الرئيس كارتر تماما ما أعنيه وقطع على بر يزنسكى خط الرجعة بأن انبرى وأوجز مرة أخرى الموقف الأمر يكمى بالطريقة الواضحة والدقيقة الآتية :

(١) يجب على الولايات المتحدة أن تحمى مصالحها في الشرق الأوسط .. وهذه المصالح حقيقية واسعة في نطاقها وتتجاوز الصراع العربي الاسرائيلى .. وهذا هو السبب في أننا لانقف من الأمور موقف المتفرج ، وإنما نشترك بنشاط في التفاوض على تسوية شاملة مقبولة لكل الأطراف المعنية .

(٢) إننا نشجع المفاوضات بين إسرائيل والدول العربية ، ونبذل في نفس الوقت كل جهد لتضييق فجوة الخلافات بين مواقف الدول العربية .

(٣) إننا على استعداد لإعطاء الاتحاد السوفيتى دورا في عملية السلام كيلا يفسد مؤتمر جنيف .

(٤) إن ما أريده منك ياسيد فهمى هو الشقة فئى ، ومرونة كافية تسمح للمفاوضات بأن تبدأ . وفي المقابل اعدك بأن الولايات المتحدة ستكون منصفه مع جميع أطراف المفاوضات وسوف نكون مخلصين ، ونجرب المحادثات مع كل الأطراف على نمط واحد .

(٥) إن الولايات المتحدة ستحاول دائما إبراز نقاط الاتفاق في المواقف المختلفة والعمل من أجل حل وسط عادل أينما توجد خلافات .

(٦) إن الجانب العربى يبالغ في تقديره لقدرة الولايات المتحدة في التأثير على إسرائيل .. وكما قلت لك من قبل : فإن قدرتى على ممارسة ضغوط على اسرائيل محدودة بدور الكونغرس وتأثير الجماعات اليهودية والرأى العام الأمر يكمى .

(٧) إن الرئيس السادات يشق في قدرتى على إيجاد اتفاق على المشكلات

الرئيسية . وآمل بأن يشق أيضاً في تقييمي عن أفضل السبل للبدء في المفاوضات . وهذه مشكلة ذات أهمية ثانوية . ويمكنني أن أؤكد لك أن الاجراءات التي نتبعها ستكون منصفة للجميع .. وسوف أبذل كل جهد لاقامة اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، كما علمت أن ديان يحاول إقناع بيجين بأن يكون أكثر مرونة ازاء اختيار الأفراد المقبولين لإسرائيل كممثلين فلسطينيين ، وسوف أتابع عن كثب أى تغيير في الموقف الاسرائيلي .

وتناول ردى على كارتر ثلاث نقاط رئيسية : أولاها : أنه على الرغم من إعجابي بالإخلاص الذى حدا به إلى الاعتراف بمحدودية نفوذه على اسرائيل ، فإنه ينبغي أن أبرز : أن العرب لا يطلبون منه عمل المعجزات ، وإنما يريدون القيام بدور نشط وبناء في عملية السلام فحسب .. والثانية : أننى شددت على أنه يجب عليه ألا يسيء فهم إصرار مصر على ضرورة أن يتم الإعداد لمؤتمر جنيف إعدادا كافيا على أنه خوف من التفاوض مع اسرائيل . فقد كانت مصر أول دولة تتفاوض مع اسرائيل عند الكيلومتر ١٠١ ، وأثناء عملية الخطوة بخطوة ، والمشكلة هى أن اسرائيل كانت تبذل أقصى ما فى وسعها لكيلا تدفع إلى التفاوض بصورة جماعية مع الدول العربية فى جنيف .. ودون إعداد كاف فإننا سندعو إلى عقد المؤتمر للشىء إلالكى نسمع نفس التصريحات الإسرائيلية الجوفاء التى سمعناها من إيبان فى الاجتماع الأول فى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٤ . إذ لم تتناول خطبة إيبان أى قضية ، وكانت مجرد دعاية للاستهلاك المحلى داخل اسرائيل .. وقاطعنى كارتر متسائلا عما إذا لم تكن قد فعلنا نفس الشىء ، فأذكرت أن الوضع كان كذلك ، وشددت مرة أخرى على أننا نريد مؤتمرا حقيقياً يمكن فيه معالجة المشكلات معالجة جادة ، ولهذا السبب نصر على تحضير شامل ومركز . والنقطة الثالثة : هى أننى نوهت إلى أن إصرار مصر على هذه النقطة يجب ألا يفهم على أننا نريد أن يكون المؤتمر مجرد إقرار شكلى لاتفاقات تم التوصل إليها من قبل . ولكن مانريده فى الواقع هو تسوية بعض التفاصيل التى تحتاج إلى مناقشات ومفاوضات مطولة مع الإسرائيليين توفيراً للوقت فى جنيف وأيضاً

للتأكد من أننا لن نواجه طريقاً مسدوداً بشأن المسائل الإجرائية وأننا بذلك سنعالج فعلاً القضايا الحقيقية .

وعندما أنهيت كلامي تساءل كارتر قائلاً : أين تقترح أن تجرى مناقشات ماقبل مؤتمر جنيف ؟ ، وإنني شخصياً أعتقد أنه ليس من العملي أن يقوم وسيط أمر يكى برحلات مكوكية ذهاباً وجيئة وإياباً بين واشنطن والقاهرة وتل أبيب ودمشق وعواصم أخرى .. وسيكون أسهل كثيراً لو أن ممثلي جميع الأطراف تجمعوا في فندق واحد .. وسؤالي ببساطة هو عما إذا كنتم توافقون على أن الجميع يمكن أن يجلسوا في مكان واحد .. وهل يمكن أن تجرى المفاوضات على سبيل المثال في القدس ؟ .

وكنيت أعلم أن كارتر يتحدثنا ؛ فأجبت ببساطة قائلاً : « سيادة الرئيس ، القدس ليست مكاناً محايداً في هذا الوقت ، ومع ذلك فإنني على استعداد لأن أذهب إلى هناك . وسأل عما إذا كنا سنقبل مكاناً محايداً مثل جنيف أو نيويورك .. وتساءلت بدوري عما إذا كان يرى أن هذا الاجتماع بديل للمؤتمر جنيف .. وأضفت قولي : إنه عندما تحدثنا عن اتصالات للتخصير للمؤتمر فقد كنا نتصور أنها ستجرى من خلال قنوات دبلوماسية مع الولايات المتحدة .. وكنيت شخصياً على استعداد للاجتماع ببيروس فانس في أى مكان في أوروبا أو العودة إلى واشنطن لمقابلته هو أو الرئيس كارتر .

ثم تساءل الرئيس كارتر عما إذا كان لدى اعتراض على نقاطه السبع .. واكتفيت بالإجابة عليه بقولي : إنني آمل أن الرئيس كارتر يتفق معي على أنه ينبغي علينا أن نركز جهودنا على حل مشكلة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية واشتراكها في جنيف ، وأضفت قولي : إنني واثق من أن الخير الكثير سوف تسفر عنه الاتصالات التي طال انتظارها بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية .

وعند هذه النقطة حاول الرئيس كارتر جاهداً معرفة رأيي حول مسألة افتراضية : هل تقبل مصر تمثيل الفلسطينيين في جنيف إذا طلب منها ذلك ياسر

عرفات وقبلت المنظمة القرار رقم ٢٤٢ واعترفت بحق كل الدول في الشرق الأوسط في العيش في سلام؟ ورددت على الرئيس كارتر بالإيجاب؛ لأننا إذا اعترفنا بحق منظمة التحرير الفلسطينية في أن تمثل الفلسطينيين فيجب أن نعترف أيضا بحقوقها في تفويض تلك المهمة إلى طرف آخر. والمشكلة التي تواجه تمثيل الأردن للفلسطينيين هي أن المنظمة لم تطلب من الأردن قط أن يفعل ذلك.. ومضت لاؤكد لكارتر أن المنظمة تبدو على أية حال على استعداد لأن تكون معقولة في طلباتها، وفي الحقيقة أن ياسر عرفات أبلغني شخصيا أثناء المفاوضات على اتفاق فك الاشتباك الثاني بين مصر وإسرائيل - بأن كل مايريد في هذه المرحلة هو قطعة أرض واسعة بما يكفي لرفع العلم الفلسطيني عليها حتى ولو كانت مجرد خمسة كيلومترات.. وأضفت أن الرئيس كارتر يمكنه أن يشق كل الشقة في أن الفلسطينيين عازمون على التوصل إلى اتفاق «ولكن المشكلة هي أنكم في الولايات المتحدة يجب أن تتصلوا بمنظمة التحرير الفلسطينية»، وكرر الرئيس كارتر مرة أخرى اعتقاده بأنه يمكن إيجاد صيغة إذا ما قبلت المنظمة القرار ٢٤٢، وردد أيضا أن مصر يمكنها أن تلعب دورا رئيسيا في إقناع المنظمة.. وهنا تدخل سيروس فانس في الحديث ليؤكد مرة أخرى أن هدف منظمة التحرير الفلسطينية هو تدمير إسرائيل. وأصر فانس على أنه يجب على المنظمة أن تغير صورتها إذا أرادت أن تلعب دورا إيجابيا.. ورددت عليه بأننا في حاجة إلى صيغة عادلة وشاملة تعترف بحق كل الدول بما فيها الدولة الفلسطينية في الوجود.

ولدهشتي تدخل برينزسكي مرة أخرى مجددا بأن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات بالإتفاق مقدما على إقامة دولة فلسطينية. وفي تصور برينزسكي: أن هذا سيعرض الولايات المتحدة لاتهامات بأنها دخلت بالفعل في تحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية، وباعتناق وجهة نظرها.. وليست هناك حاجة لذكر دولة فلسطينية على أية حال، لأن الصيغة التي تعترف بحق كل الدول في العيش ستغطي بطبيعتها قضية الفلسطينيين دون التفوه بها.

وأشرت إلى أنه مادامت منظمة التحرير الفلسطينية لم تمنح ضمنا موحدا فإنها ستكون في غاية الإحجام عن تقديم تنازلات .. ثم اقترحت أن يقدم الرئيس كارتر هذا الضمان بأن يكتب للرئيس السادات مؤكدا له أنه ستم إقامة وطن قومي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة .. ورد الرئيس كارتر بقوله «لا يمكنني إعطاؤك هذا الضمان . وتساءلت بقولي: «إنني أدرك جيدا أنك لا تستطيع إعطاء الضمان بصورة مباشرة إلى المنظمة، ولكن هل هذا يعني أننا لن نكون قادرين على إعطاء هذا التأكيد بالنيابة عنك للمنظمة؟ ورد سايروس فانس بقوله: «يمكنك إبلاغ المنظمة بأن الولايات المتحدة ستبذل كل جهد لوضع المشكلة الفلسطينية في جدول الأعمال المؤقت لمؤتمر جنيف» .

وعندما عجز الرئيس كارتر عن حل هذه المشكلة تساءل مرة أخرى عما إذا لم أكن في موقف يمكنني فيه ذكر نقاطه السبع .. ودون خوض في مسائل محدده كررت أن المشكلة هي منظمة التحرير الفلسطينية وأضفت قولي: إن أي شيء تقبله المنظمة ستقبله مصر، وإن أي شيء ترفضه المنظمة فإن مصر وكل الدول العربية سوف ترفضه .

ولما شعرنا بأننا وصلنا إلى طريق مسدود اقترح كارتر أن يقابلني مرة أخرى بعد التحدث إلى وزراء الخارجية العرب الآخرين، غير أنه طلب مني مرة أخرى أن أقبل الخطة الأمريكية لعقد المؤتمر، تلك الخطة التي عرضها مرة أخرى .

وامتنعت عن التعقيب على الملخص الذي عرضه الرئيس كارتر، غير أنني كررت أن مصر مستعدة للذهاب إلى جنيف اليوم التالي لودعيت منظمة التحرير الفلسطينية .

وكرر الرئيس كارتر قوله: «يجب أن أتحدث إليهم أولا؛ ففي غياب اتصالات مباشرة ليس هناك من سبيل لجعلهم يشتركون في المؤتمر كطرف مستقل» .

والأمر الذي قد لا يمكن تصديقه أننا كررنا مرة أخرى نفس وجهات النظر التي تبادلناها .. وطلب كارتر مرة أخرى أن أوافق على النقاط السبع، وقلت له

ثانياً: إن المسألة الحيوية هي اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية .. وكرفرانس :
أن إسرائيل ومن ثم الولايات المتحدة لن توافقا على الحضور بأى شكل للزعماء
المعروفين في المنظمة أو أى شخصيات مشهورة لها «علاقة» بالمنظمة .. وعند هذه
النقطة ضقت ذرعاً لهذا الدوران دوغماً هدف حول دائرة مفرغة ، وتساءلت عما إذا
كان ينبغي عرض الممثلين الفلسطينيين على جهاز كشف الكذب للتحقيق من
«ارتباطهم» بالمنظمة !!؟ .. ومرة أخرى طلب منا كارتر أن نثق في أنه سيبدل
قصاصي جهده للتغلب على هذه الصعوبة .. وأجبت بأننا نثق فيه ، وأن هذا هو
السبب في أننا نريد أن نضع الولايات المتحدة اقتراحاً وسطاً لتسوية نهائية في
الشرق الأوسط .. ورد الرئيس كارتر بأنه سيحين الوقت الذى سيظهر فيه أن ثقتنا
فيه لها ما يبررها عندما يتقدم بعرض شامل .. وعند هذه النقطة اختتم الاجتماع
بعد تبادل مقتضب لوجهات النظر حول الوضع المتدهور في جنوب لبنان .

وقد أسهبت في الحديث عن هذه الاجتماعات لأنها تصور بجلاء كيف كانت
الأمر في أواخر عام ١٩٧٧ .. ومن وجهة النظر المصرية فقد كانت هناك عناصر
إيجابية وسلبية على السواء في الموقف .. وفي الجانب السلبي كان يبدو وضعف
الرئيس كارتر كبيراً .. وكان اعترافه الصريح بأنه غير مستعد للانتحار سياسياً
بممارسته ضغطاً على إسرائيل أكثر العناصر سلبية .

فقد كان هذا يعنى أنه لن يمارس ضغوطاً كثيرة على إسرائيل ، وسوف يتردد
في إقامة اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، كما أنه من ناحية أخرى سوف
يلتزم بالضمانات التى منحها كيسنجر لإسرائيل بأن الولايات المتحدة لن تعترف
بمنظمة التحرير الفلسطينية أو تساند أى قرار أو تحرك فى الأمم المتحدة دون موافقة
إسرائيل ، أى السماح لإسرائيل بأن تملأ ارادتها على السياسة الأمر يكية ، وإذا
لم تقم الولايات المتحدة باتصالات مع المنظمة ولم تعترف بالحق في قيام دولة فلسطينية
فإن المنظمة ستظل على موقفها المتشدد مما يزيد من صعوبة إيجاد صيغة مقبولة
للممثل الفلسطينى .. كما أن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة لأن تضمن لسوريا
عودة مرتفعات الجولان ، ومن شأن هذا أن يجعل الأسد أكثر تشدداً وبالتالي غير
مستعد للذهاب إلى جنيف .

وفى الجانب الإيجابى كان عزم كارتر على الدعوة إلى عقد مؤتمر جنيف الذى يعد بمثابة ساحة دولية حقة لإجراء المفاوضات .. وسوف يدخل هذا قوى أخرى فى اللعبة .. والأهم أنها قوى لا تستطيع إسرائيل التأثير عليها بسهولة كما كانت تؤثر على الولايات المتحدة .. وكان عزم الرئيس كارتر على إشراك الاتحاد السوفيتى على نحو نشط فى مؤتمر جنيف أمرا هاما بالنسبة لنا . فقد قاومنا فيما مضى محاولات كيسنجر تنحية الاتحاد السوفيتى جانبا . وحقيقة: أن إدارة الرئيس كارتر تخلت عن سياسة الخطوة-خطوة التى ظلت أثناءها الولايات المتحدة الحكم المتحيز، وهذا التخلي كان خطوة هائلة إلى الأمام بالنسبة للجانب العربى .

وفضلا عن ذلك فإنه على الرغم من كل ما أتسم به الرئيس كارتر من تردد فى معالجة الأمور الحاسمة إلا أنه كان يلعب دورا نشطا وإيجابيا للغاية فى التوفيق بين وجهات نظر الأطراف المختلفة . وكان كارتر يختلف مع مصر فيما يتعلق بحجم التحضيرات اللازمة والسابقة على بدء المؤتمر، ولكن بالتأكيد فإنه لم يحاول أن يقود جميع الأطراف إلى جنيف دون مفاوضات مسبقة .. وفى الواقع أن جهوده كانت قد أدت بالفعل إلى بعض الاتفاق على صيغة مقبولة للمؤتمر، كان يمكن الأخذ بها إذا ما أمكن حل المشكلة الصعبة الخاصة بتمثيل الفلسطينيين .

وليس فى نيتى التقليل من شأن المشكلات التى كانت قائمة فى ذلك الوقت ، ولكن يجب على المرء ألا يبالغ فى تقديرها أيضا كما فعل العديد من المحللين ؛ فعدم الاتفاق كان متوقعا .. وفى الحقيقة لو أن الجميع اتفقوا على أساس مثالى لعقد المؤتمر لما كانت هناك حاجة للمؤتمر على الإطلاق .. وصيغة الرئيس كارتر لم تكن تتسم بالكمال ، ولن تسعد كل الأطراف ، ولكن لم يكن هناك قط ولن يكون حل فى الشرق الأوسط يسعد الجميع .. وقد كنت أشعر دائما بأننا سنحقق نجاحا كبيرا لو أننا وجدنا الوسيلة التى تجعل الجميع يتقاسمون بشكل متوازن الشعور بعدم الرضا ، وعلى نحو عادل عبء التسويات الوسط اللازمة لإحلال السلام .

وعلى حين كانت هناك أسباب تدعو إلى التفاؤل فقد كان واضحا أيضا أننا ينبغي أن نختار استراتيجيتنا بعناية، ونتابعها عن كثب. وكان ينبغي أن يكون هدفنا الذهاب إلى جنيف، ومن ثم تدويل عملية السلام تدوila كاملا. ولم يكن الموقف يقتضى تحركات مثيرة جديدة، وإنما جهودا مركزة لإزالة العقبات من طريق المؤتمر واحدة بعد الأخرى. وعلاوة على كل ذلك: كان الوقت قد حان لكى يتغلب العرب على خلافاتهم ويتحدوا.

ولوفعلنا هذا لكانت فرص النجاح عظيمة..

الفصل الثاني عشر

سلام عادل ونهاى
يلوح فى الأفق

ناقشت في الفصل السابق الجهود الدولية المتعددة الرامية إلى استئناف مؤتمر جنيف مؤكداً بوجه خاص على دور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . ويعزى إحراز تقدم هائل في هذا المجال إلى اصرار الولايات المتحدة على أن تتجاوز كل أطراف النزاع البيانات الطنانة وتضع بدلاً من ذلك مقترحات مكتوبة من أجل السلام .. وكان من بين هذه الاقتراحات مشروعاً معاهدتي السلام اللذان تقدمت بهما كل من إسرائيل ومصر .. ولا شك أن الوقت قد حان لدراسة بعض تفاصيل هاتين الوثيقتين ، وكذلك المشروع الذي عرضته فيما بعد الولايات المتحدة كاقترح وسط .

وكان وجود مشروعى المعاهدتين في حد ذاته تطوراً ذا معنى ..

فلم يحدث من قبل خلال سنوات صراع الثلاثين أن تجاوزت إسرائيل ومصر مستوى البيانات الطنانة لتضعاً على الورق وبأسلوب واقعي أفكارهما فيما يتعلق بشكل وطبيعة السلام الذي يجب عقده بينهما .. ولكن من وجهة نظر مصر كان هناك عنصر آخر ذو أهمية كبيرة ، وهو أن الاقتراح الوسط الأمر يكي كان قريباً جداً من الموقف المصري ، بل إنه كان يتبنى في الواقع هذا الموقف كله تقريباً .

ويجب التأكيد على هذه النقطة بوضوح في ضوء التصريحات التي صدرت فيما يتعلق بالموقف السائد قبل رحلة السادات للقدس .. والتي نحت بوجه خاص إلى أن الوضع الدولي كان كئيلاً وميئوساً منه للغاية ، وإلى أن احتمالات السلام بعيدة لدرجة أن الرئيس السادات لم يكن أمامه من بديل إلا أن يأخذ على عاتقه مسئولية التصرف بمفرده ، و يكسر الجمود برحلته الشجاعة إلى القدس .. وهذا كان أبعد ما يكون عن الحقيقة ؛ فقد كانت إدارة كارتر قد رفضت وجهة النظر

الاسرائيلية للسلام كما وردت في مشروع المعاهدة الذى عرضته اسرائيل إذ كانت هذه الوثيقة أبعد ما تكون عن تحقيق السلام .. فقد ذهبت هذه الوثيقة إلى أكثر من مجرد العمل على إنهاء حالة الحرب، والتوصل إلى حدود آمنة دائمة والحصول على الاعتراف العربى، ففى الواقع كانت الوثيقة تظهر محاولاتهم فى اسرائيل لاستغلال عملية السلام لتحقيق السيطرة الكاملة على مصر مصر والحد من دورها فى الشرق الأوسط .. وفى الواقع— وكما سيتضح فيما بعد— أن بعض البنود التى اقترحها الاسرائيليون لم يكن لها مثيل فى أى معاهدة تنظم السلام بين الدول .

مشروع المعاهدة المصرى:

« فى أوائل آب (أغسطس) ١٩٧٧ توجه سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكى إلى منطقة الشرق الأوسط ليناشد كافة الأطراف تقديم مقترحات سلام مكتوبة .. فقد كانت إدارة الرئيس كارتر تعتمد دراسة هذه المقترحات ثم إعداد مشروعات حل وسط لمعاهدات سلام .. واجتمع بى الوزير الأمريكى وبالرئيس السادات فى جناكليس بالقرب من الاسكندرية . وشرح لنا خطة الرئيس كارتر، ورحبنا بالمنهج الأمريكى الجديد، وأبلغنا فانس أنه إذا عاد إلى مصر بعد جولته فى الشرق الأوسط فسوف يكون مشروعنا معدا .

وسر وزير الخارجية كثيرا . تم تبادلنا وجهات النظر حول مختلف الموضوعات وتناولنا بإسهاب العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة .

وكان السادات سعيداً للغاية بالتحرك الأمريكى الجديد لمعالجة مشكلة الشرق الأوسط من وجهة نظر واقعية، وطلب منى أعداد المشروع المصرى قبل عودة فانس . وأملت الوثيقة وبعثت بها إلى الرئيس الذى أخذها معه إلى قصر رأس التين فى الاسكندرية حيث كان من المقرر أن يتلقى أوراق اعتماد بعض من السفراء الجدد الأجانب .

وبعد انتهاء الاحتفال الرسمى درس الرئيس السادات المشروع الذى أعدته .. كلمة كلمة تقريرا . وهو أمر غير عادى بالنسبة له . ومن التعبيرات

التي ظهرت على وجهه عرفت أنه راض .. وفي الواقع أنه عندما أنهى تصفح الأوراق هنأني بجرارة على « هذا المشروع الكامل » .

وقام سايروس فانس بزيرة المملكة العربية السعودية والأردن وسوريا ولبنان وإسرائيل وعاد إلى مصر، واستقبله الرئيس السادات في مقره الصيفي في المعصرة بالقرب من الاسكندرية، ولا يزال هذا الاجتماع ماثلاً بقوة في ذاكرتي بسبب حادث يكشف جيداً عن موقف السادات وشخصيته .. ففيه أبلغنا فانس عند مناقشة نتائج رحلته على وجه الخصوص بالتفسير الاسرائيلي لقرار مجلس الأمن ٢٤٢، وأوضح فانس أن القرار في رأيهم لا يقتضي الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي التي احتلت في حرب ١٩٦٧، ولكنه يقتضي من ناحية أخرى ليس فحسب إنهاء حالة الحرب بين اسرائيل والدول العربية وإنما أيضاً التطبيع الكامل للعلاقات . وقد كان تفسيراً متحيزاً للغاية وعلى طرفي نقيض من الموقف المصري، وكما كانت دهشتي أنه عندما اختتم فانس حديثه قال الرئيس السادات بتعابير لا لبس فيها: إنه على اتفاق كامل مع هذا التفسير، ولم يكن أمامي من خيار إلا أن أتدخل معبراً عن اختلافي مع التفسير الاسرائيلي الذي وافق الرئيس السادات نفسه عليه منذ وضع ثوان .

وأحسست على الفور بأن السادات على وشك أن يصير على موهه، والحقيقة: أنه فعل ذلك، والتفسير الطبيعي لموقف السادات هو إما أنه: لم يستمع بعناية عندما وصف فانس الموقف الاسرائيلي، أو أنه لم يفهم المعنى المقصود .. وكانت هذه عادة السادات فلم يكن بإمكانه في أغلب الأحيان متابعة الحجج متابعة دقيقة أو قراءة الوثائق بعناية .. ووزن كل الحجج .. فضلاً عن ذلك: فإنه كان عندما يتخذ موقفاً خاصاً، فإنه يتمسك به بعناد، كما فعل في هذه الحالة، وشعرت بأن من المهم ألا أتيجح للسادات فرصة أخرى للإسهاب في هذه النقطة بوجه خاص خشية أن يبدو أن هناك اختلافاً بيني وبينه .. ولذلك كان على أن أنهى الاجتماع؛ فهمست في أذن السادات أنه لتفادي جدل حاد لا طائل من ورائه يجب أن ينهي الاجتماع، ويجلس بدلاً من ذلك بمفرده مع «فانس» لإعطائه مشروع المعاهدة المصرية الذي أعدته .. ولحسن الحظ وافق السادات، وهكذا

عقبة خطيرة في طريق زيادة تنمية العلاقات الودية بين بلدينا ، ثم طلبت من جروميكوفى النهاية أن يتوقف عن إستخدام هذا الخلاف حول سداد الديون كذريعة لعدم تقديم أسلحة وقطع غيار جديدة يحتاجها الجيش المصرى .

ولسوء الحظ لم يخفف السوفيت من تشدهم حيال مسألة الديون ، لافى هذه المحادثات .. ولا فيا بعد .. وعندما زار وفد مصرى عالى المستوى موسكو بناء على طلب جروميكوفشل فى تحقيق أية نتائج فيما يتصل بالعلاقات التجارية والصناعية .. وقد عاد الوفد إلى القاهرة دون أن يحرز شيئا لأن الوزير السوفيتى التقدير رفض مناقشة أية مشاكل حتى تحل مسألة الديون .

وهناك مشكلة أخرى واجهتها فى محادثاتى مع جروميكوفى ، وهى أنه رفض وضع نتائج المحادثات فى بيان .. وعندما ألححت عليه كى يفسر لى سبب هذا الرفض ، أبلغنى بأنه عندما يصدر بيان يتصل بمحادثات بريجنيف مع زائر أجنبى فالقاعدة أنه لا يمكن إصدار بيان آخر يتصل بمحادثات على مستوى أقل .. ومن الناحية الرسمية تنتهى زيارة الوفد الأجنبى مع صدور بيان على مستوى بريجنيف .

ولم يسرنى هذا التفسير أو يقنعنى ، غير أنه تعين احترام قواعد اللعبة الروسية .. وعلى أية حال : استطعت أن أقنع جروميكوف بعد جهد كبير بأنه ينبغي على الأقل إصدار بيان بشأن ذلك الجزء من المحادثات المتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وبعد إستشارة بريجنيف وافق جروميكوف على إصدار بيان مقتضب ينص على « أن حكومة الإتحاد السوفيتى تعترف بحقوق الفلسطينيين فى تقرير المصير ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً لشعب فلسطين » .

وكانت هذه هى المرة الأولى التى يعترف فيها الإتحاد السوفيتى بالمنظمة بهذا المفهوم ، وقد سررت كثيراً لهذا .. وأشاد زعماء المنظمة والفلسطينيون بهذا القرار فقد كان الإعتراف الكامل من جانب الزعامة السوفيتية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد لكل الفلسطينيين نقطة تحول فى العلاقات السوفيتية الفلسطينية . ومنذ ذلك الوقت فصاعد أصبح ياسر عرفات وزملاؤه يستقبلون فى موسكو من جانب جروميكوف ومسؤولين آخرين أعضاء فى الحكومة السوفيتية وليس من جانب هيئة التضامن الإفريقى الآسيوى « كما كان متبعاً

انفض الاجتماع، وظل السادات بمفرده مع فانس وسلمه المشروع المصرى وقرأه وزير الخارجية الأمريكى بعناية، وذكر أنه قد تشجع للغاية بالمنهج المصرى وعلى وجه التحديد بمحتويات الوثيقة.

ومن الملائم هنا أن أوجز المشروع المصرى .. وكانت الوثيقة تتألف من جزئين: ويتكون الجزء الأول من أربع نقاط تحدد بوضوح المتطلبات الأساسية لسلام نهائى عادل ودائم— أولها الانسحاب الكامل الشامل للقوات الاسرائيلية من كل الأراضى العربية التى احتلت منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧. والثانى: هو الإعراف بالحق الثابت للشعب العربى فى فلسطين فى إقامة دولته .. والثالث: هو الإعراف بحق كل دولة فى المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة ومضمونة دوليا .. والرابع: هو الالتزام من جانب كل الدول فى المنطقة بإدارة علاقاتها وفق نصوص ميثاق الأمم المتحدة .. وبوجه خاص عدم اللجوء إلى استخدام القوة، وحل الخلافات بالسبل السلمية .. وبعد تحديد هذه المتطلبات الأربعة اللازمة للسلام نصت الوثيقة على أن «مصر مستعدة لتوقيع الاتفاق التالى مع اسرائيل فى وقت متزامن مع الدول العربية الأخرى المعنية».

وكان الجزء الثانى من المشروع المصرى هو اتفاق السلام بين مصر واسرائيل، ويتألف من خمسة بنود كديباجة وتسع مواد .. وسنوجز هذه المواد فيما يلى:

المادة (١): نصت على أن: الإتفاق وملاحقه يشكل اتفاق السلام النهائى بين الطرفين وفق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ووفق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

المادة (٢): نصت على ما يلى: تتعهد الحكومة الاسرائيلية بأن:
أ— تسحب قواتها من الأراضى المصرية التى احتلت منذ الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ إلى الحدود الدولية لمصر.
ب— تسحب قواتها وفق جدول زمنى متفق عليه، يتم تنفيذه خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الاتفاق .. « وترتيبات الجدول الزمنى موضحة فى الملحق».

المادة (٣):

أوضحت الالتزامات المصرية وهى:

أ— أن مصر تعهدت بضمان حرية الملاحة فى قناة السويس وفق معاهدة القسطنطينية لعام ١٨٨٨ .

ب— أن مصر تعهدت بضمان حرية الملاحة فى مضائق تيران وفق مبادئ القانون الدولى .

المادة (٤):

فرضت على الطرفين أن:

أ— يقيما مناطق منزوعة السلاح على جانبى وامتداد الحدود بينهما على ألا يتجاوز عرضها خمسة كيلومترات من كل جانب .

ب— يقبلا مرابطة قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة على أرضيهما على امتداد الحدود .

ج— يقبلا وضع أجهزة الكترونية وجهاز للإنذار المبكر على أرضيهما بالقرب من الحدود .

تناولت إلزام الطرفين بأن:

المادة (٥):

أ— يتعهد كل طرف بأن يحترم و يعترف بسيادة الطرف الآخر ووحدة أراضيهِ واستقلالهِ السياسى .

ب— يحترم و يعترف كل طرف بحق الطرف الآخر فى العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها .

ج— يضمن كل طرف أن أعمال الحرب أو العدوان لا تصدر أو ترتكب من داخل أراضيهِ ضد سكان أو مواطنى أو ممتلكات الطرف الآخر .

د— أن يتمتع كل طرف عن التدخل فى الشؤون الداخلية للطرف الآخر .

هـ— يتمتع عن استخدام القوة أثناء تنفيذ الإتفاق .

المادة (٦):

كانت لها أهمية خاصة إذ أن الطرفين يعلنان فيها أن الصراع بينهما قد انتهى، وتعهدا بإنهاء كافة المطالبات والادعاءات وحالات الحرب .

المادة (٧): نصت على أنه بعد فترة خمس سنوات يقوم الطرفان بدراسة طرق وسبل تعزيز السلام بينهما .

المادة (٨): اشترطت أن يوافق الطرفان على إقامة لجنة مشتركة لدراسة أى مشكلة تظهر أثناء تنفيذ الإتفاق .

المادة (٩): نصت أن « هذا الإتفاق ستضمنه الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وأنه سيعرض على مجلس الأمن للموافقة عليه وعلاوة على ذلك فان الطرفين اتفقا على أن دولا أخرى يمكن أن تصبح أطرافا فى الضمانات الآتفة الذكر.

وكما ذكرت كان «سايروس فانس» سعيداً للغاية بنص المشروع المصرى .. وبوصفه محاميا ورجلا على درجة عالية من النزاهة فقد شكرنا لتقديم مشروع متوازن، ووعدنا بأنه سيعرض هذه الوثيقة على الرئيس كارتر لدى وصوله إلى واشنطن .. واكتفى سايروس بالتعقيب قائلا: إنه يأمل عندما يتفاوض الطرفان على الإتفاق النهائى أن تكون مصر على استعداد لتعديل كلمة «اتفاق» التى جاءت فى الديباجة والأجزاء الأخرى من نص المشروع إلى «معاهدة»، وأبلغناه أن هذا كله يتوقف على رد الفعل الاسرائيلى على النقاط الأساسية، وأنا سوف ندرس اقتراحه عندئذ بعقل مفتوح .. وكما وعد فانس فإنه نقل نص المشروع المصرى إلى الرئيس كارتر .. وعندما استقبلنى الرئيس الأمر يكى فى واشنطن بعد ذلك، أشار مرارا إلى النص المصرى معربا عن إعجابه باتزان الفلسفة التى تشكل أساسه ورصانة ودقة صياغته .

وهناك ملاحظة أخيرة على مشروع المعاهدة المصرية جديدة بالذكر فى هذا المجال :

فقد كان مشروع الاتفاق يمثل الموقف المصرى الرسمى الذى وافق عليه الرئيس السادات والذى سلمه بنفسه إلى وزير الخارجية «فانس» .. فضلا عن

ذلك فإنه على حين أعطى مشروع الاتفاق إلى الجانب الأمريكى فى سرية تامة فإنه لم يتضمن أى شىء يتعارض مع الموقف العربى الجماعى الذى اتخذته الدول العربية وقادتها .

ومع ذلك : فإنه بعد وقت قصير من هذه المبادلات الناجحة مع الولايات المتحدة ، كان السادات هو الذى استجاب لدعوة بيجين إلى إقامة اتصالات مباشرة مع إسرائيل فى المغرب . وفى أوائل سبتمبر وكالعادة غادرت القاهرة لحضور الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقضيت يومين فى باريس . ثم توجهت مباشرة إلى واشنطن .. وفى نفس الوقت تقريرا كان ديان فى طريقه إلى نيويورك وواشنطن . وكان قد طار من إسرائيل إلى بلجيكا ثم اختفى على نحو غامض ، وبدأت تتردد شائعات وتكهانات مفادها أننى وديان إلتقينا فى سرية تامة .. ولم يكن بالطبع هذا صحيحاً ، وأصدرت بياناً علنياً أنفى هذه الشائعة . والحقيقة هى أن ديان توجه إلى الرباط للاجتماع للمرة الأولى مع حسن التهامي مبعوث السادات . وبعد ذلك عاد ديان إلى القدس لإبلاغ بيجين بنتائج أول اتصال مباشر مع الجانب المصرى .

وكنيت أعلم بنياً الاجتماع بين التهامي وديان وإن كان السادات شخصياً لم يبلغنى به .. مهما يكن من أمر فإننى صرفت النظر عن هذا الإجراء على أساس أنه ليست له أهمية خاصة ولا يشكل أى تهديد لعملية السلام .. وكان السادات فى الحقيقة يستجيب لدعوة شخصية من الملك الحسن ، وعلى أية حال فإن مثل هذه الاتصالات المصرية الإسرائيلية المباشرة لم تكن الأولى من نوعها .

فى الأمم المتحدة :

وكما ذكرت فقدت سافرت كما هو مقرر إلى واشنطن حيث عقدت عدة اجتماعات مع الرئيس كارتر والنوزير فانس ، كما جاء وصفها فى الفصل السابق .. وأعطانى الأخير نسخة من مشروع المعاهدة التى تسلمتها واشنطن من إسرائيل .. وبعد ذلك ذهبت إلى نيويورك حيث تحدثت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى يوم ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ ، وكان لكلمتى هدف محدد :

فقد كنت أريد أن أعلن بالتفصيل موقفنا؛ لأثبت للجميع وبخاصة الولايات المتحدة واسرائيل أن مصر لها فلسفة واحدة وموقفاً واحداً سواء أعلن على الملأ أو تضمنته وثائق سرية.

وكانت الكلمة كلها بمثابة تحدٍ حقيقى لاسرائيل ..

فقد أوضحت منذ البداية أن مصر والدول العربية على استعداد لإقامة سلام حقيقى .. ووصفت الموقف فى الشرق الأوسط خلال الثلاثين عاما الماضية بأنه فريد من نوعه حيث سادت خلال هذه الفترة حالة من «اللا حرب واللا سلم»، وكانت المنطقة مثل بركان يثور على فترات منتظمة مع كل ما يستتبعه ذلك من معاناة إنسانية وخطر وبؤس لشعوب المنطقة .. وأضفت قولى: إن هذا الحال كان أسوأ من الحروب العالمية التى أندلعت فى أجزاء معينة من العالم لفترات محدودة وانتهت ثم اُضفت وبوضوح:

«إن حالة حرب كتلك التى تسود فى الشرق الأوسط تخلق مناخا ماديا ونفسيا يضر بالاستقرار ويشكل عقبة أمام التقدم والرخاء، كل شئ يعتمد على المجهول».

وهكذا قَدَّر للشرق الأوسط أن يتعرض لاستنزاف مستمر لموارده الإنسانية والمادية ولتبيد يرثى له للطاقة والامكانيات»

وفضلا عن ذلك فإننى أوضحت ماوسعنى الإيضاح أن الدول العربية تدرك المخاطر الكامنة فى موقف كهذا، وأنها حاولت جاهدة استبدال الصراع ولاسيما حالة «اللا سلم واللا حرب» فى الشرق الأوسط بسلام قائم على العدل .. غير أن اسرائيل جعلت إحراز تقدم نحو السلام أمرا مستحيلا .. وقلت:

إن إلقاء نظرة على الأحداث فى الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٧ وحتى قبل ذلك يوضح بجملاء أن طرفا واحدا أخذ على عاتقه شن حرب عدوانية على فترات منتظمة، والاعداد لمثل هذه الحرب تحت ستار دخان كثيف من النفاق والدعاية الكاذبة مضللا نفسه بأنه نجح فى خداع العالم .. وهذا الاعتقاد الزائف يزعم أن عدوانه ليس لإدفاعا عن النفس، وأن سياسته التوسعية تدفع إليها الحاجة إلى ضمان استمرار وجوده، وأن الاحتلال واستئصال شعب بأكمله أمر ضرورى

لتعايش الشعوب والأمم .. ولنا أن نتساءل عما إذا كان المعتدى قد تعلم شيئاً من دروس التاريخ، ومن خبرة الدول الأخرى التي تعرضت لعواصف مماثلة .. كيف يمكن للمعتدى أن يوفق بين ادعاءاته المتناقضة، وبصفة خاصة بين الادعاء بأنه يريد العيش في سلام وبين إصراره على الاحتلال والتوسع، أيجوز أن تطالب إسرائيل بحقوقها في العيش في سلام، في الوقت الذي لاتزال فيه إسرائيل تحتل أراضيها، وترفض بطريقة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الموافقة على منح شعب بأكملها (الفلسطينيين) حقوقه المشروعة غير القابلة للبيع أو المزايدة؟ فأى نوع من التعايش يمكن تصوره نتيجة الاحتلال والسيطرة؟ أيتوقع منا أن نتعرف بأولئك الذين لا يعترفون حتى بالمبادئ الأساسية للقانون وحقوق الإنسان؟!

كما أوضحت أسوأ جوانب السلوك الإسرائيلي الذي يهدف إلى إهانة ذكاء الإنسان، وكذلك قدرتنا على التمييز بين الصواب والخطأ ... ثم وجهت التحدى التالى إلى وزير خارجية إسرائيل فقلت:

«إذا كانت إسرائيل تدافع حقاً عن السلام فإننى أتحدى وزير خارجيتها أن يقف هنا أمام ممثلى شعوب وأمم العالم و يعلن من هذا المنبر استعداد إسرائيل للانسحاب الكامل من الأراضي العربية والاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولة مستقلة على الأرض التى زرعها وبنى عليها حضارته على مدى آلاف السنين».

ثم أعلنت بوضوح أنه مهما طال تسويق إسرائيل واستمرارها فى أعمالها القمعية فإنها لن تستطيع أن تمنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ثم أشرت إلى القوانين الاسرائيلية المفروضة على السكان العرب فى الأراضي التى احتلت منذ الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أو حتى قبل ذلك، وأوضحت أن الجميع يعرفون أن إسرائيل تعامل العربى كمواطن من الدرجة الثانية .. وأن هذه الاجراءات كشفت عن سياسة إسرائيل الحقيقية القائمة على الضم والتوسع الاقليمى .. وأضفت قولى: إنه لا يمكن أن يوجد برهان لهذه المطامع التوسعية أقوى من بيان المتحدث الرسمى باسم الحكومة الاسرائيلية فى رده على انتقادات السياسة الاسرائيلية فى ضم الأراضي العربية. فقد قال: «إنك

لاستطيع أن تفسم إلى اسرائيل أراضي تنتمى إلى الشعب الاسرائيلي؛ لأن هذه الأراضي كانت ملكة في الأصل.. فأنت لاتضم أرضك ذاتها». «وتعقبا على هذا البيان وجهت السؤال التالي إلى الجمعية العامة: «أيجتاج الأمر دليلا آخر لأثبات نوايا اسرائيل التوسعية؟!»

واختتمت كلمتي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة موجزا وجهه نظر مصر بالنسبة لمطالبات إحلال سلام شامل كما يلي:

(١) انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الأراضي العربية التي احتلت منذ الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

(٢) إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أراضي فلسطين، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في العودة.

(٣) الاعتراف بحق كل دولة في المنطقة في العيش في سلام.

(٤) توفير الضمانات اللازمة لكل شعوب المنطقة للعيش في أمان على أرضها، والتمتع بممتلكاتها.. ونحن لانعترض على أية ضمانات جماعية أوثنائية بما في ذلك أى ضمانات تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل بشرط ألا تشكل تهديداً للأمن القومي العربي. وبدلاً من ذلك فإننا على استعداد لدراسة كل أشكال الضمانات سواء في شكل مناطق «عازلة» أو مناطق منزوعة السلاح، أو تشكيل قوات تابعة للأمم المتحدة، أو خفض القوات، أو الأسلحة في المناطق الملاصقة للحدود، أو حتى استخدام أجهزة الإنذار المبكر الحديثة لرصد أى تطورات تعرض السلام للخطر.. ويمكن أن تشمل الضمانات أيضاً ضمانات سياسية يقامها أعضاء الأمم المتحدة.

(٥) الاتفاق على مايلي: إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتنظيم الأسلحة التقليدية حيث إن سباقا في هذا المجال سيزيد من حدة التوتر، وبالتالي من إمكانية نشوب صراع جديد، وإنهاء سياسة الهجرة الاسرائيلية الحالية. فلا استمرار في انتهاج سياسة كهذه تقوم على

المهجرة المفتوحة من جميع أنحاء العالم لا يمكن إلا أن يفجر المزيد من العدوان والتوسع على حساب الدول العربية ، وبالدرجة الأولى على حساب الشعب الفلسطيني .

(٦) عودة القدس العربية إلى أولئك الذين لهم حق فيها من الناحية الإقليمية والتاريخية والحضارية وأعنى بذلك الفلسطينيين .. ولابد أنه قد أصبح واضحا أن الموقف المصرى الرسمى قد تكشف بوضوح ، وتم تسجيله سواء فى مشروع المعاهدة الذى قدمناه إلى واشنطن ، أو فى كلمتى التى ألقيتها أمام الجمعية العامة .

فقد كانت مصر على استعداد لتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل فى وقت واحد مع الدول العربية الأخرى فى اللحظة التى يتم فيها التوصل إلى اتفاق حول المشكلة الفلسطينية .

وفضلا عن ذلك فإن الموقف المصرى كان يتفق تمام الاتفاق مع أحكام القانون الدولى .

فالمشروع المصرى لم يطلب تنازلات غير عادية من اسرائيل ولم يفرض شروطا غير عادية عليها .

والأهم من ذلك كله أنه يلاحظ أن المشروع الاسرائيلى لا يمكن أن ينظر إليه كمعاهدة سلام ، والأحرى أن يعد تعبيراً عن فلسفة اسرائيل ، ومطامعها الاستراتيجية البعيدة المدى .

مشروع المعاهدة الاسرائيلية :

وقد سلم ديان المشروع الاسرائيلى لمعاهدة سلام بين اسرائيل وجمهورية مصر العربية إلى فانس يوم ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧ .

وتسلمت بدورى نسخة من فانس بعد ذلك بيومين .. وقد تصفحت الوثيقة الضخمة بسرعة ولكن من البداية إلى النهاية أدركت على الفور أن هذه ليست معاهدة سلام وإنما محاولة من جانب الاسرائيليين لفرض إرادتهم على مصر ،

ولم أناقش المشروع مع فانوس لأن كلينا كان يعلم أن الوثيقة الحاسمة ستكون المشروع الأمريكي .

وكانت المعاهدة الإسرائيلية تتألف من ديباجة و٢٤ مادة وألحقت بها وثيقتان أخريان كتب عليهما «سرى للغاية» ونصت أهمهما - وكانت بتاريخ ٧ تموز (يوليو) ١٩٧٧ - على أن إسرائيل على استعداد للاشتراك في اجتماع مؤتمر جنيف عند استئنافه بعد العاشر من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧ وبالرغم من ذلك ومن المهم أن نشير هنا إلى أن الاسرائيليين لم يكونوا قد أعلنوا قط أنهم سيشترون في المؤتمر.. ثم نصت الوثيقة على أنه في نهاية الجلسة العلنية لمؤتمر جنيف للسلام عند استئنافه يتم تشكيل ثلاث لجان مختلطة هي: لجنة مصرية إسرائيلية، ولجنة سورية إسرائيلية، ولجنة أردنية إسرائيلية.. وفضلا عن ذلك: اقترح الاسرائيليون أنه إذا تعذر استئناف مؤتمر جنيف بسبب إصرار العرب على ضرورة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية فإنه ينبغي اتباع أحد البدلين التاليين:

(١) أن يتم من خلال المساعي الحميدة للولايات المتحدة تشكيل اللجان المختلطة الثلاث السابقة الذكر بما يتمشى مع السابقة التي اتبعت في رودس عام ١٩٤٩ .
أو:

(٢) تشكيل اللجان نفسها بما يتفق ومبدأ المحادثات عن قرب .

هذا ولم تتناول ديباجة المشروع الاسرائيلي إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل فحسب، ولكنها تضمنت عبارات ألححت إلى الإجراءات اللازمة للحيلولة دون التهديد بالحرب في المستقبل، وإحلال سلام عادل ودائم يمكن فيه لكل دولة من دول المنطقة أن تعيش في أمن وأن تعترف كل دولة بسيادة واستقلال الدولة الأخرى داخل حدود آمنة ومعترف بها، وأن تصمم على العيش في أطار علاقات قائمة على الصداقة والتعاون وحسن الجوار، والأهم من ذلك كله إزالة الحواجز التي تمنع كلا الشعبين من حرية تبادل المعلومات والأفكار والسلع والخدمات .

وبعبارة أخرى: فإن إسرائيل لم تكن تريد السلام فحسب، وإنما ترمى أيضا إلى تقييد مصر في شبكة من العلاقات الخاصة الوثيقة والملزمة .. والمواد التالية تبين الاتجاه الإسرائيلي وهدفها بشكل أكثر وضوحا:

المادة الأولى: من مشروع المعاهدة الاسرائيلية أعلنت إنهاء حالة الحرب بين البلدين.

المادة الثانية: كانت تتكون من جزئين: الأول: التزام متبادل من جانب مصر وإسرائيل بالاعتراف واحترام سيادة الطرف الآخر واستقلاله السياسى. ونص الجزء الثانى على «ألا يساند أى الطرفين إدعاءات ضد سيادة الطرف الآخر أو استقلاله السياسى إذا تقدمت بمثل هذه الإدعاءات فى المستقبل أية دولة أو مجموعة أو منظمة.

المادة الثالثة: نصت على ألا يستخدم الطرفان القوة ضد بعضها البعض.

وتناولت المادة الرابعة: مسألة الحدود.. ولكنها لم تعلن التزام إسرائيل بالانسحاب الكامل من سيناء إلى حدود مصر الدولية المعترف بها .. وبدلا من ذلك نصت على أن الحدود بين مصر واسرائيل سيتم الاتفاق عليها بين الطرفين وفق بروتوكول وخريطة تلحقان بالمعاهدة.

وأن الطرفين سيحترمان دون أى تحفظ وحدة أراضي الطرف الآخر داخل الحدود الجديدة، ويتخليان عن أية مطالب إقليمية مستقبلية ضد الطرف الآخر.. ويجب اعتبار هذه الحدود الجديدة ثابتة لا تمس حرمتها.

ونصت المادة الخامسة: على أن العلاقات الدبلوماسية ستتم إقامتها خلال شهر من سريان المعاهدة مع تبادل الممثلين الدبلوماسيين على مستوى السفراء.

وألزمت المادة السادسة: الطرفين بإبرام اتفاق ثنائي من أجل تطبيع العلاقات التجارية خلال عدد لم يتحدد بعد من السنين من بدء سريان هذه المعاهدة.

وتناولت المادة السابعة: إقامة العلاقات الثقافية .. ونصت على أن اتفاقاً ثقافياً سيتم عقده بين الطرفين خلال عدد لم يتحدد بعد من السنين من موعده سريان المعاهدة.

وكانت المادة الثامنة: مدهشة للغاية .. فقد نصت بوضوح على أن إسرائيل تتعهد بإجلاء قواتها المسلحة من كل الأراضي على الجانب المصري من الحدود التي أنشأتها هذه المعاهدة وفق الجدول الزمني الملحق. غير أن عنوان هذه المادة لم يكن «انسحاب القوات الإسرائيلية» كما كان متوقفاً من حيث المنطق، وإنما كان عنوانها توزيع القوات». . فضلاً عن ذلك: فإنها عملت على أن توضح بجلاء أن إسرائيل تتصور حدوداً جديدة، وليس الحدود الدولية التي وجدت بين مصر وفلسطين في ظل الانتداب البريطاني.

كما أن صياغة البند كانت غاية في التحيز؛ فلم تشر إلى الأراضي التي احتلتها القوات الإسرائيلية باعتبارها أراضي مصرية، ولكنها ابتدعت تعبيرات جديدة وأسمتها كل الأراضي على الجانب المصري من الحدود، وما كان يمكن أن تثير المادة دهشة أكثر مما جاء فيها من إدعاء إسرائيلي بأنه حتى سيناء ليست من الناحية التاريخية أرضاً مصرية خالصة، وأن هناك بعض الإدعاءات اليهودية بشأنها.

ونصت المادة التاسعة: على أن كل المناطق التي ستجلو عنها القوات المسلحة الاسرائيلية ستكون منزوعة السلاح ، وأن القيود القائمة على التسليح والقوات ستظل سارية . و بعبارة أخرى : فإن سيناء ستظل خاضعة للقيود التي فرضت على مصر نتيجة فك الاشتباك الثانى بين مصر واسرائيل الذى تم عقده فى عام ١٩٧٥ . وتجدر الإشارة هنا إلى أن مشروع المعاهدة المصرية دعا أيضا إلى إنشاء منطقة منزوعة السلاح على امتداد الحدود ، ولكنه اشترط أن تسحب كلتا الدولتين قواتها من الحدود . أما بالنسبة للمفهوم الاسرائيلى فالعبء يقع كله على الجانب المصرى .

وتناولت المادة العاشرة: القيود على الأنشطة العسكرية التي قد تنشأ من جانب أى من الطرفين .

وتناولت المادة الحادية عشرة: مسألة منع وقوع أعمال ارهابية من أى الجانبين .

وكانت المادة الثانية عشرة: فى رأى — الاقتراح البناء الوحيد الذى تقدم به الجانب الاسرائيلى ، فقد أرادت الحد من سباق التسليح واعتبرته تبديداً للموارد ومصدراً للتوتر . وأن تفاصيل مثل هذا الحد من الأسلحة تعرض فى وثيقة منفصلة يتفق عليها خلال عدد من السنين بعد توقيع المعاهدة .

وتناولت المادة الثالثة عشرة: تسوية المطالب المالية .

ونصت المادة الرابعة عشرة: على أن «توافق مصر على ألا تلجأ إلى تطبيق نصوص المادة العاشرة من إتفاقية القسطنطينية

ضد اسرائيل . وتعطى هذه المادة مصر المسؤولية الكاملة عن أمن القناة .. وهكذا كان الإسرائيليون يطلبون من مصر أن تتخلى عن حقوقها الطبيعية والدولية وألا تغلق القناة أبدا في وجه السفن الاسرائيلية لأسباب تتعلق بالأمن .. وقد احترمت كل الدول هذه المادة العاشرة وحتى اليوم لم تقبل مصر قط أى قيود كانت على حقها في أن تكون الضامن الوحيد لأمن قناة السويس . كما نصت على ذلك المادة العاشرة من اتفاقية القسطنطينيه .

وأشارت المادتان ١٥ و١٦ : إلى حرية الملاحة والطيران فوق المضائق وخليج السويس وخليج العقبة .

وحظرت المادة ١٧ : الطرفين على الدخول في حرب اقتصادية ضد بعضهما البعض ، وطلبت من مصر على وجه الخصوص ألا تقاطع شركات دولة ثالثة تتعامل مع اسرائيل .

وبالمثل حظرت المادة ١٨ : أى دعاية أو تحريض معاد .
وكانت المادة ١٩ : بندا عاديا يلزم كل طرف ألا يتدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر .

وصيغت المادة العشرون : على نحو يناسب اسرائيل .. فقد طلبت من كل طرف أن يمتنع عن إتيان أى أعمال تضر بالعلاقات الدبلوماسية أو غيرها من علاقات الطرف الآخر مع دولة ثالثة أو مع المنظمات

الدولية .. فضلا عن ذلك فإنها طلبت على وجه التحديد من مصر أن تساند عضوية إسرائيل في التنظيمات الاقليمية .

وكانت المادة ٢١ :

وعنوانها «التنظيمات المعادية» فريدة ولم يسبق لها مثل ونصت على أن: لا يمنح أى الطرفين أى وضع دولى أو دبلوماسى كان إلى أية منظمة هدفها تدمير أو تخريب الطرف الآخر . وأن يعارض الطرفان منح مثل هذا الوضع إلى أية منظمة من هذا القبيل من جانب أى دولة أو منظمة أخرى، وكانت المادة تعنى بوضوح أن تكف مصر عن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتغلق مكاتبها في البلاد، وتعارض الدول العربية التى لاتحذو حذوها .

وكان هدف المادة ٢٢ :

إزالة «العقبات في نظم التعليم» بل وألزمت الدولتين بإدخال «مناهج دراسية تهدف إلى إيجاد تقدير إيجابى لتاريخ وقيم وتقاليد الطرف الآخر» .

وألزمت المادة ٢٣ :

الطرفين بسحب كل تحفظاتها وإعلاناتها الخاصة بالمعاهدات المتعددة الأطراف ، المتعلقة بالاعتراف بالطرف الآخر أو التى تؤثر في إمكانية تطبيق المعاهدة لدى الطرف الآخر وبالامتناع عن توجيه مثل هذه التحفظات أو الاعلانات في المستقبل . وعلى وجه التحديد كان هذا معناه أن إسرائيل كانت تنتظر من مصر التى وقعت في الماضى معاهدات متعددة الأطراف —

مع التحفظ بأنها لن تطبق شروطها على اسرائيل— أن تلغى مثل هذه التحفظات . وطلبت اسرائيل من مصر أيضا أن تعدل كل قراراتها التشريعية والإدارية التي يقصد بها وضع مثل هذه التحفظات والإعلانات موضع التنفيذ .

وتناولت المادة ٢٤ :

مسألة حرية الحركة بين البلدين ، ومن ذلك إمكانية الوصول إلى الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية .. ونوقشت هاتان المسألتان في المادة ٢٩ أيضا .

وتناولت المواد ٢٥ ،

الاتصالات بين البلدين .. ونصت على أنه يجب فتح خطوط الاتصال الجوية والبحرية والسكك الحديدية ، وتحسينها ، وإقامة خدمات برية ، واتصالات سلكية ولاسلكية ، وفتح الموانئ أمام سفن الطرف الآخر .

٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ :

مشكلة تمتع مواطني الطرفين بحقوق الإنسان .

وتناولت المادة ٣٠ :

حرية الحركة مع تركيز المادة ٣٢ بالتحديد على حقوق اليهود في الهجرة في أي وقت من مصر إلى اسرائيل أو إلى أي دولة أخرى يختارونها دون عقبات من أي نوع كان .

وتناولت المادة ٣١ :

في الواقع موجهة إلى مصر فحسب ؛ فقد ألزمتها بتأييد أي مشروع قرار يعرض على أي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى بهدف إلغاء قرارات قائمة موجهة ضد الطرف الآخر (أي اسرائيل)

وكانت المادة ٣٣ :

وعلى وجه الخصوص كان مطلوبا من مصر أن تتعهد بتأييد الغاء قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩، والذي ينص على أن «الصهيونية شكل من أشكال التمييز العنصرى والتفرقة العنصرية» .. فضلا عن ذلك فقد ألزمت المادة نفسها الطرفين بأن يعارضا أى مشروع قرار معاد للطرف الآخر قد يتم تقديمه فى المستقبل .

وأشارت المادة ٣٤:

مرة أخرى وبوضوح إلى الخطة الإسرائيلية لإقامة علاقات خاصة بين مصر وإسرائيل فى مجالات الحياة كافة .

ونصت على أن «الطرفين يعترفان بأن التاريخ والجغرافيا أوجدا علاقة مصالح موضوعية بين بلديهما، وأن مصالحهما الاقتصادية والانسانية مرتبطة ارتباطا وثيقا .. وأن الطرفين يوافقان على تعزيز ارتباطهما الطبيعى هذا من أجل منفعتها المتبادلة .

وتناولت المادة ٣٥:

مشكلة اللاجئين الذين يعيشون على أراضى كل طرف منها .

وتناولت المادة ٣٦:

مشكلة إنسانية، وأعنى «إحترام المقابر وحق إعادة دفن جثث رعايا كل طرف .

وكانت المادة ٣٧:

أكثر المواد جميعا غرابة وتأثيرا .. فقد كانت عبارة عن صفحة بيضاء ليس فيها إلا عنوانها وهو كلمة «الجنسية» .

وعلى ما يبدو فإنهم لم يجروا على الإعلان عن أفكارهم كتابية، ونسوا نزع هذه الورقة عندما

عرضوا المشروع رسميا على الولايات المتحدة .
فماذا كان يدور في ذهن الاسرائيليين عندما طبعوا
هذه الكلمة ؟ هل كانوا يعتمرون أن يشترطوا أن
يفقد المصريون جنسيتهم أو هو يتهم ؟! أولعلمهم
كانوا أكثر تواضعا ولم يكونوا يريدون إلا أن
يشترك الاسرائيليون والمصريون في شكل
مابتدع من « الجنسية المشتركة » ؛ ولم يكن هذا
أول اختراع اسرائيلي ولكن لابد أن أعترف بأنه
أكثرها وقاحة » .

وتصورت المادة ٣٨ :

اقامة تعاون متبادل من أجل التنمية في مختلف
المجالات . وكالعادة حرص الاسرائيليون على
الآينسو نوعاً من أنواع النشاط .. كما لو كانوا
يريدون مشاركتنا الهواء الذى نتنفسه .

وتوقعت المادة ٣٩ :

صدور عفو عام لرعايا الطرف الآخر المسجونين
بسبب مخالفات حثائية .

وتناولت المادة ٤٠ :

إنشاء لجنة مشتركة للإشراف على تنفيذ
المعاهدة .

ونصت المادة ٤١ :

على أنه في حالة ظهور تناقض بين التزامات
الطرفين بموجب المعاهدة الحالية وبين التزاماتها
بموجب أى اتفاقية دولية ، فإن المعاهدة المصرية
الاسرائيلية سيكون لها دائما الأسبقية . كما
حظرت المادة على أى طرف أن يلتزم بأى
معاهدة أو اتفاقية أو ترتيب أو تفاهم مع أى
طرف ثالث يكون متعارضا مع نصوص هذه
المعاهدة .. وكان الهدف الحقيقى للمادة ٤١

هو إبطال التزامات مصر وتعهداتها كما هو
منصوص عليها في معاهدة الدفاع العربي
المشترك، أى أن تنبذ مصر كل التزام كان من
جانها تجاه شقيقاتها من الدول العربية.

وتناولت المواد الباقية إجراءات تسوية المنازعات التى قد تثور، ونصت على
إرسال المعاهدة إلى أمين عام الأمم المتحدة، لتسجيلها وفق نصوص ميثاق الأمم
المتحدة.

وكانت الصفحة الأخيرة من المشروع الاسرائيلى مخصصة للتوقعات .. وحل
خط التاريخ إسم مكان التوقيع وهو جنيف وترك التاريخ أبيض . ومن الواضح
أن الاسرائيليين كانوا يريدون عرض مشروعهم على مؤتمر جنيف للسلام . وفى
الحقيقة أن نشر هذه النصوص يجعل المشروع الاسرائيلى يرى النور لأول مرة، إذ
لم ينشر المشروع قط من قبل ولن ينشره الاسرائيليون أبداً؛ لأنه يكشف بجلاء عن
طموحهم البعيد المدى للسيطرة على مصر وعلى المنطقة.

مشروع المعاهدة الأمريكية:

وبعرض مشروعى المعاهدتين المصرية والاسرائيلية فإن الجهد الشاق الذى
بذله الرئيس كارتر ووزير خارجيته كان على وشك أن يؤتى ثماره . فقد عرض
الطرفان الآن وجهات نظرهما كتابة .. وكانت (المحادثات عن قرب) التى
شجعها الرئيس كارتر تعنى أن مفاوضات قد بدأت بالفعل من حيث الواقع بين
الدول العربية واسرائيل من خلال الوساطة والمشاركة من جانب الولايات
المتحدة.

كما أن المفاوضات الأمريكية السوفيتية المكثفة من أجل التوصل إلى اتفاق
على إطار للسلام فى الشرق الأوسط توجت فى النهاية بإصدار البيان الأمريكى
السوفيتى المشترك فى أول تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧، وكان الرئيسان
المشاركان لمؤتمر جنيف قد اتفقا فيه على أساسيات السلام، وحددا موعد

الافتتاح، وكانت هناك تعبئة عامة لاقناع الأطراف بالجلوس إلى مائدة التفاوض، وكان واضحاً أن الولايات المتحدة تعتبر دور مصر حيويًا، كما إتضح لى فى واشنطن ونيويورك.

وفى شهرى ايلول (سبتمبر) وتشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٧٧ وكما قلت آنفا: فإننى اجتمعت بالرئيس كارتر والوزير فانس وزملائه مرات عديدة.. وفضلا عن ذلك: فإننى إنتهزت فرصة وجودى فى واشنطن فاستقبلت العديد من الساسة الأمريكيين لأشرح لهم وجهة نظرنا.. بل إننى دعيت لأتحدث أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ يوم ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧.. وبالمثل دعتنى لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس النواب إلى مناقشة فى اليوم نفسه.

وكان أهم اجتماع عقدته مع فانس فى ٢٥ ايلول (سبتمبر) عندما سلمنى وثيقة أمريكية سرية عنوانها (مشروع معاهدة سلام ممكنة بين مصر وإسرائيل)، ومن أول وهلة كان لى اعتراضات معينة على بعض أجزاء المشروع.. ودونما تردد قبل «فانس» وجهة نظرى، ووعد بتصحيح النص كما اقترحت.. وأبلغنى أن هذا المشروع الأول كان نتاج محاولة بذلها مرءوسوه للتقريب بين المشروعين المصرى والإسرائيلى عن طريق إلقاط نصى واختيار فقرة من هذا المشروع أو ذاك؛ لأظهار أنهم غير متحيزين لصالح مصر أو إسرائيل. وفى وقت لاحق من نفس اليوم سلمنى السفيران «روى أثرتون» و«هيرمان ايلتس» المشروع الأمريكى الثانى. وأبلغنى «سايروس فانس» فيما بعد أنه نقل أيضا نسخة من ذلك النص إلى ديان، وكان المشروع الأمريكى الرسمى الثانى يختلف عن الأول فى أكثر من نقطة حيوية، وهذه الخلافات واضحة تماما لأى شخص يتصفح النصين.

وكان المشروع الأمريكى الرسمى الثانى الذى سلم إلى الطرفين يتألف من ديباجة من خمس فقرات وجزء تنفيذى يتكون من ١١ مادة.. ونوضح الديباجة أن العلاقات بين مصر وإسرائيل ستقوم على أساس نصوص ميثاق الامم المتحدة، ومعايير القانون الدولى المعترف بها التى تحكم العلاقات الدولية فى وقت السلم..

وبالمثل: فإنها أشارت إلى رغبة الطرفين في تنمية العلاقات الطبيعية للدولتين للعيش في سلام مع بعضهما البعض .. ولم تحاول إقامة روابط غير عادية بين مصر وإسرائيل .. ونصت المعاهدة أيضا على أن السلام يجب أن يكون وفق مبادئ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

وبالنسبة للجزء التنفيذي من المشروع فإن:

المادة (١) ألزمت الطرفين باحترام والاعتراف بسيادة الطرف الآخر واستقلاله السياسي، وكذلك بحق كل طرف في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .. ونصت المادة نفسها أيضا على ألا يلجأ الطرفان إلى استخدام القوة، وأن يقوما بتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وأن يبذلا كل ما في وسعهما لضمان أن أعمال الحرب أو العنف أو العدوان لا تنشأ أو ترتكب من داخل أراضي أى منها.

نصت المادة (٢) في تعبيرات لا لبس فيها على أن «الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية بين مصر وأراضي فلسطين التي كانت مشمولة بالانتداب البريطاني من قبل».

واشترطت المادة (٣): أن يتم الانسحاب الاسرائيلي إلى الحدود الدائمة على مراحل تبدأ مع سريان المعاهدة، و يتزامن مع تنفيذ نصوصها الأخرى.

وتناولت المادة (٤): حرية مرور السفن والشحنات الاسرائيلية عبر قناة السويس ومضايق تيران أيضا وحق الطيران بالنسبة للطائرات المدنية.

ونصت المادة (٥): على أنه من أجل تنمية العلاقات الطبيعية فإنه يجب أن يضع الطرفان بروتوكولا خاصا يحدد هذه العملية. وأن

التطبيع سيتم على مراحل تبدأ مع سريان المعاهدة وتكون متوازية ومتزامنة مع تنفيذ كل النصوص الأخرى.

وتناولت المادة (٦): ترتيبات الأمن.

ونصت المادة (٧): على أنه حالما يتم تنفيذ كل بنود المعاهدة فإن الطرفين يهريان كل الدعاوى وحالات الحرب بينهما .. وهذه نتيجة منطقية تتفق مع النص المصرى بيننا تعارض مع المشروع الإسرائيلى الذى ينهى حالة الحرب فى أول مواده وقبل أن يتم الإنسحاب الاسرائيلى.

وكانت المادة (٨): ذات أهمية بالغة لأنها تناولت قضيتين فى منتهى الحساسية والخطورة .. وكان نصها كما يلى:

«من أجل القضاء على سباق التسلح الذى يشكل تبيدا للموارد ومصدرا للتوتر فإن الطرفين يتفقان على:

١- أن يوقعا ويصدقا على معاهدة لحظر الانتشار النووى.

ب- أن ينظما حجم قواتهما المسلحة، ونوع تسليحهما، ونظم أسلحتهما . « وقد رحبت بهذه المادة على وجه الخصوص» ليس فحسب لأننى أعربت عن هذه النقاط نفسها فى خطابى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧، ولكن لأننى أشعر شعورا قويا بأن عدم استقرار المنطقة التى نعيش فيها يرجع أساسا إلى عدم التوازن بين النظم العسكرية لاسرائيل والدول العربية.

ويعزى هذا إلى تدفق الأسلحة التقليدية المتطورة على

إسرائيل من الولايات المتحدة .. وكنت في الحقيقة سعيداً لرؤيتي الولايات المتحدة نفسها— وهي الضامن لوجود إسرائيل— حرية على أن يتحقق توازن حقيقي في الأسلحة التقليدية في المنطقة . وكانت هذه خطوة إيجابية هائلة رحبت بها شخصياً .

وتحدثت المادة (٩): عن تشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن الطرفين برئاسة الأمم المتحدة وتعمل على أن يتم تنفيذ المعاهدة بالكامل من أجل حل المشكلات التي تثار أثناء التنفيذ .

وألزمت المادة (١٠) الطرفين بالسعي إلى ضمانات لتنفيذ نصوص المعاهدة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقبول هذه الضمانات . وأخيراً أشارت المادة (١١) إلى حقيقة أن المعاهدة ستدخل حيز التنفيذ لدى توقيعها، والتصديق عليها وفق الإجراءات الدستورية الخاصة بكل طرف .

وقد كان المشروع الأمريكي مشروعاً بسيطاً .. فقد صيغ بتعابير لا غموض فيها ورتب تتابع الأحداث بطريقة طبيعية ومنطقية تبدأ بانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المصرية إلى الحدود الدولية وتنتهي بانتهاء حالة الحرب بين الطرفين عند استكمال الانسحاب، وتنفيذ كل البنود الأخرى .. وكان ايضاً مشروعاً يتفق تمام الاتفاق مع المبدأ الذي أعرب عنه قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وهو أنه يجب على إسرائيل أن تتسحب انسحاباً كاملاً من الأراضي المحتلة . ونص مشروع المعاهدة بوضوح على أن الحدود بين مصر وإسرائيل هي الحدود بين مصر وفلسطين في زمن الانتداب البريطاني دون تعديلات .. وهذا أمر مهم؛

لأن الولايات المتحدة كانت قد اتخذت هذا الموقف في البداية في عام ١٩٦٧ ولكنها تخلت عنه فيما بعد وقدمت بدلا من ذلك مفهوم أن اجراء «تقديحات طفيفة» للحدود هو أمر مقبول .

و بعبارة أخرى: فإن موقف الولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٧ كان يتدهور باطراد، واقترب أكثر من موقف اسرائيل .. غير أن المشروع الأمريكي للمعاهدة أشار إلى العودة إلى الموقف الأصلي بما يتفق والقرار رقم ٢٤٢ .

ويجب أن يكون واضحا الآن أن هناك تشابها كبيرا بين المشروع المصري والمشروع الأمريكي، وهو تشابه لم يأت اتفاقا؛ وإنما لأن الدولتين راعتا القواعد الطبيعية والمعترف بها للقانون الدولي والمنطق .

ولم تحاول كما فعل الاسرائيليون في مشروعهم المقترح ابتكار معايير جديدة للقانون الدولي، أو منطقا جديدا يصاغ خصيصا ليناسب أغراضهم؛ ويمكنهم من فرض وجهات نظرهم . ولشرح ذلك يكفي القول: بأن الاسرائيليين في مشروعهم لم يكونوا يعتزمون الانسحاب إلى الحدود الدولية لمصر، فضلا عن ذلك فإنهم كانوا يريدون الإنهاء الفوري لحالة الحرب على حين طلبوا أن تستمر قواتهم في احتلال سيناء حتى يتم تطبيع كل شيء، والتوصل إلى اتفاق حول ما اسموه الحدود الجديدة بين مصر واسرائيل . وإننى شخصياً لم أعتبر المشروع الاسرائيلي وثيقة يمكن على أساسها البدء في التفاوض وإنما هو مجرد بيان يؤكد من جديد فلسفة اسرائيل وأهدافها .

الفصل الثالث عشر

إنجاز أكبر في اتجاه
إعادة عقد مؤتمر جنيف

وبعد مضي وقت قصير على الاجتماع الذي عقد في المكتب البيضاوي وقع
تطور دولي هام في الاعداد لمؤتمر جنيف .. فقد أصدرت الولايات المتحدة
والاتحاد السوفيتي البيان المشترك في اول تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧ ، الذي
عرضا فيه شروط إحلال السلام في الشرق الاوسط المقبولة للقوتين العظميين .

وكانت النقاط البارزة التي تضمنها البيان السوفيتي الأمريكي المشترك في
أول تشرين (اكتوبر) ١٩٧٧ هي مايلي :

(١) إن كلتا الحكومتين مقتنعة بأن المصالح الحيوية لشعوب هذه المنطقة
وكذلك مصالح تعزيز السلام والامن الدولي بوجه عام ، تفرض على وجه
الاحاح ضرورة تحقيق تسوية عادلة ودائمة في أسرع وقت ممكن للصراع
العربي الاسرائيلي ، ويجب أن تكون هذه التسوية شاملة ، وتتضمن كافة
الأطراف المعنية ، وكل المسائل .

وتعتقد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أنه داخل إطار تسوية شاملة
لمشكلة الشرق الاوسط : فإن كل المسائل المعنية للتسوية يجب حلها بما فيها
القضايا الأساسية : مثل انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض
احتلت في حرب ١٩٦٧ ، وحل المشكلة الفلسطينية بما في ذلك تأمين الحقوق
المشروعة للشعب الفلسطيني ، وإنهاء حالة الحرب ، وإقامة علاقات سلمية
طبيعية على أساس الاعتراف المتبادل بمبادئ السيادة ووحدة الأراضي
والاستقلال السياسي .

وتعتقد الحكومتان أنه بالإضافة إلى إجراءات كفاله أمن الحدود بين
اسرائيل والدول العربية المجاورة مثل إنشاء مناطق منزوعة السلاح
والاتفاق على أن ترابط فيها قوات اومراقبون تابعون للامم المتحدة : فإنه

يمكن أيضا وضع ضمانات دولية لمثل هذه الحدود ، وكذلك لمراعاة شروط التسوية إذا رغبت في ذلك الأطراف المتعاقدة . والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على استعداد للاشتراك في هذه الضمانات وفق العمليات الدستورية فيها .

(٢) ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يعتقدان أن الطريق الوحيد الصحيح والفعال لتحقيق حل اساسي لكل جوانب مشكلة الشرق الاوسط برمتها هو التفاوض داخل إطار مؤتمر جنيف للسلام ، الذي يعقد خصيصا لهذا الغرض ، على أن يشترك في اعماله ممثلون لكل الاطراف الداخلة في الصراع بما فيهم ممثلون للشعب الفلسطيني ، والصياغة القانونية والتعاقدية للقرارات يتم التوصل اليها في المؤتمر .

والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بوصفهما الرئيسين المشاركين لمؤتمر جنيف يؤكدان عزمهما من خلال الجهود المشتركة وفي اتصالاتها بالأطراف المعنية أن ييسرا بكل طريقة استئناف عمل المؤتمر في وقت لا يتجاوز كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧ ، و ينوه الرئيسان المشاركان إلى أنه مازال هناك عدة مسائل ذات طبيعة إجرائية وتنظيمية يتعين الاتفاق عليها من جانب المشتركين في المؤتمر .

(٣) إسترشادا بهدف تحقيق تسوية سياسية عادلة في الشرق الاوسط وإنهاء الموقف الذي ينذر بالانفجار في هذه المنطقة من العالم : فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يناشدان كل أطراف النزاع أن تتفهم الحاجة إلى أن تراعى بعناية الحقوق والمصالح المشروعة لبعضهما البعض ، وأن تظهر استعدادا متبادلا للعمل على هذا الأساس .

وربما لاحظ أي قارئ يقظ أن البيان الامريكي السوفيتي المشترك في اول تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧ لم يذكر قط أي مشروع قرار للأمم المتحدة اوحى قرار مجلس الأمن الشهر رقم ٢٤٢ ، وأوضح لي سبب هذا الإغفال وكيل وزارة الخارجية الامريكية للشئون السياسية « فيليب حبيب » الذي مثل الجانب الامريكي في أصعب مفاوضات مع

السوفيت .. فقد ابلغنى « حبيب » أن المشروع السوفيتى الأصلى ذكر فى الواقع كل القرارات عن المشكلة الفلسطينية التى اتخذتها الجمعية العامة أو مجلس الأمن وحيث إن كل قرارات الامم المتحدة تنحاز ضد اسرائيل فإن المشروع السوفيتى كان بمثابة وجهة نظر مؤيدة للعرب والفلسطينيين بوضوح ، وقال حبيب : إنه ردا على هذا المشروع اقترح الجانب الامريكى الإشارة إلى بضعة قرارات فحسب مع التأكيد على قرار ٢٤٢ .. وبعد مفاوضات مطولة وعسيرة مع إصرار كل جانب على إدراج قرارات مختلفة تم التوصل إلى حل وسط وهو ألا يشير البيان الامريكى السوفيتى المشترك إلى أية قرارات صدرت عن الأمم المتحدة ولا حتى إلى قرارى مجلس الامن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، وبدلا من ذلك تم الاتفاق على أن يتضمن البيان بعض المبادئ الأساسية التى يمكن وفق وجهة نظر القوتين العظميين أن تخدم كأساس لحل شامل . فضلا عن ذلك : فإن المبادئ التى تضمنها البيان يمكن أن تستخدم كخطوط استرشاد عريضة للأطراف المعنية فى مداولاتها فى جنيف .

وعلى لرعم من الصعوبات الإجرائية التى ماتزال معلقة فقد تعهدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بأن يجريا اتصالات بعملائهما من أجل إقناعهم بالجلوس حول مائدة مؤتمر السلام والشروع فى مفاوضات جادة فى جنيف .. وعلى سبيل المثال : فإننى شخصيا أعرف أن الوفد السوفيتى فى نيويورك أرسل على الفور أحد مستشاريه لمقابلة ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية فى فندق « بلازا » فى نيويورك ، ليطلب منهم إعلان تأييدهم للبيان الامريكى السوفيتى . وبعد مناقشة طويلة نجح السوفيت فى إقناع ممثلى المنظمة بإصدار بيان إلى الصحافة يؤيد البيان المشترك .. وجاء وفد المنظمة فيما بعد لمقابلتى فى جناحى فى « والدورف استور يا تاورز » فى محاولة لتفسير أسباب قبولهم البيان الامريكى السوفيتى المشترك ، والاستفسار عن سبب عدم تأييدى له ، وأوضحت للوفد أننى قبلت بصفة أساسية البيان ، وإنما كانت لى تحفظات بشأن أجزاء معينة منه ، ولذلك لم أشأ الترحيب به فى تصريح علنى .

وكان موقفى فيما يتعلق بالبيان المشترك معقداً إلى حد ما و يستحق أن أناقشه هنا ببعض التفصيل ؛ فقد كنت أدرك منذ ايلول سبتمبر أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد بدأ بالفعل مفاوضات حول إطار مشترك لتسوية شاملة لأزمة الشرق الاوسط كما أبلغنى زميلى وصديقى الذى يعتمد عليه سايروس فانس .. ولم يذكر فانس اية تفاصيل عن المفاوضات لأننى لم أطلب منه ذلك .. وفى هذه المرحلة لم أكن بحق أريد أن أقحم فى التفاصيل أو أن أجر إلى عملية بدأتها القوتان العظميان دون مشاورة مصر . وكنت قانعا بتوقع أنه فى حالة توصل القوتين العظميين إلى اتفاق فسوف يكون امام أطراف النزاع حينئذ للمرة الأولى إطار عام مشترك ، حيث يظهر الامر يكان والسوفيت الحدود التى يمكن للقوتين العظميين أن تذهبا إليها .. وبالإضافة إلى ذلك فإن حقيقة أن موسكو واشنطن اتفقتا على إطار عام من شأنها التغلب على قدر كبير من الخلاف فيما بين أطراف الصراع فى الشرق الاوسط ، التى استمرت فى الزعم بأن هناك اختلافا رئيسيا بين واشنطن وموسكو فيما يتعلق بالحل النهائي للصراع ، وان اصدار بيان مشترك لسيزيل كل الشكوك فى أن القوتين العظميين توليان اهتماما مشتركا فيما يتعلق ببعض المشكلات الدولية ولاسيما بعض بؤر الصراع الساخنة فى المناطق الاستراتيجية .

وعلى الرغم من هذا التقدير الإيجابى المبدئى للبيان المشترك فلم أكن أتمنى أن تؤيده مصر بشكل رسمى بعد إذاعته .. فتأييد مصر سيؤدى تلقائيا إلى تشدد ومعارضه اسرائيل .. وفضلا عن ذلك : فإن مثل هذا التأييد قد يحدو ايضا بالفلسطينيين والسوريين الى الاعتقاد بأن مصر كانت ضالعة فى إعداد البيان المشترك ، وفى النهاية كنت أريد الأبقاء على الباب مفتوحا أمام الخيارات المصرية بقدر الامكان اذا ما حدثت تطورات سياسية جديدة تجعل من الضرورى تغيير موقفنا .

وكما توقعت كان رد الفعل الاسرائيلى على البيان المشترك سلبيا للغاية ، وكان وزير الخارجية ديان ساخطا .. فكما نعلم جميعا أن الاسرائيليين يحبون دائما

ان يكونوا في موقف تكون لهم فيه الكلمة الأخيرة .. وبطبيعة الأمر لن يتحقق ذلك إذا تفاوض حليفهم الرئيسى - الولايات المتحدة - من وراء ظهرهم مع السوفيت ، وتوصل حتى الى مجرد اتفاق عام على أية مسألة تتعلق بالتسوية النهائية لمشكلة الشرق الاوسط . وبعبارة اخرى : إن الاسرائيليين كانوا يريدون أن يفرضوا موقفهم ، ويتحكموا فى القرارات الأمر يكية ، وهذا السبب فى أن الاسرائيليين كانوا يحرصون كثيرا على تقييد ايدى واشنطن بمنع أى تحرك من جانب واحد فى المستقبل قد يتخذه الامر يكان فىما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية ، أو أى جانب اخر من جوانب مشكلة الشرق الاوسط .. وفى الحقيقة أنهم حققوا ذلك عندما أرغموا كيسنجر على أن يضمن كتابة أن الولايات المتحدة لن تعترف بالمنظمة اوتتخذ أية خطوة فى الأمم المتحدة دون التشاور مع اسرائيل .

وكان الرفض الاسرائيلى للبيان المشترك جادا بصورة غير عادية ؛ لأن اسرائيل لم توضع حتى فى الصورة ؛ ناهيك عن أنه لم تحر استشارتها ، وركزت اسرائيل هجومها على الرئيس كارتر شخصا زاعمة أنه مشول عما حدث بسبب تلفهه على إصلاح المسور مع موسكو . ولذلك طلب وزير الخارجية الاسرائيلى ديان الذى كان آنذاك فى نيويورك اجتماعاً عاجلاً بالرئيس كارتر ، وفى الرابع من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧ تحاورا لساعات عديدة حتى استطاع ديان أن ينتزع من كارتر بيانا جديدا يؤكد لإسرائيل كتابة أن واشنطن لن تحيد عن التزاماتها السابقة .

وبعد الاجتماع مع ديان استقبلنى الرئيس كارتر يوم الخامس من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧ وحضر اللقاء نائب الرئيس « مونديل » ووزير الخارجية « فانس » ومستشار الامن القومى برينسكى .. وأثناء الاجتماع تبادلنا وجهات النظر والرأى حول القضايا الرئيسية التى تتعلق بصورة مباشرة بصراع الشرق الاوسط ، وحول الموضوعات الأخرى الخاصة بالعلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة ، وفى ضوء إدانه ديان للبيان المشترك وجهت سؤالا مباشرا ومحددا للرئيس كارتر وزملائه فىما يتعلق بالتزامهم بالوثيقة .. واستفسرت من الرئيس كارتر عما إذا كانت الولايات المتحدة وهو شخصا مازالا ملتزمين بذلك

البيان حتى بعد التأييد الذى نجح ديان فى انتزاعه منه .. وكان رد الرئيس كارتر بالإيجاب من ناحية أنه أكد أن الولايات المتحدة سوف تستمر وعلى أعلى مستوى فى الالتزام بشكل كامل بأى شىء اتفقت عليه مع الروس فى ذلك البيان ، ومثل هذا التأكيد من الولايات المتحدة لا يحتاج إلى مزيد من الايضاح من جانبى .

و بالرغم من هذه البداية الايجابية فقد قدم كارتر بعد ذلك اقتراح جديداً كشف عن مدى الضغوط والمكايد الإسرائيلية لتفادى إجراء مفاوضات جماعية مع العرب فى جنيف ، وتهور الرئيس كارتر فى بعض الأحيان وقال « سيدى نائب رئيس الوزراء » ستتحقق أمنيته لو استطعت ترتيب اجتماع بينك وبين ديان .. هذا سيمثل ذروة النجاح فى حياتى العملية ويجب أن أعترف بأن ذلك كان مفأجأة كاملة . ولاداعى للقول بأن اقتراح الرئيس كارتر لو تم تنفيذه فسوف ينسف تماما الجهود الامر يكية لاستئناف مؤتمر جنيف بسبب رد الفعل العربى السلبى على عقد اجتماع خاص بينى وبين ديان .. فاجتماع كهذا سيؤكد أسوأ شكوكك سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية فى أن مصر تعترض حل مشكلاتها على حسابها .. وعقد اجتماع بينى وبين ديان كفى أن يدق إسفيناً فى المعسكر العربى ، و يعزل مصر و يقوض التضامن الذى كان أمراً حيوياً من أجل التوصل إلى حل شامل فى جنيف .

وهذا ماتريده إسرائيل بالضبط .. وبعد أن استمعت لكارتر لم يكن يخامرنى أى شك فى أن فكرة الاجتماع بينى وبين ديان قد اقترحها عليه الاسرائيليون ، وربما ديان نفسه الذى كان قد اجتمع به فى اليوم السابق .. ومع ذلك فلم اكن اعتقد ان كارتر يلعب بالورقة الاسرائيلية عن وعى بوضع شرك لنا نيابة عنهم كما فعل كيسنجر من قبل مرارا . وكان كارتر ملتزماً بشدة بالعمل على عقد مؤتمر جنيف بحيث لا يمكنه قبول ذلك وبالأحرى : فإنه كان حرصاً على نجاح المؤتمر لدرجة أنه اعتقد أن إجراء محادثات مباشرة بين وزيرى خارجية مصر واسرائيل سيساعد فى تهيئة الطريق تماماً ، كما كانت تفعل المحادثات عن قرب ، ولكن مالم يستطع ادراكه هو ان عقد اجتماع مباشر له انعكاسات سياسية مختلفة عن الاتصالات غير المباشرة من خلال وسطاء أمريكيين .

وكننت مقتنعا بأن اقتراح كارتر لم يكن جزءاً من مؤامرة أمريكية لمساعد إسرائيل في تحقيق مآثره وإنما كان تصرفاً مرتجلاً أحق ، وعزز من هذا الاقتناع النظر إلى وجوه الأعضاء الآخرين للوفد الأمر يكي الذين كانت تبدو عليهم مثلي إمارات الدهش إزاء الاضطراب الذهني المفاجيء الذى تبدى من رئيسهم .

وعندما ووجهت باقتراح كارتر المفاجيء كان على أن ألقى بالكرة سر يعا في معسكره ؛ فرددت قائلا « سيدى الرئيس كارتر أنا على أتم استعداد ، ليس لدى أى مشكلة » فأصيب كارتر بالدهشة ؛ وابتسم ابتسامة عريضة ، ونظر إلى زملائه وتساءل غير مصدق « هل أنت جاد ؟ ! سيكون هذا أمراً مدهشاً للغاية » وكررت قولى « إننى جاد وليس لدى مانع ، إننى على استعداد فى أى وقت » .

ولم يستطع الرئيس كارتر أن يخفى ذهوله فسأل هل أنت جاد ؟ هل تعتقد أنه بإمكاننا أن نفعل هذا فى نهاية الاسبوع القادم ؟ ، ثم تحول الى « مونديل » و« فانس » و« برينيسكى » وسارع للبدء فى مناقشته حول مايعين عمله لترتيب الاجتماع .

إننا أصر على ألا يُعلَمَ به . وأعتزضت قائلا : إنه على حين أن الاجتماع يجب بالتاكيد . أن يظل مغلقاً فإنه يجب إصدار بيان صحفى فى نهايته ، مفاده أنه بمبادرة الرئيس كارتر فإننى ووزير الخارجية ديان اجتمعنا فى كامب ديفيد لمناقشة عملية السلام . وصممت على هذا الإجراء شارحا للرئيس كارتر أن التزام الاسرائيليين بالسرية أمر مستحيل ؛ لأنهم دائما يسربون المعلومات ، ويختلفون الروايات لخدمة أغراضهم ، وكننت قد لمست ذلك لتوى عندما كنت فى طريقى إلى الولايات المتحدة .. فقد اختفى ديان لبضعة أيام بعد الذهاب إلى بروكسل وإختلقت أجهزة الإعلام قصة مفادها أنه عقد اجتماعا سرا معى ، الأمر الذى لم يكن صحيحا بالمرة .. ثم تحدث كارتر مرة أخرى عن الترتيبات والتفاصيل

الأخرى ، ووافقت على كل شيء قاله ولكنني أضفت في النهاية قولي : « عندما أحضر إلى كامب ديفيد ياسيادة الرئيس فسوف أحضر معي ياسر عرفات » وتضايق وصاح « ياإلهي هذا مستحيل » ، وشرحت موقفى بقولي :

« سيدى الرئيس : كما تعلم هناك مشكلة صعبة بين مصر واسرائيل باستثناء مشكلة الأمن القومى على المدى البعيد بكل ماتسم به من تعقيد . هذا شيء . ولكن المشكلة الفلسطينية ستظل هى أصعب المشكلات وإننا عازمون على إعطائها أولوية قصوى ، وحلها . ولاأرى أى جدوى من الاجتماع مع ديان دون مناقشة المشكلة الفلسطينية ، وبالمثل فإن مناقشة المشكلة الفلسطينية في غيبة ياسر عرفات سيكون إجراء عقيما .

واستمر الرئيس كارتير يردد « هذا غير ممكن » ، وأجبت بسرعة : « لوكان ممكنا بالنسبة لى أن اجتمع مع ديان فإننى لأفهم أنه سيكون مستحيلا بالنسبة لديان أن يجلس مع ياسر عرفات » وعند هذه النقطة أدرك الرئيس كارتير أن حلمه المزعوم لن يتحقق وتراجع الشعور بالبهجة ليفسح الطريق لحالة من القهر ، ثم إنتهى الاجتماع .

ولم يستسلم الإسرائيليون مع ذلك .. وبعد يومين عرض هنرى كيسنجر إقتراحا جديدا بأن اجتمع مع ديان .. حدث هذا بعد مأدبة غداء رسمية أقامها تكريما لى مجلس إدارة « ان . بى . سى » . وحضرها كيسنجر بصفته مستشارا للمجلس ، وكان غداء عمل ناقشنا فيه مختلف جوانب الوضع على الصعيد الدولى ولاسيا فى الشرق الاوسط .. وبعد الغداء كان المضيف يصحبنى الى المصعد عندما همس كيسنجر فى أذنى متسائلا « عما إذا كان بإمكانى أن أودى له معروفا » .. فأجبت بأننى سافعل .. « فاقترح على أن نتوجه إلى قاعة خاصة من اجل إجتماع مغلق بيننا » لاعطاء زملائى فى مجلس إدارة « ان . بى . سى » .. إنطبعا بأننا نناقش مسائل غاية فى السرية وبالغة الاهمية والحساسية « واضاف قوله : إن هذا سيظهر لزملائه انه لايزال شخصية سياسية بالغة الاهمية تتعامل دائما

مع ممثلى الدول الأجنبية البارزين .. ولم اتردد فى تقديم خدمة له وابلغ زملاءه عن عزمننا عقد اجتماع خاص .. وبمجرد أن أصبحنا بمفردنا بدأ كيسنجر يشرح لى نظريته عن عملية السلام فى الشرق الاوسط .. وأبلغنى أنه ملم بخطة الرئيس كارتر لأنه يتلقى تقارير أسبوعية . وأنه يعتقد أن المسار الذى زج فيه كارتر وزملاؤه خطر للغاية ولن يؤدى الى شىء . وكان كيسنجر يريد أن يوضح انه لايعمل خلافا للرئيس كارتر وإنما يريد مساعدة عملية السلام ؛ لأن منهج كارتر تجاه تسوية شاملة سيأتى بآثار عكسية .. وكان كيسنجر نفسه لايزال يعتقد انه لايمكن إيجاد حل لإلأمن خلال سياسة الخطوة : خطوة — وأن الخطوة الاولى يجب أن تكون فك اشتباك ثان بين مصر واسرائيل .

وأجبت بإننى ضد سياسة الخطوة ، ومقتنع بأنه لن يمكن حل الأزمه إلا من خلال سلام شامل ..

وأصر كيسنجر على موقفه وشرح قائلا : إنه صديق حميم لديان و يعرفه على طبيعته .. وكان واثقا من ان ديان يستطيع أن ينجز فى المستقبل القريب اتفاق فك اشتباك ثالث بين مصر واسرائيل ، وكررت أن مصر تعارض سياسة الخطوة — خطوة ولن تتخذ خطوات من وراء ظهر كارتر .. وحاول كيسنجر اقناعى فألقى امامى بأكثر طعومه اغراء ، وقال : إنه واثق فى قدرته على إقناع ديان بالموافقة على فك اشتباك ثالث على امتداد خط العريش — رأس محمد ، دون أية تنازلات سياسية من الجانب المصرى (وكان هذا يعنى انه ستم إعادة أكثر من نصف سيناء إلى مصر) . وكتم كانت دهشتى عندما عرض كيسنجر بعد ذلك ترتيب اجتماع سرى للغاية بينى وبين ديان خلال عطلة نهاية الأسبوع فى عزبة روكفلر خارج مدينة نيويورك .. ولم اخبر كيسنجر بأن كارتر قد عرض على نفس الاقتراح غير أننى كنت واثقا من أنها مجرد مصادفه .. وقد رفضت عرض كيسنجر دون أية مناقشة اخرى ولكن ظلت تملكنى الحيرة إزاء هاتين المبادرتين : لماذا كان الاسرائيليون يسعون جاهدين من اجل عقد إجتماع معى .. وعلى حين لم يكن هناك أدنى شك فى أن عقد اجتماع بينى وبين ديان سيقدم على نحو رائع

غرضهم في عزل مصر فلا بد أنهم كانوا يدركون أيضا أنه ليس من المحتمل على الإطلاق أن أقع في شركهم .. ولابد انه كان يدور بخلد هم شيء آخر أيضا .. وخلصت إلى أن ديان يحاول إبعاد الأنظار عن حقيقة : أنه تم بالفعل إجتماع بينه وبين مبعوث للسادات في الرباط .. وسوف أناقش هذا الاجتماع بالتفصيل فيما بعده و يكفي في هذا المقام أن أقول : إن بيجين والسادات كانا يريدان إخفاء اتصالاتهما المباشرة عن الولايات المتحدة خشية أن يسارع كارتر الذي كان ملتزما بمؤتمر جنيف الى وقفها .. وكان طلب ديان عقد اجتماع معى غطاء مثاليا : لأن كارتر لن يشك قط بعد ذلك في أن الممثلين المصريين والإسرائيليين قد اجتمعوا بالفعل ، مها يكن من أمرفا من شك في أنه كان يكمن خلف ذلك الطلب رغبة إسرائيل في إفساد مؤتمر جنيف ، وعزل مصر عن بقية العالم العربى .

و يناسب المقام هنا بضع كلمات عن اجتماع الرباط ففى اوائل أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ نقل الملك الحسن عاهل المغرب إلى الرئيس السادات اقتراحا بأن يوفد مبعوثا للاجتماع بوزير الخارجية الاسرائيلى ديان .. وكبدل لذلك اقترح الملك ان يجتمع السادات شخصا مع بيجين في المغرب .. واختار السادات البديل الاول دون استشارتى وأوفد حسن التهامى لكى يجتمع بديان في الرباط ، ولم يتم أبدا إبلاغ كارتر بهذا الاجتماع ، وكان طلب ديان عقد اجتماع معى جزءا من مناورة للتأكيد على أن كارتر لن يخامر شك في انه هناك إتصالات مباشرة بين مصر وإسرائيل .

وكما ذكرت من قبل فإن اصدار البيان السوفيتى الامر يكى المشترك كان مشجعا لمصر والجانب العربى بوجه عام فقد كنا في حاجة إلى إشراك الاتحاد السوفيتى في عملية السلام حتى تتسنى ممارسة ضغوط اخرى على الولايات المتحدة لموازنة النفوذ الاسرائيلى الى حدما .

ولسؤ الطالع فان سلوك الاتحاد السوفيتى ككل فى تلك الفترة لم يكن بناء بالمرة .. وبعد اجتماع حزيران (يونيو) فى موسكو توقف القادة السوفيت عن التحدث مع مصر وانشغلوا تماما باتصالاتهم مع الولايات المتحدة .. ولم يحضر جروميكو الى القاهرة كما كان متفقا من قبل ولم يرم من المناسب ابلاغنا بأى حال بالاتصالات التى تجرى مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بإعداد البيان المشترك . وقد أبلغنى بهذه المفاوضات « سايروس فانس » وليس « جروميكو » . وكان هذا دأب السوفيت فقد كانوا يعلنون دائما أن الاتحاد السوفيتى هو المعقل الوحيد للدول العربية ضد الامبريالية والصهيونية ، وأنه لن يتخلى عنهم ابدا .. واعتاد القادة السوفيت فى رسائلهم العالية المستوى إلى الأطراف الاخرى أن يؤكدوا دائما على ضرورة إجراء مشاورات متصلة بين موسكو والعواصم الاخرى .. ولكن فى الواقع أنهم كانوا يتفادون فى أغلب الأحيان إجراء اتصالات مباشرة مع أصدقائهم المزعومين ، ويعطون أولوية قصوى لتعاملاتهم مع الولايات المتحدة ولاسيما إذا كان هناك أمل فى تحقيق نتائج إيجابية . فإذا فشلت المفاوضات مع الولايات المتحدة أعادت موسكو فتح خطوط اتصالها مع أصدقائها فى العالم الثالث .

وفى هذه الحالة بالذات استطاع الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الاتفاق على بيان مشترك ، وظل الاتحاد السوفيتى بمنأى لاعن مصر فحسب وإنما عن كل الدول العربية أيضا .

وبعد اجتماع حزيران (يونيو) فى موسكو لم نسمع شيئا على الاطلاق من جروميكو . وبينما كنت أستعد للذهاب إلى نيو يورك لحضور دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتمعت بالسادات واثناء حديثنا أصر على أن اتصل بجروميكو فى نيو يورك .. ولمعرفتى بأنه لم يكن هناك حب مفقود بين السادات والسوفيت تساءلت : لماذا أصبح فجأة حريصا وعلى نحو متحمس على أن اجتمع بوزير الخارجية السوفيتى ؟! ، وبدورى فقد أبلغته أننى لأعترم ان اكون البادى بأى اجتماع مع جروميكو ..

وتشبت برأىي ، غير أن السادات تمسك مرة أخرى برأيه ، وبعد مناقشة طويلة قبل السادات في النهاية موقفي عندما ذكرته بأنه قبل زيارتي الاخيرة الى موسكو في التاسع من حزيران (يونيو) ١٩٧٧ كان هناك اتفاق رسمي على أن رحلتي إلى موسكو لن تتم إلا إذا تعهد جروميكو علانية بزيارة القاهرة خلال شهر آب (اغسطس) ولكن وكما كنت اتوقع تماما لم يف السوفيت باتفاقهم .

ولم يقم جروميكو بزيارة القاهرة .. وفي الحقيقة : إن وزير الخارجية السوفيتي اهتم اهتماما خاصاً بأن يتفادى حتى رؤيتي أنا أو وزراء الخارجية العرب الآخرين في اجتماع الجمعية العامة ، وفرض نفس السلوك فيما يبدو على كل الوفود من دول أوروبا الشرقية . وقد اتضح لي ذلك بجلاء بسبب الحادث التالي المثير للاهتمام . ذات مرة وأنا في طريقى إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاحظت من بعيد أن الوفد التشيكوسلوفاكى في الجمعية يجلس في ردهة المندوبين .. ولأحظني بعض الاعضاء واستعدوا لتحيتي ولكن وزير خارجيتهم أمرهم فجأة بالجلوس وتجاهلي .. ومن جانبي تظاهرت بأننى لم ألاحظ رد فعلهم وقد كان هذا دليلاً قوياً على أن الأوروبين الشرقيين كانت لديهم تعليمات واضحة من موسكو بمقاطعة العرب .. وسلوك من هذا القبيل كان ظاهرة غير عادية ولا سيما داخل دائرة الأمم المتحدة حيث من المعتاد بالنسبة لوزراء الخارجية أن يلتقوا سواء للقيام بأعمال رسمية أو لتبادل أحاديث دبلوماسية خفيفة .

ولم يكتف جروميكو بالامتناع عن إجراء أية اتصالات معي ، بل طبق القاعدة نفسها على كل وزراء الخارجية العرب الموجودين في نيويورك .. ولوحظ سلوك جروميكو بوضوح من جانب زملائي العرب الآخرين وارتاب عبد الحليم خدام - وزير الخارجية السوري - على وجه الخصوص في الأمر ، وهذا هو السبب - كما ابلغني فيما بعد - في أنه أخذ بزماء المبادرة وطلب اجتماعا بجروميكو ولم يستقبل جروميكو «خدام» حتى الليلة التي سبقت إصدار البيان الامر يكي السوفيتي .. ووفق ما ذكره لي خدام فإن جروميكو تحدث أثناء ذلك الاجتماع بإفراط وصراحة عن الإمبريالية الأمريكية ومخططاتها الضخمة ضد

الدول العربية ، وكان خدام سعيداً بما سَمِع وخاصة بتأكيد جروميكو على أن الاتحاد السوفيتي سيقف بثبات خلف سوريا واصدقائه العرب الآخرين لدرجة أنه بعث برقية طويلة إلى الرئيس الاسد .. وبحماس نقل خدام إلى الرئيس السوري المحادثة التي جرت بينه وبين جروميكو مؤكدة تأييد موسكو الصلب .. ثم توجه خدام وبصحبته زوجته إلى « ديزني لاند » في « فلوريدا » لقضاء إجازة من أجل تغيير الجو الرسمي المحيط بالجمعية العامة للأمم المتحدة .. وفي اليوم التالي صدم عندما اعطاه السفير الامريكي لدى دمشق الذي كان يرافقه نسخة من البيان الامريكي السوفيتي المشترك فجروميكو لم ينس بكلمة واحدة عن هذه الخطوة غير العادية .. وتضايق خدام بصفة خاصة إزاء رد الفعل السلبي للرئيس الاسد عندما قرأ برقيته ثم عرف من أجهزة الإعلام بنبأ هذه المغامرة الامر يكية السوفيتية الجديدة .. ولذلك قطع خدام عطلة نهاية الاسبوع التي كان يقضها وعاد على الفور إلى نيويورك ، ومن محطة السكك الحديدية جاء مباشرة لمقابلتي ليعرب عن اشمئزازه الشخصي إزاء سلوك جروميكو.

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة يجرى التأكيد مرة أخرى على ان الرئيس كارتر ووزير الخارجية سايروس فانس لم يكونا فحسب ملتزمين بتسوية شاملة ، ولكنها أيضاً تشاورا مرارا مع كل الأطراف المعنية .. وتجاوز التزامهم كثيرا تصريحاتها الشفهية لهذا الغرض فقد اتخذوا خطوات معينة ، وبذلا الكثير من الجهد لدفع أطراف الصراع إلى مؤتمر جنيف للسلام .. وهكذا تخلت إدارة الرئيس كارتر تماما عن أية محاولة سواء للتوصل إلى إتفاق منفصل بين إسرائيل وإحدى الدول العربية أو اللجوء مرة أخرى إلى التحركات الجزئية التي كانت تفضلها ادارتا نيكسون وفورد وبخاصة هنري كيسنجر .

لقد كان الرئيس كارتر ووزير خارجيته سايروس فانس منغمسين بشكل شخصي في إعداد السيناريو الذي يؤدي إلى انعقاد مبكر لمؤتمر جنيف بهدف التوصل إلى سلام شامل وعادل .. وقد خصص كلاهما جزءا كبيرا من وقته لتحقيق هذا الهدف . وعلى سبيل المثال : أن الرئيس كارتر تبادل عدداً كبيراً من

الرسائل مع قادة الدول المعنية ، وتشكل هذه الرسائل على أعلى مستوى حوارا نشطا ومستمر في محاولة إزاله كافة العقبات الجوهرية أو الإجرائية ، ودفع الأطراف نحو مائدة التفاوض .. فضلا عن ذلك : فإن الرئيس كارتر أخذ على عاتقه مناقشة مختلف القضايا مع السادات وبيجين والاسد وغيرهم من قادة المنطقة حتى قبل إصدار الإعلان المشترك السوفيتى الأمريكى . واستغل كارتر زيارات وزراء خارجية الدول العربيه وإسرائيل لنيويورك واشنطن فاستقبلهم جميعا تقريبا وناقش مع كل منهم مختلف جوانب الصراع بالتفصيل .

وأصبحت هذه اللقاءات معروفة باسم المحادثات عن قرب .
أما سايروس فانس فإنه من جانبه — وبما اتسم به من إخلاص — قام بزيارة الشرق الاوسط أكثر من مرة ، وناقش بإسهاب مختلف جوانب الأزمة مع وزراء الخارجية والقادة الآخرين .

من الوصف والتقييم السابقين للأحداث التى تكشفت علانية أو وراء الكواليس خلال صيف وأوائل خريف عام ١٩٧٧ .. يتضح دون أدنى شك ان الامور كانت تتحرك بشكل منتظم فى الاتجاه الصحيح ، وأعنى نحو جنيف ، حيث ستلتقى أطراف هذا النزاع الحاد حول مائدة واحدة للتفاوض على تسوية سلمية ، وقد كان يجرى على قدم وساق الاعداد لهذا المؤتمر ، وتم التشاور مع كافة الاطراف ، واتفقت القوتان العظميان على المبادئ الأساسية .

وأظهر ذلك كله أن هناك فرصا عظيمة لنجاح المؤتمر ، وكان هذا هو السيناريو السائد قبل قرار السادات الذى اتخذته من جانب واحد بالذهاب الى القدس .. وعليه فان التطورات الرئيسية التى حدثت فيما بعد يجب دراستها وتقييمها على أساس الحقائق التى ناقشناها آنفا .

ولا يمكن للمرء أن يضع مبادرة السادات فى منظورها السليم مالم يأخذ فى الحسبان الأحداث السياسية التاريخية التى وقعت قبل قرار السادات المفاجئ بالتصرف بمفرده .

وعلى أساس هذه الخلفية من الأحداث تصبح الأسئلة التالية منطقية وذات أهمية بالغة .. إذا كان كل شيء يسير في الاتجاه الصحيح لعقد مؤتمر جنيف للسلام في نهاية عام ١٩٧٧ فلماذا اختار السادات اتخاذ خطوة من جانب واحد ستؤدي تلقائيا إلى وضع نهاية لكل الجهود الجماعية واجباط كل الآمال في أن يعقد مؤتمر السلام؟؟ هل كان السادات يتواطؤ مع إسرائيل لمنع المفاوضات الجماعية من أن تتم؟ لقد كان السادات يعلن باستمرار وبوضوح أنه على اتصال دائم بالرئيس كارتر وعلى اتفاق تام مع السياسة التي ينتجها فلماذا اختار الرئيس المصري أن يتصرف كما فعل؟ كيف يمكن التوفيق بين إشادة الرئيس السادات المستمرة بالدور الأمريكي وبخاصة دور الرئيس كارتر في عملية السلام مع حقيقة أنه وعن عمد أخفى عن «شريكه الكامل» الاتصالات المباشرة التي كانت تجري بين مصر وإسرائيل؟؟!

وعلى وجه الخصوص لماذا أمر الرئيس السادات المبعوث المصري في محادثات الرباط بأن يناشد الجانب الإسرائيلي عدم إبلاغ واشنطن بالاتصالات الإسرائيلية- المصرية؟ ونفس السؤال يجب توجيهه بالنسبة إلى الجانب الإسرائيلي: لماذا رأى الإسرائيليون الذين يتبادلون في العادة وعلى نحو وثيق وجهات النظر مع الولايات المتحدة أنه ينبغي ألا تعرف واشنطن بالاتصالات السرية مع الرئيس السادات؟ ومن تلك الأسئلة الآنفه الذكر يبرز سؤال حيوى هو: هل كان هناك تواطؤ بين ييجين والسادات أم انها كانا يخشيان أن كارتر إذا علم بنواياهما سيعترض بشدة على المبادرة الإسرائيلية المصرية المنفردة خوفا من أن تخرب الجهود الأمريكية المتصلة لدفع الاطراف إلى مؤتمر جنيف للسلام ومن ثم تحطيم كل الآمال في التوصل إلى تسوية سلمية شاملة؟ وهذان السؤالان هما أكثر الاسئلة إتصالا بالموضوع باعتبار السادات كان يعلم بلاشك أو يتوقع على الأقل ان اشقاءه العرب سيرفضون قراره الذى اتخذه من جانب واحد بحثا عن تسوية منفردة مع إسرائيل .

• انظر موسى ديان «الانفراج» نيويورك : الغريد نويث ١٩٨١ ، ص ٤٥٠ .

وعلى حين أن هناك اسئلة كثيرة لاتبجد جوابا حول دوافع السادات فى هذه الفترة فإنه من الواضح بجلاء أن إدارة الرئيس كارتير لم يكن ينامرها شك فى ان يكون السادات غير ملتزم التزاما كاملاً بالإلتجاء إلى مؤتمر جنيف .. وتوضح هذا دون أدنى إحتمال للشك الرسائل والاتصالات المستشهد بها هنا .. فى ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧ بعث الرئيس السادات برسالة إلى كارتير تتناول مسألة الإعداد لمؤتمر جنيف .. ولم تكشف الرسالة عن شىء سوى إستمرار التزام السادات بالتغلب على كافة العقبات القائمة ، والتشاور مع كافة الأطراف العربية بشأن أى تحرك وعلى حين لم يكن قد تم التوصل الى الاجماع فى الرأى فإنه كان يتم احراز تقدم واضح . واستطرد السادات قائلاً :

« لقد درست بعناية ورقة العمل التى تلقيتها مرفقة مع رسالتكم الآتفة الذكر . وفضلا عن ذلك .. فإننى ناقشت محتوياتها مع ياسر عرفات حيث لاحظت أنه يرحب بها .

وربما تتذكر أنه بعد انعقاد مجلس الأمن القومى المصرى نقلت اليكم موافقتى على ورقة العمل الامريكىة الاصلية التى سلمت الى وزير الخارجية فهمى اثناء زيارته لواشنطن .. وإلى جانب هذا فقد نقلت موافقتى على تلك الورقة إلى كل رؤساء الدول العربية تقريرا .. وهكذا فإننى مازلت ملتزما بالأجزاء الجوهرية لتلك الورقة .

وقد لاحظت فى الوقت نفسه أنه فى ورقة العمل الجديدة التى سرها ديان باعتبارها ورقة اسرائيلية فى الكنيسة كان هناك اختلاف كبير عن الورقة الاصلية يصل إلى درجة تعديل بعض النقاط الأساسية التى تضمنتها الورقة الأصلية فضلا عن بعض النقاط الجديدة ذات الطبيعة الإجرائية التى أعلق عليها أهمية كبيرة .

وكما تعلمون على الأرجح فإن الوزير فهمى نقل وجهات نظرنا إلى وزير الخارجية فانس من خلال السفير إيلتس سواء بالنسبة للنقاط الجوهرية أو الإجرائية .. وفى ضوء محادثائى البعيدة المدى مع عرفات فإننى أرفق طيه صيغة

واقعية معقولة أعتقد أنها يمكن أن تعزز على نحو هائل فرص عقد مؤتمر جنيف في وقت لاحق من هذا العام دون تحيز إلى موقف أى من الاطراف المعنية .

وبعد ماقلته أود أنؤكد على أن عرفات مازال ملتزما بما أبلغنى به فيما يتعلق بتمثيل الفلسطينيين في جنيف ، كما نقل اليكم من خلال الوزير فهمى .
** مرفق مع هذه الرسالة صياغة مصرية جديدة لورقة العمل نصها كما يلى **

« ورقة عمل عن الاقتراحات لاستئناف مؤتمر جنيف »

- (١) سيتم تمثيل الأطراف العربية من خلال وفد عربى موحد في الجلسات الافتتاحية في جنيف .. وداخل الوفد سيكون هناك فلسطينيون قد لا يكونوا أعضاء مشهورين في منظمة التحرير الفلسطينية .
- (٢) ستتكون مجموعات العمل او اللجان الفرعية للتفاوض على معاهدات السلام كما يلى :

أ - مصر - اسرائيل ..

ب - سوريا - اسرائيل ..

ج - الاردن - اسرائيل ..

د - لبنان - اسرائيل ..

هـ - الضفة الغربية وغزة والمسألة الفلسطينية ومسألة اللاجئين ستناقش فيما بين إسرائيل والأردن ومصر والفلسطينيين وربما آخرين وفقا لما يتقرر في الجلسات الافتتاحية لمؤتمر جنيف .

- (٣) الاسس المتفق عليها للمفاوضات في مؤتمر جنيف للسلام الخاص بالشرق الاوسط هي قرارا مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ .

- (٤) ستتقدم مجموعات العمل او اللجان الفرعية تقارير عن نتائج اعمالها الى المؤتمر الموسع .

ولم يكشف رد الرئيس كارتر بتاريخ ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) الذي نقل شفهيًا عن طريق السفير ايلتس أيضًا عن أى إهتزاز في عزم الرئيس كارتر على العمل لعقد مؤتمر جنيف أو أى مؤشر عن أن الرئيس كارتر على علم بأن السادات ربما يشك في حكمة ذلك المنهج .

مهما يكن من أمر فإن الرسالة التالية كشفت أيضًا النقاب عن أن مسألة التمثيل الفلسطيني كانت مازال مسألة صعبة مع اقتناع كارتر بأنه يمكن حلها :
« لقد بحثنا بعناية الصياغة الجديدة لورقة العمل التى سلمها لنا وزير الخارجية فهمى .. ويجب أن نقول بصراحة : إننا لا نعتقد أنه سيكون من المجدى التراجع امام الاسرائيليين بشأن أساس هذه النسخة ..

وبالنظر إلى الحقائق السياسية التى نعلم أن الحكومة الاسرائيلية الحالية تعمل خلالها فإنه ليس هناك أمل في حملها على قبول ذكر ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر في الورقة .. وبالمثل فإن محاولة إعلان زيادة صلاحيات وتشكيل مجموعة العمل التى ستتناول مسألة الضفة الغربية وغزة ستكون على الأرجح من المستحيل بالنسبة لبيجين وحكومته أن يقبلوها بالنظر إلى حدة المشاعر الاسرائيلية تجاه « المشكلة الفلسطينية » .

وأود بادئ ذي بدء أن أوضح — لأن السادات في رسالته ووزير الخارجية فهمى في ملاحظاته لك يكشفان عن بعض جوانب سوء الفهم لهذه النقطة — أن ورقة العمل التى عرضت عليها ليست « وثيقة إسرائيلية » وهى تحتوى بطبيعة الأمر على بعض التعديلات عن النسخة السابقة الى تحدثنا عنها للمصريين من أجل تلبية بعض وجهات النظر الاسرائيلية ولكن وكما يعلم الرئيس السادات ووزير الخارجية فهمى فإن الاسرائيليين لم يقبلوها إلا بعد مناقشة طويلة وحادة داخل مجلس الوزراء .. وتضمنت تلك النسخة تنازليين مهمين من جانب إسرائيل كان الإسرائيليون يرفضون بشدة تقديمها وهما أنه يجب أن يتم تمثيل العرب في الاجتماع الموسع بواسطة وفد موحد ، وأن الفلسطينيين يمكن أن يوجدوا في المؤتمر بحكم حقهم وليسوا كأعضاء في الوفد الاردنى .

وقد بذل الإسرائيليون قصارى جهدهم معنا لكيلا يتنازلوا بشأن هاتين المسألتين .

وحول مسألة التمثيل الفلسطيني يمكننى أن أؤكد للرئيس السادات ان العبيرات التى استخدمت فى ورقة العمل التى عرضناها عليه ستعنى المضى قدما لاختيار الفلسطينيين بالطريقة التى ناقشها وزير الخارجية فهمى مع الرئيس كارتر ومعى فى نيو يورك .. حيث إن الورقة بصياغتها الحالية تتحدث فحسب عن فلسطينيين دون تحديد أية انتاءات تنظيمية هذا على حين أنها لا تنص على إشراك منظمة التحرير الفلسطينية ..

ولا يمكن فى تقديرنا أن تفعل ذلك فى ضوء الحساسيات الاسرائيلية ، فإنها لا تستبعد هذا أيضا صراحة .. ويبدو لى : أن هذه صياغة يمكن لكلا الجانبين أن يتعايش معها .. وكما أقول : فإنها لا تمثل أى تغيير فى الأسلوب الذى إتفقتنا من قبل على أن نغضى به قدما .

وفى النهاية أود أن أشكر وزير الخارجية فهمى على إشارته فى محادثاته مع السفير ايهلنس الى سؤال غاية فى الأهمية حول كيف نعتزم السير لإقناع الأطراف بالذهاب إلى جنيف حالما يتم إيجاد أساس متفق عليه لنظام الإجراءات فى المؤتمر .. ونحن نتفق على أنه سيكون من الأفضل تفادى توجيه دعوات إلى كل طرف من الأطراف والإثارت بوضوح مشكلة توجيه دعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية .. والإجراءات التى نميل إلى تأييدها هى تلك التى استخدمت لعقد مؤتمر عام ١٩٧٣ ، وقد تم الاتفاق عليها فى ذلك الوقت ويفترض انها ستظل مقبولة .. ويتذكر وزير الخارجية فهمى أنه لم تكن هناك أى دعوات رسمية صدرت إلى أطراف مؤتمر عام ١٩٧٣ .. فبعد مشاورات مع الأطراف أرسلنا نحن والسوفيت رسائل متطابقة إلى أمين عام الأمم المتحدة . لم تذكر الرسائل اسم كل طرف ، وانما طلبنا منه توزيع الرسائل على اعضاء مجلس الامن ؛ لأبلاغهم ولن تتعارض هذه الإجراءات بأى حال من الأحوال مع الأسلوب المقترح لاختيار مندوبين فلسطينيين .. كما أنها تتميز بأنه تم العمل بها من قبل ويفترض أنها

إجراءات سيكون السوفيت والاسرائيليون والأطراف العربية على استعداد للموافقة عليها»

والرسالة التالية من كارتر الى السادات في ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) كانت رسالة معبرة وكاشفة لموقف جديد وفي نفس الوقت هام من كارتر؛ إذ كان خطاب كارتر دون سابقه نسيج وحده لانه برهن على غير عادة كارتر على انه مستعد لاختذ موقف حاسم، متفهم للمشكلة، وواع لمخاوف الجانب العربي. واهم من ذلك كله هو ما عبر عنه كارتر عن استعداده لاتخاذ خطوة محددة لحل المشكلة الفلسطينية.

لقد قدم تبادل وجهات النظر الذى قنا به فيما يتعلق بورقة العمل حول الاجراءات الخاصة بعقد مؤتمر جنيف عرضا مفيدا.. وحقق هذا التبادل إتفاقا بين الاطراف على بعض النقاط الرئيسية التى كان هناك اختلافات حادة بشأنها من قبل، كما أنه مهّد الطريق للخطوات القادمة التى يجب أن نتخذها فى الاستعداد لعقد مؤتمر جنيف..

وبصراحة: فإننى لأرى أى احتمال للتوصل إلى اتفاق بشأن ورقة مقبولة لدى كل الاطراف ولا أعتقد ان هذا ضرورى.. ومع وضع اهتمامات ورغبات كل الأطراف نصب العين فإننى أعتقد ان هناك مرونة كافية، وأنا قدمنا توضيحا كافيا لوجهات نظرنا من اجل تبديد مخاوفكم الرئيسية بتفاهم مفاده أن أية مشكلات متبقية يمكن حلها فى جنيف حيث سيكون كل طرف فى موقف يمكنه فيه حماية مصالحه واعتقد أنه بإمكاننا الآن أن نتحرك بجرأة للدعوة إلى عقد المؤتمر بطريقة تحمى مواقف الجميع.

وكتب كارتر يقول: إنه فيما يتعلق بالمسألة الصعبة الخاصة بالتمثيل الفلسطينى فقد تم إحراز تقدم دى مغزى نحو التوصل الى اتفاق بأنه يمكن إدخال الممثلين الفلسطينين فى وفد عربى موحد، وأضاف قوله: وعلى هذا الأساس الذى

وصلت إليه أنت ووزير الخارجية فهمي وأنا بالفعل فإنني أعتقد أنه سيكون من الممكن اختيار ممثلين فلسطينيين بواسطة الجانب العربي يكونوا مقبولين للجميع ويعثلون باخلاص وجهات نظر الفلسطينيين .

وأضاف كارتر قوله : إنه يدرك أن الدول العربية تخشى ألا تنصر الولايات المتحدة على معالجة المسألة الفلسطينية في المؤتمر على نحو كاف .. وهذا الخوف مفهوم ولكن لا أساس له لأنه مقتنع منذ زمن طويل بأنه ليس هناك حل في الشرق الاوسط دون تسوية للمشكلة الفلسطينية .. ومع ذلك ..

« فن أجل إزالة أية شكوك في هذا الصدد فإنني على استعداد — اذا وافق الجانب العربي على برنامج العمل الذي أقترحه في هذه الرسالة — لأن أدلى بتصريح علني لاليس فيه مفاده أن المشكلة الفلسطينية وكذلك مشكلة الانسحاب وحدود السلام يجب معالجتها بجدية في المؤتمر بهدف إيجاد حل شامل لكل جوانب الصراع العربي الاسرائيلي .

وكان هذا البيان من جانب كارتر مهما للغاية .. فأولاً : كانت هذه هي المرة الاولى التي يكون فيها رئيس امريكي مستعداً لإصدار بيان علني قوي عن المشكلة الفلسطينية وثانياً : فإن البيان كان مهماً بصفة خاصة حيث إنه جاء بعد الاجتماع بين ديان وكارتر والذي أكد خلاله الرئيس الامريكي من جديد على ضمانات كيسنجر لاسرائيل .. وبدأ أن الرئيس كارتر يناقش نفسه في تلك النقطة ، وأنه عازم الآن على ألا يسمح للاسرائيليين بفرض السياسة الامر يكية تجاه الفلسطينيين ، وثالثاً فإن كلمات كارتر وأضحت تماماً أنه لا يسعى من أجل سلام منفرد بين مصر واسرائيل ، وأنه لا يعرف أن السادات سوف يتفق على سلام منفرد .

ومضت رسالة الرئيس كارتر تقول :

« فضلاً عن ذلك : فقد استطعنا وبصعوبة الوصول إلى موافقة إسرائيل على أنه سيكون هناك وفد عربي موحد مع إشتراك ممثلين فلسطينيين فيه ، وأن الضفة

الغربية وغزة وكذلك مشكلة اللاجئين ستم معالجتها في مجموعات متعددة الأطراف أو مجموعات وظيفية لن تقتصر عضويتها على الدول المعنية ولكن ستشمل الممثلين الفلسطينيين ايضا .

وستقوم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي باعتبارهما الرئيسين المشاركين للمؤتمر بالإتفاق على الاجراءات اللازمة لاستئنافه من خلال رسالة من الرئيسين المشاركين تخطر امين عام الامم المتحدة .

وبدون الدخول في تفاصيل فإننى أقترح أن أمضى الآن قدما للاتفاق مع الاتحاد السوفيتي بوصفه الرئيس المشارك على دعوة لاستئناف مؤتمر جنيف .. وعلى وجه التحديد فإننى أقترح إتباع الاجراءات التى استخدمت فى عام ١٩٧٣ بأن يبعث برساله من الرئيسين المشاركين إلى الامين العام فالدهايم ، مفادها أن الاطراف اتفقت على الاجتماع فى جنيف وسوف تنص رسالته على أن الأطراف العربية وافقت على تشكيل وفد واحد بمافيه الممثلون الفلسطينيون .

وستنص على أن اجراءات المؤتمر التى إتبعته فى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ سوف تحكم المؤتمر المستأنف ، وسوف تصف هيكلى مجموعات العمل بأنه ثنائى باستثناء المجموعات الخاصة بتلك المسائل المعترف بوجه عام أنها تقتضى معالجة متعددة الأطراف .

واختتم الرئيس كارتر رسالته قائلا : إننى على اقتناع بأننا الآن قد وصلنا إلى لحظة حرجة فى الجهود التى كانت تبذلها ادارتى منذ توليها السلطة قبل تسعة شهور من أجل وضع منهج يودى إلى احلال سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط . وأود أن أؤكد لك مرة اخرى بكل ثقل منصبى وقدرتى على الاقتناع أننى أعترم الاستمرار فى البحث عن السلام فى الشرق مهما استغرق هذا من وقت ، وأن^١ استخدم نفوذ الولايات المتحدة إلى أقصى حد فى هذا الصدد .

وعلى حين أن الشواهد الآتفة الذكر أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن كل شيء كان محمداً ، وأن الطريق إلى جنيف كان مفتوحاً ؛ فإن من الأهمية بمكان أن أنوه

إلى أن الرئيس كارتر كان على استعداد للإدلاء ببيانات علنية لطمأنة الفلسطينيين .

وما من شك في أن استعداد كارتر للإدلاء بمثل هذا البيان البالغ الأهمية كان نتاج ضغوط جماعية مارسها الجانب العربي الذي كان يريد التأكد قبل الذهاب إلى جنيف من نوايا الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية .

وفي النهاية: فإن الرسالة التالية التي تلقيتها في التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ من وزير الخارجية فانس فيما يتعلق بالاجتماع المتوقع للجامعة العربية في تونس — تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه قبل عشرة أيام فحسب من زيارة السادات المفاجئة للقدس أن الرئيس كارتر اقترح رسمياً على كافة الدول العربية استئناف مؤتمر جنيف .. ولذلك فإن فانس كان حذراً للغاية تجاه اجتماع وزراء خارجية الدول العربية المقرر عقده في تونس يوم ١٢ تشرين الأول (نوفمبر) ١٩٧٧ .. وكان يخشى أن تكون لاجتماعات تونس بعض الآثار السلبية على الحل الوسط البالغ الحساسية ذي التوازن المهتز والذي كانت تتوقع واشنطن تحقيقه إستعداداً لعقد مؤتمر جنيف .

« .. كما تعلم: فإننا ننتظر حالياً الرد العربي على رسائل كارتر الأخيرة التي تقترح الانسحاب للمسائل الاجرائية المتبقية بأن تعرقل أكثر استئناف مؤتمر جنيف ولقد تشجعنا للجهود الجادة التي تبذلها الأطراف العربية حالياً للتنسيق بين مواقفها ونأمل في أن تمكن هذه المناقشات الجانب العربي من اتخاذ موقف مشترك بالموافقة على المضي قدماً، على الأساس الذي يوصى به الرئيس .

وفي الوقت نفسه فإنك وزملاءك العرب ستجتمعون في غضون بضعة أيام في تونس من أجل اجتماع لوزراء الخارجية .. وبطبيعة الأمر: فإن آخر اقتراحاتنا لن يكون معروفاً لغالبية الحكومات الممثلة .

ولكن ما من شك في أن وضع جهودنا الرامية إلى الذهاب إلى جنيف سيكون موضع إهتمام رئيسي للجميع .. وأمل في أنك ووزراء الدول العربية الأخرى الأطراف في المفاوضات ستكونون قادرين على أن تنقلوا إلى المؤتمر أهمية عدم

اتخاذ قرار أو إصدار بيانات علنية من شأنها الحد من مرونة الحكومات التي خاطرت بالكثير من أجل بدء المفاوضات.

«وعلى وجه الخصوص فسوف تكون نكسة حقيقة— ربما تكون قاضية بالنسبة لاحتمالات إستئناف مؤتمر جنيف— لو أن مؤتمر وزراء الخارجية وافق على أى اقتراح بأن التمثيل الفلسطيني في جنيف لا يمكن أن يتم إلا من خلال تعيين منظمة التحرير الفلسطينية.

مثل هذا القرار سيؤدى لاحالة إلى تجميد المواقف العربية بشأن أكثر النقاط الإجرائية تعقيداً، وهى التى نركز مجهوداتنا للعمل على حلها . وكما اقترح الرئيس كارتر فى رسالته الأخيرة لحكومته: فإن هناك وسائل أفضل لكفالة التمثيل الفلسطينى بطريقة تسمح بمناقشة شاملة للموضوعات المتصلة دون عقبات إجرائية»

وقد نشرت تقارير خاطئة كثيرة فيما يتعلق بأحداث هذه الفترة تتراوح من الزعم بأنه ثبت أن من المستحيل عقد مؤتمر جنيف إلى التصريح بأن كارتر نفسه شجع على إجراء مفاوضات مباشرة بين مصر وإسرائيل ، غير أن السجلات التاريخية لاتدع مجالاً للشك فيما يتعلق بالحقائق التالية:

(١) أن الرئيس كارتر وإدارته كانا ملتزمين إلزاماً كاملاً بعقد مؤتمر جنيف بهدف التوصل إلى تسوية شاملة .

(٢) أن الجانب الأمريكى اعترف بأنه كانت لاتزال هناك صعوبات معينة ، ولكن كان واثقاً أيضاً من النتائج الإيجابية لمجهوده .. وكتب « سايروس فانس » إلئى فى التاسع من تشرين الثانى (نوفمبر) بقول : « إننى واثق من أنه بإمكاننا التغلب على العقبات إذا واصلنا جهودنا » .

(٣) إن ورقة عمل تتضمن النقاط الإجرائية التى سيعقد على أساسها مؤتمر جنيف قد تمت صياغتها ، سواء كان كل طرف من أطراف النزاع موافقاً

على كل كلمة فيها أولاً ؟ وأنه كان يوجد إطار عمل ممكن التطبيق ، وأن الإتفاق على كل الجزئيات لم يكن ضرورياً .

(٤) إن الإدارة الأمر يكية كانت حرية للغاية على تفادى أى تطورات جديدة أوإضافية من شأنها زيادة صعوبة موقف معين بالفعل ، وهذا هو السبب فى أن الرئيس كارترووز ير خارجيته فانس كانا عازمين على تثبيط الهمم عن أية تحركات أو مقترحات جديدة ، أو تجميدها بصورة مؤقتة .

(٥) إن الإدارة الأمر يكية لم تكن تخشى فيما يبدو أن يحاول الجانب السوفيتى عرقلة عقد مؤتمر جنيف .. ولم يذكر الرئيس كارترو أوسايروس فانس سواء بشكل مباشر أو ضمناً أنها يواجهان أية مشكلات مع السوفيت ؛ ولذلك فإنه من الخطأ الزعم بأن موسكو كانت تتصرف على نحو مخالف ، أو تخلق عقبات أمام المؤتمر سواء بشكل مباشر أو من خلال عملائها وأصدقائها .

(٦) أنه لا الرئيس كارترو ولا وزير خارجيته فانس كانا يعلمان بالا اتصالات بين مبعوثى السادات وبيجين فى الرباط .. وكل مافى الأمر أنها — كما أخبرنى السفير إيلتس — كانا يشكان فى أنه ربما تكون هناك جهود تبذل فى هذا الاتجاه . كما أن المسئولين الأمر يكيين تجاهلوا تجاهلاً قاطعاً نية السادات فى زيارة القدس .. حتى أعلن السادات نفسه على الملا وبشكل رسمى نيته فى ذلك قبل ثلاثة أيام فحسب من سفره متوجها إلى القدس .

(٧) انه لم يكن من الممكن أن يفوت السادات وبيجين الانتباه إلى ضرورة إبلاغ شركائهما الأمر يكيين بنيتهما .

وقد كانت الاتصالات مع الولايات المتحدة كثيرة الحدوث فى هذه الفترة وكانت مناقشة كافة التفاصيل تتسم بالمثابرة لدرجة أنه كان من الصعب أن ينسى الزعيمان أن مبادرتها الخاصة ستفسر المنهج الرسمى الذى تبناه الرئيس كارترو والقادة الآخرون من أجل دفع كل الأطراف نحو تسوية شاملة تحت مظلة مؤتمر جنيف للسلام .

وما أحاول إقراره هنا هو حقيقة أن كلا من الرئيسين السادات وبيجين

عمد إلى إخفاء نيته عن الرئيس كارتر؛ لأنها كانا يعلمان أنه سيعارض مبادرتها وعلى حين أن هذه نقطة رئيسية فإنني لم أجد أحد ناقشها في أى كتاب أو مقالة تعالج خلفية زيارة السادات للقدس .. وكان الاستثناء الوحيد عموداً للكاتب « وليام سَفَر » في جريدة انترناشيونال هيراليد تريبيون في عددها الصادر يوم ١٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٠ ، إذ كتب يقول « إن الرئيس أنور السادات الداهية تعمد عدم إخبار الرئيس كارتر بنيته لزيارته التاريخية للقدس » ووليام سفير كاتب جيد الإطلاع ولكنه معروف أيضاً بميله الصهيونية وهذا هو السبب في أنه تحدث عن مخادعة السادات ولكنه امتنع عن عمد عن ذكر أن بيجين لم يبلغ كارتر أيضاً .

(٨) إن إدارة الرئيس كارتر كانت ستعارض رحلة السادات إلى القدس لأنها كانت ملتزمة إلزاماً كاملاً بمؤتمر جنيف للسلام . وفي الحقيقة : أنه من الواضح أن بيجين كان يرى الاجتماع مع السادات وسيلة لتخريب المؤتمر .. وكانت إسرائيل تعارض مفهوم تسوية شاملة يتم التوصل إليها مع اشتراك كافة الدول العربية والقوتين العظميين . وكانت تعلن دوماً معارضتها لاستئناف مؤتمر جنيف للسلام .. وعندما اتفقت واشنطن وموسكو على بيانها المشترك الشهير في أول تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧ غضب الإسرائيليون غضباً شديداً وبدأوا حملة قوية ضده .. وطوال هذه الفترة كان الإسرائيليون يفضلون التفاوض مع كل دولة عربية على حدة بدءاً بمصر .. وكان الافتراض وراء هذه التكتيكات واضحاً جداً ألا وهو أن إسرائيل بتفاوضها مع كل دولة عربية على حدة يمكنها فرض شروطها والحصول على أفضل التنازلات من كل دولة عربية على حدة .. وعلى العكس لو أن إسرائيل أجبرت على الذهاب إلى جنيف والتفاوض مع الجانب العربي بشكل جماعي فإنها لن تكون في موقف يمكنها فيه مقاومة جبهة عربية موحدة .

فضلا عن ذلك : فإن وجود الأمم المتحدة والقوتين العظميين في جنيف سيحد من القدرة التفاوضية لإسرائيل إلى أدنى درجة .. وكان الإسرائيليون

ينزعمون إلى الإرتياب والخوف من إدارة كارتر؛ لأنهم كانوا يعلمون أن الرئيس الأمريكى ولاسيما مستشاره لشئون الأمن القومى الدكتور بريزنسكى كيثا يريان أن التسوية النهائية الشاملة لن تختلف اختلافاً كبيراً عن المقترحات التى تضمنها «تقرير بروكينجز» الشهير لعام ١٩٧٥ .. وقد ساهم بريزنسكى شخصياً فى إعداده مع خبراء أمريكيين آخرين .. ولم يكن الإسرائيليون راضين عن هذا التقرير الذى تنبأ بالعودة إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ وخلق كيان فلسطينى .. ولكل الأسباب الآنفه الذكر كان من الطبيعى تماماً بالنسبة للإسرائيليين - وبخاصة ييجين - أن يسعوا من أجل سلام منفرد مع السادات .. كما أن السادات من جانبه - وبرده الإيجابى على طلب إسرائيل بإجراء اتصالات مباشرة الذى نقله الملك الحسن - أتاح لييجين فرصة نادرة ليحقق فى ضربة واحدة كل أحلامه ومخططاته الكبرى .. وهكذا استطاع الاسرائيليون القضاء على أى احتمال لعقد مؤتمر جنيف فى نفس الوقت الذى حرروا فيه أنفسهم من أى ضغط أمريكى فى المستقبل لدفع عملية السلام . نحو تسوية شاملة .

لقد ركزت فى هذا الفصل على التطورات الدولية التى كانت تجرى فى صيف وخريف عام ١٩٧٧ .. وكان هدفى هو إظهار أن كل الجهود كانت مهيأة لدفع كافة الأطراف إلى مائدة التفاوض فى جنيف ، والتوصل إلى تسوية سلمية شاملة ونهائية . والسجل واضح تماماً فى هذه النقطة على عكس البيانات التى صدرت :

فقبل زيارة السادات للقدس لم يكن الموقف فى الشرق الأوسط قد وصل إلى حالة جمود مئسوس منها ، وإنما كان يتحرك نحو سلام شامل .. وعندما أناقش فى الفصل التالى الأحداث المختلفة التى وقعت فى أواخر تشرين الأول (اكتوبر) والنصف الأول من تشرين الثانى (نوفمبر) قبيل ركوب السادات الطائرة وتوجهه إلى القدس سيكون أمام القارئ كل الحقائق التاريخية لتقوم الحجج المؤيدة والمعارضة لما أقدم عليه السادات ، وسبب فعلته هذه .

الفصل الرابع عشر

لماذا استقلت

لم يكن عندي أى سبب للشك خلال هذه الاشهر للاعداد المكثف لمؤتمر جنيف فى أن اتجاها مخالفا اساسيا لهذا الطريق على وشك الوقوع .. فسلك ادارة كارتر كان مستقيما ، كذلك كان التزام مصر تاما ومتشيا مع الموقف العربى المشترك .. ولاشك أنه كان واضحا أن السادات ثابت ثباتا كليا على طريق العمل الذى اخترناه ، فديحه الدائم لمسودة المعاهدة التى اعدتها وموافقتها الحارة لغيرها من الخطوات التى قمت بها - جميع هذه الاعمال اظهرت اقتناعه العميق بان مؤتمر جنيف هو المسرح اللائم للمفاوضات .

غير أنه لاشك فى ان تمثيل الفلسطينيين كان حجر عثرة ، لان الاسرائيليين لن يوافقوا على الجلوس إلى مائدة المفاوضات مع أعضاء المنظمة .. ولكن حتى هذه المسألة كانت فى طريقها إلى الحل لأن ياسر عرفات أسرى الرئيس السادات بقبوله أن يمثل المنظمة الاستاذ « ادوارد سعيد » ، وهو أستاذ أمريكى من أصل فلسطينى وعمل ثقة تامة .

خطط السادات للذهاب إلى القدس :

وقد تسبب موقف الاسرائيليين فى عدم تحقيق كثير من الأشياء المرغوبة ، وكان هذا الموقف متوقعا .. فقد كان واضحا أنهم يفضلون مفاوضات ثنائية ، بالرغم من تعهدهم كتابة بالاشتراك فى المؤتمر .. كما ظهرت بعض الدلالات عند نهاية الصيف على أنهم يودون اتصالات مباشرة مع الرئيس السادات ، غير أنه لم يكن هناك أى سبب للاعتقاد بنجاحهم فى منع إنعقاد مؤتمر جنيف .
فالإشارة الأولى بأن شيئا ما يدور فى خلد الاسرائيليين جاءت عندما وصلتني فجأة برقيات من سفارتنا فى النمسا وواشنطن ولندن تذكر أن عددا من القادة

الصهيونيين العالميين عبروا عن رغبتهم في تدبير إجتماع سرى بالرئيس السادات .. وقد بدأ أنه بعيد الاحتمال أن يكون وصول جميع هذه الرغبات في نفس الوقت محض صدفة ، غير أن المعنى لم يكن واضحاً .

ونقلت هذه الرغبات إلى الرئيس السادات وأنا في حيرة من أمرها ، ثم أضفت بأنه في رأيي : ألا يسمح لهؤلاء الأفراد بالحضور إلى مصر لأنهم صهيونيون معروفون ، وأن أساءهم على قائمة المقاطعة العربية كما أنني أوضحت أن ردأ إيجابيا لهذه الرغبات سوف يخلق رد فعل مضاد في العالم العربي .. فوافق ، وأعطيت التعليمات إلى سفاراتنا الثلاث لتعبر عن أسفنا بأن الرئيس السادات لا يستطيع الموافقة على مقابلة هذه الشخصيات .. هل أوعز بيجين إلى هؤلاء القادة الصهيونيين بالسعى إلى مقابلة السادات حتى يستطيع الاقتراح بعقد إجتماع بينه وبين السادات ؟ .. ما زلت لأدري !! .. ومهما كان من أمر فإنه ماكدنا نرفض هذه الرغبات حتى نقل إلينا الملك الحسن رغبة بيجين في الاجتماع بالسادات ومن المحتمل أن يكون بيجين قد اتجه نحو الملك الحسن بعد أن أخفقت محاولته الأولى لخلق إتصال بالصهيونيين .

وقد ترك موقف السادات أسئلة كثيرة دون رد ، فهو لم يظهر أى مقاومة أساسية عندما نصحته بعدم مقابلة الصهيونيين .. غير أنه .. بعد أسابيع قليلة قبل اقتراح بيجين بالاتصال المباشر وأرسل التهامي إلى الرباط .. وقد اختار السادات ألا يبلغنى رسالة بيجين ورده عليها ، وكانت هذه هي المرة الأولى التى إمتنع فيها السادات عن وضعى فى الصورة ، ولعله اتخذ هذا القرار لعلمه بمعارضتى لهذا التحرك . هذا ومازال أمر آخر غير واضح لدى ، وهو إذا ما كان هناك صلة مباشرة بين ذهاب التهامي إلى الرباط ومبادرة السادات الخاصة بالذهاب إلى القدس .. وقد أنكر السادات نفسه أن محادثات الرباط كانت تمهيدا للقدس وإعدادا لمقابلة بينه وبين بيجين فقد قال لديان :

« فى الواقع أنى أرسلت التهامي ليقابلك لسبب آخر ، ففى هذا الوقت كانت الاستعدادات لمؤتمر جنيف على أشدها .. وكانت مهمة التهامي أن يؤكد وصولنا

أنتم ونحن أى إسرائيل ومصر إلى نوع من الإتفاق قبل إنعقاد المؤتمر حتى لا ينتهى بالفشل ، ولم يكن الغرض من محادثاتك مع التهامى ترتيب مقابلة بينى وبين بيجين » .

تركت القاهرة مع الرئيس السادات فى نهاية شهر أكتوبر فى طريقنا إلى رومانيا وإيران والسعودية .. ووصلنا إلى بوخارست فى الثامن والعشرين من أكتوبر وقابلنا الرئيس نيكولاى شاوسسكو وغيره من القادة الرومانيين فور وصولنا ، ثم توجهنا إلى « سيناء وهى قرية تبعد حوالى مائة كيلومتر من العاصمة الرومانية .. وكان لهذه القرية الرومانية جاذبية رومانسية خاصة عند الرئيس السادات ، فقد سميت باسم سيناء المصرية ، كذلك لأنها كانت منتجعا مليئا بالخضرة ولكن وآسفا فالأساة التى مزقت جهود السلام بدأت فى سيناء ..

وفى اليوم التالى لوصولنا إلى « سيناء » أخبرنى السادات بالتفصيل عن إجتماعه بالرئيس الرومانى شاوسسكو .. فقد أراد شاوسسكو كما أخبرنى السادات أن يكون همزة وصل بين مصر وإسرائيل .. وفى واقع الأمر : أنه كان قد قابل بيجين ، ثم دعا السادات بعد محادثاته مع الزعيم الاسرائيلى ، وكان بيجين طبقا للكلام شاوسسكو مصمما بجدية على إتمام معاهدة سلام مع مصر « إن بيجين رجل قوى وجاد إذا ما رغب فى العمل » هكذا إدعى شاوسسكو .. كما اطلع بيجين الرئيس الرومانى على خطط للسلام فى الشرق الأوسط بخرائط كتب عليها جميع أسماء المدن والمساحات بالعبرية .

كان واضحا أن بيجين أشار إلى إستعداداه لتوقيع معاهدات سلام مع البلاد العربية على أساس الإعتراف بالحدود الآمنة والمعترف بها ، كما طالب شاوسسكو بالسعى لمعرفة رد فعل السادات بالنسبة إلى حل المشكلة الفلسطينية .. كانت إسرائيل تقترح خلق كيان فلسطينى صغير فى مقابل ضم الضفة الغربية وقطاع غزة ضما نهائيا إلى إسرائيل على أن يكون الكيان الفلسطينى نفس مساحة غزة ، غير أنه يبدأ من حدود لبنان متجها نحو الجنوب موازيا للبحر الأبيض المتوسط وبعد أن إستمع السادات إلى هذا العرض الإسرائيلى الغريب سأل الرئيس شاوسسكو عما

إذا كان عنده «مسطرة» حتى يستطيعا القياس على الخريطة ، مدى إمتداد هذا الكيان الفلسطيني من جنوب الحدود اللبنانية ، ومقارنته بقطاع غزة .. غير أنه لم يكن عند شاولسكو «مسطرة» ، وهنا قال الرئيس السادات إننا في مصر عندما لانجد «مسطرة» فإننا نستعمل قطعة من «الدوبار» ونحاول أن نقارن المقاييس على الخريطة . ووجد شاولسكو قطعة من الدوبار ، وبالمقارنة أدرك السادات أنه : إما أن بيجين قد جُن وإما أن عرضه غير جاد .. فقد كانت المساحة المقترحة ضئيلة جدا .. وعندما نقل إلى الرئيس السادات هذه التفصيلات بأجمعها : أجبته مصرحاً : بأن بيجين غير جاد ، وأن هدفه لاشك هو ضم الضفة الغربية وقطاع غزة ، ثم أضفت : أنه لاحاجة لنا بمناقشة عرض بيجين مع الفلسطينيين لعلنا بأنهم سيرفضونه بأكمله .

وكان واضحاً أن بيجين لم يكن مخلصاً ، وإنما ماعناه في الحقيقة هو عدم موافقته على دولة فلسطينية مستقلة تحت أى ظرف ، وأن ماينو به هو ضم غزة والضفة الغربية . ووافقني الرئيس السادات على تقديري لنوايا بيجين الحقيقية .. وخاصة أن عرض بيجين كان ركيكاً مهلهلاً ، غير أن السادات في نفس الوقت وفجأة أبلغني بفكرته الجديدة بالذهاب إلى القدس «

كنا في قصر الضيافة في «سيناء» عندما بدأ الرئيس السادات وهو مازال في ملابس النوم يناقشني هذه الفكرة .. لم تكن نظير فوق تركيا متجهين إلى إيران أو نعب الجبال كما قال السادات في مناسبات عدة وكما كتب في كتابه « البحث عن الذات » ، كل ما في الأمر أنه أراد تغليف مبادرته المزعومة بهالة من الغموض . مثال ذلك : أن السادات قال لديان : إن الفكرة «تبادرت إلى ذهنه بطريقة روحانية بينما كان يطير فوق السحب .. وعندما سأله ديان» متى كانت المرة الأولى التي خطرت إليك فيها فكرة زيارة القدس «أجاب السادات :

« عندما كنت في طريقى لزيارة شاه إيران .. لقد هبطت على فجأة وأنا أطيّر فوق تركيا في طريقى إلى طهران .. كنت أبحث عن أى شىء يخلق موجات غير طبيعية لها مفعول الصدمات بشرط أن تكون إيجابية .. والفكرة الأولى التي مرت

بخاطري كانت شيئاً آخر، هو الإتصال بالأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم، أى ممثلى الدول التى من حقها إستعمال «الفيتو»، وأن أقترح أن يذهب جميعهم إلى القدس ودعنى أقول لك صراحه لقد ظننت بما أن أبناء عمومتنا الإسرائيليين دائمو التعليق على أهمية مشكلة أمنهم فلاشك أن ممثلى القوى العظمى سيصلون إلى حل بعد مناقشات تستمر أربع وعشرين ساعة.. وبعد ذلك نستطيع نحن مصر وإسرائيل — العمل مباشرة، ومن إيران — كما تعلم ياموشى: فذهبت إلى السعودية، وهناك خلال فترة الطيران من الرياض إلى القاهرة تغير رأى.. لقد بدأ لى أن الدول العظمى الخمس قد لاتصل إلى ما أنتظره منهم، وأن فشلهم لاشك سيزيد من خطورة الموقف، وهنا قررت أن أذهب بنفسى إلى إسرائيل» .

وببساطة: كل هذا الحديث لاصحة له مطلقا فإن السادات لم يفكر فى الذهاب إلى القدس بينما كان يطير بين السحب فوق تركيا أو بعد مارك الرياض فى طريقه إلى القاهرة.. لقد فكر فى المشروع خلال وجوده فى «سيناء» وتناقش معى عن عرض إسرائيلى واضح الإنحراف، ينقصه حسن النية أيضا، كذلك لم يكن صحيحا أن السادات خلال رحلته إلى طهران فكر فى إحتمال عقد مؤتمر عالمى فى القدس الشرقية؛ فأنا الذى إقترحت عليه هذه الفكرة فى محاولة لإقناعه بترك خطته الخاصة بالذهاب إلى القدس .

وقد تكشف الحادث الذى وقع فى بيت الضيافة فى «سيناء» على النحو التالى :

عندما إنتهى الرئيس السادات من إخبارى عن محادثاته مع الرئيس شاوسسكو وخطة ببيجين المزعومة بخريطتها الوقحة، أعلن فجأة قائلا: «أود أن أعرف ما رأيك فى رحلة خاصة إلى القدس وإلقاء خطبة فى الكنيست» وهنا لابد أن إعتترف بأننى أخذت على غرة، غير أن معرفتى بالرئيس السادات معرفة جيدة جعلتني أسأل «وما الغرض من هذه الرحلة؟!» فأجابنى السادات «لاشئ إلا الذهاب فقط إلى القدس وإلقاء خطاب ثم العودة..» وبالرغم من تمحيصى

للأمر فإنه لم يستطع أن يقدم أى معلومات محددة تظهر عرضا إسرائيليا جادا للسلام يبرر هذه المبادرة .

ولما لم يكن هناك أى تفسير مقنع فقد أجبت قائلا : « هل الغرض من زيارتك للقدس هو القيام بعمل إعلامى ضخيم ؟ ثم أضفت قائلا : « لو أن هذا هو الغرض فإنك لاشك ستحصل على دعاية من الدرجة الأولى خاصة في أوروبا الغربية » ولا سيما في الولايات المتحدة حيث تأثير الإسرائيليين . على وسائل الإعلام عظيم . لم يسعد السادات بردى هذا واستمر بهمهم « حركات إعلامية » ! « حركات إعلامية » ! « ثم تساءل : « ماذا تعنى في الحقيقة بقولك حركات إعلامية ؟ . فأجبت قائلا : « إن ما أعنيه بالتحديد : أن نجاح هذه الزيارة سيكون عظيما حقا من ناحية « الدعاية » في وسائل الإعلام من جرائد وتلفزيون وتصوير » .

وهذا رد الفعل عنده ولكنه عاد أكثر من مرة يقول « كلا » ! « كلا » ! لم أفكر في الموضوع من هذه الناحية ؛ فأضفت قائلا « سيادة الرئيس أنت لم تخف عنى أى شئ . والدليل على ذلك أنك في واشنطن وفي غيرها من الأماكن كنت تكرر لمن يوازيك من الأجانب وعلى أى مستوى « إن ما تعرفه سيادتك يعرفه فهمي » ، وهنا يسيادة الرئيس أود أن أسألك سؤالا بسيطا : هل عندك أى معلومات لا أعرفها تبرر هذه الرحلة ؟ « وأكد لى السادات أنه لا يخفى عنى أى سر ، وأنه لم يصله أى وعود خاصة ، أو تعهدات من ييجين تبرر هذه الرحلة .

وخلال المناقشة حاولت بصدر رجب تفهم عرض السادات ، كذلك حاولت التأثير عليه بأن رغبتى في السلام لا تقل عن رغبته ، وأضفت : « لست ضد السلام وأنا من أول الأمر كنت أداة مسئولة عن نجاح أول وثاني فك إشتباك في الجبهة المصرية الإسرائيلية بل وكذلك فك الإشتباك في الجبهة الإسرائيلية السورية .. ولا شك أنه واضح الآن يسيادة الرئيس أننا أنت وأنا — نعمل من أجل السلام ، ولكن المسألة هي أى نوع من أنواع السلام وكيف ومتى الوصول إليه » .

وهنا دَكَّرْتُ السادات بأنه ليس لدينا إلا كارتان نلعب بها !! أحدهما الإعراف بإسرائيل والثاني إنهاء حالة الحرب ، وبما أن إسرائيل تتفوق على مصر وغيرها من البلاد العربية من الناحية العسكرية فإننا لن نستطع أن نهدف إلى إنتصار عسكري . فوافقتني ، وهنا أضفت قائلا : لو أنا ركبنا طائرة وذهبنا بها إلى القدس ؛ فهذا عمل ينطوي تلقائيا على الإعتراف بإسرائيل وإنهاء حالة الحرب .. فنحن نلعب بكَارتين أساسيين في السياسة دون أن نحني أى شيء ، فالمكسب كله يعود لمصلحة إسرائيل ، كما تتضاعف قوتهم في المساومة ، كذلك فإننا سنثير ثائرة العرب والفلسطينيين ، كما أننا لن نستطع التقهقر إذا ما ذهبنا إلى القدس ، ولن يكون هناك مجال لنكت العهد بياسادة الرئيس ، بل إننا سنكون في مركز حرج يمنعنا من المناورة ، لنكره إسرائيل على الوصول إلى حل شامل .»

إستمع إلى السادات بيقظة وبكل أناة وصبر ، ولكنه كان متوترا وعندما حضر فجأة جمال ، إبنة الوحيد ، إلى الغرفة ونحن على إنفراد : صرخ فيه غاضبا وطلب منه الخروج من الغرفة .. ثم أجاب الرئيس : بأنه يوافقني تمام الموافقة ، غير أنه يعتقد أن رأيه هذا قد يفصح نوايا إسرائيل الحقيقة . أجبته قائلا :

« ولكن هذا في رأيي لا يمكن أن يؤسس هدفا أساسيا ، كما أنه لن يؤدي إلى السلام الذي نعمل جميعا من أجله .. حقايا سيادة الرئيس : إن زيارتك هذه قد تخرج إسرائيل أمام الرأي العام العالمي ، ولكن لفترة محدودة .. لذلك فتأثير هذه الزيارة سيتلاشى تدريجياً ما لم نضطر إلى توقيع معاهدة سلام منفصلة وبشروط إسرائيلية خاصة محددة بمشكلة سيناء » .

وهنا تناقشت في : أنه لو كان هدف الذهاب إلى القدس هو عودة سيناء .. فهذا أمر غير ضروري ، فسيناء لم تكن ولن تكون مشكلة أبدا .. فالإسرائيليون يعرفون تمام المعرفة أنه لن يكون هناك سلام في المنطقة ما لم ينسحبوا تماما من هذه الأمكنة . كما أن ثلاث إدارات أمريكية متتالية تعلم هذه الحقيقة ، والدليل على ذلك أن المسودة الأمريكية لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل إشتربت بوضوح

إنسحاب القوات الإسرائيلية من شبه الجزيرة بأكملها إلى الحدود الدولية التى تفصل بين مصر وفلسطين عندما كانت الأخيرة تحت الإنتداب البريطانى .

وعلى ذلك ياسيادة الرئيس : فسيناء لم تكن ولن تكون فى يوم مامشكلة ، والآن إذا كان ذهابك إلى القدس مبعثه أسباب أخرى ، مثل الوضع الاقتصادى الحالى ، فلا بد بأن نتصرف بشكل مختلف ، لاعن طريق زيارة بسيطة إلى القدس .. فالزمن وإجراءات خاصة وملموسة هى التى تصلح من الظروف الاقتصادية لأى دولة ياسيادة الرئيس . ومن هذه الناحية فإننا فى حاجة إلى إجراءات داخلية كما نحتاج إلى معاونة دول الخليج والولايات المتحدة والقوى الغربية » .

لم يختلف معى السادات حول هذه النقطة .. وهنا حاولت إقناعه مرة أخرى أنه من غير المستحب الذهاب إلى القدس .

صدقنى ياسيادة الرئيس : « إننى لست ضد مقابلتك مع بيجين ، فأنا على أتم الإستعداد لأن أرتب مقابلة فى واشنطن أو جنيف أو حتى ندعوه إلى القاهرة ، أما الذهاب إلى القدس فهو شىء مختلف تماما .. فأنت تلعب بجميع أوراقك بالذهاب إلى القدس ، دون أن تحين شيئا ، كما أنك ستفقد مساندة البلاد العربية ، بل إن ذهابك سيشهرك على نحو عنيف لم يسبق له مثيل .. كذلك لن تستطيع الولايات المتحدة أن تفعل أى شىء إذا ما ذهبت إلى القدس ، ولا شك أنك ستجبر على بعض التنازلات الأساسية لأول مرة فى حياتك .. وأنت تعلم هذا تمام العلم ، ولهذا فإنك لم تخبر الرئيس كارتر عن فكرتك الجديدة هذه » .

ومرة أخرى لم يتناقش معى السادات ولكنه اكتفى بالإستماع إلى .. وهنا حاولت إقناعه بأن مقابلة بيجين خارج إسرائيل ستكون شيئا مختلفا .. وعلى السادات أن يتحدى بيجين لكى يتقدم الأخير ببرنامج سلام ، ويمكننا إذا فشل أو تردد أن نكشفه أمام الرأى العام العالمى .. وهنا يستطيع السادات أن يفضح

بيجين في مؤتمر صحفى عالمى وأن يتصل برؤساء الدول العربية شخصيا لإخبارهم بالحدث .

ولو أنك إتبعته هذا الطريق فإنك ستتحدى بيجين ولن تفقد شيئا .. بل الواقع أنك ستجنى ثمارا عظيمة عندما تبرهن عن إستعدادك لتوقيع معاهدة مشرفة ، وتظهر أن بيجين وزملاءه هم العقبة الحقيقية للسلام ، كما أن المسؤولية ستقع على الإسرائيليين . (لو أنك اتبعت) يا سيادة الرئيس هذا العرض فإنك ستجنى مساندة الرأى العام العالمى ، كما ستكون لك أيضا الكلمة الأخيرة ، كذلك سيفتح أمامك مجال حرية الإختبار ، وسيكون لديك عدة مواقع ترتد إليها ، يا سيادة الرئيس : عليك ألا تخطو خطوة واحدة منفردة تكون فى مصلحة إسرائيل أولا وأخيرا لا تعطهم أى فرصة لعزل مصر عن العالم العربى وإذا ما حدث هذا فإن إسرائيل لاشك ستملئ عليك شروطها .

م يكن هناك أى أمل فى تنازلات أساسية من ناحية إسرائيل ردا على حركة السادات المسرحية ، فالإسرائيليون لا يلينون مطلقا . ودَّكُرْتُ السادات بأن إسرائيل الصقت بمسودة السلام التى تعرضها مذكرة سرية تقول فيها : إنهم سيقبضون فى مرتفعات الجولان ، وأنهم لن يسمحوا بترك غزة وجوديا وسماريا (الضفة الغربية) لأى حكم أو سيادة أجنبية وعليه : فإن رحلة السادات لن تجبرهم على تطوير وجهة نظرهم .. كذلك أشرت إلى أن قراره بالذهاب منفردا إلى القدس ما هو إلا إنتهاك لتعهداته للبلاد العربية وتأكيدا للشعب المصرى بأنه يساند معاهدة سلام شاملة مبنية على إعادة جميع الحقوق الفلسطينية .. وكثيرا ما أعاد السادات تأكيد النسخة لجميع هذه الإلتزامات فى عرضه للسلام .

ومرة أخرى لم يتناقص معى ، فشجعتنى هذا ، وقررت أن أقترح خطة بديلة وأنا أعرف تمام المعرفة أنه لا يجب رفض أى فكرة من أفكاره بصراحة ، فاقترحت الآتى : عوضا عن الذهاب إلى القدس ؛ عليه أن يدعو رسميا إلى مؤتمر دولى يحضره : أولا : رؤساء الدول الخمس ، وهم الأعضاء الدائمون لمجلس الأمن . ثانيا : رؤساء دول المواجهة ومعهم ياسر عرفات . ثالثا : سكرتير عام الأمم المتحدة .

ويتقابل الجميع في القدس الشرقية ليومين أو ثلاثة لوضع فلسفة أساسية لمعاهدة سلام للشرق الأوسط ، على شكل خطة رئيسية تحدد جميع النتائج الهامة والحل الأساسى لها ، ثم ينفذ هذا المؤتمر موصيا بأن يكمل مؤتمر جنيف العمل للسلام ، ويستمر الأعضاء في جنيف في مفاوضات لمعاهدة السلام وتفاصيلها حتى تسوى جميع خلافاتهم. على أساس خطة رئيسية يتبناها مؤتمر القمة المقترح . وأضفت أن هذا الاجتماع الهام سيضطر إسرائيل أن تلتزم بالقوانين الدولية ، كما أنها تضمن تلقائيا لإسرائيل وغيرها من الدول ضمانا دائما من أعضاء مجلس الأمن .. واستمع الرئيس السادات بكل إنتباه إلى عرضى المخالف لعرضه هذا ، وبدأ كأنه مسرور جدا ، كما وافق على جميع التفصيلات .

وهنا قلت إننى سأكتب هذا المشروع على مسودة على هيئة رسالة من الرئيس إلى الأطراف المعنية على أن نرسلها في نفس الوقت إلى كل من سيدعى إلى مؤتمر القمة وأوضحته أنه لا بد من إرسال هذه الرسائل إلى المشاركين في المؤتمر في الوقت نفسه حتى تحدث رد فعل مناسب .. ووافق الرئيس السادات على إقتراحى ، وطلب منى أن أجهز له مسودة ، وبدأ كأنه قد انصرف عن فكرة الذهاب إلى القدس .

واستمرت المناقشة بينى وبين السادات ما يقرب من ثماني ساعات دون توقف ، ولاحظت أثناء تركى منزل الرئيس والذهاب إلى منزلى أن رجال الصحافة مازالوا في الخارج وهم يتعجبون ويتساءلون « عما يحدث » ، وأمطرونى ببوابل من الأسئلة غير أننى كنت غير مستعد بطبيعة الحال لأن أنطق حتى ولو بكلمة واحدة .

وفى إستراحتى الخاصة وجدت أسامه الباز مدير مكتبى والدكتور محمد البرادعى وهو مستشار قانونى فى وزارة الخارجية ينتظرانى بفارغ الصبر ، وبعد أن استرحت قليلا قصصت عليهم شيئا فشيئا ما سمعته من الرئيس السادات ، وما أن انتهيت حتى انفجر أسامة الباز قائلا : هذا جنون ؛ لاشك أن الرجل غير متزن .. لا بد من منع ذهابه إلى القدس حتى ولو استعملنا القوة . ولم يختلف إعتراضى

البرادعى بالنسبة لفكرة السادات عن موقف الباز، ولكنه لم يعبر عن رأيه بنفس العنف، ثم وجه الدكتور البرادعى فجأه إلى أسامه الباز قائلا ماذا تفعل لو أصر السادات على رأيه ؟ ! هل تذهب معه ؟ ! ولكن إجابة الباز كانت واضحة كل الوضوح : « لن أذهب إلى القدس إلا جثة هامدة » ، وبعد فترة وجيزة كشفت لها عن عرضى المقابل باجتماع مؤتمر قة في القدس الشرقية ، وأضفت أن الرئيس السادات قبل رأى ، فاستراح كل من الباز والبرادعى ، غير أنها إستمرأ فى التعليق بتشأؤم حول رأى السادات والهدف من ورائه .. وبعد أن هدأت الأمور قليلا ؛ أملت على الباز مسودة رسالة من الرئيس السادات إلى رؤساء الدول الذين سيدعون إلى قة القدس الشرقية ، حتى يستطيع الرئيس أن يراها فى صباح اليوم التالى . ووافق الرئيس على ما جاء بها دون تغيير .

وفى اليوم التالى ركبنا الطائرة متجهين إلى إيران ، وهناك تناقشنا مع الشاه حول العلاقات الشئائية بين بلدنا ، ولم يرو الرئيس السادات للشاه أى شىء خاصاً بفكرته الأصلية عن الذهاب إلى القدس أو عما قدمته من عرض بديل . ومن إيران إتجهنا نحو الرياض حيث مكثنا يومين ، وداربنتنا وبين الملك خالد والأمير فهد ولى العهد والأمير عبدالله والأمير سلطان والأمير سعود بن فيصل وزير خارجية السعودية ، مناقشات طويلة ، واتسمت المقابلات بالأخوة .. كما كان السعوديون كمعادتهم على جانب عظيم من المجاملة .. وفى اليوم التالى لحضورنا إلى الرياض قلت للرئيس السادات : « مارأيك فى إجتماع خاص مع الملك خالد والأمير فهد ؟ فلنجس معها ، وأنت ياسيادة الرئيس تخبرها بنفسك عن فكرتك فى الذهاب إلى القدس » ثم أضفت قائلا « ولا بد أن توضح لها أنك لا تطلب تأييدهما أو إلتزامهما بما سوف تقوم به فى النهاية .. وليس الغرض من الاجتماع بها إلا أنك تضعهما فى الصورة لعلاقتها الخاصة بك .. وبهذه الطريقة تدرك رد الفعل لديهم . » وقدمت هذا الإقتراح لسبيين ؛ أولا : أردت معرفة إذا ما كان السادات قد نبذ فكرة الذهاب إلى القدس أولا وثانيا : لأننى كنت أرجو أن يكون رد فعل السعوديين لهذه المبادرة عنيفا إلى درجة تمنعه منعا باتا ونهايا ، وتحتم عليه العدول عن رأيه .. ولكن بكل أسف رفض السادات فكرة الإجتماع بالملك خالد وولى

العهد الأمير فهد ، أوأى سعودى آخر ليطلمهم على خططه .. وحققة الأمر أنه إغتاط
بشدة لعرضى هذا ، واصر على أن السعوديين لا يمكن أن يتفهموا هذه الأفكار ،
وأعلن قائلا : إنهم ليسوا بالمستوى الذهنى ليفهموا أو يتفهموا هذه التحركات .

وقررت أن أخبر السعوديين على الأقل بفكرة القمة فى القدس الشرقية ..
وعندما زارنى الأمير سعود الفيصل فى جناحى فى دار الضيافة أخبرته عن نيتنا فى
الدعوة إلى مؤتمر قمة عالمى ليرسم إطارا للسلام والأمن فى الشرق الأوسط ..
وتناقشنا حول العرض بشىء من التفصيل ، وكان رد الفعل لديه مشجعا جدا ..

هذا غير أن النجاح الملموس لزيارتنا إلى الرياض كان نتيجة الاجتماع
الثانى الذى رأسه الأمير فهد .. وكان حاضرا فيه الأمير سلطان والأمير عبد الله
والأمير سعود .. وانتزح الرئيس السادات الفرصة ليطلب من السعوديين أن يضعفوا
بشكل خاص على الرئيس الأسد حتى يتوقف عن مناقشاته وإثارته لعقبات
مصطنعة حول استئناف مؤتمر السلام فى جنيف .. ووافق الأمير فهد قائلا « هذا
مانئوى فعله » ، وهنا تدخلت وعرضت على الأمير فهد أن يتحرك الأمير سعود نحو
دمشق حتى يحصل من الأسد على دعمه النهائى غير المشروط لمؤتمر السلام فى
جنيف .

والحقيقة قد استمتعت وبكل إخلاص بالاجتماع بالأمير فهد ، وفى عدة
مناسبات عندما كان وليا للعهد ، ولقد تأثرت بعلمه النافذ عن المشاكل الدولية
المعقدة فتوافق تفكيره ووضوحه كانا ركيزة فى هذه الأيام العصبية .. كما أن
مبادرته والقرارات التى اتخذها بعد أن أصبح ملكا كانت بناءة على نحو خاص ،
والأزمة اللبنانية مثال لذلك ، وللأمير عبد الله ولى العهد فضيلة الصراحة والوضوح
مفصحا أفصاحا مباشرا عن لب المشكلة التى تواجهه ، ومع أن الأمير سلطان وزير
الدفاع مؤثر بنفس الدرجة إلا أنه أكثر هدوءاً ومرونة . وأما الأخ الأمير سعود وزير
الخارجية فهو مثقف ، ولقد ورث عن والده جلالة الملك فيصل الكثير من طابعه .

وعندما عدنا إلى القاهرة فى ٤ نوفمبر أعطيت التعليمات للبار والبرادعى للبدء
فى إعداد دعوات الرئيس إلى مؤتمر القمة العالمى المنعقد فى القدس الشرقية

وكانت جميع الرسائل مجهزة في هذا اليوم .. واستدعاني السادات وكان قد وافق على أهمية إرسال جميع الدعوات في نفس الوقت ، صارخا عندما رأى الرسالة وقال : إنه مضطر إلى إخبار صديقه الرئيس كارتر قبل الآخرين .. ولكن ناقشته قائلا : لقد إتفقتنا على إرسال جميع الرسائل في نفس الوقت تجنباً للمشاكل .. كما أن أهمية الاقتراح المصرى تكمن في إرسال كل هذه الرسائل في نفس الوقت فأجاب السادات قائلا : كلا .. كلا .. يا إسماعيل إننى مضطر إلى إبلاغ صديقى كارتر قبل الآخرين » ، فذكرته بأنه لم يبلغ الرئيس الأمر يكى عن فكرته في الذهاب إلى القدس ، وأضفت قائلا : أخشى ياسيادة الرئيس أن يتصور الرئيس كارتر ، وهو ما سوف يقوله له زملاؤه : « أنك تحاول أن تسرق الضوء منه » باقتراحك مبادرة جديدة ، وهكذا سيرفض العرض . ولكن السادات إستمر في صلابته بوجوب أخبار صديقه كارتر أولا .

وبالزعم من تشككى إلا أننى طلبت من السفير « هرمان ايلتس » أن يزورنى في بيتى في نفس الليلة ، وسلمت له رسالة من السادات لكارتير حول إجتماع قمة عالمى ، وعن العرض الذى يجب إرساله إلى كل المشتركين . وفي الرسالة قال السادات « لقد حاولت تقييم تطور عملية السلام ابتداء من المقابلة الأولى لمؤتمر جنيف إلى جهودك عندما توليت الرئاسة ، وأرأنى مقتنعاً تمام الإقتناع بأن وقتا وجهودا كثيرة صرفت على مسائل لها طبيعة إجرائية حتى أن هذه المظاهر الإجرائية طغت على « جوهر أساسيات السلام ، وعلى أية حال لو إستمر هذا الوضع دون ردع فإنه يعرض مسار السلام للخطر عن طريق المناقشات اللانهائية حول مسائل إجرائية » .

وللأسباب المتقدمة أود أن أخبرك بأننى شعرت انه من المحتم التقدم لحركة أساسية عن طريق عرض معادلة جديدة ، والتى أرجو منها أن تخلق منفذا على طريق السلام »

وحدد باقى الخطاب تفصيلات العرض .

ووصلنى رد كارتر في اليوم التالى .. وكما كان منتظرا ، فإنه خشى على مجهوداته الشخصية في الدعوة لإجتماع مؤتمر السلام في جنيف في ديسمبر ١٩٧٧

من عرض السادات لمؤتمرة عالمية .. وأما رد الرئيس كارتر على الرئيس السادات فكان على النحو التالي :

« سيدى الرئيس : إن تجاربي الشخصية المحدودة ودراسة التاريخ يدلان على أن مؤتمرة عادة ما يكون أفضل لتأكيد الإتفاقات السابقة التى توصلت إليها الدبلوماسية الهادئة بدلا من محاولة الوصول أثناء انعقادها إلى إتفاقات ، وخاصة إذا كانت وجهات نظر المشتركين متشعبة ومختلفة كما هى فى حالة الشروط النهائية للتسوية فى الشرق الأوسط .. أعتقد أننا تقدمنا تقدما ملموسا ، ومبادرة جريئة كهذه قد تدل على ترك الإتفاقيات الصعبة والمتعبة التى توصلنا إليها ، وبعد بداية مؤتمر جنيف نستطيع أن نقوم بعرضك هذا إذا فشل مؤتمر جنيف أو وصل إلى طريق مسدود . أو عجز عن إتمام النجاح .

« لقد طلبت منى ياسيادة الرئيس أن أعلق سرا وبصراحة ، وهذا هو مافعلته ، وبالروح التى إتسمت بها علاقاتنا الوثيقة والشخصية : إنى آمل لإتقوم بأقتراحك هذا » .

وعندما قدم لى إيلتس رد كارتر كان رد الفعل الأول لدى السادات أنى أصبت بتنبؤى أن الرئيس الأمريكى سيرى فى عرض السادات محاولة لسرقة الضوء منه . وأقنعت معارضة كارتر السادات بالعدول عن تنفيذ خطته ، وبالتالى لم ترسل دعوات مؤتمر القمة أبدا .. ومرة ثانية تركزت جميع الجهود على إجتماع مؤتمر جنيف .. خلال هذه التحضيرات وقع حادث أثار عندى شكاً جديداً حول سياسة كارتر الخارجية وتصرفاته وحول افتقار التعاون بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمر يكية .

ووجهة نظر كارتر— كما يذكر— هى أن مسار السلام تحت سيطرته تماما بالنسبة لاتصالاته بجميع الأطراف المعنية ، خاصة وأنه كثيرا ماطلب من مصر ترك معالجة أمور سوريا والفلسطينيين إلى الولايات المتحدة .. ومهما يكن : فبعد فترة قصيرة من تبادل الخطابات الخاصة بقمة القدس الشرقية وصل السادات خطاب آخر من كارتر وكان الخطاب مكتوبا باليد ومختوما بالختم الرئاسى ، وفى

رسالته القصيرة دُكر كارتر السادات بوعده بالقيام بكل ما يطلبه الرئيس الأمر يكي حتى يساعد مسار السلام ، ثم طلب كارتر في خطابه هذا مساعدة السادات لإقناع المنظمة والسوريين أن يكونوا أكثر إستجابة لمعاودة إنعقاد مؤتمر جنيف .. اما ما الذى حدث حتى جعل كارتر يغير رأيه و يطلب معاونة السادات ؛ فالأمر بالنسبة لى مازال خفياً ؛ وذلك لأنه لم يحدث أى شئ ملموس يبرر مخاوف كارتر الفجائية حول موقف الاسد والمنظمة .. يضاف إلى ذلك أن خوف كارتر من عدم اجتماع مؤتمر جنيف للمرة الثانية لم تشاركه فيه وزارة الخارجية الامر يكية .. فقد وجه وزير الخارجية فانس خطابا إلى جميع وزراء الخارجية العرب المجتمعين في تونس معرباً عن ثقته الكاملة في أن الامور تسير سيرا هادئا نحو جنيف .. غير أنه كان واضحا وجود خطأ ما في واشنطن ونحوه وخاصة في الاتصالات بين البيت الأبيض ووزراء الخارجية .

وقد وصلنا في القاهرة بين الخامس والتاسع من نوفمبر ثلاثة خطابات متناقضة من واشنطن خطاب من كارتر يدل على الثقة في مؤتمر جنيف و يطلب من السادات ألا يدعولقمة القدس الشرقية ، وخطاب ثان من كارتر يدل على وجود مشاكل بالنسبة للحصول على التزامات سوريا والفلسطينيين بمؤتمر جنيف وثالث من فانس يدل دلالة واضحة على أن مؤتمر جنيف في طريقه الى الانعقاد .

وكانت رسالة كارتر الخطية هامة من ناحية اخرى .. إذ نوه السادات بأن هناك شيئا غير عادى أو غريباً في هذه الرسالة ؛ ليخلق انطباعا على نحو ما بأن هناك صلة بينها وبين الذهاب الى القدس .. كذلك ادعى بأن هذا الخطاب لم يقرأه إنسان آخر إلا هو .. وهذا كله غير صحيح .. فالخطاب لم يحتوى على شئ سوى إلتماس للسادات بأن يؤثر على الأسد والمنظمة .

والسادات بنفسه سلم إلى هذا الخطاب ، وقرأته ..

والمشكلة عند الرئيس السادات هي ميله إلى خلق جو درامي وإعطائه أهمية غير عادية .. وكثيراً ما توهم أشياء لم تحدث مطلقاً ثم يلقى بيانات متعارضة تماماً

مع الحقيقة .. فقد كان هدفه الوحيد إيهام الناس بحدوث مايقوله متناسيا باستمرار أن هناك أكثر من طرف لكل حدث سياسى دولى ، وأن هناك مستندات أجنبية رسمية لجميع الاتصالات والمعاملات .

ومن بين خيال السادات الجامح إدعاؤه أن رده على خطاب كارتر كان ردأ خاصا ، وأنه هو وحده كـ٦ كان يقول الذى يعلم محتوياته .. وفى واقع الامر اننى «انا» الذى اعددت له ، وقد قام بنسخه بخط يده ليتمشى مع الأصول الدبلوماسية بأن خطاباً بخط اليد يرد عليه بمخطوط آخر .. والرد الذى أملته كان تأكيداً بسيطاً بأن السادات سيفعل كل ما فى وسعه لينعقد مؤتمر جنيف .. وعندما أتأمل الماضى لابد أن أعترف بأنه مهما حدث ، فالمسودة التى كتبها قد تكون هى التى أحييت فكرة السادات بالذهاب الى القدس .. فلمعرفتى بحبه للكلمات القوية اضفت جملة تعنى انه سيتخذ خطوة شجاعة ليسانعقد مجيديات كارتر .. ولم أكن أتصور أن كلمة «شجاعة» ستضرب على وتر حساس فى خلد السادات وتشعل فكرته بالذهاب الى القدس ، ولكن الحقيقة أن هذا هو ما حدث .

ومهما يكن من أمر ما يدور فى ذهنه فى ذلك الوقت ، فقد كشف السادات لى عن تصميمه أكثر من ذى قبل على ان يستمر فى العمل على موقف عربى موحد قبل مؤتمر جنيف .. وتناقشنا فى هذه الأمور بالتفصيل ؛ إعداداً لاجتماع وزراء خارجية العرب فى تونس ، الذى كان سيعقد فى الثانى عشر من شهر نوفمبر ١٩٧٧ ، وهو الاجتماع الذى اقلق بال «فانس» ، ودفعه إلى كتابة خطابه حاثا وزراء الخارجية على عدم اتخاذ قرارات تؤدى إلى إعاقة انعقاد مؤتمر جنيف . وعلى العموم : طوال محادثتنا حول اجتماع وزراء الخارجية كان السادات يصمم على أن الوقت مناسب لتكوين جبهة استراتيجية مكونة من دول المواجهة ومدعمة بدول الخليج ، وكثيراً ما أكد أن مصر ملتزمة التزاماً تاماً نحو المنظمة الفلسطينية ، وأن المشكلة الفلسطينية هى لب التسوية للسلام العادل والشامل . وكان يريد من اجتماع تونس أن يكون اجتماعاً تاريخياً تحت قيادة مصر ، وأوصانى قائلاً : «لابد أن تؤكد على جبهة موحدة ، وأن تكون جميع القرارات أكثر من مجرد ثثرة ..

نحن في حاجة إلى استراتيجية حربية ومياسية يقوها الدعم المالي والجدى ..
ولهذا السبب اتفقنا على ان اجتماع القمة العربى الذى سندعو إليه في مؤتمر
تونس يجب ألا يتم في تاريخ قريب أوبدون تحضير، فلجان على مستوى الوزراء
لا بد ان تجتمع اولا لتحضير الأسس ، وإننا في حاجة إلى ثلاثة أشهر على الأقل
لهذا التحضير . كذلك فأن الغرض من التأخير هو اعطاء القوتين العظميين وقتا
كافيا للاجتماع في نهاية شهر ديسمبر كما إتفق عليه .. وللوصول أيضا إلى وحدة
عربية كاملة . كذلك وافق السادات أيضا على أن أعقد مؤتمرا صحفيا في تونس
لأعلن اعادة العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا .

ولإظهار اهمية التزام مصر بموقف عربى موحد قررت بموافقة السادات أن أدعو
ياسر عرفات لزيارة القاهرة في التاسع من نوفمبر .. وكان على السادات أن يلقي
خطابا هاما في مجلس الشعب .. ولأول مرة دُعِيَ عرفات من مجلس الشعب
للحضور وقبل الدعوة فأرسلنا إليه طائرة حربية تحمله إلى القاهرة والغريب :
كانت هذه المناسبة هى المناسبة التى اختارها السادات ليعلن عن استعداده
للذهاب إلى القدس .

كان المفروض أن يلقي السادات في المجلس خطابا مكتوبا ، غير أنه فجأة
إنحرف عنه ، وأعلن منفعا أنه على أتم الاستعداد للذهاب إلى أى مكان في العالم
حتى الى القدس و يلقي كلمة موجهة إلى الكنيسة لوساعد هذا على انقاذ دم
أبنائه وصدم ياسر عرفات وتساءل «مامعنى هذا الكلام؟! .. هل يعتمد
السادات هذا القول في حضورى .. هل دعومونى إلى القاهرة لأسمع هذا
الكلام» ، وأكدت له أنه لم يكن هناك أى خطأ لذلك ، وأن هذه زلة لسان ،
ولكننى شخصا لم أكن متأكدا .

وفد اضطربت بشدة لأن السادات لم يعط أى انذار مسبق بأنه قد يشير في
خطابه الى احتمال الذهاب الى القدس ولو بطريقة عرضية .. غير أن أعضاء
المجلس والشعب المصرى كذلك لم يتصور ان كلمة السادات يجب ان تفسر
تفسيرا حرفيا ، ولم يعن الهتاف الذى قابل هذا الاعلان أن أعضاء المجلس وافقوا

على فكرته في الذهاب الى القدس ، أو اعتقدوا أنه ينوى الذهاب فعلا ، كل ما في الأمر أنهم إن فعلوا بقول الرئيس عندما أعلن استعداداه للذهاب إلى أى مكان في العالم لينقذ دماء أبنائه متمشيا مع قول مصرى شعبى « بأن الانسان المصرى مستعد دائما للذهاب إلى نهاية العالم ليحصل على شئ ما » قليل جدا من الأفراد شك في أن بيان السادات لم يكن إلا نوعا من البلاغة .. وكان ياسر عرفات واحداً منهم ، وكان الآخر الفريق الجسمى وزير الدفاع الذى همس في أذنى قائلاً « لقد أعادها مرة ثانية » .

وملاحظة الفريق الجسمى تستدعى شيئا من التفسير .. فبعد عودتنا من بوخارست وطهران والرياض دعا السادات مجلس الأمن القومى المصرى فى الخامس من نوفمبر ليعطيهم ملخصا عن رحلته .. وابتدأ السادات ببيان عام عن الزيارات ونخص بالتفصيل محادثاته مع الرئيس شاوسسكو شارحا عرض وجهة نظريه بيجين حول كيان فلسطينى ، وفى النهاية وبطريقة عرضية .. كأنه يشير الى ممثلى الشعب المصرى قائلاً : إنى مستعد للذهاب إلى القدس وإلقاء خطاب فى الكنيسة لو كان فى هذا انقاذ لدم ابنائى .

وتبع البيان سكوت تام ، والظاهر أن أحداً لم يأخذه مأخذ الجد . ولم يسترسل السادات فى فكرة الذهاب الى القدس ، ولعل ذلك يعود إلى عدم اتخاذه القرار النهائى ، أولاً لأنه كالعادة لا يريد منحنا فرصة للتعليق أو المناقشة لما يقول وتبدد هذا السكون بالفريق الجسمى الذى رفع يديه فجأة وصرخ قائلاً « الكنيسة كلا .. الكنيسة كلا .. هذا غير ضرورى » .. والجسمى عادة رجل نظام فهو لا يتدخل فى الحديث دون استئذان السادات ولكنه هذه المرة كان مضطربا خوفاً من أن يعنى الساعات مايقول .. ومرة أخرى عاد السكون شديداً فى الاجتماع ، ولم ينطق احد بكلمة ، واستمر السادات يناقش مسائل أخرى كأنه لم يسمع الجسمى على الإطلاق .

وقد ادعى بعض كبار المسؤولين أن السادات عرض على مجلس الأمن القومى فكرته بالذهاب الى القدس ، وأن المجلس ناقشها .. ووافق عليها واحد من هؤلاء

المسؤولين هو مصطفى خليل الذى عين بعد ذلك رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية ، كما نسب نفس الشئ ايضا الى كمال حسن على الذى عين وزيرا للخارجية فيما بعد ، وان كان الاخير نفى رسميا فى مجلة روزاليوسف أن ذلك حدث .. وعلى العموم لم يفسر السادات مطلقا الاسباب التى دعت له هذه المبادرة ولم يوافق مجلس الامن القومى رسميا عليها ، وهنا لابد من الاشارة الى ان السادات نفسه كرر فى مناسبات عدة كما كتب فى كتابه « البحث عن الذات » انه لم يتناقش مع كائن ما إلا مع « فهمى » وزير الخارجية الذى اتخذ موقفا مضادا من أول الامر .. وهنا أود أن أضيف انه حتى لو كان مجلس الامن القومى قد وافق على رحلة السادات لاستقلت فوراً .

وذهب السادات واعضاء الوزارة إلى ردهة الاستراحة بعد لقاء الخطاب فى مجلس الشعب ، ونادانى هناك أمام الجميع صارخاً : « هذه زلة لسان ، أرجو يا إسماعيل أن تمنعها الرقابة منعا باتاً » فأمرت فوراً بحذف الجملة الخاصة برحلة القدس والكنيسة من خطاب السادات ، وبناء على ذلك لم يظهر فى صحف الحكومة فى اليوم التالى أى إشارة إليها غير أن المراسلين الأجانب الذين حضروا مجلس الشعب ابرزوا هذه الفقرة بالذات فى برقياتهم .

اجتماع وزراء خارجية العرب :

وافتح مجلس وزراء خارجية العرب فى تونس فى ميعاده المحدد فى الثانى عشر من نوفمبر بعد أيام قليلة من خطاب السادات .. ومن عجائب القدر أن الاجتماع نجح نجاحاً عظيماً بالنسبة لمصر فى محاولات جاهدة لتقوية رابطة العرب .. واتسمت الجلسات بمجو من التوتر والقلق . وانهمرت الأخبار والإشاعات المتضاربة من جميع الاتجاهات ، ولأول مرة إشتراك فى الاجتماع واحد وعشرون من اثنين وعشرين من وزراء خارجية العرب ، ومثّل وسائل الإعلام العربية والأجنبية كثير من المراسلين ، وتوتر الجو بسبب إشاعات كثيرة مزعجة حول مبادرة قد تقوم بها الدول العربية التى تدعى الدول التقدمية . وتوقع أن ينشق البعض منهم عن اجتماع

تونس متبئين مواقف متطرفة بالنسبة لإعادة إجتماع مؤتمر جنيف للسلام ،
ومنتهزين الفرصة للهجوم على أنظمة الحكم المنافسة في البلاد العربية الأخرى .

وقبل الإجتماع الرسمى للمجلس كالعادة تقابلنا دون رسميات في جناح
وزير خارجية الكويت الشيخ الصباح ، وهو رجل صريح مخلص يصل إلى هدفه
مباشرة ، وكثيرا ما كانت اقتراحاته الموقفة ناجحة .. وفى بداية الإجتماع كان
عهد الحليم خدام وزير خارجية سوريا وهو صديق ورجل وطنى أول من تكلم
ليشرح بشكل عام موقف حكومته وما تنتظره سوريا من إجتماع تونس .

وأعطيت زملائى ما يكفى من الوقت ليتحدثوا عما يريدون ، كما قصدت
ألا أتكلم إلا فى النهاية .. وقد اتبعت هذه السياسة خلال جميع إجتماعات الجماعة
العربية لأننى لم أرد أن يكون الإنطباع السائد هو أن مصر وهى أقوى الدول
العربية تريد فرض إرادتها من أول الأمر .. وأعطانى هذا المنحى فرصة من الوقت
لهضم ما يقوله زملائى وتلمس جو الإجتماع .. وكثيرا ما نجحت لهذا السبب في
تفسيرى في النهاية لموقف مصر أو في مصالحة الآراء المتنافرة لبعض من زملائى ..
وقد اتبعت في تونس هذا المنحى بكل دقة .. وبعد الإستماع بيقظة لوجهات النظر
المختلفة أجملت الموقف المصرى على الوضع التالى :

إننا في مصر نعتقد أننا وصلنا إلى مرحلة يجب فيها على العرب أن يلموا
بأمورهم و يتناولوها بشكل جدى مبتدئين بتحديد هدفنا بدقة ثم الإتفاق على
إتخاذ الخطوات العملية الهامة لتنفيذ القرارات الإستراتيجية التى نتبناها خلال
هذا الإجتماع .

ثم أضفت أننا نعتقد أنه حان الوقت لكى نتخلص من كثير من الكلام
البليغ ، وأن نتجنب كذلك القرارات غير العملية التى لا يمكن تنفيذها وكما
اتفقت مع السادات فإنى أوضح قائلاً :

« لقد حان الوقت أن ترسم البلاد العربية إستراتيجية عربية عملية وشاملة
من الناحية الحربية والسياسية والإقتصادية هذه الإستراتيجية العربية الأساسية

يجب تحضيرها بإتفاق عن طريق مجالس عربية للوزراء ، وعلى المجالس الوزارية هذه أن تجتمع في المستقبل القريب إجتماعات غير عادية لمناقشة السياسة الكاملة التي تلزم لتنفيذ هذه الخطة بنجاح .

وعلى وزراء الدفاع العرب كذلك أن يجتمعوا فور إنفضاض إجتماع تونس . والمفروض من إجتماع وزراء الدفاع هو دراسة الوضع الحربى من جميع النواحي ، وعليهم فحص قدرات وعجز الأنظمة الحربية العربية ، ومقارنتها بالنظام الحربى الإسرائيلى عارضين خطوات ملموسة لعلاج الوضع فى وقت قصير جدا . . وهناك حاجة لإجتماع وزراء الاقتصاد والمالية العرب ليفحصوا الطرق والقرارات اللازمة لتجنيد مواردنا المالية للخدمة الاستراتيجية الحربية العربية المعروضة عن طريق وزراء دفاعنا وبعد إنجاز هذه الاعمال عليهم رفع توصياتهم لإجتماع غير عادى إلى وزراء خارجية العرب الذين عليهم تمحيص هذا التقرير بدقة ووضع توصيات واضحة لإجتماع قمة للدول العربية وعلى ذلك فإن مصر تعرض أن تجتمع القمة العربية خلال ثلاثة شهور حتى يستطيع رؤساء الدول العربية التصديق على توصيات وزراء الخارجية . . وستكون قرارات رؤساء الدول العربية ملزمة لنا جميعا ، كما تمددنا لأول مرة بخطة إستراتيجية أساسية تنفذ تلقائيا ، وتحترم من الجميع دون أدنى تأخير .

واستمع إلى جميع زملائى بعناية ، ولكن كما هى العادة إعتراض وزير خارجية سوريا . . فلم يكن مسرورا بعرضى والحقيقة أنه أعلن بعد أن إستمع إلى الاختيار أمامه إلا العودة إلى دمشق ، وأضاف أن طائرته مازالت مستعدة فى مطار تونس . كانت مشكلته الأساسية أنه لا يستطيع أن يقبل التوصية بإجتماع قمة العرب خلال ثلاثة أشهر لأن القيادة السورية كانت تريد الإجتماع خلال عشرين يوما فقط .

وتخرج الموقف ، غير أن إقتراحه أثار ضحك الجميع فلم يكن من المستطاع عقد مؤتمر القمة فى بحر عشرين يوما لأسباب عملية وسياسية . . وأصر السورىون على إجتماع مبكر ليدفعوا قمة العرب إلى أن تتبنى قرارات متطرفة يتعذر الوصول إليها . .

وهكذا يهدمون أى فرصة لإجتماع مؤتمر جنيف فى نهاية شهر ديسمبر .
وبعد إنتهاء خدام : تكلمت ثانية موجها حديثى إليه ومداعبا « إن أفضل
شئ لك يا عبد الحليم هو أن تركب الطائرة فعلا وتعود إلى وطنك » وضحك
الجميع ، فأضفت قائلا .. نحن هنا فى إجتماع غير رسمى .. ولكل فرد منا الحق
فى وجهة نظره ولكننى أكره أن أرى صديقى عبد الحليم يتركنا وعلى ذلك فإن
توصيتى له بعد أن نفترق .. أن يهرع لينام نوما هادئا و يقابلنى الساعة السادسة
والنصف فى الإجتماع الرسمى .

وفى السادسة كنت فى إنتظار خدام ووصل ، وأخبرنى أن لديه مشكلة هامة ؛
فالموقف الذى إتخذه خلال الإجتماع غير الرسمى أملى عليه من القيادة السورية
بأجمعها بما فيها المجلس الأعلى لحزب البعث .. يضاف إلى ذلك : أن القيادة
السورية وافقت على الخطاب الذى سيلقيه فى الإفتتاح الرسمى للإجتماع ،
والخطاب فى ست وثلاثين صفحة .. اقترحت ألا يلقى مطلقا خدام هذا الخطاب
بل عوضا عن ذلك عليه أن يوزعه على رجال الصحافة .. وقد وعدته فى نفس
الوقت بالدفاع عنه فى إجتماع المجلس إذا انتقد أو هوجم أى من حكومة وخاصة
إذا كان هذا الإنتقاد من جانب سعدون حادى وزير خارجية العراق .

وتحدثت سرا مع عبد المنعم التريكى وزير خارجية ليبيا منذرا بأنه إذا لم يتعاون
أثناء إنعقاد المجلس أو إذا إتبع طريق الكلام البليغ فإننى لن أستأنف العلاقات
الدبلوماسية مع ليبيا خلال تواجدها فى تونس .

وافتتحت الجلسة بكلمة القاها رئيس وزراء تونس نيابة عن الرئيس . ثم
ترأس الإجتماعات حبيب الشطى وزير خارجية تونس وألقى محمود رياض
سكرتير عام الجامعة العربية خطابا .. وأعلن عن إفتتاح المناقشة وتساءل رئيس
الجلسة عما إذا كان أى فرد يريد الكلام ، ولكنه لم يجد تجاوبا ، وساد غرفة
الإجتماع سكوت تام .. وهذا شئ جديد ، ففى العادة كثير من الخطباء يطلبون
الإشتراك فى المناقشة خاصة خدام ، وبعد مرور دقائق إتجه الجميع بأنظارهم نحو
خدام ولكن دون جدوى .. ومر مايقرب من عشر دقائق ، ولم يزل السكون التام

مستمرًا ، وصار الجو غير عادي ، ومرة ثانية سأل الرئيس عما إذا كان أحد وزراء الخارجية يود أن يتحدث ، ومرة ثانية لم يحظ بأي رد .

فقاطعت السكون قائلاً بدعابة « فقد جرت العادة : إذا لم يكن خدام أول المتحدثين فلن يتحدث أى شخص آخر، ولن تكون على ذلك أى حيوية فى اجتماعاتنا» . وضحت الجميع إلا أحد الوزراء الذى غضب لملاحظاتى ، ظانا أن هذا السكون جزء من تحرك منظم مسبقا بين دمشق والقاهرة .. وطلب الكلمة فوراً وبدأ ينتقد الجميع خاصة سوريا ، وأعلن على غير إنتظار أن المشاكل والريب التى لاحت فى الأفق العربى والقرارات القاصرة والعقيمة هى نتيجة مباشرة للموقف الذى تبنته أكبر وأقوى الدول العربية بالنسبة إلى الإتحاد السوفيتى » .

والحقيقة أن الوز ير لم يذكر مصر بالإسم غير أنه كان واضحاً أن يعنى مصر .. لم أقاطعه بل تابعت عن كثب ملامح وجه زميلى السورى الغاضبة .. ووضح أنه يود الحديث فوراً ولا تخيب هذه الكارثة وأمنع تبادل التهم طلبت الكلمة فوراً بعد إنتهاء الوز ير من حديثه ودافعت عن سوريا والفلسطينيين كما مدحت دول الخليج لأنها ساعدت مصر وسوريا على تحمل الهزيمة ، والاستعداد للمستقبل ، أما العراق فلم يفعل شيئاً .

وكننت أراقب زملائى المتجمعين حول المائدة وأنا ألقى الخطاب ، وشعرت بشيء من الرضا لئيلى مساندتهم التامة عن طريق قلب الأمور على رأس الوفد العراقى وقدمت رسمياً الموقف المصرى بإعادة جمع النقاط التى تحدثت عنها فى الاجتماع غير الرسمى ، ومرة ثانية لاحظت أن رد فعل جميع الزملاء تقرىبا الجالسين فى الاجتماع كان إيجابيا فصر جادة ، وهى تعرض إجراءات عملية ثابتة ، تؤدى إلى حلول عملية لإستراتيجية عربية أساسية .

وما أن انتهيت من خطابى حتى أراد زميلى الليبى عبد المنعم التريكى أن يعاون زميله العراقى ، حتى لا يفسر سكوته فى ليبيا وتركه زميله العراقى دون تأييد على أنه إنحياز لى ، وهمس بأنه يود التحدث ، ولكنى ذكرته بأنه لو فعل فلن أستاذف العلاقات مع بلده وتحززا لإنذارى قرر أن يتعاون فلم ينطق بكلمة خلال

الإجتماع .. وفي نهاية الاجتماع تقدم الزميل الوزير الذى هاجم مصر دون أن يسميها ليعتذر وقال أنه تعرض لضغوط .. وعلى العموم كان الوزير المشار إليه صديقا شخصيا ورجلا مثقفا ومفاوضا قاسيا .. واعترف له بذلك .

وتركز كلام الخطاب الآخرين حول عرض مصر معربين عن دعمهم الكامل له .. كان الاعتراض الوحيد من ناحية « خدام السورى » ، فقد كان فعلا في مركز دقيق ؛ لأن تعليمات صدرت إليه أقتضته أن يدفع القمة العربية للإجتماع خلال عشرين يوما .. وليصل إلى حل موفق ويتحلل من قاداته في دمشق طلب خدام من الممثل السودانى أن يقترح إجتماع القمة العربية بعد شهر .. ولما رفضت هذا الإقتراح ؛ عرض الممثل السودانى كتسوية أن يكون الإجتماع بعد شهرين غير أنى صممت على موقفى قائلا : كلا .. من المستحيل أن يقام الإجتماع قبل ثلاثة أشهر ؛ لأنه يحتاج إلى إستعدادات كثيرة لو أننا جادون ، وفي النهاية وافق كل من خدام والممثل السودانى ، وانفض إجتماع وزراء الخارجيه العرب فى الخامس عشر من نوفمبر سنة ١٩٧٧ بعد أن تبنا العرض المصرى بأكمله .

ونجحت مصر نجاحا كاملا ، وحقيقة أخرى هي : أن المداولات الرسمية وغير الرسمية كانت مشرقة .. كنا جميعا مدركين أنه يجب علينا أن نتحد ، وأن نقتررب من الأمور بطريق ملموس .. كما أجمع الإتفاق على الحاجة إلى التزام صارم نحو أى خطة يتفق عليها العرب .. وقد استرعى الاجتماع من الناحية الدولية انتباهها كبيرا .. وكان لابد من تسرب المعلومات عن جو الاجتماع وعن المناقشات بالتفصيل .. وحملت أسلاك البرق كثيرا من المقالات .. وكان الجو مبهجا ، وتأثر حبيب الشطى وزير خارجية تونس المتألق والذى كان مؤثرا فى الجو ، وشعريفخر للإجتماع الذى رأسه لحدوث تقدم كبير بسبب موضوعية العروض المقدمة من مندوبى مصر ، وفي خطابه الختامى أسبغ على مصر فخر نجاح هذا الاجتماع غير العادى ..

لاشك أن الاجتماع التونسى كان مسألة غير عادية ، كما تبنى قرارات لم يسبق لها مثيل . لقد كان حدثا تاريخيا من نواح كثيرة للقومية العربية .

وطالبني الرئيس السادات خلال إجتماع تونس مرتين في التليفون ، في المرة الأولى أراد أن يعرف جو الاجتماع والقرارات التي يحتمل أن يتخذها وزراء الخارجية .. كما استعلم عن عودتي إلى القاهرة ؛ فأخبرته بأنني لن أستطيع العودة حتى ينتهى الاجتماع . وخلال المحادثة الثانية كان السادات مضطربا وعصبيا ، وتكلم عن بيجين بهلوسة ولغة شديدة وكانت ثورته (قبل كل شيء) متجهة نحو الإلتماس الذى خاطب به بيجين المصريين فى الحادى عشر من نوفمبر ردا على إعلان السادات باستعداده للذهاب إلى القدس وحاول بيجين إقناع المصريين بأنه راغب فى السلام ولكن الواضح أنه سلام بشروطه هو.مثال ذلك أنه أعلن صراحة أن « جوديا وسامرا » أو الضفة الغربية هى أرض إسرائيلية . وطلب منى السادات أن أعد رداً قوياً على إدعائه . وقت بهذا العمل مسرورا ، وظهر فى الصحف المصرية على أنه مذاع من وزارة الاعلام .

وكثر الحديث فى دهايز المؤتمر حول نوايا السادات .. وأشيع أن السادات لاشك ذاهب إلى القدس .. وخشى الجميع أن تتخذ مصر خطوة من جانبها فقط . ولم ادخر أى مجهود فى التأكيد لزملائي المقربين فى الاجتماعات الرسمية من أن مصر ملتزمة إلتزاما تاما بكل ماقلته خلال الاجتماع الحالى .. وأعلنت أنه ما لم يكن سلاما شاملا فإن مصر سترفض عودة سيناء حتى لو قدمتها إسرائيل على طبق من الذهب . وأصررت على هذا الموقف طوال إجتماع تونس ، وبالنسبة لاجتماعاتى مع القادة العرب ووزراء الخارجية أود أن أضيف أنى أحترم أحمد السويدي الذى كان وزير دولة فى ذلك الوقت وكبير مستشارى الشيخ زايد حاكم الإمارات ، والشيخ زايد قائد عربى عتيد مخلص وصريح .. والوزير سحيم وزير خارجية قطر كان ومازال صديقا مخلصا ، وأمير قطر رجل عنيد يفضل العمل على البلاغة ، والشيخ عيسى أمير البحرين رجل مدهش ومهذب ، أما وزير خارجيته الشيخ مبارك فكثيرا ما تأثرت بقدراته الذهنية الإستثنائية .

القدس مرة ثانية :

وقبل العودة إلى مصر أوفيت بوعدى لليبيين ، وأعلنت فى مؤتمر صحفى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وليبيا .. وطرت على طائرة خاصة فوصلت إلى

القاهرة الساعة الثالثة بعد الظهر في الخامس عشر من شهر نوفمبر.. وفور وصولي أُبلِغْتُ أن الرئيس السادات يود محادثتي على عجل، وأخيراً أتصل بي على الخط المباشر بيننا، وبكل حماس سألتني عما حدث في تونس، وما كدت أشرع في التفسير حتى انطلق يمدحني على الطريقة التي عالجتها وزير خارجية سوريا، وغيره، وبعد أن شكرته واصلت وصف الجو الذي ساد في تونس، والمسائل التي تناقشنا فيها ملخصاً مواقف وزراء الخارجية العرب المختلفين.. فضلاً عن ذلك فقد أوضحت للسادات كيف أني دبرت تأجيل اجتماع قمة رؤساء الدول العربية لثلاثة أشهر حتى يتمكن مؤتمر جنيف من الانعقاد في الميعاد المنتظر في ديسمبر.. واضفت إن هذا حل مناسب، لأننا إذا قابلنا عقبات خطيرة في جنيف فإننا نستطيع العودة إلى العرض المصري لاجتماع قمة عالمي في القدس الشرقية.. وتستطيع القمة العربية أن تتعقد قبل اجتماع القدس؛ لتعطينا فرصة لنحكم عمل خطة عربية عامة تعكس آخر الأحداث السياسية، وكان السادات سعيداً جداً، وقاطعني أكثر من مرة قائلاً «حسن يا إسماعيل»، «برافو إسماعيل».

غير أن المفاجئة كانت تامة، فما إن إنتهيت من حديثي حتى انتقل السادات فجأةً وأعاد عليّ فكرته بالذهاب إلى القدس والقاء خطاب في الكنيست.. وقد فاق تصوري أن يعود إلى القدس بعد الحديث عن جنيف وعن خطة عربية جديدة وعن قمة جديدة للعرب فضلاً عن المديح والثناء الذي أمطرني به عن إنجازاتي في تونس، وازدادت صدمتي عمقاً عندما أخبرني السادات أنه أمر مستشاره الصحفي سعد زغلول نصار بإعلان نية الرئيس في الذهاب إلى القدس، والقاء خطاب في الكنيست عن طريق الإذاعة والتلفزيون في الساعة الثامنة والنصف مساءً، وللحظة كنت أتمنى أن تكون مداعبة من السادات فقد وضع أن القصة بأكملها لا يمكن تصديقها، خاصة أنه قرر زيارة دمشق زيارة رسمية في اليوم التالي السادس عشر من نوفمبر.

وكان رد فعلي للكلمات السادات حاداً وتبعه مناقشة عنيفة.. تجادلنا في التلفون لأكثر من ساعة.. ومرة ثانية اعترضت على قراره بالذهاب إلى الكنيست بعد كل ما اتفق عليه وأنجزناه في تونس.. ودَّكرُّته على نحو خاص بغضبه عندما

وجه ييجين خطاباً إلى المصريين و بطلبه إعداد رد قوى لادعاءات ييجين .. وهنا سألت السادات عما إذا كان خلال إقامتي في تونس قد وصله أى عرض جديد ملموس يبرر إحياء فكرة الذهاب إلى القدس .. فأخبرني بأنه لم يستجد أى أمر جديد ثم إستعلمت منه قائلاً : « ما هو التطوير الجديد غير العادى الذى حدث ليدفعه في أن يفكر مرة ثانية في الذهاب إلى القدس بالرغم من عدم وجود شيء ملموس يبرر أساساً قيامنا بالرحلة ولم يكن عند السادات أى رد » .

وقررت محاولة القيام بجيلة مختلفة فسألته « سيدى الرئيس » أهذه دكتاتورية أم ديمقراطية ؟ .. فسألنى بدهشة « ماذا تعنى ؟ ! » ، أعدت سؤالى فقط : « أهذه دكتاتورية أو ديمقراطية » فأجابنى لاشك أنها ديمقراطية قلت : « إذن اقترح أن تعقد اجتماعاً صغيراً مع كبار المسؤولين وتحدثهم عن خطتك سعياً لمعرفة رد الفعل عندهم — ومضيت أقول « وأعدك بالأأفوه بأى قول .. فلو اتفق الجميع أو حتى النصف ، معك في الرأى سأذهب معك بالرغم من اعتراضى الشخصى ، ولكن إذا ما كان الاعتراض على خطتك ضخماً فليكن أن تعيد النظر في قرارك وتنهج نهجاً آخر — فقال من من الناس تريدنى أن أستشير ؟ فأجابت قائلاً الرءوس فقط ؟ .. أعضاء مجلس الأمن القومى .. » فكاد يفقد وعيه وصرخ قائلاً : لن أتناقش مطلقاً مع أى فرد لأننى لأهتم برأى أى شخص .. لن أفعل هذا » .

وفجأة تغير السادات مصالحاً « حسن يا إسماعيل لاتقلق ولا تغضب أنت غير مضطر للذهاب إلى القدس ، فلك حرية البقاء في القاهرة ، ولكن أعد الخطاب الذى سألقيه في الكنيسة ، وبعد ما ألقيه سأعود إليك » ، وكان رد الفعل الفورى عندى هو « هل هذا ممكن يا سيادة الرئيس ! هل من الممكن أن يذهب الرئيس إلى القدس ويختار وزير خارجيته البقاء في القاهرة ؟ .. ثم أضفت قائلاً : إما أن نذهب معاً إلى القدس يا سيادة الرئيس ، وإما أن نبقى معاً في القاهرة » .

وقال السادات فجأة بعد أن أدرك أن المناقشة الحامية قد استمرت طويلاً ، ووصلت إلى طريق مسدود : « نستطيع أن نستكمل مناقشاتنا خلال رحلتنا إلى دمشق باكر .. »

وهنا انفعلت لهذا الحديث : « كيف نستمر في مناقشاتنا ياسيادة الرئيس وقد أصدرت تعليماتك قبل الآن إلى مستشارك الصحفي بإعلان قرارك في الساعة الثامنة والنصف مساءً بالذهاب إلى القدس .. ورأى منطق مناقشتي غير أنه لم يستطع الرد .. وأضاف بعناد قائلاً « أنا الذى أعطيت التعليمات للمستشار الصحفي ليعلن هذا القرار » ؛ فأجبت « لو أردت ياسيادة الرئيس أن نستمر في المناقشة يجب إلغاء البيان الرسمى » ، ووضح إحراج السادات . غير أنه استمر يعيد أنه هو الذى أصدر التعليمات .. فقلت له مرة ثانية « إننى مدرك لهذا تمام الإدراك .. ولكننى سأتصل بمستشارك الصحفي وأطلب منه إلغاء البيان ولكن قبل إن يقوم بهذا العمل عليه أن يتصل بك ياسيادة الرئيس ليحصل على موافقتك النهائية ، فى هذا الوقت وصلت المناقشة بينى وبين السادات إلى درجة كبيره من الحده ، كنت غاضباً فتكلمت بخشونه وفى النهايه قبل إلغاء البيان ثم طلبت مستشار السادات الصحفي وأمرته بإلغاء البيان الخاص بنيه زياره السادات إلى القدس .. وأضفت أنه قبل قيامه بهذا العمل عليه أن يتصل بالسادات شخصياً ، وبعد دقائق اتصل بى المستشار الصحفي مرة ثانية ليبلغنى أن السادات أمره بإلغاء البيان « لأن فهمى لا يريده » .

وبعد أن تأكدت من إلغاء البيان وبوجود فرصة أخرى لاستمرار المناقشة مع السادات ، طلبت من مساعدى ومن ضباط الأمن أخذ الطائرة المتقدمة عن طائرة الرئيس والوفد المرافق والتحرك نحو دمشق .. وأمضيت الليل بأكمله فى إعادة تقييم الوضع محاولاً تقدير: اذا ما حدثت تطورات دفعت الرئيس السادات إلى احياء فكرته بالذهاب إلى القدس .

وفى البداية نويت أن أتناقش مع السادات خلال رحلتنا إلى دمشق ، وفى الصباح المبكر قررت ألا أرافقه فى هذه الرحلة بل أبقى فى القاهرة . كنت متأكداً تمام التأكيد من أن السادات سيتناقش مع الأسد حول فكرته ، ولمعرفتى به معرفة تامة انتظرت أن يكون كل شئ علناً خاصة مع المراسلين المرافقين له فى زيارته لدمشق ، وكان تقديرى لسوء الحظ صحيحاً «

ففى صباح السادس عشر من نوفمبر اتصلت «بمبارك» نائب الرئيس وقتذاك طالبا منه إبلاغ السادات بأنى متعب، ولا أستطيع مرافقته فى هذه الرحلة، و بعد سفر الرئيس إلى دمشق أخبرنى نائب الرئيس «مبارك» بأنه أوصل رسالتى إلى السادات وأن السادات أجاب: أنه معتاد على مشاكل معدتى المتكررة، ثم طلب من مبارك أن يُدْكَرْتِي بتحضير الخطاب الذى تحدثنا عنه، وعرفت أنه يعنى خطاب الكنيسة.

وكما توقعت أخبر السادات الأسد فى الاجتماع المغلق بنيتة فى الذهاب إلى القدس .. وكانت بينها مناقشة غاضبة، ومرة ثانية عجز السادات عن تقديم أى أسباب مقنعة تبرر رحلته .. وهنا انفصل الرئيس السورى عن مغامرة السادات انفصلا تاما .. وقبل العودة إلى القاهرة أطلع السادات رجال الصحافة على حديثه مع الأسد معلنا نيته الذهاب إلى القدس وأن الرئيس السورى عارض الفكرة .. وعندما نقلت وسائل الإعلام القصة من دمشق شعرت أننى أتخذت القرار المناسب بعدم مصاحبة السادات وبالبقاء فى القاهرة؛ وبذلك جنبت نفسى احتمال خلاف شديد بينى وبين السادات ونحن خارج حدود مصر.

وخلال المؤتمر الصحفى فى دمشق سُئِلَ السادات عن استشاره حول هذا التحرك الجديد؛ فأجاب بأنه لم يتحدث إلا مع وزير خارجيته إسماعيل فهمى، وفى كتابه «البحث عن الذات» .. أعاد السادات نفس النقطة مضيفا أن رد الفعل عندى كان «إنهياراً» وكانت هذه من كلماته المفضلة .. وكثيراً ما يستعمل تعبير «إنهيار» إذا ما اختلف معه مخاطبه، أو عبر عن وجهة نظر أخرى .. فبالنسبة له «إنهيار» وزير خارجية أمريكا السابق «وليم روجرز» خلال المفاوضات، أى أنه اختلف مع السادات، واستعمل نفس الكلمة بالإشارة إلى وزيرين مصريين أقامها تحالفتهما بعض القرارات، فأنت لواختلفت مع السادات فقد انهرت.

استقالتي:

في السابع عشر من نوفمبر سافر السادات من دمشق إلى الاسماعيلية، وفي اليوم نفسه إتصل بي مبارك تليفونيا ليسألني عن أى نوع من التسهيلات (المواصلات) تريد حتى تذهب وتنتظر السادات في الإسماعيلية؟! . لاشك أنه كان عونا كبيرا في محاولته أن تكون الظروف سهلة مريحة .. وعرض عليّ أن أستعمل هليكوبتر .. وأبدى استعداداه لأمر الطائرة بأن تطير من مطار قريب جداً من منزلي .. غير أنني أخبرته عن نيتي في عدم انتظار السادات ... فاندesh؛ وأراد أن يعرف الأسباب التي تدعو إلى عدم ذهابي إلى الاسماعيلية . وتساءل عما إذا كنت متعبا .. فأكدت له أن صحتي جيدة، فاستمر يضغط عليّ للذهاب معه وانتظار السادات، وهنا أجبت قائلاً «لقد عقدت النية مصاً على ألا أذهب لانتظار السادات بل بدلاً من ذلك فإنني سأرسل لك ظرفاً محتوماً أرجو تسليمه له شخصياً»؛ ولم أذكر محتويات الخطاب لنائب الرئيس «مبارك» . وبكل بساطة أرسلت الخطاب إليه مع رسول خاص .

وما أن وصل الرئيس السادات حتى سلمه نائب الرئيس «مبارك» الخطاب وفتحه السادات فوجد استقالتي؛ وفوراً أخبر السادات نائب الرئيس وغيره من كبار المسؤولين والسفير الأمريكى هرمان إيلتس، الذين كانوا قد ذهبوا إلى الاسماعيلية لاستقباله، واستأذن الفريق الجسمي من الرئيس للعودة إلى القاهرة وإحضاري معه إلى الاسماعيلية، ولكن السادات قال له: «كلا .. انت لاتعرف فهمي .. لقد كان طوال الوقت ضد فكرة رحلة القدس، ولن يقبل تغيير قراره» ثم أمر السادات نائبه مبارك بإذاعة خبر استقالتي، ونقلت القصة عن طريق وسائل الاعلام في العالم كخبر هام وأكد .

وعلى النقيض من ذلك، أعلن الخبر باختصار شديد في التليفزيون المحلى ثم صادرت الرقابة بعد ذلك نهائياً .. وفي اليوم التالي دعا «مبارك» نائب الرئيس «محمد رياض» وزير الدولة للشئون الخارجية وأخبره أنه اختير ليكون وزيراً للخارجية مؤقتاً؛ وقامت بينهما مناقشة قصيرة .. غير أنه خلال ست دقائق استقال رياض أيضاً وحضر إلى منزلي فوراً ليخبرني بقراره .

وهنا لابد من ملاحظة أننى أردت تقديم استقالتي بهدوء، ودون ضغط على أى إنسان آخر، وجرى خطاب استقالتي على النحو التالي:

السيد رئيس الجمهورية:

«نظراً للظروف الحالية التى تواجه مصر والعالم العربى وبسبب التطورات غير العادية وغير المنتظرة التى ستحدث مؤثرة فى القضية العربية أقدم استقالتي لسيادتكم مقتنعا تمام الاقتناع بأننى لاأستطيع الاستمرار فى مكائى، ولاأستطيع أن أتحمل كذلك المسؤولية الناجمة عن التطورات الجديدة.

وباحترامى ودعواتى لمصر أتمنى لكم جميعاً النجاح».

وبالرغم من قبول السادات لاستقالتي وإعلانها رسمياً، إلاأنه أمر السيد حسب الله الكفراوى - وزير الاسكان - بأن يعود إلى القاهرة محاولاً أن أعود معه لمقابلة الرئيس فى الاسماعيلية - الواقعة على قناة السويس - ووصل الوزير الكفراوى حوالى الساعة الثامنة وبتى ملئاً بالأصدقاء والمعارف من جميع الأشكال، وكان السيد الكفراوى مصراً بل كان مذعوراً إلى حد ما، خاصة عندما أوضحت له أننى لن أعود معه لمقابلة السادات، وحاول أن يعبر عن مخاوفه بأن رحلة السادات إلى القدس قد يكون لها عواقب محزنة خطيرة جداً، كما أنه ينتظر إذا لم أرافق السادات إنفجاراً شعبياً وقيام مشاكل خطيرة عند عودة السادات من القدس. ولتهدئة الوزير المنفعل بعواطفه أكدت له إنه إذا قامت أى اضطرابات فإننى شخصياً سأذهب إلى الشعب مصرحاً له بأن «السادات كان على حق، وأنا المخطئ» وأضفت قائلاً: إنه جرت العادة على أن تقوم الحكومة بتنظيم حفل استقبال عام عند عودة الرئيس من أى رحلة من رحلاته، وبالنسبة لهذه المناسبة فيسكون الاستقبال كبيراً وإذا ضجة على شكل خاص».

لابد من أن أعترف بأننى اخترت تقديم استقالتي كتابة بدلاً من إخباره شخصياً لثقتى بأنه لو ذهب لمقابلته فى الاسماعيلية، فإما أنه هو شخصياً وأما من حوله من الناس سيضغطون على ضغطاً فظيماً للبقاء، كما خشيت أنه بسبب العلاقة الشخصية الطيبة الموجودة بينى وبين السادات وبسبب الضغط العام على

أيضاً أن أضطر إلى البقاء في النهاية والذهاب معه إلى القدس .. وعندما تناقش معي فيما بعد هيرمان ايلتس، أخبرته بأنني لو تحدثت إلى السادات نفسه فلاحتمال ببقائي كان (٥٠ ٪) خمسين في المائة، ولكن هيرمان ايلتس لم يوافقني قائلاً: كلا .. فلاحتمال الضغط عليك بالذهاب معه سيكون خمسة وتسعين في المائة (٩٥ ٪) .

وخلقت استقالاتي مشاكل للسادات تتحدى حكمة قراره في عيون أبناء وطنه وفي الخارج .. ولفائدة هذا التأثير السيء أراد أن يذهب معه إلى القدس أكبر عدد من الشخصيات المصرية .. ولم تكن هذه هي العادة لأنه لم يكن ليصطحب وفداً كبير العدد إذا ما سافرنا معاً للخارج في زيارات رسمية .. وذهب إلى مدى أبعد بإرساله طائفة خاصة لإحضار بعض المصريين الرسميين وبعض من رجال الصحافة الذين كانوا خارج البلاد في ذلك الوقت .. وقد عرض بعض أفراد الوفد خدماتهم والسيد عثمان أحمد عثمان مثال على ذلك وأيضاً الدكتور مصطفى خليل الذي أصبح رئيساً للوزارة فيما بعد؛ فقد انتهز هذه الفرصة وعرض أن يصاحبه في هذه الرحلة .

وبعد عودة السادات من القدس؛ أرسل إليّ رسولا خاصا هو المهندس عثمان أحمد عثمان (حوالته السادات الصغرى) الذي كانت له بالسادات علاقة فريدة ومتنوعة الأشكال .. زارني عثمان ثلاث مرات .. وحاول بشدة إقناعي بمصاحبته ومقابلة السادات، وبكل ثبات رفضت التماسه ومتناقشاته .. ولما استمر عثمان في ضغطه بقوة أخذته على غرة مصمماً أنه على السادات شخصياً أن يحضر ويزورني خاصة بعد رحلته إلى القدس .. واندعش عثمان وحاول تذكرتي بأن السادات رئيس الجمهورية .. فقلت: «إني واعي تمام الوعي لهذه الحقيقة»، غير أنني دَغَرْتُ عثمان في نفس الوقت بأنه كثيراً ما زارني السادات .. وأضفت: إن زيارتي الآن أقل ضرراً خاصة بعد زيارته لبيجين .

فضلا عن ذلك لم يفقد السادات الأمل في إعادة النظر وانضمامي إليه، ثم أرسل إليّ قريباً آخر من أقربائه لنفس المهمة .. وبعد مرور سنة تحدث السادات

إلى أحد زملائي، وكان في ذلك الوقت وزيراً للخارجية واستقال بعدئذ في كامب ديفيد، ليخبره عن رغبته في تعييني مستشاراً سياسياً له .. جميع هذه الجهود من ناحية السادات لم تغير شيئاً من تفكيري؛ وذلك لأنني شعرت بشدة أن استقالتي لم تكن بسبب قرار بسيط أو تعود إلى أسباب شخصية؛ ولكنها نتيجة لاختلاف رهيّب في الرأي حول قرار سياسي أساسي لا يمكن التوفيق فيه إلا إذا غيّر السادات مبادئه إلى نقيضها أو إذا أنا شخصياً أعدت النظر في موقعي .

ردود الفعل والإيضاحات:

هذه هي القصة الحقيقية لقرار السادات بالذهاب إلى القدس، فطوال مجادلنا الطويلة لم يقدم إطلاقاً سبباً معقولاً يدعم قراره، خلال المواجهة بيننا إلى التي إستمرت ثماني ساعات في «سينا» في رومانيا، هذا بخلاف المحادثات التي كانت على انفراد؛ خاصة المناقشات الحامية التي إستمرت لعدة ساعات، وحاولت دون جدوى فيها أن أجِد مبرراً .. سألت عن الأحداث والوقائع بل والتلميحات، فلم أحظ برد، وقد يلحظ القارئ المميز من بياني أن الحديثين الطويلين اللذين دارا بيننا كأنهما مناجاة من جانبي أكثر من حديث متبادل، ولا يعود هذا لأنني أخفي قول السادات؛ ولكن لأنه تكلم قليلاً .. لقد أراد الذهاب إلى القدس؛ ولم يذكر أبداً السبب، حاول فقط تهدئي «لاتغضب يا إسماعيل . أنت غير مضطر إلى الذهاب معي لو لم ترد ذلك يا إسماعيل» .

لا ريب أنه لم يزن القرار بعناية كى يصل في النهاية إلى أنه لا اختيار أمامه إلا الذهاب إلى القدس .. ولم يكن مقتنعا بأن قضية الشرق الأوسط ستذاب وتحل فجأةً برحلته .. لم يكن ليستطيع أن يعتقد بأنه نتيجة لزيارته سينسحب الاسرائيليون بكل بساطة من جميع الأراضي المحتلة و يوافقون على إعادة حقوق الفلسطينيين في دولة خاصة بهم .

إنني متأكد أن السادات نفسه اندهش عندما سمع عن النظريات الكثيرة التي ظهرت في الصحف تفسر قراره .. ومن ناحية كان السادات مراوفاً عندما

ادعى أن بعضها يبرر رحلته ويزيد من هيئته كقائد عالمي .. لم أسمع من السادات أبداً— مسبقاً لرحلته— ما أسماه بنظرية الحاجز النفسى، و بناء على هذه النظرية الغربية كان أحد الأسباب الرئيسية خلف رحلة السادات هورغبته فى إزالة الحاجز النفسى المانع للتواصلات بين العرب وإسرائيل . وفى الحقيقة لو وجد من يحتاج إلى العلاج النفسى فهم العرب الذين عانوا من هزيمة تلو هزيمة على أيدى الاسرائيليين .. فعنويات إسرائيل ارتفعت مرات كافية ، أما معنويات العرب فهى التى تحتاج بعض الإصلاح ؛ فلو احتاج الحاجز النفسى أن يرفع فعلى القائد الاسرائيلى أن يرفعه ليظهر حقاً أنهم يريدون السلام .

وظهر فى الصحف الأمر يكية رأى آخر طائش يقول : إن السادات قرر الذهاب إلى القدس لأنه اعتقد فى النظرية المسماة « العلاج بالصدمات » ، ولم يشر السادات مطلقاً إلى هذا أيضاً .. لم يكن الرجل الذى يؤمن بالنظريات أوالقرارات المبنية على أسس من المناقشات المستفيضة أوالاعتبارات الكاملة . لم تكن القدس صدمة للإسرائيليين ولكنها كانت للعالم أجمع .. فبالنسبة للإسرائيليين ظهر قرار السادات على أنه استمرار منطقى للتواصلات المباشرة المؤسسة فى الرباط .. ولهذا السبب عندما أعلن السادات فى مجلس الشعب أنه مستعد للذهاب إلى القدس .. أرسل له بيجين فوراً دعوة رسمية .. أما رد الفعل الإسرائيلى بالنسبة للرحلة كان قبولها خدعة شفهية دون أن يرتدوا قطعياً عن مواقفهم الأصلية أوالمبادئ التى يركز عليها الموقف الرئيسى الاسرائيلى .

وانعكس هذا بوضوح على الحقيقة الواقعة فى تسليم بيجين للسادات عند وصوله إلى القدس مسودة معاهدة للسلام بين مصر وإسرائيل ، مطابقة للمعاهدة التى ناولنى إياها الأمر يكان فى سبتمبر سنة ١٩٧٧ ؛ وكنت قد رفضتها .

ومع هذا فالرحلة كانت صدمة للمصريين وللعالم العربى والفلسطينيين ؛ لأنها كانت مفاجأة فقط ، ولكن لعواقبها الخطيرة على العالم العربى ، وفوق أى اعتبار بالنسبة للحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط .. لاشك أنها حطمت دور مصر القاطع فى مساعدة الفلسطينيين ليستعيدوا أرضهم ودولتهم .. وقدم السادات

أيضاً علاج الصدمة للرئيس كارتر وزملاءه الذين أخذوا على غرة، لم تعرف واشنطن كيف تحييب على المبادرة وكتب مراقب يقول «في واشنطن وفي وزارة الخارجية كانوا يتوقعون على الأكثر استئناف مؤتمر جنيف .. لقد قابلوا بيان السادات بسكون بسبب ما أصابهم من الإرتباك ، وبعد عدة أيام فقط سجلت حكومة الولايات المتحدة استحسانها المتأخر والمتحفظ .

وقدم الإعلام الأمريكي تفسيراً آخر لنظرية «الصدمة الكهربائية» ؛ فالرئيس السادات - كما ناقش البعض - ذهب إلى القدس لأنه سيد قرارات غير عادية ومعجزة، معتمداً على المفاجأة للحصول على ما يريد؛ ومع كل فني الحقيقة أن فكرة «الصدمة الكهربائية» تعنى ببساطة أن السادات رجل مندفع يتصرف دون اعتبار جدي لعواقب تصرفاته ، ولكن هذه ليست الطريقة للتصرف في السياسة الخارجية .

كذلك يجب عليّ أن أشير بالمناسبة إلى تفسير آخر عن رحلة السادات بأنه تصرف كإنسان محب للخير، مصر على منع الشقاء والبؤس .. لم يكن السادات هذا النوع من الناس ؛ فهناك حادثة هامة وقعت قبل رحلة القدس مباشرة تميّط اللثام عن هذه الناحية : كانت «سناء حسن» زوجة سفير مصر في كندا «تحسين بشير» تدرس لتعد نفسها لشهادة الدكتوراة في الولايات المتحدة، وتُحَضِّر رسالة عن مسألة الشرق الأوسط، وخلال بحثها زارت إسرائيل عدة مرات مع أستاذها لتجمع معلومات وتستجوب بعضاً من السياسيين الإسرائيليين .. وعندما سمع السادات بالقصة خيّر السفير «بشير» بين طلاق زوجته أو ترك خدمة الخارجية المصرية .. واختار السفير الطلاق .. غير أن السادات لم يرض بهذا فحسب ؛ بل أمر بسحب الجنسية المصرية من السيدة ، وحرمانها من جواز سفرها ؛ وبعد مرور شهرين زار السادات نفسه إسرائيل .

وبالرغم من جميع تحفظاتي على الرحلة ، كان يمكن أن أقبلها لو أن السادات ناقش أمر الرحلة معي ومع بقية الزملاء في المؤسسات السياسية في الدولة ذات الخبرة في هذا الشأن ، بحيث يوضح لنا السادات حجته في الذهاب إلى إسرائيل ، غير تلك الحجة التي أعلنها عن رغبته في كسر الحاجز النفسي .

لم يتبع السادات هذه الإجراءات وإنما تحدث معي فقط ، ليس عن أى نظرية وإنما عن فكرة فجائية تمسك بها بعناد ، وجميع هذه النظريات بكل بساطة كانت مخترعة من المعلقين الأمر يكتفين خلال زيارتهم ، أو بعدها خاصة من « والتر كرونيكيت » وبربرة والترز ، لقد حاولوا إعطاء الزيارة بعض الأسس الفلسفية حتى يؤثروا على الرأى العام بشكل إيجابى .

وبعد زيارة السادات للقدس بدأ الاعلام بتغذية من اسرائيل والدعاية الصهيونية اختراع القصص والنوادر لبناء مكانة السادات وهيبته .

وقد برع الاسرائيليون بالذات فى تناول صورة السادات برعاية خاصة بالنسبة للسلام مع اسرائيل ؛ حتى لا يشعر بارتكابه خطأ خطيراً قد يؤدى إلى تنازله .. فبالسادات أساسا رجل بسيط ، فخور بأنه فلاح عادى ، فأنخدع بسهولة بالحمله الاسرائيلية .

وهناك تفسير آخر لقرار السادات المفاجيء يناقش اندفاعه لأسسه مما تعانیه مصر من مآزق .. فقد عَلم أن البلاد فى حالة يرثى لها من الضيق المالى وأنها معزولة سياسياً عن العالم العربى ، فكان على السادات أن يفعل شيئاً ليرفع من مركزه ، وفى الحقيقة أنه لافائدة لهذه النظريات أكثر من تلك التى ناقشناها ؛ فلم يكن هناك أى ضغط على مصر خارجياً أو داخلياً ، يبرر رحلة السادات ؛ فبالرغم من حدة مشاكل مصر الاقتصادية فإنه لا يمكن حلها بخطوات تمثيلية جوفاء ، وبالنسبة للوضع المالى لم يكن هناك مشكلة .. فقناة السويس وعائد البترول كانا ينموان بسرعة .. ونحويلات المصريين العاملين فى الخارج — وخاصة فى البلاد العربية — كانت تتدفق بكميات غير مسبوقه ، وفى سنة ١٩٧٧ اتفقت الدول العربية المصدرة للبترول أن يكونوا مجموعة شركات تساعد اقتصاد مصر على الارتفاع ، فضلاً عن أن سياسة السادات الجديدة فى تجهيز جيشه بأحدث وأدق الأسلحة المتطورة الغربية نالت كل الدعم من دول الخليج العربية وخاصة من السعودية .. فدفعوا نقداً وفوراً ثمن هذه الأسلحة سواء أكانت أمريكية أم فرنسية .. كذلك المساعدات الاقتصادية الأمر يكتيه كانت قد وصلت إلى

مستوى عال قبل الرحلة ودفعت زيارة الرئيس لواشنطن سنة ١٩٧٦ الى زيادة المعونة الماليه وغيرها إذ قفزت المساعدات الماليه إلى ٩٨٦,٦ مليون دولار بينما كانت في السنة السابقة ٣٧١,٩ مليون دولار، ومن ثم تمت المساعدات الأمريكية ببطء ولاشك أنه لم يحدث أى زياده مفاجئه بعد زيارة السادات للقدس أوبعد توقيع معاهدة السلام، ولم يكن هناك أى ضغط داخلى على السادات من الناحية السياسية .. لقد كان ثابت التحكم في الأمور، كما أن المعارضة كانت مهملة، لم تحظ من قبل العلاقة مع البلاد العربية بوضع أفضل مما كانت عليه، كان اجتماع وزراء الخارجية العرب في تونس إنتصاراً لمصر، وأعيدت العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا، حتى سيناء لم تكن مشكلة، فالمسودة الأمريكية لمعاهدة الصلح بين اسرائيل ومصر استدعت الانسحاب الكامل للقوى المتمركزة في سيناء إلى الحدود الدولية لمصر، والسادات عالم بذلك .

فالقرار بالذهاب إلى القدس لم يؤخذ لأن مصر كانت يائسة، ولم يؤخذ على أساس تقييم متين لواقع الحركة، كما لم يؤخذ لإعادة سيناء المفقودة، فالجماعة الوحيدة المستفيدة من المبادرة هي اسرائيل . والوصول إلى هذه النتيجة لم يكن بسبب النظر إلى الوراء .. كان الأمر واضحاً تمام الوضوح من أوله؛ ولهذا السبب فقد رفضته .

ونتيجة لرحلة السادات عطلت في أول الأمر المساومة الجماعية والمفاوضات المتعددة الأطراف والمؤدية إلى مؤتمر جنيف، ثم وضعت على الرف نهائياً . وانتهى تقريراً السوفييت في مسار السلام تاركين الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة المشتركة .. وأصبحت اسرائيل — دون اشتراك جميع الدول العربية متحدة في موقف واحد — حرة لمعالجة المسألة المصرية حسباً تراها .. ورفضت اعتبارها مشكلة سياسية لا تحل إلا بخلق دولة فلسطينية .. بل استمرت في طريقها لتغيير أوضاع السكان كذلك التكوين الاقتصادي للضفة الغربية وغزة حتى يصبح ضمها الوضع المنطقي التالي .. وفي نفس الوقت قامت بمذابح وحشية في بيروت الغربية .

والإسرائيليون الآن— وقد ثارت شهيتهم— يبحثون عن آفاق جديدة خارج حدودهم. والنظرية الجديدة عن أهمية إسرائيل الاستراتيجية ودورها الأساسي كركيزة أو مسمار للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وهو الوضع الموضوع بتناقص تام بين واشنطن وتل أبيب شجعها على الإنطلاق.

هذه التطورات الاستراتيجية الجديدة لم تكن لتحدث قطعياً لو لم تكن مصر أكبر وأقوى الدول العربية معزولة انعزالاً تاماً عن إخوتها العرب ومرغمة على قبول وجهة النظر الإسرائيلية بالنسبة للمشكلة الفلسطينية.. ولهذا السبب انتهز ييجين الفرصة وعمل على دق إسفين للمعسكر العربي بتوقيعه سلاماً منفرداً مع مصر.

وعندما قرر السادات الذهاب إلى القدس كان كل من يسله هو تيسير الأمر لبيجين حتى يصل إلى هدفه— والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل قام السادات باتفاق متواطئاً مع إسرائيل؟! .. إذا كان الأمر كذلك فهذا يعني وجود إتصالات سرية إضافية مع ييجين بعد إجتماع تهامى وديان وقبل إعلان قراره بالذهاب إلى القدس، وأنه خلال هذه الاجتماعات عرض عليه الإسرائيليون شيئاً ما أقنعه بإمضاء معاهدة صلح منفرد، غير إنى لا أعتقد بصحة هذا التفسير.. لقد أمنت في هذا التفسير إمعاناً عميقاً ولم أجد أى دليل على وجود هذه الإتصالات، والنتيجة أننى أعتقد أن السادات سمح لنفسه بتودد الاسرائيليين واحتياهم حتى وصل مضطراً إلى مركز كان عليه فيه إما الاعتراف بخطئه وإما توقيع معاهدة صلح منفرد مع إسرائيل بشروطها.

لقد أحسن الاسرائيليون الاختيار عندما ركزوا على السادات، فقد كان رئيساً لأهم دولة عربية.. ودرس الاسرائيليون شخصية السادات دراسة متقنة وفهموا طموحه العظيم بأن يلعب دوراً أساسياً على المسرح الدولى.. ولا بد أنهم عرفوا ضعفه بالنسبة للتحركات الكبيرة وللخطوات التى لم يسبق لها مثيل وللإشارات التمثيلية بغض النظر عن المخاطرة. لقد بدأ الإسرائيليون التودد إليه عندما اتصلوا به فى سبتمبر ١٩٧٧، عن طريق الملك الحسن ولم يخبروا كارتر لحوفهم من أذهان

رصينة وعقول مفكرة قد تبقى السادات على الطريق المؤدى إلى جنيف ..
وابستجاب السادات لاغرائهم فقد تخيل احتمال الوصول إلى شيء ما عن طريق
أساس شخصى .. وهو أيضا حفظها سرا وأخفاها عن كارتز خوفها من اعتراض
الرئيس الأمريكى على هذا التحرك . وذهب السادات إلى مدى أبعد ، ولرغبته في
أن يصبح بطلا عالمياً ، توهم الفكرة ذات الحظ العاثر، ليصبح البطل صانع
السلام ، ويذهب إلى القدس .

وقد عرف السادات أن الاسرائيليين سيحاولون الانتفاع به ولكنه تصور أنه
بارع براعة تكفى معالجة الموقف كله لمصلحته الخاصة .. لقد تصور أنه يستطيع
التصرف باتباع مقياسين ، أحدهما عند التحدث علنا ، والآخر عند التعامل
بمحسنة مع الاسرائيليين ولهذا السبب فإن خطاب السادات في الكنيسة وجميع
بياناته العلنية لم تبعد عن الموقف العربى الجماعى .. لقد أراد أن يثبت للرأى
العام وللمصريين في بلادهم أنه أفضل عماد للقضية العربية وأنه لم يبتعد أبداً عما
اتفقت عليه مصر مع إخوانها العرب من الدول العربية .. غير أنه استمر سراً في
تنازلات أكبر لإسرائيل — وهو ما اعترف به مؤخراً فقط .

هذه هى القصة الحقيقية عن : لماذا وكيف وجد السادات نفسه في النهاية
سبباً في أن تتمكن اسرائيل من تنفيذ سياساتها . وهذه هى القصة كاملة
لاستقلتي . فالأمر كان بالنسبة لى متعلقا بالمبادئ والضمير .

الفصل الخامس عشر

سلام مملوء بالمخاطر

لا أشعر بأى ارتياح عند سرد ما حدث بعد رحلة السادات إلى القدس، لأنه بينما أظهرت الأحداث أننى كنت مصيبا في تقديري فيما ستكون عليه نتائج مثل هذه الخطوة غير الرشيدة، فإن العواقب بالنسبة لمصر والعالم العربى كله كانت سلبية إلى درجة جعلتنى أشعر بحزن عميق وبإحساس بالأسف .

والأحداث معروفة جيداً؛ فرحلة السادات إلى القدس والكلمة التى ألقاها في الكنيسة لم تتمخض عنها أية معجزات بل على العكس فإن هاتين الخطوتين لم تسفرا عن أية تنازلات من جانب إسرائيل، وقوبلت الزيادة بتفاؤل حذر للغاية من جانب الولايات المتحدة وبسخط هائل في الدول العربية .

وقام السادات بمحاولة واهنة لاقتناع العالم بأنه مازال يعمل من أجل عقد مؤتمر جنيف وذلك بالدعوة إلى اجتماع تحضيرى لكل الأطراف يعقد في فندق ميناهاوس في القاهرة في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧ .. وفي الوقت نفسه بدأ السادات أيضا يتحدث عن عقد مؤتمر عربي كان يعتزم أن يشرح فيه لرؤساء الدول العربية الأخرى نتائج رحلته ويتشاور معهم حول الاستراتيجية التى ينبغي اتباعها في المستقبل .. وكما كان متوقعا لم يحضر مؤتمر ميناهاوس سوى وفود من اسرائيل والولايات المتحدة والأمم المتحدة كمراقب ومصر بطبيعة الأمر، على حين أن الدعوة إلى القمة العربية لم تصدر رسميا قط لأنه حتى السادات نفسه أدرك أنها ستكون خطوة لا طائل منها بالمرّة .. ومنذ ذلك الوقت فصاعدا سار السادات بمفرده، وقد أصبح معزولا بالكامل عن العالم العربى، ويتعامل بشكل مباشر مع اسرائيل والولايات المتحدة، وبعد عدة أشهر من الاتصالات المتقطعة إلى حد ما أدى اجتماع بين السادات وبينجى وكارتر في كامب ديفيد في الفترة

من ٥ إلى ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ إلى اتفاق بين اسرائيل ومصر على الاطار الخاص بسلام منفصل بينهما ، وقعت الدولتان معاهدة سلام في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧٩ .. ولم تكن دون شك معاهدة السلام العادل والشامل الذى يمكن أن يؤدى مؤتمر جنيف إلى احلاله فى الشرق الأوسط . وإنما كانت معاهدة السلام التى وقعتها الدولتان تطابق تقريبا مشروع المعاهدة الذى قدمه الاسرائيليون إلى الولايات المتحدة فى أواخر عام ١٩٧٧ (٥) ولم يكن لدى السادات شىء يبررأيا من مبادراته .

وكيف حدث هذا الموقف؟! .. هذا هو السؤال الذى أزمع مناقشته هنا .. هل ذهب السادات إلى القدس بنية واضحة لصنع سلام منفصل مع اسرائيل ولقبول أى شروط يرى الاسرائيليون أنه من المناسب فرضها مادام سيسترد سيناء؟ لم يكن هذا بالتأكيد ما قاله السادات للاسرائيليين وللعالَم عندما تحدث فى الكنيسة .. فقد كانت الكلمة التى ألقاها هناك واضحة ولم تخرج على أية حال عن الموقف الموحد للدول العربية والذى ساعدت مصر فى تشكيله خلال الأعوام السابقة .. وأعلن السادات فى الكنيسة أن السلام يستلزم الشروط التالية :

أولا: إنهاء الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية التى احتلت فى عام ١٩٦٧ .

وثانها: انجاز الحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير المصير بما فى ذلك الحق فى إقامة دولته .

وثالثها: حق كبل دولة فى المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة مضمونة بإجراءات متفق عليها من شأنها كفالة أمن الحدود الدولية بالإضافة إلى الضمانات الدولية المناسبة .

رابعها : أن كل دول المنطقة يجب أن تتعهد بأن تدير علاقاتها مع بعضها البعض وفق أهداف ومبادئ الأمم المتحدة، وبخاصة ألا تلجأ إلى استخدام القوة، وأن تحل أى خلافات فيما بينها من خلال الطرق السلمية .

خامسها : إنهاء حالة الحرب الدائمة في المنطقة .

وفضلا عن ذلك شدد السادات على أن السلام وفق المبادئ المذكورة آنفا يجب انجازه في مؤتمر جنيف .

وهكذا فإن رحلته لم تكن بديلا للمؤتمر، وإنما كانت جزءا من العملية المؤدية إليه، وخطوة المفروض أنها اتخذت للتغلب على المناقشات التي لا تنتهى عن الإجراءات التي أعلن السادات أنها أدت إلى «تبيد» أشهر كاملة .

وأضاف السادات أيضا كلمة تحذير إلى الاسرائيليين — وطمانة للدول العربية فقال: «لم ولن انتهج سياسة ذات وجهين .. لم أتحدث قط إلى أحد إلا من خلال لغة واحدة وسياسة واحدة ووجه واحد» .. وبعبارة أخرى أن ما يقصده السادات أنه يجب على الاسرائيليين ألا يتوهوا أن كلمة السادات في الكنيست يقصد بها فحسب الاستهلاك الداخلى في الدول العربية، وأنه سيكون أكثر ليونا حالما يجلس للتفاوض معهم خلف أبواب مغلقة» .

ومن الطريف أن أحدا لم يشأ أن يصدق السادات .. فالدول العربية فسرت مبادرته على أنها خيانة للقضية العربية على الرغم من تأكيدات بما يخالف ذلك، ورفضت رفضا قاطعا منذ ذلك الوقت فصاعدا أن تكون لها أية صلة بالسادات ومبادرته .

وبالمثل خلص الاتحاد السوفيتى إلى أن السادات دخل الآن كلية في المعسكر الأمريكى وبعيداً عن متناولهم، وهكذا انسحبت موسكو من عملية السلام .

وكما كان منتظراً فإن اسرائيل والولايات المتحدة رفضتا تصديق كلمات السادات المتطرفة حرفيا، لأنها لو فعلتا ذلك لكانتا فقدتا الأمل في انتزاع تنازلات منه بما يكفي لجعل السلام وفق شروطها أمراً ممكناً .

هل كان السادات يتوقع مثل رد الفعل المعاكس هذا؟ هل كان يتوقع مثل هذا التحفظ الكبير حتى من الولايات المتحدة واسرائيل تجاه مبادرته؟ هل كان

يعتقد أن العالم العربي سهّل له كبطل وأن الاسرائيليين وقد إطمانوا إلى جراءة مبادرته سنوف يحزمون أمتعتهم ويجلبون عن الأراضي المحتلة ويعترفون بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم؟ لا أعتقد أنه كان لدى السادات مفهوم واضح في ذهنه ولا حتى مفهوم خاطيء عن كيف ستتكشف الأحداث نتيجة رحلته .
وتؤكد الخطوات التي اتخذها السادات والتصريحات التي أدلى بها في الأسابيع التي أعقبت الرحلة إلى القدس أنه لم تكن لديه خطة .. ومن خلال هذا التشويش برزت مجموعة من التحريفات حاول بها السادات اخفاء أخطائه وورطته المتفاقمة .

وكما قلت فإن أول خطوة اتخذها عند عودته من القدس كانت الدعوة إلى اجتماع تمهيدى لكل أطراف مؤتمر جنيف في ميناهاوس .. وأوضح أنه اتخذ هذه الخطوة لأنه « في رأيه أن القاهرة هي خير مكان للترتيبات التحضيرية لمؤتمر جنيف .. ولكن رفض الدول العربية قبول دعوته جعل السادات في ارتباك تام ولدينا سجل طيب عن تفكير السادات في هذه الفترة لأن رحلته إلى القدس جعلت منه وبسرعة مذهشة شخصا ذائع الصيت ، وتنافست الصحف ومحطات التليفزيون الأجنبية وخاصة الأمريكية منها على إجراء مقابلات معه .

وعلى سبيل المثال في مقابلة أجراها معه وولتر كرونكايت من محطة تليفزيون «سى بى اس» في ٢٥ تشرين الثانى (نوفبر) .. كان كرونكايت حائرا بسبب التصريحات المتناقضة فيما يبدو التي أدلى بها السادات في الأيام السابقة .. فن ناحية أعلن أكثر من مرة أنه لن يعقد أبدا سلاما منفردا مع اسرائيل ، ومن ناحية أخرى ما فتىء يؤكد أنه حتى إذا قاطعت كل الدول العربية مؤتمر ميناهاوس فإنه سيذهب إلى جنيف بمفرده إذا اقتضت الضرورة .. وكان كرونكايت حائرا بشأن الخطوة التي تدور في ذهن السادات .. هل سيذهب إلى جنيف ويتفاوض نيابة عن السوريين أو الفلسطينيين؟؟ من أين سيأتى تفويضه للقيام بذلك؟ ماذا لو رفض السوريين والفلسطينيون ما وافق عليه السادات؟ هل سيفطر السادات عندئذ إلى توقيع اتفاق منفرد؟ لم يكن لدى السادات إجابة معقولة على هذه الأسئلة

المنطقية جداً، ولكنه تفادها بتثبيت نفسه خلف فكرة غامضة عن «رسالة مقدسة» عليه انجازها فقال :

«إذا لم يوافق أحد فسوف أمضى إلى جنيف أيضا من أجل التسوية الشاملة ومتى توصلنا إلى نتائج فسوف أدعو إلى مؤتمر عربية هنا وأطرح أمامهم ماتم الاتفاق عليه» .

وتساءل كرونكايت ولكن هل كان السادات حقاً يعتقد أن السوريين أو الفلسطينيين سيقبلون أى معاهدة تتفاوض عليها مصر من أجلهم» .

فأجاب السادات «على كل فرد أن يقرر ما يخصه .. وسوف أقوم بواجبي وهو ما أسميه رسالة مقدسة، سوف أضطلع بها . وهى احلال السلام فى المنطقة هنا؛ لأن هذه هى اللحظة المناسبة . وكما أخبرتك فسوف أعرض هذا على مؤتمر عربية هنا مع كل الملوك ورؤساء الدول وعلى كل فرد أن يتخذ قراره أمام هذه القمة» .

وتساءل كرونكايت «أيعنى هذا أنه لو رفض رؤساء الدول العربية الأخرى الاتفاق فإن السادات قد يوقع بحكم الواقع سلاما منفردا؟ ورد السادات بقوله «ليس ذلك صحيحاً، والحقيقة: إننى لا أعبر قط جسراً قبل أن أصل إليه» . ولا عجب أن كرونكايت وهو صحفى ذو خبرة فى اجراء مقابلات مع الساسة المراوغين قد اعترف للسادات بقوله «إنك تركتني فى حالة تشوش» .

وفى مقابلة مع شبكة تليفزيون «أى بى سى» يوم ٢٧ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٧٧ طرح السادات الحجة نفسها وهى أنه لن يتفاوض على سلام منفرد مع اسرائيل . ولكنه سيواصل التحدث مع اسرائيل حتى لو رفضت كل الدول العربية دعواته للاشتراك . وفى إشارة إلى مؤتمر القاهرة تساءل محاوره : «ماذا يحدث لو قال الأردن: لا، وقالت سوريا: لا، وقالت منظمة التحرير الفلسطينية: لا، هل سيعقد مؤتمر فى القاهرة؟ ورد السادات «نعم» فأراد المحاور أن يتأكد، فسأله «مصر واسرائيل فحسب»؟!؛ فأجاب السادات :-

«نعم— وسوف أوصل الإعداد لتسوية شاملة .. فالمشكلة ليست مشكلة
مصرية ، إنها مشكلة عربية ، والمشكلة بيني وبين إسرائيل ليست إلا جزءا منها .
ولذلك فقد أعلنت نواياي وأقول : «إننى لن أسعى من أجل اتفاق ثنائى أو
تسوية منفردة أو ما شابه ذلك . لا . على الإطلاق» .
«إننى أعمل من أجل تسوية شاملة ولذا فسوف أقوم بذلك هنا فى
القاهرة...»

«وسوف أذهب إلى جنيف أيضا وأى نتائج أتوصل إليها فى جنيف سوف
أعود بها هنا إلى مؤتمر القمة لكى يبت فيها» .

ومرة أخرى فشل السادات فى أن يفسر كيف يمكنه التفاوض بمفرده باسم
كل الدول العربية وكيف يمكنه التوصل إلى تسوية شاملة فى الوقت الذى رفض
فيه كل زملائه العرب مبادرته رفضا قاطعا .
ولا أدرى إلى متى ظل السادات يعتقد بأنه لن يوقع سلاما منفردا ، وأن أية
تسوية لن تكون مقبولة ما لم تضمن حقوق الفلسطينيين ؟!

وبحلول أوائل عام ١٩٧٨ بدأ السادات ينتهج سياسة « ذات وجهين » فعلى
حين ظل يتحدث علانية مؤيدا للحقوق الفلسطينية ، فإنه كان قد بدأ سرا فى
إرسال رسائل مختلفة عن ذلك تماما إلى الاسرائيليين .

ففى آذار (مارس) ١٩٧٨ دعا وزير الدفاع الاسرائيلى عيزرا وايزمان
للاجتماع به فى الاسماعيلية .. والرسالة السرية التى كان يريد ابلاغ
الاسرائيليين بها كانت فى الواقع رسالة غربية .. فالسادات المدافع عن الحقوق
الفلسطينية والرجل الذى كانت « رسالته المقدسة » هى العمل من أجل سلام
شامل فى الشرق الأوسط ، نجد أن وايزمان فى مذكراته « المعركة من أجل
السلام » أعاد نشر ما سمعه من السادات فقال :

« لقد استبعدت منظمة التحرير الفلسطينية من قاموسى ؛ فإنهم بسلوكهم قد
إستبعدوا أنفسهم من المفاوضات . ولكن لا يمكننى أن أقول هذا إلا لك وليس
لبيجين ؛ لأن بيجين سيعلم فى اليوم التالى « السادات استبعد منظمة التحرير
الفلسطينية » ، ويجب أن يكون باستطاعتى إبلاغ العرب » بأن « عرب الضفة

الغربية وغزة سيكون باستطاعتهم تشكيل مستقبلهم وسوف يرحل الاسرائيليون»
ولأبألى بأن يوافق حسين أو لا؛ فيجب أن تكون الضفة الغربية وغزة منزوعة
السلاح. وسوف نحاول إيجاد صيغة مناسبة لذلك، وبعد ما يكون كل حل أو
اتفاق توصلنا إليه مضمونا من الولايات المتحدة.

●● وكان باقى المحادثة يبعث على الدهشة بنفس القدر.. إذ سأله
«وايزمان»:

«من وجهة نظرك من سيتولى «ياهوذا» والسامرة وغزة؟ من سيحكم
هناك؟

فأجاب السادات «إذا اشترك الأردن في المفاوضات — الأردن وممثلو السكان
المحليين وأنتم؟»

وأستطرد وايزمان «من هذا أفهم أنه لن تكون هناك دولة فلسطينية» .
فأجاب السادات «تماماً — ولكننى إذا قلت هذا لبيجين فانه سيعلنه في
اليوم التالى ولكن يمكننى أن أقول لك: لا دولة وعدد صغير من النقاط
العسكرية القوية لاسرائيل».

●● ولم يستطع عيزرا وايزمان أن يصدق أذنيه وعقب في مذكراته المعنونة
«المعركة من أجل السلام» قائلا:

«وقد جعلنى تلخيص حديثى مع السادات في حالة نفسية افضل؛ فالرئيس
المصرى شأنه شأننا ليس مهتماً بدولة فلسطينية. وكان على استعداد لترك
مستوطنات الضفة الغربية في مكانها، وسوف يحل محل حسين إذا رفض الملك
الاشتراك في المفاوضات. وقد أسعدنى أن أهارون باراك إستمع إلى محادثاتنا إذ
بدون شهادته ما كان أحد في أسرائيل ليصدقنى» (٥)

ولأول مرة كان السادات يعنى بالضبط ما قاله، وبيّث هذا حقيقة أن
معاهدة السلام النهائى بين اسرائيل ومصر أظهرت أن السادات قد استبعد منظمة
التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطينى من قاموسه.

• المعركة من أجل السلام ص ٢٩٩

وهناك سؤال يستحق بعض التحليل هو: لماذا تغير موقف السادات كثيراً بين تشرين الثانى (نوفبر) ١٩٧٧ واجتماع كامب ديفيد فى ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨؟!

والتفسير يقوم على عاملين هما: شخصية السادات وعزلته فى العالم العربى .

كما ذكرت من قبل: ذهب السادات إلى القدس للقيام «بعمل دعائى مثير» بدافع الرغبة فى الشهرة وتعظيم الذات .. فهو لم يفكر فيما سيحدث بعد ذلك . والغريب أنه أصيب بالدهشة والفرع عندما اكتشف أن الدول العربية تجاهلت مبادرته ونأت بنفسها عنه . و يبدو أنه اكتشف إذ ذاك فقط إنه ارتكب خطأ بالغا بذهابه إلى القدس ؛ لأنه بدلا من أن يصبح بطلا أصبح مرفوضا من العالم العربى . غير أن السادات لم يكن بالرجل الذى يمكن أن يعترف بأنه ارتكب خطأ و يعود إلى العالم العربى ذليلا معاقبا .. كان عليه أن ينقذ ماء وجهه بأى ثمن ويظهر أنه كان قادراً على صنع السلام مع اسرائيل واستعادة سيناء .

صحيح أن الأمر يكان زعموا أنهم كانوا وسطاء محايدين غير أن الحقيقة كما اعترف كارتر بنفسه لى فى اجتماع المكتب البيضاوى فى سبتمبر ١٩٧٧ بأنه لا يملك السلطة أو الارادة السياسية لأن يواجه بجرة اسرائيل بينما كان عليه أن يفعل ذلك إلى حد ما فى مؤتمر جنيف ؛ لأن الاتفاق الأمر يكى السوفيتى المشترك ألزم الولايات المتحدة علانية بموقف معين ولأن الضغوط الدولية الأخرى كانت سترغم الأمر يكان على أن يصيروا أقل تحيزا .. ولكن عندما دمر السادات مؤتمر جنيف فإنه قتل فى نفس الوقت أية فرصة لأن يقف كارتر فى محه اسرائيل .

وهكذا فإنه لما ترك الأمر يكان يفعلون ما يشاءون فإنهم لم يفعلوا شيئاً سوى الضغط على السادات لتقديم المزيد من التنازلات .. وتناسوا كل تصريحاتهم السابقة فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين ؛ ولم يبالوا بمستقبل الضفة الغربية وغزة .

ووى الحقيقة فإن الأمر يكان أصبحوا أكثر استعداداً لقبول وجهة النظر الاسرائيلية بشأن الضفة الغربية وغزة أكثر مما كان يتوقع الاسرائيليون . وديان على

سبيل المثال .. اعترف في مذكراته أنه طوال المفاوضات كان الاسرائيليون يخشون أن يطالب الوفد الأمر يكي بتنفيذ البند الذى يشير إلى عدم جواز الاستيلاء على أرض أجنبية بالقوة كما نص القرار رقم ٢٤٢، واعترف ديان بأنه لو فعلت الولايات المتحدة ذلك لكان الموقف الاسرائيلى قد أصبح ضعيفاً للغاية. قال ديان « كنا نخشى .. أن يقال لنا: إن اسرائيل ملزمة بالجللاء عن الضفة الغربية وغزة بأسرها، وأن للفلسطينيين الحق فى إقامة دولتهم المستقلة، .. ولكن الولايات المتحدة لم تبدل أى ضغط على اسرائيل فيما يتعلق بهذه المسائل الحيوية. فلم تشر الولايات المتحدة على الإطلاق إلى هذه الفقرة الواضحة من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

وعلى الرغم من عزلة السادات فإنه لم يكن يستطيع أن يعترف لشعبه بأنه كان تحرك نحو سلام منفرد مع اسرائيل .. كذلك فإن السادات لم يستطع الاعتراف بأنه هو الذى تخلى عن القضية العربية، وهكذا عمد إلى استخدام آلة الدعاية المصرية القوية فى اقناع مواطنيه بأنه يسير فى أفضل طريق، وأن الدول العربية الأخرى هى المخطئة .. وتركزت دعايته على نقطتين رئيسيتين هما مزايا السلام، وخيانة الدول العربية الأخرى التى كانت تتحدث بلغة متطرفة للغاية ومعادية لاسرائيل ولكنها فى الواقع لم تكن قادرة على فعل شيء وتركزت مصر تضطلع بكل المعارك وتقدم كل التضحيات بمفردها.

وكان السادات يعلن دائما أن السلام هو المفتاح إلى مستقبل أفضل لمصر. وأن السلام سيكون أكثر من مجرد نهاية الحرب والمعاناة وموت ألوف من أبناء مصر مازالوا فى ريعان شبابهم .. سيكون السلام أيضا بداية حقبة من النهوض الاقتصادى لمصر، لأن البلاد ستكون قادرة على تكريس كل مواردها لتنمية اقتصادها.

وكان السادات يقول لشعبه: إنه على مدى ثلاثين عاما ضحيت مصر بأبنائها ومواردها الاقتصادية لمساعدة الفلسطينيين ولخدمة القضية العربية ولكنها لم تجن شيئا وبالذات الاحترام المتبادل والإمتنان من العرب .. وهاجمت الدعاية بشدة

الدول المنتجة للنفط في الخليج لتقول : إن هذه الدول أصبحت ذات ثراء فاحش بعد حرب تشرين الأول أكتوبر ١٩٧٣ .. وأن مصر خاضت الحرب بخسائر وتضحيات هائلة على حين لم تفعل الدول العربية المنتجة للنفط شيئاً واغتنت من جراء الحرب ومع ذلك كانت ترفض مساعدة مصر في حل مشكلاتها الاقتصادية .

وبالضرب على وتر مزايا السلام وجسامة التضحيات التي بذلتها مصر من أجل العالم العربي وأنانية الدول المنتجة للنفط استطاع السادات ان يؤثر على تفكير المصريين لبضع سنوات .. و يسر من هذا الأمر أن الرئيس كان حريصاً للغاية على ان يخفى عن شعبه مصر حقيقة السلام الذي يدور بذهنه .

كان جهاز السادات الدعائي قويا ومؤثرا ، والمصريون بالسليقة لينوا العريكة ولديهم الاستعداد لا تباع قادتهم .. ومع ذلك فانه رويدا رويدا بدأت الحقيقة تتكشف للشعب من خلال محطات الاذاعة الاجنبية .. وبدأت ثور الاسئلة على نحو متزايد .. وفما شعور بأن مصر يجب ان تصلح جسورها مع الدول العربية .. وتعيد تقييم علاقاتها مع اسرائيل .

وبدأ التوتري ينمو في مصر ووجد التعبير عنه صوراً مختلفة ، أهمها نمو جماعات دينية معارضة لسياسة السادات .. واتخذ حزبا المعارضة الصغيران موقفاً قويا ضد تقارب السادات من اسرائيل والتنازلات الهامة التي قدمها تحت ستار «التطبيع» .

واتخذ السادات اجراءات قعية ضد هذه الاصوات الخارجة ولكنها استمرت تنمو وتنتقد السادات شخصيا .

ولم يكف جهاز الدعاية عن العمل غير ان الناس توقفت عن الاستماع . ولهذا لم يكن الأمر باعثا على الدهشة ان تتم تصفية السادات في النهاية على يد مجموعة طائفية ، وبينما كان معظم المصريين ليسوا على استعداد للذهاب الى هذا الحد ، فإن غالبيتهم كانت تشارك القتل تحريهم من وهم السادات ، وليس هناك دليل أفضل من اللامبالاة الشديدة التي استقبل بها الشعب حادث مصرع

السادات .. بل انها كانت اكثر من لامبالاة . انها كانت في الواقع محاولة متعمدة لتناسي ان السادات كان موجودا من قبل ، وان كان قد حكم البلاد على مدى احدى عشر عاما وانجز دون شك بعض الاشياء الايجابية .

ماذا حقق السادات في نهاية المطاف ؟ ما هو السلام الذي زعم أنه أتى به لبلاده ؟ في الواقع كان كل من معاهدة السلام والحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة خدعة .. وحتى الآن لم تكن «مبادرات الحكم الذاتي» قد احرزت شيئا .. وليس هذا باعثا على الدهشة لان الحكم الذاتي كان مجرد تنازل ومضى قدمه الاسرائيليون لتخفيف أثر رفضهم القاطع لاقامة دولة فلسطينية .. وفي الواقع فإن اطار الحكم الذاتي الذي قبله السادات في كامب ديفيد كان مطابقا تقريبا للخطة التي كان قد عرضها بيجين على كارتر في واشنطن ثم على السادات في الاسماعيلية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧ .. وعليه فقد كانت غلafa رقيقا تحفى وراءها إسرائيل هدفها النهائي وهو ضم الضفة الغربية وغزة .

وكما أن السادات لم يحصل على شيء من أجل الفلسطينيين مقابل الاعتراف بإسرائيل وصنع السلام معها فإنه لم يحصل على شيء من أجل مصر . وعلى الرغم مما قد يبدو أن السادات قد استعاد كل الأراضي التي ضاعت في حرب ١٩٦٧ وأزال عن بلاده التهديد الدائم بتجدد الحرب .. فواقع الأمر أن أيًا من هذين الأمرين ليس صحيحاً فالسادات لم يستعد سيادة مصر كاملة على سيناء لأن بنود معاهدة السلام وضعت بشكل يمنع مصر من ممارسة سيادتها الكاملة على شبه الجزيرة .. ولا جدال في أنه منذ نيسان ابريل ١٩٨٢ أصبحت المنطقة داخل حدود مصر الدولية، ولكن ظلت هناك قيود هامة على كيفية استعادة مصر الاستفادة من ذلك الاقليم . وبدلاً من إعادة سيناء إلى مصر وبدون قيود فإن السادات وقع وثيقة وضعت شروطاً قاسية على مدى تحرك الجيش المصري وقواته في سيناء . هذا وبالنسبة لمنافع السلام فإن السادات فشل في تحقيق حل دائم .

فالمعاهدة ليست إلا صفقة منفردة بين مصر وإسرائيل ، ولكنها أيضا غير متوازنة فهي تعطى كل المزايا إلى إسرائيل بينما تدفع مصر الثمن كله .. ونتيجة لذلك فإن

السلام لا يمكن أن يدوم ما لم يحدث على المعاهدة تعديلات جذرية . ويجب أن يكون واضحا اننى لا أقول أن نشوب حرب جديدة بين اسرائيل ومصر هو أمر حتمى . ولكنى أشير إلى أن مهمة التوصل إلى حل دائم يزيل إلى الأبد خطر الحرب في الشرق الأوسط مازالت بعيدة جداً .. والاتفاق الذى تفاوض عليه السادات يضر بالأمن القومى لمصر، والسلام الناشئ عن هذا الاتفاق هش ولا يمكن أن يدوم .

ولم تكن المعاهدة التى وضعها السادات والاسرائيليون فى آذار (مارس) ١٩٧٩ سوى نسخة غير معدلة تقرربا من المشروع الذى عرضه بيجين على كارتر ... والتعديلات اللاحقة على هذا النص التى تناولت الشكل لا الجوهر .

ومن ذلك أنه على الرغم من أن عدد مواد المعاهدة كلها تم خفضه خفضا كبيرا من اثنين وأربعين مادة إلى تسع مواد، إلا أن النص الأساسى الحقب به عدة ملاحق كبيرة حتى تظهر كل البنود التى يحتونها المشروع الاسرائيلى الأصارى فى معاهدة السلام النهائية بشكل أو بآخر .. وفى الحقيقة فإن المعاهدة الموقعة فى آذار (مارس) ١٩٧٩ تميل لصالح الاسرائيليين أكثر من مشروعهم الأصلى، لأن السادات فى كامب ديفيد وافق على تقديم المزيد من التنازلات فيما يتعلق بعملية التطبيع . وفى آذار (مارس) قبل السادات دون أى اعتراض التزامات سياسية وعسكرية هامة من جانب الولايات المتحدة إلى اسرائيل .

ويمكن ايجاز العيوب الرئيسية للمعاهدة المعقودة بين مصر واسرائيل والتنازلات التى قدمها السادات دون مبرر فيما يلى :

(١) ان حالة الحرب بين اسرائيل ومصر قد أنهيت وتم احلال السلام بمجرد تبادل التصديقات على المعاهدة على الرغم من أن اسرائيل سوف تستمر فى احتلال الجزء الأكبر من سيناء لفترة تصل إلى ثلاث سنوات (المادة ١) وكما أشرت من قبل فإن المنطق الطبيعى للأشياء كان ينبغى أن يكون أولا الانسحاب الكامل يعقبه إنهاء حالة الحرب كما نص عليه مشروع المعاهدتين المصرية والأمرىكية .

(٢) إن عملية تطبيع العلاقات بين البلدين بدأت بعد مضي ستة شهور على سريان المعاهدة (المادة ٣) ، ومرة أخرى كان هذا معناه أن السادات كان يتصور أنه يمكن أن توجد علاقات طبيعية بين مصر و بلد مازال يحتل جزءاً من أراضي مصر .

(٣) ان كل النصوص التي تتعلق بخلق مناطق منزوعة السلاح وتخفيض عدد القوات في المنطقة الواقعة بين البلدين اقتصر تنفيذها على أرض مصر فحسب تقريرا .. وهكذا تم تقسيم سيناء إلى ثلاث مناطق .. ولم يسمح لمصر بوضع أى قوة عسكرية كانت في المناطق الشرقية التي تمتد على طول الحدود وسمح لها بوجود ما يصل إلى ٤٠٠٠ رجل فقط وكميات وأنواع محدودة للغاية من الأسلحة في المنطقة الوسطى . بل أن وجود الجيش المصرى كان محدوداً في أقرب منطقة إلى قناة السويس .

وهكذا لم يكن هناك مكان في سيناء يمكن لمصر أن تمارس فيه سيادتها الكاملة بحرية . ولإعطاء مظهر خادع فُرِضَتْ أيضا بعض قيود على مراقبة قوات أسرائيلية على الجانب الاسرائيلى من الحدود .. ولكن المنطقة التي تنطبق عليها هذه القيود لم تزد في عرضها عن بضعة كيلومترات بالمقارنة بالعمق الكلى لسيناء .

وفي هذا الشريط التافه كان من حق اسرائيل وضع قوات قدر عدد القوات التي يمكن لمصر وضعها في كل المنطقة الوسطى بسيناء (المادة ٤ والملحق ١) . وليس هناك من شك في أن المعاهدة تضر بسيادة مصر على سيناء ولذا فإن المنطقة فقدت قيمتها الاستراتيجية الحيوية بالنسبة لمصر .. ونقل خط دفاعنا الأول في الواقع من حدودنا الدولية إلى قناة السويس .

(٤) نصت معاهدة السلام على أن قوات متعددة الأطراف ستقوم بدوريات في المنطقة المنزوعة السلاح بين مصر واسرائيل .. وأن هذه القوات تتمركز في رفح وشرم الشيخ على الجانب المصرى من الحدود وفي المنطقة التي لا يمكن لمصر أن تحتفظ فيها بأى قوات ، وفي الوقت الذي لا ترابط فيه أى قوات على

الاراضى الاسرائيلية .. والأهم من ذلك أنه ليس هناك مبرر لوجود هذه القوات على الأراضي المصرية . لقد كان مفهوما أن توجد قوات تابعة للأمم المتحدة بين اسرائيل ومصر بعد ١٩٥٦ و١٩٦٧ عندما كانت العلاقات بين الدولتين لا يحكمها سوى اتفاق الهدنة لعام ١٩٤٩ حيث لم يكن هناك سلام ولكن ليس هناك ما يبرر مرابطة قوات تابعة للأمم المتحدة بين بلدين أصبحا في سلام مع بعضهما البعض وتربط بينهما علاقات دبلوماسية وبصدد تطبيع العلاقات بينهما في جميع المجالات الأخرى .. ونشأت مشكلة أخيرة بالغة الخطورة من حقيقة أن القوة الخاصة كانت وستظل أمريكية في أغلب عناصرها والولايات المتحدة ليست دولة محايدة في الشرق الأوسط وإنما متورطة مع اسرائيل تورطاً عميقاً .

وفي الواقع فإنه ليس هناك من سبيل أمام مصر إذا أرادت أن تطلب من القوات الأمريكية أن ترحل . لأن مصر تعتمد على الولايات المتحدة في الحصول على المعونات العسكرية والاقتصادية .

ومع ذلك فإن وجود قوات أمريكية على أرض مصرية لا يفعل شيئاً لتعزيز مصالح مصر أو توفير أمن حقيقى لها .

(٥) كما تتضمن معاهدة السلام وبخاصة الملحق ٣ نصوصاً عديدة على إقامة علاقات اقتصادية وتجارية وثقافية وثيقة ، وحرية الحركة وتطویر الاتصالات بين مصر واسرائيل .. وتبدو هذه النصوص كما لو أنها برئته إلى حد كبير ، ولكن في إطار الوضع في الشرق الأوسط اليوم فإن لها أثراً بعيدة المدى .. فعلاقات طبيعية وثيقة كهذه بين اسرائيل ومصر لن تؤدي إلا إلى أحكام عزلة مصر عن العالم العربى .. ويجب أن نضيف ان إسرائيل لم تكن مكتفيه بما ورد في النصوص المفصلة في المعاهدة والتي تختص بالعلاقات في كل المجالات .. وتحت ستار التطبيع فإنهم في الفترة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨١ هذا دفعوا مصر إلى توقيع أربعين اتفاقاً آخر

(٦) ويحدد الملحق ٣ والمادة (٥) أنه يجب على مصر واسرائيل أن تتعاونوا بشكل وثيق للمحافظة على السلام والأمن في المنطقة .. وبأدى ذى بدء فأن مثل

هذا التعاون موجه فيما يبدو ضد الدول العربية الأخرى .. كما أن أقل ما يقال عن إسرائيل - التي تحتل أراضي عربية كثيرة ولا تظهر استعداداً للتخلي عنها - أنها آخر من يمكن أن يساهم في المحافظة على الأمن في المنطقة وهناك جوانب أخرى في هذا الملحق لها آثار أكثر إزعاجاً .. فقد اتفقت مصر وإسرائيل لاعلى إعادة فتح خطوط الطرق البرية والسكك الحديدية بينهما فحسب - وهو أمر يمكن توقعه من جانب بلدين في سلام - وإنما أيضاً على إنشاء وصيانة طريق برى جديد يمر خلال سيناء و يربط بين الأردن وإسرائيل ومصر بالقرب من إيلات .. ووجود مثل هذا الطريق ليس له أى صلة بمشكلة السلام بين إسرائيل ومصر، ومثل هذا النص ليس مكانه المناسب على الإطلاق في معاهدة للسلام .. لقد احترت لدرجة أننى سألت مستشاراً قانونياً في الوفد المصرى كيف تم ادراج مثل هذا البند في المعاهدة .. وكان الرد أنه أدرج لابتاء على طلب الاسرائيليين وإنما بناء على طلب الولايات المتحدة .. وفي الواقع فإنه عندما سأل هذا المستشار القانونى الاسرائيليين فإنهم أنكروا بشدة أن هذه فكرتهم .. ومن الواضح اذن أن السادات وافق مرة أخرى على أن يصنع معروفا لأصدقائه الأمريكان دون تفكير في العواقب ، ومع ذلك فإن من الواضح تماما سبب اهتمام الولايات المتحدة بمثل هذا الطريق إذ يمكن استخدامه في المستقبل من جانب القوات الأمريكية سرية الإنتشار .

(٧) وهناك تنازل آخر بالغ الأهمية حصلت عليه إسرائيل هو الموافقة على أن تدرج في المعاهدة البنود المختلفة للمادة ٦ والتي ينص أهمها على مايلي :

« تتعهد الأطراف بالوفاء بحسن نية بالتزاماتها بموجب هذه المعاهدة بغض النظر عن تصرف أو سلبية أى طرف آخر وعلى نحو مستقل عن أية وثيقة أخرى خارج هذه المعاهدة » ، « وتتعهد الأطراف ألا تدخل في أى التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة » « وتخضع للمادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة في حالة وجود تعارض بين التزامات الأطراف بموجب المعاهدة الحالية التي سوف تكون ملزمة ويتم تنفيذها » .

و بتوقيع هذه المعاهدة اعطى الاسرائيليون ما كانوا يتمنونه كاملا واعنى الاداة اللازمة لعزل مصر عن باقى العالم العربى .. واسرائيل تستطيع الآن أن تزعم ان كل الاتفاقات المعقودة بين مصر وأية دولة عربية تتعارض مع نصوص معاهدة السلام .. ومن ثم تعلن أنها لاغية .. و يعنى هذا ببساطة ان ميثاق الامن العربى الذى وقعته مصر منذ اربعين عاما أضحى غير ملزم الآن لمصر .

ومع ذلك فان هذا الميثاق هو حجر الزاوية فى سياسة الدفاع العربى ؛ حيث الجغرافية السياسية للمنطقة تجعل من الضرورى على الدول العربية ان تنسق بين سياستها للدفاع عن نفسها ضد أى غزوات فى المنطقة .

و بارغام السادات على توقيع البنود التى تعد بمثابة إنكار للتضامن العربى فأن الاسرائيليين حققوا أكثر من مجرد عزل مصر .. فصر كما ذكرت من قبل هى الدولة الرئيسية فى الشرق الاوسط وعليه فإن هذه البنود وجهت ضربة قاسية ضد العالم العربى بأسره .

من هذا يتبين أن مصر تحملت وطأة معاهدة السلام هذه كلها .. وليس هذا بالامر الذى يبعث على الدهشة ؛ لان السادات كان يتفاوض من مركز ضعف لاقوة ، بعد أن قدم التنازلات الحاسمة للاسرائيليين بذهابه للقدس .. وقد تضمنت الرحلة إنهاء حالة الحرب والاعتراف باسرائيل .

وقد اظهر التاريخ أن الاسرائيليين لا يقابلون التنازلات بالتنازلات من جانبهم وانما بالمزيد من المطالب و يكفى ان نشير هنا الى أنهم جادلوا بان اقتراحهم الخاص بالحكم الذاتى للفلسطينيين كانت تنازلا كبيرا قدموه لاطهار حسن نواياهم بعد رحلة السادات كما لو أن مثل هذه الافكار للحقوق الفلسطينية يمكن اعتبارها تنازلا . وكانت النتيجة أنه عند الذهاب الى كامب ديفيد كان السادات قد فقد اهتمامه بالفلسطينيين . و بطبيعة الامر لم يكن باستطاعته الاعتراف بذلك ولهذا فانه ظل حتى النهاية يتظاهر بانه متشدد حيال الاسرائيليين و يناضل دون هوادة من أجل القضية العربية ..

وعلى سبيل المثال فانه عندما عقد كارتر و بيجين والسادات اجتماعهم الأول فى كامب ديفيد أصر السادات على أن يكون أول المتحدثين وتلا كلمة معدة

طويلة ومتشعبة سجل فيها الموقف المصرى المزعوم .. وقد أذاعت أجهزة الإعلام هذا الموقف فيما بعد .. ولو أن السادات تمسك بالموقف الذى اتخذته علانية لكانت نتيجة كامب ديفيد مختلفة تماما .. ولكنه فى الحقيقة تجاهل تماما مبادئه وشروطه المعلنة بصوت عال خلال المفاوضات الفعلية وما ترتب على ذلك من النتائج التى قنا بتحليلها .

وكان الاسرائيليون يدركون جيدا أن تشدد السادات لم يكن سوى غطاء وعقب ديان نفسه فى مذكراته هذه النقطة فقال :

« لقد سارع السادات الى نشر «الموقف المصرى» فى الصحافة المصرية حتى تعلم كل الدول العربية بأنه لم يقدم ادنى تنازل لاسرائيل .. والتزم التزاما دقيقا بالخط العربى البالغ التطرف .. فكيف اذن يمكنه مواجهة الاتهام الذى ثار فيما بعد بأنه لم يتمسك بكلماته وهنا تذكر ديان فى مذكراته أيضا أن السادات اخبره بان تعليقه عن الفرق الكبير بين ما اعلنه السادات وبين ماتم فى حجرات المفاوضات فى كامب ديفيد سيكون :

« إننى لم اتنازل عن شئ للاسرائيليين ولا حتى بوصة واحدة ، غير أننى استجبت لنداء الرئيس كارتر صديقنا وحليفنا وهو حليف يحتاج كلانا لمعونته ويتلقاها هـ » لم يفاجأ الاسرائيليون بحيل السادات وكانوا يعلمون أنه فى النهاية لن يكون امامه من خيار الا الاستسلام لمطالبهم .. وفى الحقيقة فان الاسرائيليين كانوا يفهمون السادات جيدا ودون شك أفضل مما كان هو يفهمهم .

وفى الحقيقة فان السادات ظل خاضعا لوهم أن الاسرائيليين سيقابلون التنازلات بتقديم تنازلات من جانبهم على حين أنهم فى الواقع ردوا على التنازلات بتقديم مطالب جديدة أكثر تطرفا .. وكان الاسرائيليون من ناحية أخرى يعون أن السادات ليس رجلا عند كلمته وأنه متقلب ولا يعتمد عليه ، وابتكروا طريقة فعالة للتعامل معه ... وخلال المفاوضات على اتفاق فك الاشتباك الثانى ذكر

رايين في كتابه أنه قد خلص في تعامله في السادات إلى نتيجة مؤداها أن «الطريق إلى تأمين نجاح أى اتفاق معه هو انشاء الحقائق على الأرض وبناء الصفة بحيث يكون الوفاء بها مفيدا له — وأعلى الأقل يضار إذا لم يف بها» .

«وانشاء الحقائق على الأرض» هو بالضبط ما سعى إليه الاسرائيليون في كامب ديفيد وخلال المفاوضات على معاهدة السلام .. فهم لم يمنحوا السادات أى شىء على الفور لأنهم لم يكونوا واثقين فيه وكانوا يخشون أن يلغى الاتفاق حالما تعود سيناء .. ولذا أصرروا على أنهم لا يستطيعون الانسحاب من سيناء قبل ثلاث سنوات على الأقل رغم أنه في عام ١٩٦٧ نجحوا في احتلالها في خمسة أيام .. وكان السبب الحقيقي وراء هذا الاصرار هو أنهم أرادوا التحقق من أن السادات لن يكون بمقدوره النكوص عن الاتفاق لمدة ثلاث سنوات دون التضحية بجزء من سيناء .. وبعد ثلاث سنوات من الخضوع والاذلال من الاسرائيليين سيزداد عدم قبول السادات في العالم العربى ، ومن ثم لن يصبح بإمكانه أن يعكس سياسته أو ينقصها ، وهكذا فإن حقائق جديدة ستقام على أرض الواقع .

ولم يكف الاسرائيليين أنهم دفعوا السادات إلى موقف لم يعد يمكنه فيه التراجع . بل أنهم أرادوا ضمانات اضافية بأن مصر لن تستطيع النكوص عن المعاهدة ربما لأنها كانت تدرك أن اتفاق السلام كان بين اسرائيل والسادات فحسب وليس بين اسرائيل ومصر . ولهذا أصرروا على أن تقدم الولايات المتحدة لهم ضمانا بأنها ستتدخل لصالح اسرائيل إذا خرقت مصر المعاهدة . كما أصرروا أيضا على أن تجدد الولايات المتحدة كل التزاماتها السياسية السابقة لاسرائيل ، وأن تتعهد على وجه الخصوص بعرقلة أى عمل أو قرار فى الأمم المتحدة ترى اسرائيل أنه يتعارض مع مصالحها ومع معاهدة السلام .

ولا عجب أن اسرائيل طلبت مثل هذه الضمانات لأن اسرائيل كانت تحاول دواما جعل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خاضعة لشروطها .. ولكن

ما يدعوا للدّهشة حقاً هو أن الولايات المتحدة وافقت مرة أخرى على المطالب الاسرائيلية .. وهذا معناه أن الولايات المتحدة تخلت في الواقع عن حريتها في صياغة سياستها في الشرق الأوسط وسمحت بدلا من ذلك لاسرائيل بأن يكون لها حق الاعتراض على أي قرار أمريكي هام يتعلق بالمنطقة .. وإنه لأمر غريب أن تضع أية دولة نفسها في موقف كهذا ولكن الأغرب أن تكون الدولة في هذه الحالة قوة عظمى .

وقد كانت آثار الضمانات التي قمتها الولايات المتحدة لاسرائيل بعيدة المدى حقاً: فواشنطن تخلت عن حرية أن تظل محايدة في حالة نشوب صراع بين اسرائيل والدول العربية .

وقد نصت مذكرات الاتفاق التي وقعتا الولايات المتحدة واسرائيل في كامب ديفيد ضمن نقاط أخرى على أن:

«الولايات المتحدة ستقدم الدعم الذي تراه مناسباً للأعمال التي تتخذها اسرائيل رداً على مثل هذه الانتهاكات لمعاهدة السلام .

و بوجه خاص لو أن انتهاكاً لمعاهدة السلام اعتبر تهديداً لأمن اسرائيل بما في ذلك عرقلة استخدام اسرائيل للممرات المائية الدولية ، وانتهاك نصوص المعاهدة الخاصة بتحديد عدد القوات ، أو وقوع هجوم مسلح ضد اسرائيل ؛ فإن الولايات المتحدة ستكون على استعداد لأن تنظر .. وعلى وجه السرعة في الاجراءات العملية اللازمة: مثل تعزيز وجود الولايات المتحدة في المنطقة ، وتزويد اسرائيل بامدادات طوارئ وممارسة الحقوق البحرية لوضع حد للانتهاك» .

و يتضح من هذا الاتفاق أن الولايات المتحدة قبلت وجهة النظر التي تذهب إلى أن انتهاكات المعاهدة لا يمكن أن تنبع إلا من مصر .. ولم يتم ابلاغ مصر حتى اللحظة الأخيرة بأن الولايات المتحدة واسرائيل تعدان لتوقيع مذكرة الاتفاق هذه فبينما أعلنت واشنطن على الملأ صداقتها لمصر؛ فإنها تفاوضت سرا على اتفاق مع اسرائيل بما يوضح أن اسرائيل هي حليف الولايات المتحدة ، وأن مصر هي بمثابة العدو المحتمل .

ولس أعضاء الوفد المصرى الخطر الكامن فى مذكرة الاتفاق .. وقدم مصطفى خليل - الذى كان آنذاك رئيس مجلس وزراء مصر ووزير خارجيتها احتجاجا مكتوبا ضد الاتفاق عند تلقى نسخة منه قبل أربع وعشرين ساعة فحسب من حفل توقيع معاهدة السلام .. وفى آذار (مارس) ومرة أخرى فى ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧٩ كتب مصطفى خليل إلى وزير الخارجية سايروس فانس يشكو من أن مذكرة الاتفاق موجهة ضد مصر .. وفى الرسالة التى بعث بها بتاريخ ٢٦ آذار (مارس) لخص أسباب شكواه فيما يلى :

(١) انها تتعارض مع الروح القائمة بين بلدينا ، ولا تساهم فى تعزيز العلاقات بينها . وأود أن أسجل أن مصر لم يجز استشارتها قط بشأن جوهر المذكرة المقترحة .

(٢) إن محتويات المذكرة المقترحة تقوم على أساس اتهامات مزعومة ضد مصر وتنص على اجراءات معينة يتم اتخاذها ضدها فى هذه الحالة الافتراضية لوقوع انتهاكات يترك تحديدها إلى حد كبير لإسرائيل .

(٣) لقد اشتركنا فى المرحلة النهائية للتفاوض على المعاهدة على مدى أكثر من شهر حتى الآن ومع ذلك لم يجز ابلاغنا بنية الولايات المتحدة الاتفاق على مثل هذه المذكرة .. وعلاوة على هذا : فإننا علمنا بها عن طريق الإحاطة بها وليس التشاور بشأنها .. فقد أعطاه لى السفير ايلتس فى الساعة الثانية بعد الظهر بالتوقيت المحلى يوم ٢٥ آذار (مارس) أى قبل ٢٤ ساعة فقط من الاحتفالات المقررة للتوقيع على المعاهدة .

(٤) من المفروض أن الولايات المتحدة شريك فى جهد ثلاثى يهدف إلى تحقيق السلام للمساندة ادعاءات جانب ضد الجانب الآخر

(٥) ان المذكرة المقترحة تفترض أن مصر هى الجانب الذى يمكن أن ينتهك التزاماته .

- (٦) ان المذكرة المقترحة يمكن تفسيرها على أنها في النهاية تحالف بين الولايات المتحدة واسرائيل ضد مصر .
- (٧) انها تعطى الولايات المتحدة حقوقا معينة لم تذكر قط أو يجرب بشأنها التفاوض معنا .
- (٨) انها تعطى الولايات المتحدة سلطة فرض اجراءات أو عبارة صريحة اجراءات عقابية ، وهي مسألة تثير شكوكا حول العلاقات المستقبلية ويمكن أن تؤثر في الوضع بالمنطقة بأسرها .
- (٩) ان المذكرة المقترحة تستخدم تعبيرات غامضة على نحو خطير مثل « تهديدات الانتهاكات » والتي ستتخذ حاليا إجراءات معينة .. واننا نعتبر هذا مسألة وخيمة العواقب .
- (١٠) انها تعنى ضمنا أن الامدادات الاقتصادية والأسلحة ستكون خاضعة لتقدير الولايات المتحدة فيما يتعلق بتهديدات الانتهاكات المزعومة التي تعزى إلى أحد الجانبين .
- (١١) انها تجعل من بعض جوانب العلاقات المصرية الأمريكية خاضعة لعناصر دخيلة على هذه العلاقات وتعهداتها التي قطعت لطرف ثالث .
- (١٢) انها تعنى ضمنا موافقة الولايات المتحدة على شروع اسرائيل في اجراءات من بينها اجراءات عسكرية ضد مصر بادعاء أن هناك تهديدات بانتهاك المعاهدة .
- (١٣) انها تعطى الولايات المتحدة حق فرض وجود عسكري في المنطقة لأسباب متفق عليها بين اسرائيل والولايات المتحدة .. وهو أمر لا يمكننا قبوله .
- (١٤) إن المذكرة المقترحة سوف تلقى شكوكا خطيرة حول النية الحقيقية للولايات المتحدة وبصفة خاصة فيما يتعلق بعملية السلام .. ويمكن اتهامها بالتواطؤ مع اسرائيل لخلق مثل هذه الظروف التي تؤدي إلى

وجود عسكري أمر يكي في المنطقة ، وهي مسألة ستكون لها بالتأكيد آثار خطيرة و بصفة خاصة بالنسبة لاستقرار المنطقة بأسرها .

(١٥) أنه سيكون لها أثر عكسي في مصر حيال الولايات المتحدة ، وأنها ستدفع بالتأكيد الدول العربية الأخرى إلى اتخاذ موقف أكثر تشدداً ضد عملية السلام ، وستقدم لها أسبابا إضافية تدعوها إلى عدم الاشتراك في تلك العملية .

(١٦) أنها ستمهد الطريق أيضا لقيام تحالفات أخرى في المنطقة للرد على التحالف الذي يمكن أن توجد بذوره في المذكرة المقترحة .

ولهذه الأسباب جميعا فإننى أبلغكم أن حكومة مصر لن تعترف بشرعية المذكرة وتعتبرها لاغية وليس لها أى أثر كان يتعلق بمصر .

وقد كان خليل في غاية الانزعاج ازاء مذكرة الاتفاق وعلى يقين من انه ليس امام مصر من خيار الرفضها ؛ حتى أنه كتب الرسالتين الى فانس وبدون ان يستشير السادات كما أبلغنى فيما بعد ، ان فانس أبلغ السادات بالرسالتين غيرانه من الواضح انه نبذهما باعتبار انه ليست لهما أهمية لأنها يعكسان وجهات نظر خليل الشخصية وليس موقف الزعامة المصرية كلها .

وكانت النتيجة ان فانس لم يرد قط على الرسالتين وأن الوفد الامر يكي لم يبذل أى محاولة لنفى ادعاءات خليل .. وتم توقيع معاهدة السلام في ٢٦ آذار مارس ١٩٧٩ ، وكذلك مذكرة الاتفاق بين الولايات المتحدة واسرائيل .

وهذا الحادث الذى تم فيه تجاهل اعتراضات خليل الشديدة تجاهلا كاملا من جانب السادات وبالتالي من جانب الامر يكيان يمثل نمط ما كان يجرى طوال المفاوضات . فأعضاء الوفد المصرى كانوا في غاية الضيق ازاء موقف السادات واستعداده لتقديم تنازلات هائلة للاسرائيليين .. ولكن السادات تجاهل ببساطة اراء زملائه واتخذ قرارات بمفرده .

وقد يعترض بعض القراء على اننى في تحليلي لمعاهدة السلام بين اسرائيل ومصر قد تعمدت التغاضى عن حقيقة ان اسرائيل ايضا قدمت تنازلات هامة

لمصر.. وذهب البعض الى القول بأن اسرائيل تخلت عن سيناء كلها ، بل ووافقت على إزالة المستوطنات اليهودية التي اقامتها هناك بمجهود ونفقات كبيرة . وفيما يتعلق بسيناء — كما سبق وشرحت من قبل اثناء حديثي عن مفاوضات السلام الشامل ، فإن عودتها لم تكن تمثل أبداً مشكلة بالنسبة لأى من الاطراف .

بل كان ينظر الى سيناء على أنها قضية مسلم بها ، وإن جهود جميع الأطراف كانت مركزة في الدرجة الأولى على طرق معالجة المسألة الفلسطينية والعناصر الأخرى .

أما بالنسبة للحجة القائلة بأن اسرائيل قدمت تنازلاً بإزالتها للمستوطنات فإن هناك تحفظين في هذا الصدد .. احدهما أن المستوطنات شأنها شأن احتلال سيناء غير مشروعة في المقام الأول .. والآخر أنه لم يكن هناك من سبيل أمام اسرائيل لكى تحتفظ بمستوطناتها .. فلو بقيت المستوطنات الاسرائيلية داخل حدود مصر لأصر المستوطنون على وجود قوات اسرائيلية للدفاع عنهم ، غير أنه لا يمكن أن يوجد سلام إذا ظل الجيش الاسرائيلي على أرض مصرية .. وإذا تركت المستوطنات في أرض مصر دون حماية عسكرية فإن الشعب المصرى سيأخذ على عاتقه أن أجلا أو عاجلا مهمة إزالتها . وهكذا لم تكن إزالة المستوطنات تنازلاً لأنه كان من المستحيل على إسرائيل ان تحتفظ بها . ولهذا كان عليهم أن يذهبوا .

ولما كان ما حصلت عليه اسرائيل دون أن تقدم أى تنازلات كثيراً ؛ فالمعاهدة لم تستتبع الاعتراف فقط بإسرائيل من جانب أهم دولة في الشرق الأوسط وإنما إستتبع أيضاً الاعتراف بإسرائيل كبلد ذى خصائص وامتيازات خاصة ؛ لا تنطبق عليها القواعد المعتادة للعلاقات الدولية .. لقد كان هذا الوضع الخاص الذى أعطى للمعاهدة وكل الضمانات الأمريكية التى صاحبها بمثابة إعتراف بوضع خاص لإسرائيل ، وكانت هذه هى المشكلة . وأنا لا أعترض يقينا على الإعتراف بإسرائيل من جانب الدول العربية كجزء من تسوية سلام شاملة ؛ غير أنه ينبغى الإعتراف بإسرائيل على ما هى عليه أى دولة في الشرق الأوسط بين دول أخرى تتعايش مع جيرانها على أساس القوانين المعتادة للعلاقات الدولية

والقوانين التي تنطبق على الجميع . ولكن ما اعترض عليه هو الاعتراف بإسرائيل كدولة متفوقة تختلف عن جميع الدول الأخرى .

ومن وجهة نظر مصر وباقي العالم العربي : فإن معاهدة السلام تسببت في ضرر كبير لهما . كما ألحقت المعاهدة ضررا كبيرا بالأمن القومي لمصر . . حيث أنه ليس لدى مصر شيء تدافع به عن نفسها ضد أي تعدي إسرائيلي على أراضيها دون أن يصيح الإسرائيليون بأن مصر انتهكت المعاهدة . وبالتالي يجدون ذريعة لاحتلال أجزاء من سيناء مرة ثانية . كما أن أمن العالم العربي بأسره قد أصبح ضعيفا للغاية من جراء المعاهدة . فبدلا من التقدم صوب تعزيز نظام أمنها أصبحت الدول العربية منقسمة فيما بينها أكثر من أي وقت مضى وفي نفس الوقت تحاول الولايات المتحدة فرض نظام أمنها على المنطقة على أساس إتفاق إستراتيجي مع إسرائيل وإنشاء قوة الانتشار السريع .

وهذا المفهوم الأمريكي — الاسرائيلي للأمن ليس بذى نفع للعالم العربي الذي تهدده إسرائيل ؛ على العكس تماما فإنه يمنع إنشاء نظام أمن عربي ؛ ويجعل مصر وكل الدول العربية أكثر عجزا .

الفصل السادس عشر

الحكم الذاتى الكامل
كما يراه بيجين

أن المسألة الفلسطينية هي مفتاح السلاح الدائم في الشرق الأوسط . وهذا ليس بشعار، وإنما حقيقة تاريخية ..

وقد بدأت مشكلة الشرق الأوسط عندما قامت الحركة الصهيونية بإرسال أعداد كبيرة من اليهود إلى فلسطين ، وإحلالهم محل سكانها ، الأمر الذى أدى إلى مواجهات بين المستوطنين الجدد من اليهود وبين الفلسطينيين وقوات الإنتداب البريطانى .

وعندما غادرالبريطانيون فلسطين ، أدت المواجهة بين اليهود والفلسطينيين إلى تدخل البلاد العربية ، حيث اندلعت أربع حروب رئيسية منذ القيام الرسمى للدولة اليهودية . وفى الوقت الذى أسطرفيه هذه الكلمات تقوم إسرائيل بمحاولة الإطاحة بآخر الوجود الفلسطينى من بيروت .

وكان إشتراك الدول العربية فى هذه الحروب الأربع نابعا من التزامها بمساعدة الشعب الفلسطينى . وقد اتبعت إسرائيل سياسة العدوان المستعمر ضد الفلسطينيين مما اضطر البلاد العربية إلى مواصلة مواجهاتها لإسرائيل . ولهذا السبب كانت المشكلة الفلسطينية هي لب الصراع فى الشرق الأوسط . ولهذا السبب أيضا كان أى عدد من إتفاقات السلام المنفصلة بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة لا يمكن أن يؤدى إلى حل دائم فى المنطقة .

ويمكن تعريف المشكلة الفلسطينية بسهولة ، كنتيجة للعمل الإسرائيلى ، فقد أصبح أكثر من مليون ونصف من الفلسطينيين لاجئين فى الدول الأجنبية . أما أولئك الذين بقوا فى أراضيهم السابقة أضحوا يعيشون فى وسط الظروف والشروط التى تمليها إسرائيل وهى ظروف لا تقرها العدالة والمساواة واللياقة .

وكان بيجين والسادات يعلمان أن المشكلة الفلسطينية هي صلب موضوع الشرق الأوسط لدرجة لا يمكنها تجاهلها . ولهذا جاءت إتفاقات كامب ديفيد حاوية « لإطار عمل للسلام في الشرق الأوسط » ، ألح مبدأ إنشاء حكومة ذاتية و « حكم ذاتي كامل » للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة . ومع ذلك ، فنذ كامب ديفيد تطورت الظروف إلى الأسوأ بالنسبة للفلسطينيين ؛ فالإسرائيليون أصبحت نيّتهم جلية واضحة في ضم الضفة الغربية وغزة كضمهم لمرتفعات الجولان ، و باتوا ينتظرون اللحظة المناسبة . و بتنفيذ الإسرائيليين لهذه النية فهم يأملون في إزالة وحذف المشكلة الفلسطينية ، خاصة إذا ما نجحوا في إجبار أغلبية فلسطيني الضفة الغربية على ترك أرضهم والذهاب إلى الأردن والدول العربية الأخرى . ورغم نوايا الإسرائيليين الواضحة فلا يزالون يدعون أنهم متمسكون بنص وروح إتفاق الحكم الذاتي الذي تم التوصل إليه في كامب ديفيد . وإذا كان البعض يختلف في تفسيراتهم للحكم الذاتي فإن الإسرائيليين يدعون بأنهم يعرفون أحسن من غيرهم ، لأن بيجين كان المهندس الأصلي للحشم^{١١} التي وبالتالي فإن تفسيره هو الصحيح .

أما وثيقة « إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط » فهي وثيقة معيبة ؛ إذ تتضمن متناقضات بسبب الكثير من الحذف ، واستخدام الألفاظ المقتضبة التي أدت إلى تفسيرات ذات آثار بعيدة المدى . فلم يمضى عام توقيع هذا الإطار إلا أصبح السادات وبيجين على طرفي نقيض في تفسيراتها المختلفة للنقاط الهامة والأساسية في الوثيقة وعندئذ تقدم بيجين بتفسيره الفريد بأن الضفة الغربية كانت أرضاً إسرائيلية منذ ظهور التوراة .

فإذا نظرنا إلى ديباجة « إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط » والفقرة التنفيذية الأولى من إطار العمل بذاته لوجدناها صحيحتين . فهما يضعان قدما المبادئ التي يجب أن تكون أساسا لحل مشكلة الشرق الأوسط .

فالديباجة تعلن أن الأساس المتفق عليه لتسوية سلمية هو قرار ٢٤٢ . والجدير بالذكر هنا : أن هذا القرار يؤكد عدم جواز ضم الأراضي بالقوة ويدعو إسرائيل للإنسحاب من جميع الأراضي التي احتلت خلال حرب عام ١٩٦٧ .

كما أن الدبلوماسية توضح أيضا أن السعى للسلام في الشرق الأوسط سيتأسس على القواعد القانونية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . هذا ونجد أيضا أن القسم الخاص بإطار العمل المتعلق بالضفة الغربية وغزة يكرر أكثر من ذلك أن قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ يجب تنفيذهما بالكامل . وعليه : فإننا نجد أن إطار العمل يطلب من إسرائيل في ثلاثة مواضع أن تنسحب من جميع الأراضي التي احتلت خلال حرب عام ١٩٦٧ وبالتالى من الضفة الغربية وغزة .

وبالرغم من الدبلوماسية الباعثة على التفاؤل ؛ فإن باقى إطار العمل معيب بالحذف المحلل وبإضافه العبارات التى تتناقض مع المبادئ الوارد ذكرها في المقدمة .

وسأركز هنا على الخلاف الجوهرى ، وعدم الإتفاق بين مصر وإسرائيل . فالمشاهد أن اطار العمل لا يحتوى على أى إشارة صريحة إلى حق الفلسطينيين في تقرير المصير ، وبالتالى إلى إنشاء دولة فلسطينية . وقد إستغل الإسرائيليون هذا الحذف للشكوى من أن أى ذكر من جانب المسؤولين المصريين لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم لم يخرج ونكوص عن إتفاقات كامب ديفيد . وعلى سبيل المثال فإن بيجين كان يشكو مر الشكوى من هذه النقطة في خطاب وجهه إلى السادات في ٤ أغسطس ١٩٨٠ .

« ورغم أنه لا توجد كلمة واحدة عن تقرير المصير (التى تعنى طبعاً دولة) أو عن دولة (فلسطينية) مستقلة ورد ذكرها في أى صفحة أو فقرة أو قسم أو بند .. الخ من إتفاق كامب ديفيد ، فإن الدكتور غالى في حديث له باسم مصر ، نراه يرتكب إنحرافات غير مفهومة عن إتفاق كامب ديفيد ومخالفات كاملة له (عندما تحدث عن حق الفلسطينيين في تقرير المصير) ..

وحذف جوهرى آخر نراه يتعلق بالقدس الشرقية ، التى لم يرد لها ذكر قط في اطار العمل . و بيدوان هذا كان نتيجة لحل وسط تم التوصل إليه في كامب ديفيد لقد إقترح كارتر أربع صياغات عن القدس ، الأولى كانت غير مقبولة للسادات ، والثلاث الأخر كانت غير مقبولة لبيجين . وهذا انتهت الأطراف إلى الإتفاق على

عدم ذكر القدس في اطار العمل ، على أن يكون مفهوما أن المشكلة يتم تناولها وحلها خلال محادثات الحكم الذاتي . وفي خطاب بتار يخ ٢ اغسطس ١٩٨٠ ، كتب السادات إلى بيجين مذكرا إياه بأهمية الوصول لحل يتعلق بالقدس يكون مقبولا ليس فقط للثمانية عشر مليوناً من اليهود ولكن أيضا للثمانمائة مليون من المسلمين في العالم .

وكان رد بيجين في خطابه بتار يخ ٤ اغسطس ، أنه على علم بموقف كل من السادات وكارتر بالنسبة لهذا الموضوع . ولكنه لا يمكنه أن يتخذ غير الموقف الذي ذكره في بياناته هو وقرارات الكنيست الإسرائيلي ، الذي صوّت في ٣٠ يوليو لصالح أن القدس « الموحدة بكاملها » هي عاصمة إسرائيل .

وحيث إن القدس لم يرد ذكرها صراحة في إتفاقات كامب ديفيد ، فإن بيجين أصبح يشعر بأنه حر ليجادل بأنها ليست جزءاً من الضفة الغربية ، بالتالي ليست محلاً للتحديات التي طبقت على تلك المنطقة وغزة .

وعلاوة على ما سبق فإن اطار العمل يتضمن بياناً بأنه « ستتخذ جميع الإجراءات والإحتياطات الضرورية لتأكيد أمن إسرائيل وجيرانها خلال الفترة الإنتقالية وما بعدها أثار مشاكل خطيرة للغاية ، فالإسرائيليون يصرون على أن هذا اللفظ يعنى أن القوات الإسرائيلية يمكنها أن تبقى في الضفة الغربية وغزة حتى بعد نهاية فترة الإنتقال . والمصريون يختلفون . فنرى السادات يكتب لبيجين في ١٤ أغسطس ١٩٨٠ :

« إنه لأمر غير صحيح ومغلوط أن يكون هناك إدعاء بأن إضافة لفظ « وما بعدها » في البند المتعلق بإجراءات الأمن في « إطار العمل » تعنى أن أى ترتيبات أمن تم الإتفاق عليها بالنسبة للفترة الإنتقالية ينصرف أثرها — بحكم الواقع — إلى ما بعد الفترة الإنتقالية . » إلا أن الإسرائيليين يصرون على غير هذا الرأي .

فالتواجد الدائم للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة يحول في الواقع دون إنشاء دولة فلسطينية مستقلة .

ومشكلة أخرى بالنسبة لإطار العمل هي أنه يسمح باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة خلال فترة الانتقال . وعندما نجد فكرة أن الوضع النهائي لهذه المناطق سيتقرر فقط عند نهاية فترة الانتقال هي فكرة مقبولة ، فبالنظر إلى كان من الواجب إزاحة الإدارة الإسرائيلية عن هذه الأراضي ووضعها تحت إشراف جهاز دولي ، تكون مهمته الإعداد للوضع النهائي لما بعد فترة الانتقال — ولكن بدلا من ذلك نجد أن المستوطنات الإسرائيلية زاد إنتشارها ومضاعفتها برغم شكاوى المصريين .

في خطاب ييجين الموجه للسادات بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٨٠ ، يجادل بأن إتفاقات كامب ديفيد لم تحد من حق إسرائيل في إنشاء المستوطنات ، وأنه لم يقبل بتاتا إجراء حظر اختياري على المستوطنات الجديدة باستثناء فترة بضعة أشهر هي ما بين مفاوضات كامب ديفيد وتوقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل . ولكن السادات من ناحية أخرى ادعى بأن ييجين كان قد وافق على حظر اختياري خلال فترة مباحثات الحكم الذاتي بكاملها .

كما نجد أيضا أن إطار العمل معيب لأنه يتناول الضفة الغربية وغزة كموضوعين منفصلين ، وكان الأخرى أن يتناولها كجزء من المشكلة الفلسطينية برمتها . وهكذا نراه يشير إلى « ممثلي سكان الضفة الغربية وغزة » ، بدلا من ممثلي الفلسطينيين . وكان هذا دون شك يناسب الإسرائيليين الذين يريدون أبعاد منظمة التحرير الفلسطينية عن المفاوضات ، ومع هذا ، فإن مشكلة الضفة الغربية وغزة يمكن حلها فقط كجزء من المشكلة الفلسطينية الكلية . وعلى نفس المنوال نجد الإسرائيليين مصريين على أن المجلس المنتخب ذاتيا في الضفة الغربية سيمارس أعمالاً إدارية فقط .. تزدري الطبيعة السياسية للمشكلة .

ولعل أكثر عيوب إطار العمل « خطورة أنه لم يضع تاريخا محددا لبدء المفاوضات من أجل الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة . فنجد أن إطار العمل يقرر ببساطة أن المفاوضات ستبدأ قبل مضي ثلاث سنوات من بدء الفترة الإنتقالية . وهذه الفترة الإنتقالية بدورها ، ستبدأ فقط مع تشكيل مجلس الحكم

الذاتى . وحيث إنه لا يوجد تاريخ محدد لتشكيل هذا المجلس ، وإن الاسرائيليين يبذلون كل جهدهم لمنعه من أن يرى النور فالاحتلال يمكن أن يستمر إلى مالا نهاية أو على الأقل يمكن أن يكون من الطول بحيث يعطى الاسرائيليين الوقت الكافى لتغيير طبيعة وخصائص الضفة الغربية و يبدو أن الاسرائيليين يأملون فى تأخير إتخاذ قرار بما يكفى لتمكينهم من تحويل الضفة الغربية إلى أرض يهودية عن طريق الإستيطان .

إن الإطار الذى تقرر فى كامب ديفيد لا يكفى لحماية حقوق الفلسطينيين ولضمان حل عادل . ومع ذلك ؛ فالإسرائيليون على ما يبدو يظنون أن هذه الوثيقة الغامضة والمتناقضة .. ذهبت بعيدا لصالح الفلسطينيين .

فبينما يستمر الإسرائيليون فى جدهم بضرورة تطبيق إتفاقات كامب ديفيد على الضفة الغربية ؛ نراهم يسعون بكل نشاط من أجل منع حدوث هذا التطبيق ، بعرقلة إختبار الفلسطينيين لممثلهم . ولذا نجد أن الإجراءات التى اتخذت ضد العمداء والممثلين الآخرين فى الضفة الغربية وغزة ما هى إلا جزء من هذا التدبير .

كذلك بدأ الإسرائيليون فى الجدل بأن العديد من المبادئ التى ورد ذكرها فى إطار العمل وخاصة كل ما يتعلق منها بالإنسحاب من الاراضى المحتلة غير قابل للتطبيق علمى ، الضفة الغربية لأنها ليست أرضا محتلة !! وهذا الإدعاء غير مبنى على القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة .. ويجادل بيجين ويمارى و يصرح بأن «يهودا والسامرة (الضفة الغربية) هى جزء لا يتجزأ من «أرض إسرائيل» منذ عصر التوراة .

«أن أمتنا قد ولدت فى يهوديا والسامريا ، وليست فى حيفا وليست بالذات فى تل أبيب ، وفى يهوديا والسامريا ظهر أنبيأؤنا بنبواتهم ، وظهرت الثقافة اليهودية القديمة ، والتى منها تربينا حتى يومنا هذا . أن يهوديا والسامريا كانت أرضاً محتلة من الأردنيين الذين فتحوا الجزء الغربى من أرض إسرائيل .

ومهما تقول التوراة والإنجيل ؛ فإن الضفة الغربية هى بلا شك أرض إحتلتها إسرائيل خلال حرب عام ١٩٦٧ . وبتوقيع إتفاقات كامب ديفيد فإن بيجين تعهد بإحترام قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ وميثاق الأمم المتحدة وبالتالي الإنسحاب من هذه الأراضي . وفي الحقيقة : يتعجب المرء كيف يوقع بيجين على أى إتفاق يتعلق بالضفة الغربية إذا كانت أصلا أرضا إسرائيلية كما يدعى الآن .

إن بيجين ليست لديه أى نية فى إحترام إتفاقات كامب ديفيد التى تتعلق بالحكم الذاتى الكامل .. ولم يكتف فقط بإدخال شروط متناقضة مع المبادئ الأساسية عند التوقيع على هذه الإتفاقات ، بل جعل الأمر الآن واضحا من وجهة النظر الإسرائيلية بأن مستقبل الضفة الغربية وغزة قد تقرر مسبقا . ولهذا لم تتوصل « مباحثات الحكم الذاتى » بين إسرائيل ومصر إلى أى نتائج ؛ لأنها واجهت طريقا مسدودا منذ البداية عند التعرض لموضوع السيادة على هذه المناطق . وعليه : فإن المفاوضات المتعلقة بمستقبل هذه الأراضي ووضعها النهائى لم تبدأ حتى الآن ... ومع كل هذا ؛ نجد أن إسرائيل قررت مسبقا أن القدس الشرقية هى جزء من أراضيها إلى الأبد ، وأن المستوطنات فى الضفة الغربية وغزة لا يمكن إزالتها ، وأن حق تقرير المصير للفلسطينيين — الذى يمكن أن يؤدى إلى إنشاء دولة فلسطينية — شىء لا يمكن تصوره .

ومنذ إعادة سيناء إلى مصر : أصبح بيجين أكثر وضوحا وتحديدا بالنسبة لنوايا إسرائيل الحقيقية . وقد أعلن أن إسرائيل لا يمكن أن تسمح بإنشاء دولة فلسطينية فى الضفة الغربية ، كما لا يمكن أن تعترف بحق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم لأن هذا يرقى إلى نفس الشىء . وطبقا لتصريحاته ؛ فإنه أيضا من المفهوم سلفا أنه فى أى مفاوضات مقبلة تجرى لتوقيع معاهدات سلام بين إسرائيل وجيرانها ، فإن أى مقترحات تقدم بشأن فك أو إزاله أى مستوطنة يعيش فى داخلها المستوطنون الإسرائيليون والشعب اليهودى سوف ترفض .. وفى ٤ مايو ١٩٨٢ صوت الكنيست لصالح بيان بيجين الذى يستبعد فيه إزالة المستوطنات اليهودية من الضفة الغربية .

أنه لأمر متناقض أن نرى الإسرائيليين ينادون دائما بأنهم على استعداد للتفاوض مع البلاد العربية دون شروط مسبقة ؛ و يتهمون العرب بأنهم يحاولون إملاء شروط كثيرة مسبقة . وفي الحقيقة : أن الشروط الإسرائيلية المسبقة هي العقبة وبالذات الإستمرار في الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وكذلك فرض الكنيست لتعديلات دستوريه تضع عوائق قانونية على الجانب الإسرائيلي في المفاوضات مستقبلا . وإن قرار إبقاء القدس موحدة كعاصمة أبدية لإسرائيل هو أحسن مثال على هذه التعديلات . وضم مرتفعات الجولان يضع شروطا مسبقة مماثلة حيث إنها تخبر السوريين بأن هذا الموضوع غير قابل للتفاوض .

أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية يمكن أن تقضى على إتفاقات كامب ديفيد المتعلقة بالحكم الذاتي ، وعلى وجه الخصوص إذا أمكن لبيجين أن يستصدر من الكنيست قانونا يحرم إزالة المستوطنات في الضفة الغربية وغزة . ومن ثم فإن إهتبار إطار عمل كامب ديفيد ليس بمعضلة في ذاته ؛ لأن هذا الإطار لا يمكنه أن يقدم حلا عادلا للمشكلة الفلسطينية ؛ علما بأنه حتما سيكون كارثة في حالة عدم التوصل إلى حل ، حيث إن مزيداً من إسالة الدماء ستكون حتمية ، ولن يكون لمصر خيار سوى أن تنضم للعالم العربي في مواجهة جديدة ضد إسرائيل .

الولايات المتحدة تتحمل مسئولية عظمى في الضغط على إسرائيل لمنعها من إتباع سياسة تؤدي إلى مواجهة في الشرق الأوسط . هذا الحل لن يأتي من إتفاقيات كامب ديفيد ، لذا من الضروري عقد مؤتمر دولي يخصص لمعالجة القضية الفلسطينية ، و يدعى إليه إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلى الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن بالأمم المتحدة وكذا لبنان ، سوريا ، الأردن ، السعودية ، ومصر . وعلى المؤتمر أن ينشئ (يخلق) دولة فلسطينية مستقلة بحدود آمنة و يقدم الضمانات لكل من إسرائيل والدولة الجديدة .

الفصل السابع عشر

الشرق الأوسط :
تشخيص وعلاج

ما زالت طبيعة الشرق الأوسط السياسية تعاني من تغيرات مستمرة. فحرب أكتوبر واتفاقات كامب ديفيد وغزو إسرائيل للبنان— كل هذه الأحداث لها صدمات بعيدة المدى .. ودور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في هذه المنطقة الاستراتيجية يتطور بعنف وكلتا القوتين تنسق حالياً نظريات جديدة حول ما يسمونه باهتماماتهم الحيوية ومجالات نفوذهم. لقد تغيرت خريطة الشرق الأوسط، ولا شك أنها ستواجه تغيرات بعيدة المدى فقد ظهرت عوامل جديدة كما تأسست صداقات وأحلاف جديدة. لقد تغير الوضع السياسي الطبيعي أى الجغرافيا السياسية تغيراً كاملاً، بالإضافة إلى عروض جديدة للسلام— مبادرة الرئيس ريجان المطروحة في ١ سبتمبر سنة ١٩٨٢، ومؤتمر قمة العرب المنعقد في فاس، ومبادرة برنجيف وغيرها.

ولامفر من الإنتظار بعض الوقت لنقرر ما إذا كانت التطورات المنتظرة ستكون سياسية بحثة أو أنها ستطوق بمواجهة عسكرية بين القوى جميعها في هذه الأزمة المزمته.

وعلى العموم ما زالت الأوضاع لم تتبلور في الوقت الحالى حتى نستطيع التكهن بما سيكون عليه المنظر العام للشرق الأوسط .. لا شك أن زيارة السادات للقدس غيرت وضع الشرق الأوسط، فأحييت آمالا عظيمة للسلام في المنطقة عند العالم الغربى، غير أنها في نفس الوقت وبدون تهكم دمرت طموح العرب وآمالهم في سلام شامل.

هذه الزيارة غيرت داخلياً المعايير التى تحكم المنطقة كما غيرتها من ناحية الوضع السياسى العالمى.. ولا بد من وضع معايير جديدة، كما أنه لابد من إيجاد

تعريفات للعلاقات وتحديد للاهتمامات الجديدة، وحول حل يرضى جميع الأطراف .. وقد تؤدي هذه العملية الناقصة إلى حرب جديدة أو إلى عودة ظهور الوضع المعلق وتعزيزه حالة «لا حرب ولا سلم» التي وجدت قبل أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

من الواضح أيضاً أنه لا أحد يبغى إطالة أزمة الشرق الأوسط . ولا شك أن رفض تدعيم مبادرة السادات في زيارة القدس لم يكن لرغبتي في تأييد استمرار نزاع الشرق الأوسط ؛ فجميع مجهوداتنا اللانهائية التي سبقت زيارة السادات للقدس كانت كلها موجهة نحو إدراك السلام . ومازلت ملتزماً تمام الالتزام نحو هذا الهدف ، غير أنني مقتنع بأن السلام لا يمكن أن يبرز من حل غير عادل أو غير مقام على القواعد المقبولة للقانون الدولي . كما أن السلام لا يمكن أن يدوم لوأن الذى قبله فقط هو قائد لحدى البلاد دون شعبه ، لأن الشعب في النهاية هو الذى يستفيد أو يعانى من ماهية اتفاقية السلام ان معارضته هو «السلام بأى ثمن» ، وقبل أى اعتبار آخر: سلام يسمح للمعتدى بأن يستمر في الحصول على أراضي على حساب الطرف الآخر هذا في رأبي هو «سلام توسعى» .

و يتقدم هذه الانعكاسات للأحداث الكبيرة التى شهدتها الشرق الأوسط تأثيرها على الدول وعلى أفراد المنطقة وعلى الأطراف المعنية مباشرة ؛ فبينما وحدث حرب أكتوبر النظام العربى ودعمته فإن اتفاقية كامب ديفيد قوضته بلطمة مذهلة خاصة بتحييد دور مصر الأساسى ومقدرتها في العمل داخل هذا النظام .. لقد فقد النظام العربى محور جاذبيته ومنبع الارشاد فيه . فبينما أفرغت حرب أكتوبر الاسرائيليين ، وفي نفس الوقت أثبتت الحرب فيه أنه لا ضمان للأمن الاسرائيلى عن طريق قوة السلاح فإن كامب ديفيد أو تحييد العامل العسكرى المصرى أحيا أو هام الاسرائيليين بتضخيم الحاجة إلى السلاح للمعارك العسكرية التى قد تكون الأساس الوحيد للأمن . وكل من هاتين النتيجةتين خطير ولا استقرار معه .

فالسلم المصرى - الاسرائيلى لا يقدم الأساس المتين لسلم عادل ودائم بل على النقيض من ذلك فقد ولد وسيبقى سلاماً هشاً، ولابد أن نجرب عليه تعديلات هامة. وأفضل دليل على ذلك هو سلوك اسرائيل والقرارات الهامة التى اتخذها بيجين بعد أن وقعت حكومته إتفاقية كامب ديفيد. ولابد أن يكون قد وضع الآن بجلاء أن اسرائيل - بعدما وقعت معاهدة السلم مع مصر - مصرّة أكثر من أى وقت آخر على أن تكون القدس، والضفة الغربية وعزة، ومرتفعات الجولان، وجنوب لبنان، أرضاً اسرائيلية، إباحقة القانون وإباحكم الأمر الواقع، ولا محالة من وقوع هذا الأمر ما لم توضع اسرائيل عند حدها. ومن الواضح أن اسرائيل خططت للاستفادة من السلم المزعوم بينها وبين مصر، وقررت الانتفاع من الوضع الجديد باتباعها سياسة توسعية. فسياسة اسرائيل وممارستها بعد إتفاقية السلم مع مصر تؤدى إلى اعتقاد الواحد منا بأن اسرائيل ترى أن السلم المصرى الاسرائيلى قد خلق الظروف المناسبة لأن تكسب باستمرار أرضاً على حساب العرب .. فقد حدث بعد إعلان هذا السلم وليس قبله أن أعلن الكنيست أن القدس هى العاصمة الأبدية وغير المقسمة لإسرائيل، كذلك كان أيضاً بعد توقيع المعاهدة أن أعلنت اسرائيل ضم مرتفعات الجولان، وصوت الكنيست لدعم بيان بيجين بأن المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية وعزة لن تنتزع، كذلك تطالب اسرائيل الآن بجنوب لبنان وكل مجال لبنان الجوى مدعية أن كليهما حيوى لأمنها. وتحت ستار حماية أمنها أصبحت اسرائيل لا تحترم حدود أى دولة عربية، ويشهد على ذلك الغارة الاسرائيلية على المفاعل الذرى العراقى الذى دمّره فى تموز فى منتصف عام ١٩٨١. وقد أعلن الرئيس المصرى حسنى مبارك فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٨٢ أن اسرائيل مرة أخرى «تقرع طبول الحرب فى الشرق الأوسط وهذه السياسة ستؤدى فى النهاية إلى عواقب خطيرة لن تنجو منها اسرائيل» كل هذا حدث بعد سلام السادات مع اسرائيل.

إن إدراك اسرائيل وفهمها للسلم فى الشرق الأوسط عجيب حقاً .. فإسرائيل تقر - فيما يظهر - فعل أى شىء تعتبره ضرورياً لتنفيذ خطتها العظمى ولكنها لاتعطى أو تسلم أى حق للبلاد العربية، حتى حق تنمية الموارد أو حق إستيلاء

حاجاتها الشخصية للطاقة لاشك أن الأمن عامل هام جداً للسلام، غير أن الفهم للأمن الذى تحتضنه إسرائيل فريد في نوعه؛ فغزو إسرائيل للبنان، بما فيها العاصمة بيروت، وما اقترفته من أهوال ضد اللبنانيين والفلسطينيين والتسوريين كان بحق أثماً شنيعاً. ولأول مرة شاهد جزء كبير من العالم على شاشة التليفزيون تدمير عاصمة وسكانها من المدنيين— وهذا كله بإسم السلام الاسرائيلى «سلام الجليل» ولعل— الآن— ماتدركه اسرائيل من معنى للسلام الذى يواجهه العرب يكون واضحاً للعالم.

وعن طريق مايدعى بشماعة السلام تبحث اسرائيل عن وضع تسيطر فيه على الشرق الأوسط بوضع شبيه تماماً بأوضاع القوى المستعمره التى كانت تستند فقط على التفوق العسكرى. هذا التفوق العسكرى وحده هو الذى يسمح لاسرائيل بتنفيذ أفعالها العدوانية بإسم الأمن.

وهى تشعر نسبياً أن الدول العربية لاتزال في نوم عميق. لقد حققت اسرائيل في النهاية في مارس ١٩٧٩ الحلم الصهيونى. لقد كان وعد بلفور في سنة ١٩١٧ بياناً صدر عن أجنبى، وبتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل حول السادات الحلم الصهيونى ووعد بلفور إلى حقيقة.

لقد نجحت اسرائيل في تأمين جبهتها الجنوبية عندما تقابل أقوى وأكبر دولة عربية وسيناء منزوعة السلاح. ولكن أهم شيء حقيقةً يعنى ييجين هو تجريد نظام الأمن العربى من فاعليته؛ لأن مصر كانت محور هذا النظام والمتنفع الوحيد باتفاقية كامب ديفيد هى اسرائيل. والنتائج لجميع الأطراف الأخرى في نضال الشرق الأوسط كانت وبالا حتى على مصر. وبالرغم من عودة سيناء إلى مصر إلا أن سيادتها عليها محدودة.

ومصر الآن معزولة عن العالم العربى، وفي عزلتها هذه تهديد لأمنها. فالخسارة الجماعية التى وقعت على العالم العربى، والإهتمامات بسلام عالمى يتضمن قائمة حزينة هى:

أولاً: نظام الدفاع عن النفس الجماعى العربى إنهار. حتى لو أن مصر أعادت التفكير فى مركزها وانضمت إليه فهذا يستدعى ترميماً وتخطيطاً جديداً.

ثانياً: الضمان الذى أعطته ومازالت تعطيه الولايات المتحدة لاسرائيل يقدم العذر الكامل للاستجابة المؤتية من الاتحاد السوفيتى لأى دولة عربية تطلب المساعدة، وقد يصل الاستقطاب فى الشرق الأوسط فى المستقبل القريب إلى مستويات لم يسبق لها مثيل.

ثالثاً: وجود وحدات من القوات الامريكية سريعة الإنتشار فى سيناء سيجمع الاتحاد السوفيتى على وضع فرق فى بلد عربى أو أكثر من البلاد العربية.

رابعاً: قرار السادات بالذهاب بمفرده كان وسيستمر له إنعكاسات خطيرة على مصر من ناحية الوثوق بها لافى النزاع العربى الاسرائيلى فحسب ولكن فى مسائل سياسية أخرى تؤثر على النظام العربى.

خامساً: التزامات مصر المختلفة الناتجة عن معاهدة السلام تتحدى وضعها كشرىك تام فى النظام العربى.

سادساً: الاسرائيليون الآن مصرون أكثر من ذى قبل على عدم خلق دولة فلسطينية وعلى ضم الضفة الغربية وغزة.

ولم يبق أمام العرب إلا ثلاثة اختيارات هى: الحرب، سباق التسليح، وثالثاً تشجيع الضغط الدولى على اسرائيل.

خياران من الثلاثة يستلزمان الحرب إما فوراً وإما على المدى الطويل، والمخرج الوحيد لطريق السلام فى هذا المأزق الحالى هو أن تنتج الجهود الدولية بالضغط على اسرائيل. فالنتائج المتعلقة بالمطالبات الاقليمية يجب أن تحكم بالقوانين الدولية والتبادلات، وألا تكون حجر عثرة فى الاتفاقيات بمجرد أن تحكم بالقوانين الدولية والتبادلات، وألا تكون حجر عثرة فى الاتفاقيات بمجرد الإنتهاء من المشاكل الأساسية. لقد كانت وستبقى المشكلة الفلسطينية هى لب المشكلة؛ ومن هذه الناحية فإن اتفاقية كامب ديفيد ولدت ميتة، ومن ثم يجب على الجهود

العربية والدولية أن تهدف إلى إبتكار بديل حقيقى يطبق بدلاً من إتفاق كامب ديفيد أساسه الحكم الكامل للفلسطينيين . ولكى يتحقق ذلك أقترح أن يدعى إلى مؤتمر محدود لمناقشة المسألة الفلسطينية وحلها ، وعليه ألا يقترب من أى مشكلة أخرى . أما عن الدول التى تدعى لهذا المؤتمر فهى الأعضاء الخمس لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إسرائيل ، منظمة التحرير الفلسطينية ، دول المواجهة العربية والسعودية ممثلة لباقي الدول العربية . على أن يكون الهدف الوحيد هو الإتفاق على إطار جديد لحل المشكلة الفلسطينية على الأسس التالية :

أولاً : أن توجد فترة إنتقال تكون فيها الضفة الغربية وغزة وحتى القدس الشرقية تحت إدارة هيئة الأمم المتحدة .

ثانياً : أن تتمركز قوى تتبع الأمم المتحدة للحفاظ على الأمن الداخلى فى الضفة الغربية وغزة وعلى حدود إسرائيل خلال فترة الانتقال هذه .

ثالثاً : إجراء استفتاء بعد سنة من إدارة هيئة الأمم المتحدة يسمح فيه لجميع الفلسطينيين سواء أقاموا فى الضفة الغربية أو غرة أو فى الخارج كلاجئين ، بممارسة حقوقهم فى تقرير مصيرهم .

رابعاً : إنشاء دولة فلسطينية مستقلة لودل الاستفتاء على أن هذه هى رغبة الفلسطينيين . ويجب أن تكون هذه الدولة الجديدة محايدة وأن يكون لها قوى أمن محدودة العدد تكفى للدفاع فقط .

خامساً : توقيع معاهدة سلام بين إسرائيل والدولة الفلسطينية .

ان العرض الذى قدمته بسيط جداً ، ومن الممكن تطبيقه بشرط أن تتصرف إسرائيل بحسن نية فى حل المشكلة الفلسطينية حلاً عادلاً . وفى النهاية ستؤدى هذه المقترحات إلى الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والدولة الفلسطينية .. كما أنها تهيئ ضمانات دوليه لحدود كل من الدولتين وأمنها . وإذا أرادت إسرائيل أن تكون دولة «شرق أوسطية» كاملة الحقوق بالنسبة لجيرانها العرب فعليها أن تقبل قيام دولة فلسطينية . ولا يمكن لإسرائيل أن تستمر فى تطبيق معيارين واحد لها

والآخر للعرب . إن وضع الضفة الغربية وغزة تحت إشراف الأمم المتحدة ضمان
لحل المشكلة الفلسطينية حلاً سليماً .. وهذا لا يقتضى إلا أن تنسحب إسرائيل من
الأراضي العربية المحتلة ، وهى تخلق فى نفس الوقت النظام المناسب الذى يؤدى
إلى الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والدولة الفلسطينية .

لوقبل هذا الاقتراح كل من إسرائيل وفلسطين ، وطبقاً فإن انسحاب إسرائيل
مما تبقى من الأراضي المحتلة لن يكون مسألة خطيرة ، وذلك لأن مصدر الصراع فى
الشرق الأوسط قد أزيل وسيتبع ذلك بكل هدوء معاهدات صلح بين إسرائيل
وسوريا وبينها وبين لبنان والأردن أيضاً .

هناك عروض أخرى للسلام تستحق التعليق . وانى أندھش — بكل
إخلاص — للفلسفة الموجودة وراء مبادرة ريجان التى أقرض أنها تعرضت لحل
مشكلة الشرق الأوسط بسلام ؛ فهى من ناحية مشجعة لأن رئيساً أمريكياً
يعترف — ولأول مرة علناً — أن لب أزمة الشرق الأوسط هى المشكلة الفلسطينية ،
هذا الوضع الذى ظل العرب يرددونه باستمرار على مدى ثلاثين عاماً أو أكثر .
وبالرغم من هذا فإننى فزع ، ومثلّى كثيرون ، من أن الرئيس ريجان أعلن رسمياً
وعلمنا أن الولايات المتحدة لاتساند إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ، ثم أضاف أن
واشنطن لاتوافق على حق تقرير المصير بالنسبة للفلسطينيين .. وعلى ذلك فبينما
مبادرة ريجان تعترف بالمشكلة إلا أنها لاتعكس فيها واضحاً لأسباب وجودها ،
وأصبحت لهذا غير صالحة وغير مؤهلة لأنها غير محايدة . وبإظهار هذا العجز
الأساسى لمبادرة ريجان فإنها ستشجع عناد الاسرائيليين أكثر فى رفضهم المستمر
لحق تقرير المصير للفلسطينيين ولإنشاء دولة فلسطينية .

وواقع الأمر أن رفض حكومة بيجين علناً لمبادرة ريجان لا يحيط من قدر الغرض
الحقيقى لعرض ريجان ' فيلاشك أن الأمر يكاد والاسرائيليين يعرفون تمام ' المعرفة
أنه لورحب ببيجين بمبادرة ريجان لأدى هذا إلى رفض العرب لها أتوماتيكياً .
ولم يكن رفض بيجين لها إلا حركة تكتيكية ومسرحية . وقد عانيت هذه الحركة
المسرحية بأن تعطى انطباعاً خاطئاً للعرب بأن المبادرة الأمريكية تثقل كاهل
الحكومة الاسرائيلية ، إذ فى النهاية لن توجد حكومة اسرائيلية ترفض رفضاً باتاً

وكلينا وجوهرياً مبادرة أمريكية وفضلاً عن ذلك فهذا يظهر من الموقف الذى اتخذته حزب العمل الذى رحب ترحيباً قليلاً بالمبادرة، ولم يترك أية فرصة لإعلان مساندته للعروض الأمريكية. يضاف إلى ذلك، ما نعرفه عن « النظام الأمريكى الاسرائيلى » وعلاقتها المتشابكة وبعمق. فإنه من غير المحتمل أن تكون الحكومة الاسرائيلية لا تدرى شيئاً مسبقاً عن فلسفة مبادرة ريجان وتفصيلها. لو أن العاصمة الأمريكية لم تستشر الاسرائيليين قبل الإعلان عن المبادرة فإنهم بذلك ينتهكون حرمة التزام أمريكى لاسرائيل بالألا يقترحوا أو يساندوا أى حل للشرق الأوسط دون التشاور المسبق مع اسرائيل ومواقفتها.

إن توقيت مقترحات ريجان قصد منه إنقسام العرب، من أنفسهم عندما يتقابلون في مؤتمر قاس. ولكن من حسن الحظ كان رؤساء الدول العربية مخلصين في ردهم عندما كرروا بإجماع الموقف العربى بأن للفلسطينيين الحق في ممارسة تقرير مصيرهم، وأن لهم الحق في دولة مستقلة، وأن المنظمة الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للفلسطينيين. يضاف إلى ذلك أن رؤساء الدول العربية في قاس ذهبوا إلى مدى أبعد بقبولهم أن من حق جميع الدول في المنطقة أن تعيش في سلام بحدودها الدولية المضمونة بمجلس أمن الأمم المتحدة.

وبعد مؤتمر قاس خرج علينا بريجنيف بمبادرته، وبينما أبرز الرئيس السوفيتى نقطة الأمن لكل من الجانبين العربى والاسرائيلى ذهب إلى مدى أبعد عندما قال في عبارة لاليس فيها: إنه ليس من حق كائن من يكون مخالفة الأسس القانونية التى اعترفت بإسرائيل كدولة مستقلة سنة ١٩٤٧، وكان بريجنيف يقصد من هذا قرار الأمم المتحدة في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٧ والتى وافقت فيه على إنشاء دولتين ذات سيادة على أرض فلسطين التى كانت تحت الحماية: دولة عربية وأخرى يهودية. ولا بد من ملاحظة أن مبادرة بريجنيف— كأي مبادرة عربية— بنيت على الفلسفة الأساسية لقرار ٢٤٢ لمجلس الأمن وهو القرار الذى يقول بكل وضوح: إن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يبنى على المبدأ الصريح بعدم السماح في إحراز أرض أجنبية عن طريق القوة. ولهذا

السبب فإن مبادرة برجنيف بيننا تعترف بحق اسرائيل في الوجود بسلام في حدودها الدولية تطبق نفس القياس للناحية الفلسطينية.

ومن ناحيتي: فإنني مازلت مقتنعاً تماماً بأنه حتى نستطيع أن نواجه المصالح المتضاربة للجهات المعنية فإنه لا بديل مطلقاً عن عقد مؤتمر دولي يتعامل مع لب المشكلة—ألا وهي المشكلة الفلسطينية. وفي الوقت نفسه بتعليق حل المشكلة الفلسطينية فإن الشرق الأوسط سيزداد استقطابه، والتهديد بحرب جديدة يصبح ضرورياً.

إنني أتمنى مخلصاً ألا يحدث شيء من هذا القبيل، وألاً يسمح للوضع بأن يتدهور فيوصل إلى نقطة اللاعودة، نقطة اليأس، حيث يشعر العرب بأن المخرج الوحيد هو مواجهة دموية أخرى، أو تزداد ثقة اسرائيل بنفسها حتى يدفعها غرورها هذا إلى عمل متهور. لو اقتنع كل من الجهتين بأنه لا مناص من حرب جديدة، فإنها سيستمران في تسليح أنفسهما واقتناء أسلحة هجومية لم يستعمل مثلها مطلقاً في الشرق الأوسط، ونتيجة لهذا فالحرب الخامسة بين العرب واسرائيل لن تشبه مثيلتها السابقة من أي ناحية بل إنها ستؤدي إلى خسائر أكبر في الأرواح ودمار وأهوال.

وفي الحقيقة أن هذه النقطة تقتضي وقتاً للوصول إليها، غير أنه من الواضح جداً أن النتيجة المباشرة للتوتر المستمر هي سباق في التسليح، وسيلتمس العرب والاسرائيليون المعونة من الولايات المتحدة ومن الاتحاد السوفيتي. ولا بد من تجاوب واشنطن وموسكو مع طلبات عملاتها — عملاتها الحاليين أو عملاء المستقبل، وكلتا القوتين العظيمين ستحاول استغلال التوتر المستمر حتى تصل إلى مصالحها في المنطقة. وقد تتورط بعض الدول الآسيوية والافريقية نتيجة تدخل القوتين العظيمين في هذا الصراع.

وقد بدأت هذه الظاهرة الخطيرة تتجلى بمجرد توقيع معاهدة منفردة بين مصر واسرائيل. ويرتكز هذا السلام بصفة خاصة على العلاقة الحربية والتقليدية المتينة بين الولايات المتحدة واسرائيل. كذلك حدد على وجه التقريب، ومع أشياء

أخرى، تقسيم دور كل من الدولتين بالنسبة إلى استراتيجية الشرق الأوسط. وإخفاء الغرض الحقيقي من الإتفاق الاستراتيجي بين واشنطن وتل أبيب؛ أعلن الطرفان أن الغرض من هذا التعاون الحساس، وغير العادي هو محاربة انتشار تأثير الاتحاد السوفيتي في المنطقة. ولا يمكن بحال من الأحوال أخذ هذا الأمر بمجدية؛ لأننا لا يمكن أن نعتقد أن دولة صغيرة كاسرائيل بمواردها وقدرتها تستطيع أن تنافس الاتحاد السوفيتي في أى مواجهة عسكرية هامة في الشرق الأوسط. لقد أصبح من الواضح جداً من أول الأمر أن الولايات المتحدة وافقت على هذا الترتيب لتمنح اسرائيل وظيفة رجل البوليس في العالم العربي متمهدة بمساندة أمريكية إلى أقصى الحدود فيما تقوم به اسرائيل في المنطقة وكان غزو لبنان هو أول عملية يطبق فيها الاتفاق الاستراتيجي بين أمريكا واسرائيل.

ونرى محاذيا لهذا الوضع أن الولايات المتحدة تحاول بناء علاقة خاصة مع مصر ولا يمكن أن يتصور إنسان في واشنطن أو في اسرائيل، دون أدنى شك، أن علاقة الولايات المتحدة بمصر ستتساوى مع علاقتها باسرائيل. ومهما كان الأمر للحقيقة أن مصر أصبحت معتمدة اعتماداً كبيراً على المساعدات الحربية والاقتصادية الأمريكية، و ينتظر أن ينمو هذا الاعتماد نمواً مضطرباً، مالم يحدث شيء لم يكن في الحسبان حتى تصل العلاقة إلى أبعاد غير متوقعة؛ فللولايات المتحدة الآن قواعد وتسهيلات في مصر، والوحدات سريعة الانتشار الأمريكية متمركزة في نقاط إستراتيجية على الأرض المصرية، وعلى ذلك فمن العبث انكار أن الولايات المتحدة قد نجحت الآن في تحويل علاقتها بمصر إلى علاقة إستراتيجية. ومن ثم فإن الولايات المتحدة حتى تكون سياساتها منسقة في المنطقة فإنها ستضطر إلى تنمية خطتها الاستراتيجية في الشرق الأوسط لتعتمد على كل من مصر واسرائيل. وعليه: فمن المنتظر أن مخططي الاستراتيجية الأمريكية سيحاولون خلق مثلث استراتيجي ترأسه اسرائيل ويكون ضلعاها مصر ولبنان. وستحاول التركيبة الجديدة للولايات المتحدة تدبير الأحداث في الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج. ولاشك أن عواقب خطيرة ستظهر على السياسة الطبيعية للشرق الأوسط بأكمله،

بخلق هذا المثلث العسكرى والسياسى، يضاف إلى ذلك أن هذه العلاقة المثلثة ستكون أساساً لاستعمال القوات الأمريكية سريعة الانتشار في حالة الطوارئ.

واعتماد الولايات المتحدة على هذه العلاقة المثلثة لن يمنعها من العمل على إنشاء مراكز استراتيجية أخرى في المنطقة. هذه التحركات التى تقوم بها الولايات المتحدة ستجعل الاتحاد السوفيتى مضطراً، إلى توسيع نطاق تأثيره في المنطقة وهو ما يحدث الآن، وإن كان التطور لم يسترع انتباهها كافياً. مثال ذلك أننا نرى فجأة المساعدات السوفيتية العسكرية تتفوق على مثيلاتها الأمريكية في اليمن الشمالية. لقد كانت اليمن الشمالية خارج نطاق الاتحاد السوفيتى، ولكن الآن لا يقتصر الوجود السوفيتى على اليمن الجنوبية بل إمتد إلى الشمال أيضاً.

هذا التطور ليس منفرداً، فقد أصبح الاتحاد السوفيتى أكثر تورطاً في سوريا بالإضافة إلى ذلك فإننا لن نتعجب لورائنا العراق مضطراً إلى الإعتماد بشكل أوسع على الاتحاد السوفيتى نتيجة للحرب مع إيران. لحدث هذا الأمر فسيستطيع الاتحاد السوفيتى بناء جسر إستراتيجى مخيف مؤسس على علاقته مع سوريا والعراق. ولن يكون من الصعب على الاتحاد السوفيتى أن يحكم إغلاق الشبكة تدريجياً على دول الخليج يحكم مركز العراق الجغرافى المعروف بالنسبة إلى هذه الدول، وستصبح عندئذ المواجهة المحتملة بين القوتين العظميين الناتجة عن هذه الحركة أكثر وضوحاً، خاصة لوتدكرنا أن الولايات المتحدة قد صرحت بأن منطقة الخليج منطقة حيوية لمصالحها.

هناك نقط صراع وتوتر أخرى في العالم العربى أيضاً. فالوضع في لبنان سيء جداً. وقد عين الاسرائيليون أنفسهم حراساً على مصالح المسيحيين في لبنان، وسيستمرون في إنتهاز أى عذر أو فرصة للتدخل في هذا البلد لقد اعترف بيجين بنفسه علناً عن نوايا اسرائيل في لبنان عندما أمارت اللثام عن أن اسرائيل خلال السنوات الخمس الماضية قدمت مساعدات إلى بعض الأحزاب المسيحية تقدر ١٥٠ مليون دولار.. وسيكون لهذا التحالف بين الاسرائيليين ومسيحيي لبنان أثر شديد الوطأة على هذا البلد، وسيفقد لبنان هويته إذا لم يقم العرب بعمل مدروس

ومتفق عليه لوقف هذا التطور حتى لوصولنا إلى سلام في هذه المنطقة .. ومن ثم سيقع لبنان في نطاق منطقة التأثير الاسرائيلية كما ستصبح قاعدة لولب تغلغل اسرائيل عن طريقه إلى النظام الاقتصادي للعرب وأنظمة أخرى متعددة .

إن جميع هذه المشاكل بالتأكيد ليست النتيجة المباشرة للصراع العربي الاسرائيلي ، ولكنها تنتعش في جو الأزمات الدائمة في الشرق الأوسط وتتهيج بالسياسات التي اتبعتها اسرائيل من بعد توقيع المعاهدة مع مصر . لوأزيل منبع التوتر فالنظرة الخارجية للشرق الأوسط ستصبح أقل احباطا للعزائم ، والصلة واضحة جداً والمفتاح هنا هو حل عادل وسلمي لصراع الشرق الأوسط ، لوحققناه فإننا سنستطيع احتواء محاولات الدول الكبرى في تشكيل وإعادة تشكيل تأثيرهم في المنطقة .

إن الاستقطاب شر من شرو الاستقرار والاطمئنان ، خاصة إذا وصل إلى مستويات حادة معلنة كانت أو مغلقة من التنافس بين القوتين العظميين في منطقة ما . وفي منطقة استراتيجية كالشرق الأوسط يصبح الوضع هكذا دائماً ، ولن تكون الحصيلة إيسلية ؛ لأن أهل المنطقة سيدفعون الثمن غالياً ، ومن أول تاريخ الشرق الأوسط حتى آخره ظهرت القوتين العظميين فيه واختفت . وإنى أخشى من استمرار الحال على هذا المنوال ، ما لم تقم حكومات وأهل منطقة الشرق الأوسط وغالبيتهم من العرب ، بعمل يحد من التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خاصة بالنسبة للنتائج الضارة لجهودهم المستمرة والمتنوعة لتجنييد عملائهم حتى تستطيع إحدى القوتين أن تحول مركز القوة الأخرى العظمى .

إن الاستقطاب ضار ومفسد لرفاهية العالم العربي ولحريته في اتخاذ قرارات سياسية . ولاشك أن النتيجة تكون تهديداً خطيراً للنظام العربي وأمنه . والاستقطاب في التاريخ الحديث يرادف الاستعمار الجديد من جميع الوجوه حيث تحاول القوتان العظميان باصرار تقسيم المناطق الحساسة والاستراتيجية إلى مناطق حيوية لامنهما الذاتي وذلك إما عن طريق غزو صريح وإما بإنشاء قواعد دائمة ، أو

ابتكار نظريات جديدة سميت بالتسهيلات وتستخدم فيها أيضاً القوات العسكرية التي أصبحت معروفة بالقوة العسكرية سريعة الانتشار. وجميع هذه الصور لا تهدف إلى شيء إلا للقلق والتغير المادى ، عن طريق إحتلال القوى الأجنبية لبعض أجزاء حساسه من العالم . هذا هو الاستعمار الجديد وهو بعينه الاستعمار التقليدى فى الماضى والفرق الوحيد هو المصطلحات والنظريات الجديدة التى تخفى الهدف الحقيقى .

ان الامانى القومية العربية هى أن يمنح قادة العرب المشكلة أولوية قصوى ، وأن يقللوا من اعتمادهم على أى من القوتين العظميين . وعلى العرب أن يتنوعوا مجالات تعاونهم على أى شكل من الاشكال ، والضمان الوحيد ضد الاستقطاب المتطرف فى العالم العربى يكمن فى إعادة بناء نظام عربى متماسك يخدم الأهداف العربية و يصون المصالح العربية بحيث يبقى العالم العربى بمنأى عن المكاييد الأجنبية الغربية عن فلسفته الخاصة . وإننى لهذا السبب أتمنى بكل حرارة أن يعالج موضوع الحرب العراقية الإيرانية فإ بين أنظمتنا ، وأن تنتهى فى أقصر وقت ممكن . إن علينا أي العالم العربى مسؤولية جسيمة بالنسبة إلى هذا النزاع الطويل الذى لا مبرر له ، والذى لو استمر فإن نتيجته سوف تهدد الجزيرة العربية بأكملها بل النظام الاسلامى كله .

وعلى مصر بصفة خاصة أن تلعب دورا قياديا ، والواجب الخطير الذى يواجه الرئيس مبارك فى الوقت الحالى هو أن يطلق لمصر حريتها فى العمل لتفك الاغلال التى فرضت عليها ، سواء أكانت مباشرة او غير مباشرة ، بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية يجب أن تكون الأولوية الرئيسية للرئيس الجديد هى ترميم ماتبقى من النظام العربى ومن إستراتيجية المنطقة . وأبأد بالإعتراف بأن هذا عمل عسير ، ومالم تؤخذ الخطوات الصائبة تحت ظروف موفقة جدا فهناك خطورة فى أن المساعدات الحربية والإقتصادية التى تقوم بها الولايات المتحدة نحو مصر ستقطع إنتقاما ، وإذا اعتقدت الولايات المتحدة بأن سياسة مصر الجديدة لاتجته ضد مصالحها فلاشك أن إسرائيل ستعارض بشدة التقارب بين مصر وغيرها من الدول

العربية، وستسعى جاهدة، عن طريق اللوبي اليهودى فى الكونجرس، إلى أن تخفف من معونة الولايات المتحدة لمصر.

ومهما صعبت هذه المهمة فلا بد من إنجازها؛ لأنه ما لم يحدث تغير فى السياسة المصرية فإن تأثير مصر فى الشرق الأوسط سيتضاءل وستقتصر العلاقة بين مصر والعالم العربى بأكمله، تحت أحسن الظروف، على التعاون فى بعض الميادين كالتجارة والسياحة، ولكنها لن تمتد إلى التعاون السياسى والإستراتيجى، ولأخيار للقيادة المصرية إلا أن تستمر فى إعادة بناء قوة مصر العسكرية وتقويتها. ولن تستطع مصر أن تحقق غرضها إلا بترك حرية الاختيار مفتوحة. يجب عليها تنويع مصادر شراء السلاح، كما يجب عليها إعادة بناء الجسور المحطمة بل وتنشئ غيرها بينها وبين الدول العربية التى ستهيئ لها المساعدات المالية. كما يجب على مصر أن تبني قوتها العسكرية بحيث يشعر بثقلها فى إعادة تشكيل وصياغة الشرق الأوسط. إن تكافؤ ميزان القوة العسكرية بين إسرائيل والدول العربية بخاصة مصر شرط أساسى لاغنى عنه لسلام دائم وراسخ فى المنطقة، وليس لمصر أى خيار إلا إتباع هذا الطريق، خاصة لو أخذنا فى الاعتبار أنه بالوصول إلى سنة ٢٠٠٠ فإنه من المنتظر أن يكون تعداد الشعب المصرى قد وصل إلى الرقم المذهل ٧٠ مليون نسمة.

إن وطأة السلام المنفرد بين مصر وإسرائيل على النظام التقليدى المصرى وهذه حالته قيدها، حتى إن مصر كما أوضحت آنفا لا تستطيع أن تتفاعل بصلاحية مع التطورات السياسية والعسكرية سواء منها الدولية أو المحلية.. وما لم تعالج مصر مركزها الحالى؛ فإن النظام القديم لا يمكنه حل المشاكل الكبيرة واحتواء مؤقنا فى العالم العربى، وخاصة فى الخليج ودوله. ولا بد حتما أن تتخلق مصر والدول العربية نظاما جديدا وتنمية للقفز إلى الأمام بالشعوب العربية، على أن يصبح هذا النظام قادرا على مكافحة التطورات المنتظر وقوعها فى المنطقة. ويجب على النظام الجديد أن يكون مستعدا للتعامل مع التدخل الأجنبى والاضطرابات المحلية التى تؤثر فى دول الخليج وقادتها.

إننا لا يمكن أن نتجاهل حقيقة أن المنطقة بأكملها مهددة ، لامبشاكلها الخاصة فقط ولكن بصراع المصالح بين القوتين العظميين . ولابد حتماً أن تحاول الدول العربية مجتمعة لو أمكن أن تحد من تدخل القوتين العظميين في المنطقة قبل أن يصبح الاستقطاب خطأ محققاً . يجب على العرب تنويع مصادر تمويلهم على قدر الإمكان متجنبيين الإعتماد الكامل على أى من القوتين العظميين أثناء بناء قدراتهم الاقتصادية والعسكرية . إن السلام والهدوء لا يمكن الحصول عليها في هذه المنطقة الحساسة إلا إذا قل تدخل القوى العظمى .

وما يلفت النظر حقاً أن استقطاب القوتين العظميين في الشرق الاوسط لامثيل له في أى ناحية من أنحاء العالم . وقد يعود هذا الأمر إلى الحقيقة بأن أزمة الشرق الاوسط ، وكذلك الاهمية الاستراتيجية للمنطقة ، لم تصل فيها إلى حل بعد ، مما يشجع القوتين العظميين بأن يلعبا لعبة الشطرنج على حساب هذه المنطقة المضطربة . لن اذهب بعيداً بأن اشير إلى أن القوتين العظميين منعا حل أزمة الشرق الاوسط المزمنة عن عمد ، ومهما كان الامر فلاشك أن كلا من موسكو وواشنطن يحاولان ان ينالا أعظم ما يمكن من فوائد بسبب عدم استقرار المنطقة وهما يتنافسان بعضهما مع بعض لإرساء تأثيرهما السياسى والاستراتيجى .

حقاً إن القوتين العظميين تتبادلان بعض البلاد أو غيرها ، حيث أضع الامر يكان ليبيا وكسها الاتحاد السوفيتى ، وفقد السوفيت مصر وكسبتها الولايات المتحدة وكانت الاردن تقع كلية في منطقة نفوذ الامريكان ولكنها الآن تسعى للحصول على مساعدات عسكرية سوفيتية ، وفقدت الولايات المتحدة ايران كما فقد السوفيت الصومال ، واليمن الشمالية في طريق الضياع بالنسبة إلى الغرب ، ولكن الولايات المتحدة كسبت قواعد جديدة في عمان والصومال .

بالرغم من تنوع العلاقات وتغير أشكالها فإن وجود القوتين العظميين وتدخلها في الشرق الاوسط مازال ثابتاً ، ومن المحتمل ، اذا لم ينته ، إختفاء بعض أساليب

الحكم في المنطقة . والحاسرون الحقيقيون في هذا جميعه هم سكان الشرق الأوسط لانهم سيستمرون في المعاناة كما أنهم لن يستطيعوا تنمية مواردهم الخاصة في جو صحى بسبب تدخل القوتين العظميين المستمر .

إن الامة العربية تواجه تحديات لم يسبق لها مثيل سواء في المجال الداخلى اوالمجال الدولى . غير أننى واثق تمام الثقة من قدرة العرب على تجنيد مصادرههم ونبوغهم في ترتيب اولوياتهم ، ومن ثم يرتفعون نحو التحدى . ولن يستطيع العالم العربى أن ينجح الا اذا توحدت استراتيجيته ومادام لا تقوم دولة أخرى بعمل منفرد— هذا العمل الذى يهدد النظام بأكمله ويحطم الشعور بالمسؤولية الجماعية . لن ندرك السلام الاصيل الا باتحادنا ، وبه نصل إلى الأهم : راحة البال والقلب ، لوأدركنا هذا السلام عندئذ فقط يستطيع الجيل القادم في هذه المنطقة أن ينعم بكيان مثمر ووجود موثر .

الفهرس الزمني

- ٢ نوفمبر ١٩١٧ : وزير الخارجية البريطاني، آرثر بلفور، يكتب لحايم وايزمان معلناً أن بريطانيا تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي .
- ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ : قرار الأمم المتحدة رقم ٢/١٨١ بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وفلسطينية .
- ١٤ مايو ١٩٤٨ : إعلان إسرائيل استقلالها، وإندلاع الحرب العربية الاسرائيلية الأولى .
- ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ : غزو القوات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية لمصر إثر الحرب العربية الاسرائيلية الثانية .
- ٥ يونيو ١٩٦٧ : اسرائيل تهاجم مصر وسوريا؛ فتبدأ حرب الأيام الستة
- ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ : صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ واضعاً أسس السلام في الشرق الأوسط .
- ١٩ يونيو ١٩٧٠ : وزير خارجية الولايات المتحدة، ويليم روجرز، يقدم مقترحات سلام عرفت باسم « مشروع روجرز » .
- ٢٧ مايو ١٩٧١ : توقيع الرئيس السادات والرئيس بودجورنى معاهدة الصداقة المصرية السوفيتية
- ٥ مايو ١٩٧٢ : ندوة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية «بالأهرام» .
- ١٩ يوليو ١٩٧٢ : طرد السادات للخبراء العسكريين السوفيت من مصر .

- ٦ أكتوبر ١٩٧٣ : عبور القوات المسلحة المصرية قناة السويس ، يشعل حرب أكتوبر .
- ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ : بدء العرب للمرحلة الأولى من حظر البترول .
- ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ : صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٣٣٨ بإعلان وقف إطلاق النار .
- ٢٩ أكتوبر ١٩٧٣ : زيارة فهمى الأولى لواشنطن .
- ٣١ أكتوبر ١٩٧٣ : مقابلة فهمى الأولى لنيكسون .
- ٦ نوفمبر ١٩٧٣ : زيارة كيسنجر الأولى للقاهرة .
- ١١ نوفمبر ١٩٧٣ : اتفاق النقاط الست بين مصر وإسرائيل .
- ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ : افتتاح مؤتمر جنيف للسلام .
- ١٨ يناير ١٩٧٤ : إتفاق فك الاشتباك الأول بين مصر وإسرائيل .
- ٢١ يناير ١٩٧٤ : زيارة فهمى الأولى لموسكو .
- ١٣ - ١٥ فبراير ١٩٧٤ : إجتماع قمة في الجزائر لمصر والمملكة العربية السعودية وسوريا والجزائر لاقرار إنهاء حظر البترول .
- ٢٨ فبراير ١٩٧٤ : إعادة العلاقات الدبلوماسية كاملة بين مصر والولايات المتحدة .
- ٢ مارس ١٩٧٤ : زيارة جروميكو وزير الخارجية السوفيتى لمصر .
- ١٨ مارس ١٩٧٤ : إجتماع وزراء البترول العرب في فيينا لإنهاء حظر البترول رسمياً .
- ٢١ مايو ١٩٧٤ : اتفاق فك الاشتباك السورى الاسرائيلى .
- ١٢ يونية ١٩٧٤ : نيكسون يزور مصر .

- ١٥ أكتوبر ١٩٧٤: معابله فهمى لبرجينييف فى موسكو حيث قرر لبرجينييف أثناءها زيارة مصر
- ٢٨ أكتوبر ١٩٧٤: قمة الرباط تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للفلسطينيين .
- ١٧ نوفمبر ١٩٧٤: يلقي ياسر عرفات خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة .
- ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤: إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب بالأمم المتحدة .
- ٢٩ ديسمبر ١٩٧٤: مقابلة فهمى والفريق الجمسى فى موسكو لبرجينييف الموضوع تحت العلاج والذي تأجلت زيارته لمصر .
- ٧ مارس ١٩٧٥: كيسنجر يبدأ جولته المكوكية لفك الاشتباك الثانى بين القوات المصرية والاسرائيلية .
- ١-٢ يونيه ١٩٧٥: اجتماع قمة السادات وفورد فى سالزبورج بالنمسا .
- ٥ يونيه ١٩٧٥: مصر تعيد فتح قناة السويس .
- ١ سبتمبر ١٩٧٥: إتفاق فك الاشتباك الثانى بين مصر واسرائيل .
- ٤ ديسمبر ١٩٧٥: موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية امتيازات الدولة العضو .
- مارس ١٩٧٦: إلغاء مصر من جانب واحد لمعاهدة الصداقة المصرية السوفيتية .
- سبتمبر ١٩٧٦: تهامى وديان يتقابلان سرّاً فى الرباط بالمغرب .
- ١ أكتوبر ١٩٧٧: الاعلان الأمريكى السوفيتى المشترك الخاص بموضوع الشرق الأوسط .

- ٥ أكتوبر ١٩٧٧ : فهمى يقابل الرئيس كارتر فى نيو يورك .
- من ٢٨ أكتوبر إلى
- ٤ نوفمبر ١٩٧٧ : السادات وفهمى يزوران رومانيا وإيران والسعودية .
- ٩ نوفمبر ١٩٧٧ : السادات يعلن أمام مجلس الشعب المصرى استعدادة
لزيارة القدس .
- ١٢ نوفمبر ١٩٧٧ : مؤتمر وزراء الخارجية العرب فى تونس .
- ١٧ نوفمبر ١٩٧٧ : فهمى يستقيل .
- ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ : السادات يزور القدس .
- ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ : السادات وبيجين وكارتر يوافقون على إتفاقات كامب
ديفيد .
- ٢٦ مارس ١٩٧٩ : توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فى واشنطن .

قالوا عن الكتاب

١ - اسماعيل فهمى رجل من السلك الدبلوماسى المصرى أصبح وزيراً لخارجية السادات قبل حرب سنة ١٩٧٣ بوقت قصير وقد لعب دوراً رئيسياً هاما فى الدبلوماسية المصرية حتى أستقال إحتجاجاً على قرار السادات بزيارة القدس فى نوفمبر سنة ١٩٧٧ .
... إن المفاوضات من أجل السلام فى الشرق الأوسط التى هى فى الأساس تاريخ شخصى لإسماعيل فهمى قد قلبت عملية صنع السياسة المصرية .

جون دوسان جور . واشنطن بوست . ١٧/٧/١٩٨٣

٢ - يشرح كتاب إسماعيل فهمى أسباب إستقالته ، ويعطى وجهة نظر من داخل الحكومة المصرية فى المفاوضات الدبلوماسية التى تمت فى واشنطن ، وموسكو ، وعديد من العواصم الأخرى ..
دوجلاس واتسن ، جريدة الصن ، ٢٤ يوليو سنة ١٩٨٣

٣ - هناك مناسبات وأحداث عديدة فى تاريخ إسماعيل فهمى الشخصى تؤكد كونه أفضل وزير خارجية عربى فى عصره . لهذا ولأسباب أخرى عديدة لاقى كتابه إهتمام واسع من الدارسين والخبراء السياسيين .
إريل ل . سوليفان ، أستاذ بالجامعة الأمريكية فى القاهرة ، القاهرة
اليوم - يونيو سنة ١٩٨٣

٤ - « إن كتاب مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط متن البناء ، غنى بالمعلومات ... وهو بالتأكيد عامل رئيسى يساعدنا على فهم صورة مصر والتغيرات والتطورات التى طرأت عليها منذ أوائل السبعينات »
دكتور ألفين ذ . روبينشتين ، أستاذ العلوم السياسية - جامعة بنسلفانيا - أغسطس سنة ١٩٨٣

٥ - « كتاب ممتاز، جيد الإعداد سينضم إلى حوليات التاريخ المصرى المعاصر»

ليفون كيشيشيان - مراسل الأهرام فى نيويورك - أغسطس
سنة ١٩٨٣

٦ - إن كتاب إسماعيل فهمى «التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط» هو جهد رجل كان وزير خارجية قوى ذو وجهة نظر قوية واضحة على الطريق الصحيح الذى يجب على بلاده إتباعه .
هذا وقد شمل الكتاب السنوات الحرجة التى تبعت حرب الشرق الأوسط سنة ١٩٧٣ وعرض للمشكلات التى تواجه مصر والتى أدت لزيارة السادات للقدس . ويضع الكتاب مبادرة السادات للسلام فى صورتها الدقيقة .

إن إسماعيل فهمى قد لعب دوراً هاماً فى إعادة تنظيم وزارة الخارجية المصرية ومن المؤكد أن نهد تأثيره مازال واضحاً حتى الآن .
لكل ذلك فإن كتاب «التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط» هو قراءة أساسية لأى مهتم بالأمور السياسية يحاول فهم السياسة المصرية مع الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وبصفة أساسية : سياسة تجاه إسرائيل .

بوب جوينز - مراسل ال . C . B .

٧ - قام نائب رئيس الوزراء المصرى السابق ووزير الشؤون الخارجية بكسر سنوات صمته الطويل وذلك بتقديم تقرير تاريخى مثير عن الفترة الحرجة فى العلاقات فى الشرق الأوسط .. يصف معظم المؤثرين فى صنع العلاقات فى الشرق الأوسط خلال السبعينات .

الرؤساء نيكسون، فورد، كارتر، هنرى كيسنجر، برجينيف جروميكو وآخرين من عمالقة المسئولين ... ويشير إسماعيل فهمى أسئلة عديدة عن إجتماع القدس ومابعده، تلك الأسئلة التى أرقت السياسين ومراقبى السياسة فى الشرق الأوسط لسنوات طويلة وقد أجابهم عن تلك الأسئلة بفراسة متعمق ثلاثون سنة فى الحكومة المصرية، إن تحليله ليس مقنع فقط ولكنه يتنبأ بمستقبل الأحداث وكأنه يعايشها .

٨ - « بالتأكيد فإن المؤلف مؤهل جيداً لتقديم قراءة مصرية لفترة رئاسة السادات، حيث لعب خلال تلك الفترة دوراً بارزاً »
جريدة خليج العرب

٩ - كتاب « التفاوض من اجل السلام فى الشرق الأوسط » لإسماعيل فهمى هو ذكريات شخصية غاضبه لوزير خارجية مصر (١٩٧٤ - ١٩٧٧) الذى إستقال لمعارضة رحلة الرئيس أنور السادات للقدس «
نيويورك تيمز - قائمه أحسن ٢٠٠ كتاب فى السنة ١٩٨٣

المحتويات

٧	تقديم
	الفصل الاول
١٧	السادات متى وكيف تقابلنا
	الفصل الثانى
٣٥	نصر اكتوبر
	الفصل الثالث
٦١	ماذا حدث فى أول اجتماع لى بنىكسون
	الفصل الرابع
٩٧	كيسنجر يبدأ مغامراته فى الشرق الاوسط
	الفصل الخامس
١٣١	نهاية ضخ البترول ، واتفاق فك الارتباط السورى - الاسرائيلى
	الفصل السادس
١٥٧	أفاق جديدة لسياسة مصر الخارجية
	الفصل السابع
١٨٧	خلف اسوار الكرمين
	الفصل الثامن
٢٠٥	بريچنيف يمرض فجأة
	الفصل التاسع
٢٢٩	فورد وكيسنجر: « نهاية مرحلة »
	الفصل العاشر
٢٥٥	تأشيرة خروج للاتحاد السوفيتى
٤٨٧	

الفصل الحادى عشر

٢٨١ الرئيس كارتير يعمل على تحقيق حل شامل

الفصل الثانى عشر

٣١٩ سلام عادل ونهائى يلوح فى الأفق

الفصل الثالث عشر

٣٤٩ انجاز أكبر فى اتجاه إعادة عقد مؤتمر جنيف

الفصل الرابع عشر

٣٧٩ لماذا استقلت

الفصل الخامس عشر

٤٢١ سلام مملوء بالمخاطر

الفصل السادس عشر

٤٤٧ الحكم الذاتى الكامل كما يراه بيجين

الفصل السابع عشر

٤٥٧ الشرق الاوسط : تشخيص وعلاج

٤٧٥ الفهرس الزمنى

٤٧٩ قالوا عن الكتاب



مشتريات مكتبة مديونين

٦ صيدان طلعت حبيب - القاهرة ت : ٧٥٦٤٢١

تنفيذ : المنظمة الفنية ت : ٩١١٨٦٢

الرقم ٦ جنبها

